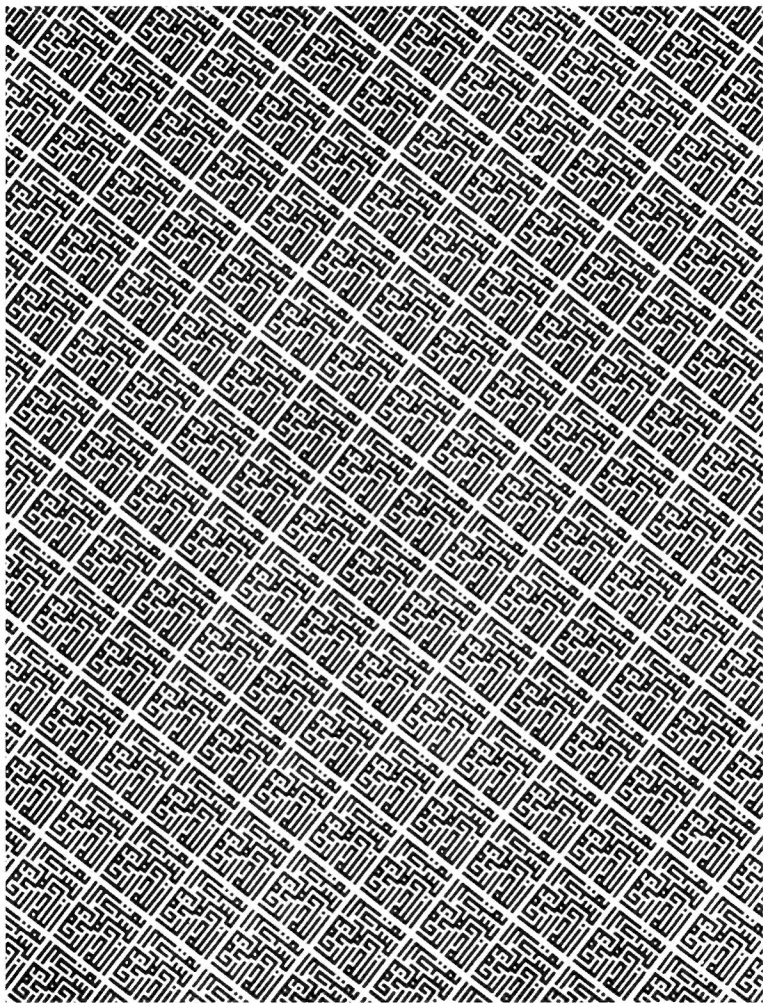
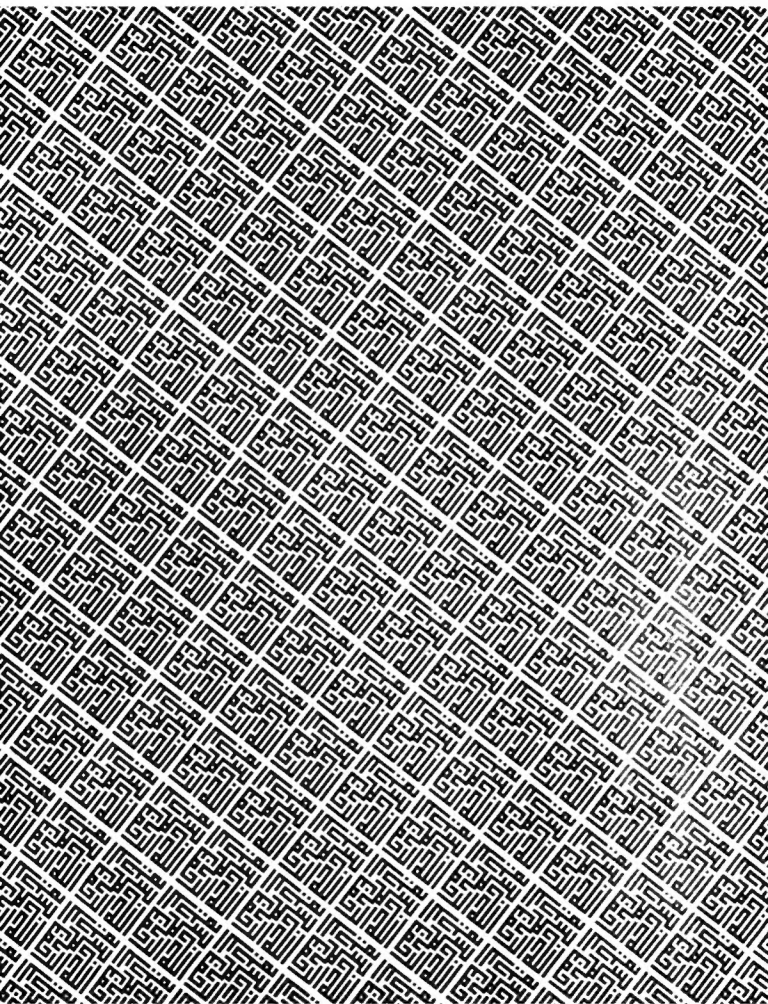


محاضر
اجتماعات مجلس الشيوخ المصري

١٩٣٤





مَجْلِسُ الشُّبُوحِ

الإدارة التشريعية

قانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٣٤ بوضع نظام لمجالس المديریات
وإليه

مرسوم بقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٣١ بانتخاب أعضاء مجالس المديریات

القاهرة
طبع بالطبعة الأميرية ببولاق

تلييه

المادة "٧٤" المشار إليها في المادة ٦٢ من القانون صحتها المادة "٧٥"

يمل

ولما عرض حضرة مقرر لجنة الداخلية على مجلس النواب بجلسته للمتقدمة في ١٣ فبراير سنة ١٩٣٤ رأى اللجنة قيا قامت به اللجنة الاستشارية التشريعية واقترح المجلس واقترح نهائيا على مشروع القانون في الجلسة المذكورة .

ثم بحث بمشروع القانون إلى مجلس الشيوخ فأحاله بجلسته ١٩ فبراير سنة ١٩٣٤ إلى لجنة الداخلية فدرسته وراة تعديل بعض مواده وقيل أن ترفع تقريرها إلى المجلس اتصلت بالجنة الاستشارية التشريعية فوافقتها على التعديلات التي راها .

ناقش المجلس تقرير اللجنة في جلسات كثيرة وانهى بإقرار مشروع القانون بجلسته ٢٨ مايو سنة ١٩٣٤

ونظرا إلى التعديلات التي أدخلها مجلس الشيوخ على مشروع القانون أعاده إلى مجلس النواب فأحاله إلى لجنة الداخلية فيجته ووافقت على ما رآه مجلس الشيوخ من تعديلات وقد أقرها مجلس النواب على هذا الرأي وصدر بهذه الصيغة القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٣٤

ولعسا للفائقة رؤى أن يضم إلى هذه المجموعة المرسوم بقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٣١ الخاص بانتخاب أعضاء مجالس المديرات .

بتاريخ ١٤ يناير سنة ١٩٣٢ صدر مرسوم بمشروع قانون (بترتيب مجالس المديرات وتحديد اختصاصاتها) لتقديمه إلى البرلمان وأشير في المذكرة الإيضاحية إلى الأسباب التي دعت لإصداره .

وفي ١٨ يناير سنة ١٩٣٢ أبلغ هذا المرسوم إلى مجلس النواب فأحاله في ذلك اليوم إلى لجنة الداخلية والشؤون الصحية فيجته ووافقت عليه بعد أن أدخلت عليه بعض تعديلات مينة تفصيلا في تقريرها الأول الذي قمته للجلس في ١٦ يونيو سنة ١٩٣٢

نظر مجلس النواب في هذا التقرير بجلست عدة وانتهى من المداولة الأولى في مشروع القانون بجلسته ٦ فبراير سنة ١٩٣٣ بعد أن أقر من التعديلات ما رأى إقراره .

وعملابص للمادتين (٩٦) من الدستور و(٤٦) من قانون النظم الداخلي للبرلمان أحيل مشروع القانون إلى اللجنة الاستشارية التشريعية .

ولما تمت هذه اللجنة بمته بحث به إلى مجلس النواب فتقر بجلسته ٢٩ مايو سنة ١٩٣٣ إعادة مشروع القانون إلى لجنة الداخلية فصحته ووافقت على بعض التعديلات التي أدخلتها اللجنة الاستشارية التشريعية وخالفتها في البعض الآخر .

استأنف بعد ذلك مجلس النواب بحث مشروع القانون فأدخل عليه تعديلا جديدا اقتضى إرساله ثانية إلى اللجنة الاستشارية التشريعية . فصاغت مواده لا لا يس الجوهري الذي أقره مجلس النواب .

فهرس

مقدمة

استقرار المناقشة في مشروع القانون والالتزام من المداولة الثانية (جلسة ٣١ يناير ١٩٣٤) ...	١٧٩
إحالة مشروع القانون إلى لجنة المداولة لإرساله إلى اللجنة الاستشارية التشريعية (جلسة ٦ فبراير ١٩٣٤) ...	١٩٤
مناقشة في تعديلات اللجنة الاستشارية التشريعية ...	١٩٥
الاتراع الثاني على مشروع القانون (جلسة ١٣ فبراير ١٩٣٤) ...	٢٠٧
إحالة مشروع القانون إلى مجلس الشيوخ وإحالة إلى لجنة المداولة (جلسة ١٩ فبراير ١٩٣٤) ...	٢٠٨
تقرير لجنة المداولة من مشروع القانون — مناقشة مشروع القانون — المواقفة عليه من حيث المبدأ (جلسة ٢٥ أبريل ١٩٣٤) ...	٢٠٩
استقرار المناقشة في مواد مشروع القانون مادة واحدة (جلسة ٢ مايو ١٩٣٤) ...	٢٥٠
استقرار المناقشة في مشروع القانون وتأجيل المناقشة في المادتين ١٠ و ٢٠ (جلسة ٧ مايو ١٩٣٤) ...	٢٥٩
استقرار المناقشة في المادتين ١٠ و ٢٠ — قرار المادتين (١٢) المادة (٢٠) ...	
كما أقر مجلس النواب وقرار المادة (٢٠) التي أصبحت المادة (٢١) بناء على هذه الإعادة والمراقبة على تعديل أرقام ما يلي ذلك من المواد وتعديل نصوص بعض المواد بما يتفق مع هذه الإعادة وتأجيل المداولة الثانية في مشروع القانون ثانية أيام (جلسة ٩ مايو ١٩٣٤) ...	٢٧٠
المداولة الثانية في مشروع القانون وتأجيل الاتراع الثاني ثانية أيام (جلسة ٢١ مايو ١٩٣٤) ...	٢٧٦
الاتراع الثاني على مشروع القانون وقرار وإحالة إلى مجلس النواب (جلسة ٢٨ مايو ١٩٣٤) ...	٢٩٢
إحالة مشروع القانون إلى لجنة المداولة بمجلس النواب (جلسة ٢٨ مايو ١٩٣٤) ...	٣٠٠
تقرير لجنة المداولة بمجلس النواب من مشروع القانون والمواقفة عليه طبقاً للتعديلات التي أدخلها عليه مجلس الشيوخ (جلسة ٢٩ مايو ١٩٣٤) ...	٣٠١
قانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٣٤ بوضع نظام مجالس المديريات ...	٣٠٤
مرسوم بقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٣١ بانتخاب أعضاء مجالس المديريات ...	٣١١

مقدمة

مرسوم مشروع قانون بوضع نظام مجالس المديريات ...	١
مذكرة لإحالة ...	١١
إصلاح المرسوم مشروع القانون إلى مجلس النواب وإحالة إلى لجنة المداولة (جلسة ١٨ يناير ١٩٣٢) ...	٢٦
تأجيل تقرير لجنة المداولة بمجلس النواب من مشروع القانون إلى المدة الثانية (جلسة ٢١ يونيو ١٩٣٢) ...	٢٦
تأجيل تقرير مشروع القانون إلى اللجنة الثانية (جلسة ٢٠ ديسمبر ١٩٣٢) ...	٢٦
تقرير لجنة المداولة من مشروع القانون وقرار المجلس تأجيل مناقشة لجنة الثانية (جلسة ٢١ ديسمبر ١٩٣٢) ...	٢٨
المناقشة في مشروع القانون (جلسة ٢٦ ديسمبر ١٩٣٢) ...	٥١
استقرار المناقشة في مشروع القانون وإحالة المادة ٢٢ من إلى لجنة المداولة (جلسة ٢٧ ديسمبر ١٩٣٢) ...	٦٢
(جلسة ٢٨ ديسمبر ١٩٣٢) ...	٧٥
(جلسة ٣ يناير ١٩٣٣) ...	٨٣
(جلسة ١٠ يناير ١٩٣٣) ...	٩١
(جلسة ١١ يناير ١٩٣٣) ...	١٠٠
(جلسة ١٦ يناير ١٩٣٣) ...	١٠٩
(جلسة ١٨ يناير ١٩٣٣) ...	١١٥
(جلسة أول فبراير ١٩٣٣) ...	١٢٠
تقرير لجنة المداولة من المادة ٢٢ واستقرار المناقشة في مواد المشروع (جلسة ٦ فبراير ١٩٣٣) ...	١٢٧
استقرار المناقشة في مشروع القانون والالتزام من المداولة الأولى (جلسة ٧ فبراير ١٩٣٣) ...	١٣٨
إحالة مشروع القانون إلى اللجنة الاستشارية التشريعية المخصوص طياً في المادة ٩٦ من الدستور (جلسة ١٣ فبراير ١٩٣٣) ...	١٤٢
كتاب من وزارة المالية ومعه مشروع القانون بشأن نظرة اللجنة الاستشارية التشريعية وقرار المجلس إحالة المشروع إلى لجنة المداولة (جلسة ٢٩ مايو ١٩٣٣) ...	١٤٢
تقرير لجنة المداولة من مشروع القانون به وروعه من اللجنة الاستشارية التشريعية — استمرار المناقشة فيه — إحالة الاقتراحين المقدمين من تعديل المادة ١٩ إلى لجنة المداولة (جلسة ٢٩ يناير ١٩٣٤) ...	١٤٣
تقرير لجنة المداولة من الاقتراحين المقدمين بشأن تعديل المادة ١٩ من مشروع القانون ومواقفة المجلس على المادة المذكورة مثلاً كما رأيت اللجنة (جلسة ٣٠ يناير ١٩٣٤) ...	١٧٩

مرسوم بمشروع قانون بترتيب مجالس المديرات وتحديد اختصاصاتها

الباب الثالث

في حقوق مجالس المديرات واختصاصاتها

الفصل الأول

أحكام عامة

مادة ٤ — فضلا عن الاختصاصات المقررة لمجلس المديرية بنص صريح في هذا القانون أو في أي قانون آخر ، يجوز للمدير ولكل وزير أن يستشير المجلس في كل مسألة يرى أخذ رأيها فيها .

والمجلس أن يبدى من نفسه للمدير ولكل وزير بواسطة المدير وكذلك المجلس الوزراء ورغبات فيما يتعلق بالمجابات العامة للمديرية ، وعلى الأخص في شؤون الزراعة والرأى وطرق المواصلات والأمن العام والصحة العمومية والتعليم والصناعة والتجارة .

وعلى الحكومة إذا لم تتول على هذه الآراء والرغبات أن ترسل إلى المجلس بياناً بالأسباب التي دعت إلى ذلك . ولا يجوز المناقشة في هذه الأسباب . ومع ذلك :

(١) تخرج من اختصاص مجلس المديرية جميع المسائل التي تختص بها المجالس البلدية ، من أي نوع كانت ، الموجودة في المديرية ، وذلك فيما عدا التعليم الإلزامي الذي يختص مجلس المديرية وحده بإدارته في جميع بلدات المديرية وقرراها .

(ب) ولا يجوز لمجلس المديرية أن يبحث في تعيين موثقي الحكومة أو قتلهم ولا في تأديبهم أو رقتهم .

(ج) وكذلك لا يجوز له إبداء الرغبات السياسية .

مادة ٥ — لمجلس المديرية أن يعلق البيت في أية مسألة من المسائل التي تخضع لها الوزارات أو المصالح على حضور مندوب منها يشرح له المسألة ويناقشها فيها .

والمجلس أن يطلب بواسطة الرئيس من الوزارات والمصالح كل ما يحتاج إليه من البيانات والمعلومات المتعلقة بالأعمال التي من اختصاص المجلس النظر فيها .

نحن قواد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على المادتين ١٢١ و ١٢٢ من الدستور ،
وعلى الأبواب الخامس والسادس والسابع من القانون النفاذى نمرة ٢٩ لسنة ١٩١٢

وعمما بما هوأت :

مشروع القانون الآتى نصه يقدم باسمنا إلى البرلمان :

الباب الأول

في الشخصية المعنوية للمديرات

مادة ١ — تعتبر المديرات ، فيما يختص بمباشرة حقوقها ، أشخاصاً معنوية وفقاً للقانون العام . وتختص مجالس المديرات بالشروط المقررة في قانونها هذا . ويكون رئيس مجلس المديرية نائباً عنه بهذه الصفة في استعمال ماله من السلطة وفي أداء ما عليه من الواجبات مما يدخل في دائرة اختصاصه .

الباب الثاني

في تأليف مجالس المديرات

مادة ٢ — يكون لكل مديرية مجلس مديرية مركزه عاصمة المديرية . واجتماع مجلس المديرية في غير المكان المين له غير مشروع وباطل بحكم القانون .

مادة ٣ — يؤلف مجلس المديرية من :

(١) أعضاء يختبون طبقاً لأحكام قانون انتخاب أعضاء مجالس المديرات .

(ب) وأعضاء بحكم وظائفهم باعتبارهم من كل من وزارات الزراعة والصحة العمومية والمعارف العمومية والأشغال العمومية والمواصلات .

ويكون المدير رئيساً لمجلس المديرية ، فإن غلب أو منعه من العمل مانع نائب عنه ويكيل المديرية .

الفصل الثالث

اختصاص مجالس المديرية في شؤون التعليم

مادة ١١ - ينحصر مجلس المديرية بالتعليم الإلزامي وإدارته في بتادير المديرية وقراها طبقاً لأحكام قانون التعليم الإلزامي .

ولا يجوز لمجلس المديرية أن يشتغل بأنواع أخرى من التعليم غير التعليم الإلزامي . على أن المجلس أن يفتش ويدير ملائح للاحداث من بنين وبنات بشرط أن يقع في إدارتها اللوائح العامة التي تضعها الحكومة .

وعلى المجلس ، في إدارته لمكتب التعليم الإلزامي ، أن يقع أيضاً أحكام اللوائح العامة التي تضعها الحكومة في كل ما يتعلق بالأبوية والأثاث المدرسي والمستخدمين الفتيين ومناخ التعليم .

مادة ١٢ - يقرّر قانون التعليم الإلزامي نصيب مجالس المديرية وكذلك نصيب المجالس البلدية على اختلاف أنواعها من نفقات ذلك التعليم وتكفل ميزانية الدولة بقى النفقات .

وعلى مجلس المديرية أن يدرج في ميزانية مصروفاته الاعتمادات التي يفرضها عليه قانون التعليم الإلزامي .

مادة ١٣ - تتولى وزارة المعارف العمومية التفتيش على التعليم بجميع أنواعه في المدارس والمكاتب التي تديرها مجالس المديرية وتبلغ ملاحظاتها إلى هذه المجالس للعمل بها .

مادة ١٤ - يستشار مجلس المديرية مقدماً في إنشاء مدارس للحكومة بالمديرية وفي قتلها أو إبطالها .

وفي حالة إنشاء مدرسة كانت في الأصل من أملاك المجلس يعود بناؤها وأرضها إلى ملكيته كما كانا ما لم يتم الاتفاق بين وزارة المعارف والمجلس على استعمالها في أغراض تعليمية أخرى .

الفصل الرابع

اختصاص مجالس المديرية في الشؤون الزراعية

مادة ١٥ - لمجلس المديرية أن يعمل على تشجيع حركة التقدم والتعاون الزراعي بين أهل المديرية وأن ينحصر من أمواله ما يساعد على إيجاد هذه الحركة . وله أن يقرّر ما يراه كفيلاً بذلك .

وللمجلس أن يفتش للمتاحف ويقيم الماراض الحلية لأصناف الزراعة والماشية والدواجن والطيور والصناعات المنفردة عن الأعمال الزراعية .

وله أن يقرّر جوائز مالية لأغراض معينة يكون من ورائها تحسين الزراعة وما يتعلق بها أو التشجيع على إيجاد أنواع جديدة منها .

وله أن يقيم مؤسسات نموذجية لأنواع من الزراعة مما يعود في المديرية وكذلك قرية الماشية والدواجن والصناعات المنفردة عن الأعمال الزراعية ، مع العمل على نشرها .

مادة ١٦ - يجب على المجلس أن يتم بحثه وأن يسد رأيه في المسائل الواجب عرضها عليه بمقتضى نصوص هذا القانون أو القوانين الأخرى في مدة لا تتعدى من وقت عرضها عليه .

فلذا أبي إبداء رأيه أو لم يسد رأياً مطلقاً في مدى دور الاجتماع الذي أدرجت هذه المسائل في جدولته جاز لمجلس الوزراء أن يأمر بإجراء العمل بدون انتظار الرأي المذكور .

الفصل الثاني

اختصاص مجالس المديرية في الشؤون الصحية

مادة ١٧ - على مجلس المديرية أن يفتش شؤون الصحة العامة في المديرية وأن ينحصر سنوياً من أمواله ما يساعد به على استئصال الآفات الصحية الحلية ومقاومة الأمراض وتيسير السبل على الأهالي للملاج منها . ويجب ألا يقل ما يخصمه المجلس لتلك عن عشرين في المائة من مجموع الرسوم التي يفرضها طبقاً للقوانين ٣٧ و ٣٨ من هذا القانون .

وتقرر وزارة الصحة العمومية برنامجاً عاماً للإصلاح الصحي في بلاد المملكة المصرية وتعرضه على مجالس المديرية مع الإشارة على كل مجلس بما هو أكثر أهمية بالنسبة لبلاد مديرته وما هو أول بالقدم من غيره .

وعندما يأخذ المجلس في وضع مشروع ميزانيته للسنة الجديدة تستقدم إليه وزارة الصحة العمومية باقتراحتها في وجوه إنفاق ما هو مخصص في الميزانية للشؤون الصحية والطبية . والمجلس رأى قاطع في قبول ما يوافق عليه من مقترحات وزارة الصحة العمومية .

فلذا أدرج المجلس في مشروع ميزانيته بمبالغ تنفيذ مشروعات لم توافق عليها وزارة الصحة العمومية سوى الخلاف على مقتضى ما هو منصوص عليه في المادتين (٥٤) و (٥٥) من هذا القانون .

مادة ١٨ - تتولى وزارة الصحة العمومية التفتيش على جميع المناهد الصحية والطبية بمجالس المديرية وتبلغ ملاحظاتها إلى هذه المجالس للعمل بها .

مادة ١٩ - يقوم مجلس المديرية برصد المستقطات (المعروفة بالبرك) وتبقيها طبقاً لأحكام القانونين ثمة ٥ لسنة ١٩١٤ و ثمة ٨ لسنة ١٩١٦ وما يدخل عليها من التعديلات . أما المستقطات الداخلة في أملاك الدولة فيكون ردها وتبقيها بالاتفاق بين مجلس المديرية ووزارة المالية .

مادة ٢٠ - يستشار مجلس المديرية مقدماً في إنشاء مستشفيات الحكومة في المديرية وفي قتلها أو إبطالها ، وكذلك في الجبايات العمومية .

ويسرى حكم هذه المادة أيضاً على المستشفيات التي تفتشها أو تديرها المجالس البلدية بأنواعها الموجودة في المديرية .

وقرار مجلس المديرية في الإنشاء وفي ترتيب برنامج العمل وفي الرسوم الإضافية التي تفرض للصرف منها عليه لا يكون نافذ المفعول إلا بعد مصادقة مجلس الوزراء وصلاصلا مرسوم به .

وتسوى وزارة المواصلات إنشاء الطرق الزراعية على وجه ما تقدم وتقوم بصيانتها .

فإذا بدأ لوزارة المواصلات ما يدعوها لتعديل برنامج الإنشاء الذي أقره مجلس المديرية وجب عليها أن تحصل على موافقة المجلس مقدما على هذا التعديل . ويكون رأى المجلس استشاريا في التعديل إذا كان إنشاء الطريق يستلزم نفقات من خزنة الدولة .

مادة ٢٣ - يشترط اعتداد مجلس المديرية مقدما في إنشاء السكك الحديدية الزراعية ما دامت السكة لا تمر إلا في المديرية وحدها .

فإذا كانت تمر في أكثر من مديرية واحدة فيؤخذ فيها رأى كل مجلس مديرية يخص ، ويكون رأى استشاريا .

ويكون لمجلس المديرية ذات الشأن رأى استشاري أيضا في تعيين اتجاهات هذه السكك ، سواء أكانت السكة تمر في مديرية واحدة أم في أكثر من مديرية .

مادة ٢٤ - يستشار مجلس المديرية مقدما في إنشاء سكك حديد الحكومة سواء أكانت تمر في مديرية واحدة أم في أكثر من مديرية ، وكذلك في تعيين اتجاهات هذه السكك وفي إنشائها .

الفصل السابع

اختصاص مجالس المديرية في شؤون وزارة المالية

مادة ٢٥ - يستشار مجلس المديرية مقدما في إعطاء الشركات أو الأفراد امتيازات أو التراخيص أو احتكارات بالمديرية .

مادة ٢٦ - يستشار مجلس المديرية مقدما قبل التصرف في الأراضي القضاة المعلقة للبناء - من أملاك الدولة - في بلاد المديرية التي ليس لها مجالس بلدية من أي نوع .

مادة ٢٧ - يستشار مجلس المديرية مقدما قبل بيع الأراضي الزراعية المملوكة للدولة ، الواقعة حول قرى المديرية في دائرة نصف قطرها خمسمائة متر من الحدود المقررة للقرى .

ويستثنى من ذلك البلاد والقرى التي لها مجالس بلدية من أي نوع .

مادة ٢٨ - يستشار مجلس المديرية مقدما في جميع المشروعات الخاصة بمنشآت الحكومة ومؤسساتها في المديرية ، من حيث إقامة هذه المنشآت والمؤسسات أو شراؤها أو بيعها أو إيجارها أو تغيير استعمالها أو إنشائها .

ولا يدخل في ذلك منشآت الري ولا كبارى السكك الحديدية ولا كبارى الأموية .

وله أن يضع من النظم ما يكفل منع التلوث عن المصانع ويحفظ حقوقهم عند بيع حاصلاتهم ومصنوطاتهم الزراعية في المحطات والمخارج والأسواق من حيث ضبط الوزن وتعيين درجة الصنف ودرجته .

مادة ١٦ - تعرض مشروعات وزارة الزراعة المتعلقة بالمديرية على مجلس المديرية لاستشارته فيها قبل تنفيذها . وكذلك يستشار المجلس كلما دما الحال لنقل مشروع من هذه المشروعات من مكان إلى آخر في المديرية أو لإيجاله .

مادة ١٧ - إذا قضت المصلحة العامة بتحديد المساحات التي تخصص لأنواع معينة من الزراعة فيجب استشارة المجلس في اختيار المناطق التي تشمل عليها هذه المساحات بالمديرية .

وهنا لا يخل بما لوزاري الزراعة والأشغال العمومية من حق التعديل في هذه المناطق في الأحوال المستعجلة بدون استشارة المجلس فيها مقدما . وفي حالة التعديل المذكور يجب إخبار المجلس بالأسباب التي دعت إلى ذلك في أول انعقاده .

مادة ١٨ - يستشار مجلس المديرية مقدما في تحديد الموعد الذي يسرى فيه كل قانون أو لائحة زراعية على المديرية متى نص في القانون أو اللائحة على ترك تحديد موعد سريانها للسلطة التنفيذية .

الفصل الثامن

اختصاص مجالس المديرية في شؤون الري

مادة ١٩ - يستشار مجلس المديرية مقدما في جداول وزارة الأشغال العمومية السنوية المتعلقة بتطوير الترع والمصاريف العمومية في المديرية .

مادة ٢٠ - يستشار مجلس المديرية مقدما في جداول متاوليات الري المتعلقة بالمديرية . وهنا لا يخل بما لوزارة الأشغال العمومية من حق تعديل المتاوليات في الأحوال المستعجلة بدون استشارة المجلس مقدما فيها . وفي حالة التعديل المذكور يجب إخبار المجلس بالأسباب التي دعت إلى ذلك في أول انعقاده .

الفصل السادس

اختصاص مجالس المديرية في شؤون المواصلات

مادة ٢١ - فضلا عن الاختصاصات المقررة لمجلس المديرية بنص صريح في هذا القانون ، يستشار المجلس بوجه عام في تعيين اتجاهات طرق المواصلات برًا وبحرا في المديرية ، وفي كل تعديل يحصل في هذه الاتجاهات .

مادة ٢٢ - يقر مجلس المديرية إنشاء الطرق الزراعية التي توصل بين بلاد المديرية وقراها طبقا لأحكام الأمر العالي الصادر في ٣ نوفمبر سنة ١٩٢٠ وما يبدل عليه من التعديلات .

(ج) والخاصة المعطاة طبقاً لحكمها لا تخفى من وجوب مراعاة الواجبات الصحية وبضربها المنطقة بالموالد والأسواق .

مادة ٣٢ — لمجلس المديرية أن يقرر حذف أى موالد من جدول الموالد للترخيص بها في المديرية أو التي جرت العادة بإقامتها فيها .

وحينئذ يتعين على الإدارة عدم الترخيص بإدارة الموالد الذي تقرر المجلس حذفه .

مادة ٣٣ — يحل مجلس المديرية عمل وزارة الداخلية في النظر والقضيل برأى قاطع في جميع المسائل المتعلقة بالأراضى المخصصة للطرق الواقعة بداخل السكن وخارجه ، وكذلك الأراضى الفضاء الموجودة أيضاً بداخل السكن وخارجه ، مما هو محصور في مساحة فك الزمام بوصف "سكن" أو "منافع سكن" وما تضيفه وزارة المالية في هذين النوعين من أملاك الدولة .

وللمجلس البيع والتأجير والاستبدال والمقايضة في المناظرات مع الأفراد أو الجماعات في حالة الاحتناء على المنافع المذكورة أو الادعاء بملكيتها . ولا يسرى حكم هذه المادة على البلاد التي بها مجالس بلدية في أى نوع كان .

مادة ٣٤ — يشترط اعتياد مجلس المديرية بمقتضى تغيير أسماء البلاد وفى تغيير حدود البنادر والقرى التي ليس بها مجالس بلدية من أى نوع وفى إنشاء قرى جديدة أو إلغاء قرى موجودة في المديرية .

مادة ٣٥ — يشترط اعتياد مجلس المديرية مقدماً في المشروعات الآتية قبل تنفيذها :

(١) إصدار المدير لأمانة محلية تسرى على المديرية كلها أو على قسم منها أو على بنادر أو قرى فيها أو تعديل أو إلغاء لأمانة خاصة بالمديرية .

(ب) سريان قرار أو لأمانة على بندر أو قرية أو إبطال ذلك .

(ج) إصدار قرار ببيان كيفية سريان قرار أو لأمانة على بندر أو قرية في المديرية .

ولا يسرى حكم هذه المادة على القرارات أو الواجبات الوقتية التي تصدر أو يقرر بسريتها في حالة وباء أو غيرها من الأحوال المستعجلة ، وعلى المدير في هذه الحالة أن يخبر المجلس بالأسباب التي دعت لذلك في أول انعقاده .

ولا يسرى حكم هذه المادة أيضاً على المسائل التي تكون من اختصاص مجلس بلدى من أى نوع كان في المديرية .

مادة ٣٦ — يستشار مجلس المديرية مقدماً في المشروعات الآتية :

(١) تغيير حدود المديرية بمراعاة أحكام المادتين ٨٠ و ٧٥ من الدستور .

(٢) إنشاء أو إلغاء مجلس قروى أو على في دائرة اختصاص المديرية .

(٣) تغيير دوائر الاختصاص الإدارية أو القضائية في المديرية وإنشاء أو إلغاء المراكز وقطع البوليس المستديرة .

(٤) سريان قانون على بندر أو قرية في المديرية أو إبطال ذلك .

(٥) إصدار قرار ببيان كيفية سريان قانون على بندر أو قرية في المديرية .

ولا يسرى حكم القريتين ٥ و ٤ من هذه المادة على البنادر والقرى التي بها مجالس بلدية من أى نوع .

الفصل الثامن

اختصاص مجالس المديرية في الشؤون الإدارية

مادة ٣٩ :

(١) يقرر مجلس المديرية ، بمصادقة وزارة الداخلية ، عدد الخفره اللازمة لكل بندر أو قرية في المديرية معاً البنادر والقرى التي بها مجالس بلدية من أى نوع . وكذلك يبين درجاتهم .

(ب) يقرر المجلس كذلك مرتبات الخفره بمراعاة معدل الأجور الجارية في أنحاء المديرية .

(ج) وإذا لم يقرر المجلس قبل أول يناير من كل سنة إجراء تغيير في عدد خفره بندر أو قرية أو في مرتباتهم فيبقى ذلك كما كان في السنة الماضية .

ومع ذلك يجوز لوزير الداخلية ، بعد أخذ رأى المجلس ، أن يزيد عدد خفره أى بندر أو قرية إذا رأى أن حالة الأمن العام تقتضى ذلك .

(د) وتعين في كل سنة لجنة من المجلس لفصل نهائياً في الشكاوى من توزيع رسوم الخفره على المنازل في البنادر أو القرى التي ليس بها مجالس بلدية من أى نوع أو التي لم تربط عليها عوائد المباني .

مادة ٤٠ — لا تنشأ عزبة في المديرية ، ولا تهدم عزبة بالطرق الإدارية ، إلا إذا وافق على ذلك مجلس المديرية .

ويحدد القانون شروط الترخيص بإنشاء العزب والأحوال التي يجوز فيها هدمها وشروط ذلك .

ولا يصدر قرار المجلس بالهدم إلا بعد تكليف مالك العزبة بإبداء أقواله للمجلس أو لمن يندبه المجلس لذلك من بين أعضائه .

ويشترط أن يكون قرار المجلس بالهدم صادراً عن أغلبية تزيد على نصف مجموع صدأ أعضاء المقرر اقتنائهم .

مادة ٤١ — لا يقام بعد تاريخ العمل بهذا القانون مولد أو سوق في أية جهة من جهات المديرية لم تجر العادة بإقامتها فيها إلا بعد الترخيص به من المديرية بموافقة مجلس المديرية .

ويطيل المدير بالطرق الإدارية كل مولد أو سوق يقام مخالفاً لحكم هذه المادة .

أما السويقات فيكون الترخيص بوجودها أو إبطالها من اختصاص الجهة الإدارية .

ومع ذلك :

(١) لا يسرى حكم هذه المادة على الأسواق التي قام بناء على امتياز منح قبل العمل بهذا القانون .

(ب) ولا يجوز بمقتضاها إعطاء رخصة على ما يخالف شروط امتياز منح قبل ذلك التاريخ .

الفصل التاسع

سلطة مجالس المديرية وحقوقها المالية

مادة ٣٧ - لمجلس المديرية أن يقرّ رسوما إضافية ، لمدة معينة ، على ضرائب الأطنان في المديرية للصرف منها على مشروعاته . وقراره في ذلك يكون قاطعا ويصدر به مرسوم ما دام لا يتجاوز ١٥ ٪ من مجموع ضرائب الأطنان في المديرية .

مادة ٣٨ - وللمجلس أن يقرّ رسوما إضافية ، لمدة معينة أيضا ، على كل ضريبة طلبة مقرّرة في المديرية .

مادة ٣٩ - قرار مجلس المديرية في الرسوم الإضافية التي تريد على ١٥ ٪ من ضرائب الأطنان وفي الرسوم الإضافية التي تفرض على الضرائب العامة الأخرى ، لا يكون نافذ المفعول إلا بعد مصادقة مجلس الوزراء وصدر مرسوم به .

مادة ٤٠ - بعد صدور المرسوم الرسوم الإضافية من أي نوع كانت ، لا يكون قرار مجلس المديرية نافذ المفعول في تخفيضها أو تصدير أجل مزايتها أو في إلغائها إلا بعد مصادقة مجلس الوزراء وصدر مرسوم آخر .

مادة ٤١ - تعتبر أموال مجالس المديرية أموالا عامة . ويقع في تحصيل الرسوم وفي صرف الأموال القواعد المتبعة في أموال الدولة . ويكون حفظ الأموال واستغلالها بموافقة وزارة المالية .

مادة ٤٢ - لمجلس المديرية أن يراقب استعمال ما لم يباشره صرفه من الرسوم التي يقرّها طبقا لنصوص هذا القانون أو أي قانون آخر .

الباب الرابع

في سير أعمال مجالس المديرية

الفصل الأول

أحكام عامة

مادة ٤٣ - قبل أن يتولى رئيس مجلس المديرية وأعضائه المنتخبون عملهم يتسببون أن يكونوا خاضعين للوطن وللك مطيعين للدستور ولقوانين البلاد وأن يؤدوا أعمالهم بالثقة والصدق .

ويكون حلف اليمين في جلسة وطنية .

مادة ٤٤ - يكون لمجلس المديرية دور اجتماع عادي في كل شهر مرة على الأقل . ولا ينفذ دور الاجتماع إلا بعد بحث المسائل المروضة على المجلس والمناقشة فيها .

وتقرّ رئيس دعوة المجلس لاجتماع فوق العادة في أي وقت . وعليه دعوته لذا طلب ذلك كتابة نصف الأعضاء المنتخبين . على أنه يجوز الرئيس أن يتم

عن توجيه الدعوة لاجتماع فوق العادة أكثر من مرة واحدة بين دورى اجتماع عاديين .

وفي الاجتماعات التي فوق العادة لا يجوز للمجلس أن يتداول إلا في الأمور التي دعى من أجلها .

مادة ٤٥ - جلسات مجلس المديرية وطنية . على أنه يتخذ هيئة سرية بناء على طلب الرئيس أو ربع الأعضاء المنتخبين ثم يقرّ ما إذا كانت المناقشة في الموضوع المطروح أمامه تجري في جلسة علنية أم لا .

مادة ٤٦ - لا يكون للمجلس الذي يحكم وتلفته رأى مدوّق مدلولات المجلس أو لجانه إلا فيما يتعلق بعمله .

ولكل وزارة ومصلحة في المجلس يحكم القانون أن تتدب أكثر من ممثل واحد وذلك عند تعدد المواضيع المتعلقة بها واختلافها . ولكن لا يكون لمن يمثلها غير صوت واحد في كل مسألة .

ولكل وزارة غير ممثلة تعيين مندوب أو أكثر يحضر جلسات مجلس المديرية أو لجانه عند النظر في أمر يتعلق بتلك الوزارة أو بإحدى المصالح التابعة لها . وهؤلاء المندوبون يشتركون في المداولات ولكن لا يكون لهم رأى مدوّق .

مادة ٤٧ - لا تكون جلسات المجلس قانونية إلا إذا حضرها أكثر من نصف الأعضاء المنتخبين .

مادة ٤٨ - في غير الأحوال المشتراط فيها أغلبية خاصة تصدر قرارات المجلس بالأغلبية المطلقة . وعند تساوى الآراء تكون الأربعة للفريق الذي منه الرئيس .

مادة ٤٩ - إذا لم يتكامل العدد القانوني بعد مضي نصف ساعة من الميعاد المحدد لإحدى جلسات دور الاجتماع فتؤجل الجلسة لثلاثة أيام على الأقل أو سبعة على الأكثر ويدير الأعضاء ، الذين قابوا ، الحضور في الجلسة التالية .

في غير الأحوال المشتراط فيها أغلبية خاصة تكون مداولات المجلس في جلساته اللاحقة جلسة الموجلة قانونية مهما بلغ عدد الأعضاء الحاضرين . فإن كان مدمدم أقل من العدد القانوني يجب ألا يعرض في الجلسات اللاحقة غير المسائل الواردة في جدول الجلسة الموجلة .

الفصل الثاني

الجان

مادة ٥٠ - في شهر يتأمر من كل عام يبين المجلس الجان القائمة اللازمة لتحصن وتحضير الأعمال ويحدد عدد أعضاء هذه الجان واختصاصاتها . ويكون انتخاب أعضائها بطريق الانتخاب القائمة لكل لجنة وبالأغلبية النسبية .

وجوز للمجلس أن يبين ، بحسب مقتضيات الحاجة ، لجانا خاصة لأغراض معينة .

على أن لكل عضو أن يوجه أسئلة الرئيس في المسائل التي من اختصاص المجلس أو مما يدخل في اختصاصات الرئاسة بالنسبة لإدارة المجلس . وعليه

مادة ٦٦ - يحظر مجلس المديرية فصل كل عضو منتخب تخلف عن الحضور مدى ثلاثة أدوار عادية متوالية من أدوار الاجتماع بدون عذر مقبول لدى المجلس .

ويدرج اقتراح الفصل في جدول أعمال المجلس أو يطرح أثناء الاجتماع حسب الأحوال ، ولكن لا ينظر فيه إلا في اجتماع تالي وبعد أسبوعين على الأقل من تبليغه إلى العضو صاحب الشأن بالتمون المعروف لدى المجلس . ولا يصدر قرار الفصل إلا بعد سماع أقوال العضو أو امتناعه عن الحضور .

الباب الخامس

في التعاون بين المجالس على المشروعات العامة

مادة ٦٧ - يجوز ، بموافقة وزير الداخلية ، أن يشترك مجلس المديرية مع غيره من مجالس المديريات أو من المجالس البلدية على اختلاف أنواعها في إنشاء وإدارة عمل من الأعمال العامة التي تعود بالنفع على أهالي المديريات والمدن والقرى التي تمثلها هذه المجالس .

وبعرض المشروع أولاً على كل مجلس ذي شأن فيه . فإذا أقره المجالس وأوردت له الأموال اللازمة على الوجه الذي يفرضه هذا القانون تولى تنفيذه وإدارته لجنة تؤلف من رؤساء المجالس المشتركة فيه وعضوين عن كل مجلس بينهما المجلس في شهر يسير من كل عام . ولا يجوز للمجلس أن يستبدل مندوبيه أو أحدهما خلال العام إلا في الأحوال الضرورية التي تصوي وبموافقة وزير الداخلية .

وتكون رئاسة اللجنة لأعلى رؤساء المجالس درجة ، فإذا تساوت الدرجات ووجبت الأقدمية . فإن غاب الرئيس أو منعه من العمل مانع حل محله مؤقتاً الرئيس التالي له في الدرجة والأقدمية .

وتصدر قرارات اللجنة بأغلبية الأصوات وعند تساوي الآراء تكون بالأرجحية للقرى التي منه الرئيس .

وقبل أن ينضم اجتماع اللجنة في كل مرة لتحديد الموعد الذي يقبده الاجتماع التالي ، وتبلغ مداولات اللجنة وقراراتها إلى المجالس المختصة وإلى وزير الداخلية ، ولا تنفذ هذه القرارات إلا إذا ائتمدها الوزير .

وقرارات اللجنة - فيما يتعلق بزيادة ما يدفعه المضمون من المشروع أو بزيادة خصصاته - لا تكون نهائية إلا بعد موافقة المجالس المختصة .

فإذا تقرر تصفية المشروع أو إلطاله تولى اللجنة الموكول إليها إدارته أعمال التصفية ، وإذا اختلفت فيها بينها كلف الحكم النهائي لوزير الداخلية .

في هذه الحالة أن يصوغ السؤال في عبارة واضحة موجزة وأن يقدمه مكتوباً إلى الرئيس وهو يدرجه في جدول أعمال أول جلسة .

ويجوز للرئيس أن يؤجل الجواب على السؤال إلى دور الاجتماع التالي . والعضو الذي وضع السؤال أن يستخرج الرئيس مرة واحدة فيما أجاب به ولكن ليس له أن يقب على الإجابة .

مادة ٦٨ - لا يجوز لعضو مجلس المديرية أن يشترك - سواء في جلسات المجلس أم في بلانه - في مداولة له فيها صالح ، سواء أكان عن نفسه شخصياً أم بصفته ولياً أم فيما لم يكلا .

مادة ٦٩ - لا يجوز لعضو مجلس المديرية أن يدخل أو يشترك بالذات أو بالواسطة في صفقة مع مجلس المديرية ، سواء أكان ذلك في المقاولات أم في المناقصات أم في التوريدات أم في البيع .

على أنه يجوز للمجلس - في الأحوال الضرورية القصوى - أن يستأجر من أحد أعضائه أو يتأجر أرضاً أو بناء لعمل من الأعمال العامة التي يتولاها المجلس . وقرار المجلس في هذا لا يكون نهائياً إلا بعد اعتاده من وزير الداخلية .

مادة ٧٠ - العضوية في مجالس المديريات مجانية . ولا يجوز أن يتناول العضو من المجلس أجراً أو مكافأة على أي عمل يؤديه المجلس مما تختص عليه العضوية فيه .

على أنه يجوز أن يسترد الأعضاء المضمونون نفقات استقلالهم من حال إقامتهم إلى مقر المجلس لحضور جلساته أو جلسات بلانه ، أو لأية جهة يكلفهم المجلس الانتقال إليها لأداء عمل من أعماله .

مادة ٧١ - لا يجوز لعضو مجلس المديرية أن يشتغل في قضية ضد المجلس سواء بصفته حامياً أو متنازلاً إليه عن الحقوق المتنازع فيها .

فإذا أراد رفع الدعوى على المجلس الذي هو عضو فيه لأمر له علاقة بمصالحه الشخصية أو بمصالح من له طعم الولاية أو القوامة وجب عليه استئذان المجلس مقدماً .

مادة ٧٢ - إذا غاب العضو المنتخب عن جلسات المجلس أو في اثنتائها بدون عذر مقبول ، فالمجلس أن يحظر تشرافه في الجريدة الرسمية وفي مقر المركز الذي يتوب عنه باعتباره غائباً بلا إجازة .

ويسرى حكم هذه المادة على العضو الذي يتأخر عن ميعاد انعقاد الجلسة أكثر من نصف ساعة أو يتنحب بدون إذن إنشاء أخذ الآراء ، وذلك في مدى خمس جلسات متوالية . ويسرى كذلك على العضو الذي يتنحب من جلسات اللجنة التي هو عضو فيها بدون عذر مقبول ثلاث جلسات متوالية أو يتنحب عشر جلسات غير متوالية ولو بسن .

وتجتمع هذه اللجنة في المواعيد التي يقررها المدير . ويكون لكل عضو فيها رأى مملود . وتصدر قراراتها بأغلبية المطلقة . وعند تساوى الآراء تكون للأرجحية للفرع الذي منه الرئيس . وتبلغ حاضرها ولاتها إلى وزير الداخلية ولا تنفذ قراراتها إلا بعد اعتمادها من الوزير .

وفضلا عن الأعمال المرتبطة بإدارة المجلس والقرارات يجوز أن تعرض إلى هذه اللجنة المسائل التي يستشار فيها المجلس قبل تنفيذها وكذلك المسائل التي له فيها رأى قاطع ولكن يشأ أن تأجل البت فيها لإضرار بمصالح الأفراد .

مادة ٨٩ — إذا انتهى أجل سريان رسوم المجلس في الفترة التي تنقضي حله واجتماعه ببيته الجديدة، يجوز لوزير الداخلية أن يستصدر مرسوما سريان تلك الرسوم كلها أو بعضها لمدة لا تتجاوز ستة أشهر .

مادة ٩٠ — تستمر مجالس المديرية على إدارة ما لديها من المدارس المختلفة التي لا تدخل في باب التعليم الإلزامي أو الملاجئ ، إلى أن تستلم وزارة المعارف العمومية هذه المدارس أو أن يستغنى عنها .

وابتداء من تاريخ تنفيذ هذا القانون إلى أن يصدر قانون التعليم الإلزامي يجوز للجنة المنصوص عليها في المادة (٥٣) أن تخصص للتعليم بكافة أنواعه ما يوازى ٦٦ ٪ من مجموع رسوم مجلس المديرية . وكل مدرسة من غير التعليم الإلزامي تستلمها وزارة المعارف أو يستغنى عنها بتقل المبلغ المقر لها في المصروفات إلى باب التعليم الإلزامي .

وفي كل حال لا يكلف مجلس المديرية بأى نصيب من نفقات التعليم الإلزامي في البنادر التي لها مجالس بلدية من أى نوع .

مادة ٩١ — تلتقى الأبواب الخامس والسادس والسابع من القانون النظامي نمرة ٢٩ لسنة ١٩١٣ ما عدا المادة الحادية والأربعين في الباب الخامس منه .

مادة ٩٢ — على وزراء حكومتنا تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه ويصل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

مدبرى القبة في ٦ رمضان سنة ١٣٥٠ (١٤ يناير سنة ١٩٣٢)

قواد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

اسماعيل صدق

وزير الداخلية

اسماعيل صدق

وزير المالية

اسماعيل صدق

وزير الخارجية

عبد الفتاح يحيى

وزير الأوقاف

أحمد حل

وزير الحربية والبحرية

عل جمال الدين

وزير الخفائية

عل ماهر

وزير المعارف العمومية

محمد حلى عيسى

وزير المواصلات

توفيق دوس

وزير الاشغال العمومية

ابراهيم فهمى كريم

في إصدار التشريع اللزوم لترتيب المجالس المشار إليها وتحديد اختصاصاتها وهو موضوع القانون المرافق مشروعه لهذه المذكرة وقد بنيت أحكامه على أساس القانون النظامي المعمول به حتى الآن بإعارة المبادئ المنصوص عليها في الدستور .

الشخصية المعنوية

وأول ما يلاحظ من الفروق الجوهرية بين القانون المعمول به الآن وبين مشروع القانون المرافق أن القانون النظامي قرر الشخصية المعنوية لمجالس المديرات (مادة ٤٤) بخلاف المشروع الحالي الذي قرر الشخصية المعنوية للمديرات ذاتها على أن تختارها مجالس المديرات (مادة ١) . وهذا التغير أساسه النص الوارد في الدستور (مادة ١٢١) والقصد منه تأكيد ثبات الشخصية المعنوية لكل مديرية ودوام هذه الشخصية لها .

تأليف مجالس المديرات

وقد لوحظ أن مجالس المديرات ، بتشكيلها الحالي المقصود فيه حل الأعضاء المنتخبين وحجم (مادة ٤٤ من القانون النظامي) لا تكون مستقلة كل العناصر التي تؤثر بها مهمتها على الوجه الأكمل . فالتفتيل على طريق الانتخاب لا تراه في غير مشيئة الناخبين مع توافر بعض شروط طفيفة كالإقامة والصلاب المالي والسكن . وقد يحى جميع الأعضاء المنتخبين من عنصر واحد ، هو العنصر الزراعي مثلا ، فيجوزهم وجود عناصر أخرى بينهم من رجال الفن يستشرد بأرائهم ومعارفهم وتجارهم خصوصا أن مجلس المديرية يشرف على كل ما هم أهل للمديرية من زراعة وري وأمن ومواصلات وتعليم وصحة وغيرها ، وأن اختصاصه لا يقف عند حد الاستشارة أو التقرير ومدهما بل هو يتناول التنفيذ أيضا في كثير من الأمور .

فذلك ، ولما دلت عليه التجارب في المجالس البلدية والمحلية من أن وجود أعضاء معينين فيها من رجال الحكومة القبيين عاد على أعمالها ومشروعاتها غير النتائج . روى في وضع المشروع المرافق أن يكون من بين أعضاء مجالس المديرات أعضاء بمحكم وظائفهم باعتبار عضو عن كل من وزارات الزراعة والصحة العمومية والمعارف العمومية والأشغال العمومية والمواصلات (مادة ٣) وأن يكون كل عضو من هؤلاء عضوا بمحكمة وظيفته أيضا في كل لجنة من لجان المجلس لعل العضو صلة باختصاصها (مادة ٥٠) وأميز لكل من هذه الوزارات أن تتدب أكثر من ممثل واحد عند تمتد المواضيع المتعلقة بها واختلافها ، كما أميز لكل وزارة غير ممثلة بممثلين مطلوب أو أكثر يحضر جلسات المجلس أو لجانها عند النظر في أمر يتعلق بتلك الوزارة أو بإحدى المصالح التابعة لها (مادة ٤٦) . كذلك أميز لمجلس المديرية أن يلقى البت في أية مسألة من المسائل التي تعلماها له الوزارات أو المصالح على حضور مندوب منها يشرح له المسألة ويناقشها فيها (مادة ٥) .

وفي هذا كله لم تغفل الحكومة مراعاة ما يجب أن يكون لممثل أهل المديرية من كامل السلطة في تقرير ما يريدون باختيارهم يستملون إرادتهم

مذكورة إيضاحية

لمشروع القانون الخاص بترتيب مجالس المديرات وتحديد اختصاصاتها

أول ما أنشئت مجالس المديرات في المملكة المصرية كان بصور القانون النظامي في أول مايو سنة ١٨٨٣ ، وكان كل ما لها من اختصاص لا يتعدى حد استشارتها في بعض الأمور الثانوية كما كانت اجتماعاتها نادرة وأعمالها قليلة الأهمية .

وعلى القانون النظامي بعد ذلك بالقانون نمرة ٢٢ الصادر في ١٣ سبتمبر سنة ١٩٠٩ ثم بالقانون نمرة ٢٩ الصادر في أول يولييه سنة ١٩١٣ ، تمديلا كان من مقصده توسيع اختصاصات هذه المجالس ، لجعل أخذ رأيها لازما مقدما في بعض المسائل كما اشترطت موافقتها على بعض التدابير الإدارية وأضرف لها بالشخصية المعنوية كي تصرف أموالها بأيسر ، وأصبح من حقها فرض رسوم مؤقتة دون توقف على موافقة الحكومة إذا كانت الرسوم لا تتجاوز ١/٠ من ضرائب الأطنان وبموافقة الحكومة فيما زاد على ذلك .

وقد كان القانون النظامي عند إصداره في سنة ١٨٨٣ شاملا نظم مجالس المديرات ومجلس شورى القوانين والجمعية العمومية ومجلس شورى الحكومة . فلما استبيح في سنة ١٩١٣ بالجمعية التشريعية عن المجالس الثلاثة الأخيرة أصبح شاملا نظم مجالس المديرات والجمعية التشريعية معا .

فمجالس المديرات منذ وجودها كانت مرتبطة بالحياة السياسية للبلاد وكان كل إصلاح يدخل على هذه الحياة يتناول مجالس المديرات معها . بل لقد كان إصلاح النظم الخاصة بهذه المجالس يسبق أحيانا إصلاح النظم السياسية ، فالاختصاص الواسع الذي تمتع به مجالس المديرات وقتنا الحاضر إنما فازت به في سنة ١٩٠٩ أي قبل إحلال الجمعية التشريعية محل مجلس شورى بأربعة أعوام .

لذلك فإن وضع نظام دستوري للدولة المصرية كان يستتبعه ضرورة إعادة النظر في أبواب القانون النظامي المعمول بها في نظم مجالس المديرات وتمديليها طبقا لمقتضيات الحالة الجديدة ، وذلك لوجوب لمساكلة بين النظم السياسية وبين ما يقوم إلى جانبها من النظم المحلية .

ولقد عني الدستور بإتيان وجود هذه المجالس (مادة ١٢١) وقرر اختصاصها بكل ما يهم أهل المديرية (مادة ١٢٣) كما أنه نص على المبادئ الواجب مراعاتها في القوانين التي توضع لانتخاب أعضائها ولترتيبها وتحديد اختصاصاتها وعلاقتها بمجتمعات الحكومة وهي مبادئ مأخوذة من دساتير بلاد عريقة العهد باللامركزية الإدارية .

أما إصلاح الانتخاب لمجالس المديرات طبقا لمبادئ الدستور فقد تم وصدر به المرسوم بقانون رقم ٤٣ في ٢١ مارس سنة ١٩٣١ وجرت الانتخابات لهذه المجالس فلا يقتضى القانون الجديد .

حقوق مجالس المديرية واختصاصاتها

في الشؤون الصحية :

(١)

لم يرد الصلة ذكر في القانون النفاذ إلا مرة واحدة ، وقد جاءت الإشارة إليها عرضا عند الكلام على حق مجلس المديرية في إبادة وراثات فنيا يتعلق بالمجالات العامة المديرية ومنها الصحة (مادة ٣٦) .

أما المشروع الحالي فقد عني أكبر عناية بالأمر الصحية والطبية وقرر لمجلس المديرية فيها اختصاصا واسعا فاشركها إشراكا فنيا في تقرير التدابير التي تؤدي إلى استئصال الآفات الصحية الحادة وفي تنفيذ هذه التدابير لمقاومة الأمراض وتيسير السبل على الأحوال للعلاج منها (مادة ٧) .

حقيقة أن المجالس حسب الوضع الحالي ، لم تهمل الأمور الصحية إهمالا كبيرا ، ولكن الذي تنفقه عليها — ولم تكن تقديراته في السام الحالي تبلغ ٣٧,٠٠٠ ج.م — يحد مبلغا ضئيلا جدا إذا قيس بمجموع قدرات المصروفات الاحتياطية وقد أدرت على ٨٠٠,٠٠٠ ج.م .

لذلك أوجب المشروع على كل مجلس أن يخصص للأعمال الصحية والطبية ما لا يقل عن عشرين في المائة من مجموع الرسوم التي يتجزؤها على ضراب الألبان في المديرية .

وكانت هناك فكرة بأن ينص في مشروع القانون على الأعمال التي تختص بها مجالس المديرية بحيث يتبين عليها القيام بها على تفقها ، وذكر من هذه الأعمال ما يأتي من قبيل المثال :

١ — إقامة منازل صحية ومستشفيات للزل .

٢ — إعداد صيدليات إسعافات خارجة بالقرى ومستوصفات لرعاية الأطفال ومدارس للدايات .

٣ — ردم البرك والمستنقعات .

٤ — إعداد عمل خاص في كل قرية لتصرف الفضلات الجافة وروث البهائم .

٥ — إقامة مرافق صحية عامة في القرى .

٦ — إنشاء مجار عمومية أو طريقة تصريف صحية .

٧ — بناء حمامات ومساكن عمومية .

٨ — إقامة مذبح (سحابة) لكل قرية أو لكل بضع قرى متجاورة .

٩ — تخطيط العزب والقرى تخطيطا صحيا .

١٠ — إعداد مترحات في مجال الجبايات القديمة غير المستعملة .

١١ — توفير الماء الصالح للشرب وتوصيله لسكان القرى .

١٢ — تحديد المناطق الصالحة .

من إرادة الناخبين ، واحتاطت لتلا يظن عليهم هذا العدد الكبير من الأعضاء الذين يحكم وظائفهم فيؤلف كتلة متضادة تحكم في مصائر أمور المجلس وتقرر على قراراته فتوجهها نحو الوجهة التي تريدها .

ومن أجله نص في مشروع القانون على ألا يكون لأحد ، من غير الأعضاء المنتخبين ، رأى مبدود (أي صوت عند إصدار القرارات) إلا لمثل الوزارات الخمس المشار إليها ، وألا يكون لممثل الوزارة الواحدة من هذه الوزارات — إذا اقتضى الأمر حضور أكثر من ممثل واحد — غير صوت واحد ، وأن يقتصر في أخذ الأصوات على الممثل الذي يكون للقرار صلة بوزارته (مادة ٤٦) . مثال ذلك : إذا كان معروضا على مجلس المديرية في إحدى جلساته عدة مسائل ، منها ما هو خاص بالأشغال وكان متعلقا وغتقا في أنواعه أي كان البعض يختص بالرى والبعض الآخر يختص بهندسة الأبنية ، ومنها ما هو خاص بالصحة وكان متعلقا وغتقا هو الآخر أي كان البعض يختص بالزبد والبعض الآخر يختص بالمستنقعات ، ومنها ما هو خاص بالمواصلات وكان متعلقا وغتقا أيضا أي كان بعض منه يختص بالسكك الحديدية وبعض آخر يختص بالطرق الزراعية وبعض ثالث يختص بمواصلات مائية ، ومنها ما هو خاص بالمالية . فالمفروض أن وزارة الأشغال ستبحث باثنين يمثلا ، أحدهما من المنتخبين بالرى والآخر بهندسة الأبنية . وأن وزارة الصحة ستبحث باثنين أيضا ، أحدهما إحصائي يمثلهما ، أحدهم من المنتخبين بالسكك الحديدية والثاني بالطرق والثالث بالطل المائي . وأن وزارة المالية ستبحث فيها هو معروض على المجلس من أعمالها . هؤلاء المختون جميعا ، متضا إليهم المضون اللذان يحكم وظيفتهما عن وزارتي الزراعة والمعارف وليس في أعمال المجلس هذه الجلسة ما له صلة بعملهما ، يجوز حضورهم جلسة المجلس من بده اقتضاها ولكل منهم أن يشترك في المداولات ويناقش ويبدى آراءه في كل ما يمرض على المجلس بجلسته هذه . فإذا تمت المداولة في أمر ما وباء وقت أخذ الآراء وكان الأمر متعلقا بدم مستقيم أو تخفيفه اقتصر على أصوات الحاضرين من الأعضاء المنتخبين وصوت واحد من الأعضاء الذين يحكم وظائفهم هو أحد مندوبي وزارة الصحة الذي يمثلهما في هذه المسألة بالذات . وهكذا الشأن في باقي المسائل التي لها علاقة بوزاري الأشغال والمواصلات . أما المسائل التي لها علاقة بوزارة المالية فيكتفي فيها بما يبيده ممثل هذه الوزارة من الآراء والمعلومات ويناقشها إبدا ولا يؤخذ صوته عند إصدار القرار لأن وزارة المالية غير ممثلة في المجلس بحكم القانون .

وتبعا لهذا المبدأ اقتصر في تقرير انصاف القانون على الأعضاء المنتخبين وحدهم في الأمور الآتية :

١ — الطلب لاجتماع فوق العادة (مادة ٤٤) .

٢ — الطلب لجلسة سرية (مادة ٤٥) .

٣ — العدد الذي تصحب به الجلسة قانونية (مادة ٤٧) .

٤ — القرار بالزل من المضوية (مادة ٨٣) .

الاستوروى أن يكون ردهما بالاخاق بين مجلس المديرية ووزارة المالية
إما يمتنع المجلس إطاعة مالية من جانب الدولة للردم أو التجفيف وإما بالتنازل
له عن أرض المستنق (مادة ٩ من المشروع) .

في شؤون التعليم :

أجاز القانون النظامى المعمول به أن يستعمل مجلس المديرية كل ما يقتره
من الرسوم المؤقتة على ضرائب الأطنان ، للتعليم (البند الثانى من الفقرة ١٢)
من المادة (٣٥) وأجاز له أيضا العمل على ترقية التعليم بكافة أنواعه ودرجاته
بالمديرية (الفقرة الأولى من المادة ٤٧) بشرط أن يخصص للتعليم الأولى
ومنه التعليم الزراعى وتعليم الصناعات اليدوية سبعين في المائة من مجموع
الرسوم التى تخصص للتعليم والتلاون في المائة الباقية تصرف على التعليم
الابتدائى وما فوقه (بند ٣ من الفقرة الأولى من المادة ٤٧) .

ويتضح من هذه النصوص ومن المناقشات التى دارت على مجلس شورى
القوانين وأدت إلى وضعها في سنة ١٩٠٩ أن الفاعل الأولى منها كانت
عناية الألية بفنر التعليم الأولى .

تفقد حال المفكرين من رجال الأمة أن يروا الأمية سائكة ؛ ولما أدركوا
أن ميزانية الحكومة وتقتض لتاتسح لإجابة مطالبهم من نشر التعليم الأولى
وتعصيه بين كافة الطبقات طلبوا لإشراك مجالس المديرية في هذا الواجب
عن طريق تمرير الرسوم المؤقتة على ضرائب الأطنان والساح للجانس بتخصيص
هذه الرسوم للتعليم . وكانوا يطلبون في بادئ المناقشات أن يبالغ مجلس
المديرية ، فضلا عن العمل على نشر التعليم الأولى ، منح إجازات للدارس
الأهلية التى تدرس فيها اللغات الأجنبية (يفصدون التعليم الابتدائى) ثم
رؤى أنه ما دام سيباح للجانس منح إيانة لثل هذه المدارس فالأولى أن يباح
له إنشاءها وإدارتها أيضا ، وهذا هو الذى أتى إلى السباح للجانس بتخصيص
تلاميذ في المائة من رسوما التعليم الابتدائى وما فوقه .

كان ذلك في زمن لم يكن المخصص فيه بميزانية الحكومة للتعليم على جميع
أنواعه ودرجاته يكفى في وقتنا الحاضر لإقامة قطرة أو فتح شارع .

أما الآن وقد توجهت عناية الحكومة إلى نشر التعليم والثقافة وخصصت
لهذا النشر في ميزانيها أضعاف أضعاف ما كان خصصا له وقت إصدار
القانون النظامى - بل ويعد أن نص في صلب الدستور (مادة ١٩) على أن
" التعليم الأولى إلزامى للصرين من بنين وبنات ، وهو مجاني في المكاتب
العامة " . ويعد أن وضعت الحكومة التشريع الخاص بتنفيذ حكم هذه
المادة ، وستخذ الإجراءات اللازمة لاستصداره في أقرب ما يستطيع .
بعد هذا كله وجب أن تقرر سياسة نائمة للتعليم تيسر الحكومة والمهاتبات
الحلية على سبيلها فلا تتعارض الخطط ولا تصادم الجهود . ولا يكون ذلك
إلا بالأخذ ببدا توزيع الاختصاص وتحديد .

ويستند من الأبحاث التمهيدية التى قام بها الإخصائيون أن تعمم التعليم
الإلزامى في كافة أرجاء المملكة يستلزم وجود ٤٦٠٠ مكتب باعتبار أن من
يخطر عليهم هذه المكاتب يملكون نحو مليون ورج مليون من البنين والبنات

على أنه رؤى أن النص في القانون على برنامج محدد يفرض فرضا
على الحاضر والمستقبل لا يتفق والمصلحة العامة إذ لا يمكن التحكم في سير
الأمر أو البت من الآن في أن تقيم الأساليب الصحية ووسائل الوقاية
من الأمراض ومعالجتها مستقف عند الحد الذى يلفت في الوقت الحاضر
وقد يكشف المستقبل عن لزوم مشروعات صحية عديدة يتعين التنبؤ بها
الآن ، هذا فضلا عن أن حاجة المديرية الواحدة من حيث الإصلاح
الصحي قد تختلف في كليتها وجزئياتها عن حاجة مديرية أخرى وأنت
ما يرى ضرورة البلد به حالا باعتباره أمرا حيويا لإحدى المديرية قد
يعد في حكم الكليات بالنسبة لغيرها .

لذلك أكنى بالنص في مشروع القانون على أن يترك لوزارة الصحة
المعمدية تقرير برنامج للإصلاح الصحي في بلاد المملكة كلها ، وهذا البرنامج
سيكون بالطبيعة قابلا لتغيير والتبديل كلما ظهرت الحاجة إلى ذلك ، وأن
تعرض الوزارة برنامجها العام على مجالس المديرية مع الإشارة على كل مجلس
بما هو أكثر أهمية بالنسبة لبلاد مديريته وما هو أولى بالتقديم عن غيره .
فإننا ما أخذ المجلس في وضع مشروع ميزانيته لسنة الجديدة تخطت إليه
الوزارة بإقتراحاتها في وجوه اتفاق ما هو مخصص في ميزانيته للشؤون
الصحية .

وقد رى للمشروع إلى غايتين رأى ضرورة التوفيق بين تحقيقهما في آن
واحد ، وإن كانت كل منهما تختلف عن الأخرى ، فمن جهة : قرر لكل
مجلس حقه المطلق في قبول ما يوافق عليه من مقترحات وزارة الصحة
وقضى بالإلزام المجلس على القيام بمشروع محلى لا يقتره هو . ومن جهة
أخرى ، قررت بعض الاحتمالات التى قد تتعارض فيها قرارات المجلس مع
المصلحة العامة كأن يندفع المجلس إلى تقرير مشروع لم يتوف البحث من
كافة الوجوه أو لا تدعو الحاجة إليه . ففى مثل هذه الأحوال - أى
الأحوال التى يقرر فيها المجلس مشروعا لا توافق عليه وزارة الصحة ، ويصر
على قراره رغم البيانات التى يتقدم بها إليه بمثل الوزارة أو مملوها - طلبا
الوزارة إلى تحكم لجنة فحص الميزانيات بوزارة المالية ، فإنما اتصت اللجنة
بوجهة نظر وزارة الصحة بأمرها أن تحذف أو تخفض الاعتماد المادج
في مشروع الميزانية للعمل المختلف عليه ووجب عليها أن تحظر المجلس بما
راه لبيد النظر في الموضوع على ضوء ما تقدم إليه من الملاحظات ، فإنما
ظل المجلس مع ذلك مصرا على رأيه رفع وزير الداخلية الأمر إلى مجلس
الوزراء ، وفى هذا كله لا يرغم مجلس المديرية على تقرير مشروع لم يوافق
عليه وكل ما في الأمر أن مجلس الوزراء - إن وافق على وجهه نظر وزارة
الصحة ولجنة فحص الميزانيات - يستمد حذف الاعتماد المدرج في مشروع
الميزانية للعمل المختلف عليه (المواد ٧ و ٥٤ و ٥٥ من مشروع القانون) .

ونظرا لأن القانونين ثمة لسنة ١٩١٤ و ثمة لسنة ١٩١٦ صدرا بعد
القانون النظامى وقد نص فيما على حق مجالس المديرية في رد المستقعات
(البرك) وتجفيفها ، فقد رؤى تضمين المشروع الحالل نصا يشير إلى هذين
القانونين ويقضى بقيام المجالس بالرد طبقا لأحكامهما . أما المستقعات
الفاخرة في أملاك الدولة ، فليطبق حكم الفقرة الثالثة من المادة ١٣٦ من

وأن نفقات إدارة ذلك التعليم — بعد أن يتم تعميمه — تصل سنوياً إلى ثلاثة ملايين من الجنيهات تقريباً يضاف إليها ما يجب إعداده السنة له منذ الآن من بناء المكاتب وغايتها .

وسيكون من شأن هذا التعليم ألا يصرف الأبناء عما يؤهلهم إليه حياتهم وحياة زوجهم من مهن وحرف وأعمال ، وذلك بتقسيم النهار إلى قسمين : قسم يتعلم فيه الطلبة بالمكتب ، والقسم الآخر يستغل فيه مع أبيه في عمله أو في العمل الذي يختاره له ، بحيث يكون التعليم مرغبا له في العمل الذي يعتمد عليه في حياته إن زواجه أو صناعة أو غيرها ، وبحيث يتم الدراسة ويترك صفوف المكتب وهو يعد في سن صغيرة تسمح له بمطابقة التخصص في العمل .

ولاشك أنه مادام قد تقرر تنفيذ مشروع التعليم الإلزامي فارت مجلس المديرات هي أولى الهيئات وأجدها بالقيام عليه لأن التعليم الإلزامي (أي الأولي) هو أقرب إلى الأعمال الإقليمية المحلية إذ تعود تسامجه المباشرة على كل إقليم ينشر فيه ، فضلا عن الخيرة التي اكتسبتها مجالس المديرات من قيامها على نشر التعليم الأولي والابتدائي بالمديرات منذ سنة ١٩٠٩ إلى الآن . ولا شك أيضا أنه ، لنجاح الهيئات التي تتولى هذا العمل ، يجب أن تتفوق له فلا يجمع بينه وبين أنواع التعليم الأخرى . وهو في حد ذاته عبء ثقل عليها ، لأن حيث التكاليف المالية فإن المجالس لن تكفي من المال أكثر مما تتكفله في الوقت الحاضر ، ولكن من حيث العمل نفسه ومسئوليته والإشراف عليه وإدارته .

وقد بنيت الأحكام الخاصة بالتعليم في المشروع المرافق على القواعد الآتية :

١ — أن يختص مجلس المديرية بالتعليم الإلزامي وإدارته في بنادر المديرية وقراها بشرط أن يتبع أحكام اللوائح السامة التي تضعها الحكومة في كل ما يتعلق بالأبوية والأثاث المدرسي والمستخدمين الفتيين ومناهج التعليم .

٢ — لم يتقرر بعد نصيب مجالس المديرات من نفقات التعليم الإلزامي وموضع ذلك قانون التعليم الإلزامي ذاته . على أنه مفروض منذ الآن أن مجالس المديرات لن تتكفل على التعليم أكثر مما تتكفله في الوقت الحاضر .

٣ — سيفرض على المجالس البلدية بأنواعها المختلفة أن تخصص من أموالها نسبة معينة للتعليم الإلزامي في البنادر التي تقوم على مراقبتها . ولكنها لن تتولى مهمة إدارة التعليم في بنادرها بل تترك هذه المهمة لمجلس المديرية أسوة بباقي قرى المديرية ، وذلك توحيدا للعمل من جهة ومن جهة أخرى لكي لا تتكفل المجالس البلدية ما تقتضيه الإدارة والإشراف من نفقات كتيبة وأجور مفتشين ومدرسي تعليم وغير ذلك .

٤ — أما المدن التي لا تدخل في المديرات فستتولى وزارة المعارف إدارة التعليم الإلزامي فيها على الوجه الذي يقرره قانون التعليم الإلزامي .

٥ — تستلم وزارة المعارف العمومية المدارس التي تديرها مجالس المديرات في الوقت الحاضر من غير التعليم الإلزامي وتديرها هي بنفسها ، وسيكون ذلك بالتدريج أو دفعة واحدة حسب مقتضيات الأحوال .

٦ — كل مدرسة تكون في الأصل من أملاك مجلس المديرية . وتقرر وزارة المعارف الإنفاق يود بنائها وأرضها إلى ملكية المجلس كما كان مالم يتم الاتفاق بين وزارة المعارف والمجلس على استعمالها لأغراض تعليمية أخرى .

٧ — ابتداء من تاريخ تنفيذ القانون المرافق مشروعه لا يجوز لمجالس المديرات إنشاء مدارس جديدة لألوان من التعليم غير التعليم الإلزامي .

٨ — وابتداء من تاريخ تنفيذ القانون المرافق مشروعه إلى أن يصدر قانون التعليم الإلزامي يجب أن يختص للتعليم بكلفة أنواعه ٦٦٪ من مجموع الرسوم التي يقررها مجلس المديرية ، وكل مبلغ يفيض عن حاجات التعليم بحالته الحاضرة أو يوقر على المجلس نتيجة تخويل مدارس كلها أو بعضها لوزارة المعارف ينتقل إلى باب مصروفات التعليم الإلزامي .

٩ — أيجز لمجالس المديرات ، فضلا عن اشتغالها بالتعليم الإلزامي ، أن تفتش وتدير ملاجئ للأحداث من بنين وبنات بشرط أن تتبع في إدارتها اللوائح السامة التي تضعها الحكومة .

(الواد ١١ و١٢ و١٣ و١٤ و٩٠ من المشروع) .

ويرى بما حتمت أن في إلغاء هذا المشروع الضخم — مشروع التعليم الإلزامي — على كاهل مجالس المديرات وتخصيصها لتنفيذه في المديرات كلها دون الحكومة ، إشعارا لها بعظم الثقة التي أولتها الحكومة إياها . ولا وجه للظن بأن في هذا التخصيص حدا في اختصاص المجالس دون مبرر باعتبار أنه يسلبها حق إدارة معاهد التعليم الذي فوق التعليم الأولي ، إذ يقايله حد من اختصاص الحكومة ذاتها إذ يسلبها هي الأخرى حق إدارة التعليم الإلزامي في المديرات ، وما دنا إلى هذا وذاك إلا ما سبقت الإشارة إليه من الأخذ مبدأ توزيع الاختصاص وتحديد . وتكفي مقارنة بسيطة بين الحالة الراهنة وبين ما سيكون الحال عليه في المستقبل ليضع أن الاختصاص الجديد للمجالس في التعليم أوسع مدى وأعظم مسؤولية وأبعث ثمة من الاختصاص الحالي . فمعاهد التعليم التي تديرها المجالس الآن تبلغ ٢١٠٠ معاهد ، صرف عليها في العام الأخير ما يقرب من ٢٧٣.٠٠٠ جنيه ، ولكنها بمقتضى مشروع التعليم الإلزامي ستزيد على ٤.٠٠٠ معاهد وستبلغ قفلاتها نحو من ثلاثة ملايين من الجنيهات سنوياً تم المشروع ، تدفع خزنة الدولة إلى مجالس المديرات ما يقرب من أربعة أضعافا وتتكفل المجالس الخمس الباقى وهي التي تتولى الإشراف على صرف المبلغ كله .

في شؤون الزراعة :

وإنما كان نصيب الزراعة من القانون النظامي الحالي نصيب الصحة — إذ لم يرد لها هي الأخرى ذكر فيه إلا مرة واحدة ، وعرضا ، عند الكلام على حق مجلس المديرية في إيداع رعايا الحكومة (مادة ٣٩) — فقد كان من حظه أيضا أن تال من التشريع المرافق أكبر عطية .

في شؤون المواصلات :

كانت اختصاصات مجالس المديريات في شؤون المواصلات ، بمقتضى القانون النظامي ، محصورة في أمرين : أحدهما في إنشاء الزبائن (مادة ٣٦) واستشارتها في إنشاء السكك الحديدية الزراعية ، وفي تعيين اتجاهاتها (بند ٩ فقرة "أولاً" مادة ٣٧) .

أما المشروع الحالي فقد تقرر لها الحقوق الآتية :

(١)

في السكك الحديدية الزراعية : إذا كانت السكة مقصورة على المديرية وسلحها وجب الحصول على موافقة المجلس قبل إنشائها (وكان رأى المجلس استشارياً بمقتضى القانون النظامي) . أما إذا كانت السكة تمر في أكثر من مديرية فيؤخذ فيها رأى كل مجلس مختص ، ويكون الرأى استشارياً في هذه الحالة . ويكون للبالي رأى استشاري في تعيين اتجاهات هذه السكك ، سواء أكانت تمر في مديرية واحدة أم في أكثر من مديرية (مادة ٢٣ من المشروع) .

وهنا لابد من بيان الأسباب التي دعت إلى جعل رأى المجالس استشارياً في تعيين الاتجاهات مع ما نغزرها من الرأى الملزم في الموافقة على الإنشاء ، وكذلك الأسباب التي دعت إلى جعل رأى المجالس استشارياً إذا كانت السكة تمر في أكثر من مديرية واحدة .

فمن الأمر الأول : يلاحظ أن تعيين الاتجاهات يرجع قبل كل شيء إلى الأصول الفنية من حيث طبيعة الأرض التي تنشأ عليها السكة الحديدية ومن حيث المسافات ونخط السير والعوائق وغير ذلك ، ثم هو ينبغي أيضاً على تقدير الإيرادات التي تنجم عن السكة وتكاتها مع المصروفات ، وهذه وتلك يت فيها أصحاب الشأن ممن يقومون بالمشروع ومن تقع عليهم مسؤولية نجاحه أو فشله . بفعل رأى المجلس فاعلموا ولمزا في تعيين الاتجاهات متعذر لهذه الأسباب ؛ ولذلك اكتفى فيه بأن يكون استشارياً ، أى أن يكون المجلس حق إبداء ملاحظاته وتوصياته ، ويترك البت في ذلك إلى الحكومة بإضافتها مع القانونين بالمشروع .

ومن الأمر الثاني : فرض المشروع أن سكة حديدية زراعية ستمر في ثلاث مديريات ، وأن مجلسين واقفا على إنشائها ، وعارض المجلس الثالث لأسباب عليا خاصة به . فإذا كان رأى كل مجلس من المجالس الثلاثة قاطعاً ولمزا وقتت الحكومة مكتفة بالدين بين الآراء المتضاربة في مشروع واحد وبين كونها ملزمة بالعمل بكل رأى منها ، أو اضطرت إلى وقف تنفيذ المشروع مع لزومه ، ومع أن مجلسين واقفا عليه وأخذوا يطالبان بتنفيذه .

فذلك ، واعتادوا على حكم الفقيرين الثانية والثالثة من المادة ١٢٦ من الدستور ، التي تقضي إحداها بعدم منح الالتزامات والاحتكارات بالإمتهن القانون وإلى زمن معلود ، وتقضي الأخرى بأن يتمد البرلمان مقدماً إنشاء الخطوط الحديدية التي تهم أكثر من مديرية ، ورأى الاقتصاف على جعل

وقد نصت المواد (١٥ و ١٦ و ١٧ و ١٨) من المشروع الجديد على اختصاص مجالس المديريات في شؤون الزراعة فأثبتت لها الحقوق الآتية بآياتها :

١ - العمل على تشجيع حركة التقدم والتماون الزراعي واقتراح ما يراه المجلس كهيلاً بذلك ، وإنشاء المخاض والمعارض المحلية لأصناف الزراعة وكل ما يتعلق بها من ماشية ودواجن وطيور وصناعات ، وقرير الجوا المالية لتحسين الزراعة وما يتعلق بها لتشجيع على إيجاد أنواع جديدة منها ، وإقامة المؤسسات التعاونية لما يعود من الزراعة في المديرية ولما يتعلق بها .

٢ - وضع النظم التي تكفل منع النمن من المتسعين وحفظ حقوقهم عند بيع حاصلاتهم ومصنوعاتهم الزراعية في الحفقات والمخارج والأسواق من حيث ضبط الوزن وتعيين درجة الصنف وقيته .

٣ - أوجب المشروع على وزارة الزراعة أن تعرض مشروعاتها المتعلقة بالمديرية على مجلس المديرية لاستشارته فيها ، كما أوجب عليها أيضاً استشارة المجلس كلما دعا الحال لنقل مشروع من مكان إلى آخر في المديرية أو لإبطاله .

٤ - كذلك أوجب عليها أن تستشير المجلس في اختيار المناطق عند تحديد المساحات التي تخصص لأنواع معينة من الزراعة . ونظراً لأنه كثيراً ما تقضى الطوارئ إجراء تعديل في هذه المناطق على وجه السرعة بحيث يتعذر عرض التعديل على المجلس وانتظار رأيه فيه ، فقد أوجب الحكومة التعديل دون استشارته مقدماً بشرط إخباره بالأسباب التي دعت إلى ذلك في أول انعقاده .

وهذا النص مقابل لما هو مقرر نحو اختصاص المجالس في مسائل ماو بات الرى .

٥ - وأوجب على وزارة الزراعة أيضاً أن تستشير المجلس مقدماً في تحديد الموعد الذي يسرى فيه كل قانون أولائحة زراعية على المديرية من نص في القانون أو اللائحة على ترك تحديد موعد سريانها للسلطة التنفيذية .

وإن إلقاء نظرة واحدة على الأحكام المبينة في المشروع ليكن في المقارنة بين الاختصاص الواسع والحقوق الكثيرة التي تخرت بموجبها مجالس المديريات وبين حقها الضئيل المقر في القانون النظامي وهو شبه العدم .

ولا شك أنه بهذه الحقوق والاختصاصات يصبح مجال العمل رحياً أمام المجالس وأنها ستقدر واجباتها نحو أهالى المديريات التي تمثلها وستشارك الحكومة مشاركة فعالة في التدابير التي تكفل تقدم الزراعة والأخذ بالأساليب المستعمدة في تحسين الأصناف الموجودة واستنبات أصناف جديدة والتشجيع بكل ما تمك من مال ونفوذ على تقدم الصناعات الزراعية ، وأن تستعين برجال الحكومة الإحصائيين والفنيين ، وألا تقف عند حد الاستماع إليهم ومباركتهم واختياراتهم ، بل تسعى من جانبها إلى العمل المستقل المتج تحقيق ما هو مقود عليها من الآمال .

وهذا النص يشمل طبيعته ضرورة أخذ رأى المجلس في تعيين التجهيزات ما يشاء من جانب الحكومة، أو ما تعرض الحكومة بإنشائه للأفراد والشركات من طرق المواصلات العامة، كالأوتوبيس، والترام، وغيرهما من وسائل النقل البرى أو المائى .

في شؤون وزارة المالية :

نص في المشروع على وجوب استشارة مجلس المديرية قبل التصرف في الأراضي القضاء المعلقة للبناء (من أملاك الدولة) في بلاد المديرية (مادة ٢٦). كذلك نص فيه على وجوب استشارة المجلس قبل بيع الأراضي الزراعية المملوكة للدولة ، الواقعة حول قرى المديرية في دائرة نصف قطرها خمسة أمتار من الحدود المقررة للقري (مادة ٢٧) .

وقد رمى المشروع من استشارة المجلس في الأراضي الممتدة للبناء إلى غرضين: الأقل، عدم تقوية التفرصة للجلس فيها إذا كان في حاجة إلى الأرض لعمل من أعماله. والثاني أن يكون له رأى يثير به على الحكومة لغايتها ولغاثة أهالي المدينة.

أما الفرض من استشارة المجلس في الأراضي الزراعية المملوكة للحكومة حول القرى، فهو تسهيل العمل على إصلاح القرى الحالية وتخطيطها وتخطيطها محيا يتناسب مع ازدياد عدد السكان وتحسين وسائل العمران .

وظاهر من نص المادتين أن البلاد المتصودة بهما هي البلاد التي لا تكون بها مجالس بلدية من أي نوع ، ولا ففي وجد جلس من هذه المجالس انتقل إليه حق النظر في مثل تلك الأمور .

في الشؤون الإدارية :

(1)

نجم المادة ٤١ من القانون النظامي بين اختصاص مجلس المديرية في مسائل النزوب وبين شروط إقامة النزوب وعندها . وقد رأت الحكومة أن تضع النزوب وللأية خارج السكن تشريعا مستقلا ينظم شروط بثائها والأحوال التي يجوز فيها عهدها إداريا ، الخ ... وأن يكتب في القانون الخاص بمجلس المديرية بالتصريح المتعلقة بسلطة المجلس في هذا الشأن .

والمادة في المشروع المرافق ، التي تعاقب المادة ٤١ من القانون النظامي من حيث اختصاص مجالس المديريات في شؤون العرب ، هي المادة ٣٠ ، وتختلف عن النص الأصلي في الأمور الآتية :

١ - كان الترخيص بإنشاء العزب حقا لجهة الإدارة وحدها ، بشرط ألا تستعمل إلا بموافقة مجلس المديرية عليه ، فإذا لم تأسس استعماله امتنع على المجلس مناقشتها فيه ، أي أن النص كان يميز المديرية ، ولوزير الداخلية في حالة الاستئناف ، رفض الترخيص بإنشاء العزبة دون عرض الطلب على المجلس (بند ١٠٢) وبند ١٠٣ ج " شروط من المقترة أولا من المادة ٤١ من القانون النظامي) .

رأى مجالس المديرين انتشاراً في إنشاء هذه السلك، ما قامت ترمقاً أكثر من مديرية، وبالطبيعة سببت الحكومة في هذه المسائل مستفزة بما يديه كل مجلس من ملاحظات وتوصيات.

(۷)

في مكتب حديد الحكومة : قضى المشروع باستشارة مجلس المديرية في إنشائها سواء أكانت تمرر في مديرية واحدة أم في أكثر من مديرية ، وكذلك في تعيين اتجاهاتها وفي إنشائها (مادة ٢٤) . وهذا الاختصاص جديد على مجالس المديرية لا مقابل له في القانون النظامي ، إذ كان اختصاص المجالس فيه قاصرا على السكك الحديدية الزراعية وسهبا .

ولا حاجة إلى بيان الأسباب التي دعت إلى جعل رأي المجلس استشارياً في إنشاء السكك الحديدية الحكومية دون جعله ملزماً ، فإن هذا الأمر يرجع إلى المال قبل كل شيء ، ومال الدولة تشرف عليه السلطة العليا، وهي البرلمان .

(५)

ضمن المشروع نضاً يشير إلى الطوق الزراعية، وإلى الحقوق المقررة لمجلس المديرية في إنشائها بمقتضى الأمر العالى الصادر فى ٣ نوفمبر سنة ١٨٩٠ (مادة ٢٢) .

وقد تضمن النص حقا جديدا لم يكن مقررا للجلس في الأمر العالي المشار إليه ، وهذا الحق هو ترتيب برنامج العمل ، فأوجب على الحكومة في تنفيذ إنشاء الطرق الزراعية أن تراعى الترتيب الذي يقره المجلس ، ويصدر به المرسوم ، بحيث لا تملك بعد صدوره أن تهتم بإنشاء طريق على آخر إلا إذا وافق على ذلك مجلس المديرية .

وقد استنتجت من هذا القيد الطرق التي يستلزم إنشاؤها نفقات من خزنة الدولة . فمثلا : طريق تهترضة ترعة أو مصرف أو غيرها ، ويستلزم لاتصاله بمضخه بعض إقامة جسر (كوبرى) . وإلجأى عليه العمل الآن أن تتخا الكبارى على حساب الدولة ، فلا تؤخذ مصاريف إقامتها من الرسوم التي يقرر مجلس المديرية تحصيلها لإنشاء الطريق . وقد قضى دوائى المصلحة العامة بتأجيل إقامة الكوبرى بعد أن اعتمدت نفقاته في ميزانية الدولة . فإذا جاء الدور في الإنشاء على الطريق الذي يستلزم إقامة الكوبرى ، وكانت المصلحة العامة قد قضت بتأجيل صرف النفقات المخصصة للكوبرى ، وأصر مجلس المديرية على عدم تعديل برنامج العمل ، وعدم تقديم الطريق التالى لهذا الطريق عليه ، فالنتيجة أن يقف تنفيذ البرنامج بأكمله ، وأن تبقى الأموال التي جمعت من دافى الضرائب معلقة ، وأن تظل معها المصالح العامة . لذلك روى جعل الزاى استشاريا في هذه الحالة وحلها .

(३)

روى أن وسائل المواصلات وأسايلها تتقدم بسرعة ، وتستجد وسائل غير مألوف موجودة في وقتنا الحاضر ، لذلك وضع نص يقضى باستشارة مجلس المديرية بوجه عام في تعيين الاتجاهات طرق المواصلات برا وبحرا في المديرية ، وفي كل تعديل يحصل في الاتجاهات (مادة ٧١) .

(٣)

وفي القرى توجد أراض فضاء يطلق عليها "منافع السكن" كما يوجد فيها ما يطلق عليه "حرم الساحة". ومثل هذه الأراضي (إنما حصل التعدي عليها من أحد الأهالي بالبناء فيها أو حدث نزاع على ملكيتها) متروك الفصل فيها إلى وزارة الداخلية. والداخلية من جهتها، كوتت في كل قرية لجنة من أعيانها، تعرض عليها هذه التعديتات أو المنازعات ليجري رأيا فيها مقدما. وبعد ذلك تهز الوزارة إما إزالة البناء أو بيع الأرض لمن بنى عليها. والمبالغ التي تتج من البيع تنفق على منفعة عامة بالقرية الواقع فيها التعدي، ويؤخذ رأى مجلس المديرية (دون وجود نص بذلك في القانون النظامي) في وجه المنفعة التي تنفق عليها هذه المبالغ.

وقد رأت الحكومة أن يجل مجلس المديرية محل الداخلية في كل هذه الشؤون فيما يتعلق بالقرى التي ليس لها مجالس بلدية من أي نوع، فضمنت المشروع الحالي نصا بذلك (مادة ٣٣) وهو اختصاص جديد على مجالس المديرية.

سلطة المجالس وحقوقها المالية :

"ينص القانون النظامي على أن لمجلس المديرية تحرير رسوم مؤقتة في المديرية لصرافها في منافع عمومية، وعلى أن قراره في وضع الرسوم وفي تخصيصها يكون قطعا، ويصدر به الأمر المالي ما دام لا يتجاوز الخمسة في المائة من مجموع الضرائب في المديرية، فإذا قرر أكثر من ذلك لا يكون قراره قطعا فيما زاد على الخمسة في المائة إلا بعد تصديق الحكومة على الزيادة وصدر الأمر المالي : (البند الأول والثالث والرابع من الفقرة ١٠ من المادة ٣٥).

أما التشريع الجديد فقد بنيت أحكامه على ما يأتي :

١ - رفع حد النسبة التي يكون قرار المجلس فيها قاطعا إلى ١٥٪ من مجموع ضرائب الأحياء في المديرية، بدلا من ٥٪ (مادة ٣٧).

وتوسع سلطة مجالس المديرية في وضع الرسوم إلى حد مضاعفتها إلى ثلاثة أمثالها، إما جاء مقسرا للأمر الواقع. فإن المجالس، رغم الاختصاص الضيق المقرر لها بمقتضى القانون النظامي، قد قامت وما زالت تقوم بالمشروعات الحيوية الثمينة التي كان لها في قوس الأهالي أحسن وقع وأجل أثر، كما صادفت من الحكومة كل عطف وهدير. وكان من أثر هذه الأعمال أن جعلت المجالس ترعى رسومها، وأن تحتم الحكومة قراراتها فتوافق عليها وتستصدر الرسوم بها، وأن يتقبل دافعو الضرائب الزيادة في الكاليف بالرضا والموافقة، حتى تضاعفت منذ سنين طويلة، وأصبحت الآن ١٠٪ في مديرية واحدة، و١٢٪ في أربع مديريات، و١٣٪ و١٤٪ في مديرية، و١٣٪ في ثلاث مديريات، و١٤٪ في أربع مديريات، و١٥٪ في مديرية.

فهذا، ولكترة ما يستجد لدى المجالس من مشروعات الإصلاح طبقا لتشريع الجديد، واطمئنا إلى أنها لن تسرف في إلهاق المكلفين دون

أما النص الجديد فقد قل هذا الحق إلى المجلس وحده، بشرط مراعاة أحكام قانون العزب (الفقرتان الأولى والثانية من المادة ٣٠ من المشروع) فكل طلب يقم إلى المديرية عن إنشاء عزبة يجب عرضه على المجلس ليقتر ما يراه فيه، وكل طلب يقم إلى المجلس مباشرة يحول على المديرية لتقوم بالإيجات اللازمة فيه ثم تعرضه على المجلس.

٢ - كان القانون النظامي يطلق يده جهة الإدارة في عدم كل عزبة تنشأ أو يسرع في إنشائها بدون ترخيص، وذلك قبل إتمام بنائها أو في أثناء ستة أشهر من إتمامه (فقرة ٢٦١١ من المادة ٤١).

وكذلك لم يوجب القانون النظامي على الحكومة عرض مسائل عدم العزب المهتدة للأمن العام على مجلس المديرية.

أما المشروع الحالي فقد أوجب الحصول على موافقة المجلس على عدم قبل تقريره في أي حال (الفقرة الأولى من المادة ٣٥).

٣ - روى في المسائل عدم العزب من الخطورة، فاشترط أن يكون قرار المجلس بالعدم صادرا عن أغلبية تزيد على نصف مجموع عدد الأعضاء لقررت انتظامهم (الفقرة الأخيرة من المادة ٣٥).

أما القانون النظامي فقد كان يبيع إصدار قرار عدم من أغلبية تزيد على ربع أعضاء المجلس (الفقرة السادسة من المادة ٤٩)، بل ومن عضو واحد أحيانا (الفقرة الثالثة من المادة ١٠ من لائحة الإجراءات العمومية الصادرة في أول يناير سنة ١٩١٠).

(٢)

وفي مسائل الموالد : نصت المادة ٣٢ من المشروع على حق مجلس المديرية في أن يقتر حذف أي مولد من جدول الموالد المرخص بها في المديرية أو مما جرت العادة بإقامته فيها، وأنه في هذه الحالة يتعين على جهة الإدارة عدم الترخيص بإدارة المولد الذي قرر المجلس حذفه.

ولا يخفى أن الترخيص بإدارة الموالد يراعى فيه احترام شعور الأهالي وإجلالهم للولي، أو التدينس، أو الشيخ الذي يقيم المولد إسماء قد كرهه، هذا فضلا من أن الموالد تكون بمثابة معارض صغيرة، تعرض فيها المنتجات المحلية وتنشط أثنائها حركة الأخذ والعطاء، ويحصل التعارف بين أفراد الألفة الذين تفصلهم المسافات البعيدة، فتولد أسباب الألفة والمودة، ويزيد التفاهم والترابط.

فالمولد من هذا الوجه لا ضرر منها إن لم يكن فيها شيء من المنافع التي ينهاها. ولكن يحدث في بعض الأحيان أن يتحول مولد ما إلى بؤرة فساد فيم شره، أو يكون ملما على الإخلال بالأداب والأخلاق والعرف، فيتأذى أهل الجهة من إقامته فيها، أو يرى أهل الرأي في المديرية ضرورة إبطاله.

لذلك نص على حق مجلس المديرية (باعتباره يمثل أهالي المديرية ويشعر بشعورهم) في حذف أي مولد من جدول الموالد بالمديرية وأوجب على جهة الإدارة أن تحتم هذا الحذف، فلا ترخص بعده بإقامة المولد.

وهذا حق جديد لمجالس المديرية لم يكن مقررا لها بمقتضى القانون النظامي.

نظرة عامة :

التي يراه فيها سبق ، هو الأحكام الجديدة التي تضمنها المشروع المرافق فيما يتعلق بتوسيع اختصاصات مجالس المديرية وزيادة سلطاتها .

وفى على بيان بالأحكام التي جاءت ماثلة أو مشابهة لما يقابلها من أحكام القانون النفاذ :

(١)

مادة ٤ من المشروع تقابل مادة ٣٦ من القانون النفاذ :

١ - وقد أضيفت إليها شؤون الصناعة والتجارة فيما يخص الرغبات التي من حق مجلس المديرية إبدائها للحكومة .

٢ - وأضيف أيضا إلى هذه المادة ما يقضى على الحكومة بإرسال بيان إلى المجلس بالأسباب التي قد تمنعها إلى علم التحويل على ما بيده من آراء لورغيات . والقصد من ذلك إثبات احترام الحكومة للمجلس وإصاغت السمع لكل ما يتوجه به إليها ، وإشماره بأنها إذا لم تتول على رغبة أو رأى إبدائها لها فلدواعي تشرعها له .

٣ - ومنع على المجالس إبداء الرغبات السياسية لهد هذه الأعمال من مهمتها ، ولوجود مجلسي البرلمان اللذين ينتهي إليهما حق تقرير سياسة الحكومة ، وتوجيهها الوجهة التي تقتضى مع ميول الرأى العام ومصالح الدولة . وهذا الحكم مأخوذ من المادة ٥١ من القانون الفرنسى الخاص بالمجالس العامة ، وهي تقابل مجالس المديرية عندنا .

(٢)

الفقرة الثانية من المادة ٥ من المشروع تقابل الفقرة "د" من المادة ٣٥ من القانون النفاذ مع تغيير لفظي ، اقتضاء الترتيب الجديد للمجالس .

أما الفقرة الأولى فهي جديدة ، وقد قصد بها تأكيد حق مجلس المديرية في طلب الاستشارة من الوزارات والمصالح فيما تعرضه إليه من المشروعات قبل أن يت فيها .

(٣)

المادة ٦ من المشروع تقابل المادة ٤٣ من القانون النفاذ :

وكانت مادة القانون النفاذ لا تعهد "للمدة الثلاثة" التي يتم على المجلس إبداء رأيه أثناءها فيما يعرض عليه من المسائل ، فحذفها المشروع بدور اجتماع أى شهر .

ولا حاجة إلى القول بأن مجلس الوزراء لن يأمر بإجراء العمل دون انتظار رأى مجلس المديرية إلا في الأحوال الضرورية القصوى التي تضي بالتصجيل في العمل ، أو يلحق بالمصالح العامة ضرر لا يمكن إصلاحه ، وإلا إذا ثبت لمجلس الوزراء على وجه لا يقبل الريب أن لا عذر لمجلس المديرية في عدم إبداء رأيه .

ضرورة قاضية ، إذ أن أعضاء مجالس المديرية هم في مقدمة دافعي الضرائب فمن يحلوا أنفسهم من الأمهات ما يمكن مقادته ، ورؤى رفع حد النسبة إلى ١٥ ٪ كما يتنا .

٢ - أجاز مجلس المديرية أن يقر رسوما إضافية على كل ضريبة طمة مقررة في المديرية ، ولا يكون قراره في ذلك أو فيما زاد على ١٥ ٪ من ضريبة الأطنان نافذ المفعول إلا بعد مصادقة مجلس الوزراء وصدر المرسوم (مادة ٣٨ و ٣٩) .

وقد قصدت الحكومة ، من إجازة تقرر الرسوم على الضرائب العامة الأخرى ، توزيع أحمال التكاليف العامة بدلا من حصرها في طبقة الزارعين وحدهم . ولا شك أن الضرائب العامة ، غير ضريبة الأطنان ، تاددة الأنواع في الوقت الحاضر ، ولكن المأمول أن تتحكم الحكومة في المستقبل من تقرير أنواع منها ، فتيح للبالس وضع رسوم عليها .

وهنا لا بد من الإشارة إلى أن التكاليف التي يدفعها الأهالي إلى الحكومة أنواع ثلاثة : الضرائب ، والرسوم ، والدوائك . وأن القانون لم يبين كل نوع منها على وجه التعميد ، حتى اختلطت أنواعها وتداخلت بعضها ببعض فنتاك كثير من التكاليف اصطلاح على تسميتها بالرسوم وهي ضرائب في الواقع ، كما أن هناك كثيرا من الرسوم دعت ضرائب تجوزا .

وقد اتجه الميل في أول الأمر إلى حصر أنواع الرسوم التي يجري عليها حكم الضرائب ، ولكن رؤى أن هذا الحصر ليس موضعه تشرعنا الحالي ، وتقرر أن يترك للمجالس وضع الرسوم الإضافية على كل ما داه من الضرائب أو ما تعدد في حكم الضرائب ، ولا خطر في هذا ولا ضرر ما دام مرجع التقرير النهائي في مثل هذه الرسوم (مهما ضؤلت نسبتها) إلى الحكومة ذاتها ، وهي التي ستوافق أو لا توافق على ما يضعه المجلس ، وهي التي ستولى إرشاده إلى ما يجوز وإلى ما لا يجوز .

٣ - نص في المشروع على أن قرار مجلس المديرية في تخفيض رسومه أو تعصير أجل سريانه أو إلغائه (بعد صدور المرسوم بها) لا يكون نافذ المفعول إلا بعد صدور مرسوم آخر بذلك (مادة ٤٠) .

وهو احتياط أريد به تأكيد الثبات والاستقرار لأعمال المجلس ومشروعاته فلا تقف أو تنفي أو يلحقها الإرتباك والاضطراب بمجرد قرار يصدره مجلس المديرية ، قد يكون المانع إليه أغراض انتخابية أو عوز إلى العفة في الأحكام .

٤ - كان القانون النفاذ يطلق عبارة "رسوم مؤقتة" على ما تضمنه مجالس المديرية ، ولكن المشروع الجديد عر عنها بعبارة "رسوم إضافية" نفي لما قد يستقر في بعض الأذهان من أنها رسوم طارئة لا يجوز تجديدها ، ولكي يوجب على المجالس تجديد المدة التي ينتهي فيها أجل سريانه الرسوم أضيف إلى العبارة "لمدة معينة" ، والمفروض مما جرى عليه العمل أن رسوم مجلس المديرية تقرر لمدة عامين أو ثلاثة أعوام ولا تزيد في التالب على خمسة أعوام ، ثم تجدد بعد ذلك كما هي أو بتدليها .

وهنا تحسن الإخلال إلى أن الحكومة لم تقدر هذا الحنف إلا بعد إبحاث دقيقة مستخرجة من محاضر مملولات مجالس المديرية، اتضح منها أنه مع وجود هذا النص في القانون النطاقي منذ سنة ١٩٠٩، ومع عدم وجود هيئة عليا كالبلدان تسيطر على أعمال الري وغيرها وتمتد الإنشاء والإنهاء فيقبل تنفيذهما من جانب الحكومة، مع ذلك كله فإنه لم يرض على مجالس المديرية الأربعة عشر سوى مسألة واحدة تتلاقى باستناد جنائية بمديرية التوفيق، وكان ذلك في سنة ١٩١١

كذلك تجب ملاحظة أن حق المجالس في إبداء الرغبات (وهو الحق الذي اقتصر على استعماله في شؤون إنشاء الترع والمصارف منذ سنة ١٩٠٩ إلى الآن) ما زال باقيا لها وقد زيد عليه ما يبينه من وجوب إخطار المجلس بالأسباب التي قد تدعو الحكومة إلى عدم التحويل على ما أبداه، فما زال المجال مفتوحا أمام المجالس لتتفرع على الحكومة ما تراه في إنشاء الترع والمصارف وفي تعديلها أو إلغائها.

٢ - كان مقرا بمقتضى القانون النطاقي أن يستشار المجلس في مناولات الري مدة انخفاض النيل، فقرر التشريع الجديد أن تكون استشارته في مناولات الري على أطرافها، صيغة وروحية وشوية.

(٦)

المادة ٢٥ من المشروع قابل البند ١٠ من الفقرة "أولا" من المادة ٣٧ من القانون النطاقي بلا تارق.

(٧)

والمادة ٢٨ قابل البند ٤ من الفقرة المشار إليها مع محور عبارتها بما يحلها تصرف على جميع منشآت الحكومة ومؤسساتها، بعد أن كانت قاصرة على الأملاك والمباني.

ولتحديد الفرض على وجه البقعة استثنين من المادة الجديدة منشآت الري، وكبارى السكك الحديدية، وكبارى الأهوسة، لأنها كلها في الإنشاء والإنهاء، ترجع إلى بواصت فنية محضة.

وحذف التبريم بوجه عام إذ لا معنى لأخذ رأى المجالس فيه.

(٨)

المادة ٢٩ من المشروع قابل المادة ٤٠ من القانون النطاقي بلا تارق تحريا.

(٩)

والمادة ٣١ قابل المادة ٣٩ من القانون النطاقي.

وقد لوحظ أنه تمام في الري سويقات تقتصر وكما البيع فيها على القرية التي تمام بها، ولا تدم لأكثر من ساعتين أو ثلاث ساعات في كل مرة، فهي لا تمتد في حكم الأسواق. ونظرا لأن التواوين المعمول بها لم تعرض للاجتماعات الرغبة التي تحصل في هذه السويقات، وقد تدعو الضرورة إلى

وهنا تظهر الحكمة من وضع الفقرة الأولى من المادة ٥ السابق الكلام عنها. فإنه إذا قدمت إحدى الوزارات أو المصالح لمجلس المديرية مسألة ليدلى رأيه فيها، وطلب المجلس حضور مندوب منها لشرح المسألة ولم يحضر المندوب، فلم يمت المجلس في المسألة في دور الاجتماع التي أدرجت هذه المسألة في جدولها، عقد هذا علنا لمجلس المديرية وجب على مجلس الوزراء تقديره قبل أن يأمر بإجراء العمل.

(٤)

والفقرة الأولى من المادة ١٠ من المشروع، بضمها إلى الفقرة الأولى من المادة ١٤ منه، تعادلان البند ٣ من الفقرة "أولا" من المادة ٣٧ من القانون النطاقي.

أما الفقرة الثانية من المادة ١٠ فهي جديدة، وتخص باستشارة مجلس المديرية في إنشاء المستشفيات التي تقوم بها المجالس البلدية بأنواعها، وكذلك في قنلها أو إبطالها، أسوة بالحق المقرر لمجلس المديرية حيال مستشفيات الحكومة، وقد نظر المشروع (في التسوية بين مستشفيات المجالس البلدية ومستشفيات الحكومة) إلى أنه قد يكون لمجلس البلدية مستشفى يفتتح منه أهالى القرى المجاورة له، وقد يرغب في إبطاله، وقد يشتر مجلس المديرية بإخاها، وقد يقيم المال الذي يسبقه به إذا استشير في الأمر، وكذلك الحال في الإنشاء، فقد يرغب المجلس البلدية في إنشاء مستشفى صغير بنسبة البلد الذي يقوم على مرافقه، وقد يساعده مجلس المديرية (إذا استشير) بميله كثيرا ليفتح منه أهالى القرى المجاورة، وهكذا.

وغنى عن البيان أن مجالس المديرية لا تستشار فيما يهيمه الحكومة من مستشفيات متقلة، وأن النص في الاستشارة يتصرف إلى المستشفيات التابعة وحدها.

وأما الفقرة الثانية من المادة ١٤ فقد سبق الكلام عنها في اختصاص المجالس في شؤون التعليم (صفحة ١٢ من هذه المذكرة).

(٥)

المادتان ١٩ و ٢٠ من المشروع تعادلان المادة ٣٨ من القانون النطاقي مع الفرق الآتى:

١ - كان مقرا بمقتضى القانون النطاقي أخذ رأى مجلس المديرية استشاريا في إنشاء الترع والمصارف العمومية. على أنه رأى أن إنشاء الترع والمصارف، فضلا عن قيامه على مباحث فنية محضة، يرتبط بالسياسة العامة للحكومة نحو مسائل الري، ويرجع قبل كل شيء إلى وجود المال في خزنة الدولة، وإلى اعتماد ثقافات الإنشاء في ميزانيتها. فذلك واعتبارا على حكم الفقرة الأخيرة من المادة ١٢٦ من الدستور، ونظرا لأن جميع هذه المشروعات يجب اعتمادها من البرلمان، رأى عدم وضع ما يقابل هذا النص في التشريع الجديد.

سير أعمال المجالس

أحكام عامة :

(١)

نصت المادة ٤٣ من المشروع على البين التي يجب أن يقسمها رئيس المجلس وأعضاؤه المنتخبون قبل توليهم العمل ، وهي تقابل المادة ٤٧ من القانون النظامي مع تعديل العبارات تمديدا لقتضاء وجوب المطابقة بينها وبين صيغة البين التي يقسمها أعضاء البرلمان (مادة ٨٩ من الدستور) . وقد رُئي أن يكون الحلف شاملا ورئيس المجلس (المدير أو وكيله) والأعضاء المنتخبين ، ولولا تحذر ليحياي البين على الأعضاء الذين يحكم وظائفهم لأنهم سيكونون دائمي التبدل لحلف الحلف شاملا لإمام أيضا .

(٢)

ونظمت المادة ٤٤ أدوار الاجتماع العادية والتي فوق المادة . وافتقرت الأولى والثانية منها تقابلان الفقرتين الأولى والثانية من المادة ٤٩ من القانون النظامي ، مع الفرق الآتي :

١ - جعل المجلس دور اجتماع طدى في كل شهر مرة على الأقل ، بدلا من ترك تقرير ذلك إلى لائحته الداخلية أو إلى دعوة من المدير ، وإلجأى عليه العمل الآن هو ألا يجتمع المجلس إلا إذا رأى المدير دعوه .

وقد يتبادر إلى الذهن أن النص على اجتماع المجلس مرة في الشهر على الأقل قد لا يمكن تنفيذه باطراد ، إذ ربما لا توجد لدى المجلس أعمال في فترة يزيد مدتها على الشهر ، على أن هذا بعيد الاحتمال ، بل هو في حكم المستحيل إذ على المجلس (فضلا عن المسائل التي تعرض عليه من جانب الحكومة طبقا لهذا القانون أو القوانين الأخرى ، وعن الاقتراحات التي يتقدم بها الأعضاء إلى الهيئة) أن يراقب حسن سير الأعمال والمشروعات التي يديرها ويراجع المصروفات ، وغير ذلك من الأمور التي يجب أن ينظر فيها مرة في الشهر على الأقل إذا لم تكن لديه أعمال أخرى .

٢ - وأوجب ألا ينقض دور الاجتماع إلا بعد بحث المسائل المعروضة على المجلس والمناقشة فيها ؛ أى أنه لا يجوز للمجلس تأجيل البت في مسألة مما هو وارد في جدول أعماله إلى دور اجتماع مقبل إلا بعد أن يستعرضها ويتناقش فيها .

٣ - جعل العدد الذي يدعى المجلس بناء على طلبه ، لاجتماع فوق المادة ، نصف الأعضاء المنتخبين على الأقل (بدلا من الثلث كما هو مقرر في القانون النظامي) كما أسيّر الرئيس أن ينتع عن توجيه الدعوة لاجتماع من هذا القبيل أكثر من مرة واحدة بين دورى اجتماع مديين .

والواقع أنه (بعد ما قرأ أن يكون للمجلس دور اجتماع طدى في كل شهر مرة على الأقل) يجب إحاطة جواز دعوه لاجتماع فوق المادة بأقصى ما يمكن من الضمانات التي تكفل لإداسة بال الأعضاء وتمكنهم من

وضع نظم لها من جهة الأمن والراحة ، ولا تحك جهة الإدارة المنع أو وضع النظم ؛ فلك نص في المادة الجديدة على أن يكون الترخيص بوجودها أو إبطالها من جهة اختصاص الجهة الإدارية .

(١٠)

المادة ٣٤ من المشروع تقابل البند ٨ من الفقرة "أولا" من المادة ٣٧ من القانون النظامي مع فارق كبير ، هو أن حق المجلس كان لا يحلزم حد الاستشارة ، فأصبح رأيه يقتضى القانون الجديد ملزما ، وأضيف إلى المسائل التي تضمنتها هذه المادة مسألة تغيير أسماء البلاد ولم تكن واردة في الأصل .

(١١)

مادة ٣٥ من المشروع تقابل الفقرة "ثانيا" من المادة ٣٧ من القانون النظامي .

ومادة ٣٦ تقابل البنود ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٥ و ٦ و ٧ من الفقرة "أولا" من المادة ٣٧ من القانون النظامي .

ومادة ٤١ تقابل البند الخامس من الفقرة "١" من المادة ٣٥ من القانون النظامي مع تحوير لفظي ، دعا إليه تصور النص الأصل عن بلوغ الناية . ومادة ٤٢ من المشروع تقابل البند السادس من الفقرة "١" من المادة ٣٥ من القانون النظامي .

(١٢)

هذا وقد لوحظ أن قيام مجالس المديرات بالمشروعات الصحية وأخصاصها بالتعليم الإلزامي وإدارته يستدعيان معاونة من جانب الحكومة بالتفتيش على مآلها الصحية والطبية والدراسية ، بقصد ضمان حسن سير الأعمال في هذه المآل ، وحفظ التماسق بين نظمها وبين ما يانها من النظم الحكومية وإلجأى على أسلوب واحد في العمل . لهذا نص في المادتين ٨ و ١٣ من المشروع على أن تتولى وزارة الصحة التفتيش على المآل الصحية والطبية في المجالس ، كما تتولى وزارة المعارف التفتيش على التعليم فيها ، ويتبع كل من الوزارتين ملاحظاتها إلى المجالس للعمل بها .

كذلك حتمت المادة ٧٥ على وزارة الداخلية أن تفتش وتراجع حسابات المجالس وأعمال الإدارة فيها ؛ وهذه المادة تقابل الفقرة "ج" من المادة ٣٥ من القانون النظامي التي تميز لوزارة المالية أن تفتش وتراجع حسابات المجالس .

(١٣)

وقبل ختام الكلام في هذا الباب لا بد من الإشارة إلى ما قد يلاحظ من أن مشروع القانون جرى على الأخذ بعبارة "المجالس البلدية على اختلاف أنواعها" بدلا من "المجالس البلدية والمحلية والقرية" . وذلك لأن المستور لم يفرق بينها فدعاها "المجالس البلدية المختلفة" (مادة ١٢١) ، ولأن التشريع الجديد لهذه المجالس (وقد تم وضعه قريبا) ربما أطلق عليها اسما واحدا يجمع بين أنواعها المختلفة .

الميزانيات :

نظمت المواد من ٥٣ الى ٥٨ طريقة وضع ميزانية المجلس وحسابه الختامي كما بيئت طريقة اعتدادها والسير في تنفيذ الميزانية ، وكانت هذه الأمور كلها مضممة في الفقرة (ب) من المادة ٣٥ من القانون التنظيمي . وبمقارنة أحكام المواد المشار إليها بما ورد في القانون النظامي يتضح ما في ذلك القانون من قصور بالغ .

والواقع أن ميزانيات مجالس المديرية بما لها التي هي عليه في وقتنا الحاضر كانت مثار إشكالات كثيرة تقع بين المجالس وبين وزارة الداخلية ، كما كانت منشأ متاعب للحكومة من حيث سوء نظام الوضع والتنفيذ وقصور النص المعمول به عن تمكين الحكومة من إصلاحها ، فقد كان بعض المجالس يدرج في ميزانية إيراداته أرقاما يبينها على كثير من الخيال ، ثم يدرج مقابلها في ميزانية مصروفاته أرقاما لا بد من صرفها ما دامت قد أدرجت ، كما كان يبالغ في التكوين من قيمة المصروفات الخاصة بمشروعاته وأعماله الجديدة ، وبينها غاليا على تقديره لاستند إلى أساس حكم دقيق ، فإذا تمزج على وزارة الداخلية إقناعه بفساد التقديرات التي بنى عليها حسابها ، فإنه لا يكاد يأخذ في تنفيذ الأعمال حتى يحتل التوازن بين باي إيراداته ومصروفاته ويضطر إلى وقف المشروع أو المشروعات بعد أن يكون قد بدأ بها .

أما الأحكام الجديدة فلها تضمن حسن سير الأعمال وضبط نظام العمل والخرج ، ويكتفي أنها نصت على اتباع القواعد المعمول بها في ميزانية الدولة .

وبالجري العمل عليه الآن أن تخصص وزارة الداخلية (قسم الإدارة) الميزانيات ثم تعتمد بعد ذلك من الوزير . ولكن ، ضمانا لضبط العمل وإشارة للمجالس بخطورة الميزانية وأن الأبدى التي تتولى فحصها هي من الأبدى الرئيسية التي تتولى تسيير الأعمال في مختلف الوزارات ، أهم التشريع الجديد على الأسس المينة فيما يلي :

١ - ألقت لجنة لفحص الميزانيات من مندوبين عن وزارات المالية والمعارف والصحة والزراعة والأشغال والمواصلات ومديرى قسمي الإدارة والبلديات برخصة وكيل وزارة الداخلية . ويلاحظ أن هؤلاء المندوبين يمثلون الوزارات التي لأعمالها صلة بمجالس المديرية ، منها اليهم مندوب وزارة المالية للاستعانة بفنه من وجهة الحساب والاقتصاد المالي ، ومدير قسم البلديات للاستعانة بفنه من وجهة المشروعات الإنشائية ، ومدير قسم الإدارة المشرف على أعمال المجالس والمحيط بها .

٢ - أسيء لجنة أن تحذف أو تخفف من مشروع الميزانية أرقاما أدرجها المجلس ، وذلك في حالة عدم موافقة اللجنة على المشروع إن كان بجا أو لم يستوف البحث من كافة وجوهه ، أو في حالة المبالغة في التقديرات . أي أن تكون اللجنة من مجالس المديرية بمثابة وزارة المالية من سائر وزارات الحكومة . ومع ذلك فقد حرم القانون على اللجنة أن تتنقض اعتبارات في المصروفات لم يدرجها المجلس ، وبهذا كفل له ألا يرغب على القيام بمشروع لا يريده هو .

تفرغ النظر في مصالحهم الشخصية في الفترات التي تنقضي بين الأذكوار العادية ، وقد يدمم الدور أسبوعا أو أسبوعين أو أكثر ، مع ما يقوم إلى جانبهم من أعمال الجبان وضربها .

أما الفقرة الأخيرة من هذه المادة بخفيطة ، وقد قصد منها أن يقتصر في الاجتماع الذي فوق العادة ، على النظر فيما دعى المجلس من أجله ، ليمكن الأعضاء من العودة بعده إلى بلادهم والتفرغ لمصالحهم ، لأن تتهرب فرصته لتقديم اقتراحات أو عرض مسائل لم ترد في جدولها .

وهذا النص مقتبس من المادة ١٧ من الأمر العالي الصادر في ٥ يناير سنة ١٨٩٠ عن تشكيل واختصاصات القومسيون البلدي بالإسكندرية .

(٣)

ونصت المادة ٥٥ على طنية الجلسات تنفيذا لحكم المادة ١٧٢ من الدستور ، وأجازت عقد المجلس بصفة سرية بشروط محددة ، وقد صيغت بما كلفا المادة ٩٣ من الدستور الخاص بعمليات مجلس البرلمان ، وهي تقابل الفقرة الثالثة من المادة ٤٩ من القانون النظامي التي كانت تمنع حضور جلسات المجلس أو لجانه إلا بدعوة منه أو من المدير لفائدة المسائل الحاصلة للبحث فيها .

(٤)

أما المادة ٤٦ فقد سبق الكلام عنها في موضع آخر (صفحة ٤ من هذه المذكرة) .

(٥)

ونص في المادتين ٤٧ و ٤٨ على السند الذي تصبح به جلسة المجلس قانونية وعلى الأغلبية الواجب توافرها في إصدار القرارات ، وهما تقابلان الفقرة السادسة من المادة ٤٩ من القانون النظامي مع تحوير بسيط اقتضاه الحكان الواردان في المادة ٣٠ (وقد سبق الكلام عنها) والمادة ٨٣

(٦)

ونص في المادة ٤٩ على ما يتبع في حالة عدم تكامل العدد القانوني من أعضاء المجلس ، وهي تقابل المادة ١٠ من لائحة الإجراءات العمومية لسير مجالس المديرية الصادرة في أول يناير سنة ١٩١٠ ، مع تحوير اقتضاه قصور المادة القديمة عن الوفاء بالفرض .

المحان :

وبينت المواد ٥٠ و ٥١ و ٥٢ طريقة تشكيل لجان المجلس كما نظمت أعمالها .

وقد اقتبست الفقرتان الأولى والثانية من المادة ٥٠ ، من المادتين ٣٩ و ٤٠ من المرسوم بقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٣١ الخاص بالنظام الداخلي للبرلمان . واقتبست الفقرة الرابعة منها ، من الفقرة الخامسة من المادة ٤٩ من القانون النظامي ومن المادة ٤١ من المرسوم بقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٣١ ، كما اقتبست المادة ٥٢ من المادة ٤٣ من المرسوم بقانون المشار إليه .

التعاون بين المجالس على المشروعات العامة :

كانت روح التشريع المعمول به الآن (أو على الأقل كانت منوطاً لهذا التشريع) تنحى إلى تحديد دائرة معينة ، هي دائرة المديرية ، يعمل فيها مجلس المديرية ، بحيث يمنع عليه أن يكون له عمل خارج هذه الدائرة ولو كانت الغاية من العمل تقع أهل المديرية التي يقوم المجلس على مراقبتها . وبذلك حل بين بعض المجالس وبين ما كانت تطالب أحياناً من تعاونها بعضها مع بعض على تنفيذ مشروعات ينفع منها أهالي مديرياتها .

ولعل منطق القانون لم يقفوا لأفهم هذه الوجهة في تطبيقه إلا لخلوه من أحكام تنظم أو تسمح بتنظيم الأعمال المشتركة وتبين طريقة السير في تنفيذها وإدارتها . يضاف إلى ذلك أن جل عمل المجلس ، في حدود القانون المعمول به ، كان محصوراً في نشر التعليم بإنشاء المدارس وإدارتها ، وهذا النوع من العمل قل أن تظهر فيه ضرورة قاضية بالتعاون بين المجالس على مشروع مشترك .

أما الآن وقد أشرك التشريع الجديد مجالس المديريات مع الحكومة في القيام بأعمال الإصلاح المحلية من إقامة المنشآت والمؤسسات الصحية والعلمية والزراعية وغيرها ، كما سمح لها بمباشرة الأعمال التجارية كإقامة خطوط المواصلات ، فقد أصبح من اللذين أن ينظر المشروع نظرة واسعة المدى تحيط بمقتضيات الحاضر وحاجات المستقبل ، وأن يتوقع ظهور الرغبة من بعض المجالس إلى التعاون بعضها مع بعض على عمل واحد يفيد به أهل المديريات التي تحتلها .

ومعلوم أن مديريات المملكة المصرية منها ما يقع على امتداد بعضها ، ومنها ما يقع إلى جانب بعضها بحيث قد تتجاور مناطق كثيرة في مديرتين وفي أكثر من مديرتين فلا يفصلها بعضها عن بعض غير الخط الوهمي الذي يجلس حداً لكل مديرية ، فيكون من فائقة هذه المناطق أن تبجها مشروعات الإصلاح بصرف النظر عن وقوع أجزائها داخل حدود هذه المديرية أو تلك . ولا شك أن الأخذ بهذا المبدأ يوسع مجال الإصلاح ويسمح بالإكثر من الشروط فيم التفع وتنشأ نتائجها . أما الاقتصار على الحالة الحاضرة من حصر عمل المجلس الواحد داخل حدود مديريته وحدها فلا نتيجة له إلا حرمان كثير من المناطق من الانتفاع بأعمال الإصلاح ، وقد تتجاور قربتان أحدهما في مديرية القليوبية ، والأخرى في مديرية المنوفية ، ويكون في القرية الأولى مستوصف أو مستشفى فلا ينفع منه أهل الثانية لأن الذي يقوم على مراقبتها مجلس مديرية آخر . وكذلك الحال في خطوط المواصلات فقد يكون لدى مجلس المديرية مشروع إنشاء خط سكة حديدية أو ترام أو أوتوبس ، ويرى أن الاقتصار في تنفيذه على الجزء المحدود في مديريته يحول دون نجاحه ، وأنه لو امتد إلى المنطقة المجاورة له في مديرية أخرى لضمن له النجاح ، وهكذا .

وقد نصت المادة ٦٧ من المشروع المرافق بلب التعاون على مثل هذه المشروعات ولم تقصر دخوله على مجالس المديريات وحدها بل سمحت أن تشترك معها في المجالس البلدية من أي نوع ملدام المشروع المشترك الذي

٣ - على أن مشروع القانون أخذ الحيلة لها صاه يقع من تخصيص المجلس أو إحالة ربط ما يلزم للائتمانات والارتباطات التي يكون مقيداً بها ، أو المصروفات التي عرضها القروانين (كمصروفات التعليم الإلزامي ومصروفات الأعمال الصحية) ، أو مصاريف إدارة المنشآت أو المؤسسات ، أو الأعمال التي يقوم بها المجلس وكذلك مصاريف صيانتها ، لذلك نص على أن من واجب اللجنة أن تدرج المبالغ اللازمة لتلك الأرباب كلها إذا أمهلها المجلس .

ونفي عن البيان أن الإجراء الذي تنبئ اللجنة في مثل هذه الحالة يستلزم حتماً حذف أرقام من تهربات المصروفات أو تخفيضها إذا لم يكن في الميزانية وفر ، أو الإشارة على المجلس باتخاذ التدابير التي تكفل زيادة موارده .

٤ - أوجب على اللجنة أن تحظر المجلس بملاحظتها وأن تحذر ما يديه من الرأي ، فلما خلا مختلفين مع ذلك رفع الأمر إلى مجلس الوزراء .

٥ - تعتمد الميزانية من وزير الداخلية إلا في حالة اختلاف اللجنة مع مجلس المديرية ورفع الأمر إلى مجلس الوزراء ، فلما لا تعتمد من الوزير إلا بعد موافقة مجلس الوزراء .

٦ - المواد ٥٦ و ٥٧ و ٥٨ و ٥٩ مستمدة من أحكام المواد ١٣٠ و ١٣١ و ١٣٢ و ١٣٣ من الدستور .

واجبات أعضاء مجالس المديريات :

تضمنت المواد من ٦٠ إلى ٦٦ واجبات أعضاء مجالس المديريات ، وكلها ، فيما عدا المادة ٦٦ ، لا مقابل لها في القانون النظامي .

أما المادة ٦٠ مستمدة من المادة ٩٧ من الدستور ، ومن المادتين ٩٦ و ٩٩ من المرسوم بقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٣١ ، والمادة ١٧ من لائحة الإجراءات العمومية لسير مجالس المديريات الصادرة في أول يناير سنة ١٩١٠ والمادة ٦١ مستمدة من المادة ٢٤ من لائحة الإجراءات المشار إليها ومن المادة ٢٨ من الأمر العالي الصادر في ٥ يناير سنة ١٨٩٠ عن تشكيل واختصاصات القومسيون البلدي بالاسكندرية .

والمادة ٦٤ تعال المادة ٤ من اللائحة الداخلية لبلدية الاسكندرية الصادرة في ١٢ يونيو سنة ١٩٠٥

والمادة ٦٥ مستمدة من المادتين ١٣٦ و ٤٢ من المرسوم بقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٣١

أما المادتان ٦٣ و ٦٤ فمستحدثتان .

وأما المادة ٦٦ فتعالي المادة ٤٨ من القانون النظامي مع تعديلات قصد بها الضمان والاحتياط ، فلا يؤخذ العضو بقرار الفصل على غرة دون تمكنه من إجماع المجلس أصداره .

(١)

اشتترط موافقة مجلس الوزراء قبل أن يباشر مجلس المديرية أعماله التجارية (مادة ٦٩) ، وفي هذا ضرائب لعدم دخول مجالس المديرية في مفاصمات قد تذهب بأموالها المجموعة من دافعي الضرائب . واشترط أيضا ألا يخفض المجلس ما يعود عليه من إيرادات الأعمال التجارية إلا بموافقة وزير الداخلية ، فقد يرى المجلس في وفرة الربح الذي أصابه من عمل معين في عام من الأعوام ما يفضله إلى تخفيض ما يجنيه من هذا العمل ، وقد تكون وفرة الربح لظروف طارئة لا تدوم .

وقد يرى أن اشتغال مجالس المديرية بالأعمال التجارية خروجا عن مهمتها التي وجدت من أجلها ، وهذا صحيح في عمومه لولا أن في الكثير من الأعمال (حتى ذات الصبغة التجارية المحضة) ما يكون له أثر كبير في إصلاح المديرية وتحسين أحوالها ، وما قد يكون في القيام به ربح مضمون يمكن استخدامه في الصرف على ما يقوم عليه المجلس من المرافق العامة . تخطوط المواصلات البرية والبحرية ، والفنادق ، والملاهي ، والأسواق ، كل هذه أعمال تجارية في ظاهرها ، ولكنها قد تكون لازمة في بعض الأحوال .

لذلك رأى ، بدلا من النص في مشروع القانون على تحريم القيام بهذه الأعمال على المجالس ، أن تشترط موافقة مجلس الوزراء قبل مباشرتها . ويجلس الوزراء ، بعد أن يفحص الموضوع ويقرر ما له وما عليه في ضوء الظروف والملازمات والتجارب ، أن يوافق أولا يوافق عليه .

(٢)

في الأحوال التي يوجب المجلس فيها مالا أو عقارا من الأفراد أو من الهيئات أو يوقف عليه أو يكتب له شيء من ذلك ، إن كانت الهيئة أو الوقف أو الاكتاب لعل من الأعمال التي لا تدخل في اختصاص المجلس أصلا ، قيد قوله إياها بموافقة مجلس الوزراء (مادة ٦٨) . والفرض من هذا التقيد هو نفس الفرض من تعهيد المجالس ، في مباشرة الأعمال التجارية ؛ بموافقة مجلس الوزراء . وذلك لأن اختصاص المجالس محدد في مشروع القانون ، فتركها لتشغل بغير ما هو داخل في اختصاصها أصلا دون رقابة ؛ يدفع بها إلى الارتباك والتوضي .

وهذا لا بد من التوية إلى أن القانون النظامي المعمول به قصر حق مجالس المديرية في قبول الهبات والوقف والاكتابات على ما يكون مخصصا منها لعل من الأعمال التي اختصت بها المجالس في شؤون التعليم وحده (بند "و" مادة ٤٢) بخلاف المشروع المرافق الذي أطلق حقها في القبول على كل شأن من الشؤون العامة التي تتولاها .

(٣)

حرم إعفاء أي فرد أو جماعة من الرسوم المقررة للمجلس في غير الأحوال المبينة في القانون (مادة ٧٠) . وهذا الحكم مأخوذ عن المادة ١٢٤ من الدستور الخاصة بالضرائب العامة .

يقوم به مجلس المديرية أو مجالس المديرية مما يدخل في اختصاص المجالس البلدية ، ودرست أحكام هذه المادة خط السير الذي يجب أن يتبع عند التفكير في المشروع ، ثم نظمت ما يتبع ذلك من خطوات اتخذت في تخصيص المال الذي يبقى بتنفيذه ، وفي طريقة التنفيذ ، والإدارة ، والتصفية لذا ما تقرر لإطاله أو تصفيته .

وقد رأى مشروع القانون أنه لو اشترط في قرارات الهيئة التي تتولى العمل ضرورة اعتمادها من المجالس المشتركة فيه فقد يقع الخلاف بين المجالس على قرار ما فيتميز بتنفيذه وقد يتبع عن هذا تعطيل العمل أو إلحاق الضرر به فضلا عن أن في عرض القرار على كل مجلس غرض وانتظار مصادقة عليه تمطيلا للتنفيذ . لذلك اكتفى بأن الهيئة تمثل المجالس المشتركة على قدم المساواة ، وأن قراراتها تصدر بالأغلبية . ولكن يكون هناك شيء من التحكم المتبادل بين المجالس المشتركة فلا تطغى أغلبية على أقلية ، أعطيت لحظة اعتماد قرارات هيئة الإدارة إلى وزير الداخلية ؛ إلا في حالتين اثنتين رؤى ضرورة الرجوع فيهما إلى المجالس بالذات ، وهما :

١ - أن يتناول القرار زيادة رأس مال المشروع .

٢ - وأن يتناول زيادة ما يحصل من الأهالي نظير انتفاعهم منه .

الأحكام العامة والخاصة والوقفية

حدود الشخصية المعنوية :

اثير في صدر هذه المذكرة إلى ما تقرر في الدستور في المادة ١٢١ وإلى ما أتته مشروع القانون المرافق ، في المادة ١ ، من الشخصية المعنوية للمديرية .

ولقد احتاط الدستور في تقرير هذه الشخصية المعنوية قضى بأن يباشر كل مديرية حقوقها ، ممثلة في مجلس المديرية ، وفقا للقانون العام والشروط التي يقرها قانون مجالس المديرية (مادة ١٢١) ، كما نص على وجوب تدخل السلطة التشريعية أو التنفيذية لمنع تجاوز هذه المجالس حدود اختصاصها أو إضرارها بالمصلحة العامة ، وإطال ما يقع من ذلك (مادة ١٢٢) .

ويرى مما تحققت الإشارة إليه من الأبواب الثالث والرابع والخامس من مشروع القانون أن المشروع (مع تنظيمه لسير أعمال المجالس ومع بيانه لحقوقها واختصاصاتها) لم يغفل وضع ما يجب من الأحكام التي رسمت للمجالس طريق ممارستها لهذه الحقوق والاختصاصات .

وفيا على بيان بما تضمنته البابين السادس والسابع من الأحكام التي تتخذ الشخصية المعنوية للمديرية وتعيدها بما يضمن عدم إساءة استعمال الحقوق المقررة عنها ، وكذلك الأحكام الخاصة بإبطال القرارات :

وفضلا عن الحكم الوارد في الفقرة الثانية من المادة ٢ (وهو مستمد من حكم المادة ٨٥ من الدستور) ، قد نصت المادة ٨٢ من المشروع على بطلان كل اجتماع يفتده المجلس خارجا عن اجتماعه القانوني ، ويبتع ما يقع حيال ذلك . وهذه المادة مقبسة من أحكام المادة ٩ من القانون النظامي الصادر في أول مايو سنة ١٨٨٢ ، والمادة ٣٥ من الأمر العالي الصادر في ٥ يناير سنة ١٨٩٠ ، عن تشكيل واختصاصات القومسيون البلدي بالاسكندرية ، والمادة ١ من لأئحة الإجراءات العامة لمجالس المديرية الصادر في أول يناير سنة ١٩١٠ ، والمادة ٣٤ من القانون الترقىي انخاض بالمجالس العامة التي تقابل مجالس المديرية عندها .

وقد لاحظ أن النص الوارد في المادة ٣٤ من القانون الترقىي عن حق تطبيق المادة ٢٥٨ من قانون العقوبات (المقابلة لقادة ١٣٦ من قانون العقوبات الأعلى) ، لم يحدد زما تسقط الدعوى الصومية بمضيه ، فهو يسمح للسلطة التنفيذية بإعادة استمالة هذا الحق ، ويمكنها من التمهّل في استمالة طول مدة الصومية ، بحيث تجعل منه سيفا تصلته فوق رقاب الأعضاء كلما أعوزها ذلك . ولهذا أضفنا المشروع المرافق فقرة في آخر المادة حدد فيها سقوط الدعوى الصومية بمضى ثلاثة أشهر على اليوم الذي يحصل فيه الاجتماع غير القانوني .

حل المجلس وما يقع في حالة الحل :

أجازت المادة ٨٧ حل مجلس المديرية ، وأوجبت إجراء انتخابات جديدة له في مدى محدد ، وهي ثلاثين المادة ٥٠ من القانون النظامي .

وضافنا لما قد يحدث في الفقرة التي تنقضي بين حل المجلس واجتماعه بجيشه الجديدة ؛ نص في المادة ٨٨ من المشروع على تأليف لجنة تمهّد إليها إدارة أعمال المجلس وتصريف أموره المستعجلة في غيابه ، وهو نص ليس له مقابل في القانون النظامي .

ومنا قد يلاحظ أن المادة ٣٨ من الدستور التي أباحت حل مجلس النواب حرمت حله أكثر من مرة لسبب واحد ، وقد يرد على المخاطر لزم تطبيق هذا الحكم على الحالة التي يحل فيها مجلس المديرية أيضا . على أنه لاتصح التسوية بين مجلس النواب ومجلس المديرية في مثل هذه الحالة ، وذلك للفرق الظاهر في طبيعة تكوين كل من المجلسين ، واختلاف مهمة الواحد منهما عن مهمة الآخر . فجلس النواب له الإشراف على السلطة التنفيذية ، وله أن يقرّ عدم الثقة بالوزارة فيوجب عليها الاستقالة ، لذلك قيد الدستور حله مرة واحدة من أجل مسألة واحدة ، يمكن الحال مع مجالس المديرية التي ليست لها مثل هذه السلطة حيال الحكومة فلا يختر أن

ويلاحظ أن التحريم هنا لا يحد من سلطة المجلس المديرية بقولها عن الإبقاء من الرسوم ، بل هو يسري بطبيعة النص على السلطة التنفيذية أيضا ، وهي التي تتولى تحميل رسوم المجالس . فلولا هذا المنع لكان من حق السلطة التنفيذية أن تقضي من ثمنه من الرسوم المقررة للمجالس دون قيد ولا ضابط .

ومنع على المجالس أيضا أن تنازل عن شيء مما لها من الرسوم إلا بمصادقة مجلس الوزراء (مادة ٧٠ أيضا) . والمفهوم أن هذا النص يتناول الأحوال العادية التي قد يرى المجلس فيها تنازل عن شيء من رسومه لدى فرد أو جماعة لطرف وقتي غير باق ، أو في حالة التقاضي ، إلى غير ذلك من الأحوال التي لا يشملها الإبقاء الدائم .

(٤)

ومنع على المجالس أيضا أن تنازل ، بدون مصادقة مجلس الوزراء ، لنهرها عن شيء من أملاكها أو أموالها ، أو من المؤسسات والمنشآت التي تملكها أو تديرها ، أو أن تمهد لنهرها بإدارة هذه الأملاك أو المؤسسات ، أو المنشآت أو أن تغير وجه استعمالها ، وذلك فيما عدا المدارس التي تستلمها وزارة المعارف الصومية من المجالس بحكم هذا المشروع (مادة ٧١) .

وتظاهر أن الترض من هذا القيد هو المحافظة على الأموال العامة ، فلا تضيق في تبرعات قد تلبها أغراض انتخابية ، ولضمان استقرار مشروعات المجالس وأعمالها التي تتكلف في سبيلها قاذح التفقات ، فلا تكون عرضة لتتركها لنهرها ما لم تكن هناك مصلحة مؤكدة في هذا الترك .

ومنع على المجالس أن تعقد قرضا أو أن تشهد بما قد يقرب عليه إضاق مبالغ من ثرائها في سنة أو سنوات مقبلة إلا بمصادقة مجلس الوزراء (مادة ٧٢) . وهذا القيد مستمد من حكم المادة ١٢٦ من الدستور التي قيدت السلطة التنفيذية بضرورة الحصول على موافقة البرلمان قبل أن يتأشّر أحد هذين الأمرين .

أما الحد من سلطة مجالس المديرية في الأمر الأول ، فالتقصّد منه وقاية المجالس عاطر الاندفاع في الصرف ، وتحملها نفسها ما لا تستطيع اعتيادا على القروض . تجنب عقد قروض بشروط لا تتفق مع مصالحها أو مع مصلحة الدولة حقيقة أن المجالس لا يجد أمامها إلا غير خزائنة الدولة تمسّها بالقروض عند الضرورة ، وحتى إن وجدت من يقرضها خلويا عن الحكومة فالفهم أنه لا يفضل إلا بضائتها منها ، ولكن يحسن فرض وقوع غير ذلك في المستقبل ويحسن توقي وقوعه منذ الآن .

إبطال القرارات :

بيدت المادة ٨٠ الأحوال التي يكون فيها قرار المجلس باطلا وما يجب إتخاذ لإبطاله ، كما نصت المادة ٨١ على ما يقع في حالة استحكام الخلاف بين المجلس وبين إحدى وزارات الحكومة على عمل من الأعمال التي يكون للمجلس فيها رأى قاطع .

أحكام أخرى :

نصت المادة ٧٣ على أن تقوم إدارة أقسام قضايا الحكومة بقضايا مجالس المديريات .

وقطعت المادة ٧٤ طريقة فحص التصميمات والمقايضات الخاصة بمشروعات المجالس وطريقة تنفيذ هذه المشروعات من حيث البناء وإعداد الميزانيات الخ .

وأجازت المادة ٨٤ لوزير الداخلية أن يأخذ رأى لجنة فحص الميزانيات (وهي اللجنة المنصوص عليها بالمادة ٥٣) فيما يرض عليه من أعمال المجالس وقراراتها ، كما أجازت له المادة ٨٦ إصدار القرارات اللازمة لتنفيذ هذا القانون وتنظيم أعمال اللجان المنصوص عليها في المواد ٥٣ و ٦٧ و ٨٨ بشرط ألا تتعارض مع أحكامه .

وهذه المواد الثلاث (أى ٧٣ و ٧٤ و ٨٤) لا مقابل لها في القانون النظامي .

وحللت المادة ٨٣ ما يجب في تقرير عزل أحد من الأعضاء المنتخبين وهي تقابل الفقرة الأخيرة من المادة ٤٨ من القانون النظامي ، ولها نظير فيما يتفق بضوية البرلمان (مادة ١٠٢ من الدستور) .

وأجازت المادة ٨٥ لوزير الداخلية أن يصدر بموافقة مجلس الوزراء لوائح عامة تتضمن القواعد المتعلقة بالنظام الداخلي لمجالس المديريات وبطريقة السير في أعمال المجالس ، كما أجازت لكل مجلس أن يضع لائحته الداخلية بالتطبيق للوائح العامة بشرط المصادقة عليها من وزير الداخلية ، وهي تقابل الفقرتين الأخيرتين من المادة ٤٩ من القانون النظامي .

وأجازت المادة ٨٩ لوزير الداخلية أن يستصدر مرسوماً بمرين رسوم المجلس كلها أو بعضها لمدة لا تتجاوز ستة أشهر ، إذا انتهى أجل مريان الرسوم في الفقرة التي تنقضي بين حل المجلس واجتماعه ببيته الجديدة ، وهو احتياط لا بد منه لضمان سير أعمال المجلس وشروطه في غيابه .

أما المادة ٩٠ فقد سبق الكلام عنها في شؤون التعليم (صفحتا ١١ و ١٢ من هذه المذكرة) .

وأنت المادة ٩١ المعمول بها الآن في القانون النظامي واستتقت منها للمادة ٤١ للتصميم شروط إقامة العزب ، وستلحق هذه المادة بالقانون الخاص بالعزب والأبنية خارج السكن .

وزير الداخلية

نعمرا في ٢٣ ديسمبر ١٩٣١

اسماعيل صدق

تتمتع عليها لتخلص من إشرافها . وإذا فحل مجلس المديرية لايحيى إلا بعد أن تتم السلطة التنفيذية كل وسيلة للتفاهم معه ، وبعد أن تلمس الأضرار التي تصيب المصلحة العامة من بقاء هذه الحالة طويلا . هذا فضلا عن أن حل مجلس المديرية بشروطه المنصوص عليها في مشروع القانون يفتح الباب أمام مجلس البرلمان لمناقشة الوزارة فيه وفي أسبابه والاقتراح على الثقة بها ، فهي لا تلجأ إليه إلا بعد تأكد من صواب موقفها ومن موافقة المجلسين عليه ولا تكره لنفس السبب إلا طبقا لسياسة عامة أقرها عليها البرلمان . وقد يقال إنه مادام المجلس الجديد يصير على الرأي الذي حل من أجله المجلس السابق ، فبني هذا أن الإصرار مستمد من مشيئة الناخبين ، وأنه تبعاً لذلك يجب تحريم حل مجلس المديرية أكثر من مرة لسبب واحد حتى لو كان الحل في المرة الأولى مرضيا عنه من مجلس البرلمان . ولكن التسليم بهذه النظرية يجعل لمجلس المديرية من الهمة على مصالح الدولة وتسيير سياساتها العامة فوق ما لمجلسي البرلمان ، وينقل حق الثقة بالوزارة من يدي البرلمان إلى يدي مجلس المديرية ، وهو ما لا يتفق مع المبادئ الدستورية .

اختصاصات الرئيس وواجباته :

انضمت أحكام المشروع المرافق مع القانون النظامي في موضوع رئاسة المجالس وما يتعلق بها (الفقرتان الأخيرتان من المادتين ١ و ٣ من المشروع ، والفقرتان الأخيرتان من المادة ٤٤ من القانون النظامي) .

وقد رؤى تضمين المشروع أحكاما تحدد اختصاصات الرئيس وتبين واجباته (مادة ٧٦) وهذه الأحكام مستمدة مما جرى عليه العمل فعلا ، وقد اقتبست من المادة ٩ من المرسوم بقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٣١ انخاض بالنظام الداخلي للبرلمان ، ومن المادة ١١ من لائحة الإجراءات العامة لسيار مجالس المديريات الصادرة في أول يناير سنة ١٩١٠ ، ومن المادة ٣١ من الأمر العالي الصادر في ٥ يناير سنة ١٨٩٠ عن تشكيل واختصاصات القومسيون البلدي بالاسكندرية ، ومن المادة ٥ من قرار وزير الداخلية الصادر في ٢٧ يونيو سنة ١٩٠٤ والمعدل في ٢٧ يونيو سنة ١٩١٢ عن المأمورية البلدية للاسكندرية .

موظفو المجالس ومستخدموها :

تضمنت المواد ٧٧ و ٧٨ و ٧٩ الأحكام الخاصة بالتوظيف في المجالس وشروط الخدمة وقواعد العمل من تعيين وترقية ومنع علاوات وتأييد وفضل .

وللأمور أن تكفل أحكام هذه المواد لإزاحة بال موظفي المجالس ومستخدميها وتقز في أقسام الطمأنينة على مستقبلهم ومستقبل من يولونهم خصوصا أنها مستمدة من أحكام المادتين ١٤٢ و ١٤٤ من المرسوم بقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٣١ انخاض بالنظام الداخلي للبرلمان ، مع تعديل طفيف اقتضاه اختلاف الأحوال في مجالس المديريات عن مثلهما في مجلس البرلمان .

مجلس النواب

إبلاغ المرسوم بمشروع قانون إلى المجلس

إحاطته إلى لجنة الداخلية والشؤون الصحية

(بلدة ١٨ يناير ١٩٣٢)

الرئيس — كتاب من وزارة الداخلية ونصه :

حضرة صاحب المالى رئيس مجلس النواب .

أجئتنا بإسالة مجلس الوزراء اليوم صورة مرسوم صادر ببناء على طلبنا بمرض مشروع قانون على البرلمان خاص بترتيب مجالس المديرات وتحديد اختصاصاتها .

فتشرف بإرسال تلك الصورة إلى معاليكم مع كتابنا هذا رجاء عرض المشروع المذكور على مجلس النواب لتتصرف فيه .

ومرفق بهذا أيضا صورة من المذكرة الإيضاحية لمشروع القانون .

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحترام ما

بحريرا في ١٠ رمضان سنة ١٣٥٠ (١٨ يناير سنة ١٩٣٢) .

وزير الداخلية

اسماعيل صدق

فهل توافقون على إحالة هذا المرسوم على لجنة الداخلية والشؤون الصحية؟

(موافقة عامة) .

مجلس النواب

تأجيل نظر تقرير لجنة الداخلية عن

مشروع القانون إلى الدورة المقبلة

(بلدة ٢١ يونيو سنة ١٩٣٢)

تقرير لجنة الداخلية والشؤون الصحية

عن مشروع القانون الخاص بترتيب مجالس المديرات وتحديد اختصاصاتها

الرئيس — هل توافقون على تأجيل نظر هذا المشروع إلى الدورة المقبلة؟

(موافقة عامة) .

مجلس النواب

تأجيل نظر مشروع القانون إلى الجلسة القادمة

(بلدة ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٣٢)

كتاب من وزارة الداخلية نصه :

حضرة صاحب المالى رئيس مجلس النواب

تشرف بأن نخب معاليكم أننا استدبنا سعادة محمود صادق يونس باشا وكيل وزارة الداخلية لحضور جلسات مجلس النواب التي سينظر فيها تقريراً بلجنة الداخلية والشؤون الصحية عن مشروع القانون الخاصين بالزب والألية خارج السكن ، وترتيب مجالس المديرات وتحديد اختصاصاتها .

وتفضلوا بقبول خالص تحياتنا ما

٢٠ ديسمبر سنة ١٩٣٢

وزير الداخلية

اسماعيل صدق

فهل يأذن المجلس بذلك .

(موافقة عامة) .

الرئيس — ثم أتلو على حضراتكم الكتاب الوارد من حضرة النائب المحترم

سكرير لجنة الداخلية ، ونصه :

حضرة صاحب المزة سكرير المجلس

قررت لجنة الداخلية أسس استعادة قانون مجالس المديرات حتى تراجع من جديد لاسيما أن التقرير لم يقرأ عليها مجتمعة ، فأرجو من المجلس حتى تنتهي اللجنة من ذلك ما

ابراهيم صدوق أباطه

٢٠ ديسمبر سنة ١٩٣٢

حضرة النائب المحترم على المتلاوى بك — إن مشروع هذا القانون

قد ورد إلى المجلس ووزع علينا وأدرج فعلا في جدول الأعمال ونحن على استعداد لبحثه فلا مجال لسحبه بعد ذلك .

حضرة النائب المحترم عبد الرحمن البيل — إن هذا المشروع بعد تقديمه

للمجلس أصبح ملكا له ولا يجوز سحب .

الرئيس — هل توافقون على نظر مشروع قانون مجالس المديرات

في جلسة النقد ؟

(موافقة عامة) .

الرئيس - لقد استوقت لجنة الداخلية بحث هذا الموضوع ثم وضعت تقريرها عنه ، ولا مانع من البدء في نظره هذه الليلة ، وإن رأى المجلس أن بعض المواد يستدعي بحثاً فيؤجل النظر فيها إلى جلسة أخرى .

حضرة النائب المحترم محمد علام باشا - لا أرى مانعاً من تأجيل النظر في هذا المشروع إلى جلسة يوم الاثنين المقبل حتى يتسنى لحضرات الأعضاء دراسته .

حضرة النائب المحترم محمد حسن - يعلم حضرات الزبلاء المحترمين أنه مستعرض علينا في هذه الدورة قوانين متعددة ، وقد أخذنا على عاتقنا أن نعمل بجد وبسرعة قدر المستطاع . ولما أقررنا إبقاء الجان كما كانت توفيراً للوقت الذي كانت تستغرقه عملية الانتخاب . لذلك لأرى معنى تأجيل نظر المشروع المعروض علينا ، وقد درسته قليلاً ، فيجب أن نبدأ بنظره الآن .

حضرة النائب المحترم أمين مامر - لا أفهم كيف يطلب بعض حضرات الزبلاء نظر هذا المشروع على وجه السرعة ! إذ يجب أن ندرس القوانين دراسة تامة . وقد أظهر المجلس رغبة في التأجيل حتى يقيم لحضرات الأعضاء بمحة بحثاً دقيقاً ، فلنك أرى عرض الأمر على المجلس ليقرر فيه ما يشاء .

حضرة النائب المحترم حسن حسني - لا أرى أن هذه المسألة تستدعي كل هذا الخلاف . فقد رأى حضرة الزميل المحترم على المتلاوى بك ثلاثة تقرير اللجنة وللمذكرة الإيضاحية متبداً للمناقشة ، ولكني أرى أن هذا المشروع من الأهمية بمكان ، لأنه قانون هيئة من الهيئات النيابية . وقد طلب بعض حضرات الأعضاء تأجيل نظره ليقضى لهم دراسته دراسة وافية ، فتروفاً بين الرأيين أرى أن يكتفى الليلة بتلاوة التقرير وتأجيل المناقشة إلى جلسة مقبلة خصوصاً أننا قد وصلنا الآن بطريق البريد مذكرة من بعض موظفي تلك المجالس يجب أن ندرسها .

حضرة النائب المحترم إبراهيم الحلالي بك - لا أرى فائدة من تلاوة تقرير اللجنة والمذكرة الإيضاحية مادام المجلس غير مستعد للمناقشة في مشروع القانون ، بل يجب علينا أن نرتب في نظره ولاعل للإسراع في بحثه لأنه قانون خطير خاص بحيات نيابة أخرى ، وليس طلب التأجيل لأجل بعيد بل لجلسة يوم الاثنين المقبل .

حضرة النائب المحترم على المتلاوى بك - بإحضرات النواب ، لقد استغرق قانون العزب عشر جلسات مع أنه مكون من ٢١ مادة ، وليس له من الأهمية ما لهذا المشروع المعروض عليكم ، وهو قانون معقول يستدعي نظره جلسات كثيرة . فإذا بدأ المجلس هذه الليلة في نظر بعض مواد هذا المشروع . فقد تخيلنا المناقشة بعض حضرات الزبلاء الذين لم يدروا للمشروع لأنهم ، والحمد لله ، من ذكائهم الفطري ما يمكنهم من فهم الأمور على

مجلس النواب

مناقشة حول طلب تأجيل نظر مشروع القانون

تقرير لجنة الداخلية

(جلسة ٢١ ديسمبر ١٩٣٢)

أشير إلى الكتاب الآتي :

« حضرة صاحب المعالي رئيس مجلس النواب

أشرف بإبلاغ معاليكم أن لجنة الداخلية والشؤون الصحية اجتمعت يوم ١٩ ديسمبر سنة ١٩٣٢ وأقرت انتخاب حضرة النائب المحترم إبراهيم دسوق أبانته ليكون مقرراً لما أثاره نظر مشروع القانون الخاص بترتيب مجالس المديرية وتحديد اختصاصاتها .

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحترام ما

٢١ ديسمبر ١٩٣٢

رئيس اللجنة

محمد علام

حضرة النائب المحترم إبراهيم دسوق أبانته - يعلم المجلس ما لمشروع هذا القانون من أهمية خاصة ، وسبق أن طلبت لجنة الداخلية استعادته من المجلس رغبة منها في مراجعته وزيادة دراسته وتحصيله . فلم يوافق المجلس على ذلك فأرجو أن توافقوا على تأجيل نظره إلى الأسبوع المقبل حتى تتمكن اللجنة وحضرات أعضاء المجلس من دراسته بما يستحق من العناية والاهتمام .

حضرة النائب المحترم على المتلاوى بك - أرى أن يتل الآن تقرير اللجنة عن مشروع القانون وكذلك المذكرة الإيضاحية التي وضعتها الحكومة . فربما يظهر المجلس بعد ذلك استعادته للمناقشة في المشروع ، ومع ذلك فإن المجلس لن يقتصر على تلاوة القانون مرة واحدة ، بل هناك ثلاثة ثانية وثالثة .

حضرة النائب المحترم عبد الرحمن البيل - لا أرى فائدة مطلقاً من تلاوة تقرير اللجنة والمذكرة الإيضاحية ما دام المجلس غير مستعد في هذه الليلة للمناقشة في مشروع القانون ، وقد سمعت حضراتكم أن لجنة الداخلية كانت تريد استعادة هذا المشروع لزيادة بمحة . فمن المصلحة أن تعطى الوقت الكافي حتى تقوم بتأدية واجبنا على الوجه الأكمل . لأن هذا التشرع له مراحل متعلقة تبدأ من سنة ١٨٨٣ ، ويجب الرجوع إلى النصوص المتنايزة ومقارنتها بنصوص هذا المشروع ، لذلك لا أفهم متى للإسراع في نظره .

ولما أريد تغيير النظام النيابي وإدخاله بنظام الجمعية التشريعية في سنة ١٩١٣ رُؤي، تبعا لذلك، إصلاح قانون مجالس المديرات فصدر قانون رقم ٢٩ شاملا لتشريعين مما .

والآن - وقد قدمت البلاد سياحيا واجتماعيا وتبوءت المكان اللائق بها بين الدول التي يسودها الحكم النيابي وصدر دستورها على أحدث النظم - وجب إعادة النظر في إصلاح نظام مجالس المديرات لارتباطه بالحياة السياسية للبلاد . وهذا ما فكرت فيه الحكومات البرلمانية المتعاقبة ، ثم جاءت الحكومة الحاضرة فقررت التفكير بالعمل ووضعت هذا المشروع مراعية فيه ما وصلت إليه الأمة من الرق والتقدم مفتحة مع الفكرة الحكيمة التي نادى بها الباحثون من وجوب تمثيل الأمة على الاعتدال على قسمها بأن يترك لها قسط أو فر من الحكم والمسؤولية .

ونظرا لما دلت عليه التجارب من أن الأعضاء المنتخبين يختارون غالباً من الزراع - وهؤلاء تنقصهم في كثير من الأحيان الدراية الفنية فيما يمرض عليهم من مختلف المسائل - رأى المشرع أن يكون من بين أعضاء المجلس إخصائيو يمينون بحكم وظائعهم أعضاء يستعان بهم في بحث المسائل الفنية الدقيقة .

وبمقتضى هذا المشروع تتبع مجالس المديرات باختصاص واسع فيما يتعلق بالتعليم والصحة وشؤون الزراعة والطرق الزراعية .

فتقوم تلك المجالس بالتعليم الإلزامي برئته من إدارة وتسيير مدرسين وموظفين وغير ذلك، على أن تقلل لوزارة المعارف السموية عن الأنواع الأخرى من التعليم عملاً بمبدأ التخصص من جهة، وحتى لا يتقل كاهل المجالس بضروب شتى من التعليم من جهة أخرى ، ومع ذلك فقد أجاز مشروع القانون لمجالس المديرات أن تنشئ، وتدير ملاجئ للبنين والبنات يتعلمون فيها بعض الحرف والصناعات الصغرى .

وعنى مشروع القانون بالمسائل الصحية فأوجب على المجالس تخصيص جزء من إيراداتها لا يقل عن ٢٠٪ من مجموع الرسوم التي تقتر طبقاً للحددين ٣٨ و ٣٧ من مشروع القانون لمكافحة الأمراض وصيانة صحة الشعب وروم البرك والمستنقعات ، كما نص على أن رأسها قاطع في اختيار البرنامج الذي يوافقها من بين البرامج الصحية العامة التي تضعها وزارة الصحة سنوياً لجميع المديرات .

وتناول القانون مسألة تحسين الأحوال الزراعية فنص على أن مجالس المديرات أن تنشئ المتاحف والمعارض لمختلف الزراعات والصناعات الزراعية وأنواع الحيوانات والطيور ، وأن تعمل على تشجيع حركة التبادل الزراعي وتقوم بكل ما يكفل لها التقدم والنمو .

وجهاً الصحيح . وفضلنا عن ذلك فإن هذا المشروع يمثل مرة ثانية وثالثة ، وإن استمد هذه البلية لأن أنكم أكثر من ساعة في بعض مواد المشروع ، ولا أرى معنى لتأجيل وضياح الوقت سدى .

حضره صاحب الدولة وزير الداخلية - ألقت نظر حضراتكم إلى أنه سيعرض عليكم في هذه الدورة مشروع قانون خاص بالمجالس البلدية ، وهو مكون من ٢٩ مادة ، ولا تقل أهميته عن المشروع الموعود على حضراتكم ، فإذا لم نسرع في نظر ما سيعرض علينا من الأعمال فلنأتم مستمر في العمل إلى شهر أغسطس . ويمكننا أن نغادى هذا إذا أسرعنا في نظر المشروعات المروضة علينا (تصفيق) .

الرئيس - الموافق على تأجيل نظر هذا المشروع يحق .

(وقفت أقلية) .

الرئيس - إنذار تحذر نظر المشروع في هذه البلية ، وليغفل حضرة المقرر بتلاوة تقرير اللجنة .

مجلس النواب

تقرير لجنة الداخلية عن مشروع القانون

وقرار المجلس تأجيل مناقشته للجلسة المقبلة

(جلسة ٢١ ديسمبر ١٩٢٢)

حضره النائب المحترم إبراهيم دسوقي أباظه (المقرر) :

أحال المجلس هذا المشروع على اللجنة بتاريخ ١٨ يناير سنة ١٩٢٢ ، فيجئته في إحدى عشرة جلسة ، حضر بعضها حضرة صاحب السعادة محمود صادق يونس باشا وكيل وزارة الداخلية ، وحضره صاحب السعادة وكيل وزارة المعارف العمومية مندوبين من قبل الحكومة .

لاحظت اللجنة أن نظام مجالس المديرات يتبع في سيره خطوات النظم السياسية والمالية والاجتماعية في البلاد ، وكان كل إصلاح يخلل على هذه النظم يتناول نظام تلك المجالس ، فقد شمل القانون الذي صدر في سنة ١٨٨٣ بتشكيل مجالس شوري القوانين والجمعية العمومية تشكيل مجالس المديرات فكان أول تشريع ينظمها ، وفي سنة ١٩٠٩ أدخلت عليه تعديلات هامة وسعت من اختصاص تلك المجالس .

والذي حدا بالجنة إلى هذا التعديل هو شعورها بما يتكبده دافعو الضرائب من إرهاق وعنت حتى ناء كلهم بأعبائها . وقد جعلتنا الضائقة المالية أكثر شعورا بتقل وطأة الضرائب وفداحة الرسوم إذا قيست بنلة الأطنان وما يجنيه المزارعون منها الآن ، ومن الحق أن نذكر أن مشروع الحكومة ترك للجالس حرية وضع الرسوم اللازمة لها على ألا تزيد على ١٥٪ من مجموع ضرائب الأطنان فما كان على المجالس إلا أن تحق عند الحد الذي تراستاسيا مع حالتها ولكن أغلبية الجنة رأت أن تتجنب طريقة التدرج التي قد تتورط فيها المجالس ، كما أشفق بعض الأعضاء من نتيجة ميل حكام الأقاليم للتوسع بسبب حرصهم على المبالغة في السير الحثيث بالمديرية إنشاء حكمهم وأمن هوى النفس الذي يميل لهم أن أبهم تكون أكثر انطلاقا وحرية إذا ما كانت الميزانية كبيرة تتحمل كثرة الإتاقي .

ومع هذا فإن الجنة لم تعد كثيرا عن النسبة التي وضعتها الحكومة في مشروعها وهي فوق ذلك تكاد تطابق النسبة المتوسطة لمجالس المديرات في الوقت الحاضر أي (١٢ ١/٢)٪ .

على أن الجنة رأت أن تحق بالرسوم على ضرائب الأطنان عند هذا الرقم بحيث لا يسمح فيه بالزيادة بأى حال من الأحوال فترتب على ذلك تعديلات أخران في مادتين — أولها إضافة كلمة " أخرى " إلى المادة (٣٨) ، وثانيهما حذف البقرة التي تجيز زيادة الرسوم على ضرائب الأطنان بشرط موافقة مجلس الوزراء وصدر مرسوم بها من المادة (٣٩) .

مادة ٩ — رأت الجنة " جواز انعقاد المجلس تحت رئاسة أكبر الأعضاء إذا تكامل عدد الأعضاء ومضت نصف ساعة ولم يحضر الرئيس " .

وترى الجنة بهذا التعديل إلى منع البعث بوقت الأعضاء وإمكان مواصلة العمل ومتابعته وإضافة حق جديد لهذه المجالس التي ترجو السير بها معبرا متناشقا مع تقدم النظم المالية ومتناسبا مع الرق الدستوري . وقد وافقت الجنة على هذا التعديل بالإجماع .

مادة ١٧ — فيما يخص بما يزداد على تعديرات ميزانية المجالس أو ما يكون غير وارد بها ، رأت الجنة أن يكون ذلك بناء على اقتراح المجلس نفسه . والفرض من هذا التعديل تأكيد حق مجلس المديرية فيما يتعلق بالميزانية خوفا من أن يتسرب الشك إلى أن المعروضات التي لم ترد بها أو التي زادت على التعديرات جاءت بناء على اقتراح جهة أخرى ، على أن المادة (٥٤) كانت تكفل عدم إقدام الجنة الحكومية لمجالس المديرات على وضع اعتادات لم تدرجها المجالس إلا في حالات خاصة نص عليها في نفس المادة .

مادة ٢٤ — تتعلق بموازي قيام وزارة المالية أو إحدى مصالح الحكومة بتنفيذ بعض مشروعات المجلس . وقد رأت أغلبية الجنة أن تضيق إلى المادة عبارة " بعد موافقة مجلس المديرية " إذ أن المجلس قد يكون

فوق هذا فقد قضى القانون أن تعرض مشروعات وزارة الزراعة المتعلقة بالمديرية على مجلسها قبل أن تنفذ .

ومما اكتسبه مجالس المديرات بالشرع الجديد حق وضع النظم التي تكفل رفع الثمن عن المتعينين عند تسع منتجاتهم ومصنوعاتهم الزراعية بالأشواق والمبالغ من حيث الوزن وتعين درجة العصف ورجته . وقد أعطى المشروع لمجلس المديرية الحق في إنشاء الطرق الزراعية التي توصل بين بلاد المديرية وقراها كما أوجب موافقة مجالس المديرات مقدما على إنشاء السكك الحديدية الزراعية التي تمر في بلاد المديرية الواحدة ، وكان رأيها في ذلك استشاريا في القانون السابق ، كذلك يجب على الحكومة أن تستشيرها في إنشاء سكك حديد الحكومة ، وفي تعيين اتجاهاتها سواء أكانت تمر في مديرية واحدة أم أكثر ، وهذا أيضا حق جديد لأن الاستشارة كانت مقصورة على سكك الحديد الزراعية في القانون القديم .

وقد أتمت هذا القانون لمجالس المديرات فوق ذلك حقوقا مالية وإدارية أخرى تتعلق بالرى والصرف موصفة بالقانون إضاحا تاما .

ورأت الجنة إدخال تعديلات على بعض مواد المشروع أهمها :

المادة ٤ — فيما يخص بحالة رفض الحكومة لما يبيده المجلس من الآراء والرغبات حذفت البقرة الأخيرة منها وهي " ولا يجوز المناقشة في هذه الأسباب " واستعاضت عنها عبارة " وفي هذه الحالة للمجلس أن يرد على هذا البيان وللحكومة حرية الأخذ به أو رفضه " .

والفرض من هذا التعديل الحرص على تحرى وجه الصواب ومتابعة البحث حتى النهاية . فقد يضيف المجلس في رده على البيان أسبابا لم يكن حتى بذكها من قبل ، أو تبدل أسباب جديدة من شأنها أن تقنع الحكومة بوجهة نظره . وكذلك يتمكن المجلس بمقتضى هذا التعديل من أن يشرح الفروض الذي قد يوجد في الرغبات التي أبداها والذي ربما كان السبب في الرفض . على أن الجنة رأت أن تترك للحكومة حرية التصرف بعد الرد على بيانها .

مادة ٦ — وهي الخاصة بالمدة التي يجب أن تبدي المجالس فيها رأيها عن المسائل التي تعرض عليها ، وقد رأت الجنة أن يكون إبداء الرأى في مدى دورين متتابعين من وقت عرض المسائل على المجلس ، إلا إذا انتهت الحكومة لحالة الاستعجال فيجب عندئذ أن يبدى رأيه في مدى دور واحد .

وقد راعت الجنة في هذا التعديل أن تربل الخلاف الذي يمكن أن نشأ عن تقدير " المدة اللائقة " فتدبرها بدورين متتابعين إلا في حالة الاستعجال بشرط أن تنبه الحكومة حتى لا يكون لمجلس من إذا تخطت رأيه فتاديا لما يقترب على التأخير من ضرر .

مادة ٣٧ — جعلت الجنة الحد الأقصى لما يمكن للمجالس أن تقرضه من الرسوم ١٢٪ من مجموع ضرائب الأطنان بدلا من ١٥٪ .

المادة ٨٩ (أصلها ٩٠) - وهي الخاصة بنسبة ما يخص للتعليم من رسوم المجالس إلى أن يصدر قانون التعليم الإلزامي .

وقد جعلت اللجنة هذا الحق للمجالس نفسها دون اللجنة المخصوص عليها في المادة (٥٣) لأنها لم تجد مسوغاً لاختصاص اللجنة الحكومية بهذا الحق دون مجلس المديرية لا سيما وأن الوقت محدود بقعة من الزمن تنتهي بصدر قانون التعليم الإلزامي .

هذا، وقد رأى بعض حضرات الأعضاء أثناء المناقشة في مواد المشروع أن ينص فيه صراحة على تفضيل أبناء المديرية على غيرهم عند التعيين في وظائف المجلس فنصح سعادة وكيل وزارة الداخلية بأن هناك عمليات للمديرين تفضي بمراعاة تفضيل أبناء المديرية على غيرهم متى تساوت الكفاءة والمؤهلات ، وقد اكتفت اللجنة بهذا التصريح . لذلك ترجو اللجنة الموافقة على مشروع القانون كما عدلته .

حضرة النائب المحترم إبراهيم غزالي بك - أريد أن أتكم في تقرير اللجنة من الوجهة العامة بسد أن أتكم في التعديلات الطفيفة التي أدخلت على بعض المواد ولم تشر إليها اللجنة في تقريرها .

حضرة النائب المحترم إبراهيم الملال بك - إن المجلس قرر الاكتفاء بتلاوة تقرير اللجنة مع تأجيل المناقشة .

الرئيس - هل توافقون على تلاوة نصوص القانون الآن مع تأجيل المناقشة في المبادئ العامة إلى الجلسة المقبلة ؟

(موافقة عامة)

المقرر :

مشروع اللجنة

نحن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

الباب الأول

في الشخصية المعنوية للمدريات

مادة ١ - على أصلها .

لديه من الوسائل ما يمكنه من تأدية تلك الإعمال على طريقة مرضية فلا يكون هناك معنى لقول وزارة الداخلية تنفيذ مشروعات المجلس أو تكليف إحدى مصالح الحكومة ذات الشأن القيام بها في مثل تلك الحالة .

مادة ٨٩ - الخاصة بما يقع من خلاف بين المجالس وإحدى الوزارات على المسائل التي يكون للمجالس رأى قاطع فيها .

قررت اللجنة، هذا اثنين من أعضائها، حذف هذه المادة لأنها رأت أن بقاها مناف لما أعطى للمجالس من حق الفصل في بعض الاختصاصات رأى قاطع . ومن الطبيعي أن الرأي لا يعد قاطعاً إذا كان عرضة للتغيير أو الرفض بسبب اعتراض إحدى الوزارات حتى ولو كان المرجح في ذلك إلى مجلس الوزراء ، على أن بقاء هذه المادة لا يتفق مع الفكرة التي تسود هذا القانون ، فكرة تشجيع مجالس للمدريات وتوسيع اختصاصها وتمكينها من حسن القيام بمجموعة الأقاليم وتحقيق الأغراض السامية التي شكلت من أجلها .

ورأت أغلبية اللجنة بقاء هذه المادة لأن فيها صفاتاً كائناً هو الرجوع لأكثر هيئة عند الاقتضاء إذ يرغ الأمر إلى هيئة مجلس الوزراء عند الاختلاف على بعض مسائل معينة .

مادة ٨٩ (أصلها ٨٢) - وهي الخاصة بمداولات المجلس خارج اجتماعه القانوني " وقد عدل صدرها كما يأتي " مداولات الأعضاء كمجلس مديرية الخ ... "

وقد أدخلت اللجنة هذا التعديل لحماية للأعضاء من نتائج اللبس وتخويلهم الحق في الاجتماع للمداولات متى شاموا وأنى أرادوا ما داموا لا يدعون أن اجتماعهم هو اجتماع رسمي لقراءته قوة قرارات مجلس المديرية المتقدوماً في المكان المعد له .

مشروع الحكومة

نحن فؤاد الأول ملك مصر

بعد الإطلاع على المادتين ١٢١ و ١٢٢ من المشروع ؛
وعلى الأبواب الخامس والسادس والسابع من القانون النظامي نمرة ٢٩ لسنة ١٩١٣ ؛

ومعنا بما هوأت :

مشروع القانون الآتي نصه يقدم باسمنا إلى البرلمان :

الباب الأول

في الشخصية المعنوية للمدريات

مادة ١ - تتمتع للمدريات فيما يخص مباشرة حقوقها اختصاصاً معنوية وفقاً للقانون العام، وتنتظر مجالس للمدريات بالشروط المقررة في قانونها هذا . ويكون رئيس مجلس المديرية نائباً عنه بهذه الصفة في استعقال ما له من السلطة وفي أدائه ما عليه من الواجبات مما يدخل في دائرة اختصاصه .

مشروع البنية

الباب الثاني

في تأليف مجالس المديريات

مادة ٢ - على أصلها .

مادة ٣ - على أصلها .

الباب الثالث

في حقوق مجالس المديريات واختصاصاتها

الفصل الأول

أحكام عامة

مادة ٤ - على أصلها .

على أصلها .

وعلى الحكومة إذا لم تتول على هذه الآراء والرغبات أن ترسل إلى المجلس بياناً بالأسباب التي دعت إلى ذلك . وفي هذه الحالة للمجلس أن يرد على هذا البيان والحكومة حرية الأخذ به أو رفضه .

مشروع الحكومة

الباب الثاني

في تأليف مجالس المديريات

مادة ٢ - يكون لكل مديرية مجلس مديرية مركزة حاصلة المديرية . واجتماع مجلس المديرية في غير المكان المدين له غير مشروع وباطل بحكم القانون .

مادة ٣ - يؤلف مجلس المديرية من :

(أ) أعضاء ينتخبون طبقاً لأحكام قانون انتخاب أعضاء مجالس المديريات .

(ب) وأعضاء يحكم وظائفهم باعتبارهم عضو عن كل من وزارات الزراعة والصحة العمومية والمعارف العمومية والأشغال العمومية والمواصلات .

ويكون المدير رئيساً لمجلس المديرية . فإن غاب أو منعه عن العمل مانع نائب عنه وكل المديرية .

الباب الثالث

في حقوق مجالس المديريات واختصاصاتها

الفصل الأول

أحكام عامة

مادة ٤ - فضلاً عن الاختصاصات المقررة لمجلس المديرية ينص صريح في هذا القانون أو في أي قانون آخر ، يجوز للمدير ولكل وزير أن يستشير المجلس في كل مسألة يرى أخذ رأيها فيها .

وللمجلس أن يبيد من نفسه للمدير ولكل وزير بواسطة المدير وكذلك للمجلس الوزراء ورغبات فيما يتعلق بالمخاطبات العامة للمديرية وعلى الأخص في شؤون الزراعة والري وطرق المواصلات والأمن العام والصحة العمومية والتعليم والصناعة والتجارة .

وعلى الحكومة إذا لم تتول على هذه الآراء والرغبات أن ترسل إلى المجلس بياناً بالأسباب التي دعت إلى ذلك . ولا تجوز المناقشة في هذه الأسباب .

مشروع الحكومة

ومع ذلك :

(١) تخرج من اختصاص مجلس المديرية جميع المسائل التي تخص بها المجالس البلدية ، من أي نوع كانت ، الموجودة في المديرية ، وذلك فيما عدا التعليم الإلزامي الذي يختص مجلس المديرية وحده بإدارته في جميع بنادر المديرية وقرىها .

(ب) ولا يجوز لمجلس المديرية أن يبحث في تعيين موظفي الحكومة أو عزلهم ولا في تأديبهم أو ردهم .

(ج) وكذلك لا يجوز له إبداء الرغبات السياسية .

مادة ٥ — لمجلس المديرية أن يساق البت في أية مسألة من المسائل التي تقدمها له الوزارات أو المصالح على حضور مندوب منها يشرح له المسألة ويناقش فيها .

والجلس أن يطلب بواسطة الرئيس من الوزارات والمصالح كل ما يحتاج إليه من البيانات والمعلومات المتعلقة بالأعمال التي من اختصاص المجلس النظر فيها .

مادة ٦ — يجب على المجلس أن يتم بحسبه وأن يسدى رأيه في المسائل الواجب عرضها عليه بمقتضى نصوص هذا القانون أو القوانين الأخرى في مدة لا تزيد من وقت عرضها عليه .

فإذا أبى إبداء رأيه أو لم يسد رأياً مطلقاً في مدى دور الاجتماع الذي أدرجت هذه المسائل في جدولها جاز لمجلس الوزراء أن يأمر بإجراء العمل بدون انتظار الرأي المذكور .

الفصل الثاني

اختصاص مجالس المديرية في الشؤون الصحية

مادة ٧ — على مجلس المديرية أن يبنى بشؤون الصحة العامة في المديرية وأن يخصص سنوياً من أمواله ما يساعد به على استئصال الآفات الصحية المحلية ومقاومة الأمراض وتيسير السبل على الأهل للعلاج منها . ويجب ألا يقل ما يخصصه المجلس لتلك عن عشرين في المائة من مجموع الرسوم التي يقرها طبقاً للحدتين ٣٧ و ٣٨ من هذا القانون .

وتقرر وزارة الصحة العمومية برنامجاً عاماً للإصلاح الصحي في بلاد المملكة المصرية وتعرضه على مجالس المديرية مع الإشارة على كل مجلس بما هو أكثر أهمية بالنسبة لبلاد مديريته وما هو أولى بالتقدم عن غيره .

وعند ما يأخذ المجلس في وضع مشروع ميزانيته للسنة الجديدة تتقدم إليه وزارة الصحة العمومية باقتراحاتها في وجوه إنفاقها ما هو مخصص في الميزانية للشؤون الصحية والطبية . والمجلس رأى قاطع في قبول ما يوافق عليه من مقترحات وزارة الصحة العمومية .

مشروع اللجنة

على أصلها .

على أصلها .

على أصلها .

مادة ٥ — على أصلها .

مادة ٦ — يجب على المجلس أن يتم بحسبه وأن يسدى رأيه في المسائل الواجب عرضها عليه بمقتضى نصوص هذا القانون أو القوانين الأخرى في مدى دورين متتابعين من وقت عرضها عليه إلا إذا نهته الحكومة إلى حالة الاستعجال ففي هذه الحالة يجب إبداء الرأي في مدى دور واحد .

فإذا أبى إبداء رأيه أو لم يسد رأياً مطلقاً بالكيفية المتقدمة جاز لمجلس الوزراء أن يأمر بإجراء العمل بدون انتظار الرأي المذكور .

الفصل الثاني

اختصاص مجالس المديرية في الشؤون الصحية

مادة ٧ — على أصلها .

مشروع الحكومة

إذا أدرج المجلس في مشروع ميزانيته مبالغ تنفيذ مشروعات لم توافق عليها وزارة الصحة العمومية سوى الخلاف على مقتضى ما هو منصوص عليه في المادتين (٥٤) و (٥٥) من هذا القانون .

مادة ٨ - تتولى وزارة الصحة العمومية التفتيش على جميع الممارس الصحية والطبية بمجالس المديرية وتبلغ ملاحظاتها إلى هذه المجالس للعمل بها .

مادة ٩ - يقوم مجلس المديرية بدم المستعجمات (المعروفة بالبرك) ويخففها طبقاً لأحكام القانونين نمرة ٥ لسنة ١٩١٤ ونمرة ٨ لسنة ١٩١٦ وما يدخل عليهما من التعديلات . أما المستعجمات الداخلة في أملاك الدولة فيكون ردمها وتخفيفها بالاتفاق بين مجلس المديرية ووزارة المالية .

مادة ١٠ - يستشار مجلس المديرية مقتضياً في إنشاء مستشفيات الحكومة في المديرية وفي قراها أو إيجالها ، وكذلك الجبايات العمومية .

ويسرى حكم هذه المادة أيضاً على المستشفيات التي تنشأ أو تديرها المجالس البلدية بأنواعها الموجودة في المديرية .

الفصل الثالث

اختصاص مجالس المديرية في شؤون التعليم

مادة ١١ - يختص مجلس المديرية بالتعليم الإلزامي وإدارته في بنادر المديرية وقراها طبقاً لأحكام قانون التعليم الإلزامي .

ولا يجوز لمجلس المديرية أن يشتغل بأنواع أخرى من التعليم غير التعليم الإلزامي . على أن المجلس أن ينشئ ويدير ملاجئ للأحداث من يتيم وبنات بشرط أن يتبع في إدارتها اللوائح العامة التي تضعها الحكومة .

وعلى المجلس ، في إدارته لمكاتب التعليم الإلزامي ، أن يتبع أيضاً أحكام اللوائح العامة التي تضعها الحكومة في كل ما يتعلق بالأبنية والأثاث المدرسي والمستغنين الفنيين ومناجح التعليم .

مادة ١٢ - يقرّر قانون التعليم الإلزامي نصيب مجالس المديرية وكذلك نصيب المجالس البلدية على اختلاف أنواعها من نفقات ذلك التعليم وتكفل ميزانية الدولة بالبقية النفقات .

وعلى مجلس المديرية أن يدرج في ميزانيته مصروفاته للاحتياجات التي يفرضها عليه قانون التعليم الإلزامي .

مادة ١٣ - تتولى وزارة المعارف العمومية التفتيش على التعليم بجميع أنواعه في المدارس والمكاتب التي تديرها مجالس المديرية وتبلغ ملاحظاتها إلى هذه المجالس للعمل بها .

مشروع اللجنة

مادة ٨ - على أصلها .

مادة ٩ - على أصلها .

مادة ١٠ - على أصلها .

الفصل الثالث

اختصاص مجالس المديرية في شؤون التعليم

مادة ١١ - أصلها .

مادة ١٢ - أصلها .

مادة ١٣ - على أصلها .

مشروع الحكومة

مادة ١٤ - يستشار مجلس المديرية مقدماً في إنشاء مدارس للحكومة بالمديرية وفي نقلها أو إبطالها .
وفي حالة إلغاء مدرسة كانت في الأصل من أملاك المجلس يود بتأوها وأرضها إلى ملكيته كما كانا ما لم يتم الاتفاق بين وزارة المعارف والمجلس على استعمالها في أغراض تعليمية أخرى .

الفصل الرابع

اختصاص مجالس المديرية في الشؤون الزراعية

مادة ١٥ - لمجلس المديرية أن يعمل على تشجيع حركة التقدم والتعاون الزراعي بين أهل المديرية وأن يخصص من أمواله ما يساعد على إيجاد هذه الحركة . وله أن يقترح ما يراه كفيلاً بذلك .

وللمجلس أن يثني المتاحف ويقيم المارض المحلية لأصناف الزراعة والماشية والدواجن والطيور والصناعات المنفردة عن الأعمال الزراعية .

وله أن يقدر جوائز مالية لأغراض معينة يكون من ورائها تحسين الزراعة وما يتعلق بها أو التشجيع على إيجاد أنواع جديدة منها .

وله أن يقيم مؤسسات نموذجية لأنواع من الزراعة مما يعود في المديرية وكذلك تربية الماشية والدواجن والصناعات المنفردة عن الأعمال الزراعية، مع العمل على نشرها .

وله أن يضع من النظم ما يكفل منع النهن عن المتجين ويحفظ حقوقهم عند بيع حاصلاتهم ومصنوعاتهم الزراعية في الحفقات والمحال والأسواق من حيث ضبط الوزن وتعيين درجة الصنف ودرجته .

مادة ١٦ - تعرض مشروعات وزارة الزراعة المتعلقة بالمديرية على مجلس المديرية لاستشارته فيها قبل تنفيذها . وكذلك يستشار المجلس كلما دعى الحال لغفل مشروع من هذه المشروعات من مكن أن يترقى إلى آخر في المديرية أو لإبطاله .

مادة ١٧ - إذا قضت المصلحة العامة بتجديد المساحات التي تخصص لأنواع معينة من الزراعة فيجب استشارة المجلس في اختيار المناطق التي تشمل عليها هذه المساحات بالمديرية .

وهذا لا يخل بما لوزارت الزراعة والأشغال العمومية من حق التعديل في هذه المناطق في الأحوال المستحيلة بدون استشارة المجلس فيها مقدماً . وفي حالة التعديل المذكور يجب إخبار المجلس بالأسباب التي دعت إلى ذلك في أول انعقاد له .

مادة ١٨ - يستشار مجلس المديرية مقدماً في تحديد الموعد الذي يسرى فيه كل قانون أو لائحة زراعية على المديرية متى نص في القانون أو اللائحة على ترك تحديد موعد سريانها للسلطة التنفيذية .

مشروع اللجنة

مادة ١٤ - على أصلها .

الفصل الرابع

اختصاص مجالس المديرية في الشؤون الزراعية

مادة ١٥ - على أصلها .

مادة ١٦ - على أصلها .

مادة ١٧ - على أصلها .

مادة ١٨ - على أصلها .

مشروع اللجنة

الفصل الخامس

اختصاص مجالس المديرية في شؤون الري

مادة ١٩ — على أصلها .

مادة ٢٠ — على أصلها .

الفصل السادس

اختصاص مجالس المديرية في شؤون المواصلات

مادة ٢١ — على أصلها .

مادة ٢٢ — على أصلها .

مادة ٢٣ — على أصلها .

مشروع الحكومة

الفصل الخامس

اختصاص مجالس المديرية في شؤون الري

مادة ١٩ — يستشار مجلس المديرية مقيماً في جنلول ووزارة الأشغال العمومية السوية المتعلقة بتطهير الترع والمصارف العمومية في المديرية .
مادة ٢٠ — يستشار مجلس المديرية مقيماً في جنلول مئاوبات الري المتصلة بالمديرية . وهذا لا يخل بما لوزارة الأشغال العمومية من حق تعديل المناوبات في الأحوال المستعجلة بدون استشارة المجلس مقيماً فيها . وفي حالة التعديل المذكور يجب إخبار المجلس بالأسباب التي دعت إلى ذلك في أول انعقاده .

الفصل السادس

اختصاص مجالس المديرية في شؤون المواصلات

مادة ٢١ — فضلاً عن الاختصاصات المقترزة لمجلس المديرية بنص صريح في هذا القانون ، يستشار المجلس بوجه عام في تعيين اتجاهات طرق المواصلات برّاً وبحراً في المديرية ، وفي كل تعديل يحصل في هذه الاتجاهات .

مادة ٢٢ — يقتر مجلس المديرية إنشاء الطرق الزراعية التي توصل بين بلاد المديرية وقراها طبقاً لأحكام الأسر العالي الصادر في ٣ نوفمبر سنة ١٨٩٠ وما يدخل عليه من التعديلات .

وقرار مجلس المديرية في الإنشاء وفي ترتيب برنامج العمل وفي الرسوم الإضافية التي تفرض للصرف منها عليه لا يكون نافذاً المفعول إلا بعد مصادقة مجلس الوزراء وصدر مرسوم به .

وتتولى وزارة المواصلات إنشاء الطرق الزراعية على وجه ما تقدم وتقوم بصيانتها .

فإذا بدأ لوزارة المواصلات ما يدعوها لتعديل برنامج الإنشاء الذي أقره مجلس المديرية وجب عليها أن تحصل على موافقة المجلس مقيماً على هذا التعديل . ويكون رأي المجلس استشارياً في التعديل إذا كان إنشاء الطريق يستلزم نفقات من خزينة الدولة .

مادة ٢٣ — يشترط اعتماد مجلس المديرية مقيماً في إنشاء السكك الحديدية الزراعية ما دامت السكة لا تمر إلا في المديرية وحدها .

فإذا كانت تمر في أكثر من مديرية واحدة فيؤخذ فيها رأي كل مجلس مديرية مختص ، ويكون الرأي استشارياً .

ويكون لمجالس المديرية ذات الشأن رأي استشاري أيضاً في تعيين اتجاهات هذه السكك، سواء أكانت السكة تمر في مديرية واحدة أم في أكثر من مديرية .

مشروع الحكومة

مادة ٢٤ - يستشار مجلس المديرية مقدماً في إنشاء سكك حديد الحكومة سواء كانت تمر في مديرية واحدة أم في أكثر من مديرية . وكذلك في تعيين اتجاهات هذه السكك وفي إقامتها .

الفصل السابع

اختصاص مجالس المديرية في شؤون وزارة المالية

مادة ٢٥ - يستشار مجلس المديرية مقدماً في إعطاء الشركات أو الأفراد امتيازات أو التزامات أو احتكارات بالمديرية .

مادة ٢٦ - يستشار مجلس المديرية مقدماً قبل التصرف في الأراضي الفضاء الممنعة للبناء - من أملاك الدولة - في بلاد المديرية التي ليس لها مجالس بلدية من أى نوع .

مادة ٢٧ - يستشار مجلس المديرية مقدماً قبل بيع الأراضي الزراعية المملوكة للدولة ، الواقعة حول قرى المديرية في دائرة نصف قطرها خمسمائة متر من الحدود المقررة للقرى .

ويستثنى من ذلك البلاد والقرى التي لها مجالس بلدية من أى نوع .

مادة ٢٨ - يستشار مجلس المديرية مقدماً في جميع المشروعات الخاصة بمشآت الحكومة ومؤسساتها في المديرية ، من حيث إقامة هذه المنشآت والمؤسسات أو مشروعاتها أو بيعها أو إبدالها أو تغيير استعمالها أو إلغائها . ولا يدخل في ذلك منشآت الري ولا تجارى السكك الحديدية ولا تجارى الأخوصة .

الفصل الثامن

اختصاص مجالس المديرية في الشؤون الإدارية

مادة ٢٩ :

(أ) يقتر مجلس المديرية ، بمصادقة وزارة الداخلية ، عدد الخفراء اللازمين لكل بندر أو قرية في المديرية ما عدا البندر والقرى التي بها مجالس بلدية من أى نوع . وكذلك يبين درجاتهم .

(ب) يقتر المجلس كذلك مراتب الخفراء بمراعاة معتدل الأجور الجارية في أنحاء المديرية .

(ج) وإذا لم يقتر المجلس قبل أول يناير من كل سنة إجراء تغيير في عدد خفراء بندر أو قرية أو في مراتبهم فيبقى ذلك كما كان في السنة الماضية .

مشروع الجنسية

مادة ٢٤ - على أصلها .

الفصل السابع

اختصاص مجالس المديرية في شؤون وزارة المالية

مادة ٢٥ - على أصلها .

مادة ٢٦ - على أصلها .

مادة ٢٧ - على أصلها .

مادة ٢٨ - على أصلها .

الفصل الثامن

اختصاص مجالس المديرية في الشؤون الإدارية

مادة ٢٩ - على أصلها .

مشروع اللجنة

مشروع الحكومة

ومع ذلك يجوز لوزير الداخلية، بعد أخذ رأى المجلس، أن يزيد عدد خفرامأى بنهر أو قرية إذا رأى أن حالة الأمن العام تقتضى ذلك .

(د) وتعين في كل سنة لجنة من المجلس للفصل نهائيا في الشكاوى من توزيع رسوم الخفر على المنازل في البنادر أو القرى التي ليس بها مجالس بلدية من أى نوع أو التي لم ترتط عليها عوائد المياقي .

مادة ٣٠ — على أصلها .

مادة ٣٠ — لاكتشا عزبة في المديرية ، ولا تهدم عزبة بالطرق الإدارية إلا إذا وافق على ذلك مجلس المديرية .

ويحدد القانون شروط الترخيص بإنشاء المزرع والأحوال التي يجوز فيها هدمها وشروط ذلك .

ولا يصدر قرار المجلس بالهدم إلا بعد تكليف مالك المزرعة بإبداء أقواله للمجلس أولي ينديه المجلس لذلك من بين أعضائه .

ويشترط أن يكون قرار المجلس بالهدم صادرا عن أغلبية تزيد على نصف مجموع عدد الأعضاء المقررين انتخابهم .

مادة ٣١ — على أصلها .

مادة ٣١ — لا مقام بعد تاريخ العمل بهذا القانون مولد أو سوق في أية جهة من جهات المديرية لم تجر المائدة بإقامته فيها إلا بعد الترخيص به من المديرية بموافقة مجلس المديرية .

ويبطل المدير بالطرق الإدارية كل مولد أو سوق يقام مخالفا لحكم هذه المادة .

أما الأسواق فيكون الترخيص بوجودها أو إبطالها من اختصاص الجهة الإدارية .

ومع ذلك :

(أ) لايسرى حكم هذه المادة على الأسواق التي تقام بناء على امتياز منح قبل العمل بهذا القانون .

(ب) ولا يجوز بمقتضاها إعطاء رخصة على ما يخالف شروط امتياز منح قبل ذلك التاريخ .

(ج) والرخصة المطاة طبقا لحكمها لا تخفى من وجوب مراعاة اللوائح الصحية وغيرها المنطقة بالموالد والأسواق .

مادة ٣٢ — على أصلها .

مادة ٣٢ — لمجلس المديرية أن يقرر حذف أى مولد من جدول الموالد المرخص بها في المديرية أو التي جرت المائدة بإقامتها فيها .

وحينئذ يتعين على الإدارة عدم الترخيص بإدارة المولد الذي يقرر المجلس حذفه .

مشروع الحكومة

مادة ٣٣ — يحل مجلس المديرية محل وزارة الداخلية في النظر والفصل
رأى قاطع في جميع المسائل المتعلقة بالأراضي المخصصة للطرق الواقعة بمداخل
السكن وخارجه ، وكذلك الأراضي الفضاء الموجودة أيضا بمداخل السكن
وخارجه مما هو محصور في مساحة فك الزمام بوصف "سكن" أو "منافع
سكن" وما تضفيه وزارة المالية على هذين النوعين من أملاك الدولة .

ولجلس البيع والتأجير والاستبدال والمقايضة في المنازعات مع الأفراد أو الجماعات في حالة الاعتداء على المصالح المذكورة أو الادعاء بملكيتها .
ولا يبرى حكم هذه المادة على البلاد التي بها مجالس بلدية من أى نوع كانت .

مادة ٣٤ - يشترط اعتماد مجلس المديرية مقعماً في تغيير أسماء البلاد وفي تغيير حدود البنادر والقرى التي ليس بها مجالس بلدية من أى نوع وفي إنشاء قرى جديدة أو إلغاء قرى موجودة في المديرية .

مادة ٣٥ - يشترط اعتماد مجلس المديرية مقدما في الشروط الآتية
قبل تنفيذها :

(١) إصدار المدير لائحة محبة تسرى على المديرية كلها أو على قسم منها أو على بنادر أو قرى فيها أو تعديل أو إلغاء لائحة خاصة بالمديرية .

(ب) سرمان قرار أو لائحة على بندر أو قرية أو إبطال ذلك .

(ج) إصدار قرار ببيان كيفية سريان قرار أو لائحة على بندر أو قرية في المديرية .

ولا يسرى حكم هذه المادة على القرارات أو اللوائح الوقية التي تصدر
أو يؤمر بسريانها في حالة ولاء أو في غيرها من الأحوال المستحقة ، وعلى
المدير في هذه الحالة أن يجيز المجلس بالأسباب التي دعت لذلك في أول
استقدا له .

ولا يسرى حكم هذه المادة أيضا على المسائل التي تكون من اختصاص مجلس بلدية من أى نوع كان في المديرية .

مادة ٣٦ - يستشار مجلس المديرية مقدما في المشروعات الآتية :

(١) تقييد حدود المديرية بمراعاة أحكام المادتين ٧٥ و٨٠ من الدستور.

(٣) إنشاء أو إلغاء مجلس قروي أو محلي في دائرة اختصاص المديرية .

(٣) تغيير دوائر الاختصاص الإدارية أو القضائية في المديرية وإنشاء أو إلغاء المراكز وقطع البوليس المستديرة .

(٤) مريان قانون علي بندر أوقرية في المديرية أو إبطال ذلك .

(٥) إصدار قرار ببيان كيفية سريان قانون على بندر أو قرية في المديرية

ولا يسرى حكم الفقرتين ٤ و ٥ من هذه المادة على البنادر والقرى التي
ما عداها. بلدية من أي نوع .

مشروع اللجنة

مادة ٣٣ - يحل مجلس المديرية عمل وزارة الداخلية في النظر والفصل
 برأى قاطع في جميع المسائل المتعلقة بالأراضي المخصصة للطرق الواقعة بداخل
 السكن وخارجه، وكذلك الأراضي القضاء غير المملوكة للأفراد وموجودة
 بداخل السكن وخارجه، مما هو محصور في مساحة فك الزمام بوصف
 "مك" أو "مناخ سكن" وما تضيفه وزارة المالية على هذين النوعين من
 أملاك الدولة.

والجلس البيع والتأجير والاستبدال والمقاصة في المازعلة مع الأفراد أو الجماعات في حالة الاعتداء على المنافع المذكورة أو الإضرار بملكيتها .
ولا يسرى حكم هذه المادة على البلاد التي بها مجالس بلدية من أى نوع كان .

مادة ٣٤ - على أصلها .

مادة ٣٥ - على أصلها .

مادة ٣٦ - يستشار مجلس المديرية مقتنفا في المشروعات الآتية :

(١) تغيير حدود المديرية مع مراعاة أحكام المادتين ٧٥ و ٨٠ من الدستور .

(۲) على أصلها .

$$\mathbf{r} = (r)$$

• • (2)

» » (•)

مشروع المجنة

الفصل التاسع

سلطة مجالس المديريات وحقوقها المالية

مادة ٣٧ — على أصلها مع تغيير ١٥٪ وجعلها ١٢٪ .

مادة ٣٨ — تضاف كلمة "أخرى" بعد عبارة "كل ضريبة عامة".

مادة ٣٩ — قرار مجلس المديرية ، في الرسوم الإضافية التي تفرض على الضرائب العامة الأخرى ، لا يكون نافذ المفعول إلا بعد مصادقة مجلس الوزراء وصدور مرسوم به .

مادة ٤٠ — على أصلها .

مادة ٤١ — على أصلها .

مادة ٤٢ — تستبدل بكلمة "لم" كلمة "لا" .

الباب الرابع

في سير أعمال مجالس المديريات

الفصل الأول

أحكام عامة

مادة ٤٣ — على أصلها .

مشروع الحكومة

الفصل التاسع

سلطة مجالس المديريات وحقوقها المالية

مادة ٣٧ — لمجلس المديرية أن يقر رسوما إضافية ، لمدة معينة ، على ضرائب الأطنان في المديرية للصرف منها على مشروعاته . وقراره في ذلك يكون قاطعا ويصدر به مرسوم ما دام لا يتجاوز ١٥٪ من مجموع ضرائب الأطنان في المديرية .

ماده ٣٨ — والمجلس أن يقر رسوما إضافية ، لمدة معينة أيضا ، على كل ضريبة عامة مفترضة في المديرية .

مادة ٣٩ — قرار مجلس المديرية ، في الرسوم الإضافية التي تريد على ١٥٪ من ضرائب الأطنان وفي الرسوم الإضافية التي تفرض على الضرائب العامة الأخرى ، لا يكون نافذ المفعول إلا بعد مصادقة مجلس الوزراء وصدور مرسوم به .

مادة ٤٠ — بعد صدور المرسوم بالرسوم الإضافية من أي نوع كانت ، لا يكون قرار مجلس المديرية نافذ المفعول في تخفيضها أو تصدير أجل سريانها أو في إلغائها إلا بعد مصادقة مجلس الوزراء وصدور مرسوم آخر .

مادة ٤١ — تعتبر أموال مجالس المديريات أموالا عامة . ويقع في تحصيل الرسوم وفي صرف الأموال القواعد المتبعة في أموال الدولة . ويكون حفظ الأموال واستغلالها بموافقة وزارة المالية .

مادة ٤٢ — لمجلس المديرية أن يراقب استغلال ما لم يباشره مصرفه من الرسوم التي يقرها طبقا لنصوص هذا القانون أو أي قانون آخر .

الباب الرابع

في سير أعمال مجالس المديريات

الفصل الأول

أحكام عامة

مادة ٤٣ — قبل أن يتولى رئيس مجلس المديرية وأعضاؤه المنتخبون عملهم يقسمون أن يكونوا مخلصين للوطن وللك طمحين للدستور ولقوانين البلاد وأن يؤدوا الأعمال بالثقة والصدق .
ويكون حلف اليمين في جلسة علنية .

مشروع الحكومة

مشروع اللجنة

مادة ٤٤ - يكون لمجلس المديرية دور اجتماع عاды في كل شهر مرة على الأقل . ولا يتنقض دور الاجتماع إلا بعد بحث المسائل المعروضة على المجلس والمناقشة فيها .

وللرئيس دعوة المجلس لاجتماع فوق العادة في أى وقت . وعليه دعوته إذا طلب ذلك كتابة نصف الاعضاء المنتخبين . على أنه يجوز للرئيس أن يتمتع عن توجيه الدعوة لاجتماع فوق العادة أكثر من مرة واحدة بين دورى اجتماع عادين .

وفي الاجتماعات التي فوق العادة لا يجوز للمجلس أن يتناول إلا في الأمور التي دعى من أجلها .

مادة ٤٥ - جلسات مجلس المديرية عنية على أنه يتعقد بجيئة سرية بناء على طلب الرئيس أوردع الاعضاء المنتخبين ثم يقرر ما إذا كانت المناقشة في الموضوع المطروح أمامه تجري في جلسة عنية أم لا .

مادة ٤٦ - لا يكون للمصوب الذي يحكم وتليفته رأى ممدود في مداولات المجلس أو لبلانه إلا فيما يتعلق بعمله .

ولكل وزارة ممثلة في المجلس يحكم القانون أن تتدب أكثر من ممثل واحد وذلك عند تعدد المواضيع المتعلقة بها واختلافها . ولكن لا يكون لمن يمثلها فرصوت واحد في كل مسألة .

ولكل وزارة غير ممثلة تميين مندوب أو أكثر يحضر جلسات مجلس المديرية أو لبلانه عند النظر في أمر يتعلق بتلك الوزارة أو بإحدى المصالح التابعة لها . وهؤلاء المندوبون يشتركون في المداولات ولكن لا يكون لهم رأى ممدود .

مادة ٤٧ - لا تكون جلسات المجلس قانونية إلا إذا حضرها أكثر من نصف الاعضاء المنتخبين .

مادة ٤٨ - في غير الأحوال المشترط فيها أغلبية خاصة تصدر قرارات المجلس بالأغلبية المطلقة . وعند تساوى الآراء تكون الأربحية للفريق الذي منه الرئيس .

مادة ٤٩ - إذا لم يتكامل العدد القانونى بعد مضي نصف ساعة من الميعاد المحدد لإحدى جلسات دور الاجتماع فتؤجل الجلسة لثلاثة أيام على الأقل أو سبعة على الأكثر ويعدى الاعضاء الذين غابوا للحضور في الجلسة التالية .

في غير الأحوال المشترط فيها أغلبية خاصة تكون مداولات المجلس في جلساته اللاحقة للجلسة المؤجلة قانونية مهما بلغ عددا لاعضاء الحاضرين . فإن كان عددهم أقل من العدد القانونى وجب ألا يعرض في الجلسات اللاحقة غير المسائل الواردة في جدول الجلسة المؤجلة .

مادة ٤٤ - على أصلها .

مادة ٤٥ - على أصلها .

مادة ٤٦ - على أصلها .

مادة ٤٧ - على أصلها .

مادة ٤٨ - على أصلها .

مادة ٤٩ - يضاف إلى آخر الفقر الأولى عبارة :

”وإذا تكامل العدد القانونى ومضت نصف ساعة ولم يحضر الرئيس جاز نقاد المجلس تحت رئاسة أكبر الاعضاء سنا “ .

مشروع الحكومة

الفصل الثاني

المجان

مادة ٥٠ - في شهر يناير من كل عام يبين المجلس المجان القائمة اللازمة لتحصن وتحضير الأعمال ويحدد عدد أعضاء هذه المجان واختصاصاتها . ويكون انتخاب أعضائها بطريق الانتخاب بالقائمة لكل لجنة والأغلبية النسبية .

و يجوز للجلس أن يمين ، بحسب مقتضيات الحاجة ، بلقاء خاصة لأغراض معينة .

والعضو الذي بحكم وظيفته في المجلس يكون أيضا عضوا بحكم وظيفته في اللجنة التي لعمله صلة باختصاصها .

و يعتبر المدير أو وكيله بالنيابة عنه عضوا في جميع بلان المجلس ، ورأس كل جلسة يحضرها . فإن غاب كلاهما أو متعتهما عن العمل ماع انتخب اللجنة من يرأس جلستها بصفة مؤقتة .

مادة ٥١ - تعرض تقارير المجان على مجلس المديرية للدولة فيها وإصدار قراراته فيها اشتملت عليه .

وفيما علنا معلومين في هذا القانون بنص صريح لا يجوز للجلس أن يهود بشئ من سلطته إلى إحدى بلانه .

مادة ٥٢ - جلسات المجان سرية . ومالم تقرر اللجنة خلاف ذلك يكون لكل عضو من الأعضاء الذين يتألف منهم المجلس حق الحضور في جلسات المجان دون أن يشترك في المناقشة أو أن يبدى أية ملاحظة .

الفصل الثالث

في ميزانيات مجالس المديرات

مادة ٥٣ - على مجلس المديرية أن يضع سنويا ميزانية شاملة لإيراداته ومصروفاته ويقدمها إلى وزارة الداخلية قبل ابتداء السنة المالية بثلاثة أشهر على الأقل . ويرفق المجلس بمشروع ميزانيته جميع البيانات والمقاييس والأوراق التي بنيت عليها تقديرات الميزانية من إيرادات ومصروفات .

و يتبع في تحضير ميزانيات مجالس المديرات القواعد المعمول بها في وضع ميزانية الدولة .

مشروع اللجنة

الفصل الثاني

المجان

مادة ٥٠ - على أصلها مع حذف كلمتي " الانتخاب بالقائمة " من الفقرة الأولى والاستعاضة عنهما بكلمتي " الاقتراع السري " .

مادة ٥١ - على أصلها .

مادة ٥٢ - على أصلها .

الفصل الثالث

في ميزانيات مجالس المديرات

مادة ٥٣ - على أصلها .

مشروع الحكومة

ويصدر بإعتاد الميزانية قرار من وزير الداخلية بعد أخذ رأى لجنة مؤلفة من :

وكيل وزارة الداخلية رئيسا
مدير قسم الإدارة بوزارة الداخلية
« « البلديات « «
« « مندوب عن وزارة المالية
« « المعارف العمومية
« « الصحة العمومية
« « الزراعة
« « الأشغال العمومية
« « المواصلات

مادة ٤٤ - يجوز للجنة أن تخفف أو تخفض من مشروع الميزانية أرقاما أدرجها المجلس ولكن لا يجوز لها أن تثنى اعتبارات لم يدرجها في المصروفات .

ومع ذلك فإن عليها أن تدرج المبالغ اللازمة للأبواب الآتية إذا أمهلها المجلس :

(١) الالتزامات والارتباطات التي يكون المجلس مقيدا بها .

(٢) المصروفات التي يفرضا هذا القانون أو أي قانون آخر .

(٣) مصاريف إدارة المنشآت أو المؤسسات أو الأعمال التي يقوم بها المجلس ، وكذلك مصاريف صيانة هذه المنشآت أو المؤسسات أو الأعمال .

مادة ٥٥ - على اللجنة أن تحظر المجلس بملاحظاتها على مشروع ميزانيته ليبدى رأيه فيها ، فإذا خلاا مختلفين رفع الأمر إلى مجلس الوزراء برأى اللجنة ورأى مجلس المديرية .

ويذكر في تقرير وزير الداخلية إلى مجلس الوزراء رأى أغلبية اللجنة وتخفف الاقتراحات المفارة له وملخص الأسباب التي بنيت عليها .

وفي هذه الحالة يصدر قرار وزير الداخلية بإعتاد الميزانية بموافقة مجلس الوزراء .

مادة ٥٦ - إذا لم يصدر قرار وزير الداخلية بالميزانية قبل ابتداء السنة المالية يعمل بالميزانية القديمة حتى يصدر القرار بالميزانية الجديدة .

مادة ٥٧ - كل مصروف غير وارد بالميزانية أو زائد على التقديرات الواردة بها يجب أن يصدر به قرار من وزير الداخلية .

ويجب أيضا استئذان وزير الداخلية كلما أريد قل أى مبلغ من باب إلى آخر من أبواب الميزانية .

وكذلك يجب استئذان وزير الداخلية كلما أريد قل أى مبلغ من بند إلى آخر من البنود الواردة في باب الأعمال الجديدة .

مشروع اللجنة

مادة ٥٤ - على أصلها .

مادة ٥٥ - على أصلها على أن تحذف كلمة " بموافقة " من آخر المادة ويستعاض عنها بعبارة " طبقا لما يقرره " .

مادة ٥٦ - على أصلها .

مادة ٥٧ - يضاف إلى الفقرة الأولى بعد عبارة " التقديرات الواردة بها " عبارة " واقترحه مجلس المديرية " .

مشروع اللجنة

مادة ٥٨ - على أصلها .

مادة ٥٩ - على أصلها .

الفصل الرابع

واجبات أعضاء مجالس المديريات

مادة ٦٠ - على أصلها .

مادة ٦١ - على أصلها .

مادة ٦٢ - على أصلها .

مشروع الحكومة

ولا يصدر قرار الوزير إلا بعد أخذ رأى اللجنة المنصوص عليها في المادة (٥٣) من هذا القانون .

وفى هذا ذلك يجوز لمجلس المديرية أن يتقرر قبل أى مبلغ من بند إلى بند انتماء دام البندان في باب واحد .

مادة ٥٨ - على المجلس أن يضع حسابه الختامى للإدارة المالية عن العام المضى بعد ثلاثة أشهر على الأكثر من انتهاء السنة المالية .

ويصدر بإعتاد هذا الحساب قرار من وزير الداخلية بعد أخذ رأى اللجنة المنصوص عليها في المادة (٥٣) .

مادة ٥٩ - تنشر الميزانية والحساب الختامى في الجريدة الرسمية بعد إعتادها .

الفصل الرابع

واجبات أعضاء مجالس المديريات

مادة ٦٠ - لا يجوز لأى عضو من أعضاء مجالس المديريات أن يتدخل في الأعمال التي تكون من شؤون السلطة التنفيذية، حتى لو كان لهذه الأعمال صلة باختصاص المجالس المذكورة .

على أن لكل عضو أن يوجه أسئلة للرئيس في المسائل التي من اختصاص المجلس أو مما يدخل في اختصاصات الرئاسة بالنسبة لإدارة المجلس . وعليه في هذه الحالة أن يصوغ السؤال في عبارة واضحة موجزة وأن يقدمه مكتوباً إلى الرئيس وهو يدرجه في جدول أعمال أول جلسة .

ويجوز للرئيس أن يرّجل الجواب على السؤال إلى دور الاجتماع التالى . وللعضو الذى وضع السؤال أن يستوضح الرئيس مرة واحدة فيما أجاب به ولكن ليس له أن يعقب على الإجابة .

مادة ٦١ - لا يجوز لعضو مجلس المديرية أن يشترك - سواء في جلسات المجلس أم في لجانته - في مداولة له فيها صالح، سواء أكان عن نفسه شخصياً أم بصفته ولياً أو قياً أو وكلاً .

مادة ٦٢ - لا يجوز لعضو مجلس المديرية أن يدخل أو يشترك بالمداولات أم بالواسطة في صفقة مع مجلس المديرية سواء أكان ذلك في المفاولات أم في المناقصات أم التوريدات أم البعوض .

على أنه يجوز للمجلس - في الأحوال الضرورية القصوى - أن يستأجر من أحد أعضائه أو يتأجر أرضاً أو بناء لعمل من الأعمال العامة التي يتولاها المجلس . وقرار المجلس في هذا لا يكون نهائياً إلا بعد إعتاده من وزير الداخلية .

مشروع الحكومة

مادة ٦٣ - - العضوية في مجالس المديريات مجانية .

ولا يجوز أن يتناول العضو من المجلس أجراً أو مكافأة على أى عمل يؤديه للمجلس مما تختمه عليه العضوية فيه .

على أنه يجوز أن يسترد الأعضاء المتخوون نفقات استقالهم من حال إقامتهم إلى مقر المجلس لحضور جلساته أو جلسات بلانه ، أو لأية جهة يكلفهم المجلس الانتقال إليها لأداء عمل من أعماله .

مادة ٦٤ - - لا يجوز لعضو مجلس المديرية أن يشتغل في قضية ضد المجلس سواء بصفته محامياً أم متنازلاً إليه عن الحقوق المتنازع فيها .

فإذا أراد رفع الدعوى على المجلس الذى هو عضو فيه لأمر له علاقة بمصلحه الشخصية أو بمصالح من له عليهم الولاية أو القوامة وجب عليه استئذان المجلس مقدماً .

مادة ٦٥ - - إذا غاب العضو المنتخب عن جلسات المجلس أو في أثنائها بدون عذر مقبول ، فله المجلس أن يقر نشر اسمه في الجريدة الرسمية وفي مقر المركز الذى ينوب عنه باعتباره غائباً بلا إجازة .

ويسرى حكم هذه المادة على العضو الذى يتأخر عن مباداة انعقاد الجلسة أكثر من نصف ساعة أو يتغيب بدون إذن أثناء أخذ الآراء ، وذلك في مدى خمس جلسات متوالية . ويسرى كذلك على العضو الذى يتغيب عن جلسات اللجنة التى هو عضو فيها بدون عذر مقبول ثلاث جلسات متوالية أو يغيب عشر جلسات غير متوالية ولو بغير .

مادة ٦٦ - - يقر مجلس المديرية فصل كل عضو منتخب تخلف عن الحضور مدى ثلاثة أحوار عادية متوالية من أدوار الاجتماع بدون عذر مقبول لدى المجلس .

ويدرج اقتراح الفصل في جدول أعمال المجلس أو يطرح أثناء الاجتماع حسب الأحوال ، ولكن لا ينتظر فيه إلا في اجتماع تال وبعد أسبوعين على الأقل من تليفه إلى العضو صاحب الشأن بالشأن المعروف لدى المجلس . ولا يصدر قرار الفصل إلا بعد سماع أقوال العضو أو امتناعه عن الحضور .

الباب الخامس

في التعاون بين المجالس على المشروعات العامة

مادة ٦٧ - - يجوز ، بموافقة وزير الداخلية ، أن يشترك مجلس المديرية مع غيره من مجالس المديريات أو من المجالس البلدية على اختلاف أنواعها في إنشاء وإدارة عمل من الأعمال العامة التى تعود بالنفع على أهالى المديريات والمدين والقرى التى تحتلها هذه المجالس .

مشروع اللجنة

مادة ٦٣ - - على أصلها .

مادة ٦٤ - - على أصلها .

مادة ٦٥ - - على أصلها .

مادة ٦٦ - - على أصلها .

الباب الخامس

في التعاون بين المجالس على المشروعات العامة

مادة ٦٧ - - على أصلها .

ويعرض المشروع أولاً على كل مجلس ذي شأن فيه . فإذا أقرته المجالس وأقرت له الأموال اللازمة على الوجه الذي يفرضه هذا القانون تولى تنفيذ وإدارته لجنة تؤلف من رؤساء المجالس المشتركة فيه وعضوين عن كل مجلس بينهما المجلس في شهر يناير من كل عام . ولا يجوز للمجلس أن يستبدل مندوبيه أو أحدهما خلال العام إلا في الأحوال الضرورية القصوى وبموافقة وزير الداخلية .

وتكون رئاسة اللجنة لأعلى رؤساء المجالس درجة ، فإذا تساوت الدرجات روعيت الأقدمية . فإن غاب الرئيس أو منعه عن العمل مانع حل محله مؤقتاً الرئيس التالي له في الدرجة والأقدمية .

وتصدر قرارات اللجنة بأغلبية الأصوات وعند تساوى الآراء تكون الأربعة للفريق الذي منه الرئيس .

وقبل أن ينفذ اجتماع اللجنة في كل مرة تحدد الموعد الذي يعقد فيه الاجتماع التالي . وتبلغ مداورات اللجنة وقراراتها إلى المجالس المختصة وإلى وزير الداخلية . ولا تنفذ هذه القرارات إلا إذا اعتمدها الوزير .

وقرارات اللجنة — فيما يتعلق بزيادة ما يدفعه المتقصدون من المشروع أو بزيادة خصصاته — لا تكون نهائية إلا بعد موافقة المجالس المختصة .

إذا هُزِر تصفية المشروع أو إبطاله تولت اللجنة الموكول إليها إدارته أعمال التصفية . وإذا اختفت فيما بينها كان الحكم النهائي لوزير الداخلية .

الباب السادس

أحكام عامة

الفصل الأول

مادة ٦٨ — لمجلس المديرية أن يقبل المال أو المقار الذي يوجب أو يوقف ليستعمل هو أو عنته في شأن من الشؤون العامة التي يتولاها . وله أن يقبل الاكتتابات التي يخصصها المكتتبون لعمل من الأعمال التي اخص بها مع احترام رغبة الواهبين والواقفين والمكتتبين ، إن كانوا قد خصصوا وجه الاستعمال .

إن كانت الهبة أو الوقف أو الاكتتاب لعمل من الأعمال التي لا تدخل في اختصاص المجلس أصلاً قيد قبوله لما بموافقة مجلس الوزراء .

مادة ٦٩ — لمجلس المديرية ، بموافقة مجلس الوزراء ، أن يباشر أعمالاً تجارية سواء أكانت صحتها تجارية محضة أم ذات صفة تعود بالنفع على المجموع .

وليس للمجلس أن ينفق ما يسود عليه من إيراد هذه الأعمال إلا بموافقة وزير الداخلية .

الباب السادس

أحكام عامة

الفصل الأول

مادة ٦٨ — على أصلها .

مادة ٦٩ — على أصلها .

مشروع الحكومة

مادة ٧٠ - لا يجوز إعفاء أى فرد أو جماعة من الرسوم المقررة للجلس في غير الأحوال المبينة في القانون .

ولا يجوز لمجلس المديرية التنازل عن شيء مما له من الرسوم لدى أى فرد أو جماعة إلا بمصادقة مجلس الوزراء .

مادة ٧١ - فيما عدا المدارس التي تستلمها وزارة المعارف العمومية من مجالس المديرية بمقتضى هذا القانون ، لا يجوز لمجلس المديرية ، بدون مصادقة مجلس الوزراء ، أن يتنازل للغير عن شيء من أملاكه أو أمواله أو من المؤسسات والمنشآت . . . ويديرها ، أو أن يهد للغير إدارة هذه الأملاك أو المؤسسات أو المنشآت أو أن يغير وجه استعمالها .

مادة ٧٢ - لا يجوز لمجلس المديرية أن يعقد قرصاً أو يتعهد بما قد يترتب عليه إنفاق مبالغ من خزائنه في سنة أو سنوات مقبلة إلا بمصادقة مجلس الوزراء .

مادة ٧٣ - تقوم إدارة أقسام قضايا الحكومة بقضايا مجالس المديرية .

مادة ٧٤ - التصميمات والمقاييس الخاصة بمشروعات المجالس التي تريد تقديمها على ما تفي جنبه تعرض على وزارة الداخلية لفحصها واعتمادها مقملاً .

ويجوز لوزارة الداخلية أن تسولي أو تسند لإحدى مصالح الحكومة ذات الشأن القيام على تنفيذ المشروع ميدانياً من وجهة البناء وإعداد المعدات الفنية إذا رأت أنه ليس لدى المجلس الوسائل اللازمة لذلك على ما يفي .

مادة ٧٥ - على وزارة الداخلية أن تفتش وتراجع حسابات مجالس المديرية وأعمال الإدارة في المجالس .

الفصل الثاني

اختصاصات الرئيس وأجابه

مادة ٧٦ - الرئيس هو الذي يتقاربع وزارات الحكومة ومصالحها ومع الهيئات والأفراد في كل شأن من شؤون المجلس ، إلا في الأحوال التي يقرر فيها المجلس تأليف لجنة منه برئاسة الرئيس لقيام بهذه الخدمة .

والرئيس هو الذي يدعو المجلس للاجتماع في الموعد الذي تقره القانون . وهو الذي يعد جدول أعمال الجلسة . ويتولى المحافظة على نظام المجلس وأمنه . والأخذ بمراعاة هذا القانون . ويدير المناقشات . ويأذن بالكلام . ويضع الأسئلة . ويسلم نتائج الاقتراع . وله الكلام في أى وقت إذا رأى في ذلك فائدة لنظام المناقشة أو لإيضاحها . وهو الذي يحقّد موضوع البحث . ويرد إليه من ترجع عنه من المتكلمين . ويهتد إلى المحافظة على النظام . وهو الذي يرفع قرارات المجلس وعامر مندولاه وكافة الأوراق التي تصدر باسم المجلس

مشروع اللجنة

مادة ٧٠ - على أصلها .

مادة ٧١ - على أصلها .

مادة ٧٢ - على أصلها .

مادة ٧٣ - على أصلها .

مادة ٧٤ - يضاف إلى آخر المادة عبارة "بعد موافقة مجلس المديرية"

مادة ٧٥ - على أصلها .

الفصل الثاني

اختصاصات الرئيس وأجابه

مادة ٧٦ - على أصلها .

مشروع الحكومة

الفنر، وهو الذى يوقع أيضا ما يرخص به المجلس فى حدود القانون من عقود البيع والشراء والصلح والتنازل والإيجار والاقتراض وقبول الهبات والاكتابات والوقف. وهو الذى يضع مشروع الميزانية السنوية ويقدمه للمجلس للنظر فيه. وهو الذى يأمر بصرف المبالغ المرخص بها فى الميزانية أو بقرارات من المجلس فى حدود القانون، وعليه مسئولية كل ما يقع من ذلك مخالفًا للقانون أو التعليمات المالية. وهو الرئيس الفعلى لجمع موظفى المجلس ومستخدميه، فنه وحده يتقنون الأوامر والتعليمات.

الفصل الثالث

موظفو مجالس المديريات ومستخدموها

مادة ٧٧ — تسرى القواعد الخاصة بتعيين موظفى الحكومة ومستخدميها وترقيتهم وفصلهم وغير ذلك من شروط الخدمة وقواعد العمل على موظفى مجالس المديريات ومستخدميها. ولا يترتب على هذا لموظفى المجالس ومستخدميها أى حق على الحكومة فى معاش أو مكافأة من أى نوع كانا. ويكون للرئيس، فيما يتعلق بموظفى مجلسه سلطة الوزير بالنسبة لموظفى وزارته. أما السلطات التى تخولها القوانين واللوائح لمجلس الوزراء فيتولاها بالنسبة لمجالس المديرية بناء على اقتراح الرئيس وبشرط اعتماد قرار المجلس فى ذلك من وزير الداخلية.

مادة ٧٨ — يصدر وزير الداخلية، بعد أخذ رأى اللجنة المخصوص عليها فى المادة (٥٣) من هذا القانون، قراراً بتحديد عدد الموظفين والمستخدمين المخصصين لأعمال كل مجلس وبيان وظائفهم والكادر الخاص بهم. ولا يحتل هذا القرار بزيادة عدد الوظائف أو رفع درجاتها إلا بموافقة الوزير وبعد أخذ رأى اللجنة المشار إليها.

وعلى الرئيس أن يسترشد بوزارة الداخلية فى ملء الوظائف الفنية والرئيسية فى المجلس — وكل وظيفة تراها وزارة الداخلية كذلك — لتستشير المصالح ذات الشأن فيما يراه كفايتها لها.

ويموز لوزير الداخلية أن يرقى موظفاً أو مستخدماً فى مجلس ما إلى وظيفة أرقى فى مجلس آخر إذا كانت قد مضت على الموظف أو المستخدم المدة القانونية للترقية.

مادة ٧٩ — يؤلف مجلس التأديب من وكيل المديرية بصفة رئيس ومن عضوين من أعضاء المجلس بينهما المجلس فى شهرين من كل عام. وينظر المجلس بالحكم.

ويموز للموظف أو المستخدم المحكوم عليه، وكذلك لرئيس مجلس المديرية، التقرير باستئناف حكم التأديب.

وينظر فى الاستئناف المجلس المخصوص الذى ينظر فى قضايا تأديب موظفى وزارة الداخلية.

مشروع اللجنة

الفصل الثالث

موظفو مجالس المديريات ومستخدموها

مادة ٧٧ — على أصلها.

مادة ٧٨ — على أصلها.

مادة ٧٩ — تستبدل كلمة " بينهما " بكلمة " بينهما " فى الفقرة الأولى.

مشروع الحكومة

الباب السابع

أحكام ختامية وأحكام وقفية

مادة ٨٠ - يكون قرار مجلس المديرية باطلا ولا يعمل به إذا جاوز المجلس فيه حدود اختصاصاته أو صدر القرار في اجتماع غير قانوني أو كان باطلا من جهة الشكل لأي سبب كان أو مخالفا للقوانين أو اللوائح المعمول بها .

وعلى المدير في مثل الأحوال المبينة في هذه المادة الامتناع عن تنفيذ قرارات المجلس التي صدرت باطلة وإخطار وزير الداخلية عنها فوراً .

فإذا أمر المجلس على قراره بعد أن ينبهه وزير الداخلية إلى أوجه بطلانه أصدر الوزير قراراً بالبطلان يبين فيه الأسباب . وينشر قرار وزير الداخلية في الجريدة الرسمية .

مادة ٨١ - إذا استعك الخلاف بين إحدى الوزارات وبين مجلس المديرية على عمل من الأعمال التي للمجلس في تقريرها رأى قاطع ، رفع الأمر إلى مجلس الوزراء بمذكرة تفصيلية يشرح فيها أسباب الخلاف . ويحتد يكون رأى النهاية لمجلس الوزراء .

مادة ٨٢ - مداوالت المجلس خارجاً عن اجتماعه القانوني تكون باطلة حتاً ويقرر المدير بطلان هذا الاجتماع وبطلان أعماله ويتخذ الوسائل اللازمة لقضه في الحال .

ويعد من دنا إلى هذا الاجتماع ومن حضره من الأعضاء مرتكباً لجريمة المنصوص عليها في المادة ١٣٦ من قانون العقوبات الأعلى .

والحكم بالإدانة يشمل سقوط العضوية وعدم جواز انتخاب من حكم عليه مدى الثلاث السنوات التالية لصدور الحكم .

وتسقط الدعوى العمومية بمضى ثلاثة أشهر على اليوم الذي حصل فيه الاجتماع .

مادة ٨٣ - فيما عدا الأحوال المنصوص عليها في قانون الانتخاب لإبطال الانتخاب وعدم الجمع والسقوط من العضوية ، وفيما عدا الأحوال المنصوص عليها في المادتين (٦٦) و (٨٢) من هذا القانون ، لا يجوز عزل أحد الأعضاء المنتخبين إلا بمرسوم يصدر بناء على عرض مجلس الوزراء إثر قرار يصدر من مجلس المديرية بأغلبية ثلث الأعضاء المنتخبين .

ووقف العضو الموزول إلى أن يت في أمره .

مشروع اللجنة

الباب السابع

أحكام ختامية وأحكام وقفية

مادة ٨٠ - على أصلها .

مادة ٨١ - تحذف .

مادة ٨١ (أصلها ٨٢) - على أصلها على أن يكون صدر المادة كما يأتي : " مداوالت الأعضاء كمجلس مديرية خارجاً عن اجتماعه القانوني ... " .

مادة ٨٢ (أصلها ٨٣) - على أصلها على أن يستبدل برقم " ٨٢ " الوارد بها رقم " ٨١ " .

مشروع اللجنة	مشروع الحكومة
مادة ٨٣ (أصلها ٨٤) — على أصلها .	مادة ٨٤ — لو وزير الداخلية قبل أن يتمد ما يجب عرضه عليه من أعمال المجالس وقراراتها ، أو قبل أن يرض هذه الأعمال أو القرارات إلى مجلس الوزراء ، أن يأخذ فيها رأى اللجنة المنصوص عليها بالمادة (٥٣) من هذا القانون .
مادة ٨٤ (أصلها ٨٥) — على أصلها .	مادة ٨٥ — لو وزير الداخلية أن يصدر ، بموافقة مجلس الوزراء ، لوائح عامة تتضمن القواعد المنطقية بالنظام الداخلى لمجالس المديرية وبطريقة السير في أعمال المجالس .
مادة ٨٥ (أصلها ٨٦) — على أصلها على أن يستبدل برقم (٨٨) برقم (٨٧) .	ولكل مجلس مديرية أن يضع لائحته بالتطبيق للوائح العامة ، ويجب المصادقة على تلك اللوائح من وزير الداخلية .
	مادة ٨٦ — لو وزير الداخلية أن يصدر للقرارات اللازمة لتنفيذ هذا القانون . وله بوجه خاص أن يصدر ما يراه من القرارات لتنظيم أعمال المجالس المنصوص عليها في المواد (٥٣) و (٦٧) و (٨٨) على ألا تتعارض مع أحكام هذا القانون .
مادة ٨٦ (أصلها ٨٧) — على أصلها .	مادة ٨٧ — يجوز حل مجلس المديرية بمرسوم تبين فيه أسباب الحل ويجتهد يجب إجراء الانتخابات الجديدة في مدى ثلاثة أشهر من تاريخ حل المجلس .
مادة ٨٧ (أصلها ٨٨) — على أصلها .	مادة ٨٨ — عقب صدور المرسوم بحل مجلس المديرية يصدر وزير الداخلية قرارا بتأليف لجنة من كبار موظفي الوزارات والمصالح المحليين في المديرية تعهد إليها إدارة أعمال المجلس وتصريف أموره المستعجلة لحين اجتماع المجلس ببيئته الجديدة .
	ويكون أعضاء هذه اللجنة — بقدر الاستطاعة — ممن سبق لهم الاشتراك في أعمال المجلس بحكم وظائفهم . وجوز لو وزير الداخلية أن يشارك في هذه اللجنة بعض أعيان المديرية ممن تتوافر فيهم شرائط الانتخاب لمضوية المجلس ولا يرغبون في ترشيح أنفسهم لها .
	ويكون المدير أو وكيله عند الاقتضاء رئيسا للجنة . وتجتمع هذه اللجنة في المواعيد التي يقررها المدير . ويكون لكل عضو فيها رأى معهود . وتصدر قراراتها بالأغلبية المطلقة . وعند تساوى الآراء تكون الأربعة للفريق الذي منه الرئيس . وتبلغ محاضر مدلولاتها إلى وزير الداخلية ولا تنفذ قراراتها إلا بعد اعتمادها من الوزير .
	وقضلا عن الأعمال المرتبطة بإدارة المجلس والالتزامات يجوز أن تعرض على هذه اللجنة المسائل التي يستشار فيها المجلس قبل تنفيذها وكذلك المسائل التي له فيها رأى قاطع ولكن يشأ عن تأجيل البت فيها أضرار بمصالح الأفراد .

مشروع الحكومة

مادة ٨٩ - إذا انتهى أجل سريان رسوم المجلس في الفترة التي تقضي بين حله واجتماعه بيبته الجديدة، يجوز لوزير الداخلية أن يصدر مرسوماً يسريان تلك الرسوم كلها أو بعضها لمدة لا تتجاوز ستة أشهر.

مادة ٩٠ - تستمر مجالس المديرية على إدارة ما لديها من المدارس المختصة التي لا تدخل في باب التعليم الإلزامي أو الملاحي، إلى أن تستلم وزارة المعارف العمومية هذه المدارس أو أن يستغنى عنها.

وابتداء من تاريخ تنفيذ هذا القانون إلى أن يصدر قانون التعليم الإلزامي يجوز للجنة المنصوص عليها في المادة (٥٣) أن تخصص للتعليم بكافة أنواعه ما يوازي ٦٦٪ من مجموع رسوم مجلس المديرية. وكل مدرسة من غير التعليم الإلزامي تستلها وزارة المعارف أو يستغنى عنها ينقل المبلغ المقرر لها في المصروفات إلى باب التعليم الإلزامي.

وفي كل حال لا يكلف مجلس المديرية بأي نصيب من نفقات التعليم الإلزامي في البندر التي لها مجالس بلدية من أي نوع.

مادة ٩١ - تلغى الأبواب الخامس والسادس والسابع من القانون النظامي نمرة ٢٩ لسنة ١٩١٣ ما عدا المادة الحادية والأربعين في الباب الخامس منه.

مادة ٩٢ - على وزراء حكومتنا تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه ويعمل به من يوم نشره في الجريدة الرسمية.

مشروع اللجنة

مادة ٨٨ (أصلها ٨٩) - على أصلها.

مادة ٨٩ (أصلها ٩٠) - تستمر مجالس المديرية على إدارة ما لديها من المدارس المختصة التي لا تدخل في باب التعليم الإلزامي أو الملاحي، إلى أن تستلم وزارة المعارف العمومية هذه المدارس أو أن يستغنى عنها.

وابتداء من تاريخ تنفيذ هذا القانون إلى أن يصدر قانون التعليم الإلزامي يجوز لمجلس المديرية أن تخصص للتعليم بكافة أنواعه ما لا يزيد على ٦٦٪ من مجموع رسوم مجلس المديرية. وكل مدرسة من غير التعليم الإلزامي تستلها وزارة المعارف أو يستغنى عنها ينقل المبلغ المقرر لها في المصروفات إلى باب التعليم الإلزامي.

وفي كل حال لا يكلف مجلس المديرية بأي نصيب من نفقات التعليم الإلزامي في البندر التي لها مجالس بلدية من أي نوع.

مادة ٩٠ (أصلها ٩١) - تلغى القوانين السابقة الخالفة لهذا القانون.

مادة ٩١ (أصلها ٩٢) - على وزراء حكومتنا تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

نأمر بأن يصمم هذا القانون بنظام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة.

الرئيس - إذن تؤول المناقشة في مشروع القانون إلى جلسة يوم الاثنين المقبل.

الباب الأول

في الشخصية المعنوية

مادة ١ — تمتع للمدريات فيما يخص مباشرة حقوقها أشخاصا معنوية وفقا للقانون العام. وتختص مجالس المدريات بالشروط المقررة في قانونها هذا. ويكون رئيس مجلس المديرية ناتجا عنه بهذه الصفة في استعمال ما له من السلطة وفي أداء ما عليه من الواجبات مما يدخل في دائرة اختصاصه.

الرئيس — هل توافقون على هذه المادة ؟

(موافقة عامة)

الباب الثاني

في تأليف مجالس المدريات

المقرر :

مادة ٢ — يكون لكل مديرية مجلس مديرية مركزه عاصمة المديرية . واجتماع مجلس المديرية في غير المكان المعين له غير مشروع وباطل بحكم القانون .

الرئيس — هل توافقون على هذه المادة ؟

(موافقة عامة)

المقرر :

مادة ٣ — يؤلف مجلس المديرية من :

(أ) أعضاء ينتخبون طبقا لأحكام قانون انتخاب أعضاء مجالس المدريات .

(ب) وأعضاء بحكم وظائفهم باعتبار عضوة عن كل من وزارات الزراعة والصحة العمومية والمعارف العمومية والأشغال العمومية والمواصلات .

ويكون المدير رئيسا لمجلس المديرية . فإن غاب أو منعه عن العمل مانع نائب عنه وكيل المديرية .

حضره النائب المحترم ابراهيم غزالى بك — قضى هذه المادة بتأليف

مجلس المديرية من أعضاء منتخبين وأعضاء بحكم وظائفهم ، وقد أصبحت آراء الأعضاء الذين بحكم وظائفهم مدعومة وكانت قبلا استشارية ، وهذا قيد لم يكن موجودا في القانون القديم ، فإذا كان النرض من وجودهم أن يكون لهم الإرشاد فالإرشاد متوافر ، وإن قصد منه قيام آراء مختلفة ففسد الأعضاء المنتخبين يزيد على أولئك الموظفين ، فكان المجالس لم تكسب من وجودهم شيئا .

مجلس النواب

المنقشة في مشروع القانون

(جلة ٢٦ ديسمبر ١٩٣٢)

الاستقرار في نظر مشروع

القانون الخاص بترتيب مجالس المدريات وتحديد اختصاصاتها

الرئيس — لينفضل حضرة المقرر .

حضره النائب المحترم ابراهيم دسوقي أباطه (المقرر) — جريتا عند النظر في مشروعات القوانين أن يختص المناقشة الأولى بمناقشة عامة في المبادئ، وأن يسمع المجلس واحدا من المعارضين للقانون وآخر من المؤيدين حتى إذا تمت المناقشة استشار الرئيس المجلس فيها إذا كان يرغب الانتقال إلى مناقشة المواد. فأرجو أخذ رأى المجلس عما إذا كان يعارض أحد من حضرات النواب في هذا القانون من حيث المبدأ ؟

حضره النائب المحترم ابراهيم غزالى بك — قد يكون هناك عضو يميز جزءا من القانون ويعارض في الجزء الآخر ، فهل يعتبر من المعارضين أو من المؤيدين ؟

حضره النائب المحترم ابراهيم دسوقي أباطه (المقرر) — إننا لنبحث في المبادئ العامة لمشروعات القوانين يؤدي دائما إلى تقرير قبول القانون أو رفضه ، فإذا رأى المجلس عدم الانتقال إلى مناقشة المواد أعلن الرئيس أن المشروع لم يصدق عليه وإذا رأى العكس استمرت المناقشة فيه مادة مادة ، فإذا كان حضره النائب المحترم ابراهيم غزالى بك مجددا لجزء من مشروع القانون وغير موافق على الجزء الآخر فبني ذلك أن حضرته قد تكون رأيه ويستطيع أن يلى المجلس فيما إذا كان معارضا للمشروع أو مؤيدا له .

حضره النائب المحترم حسن اسماعيل — المفروض عند مناقشة أحد مشروعات القوانين بصفة عامة أن يسمع المجلس رأى من يعارض في وجوده كتنشيع وأن يريد عليه من يؤيده ، وبما أنه لا يوجد من يعارض في هذا المشروع ، فأرى أن يخل المجلس إلى مناقشة مواده مادة مادة .

الرئيس — هل يوافق المجلس على الانتقال إلى المناقشة في المواد ؟

(موافقة عامة)

المقرر :

نحن نؤاد الأول ملك مصر

تقر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

الرئيس — توجد مادة في هذا المشروع تخص بأصوات هؤلاء الأعضاء متى تكون استشارية أو إجبارية ؟

حضره النائب المحترم ابراهيم غزالي بك — ومن رأي أن تكون الرئاسة في هذه المجالس لنهر حضرات المديرين بأن تكون لأشخاص معينهم الحكومة من قبلها ، وذلك لأن المديرين أعماله الكثيرة ما لا يسمح له بالتفرغ والعناية بأمر المجالس ، يضاف إلى هذا أن المدير يحوطه جوسياسى خاص لا يرى مجيها من التأثير .

حضره النائب المحترم توفيق اسماعيل — كذلك الحال مع من يمين فانه يتأثر .

حضره النائب المحترم ابراهيم غزالي بك — أرى أنه يكون بعيدا عن التأثير .

المقرر — يلوح في أن حضره النائب المحترم يمشى أن يتقلب الأعضاء الموجودون بالمجالس بحكم وظائفهم على زملائهم الآخرين ...

حضره النائب المحترم ابراهيم غزالي بك — لم أقل ذلك بل قلت إن عدد الأعضاء المنتخبين أكثر فينتخب رأيهم .

المقرر — رأى أن كفى بالد على حضره النائب المحترم بأن أطلونص المادة ٤٦ من مشروع القانون وهو :

” لا يكون للمضو الذي يحكم وظيفته رأى معدود في مداولات المجلس أو لجانه إلا فيما يتعلق بعمله .

ولكل وزارة ممثلة في المجلس يحكم القانون أن تندب أكثر من ممثل واحد ، وذلك عند تصد المواضيع المتعلقة بها واختلافها . ولكن لا يكون لمن يمثلها غير صوت واحد في كل مسألة .

لكل وزارة غير ممثلة تعيين مندوب أو أكثر يحضر جلسات مجلس المديرية أو لجانه عند النظر في أمر يتعلق بتلك الوزارة أو بإحدى المصالح التابعة لها . وهؤلاء المندوبون يشتركون في المداولات ولكن لا يكون لهم رأى معدود “ .

ومعنى هذا أن رأى العضو يحكم وظيفته استشارى إلا عند ما يكون المجلس مشغولا بمسألة ترتبط بالوزارة التي يمثلها ، ومن ثم لم يبق ما يدعو حضره النائب إلى الظن بأن يكون ممثل للوزارات التالية .

أراد حضره النائب المحترم أن تعين الحكومة موظفا لرأس المجلس ، وكنت أفهم أنه يريد تحقيق الفكرة الديمقراطية أو التي يظن أنها أقرب إلى الديمقراطية فيقترح أن ينتخب المجلس أحد أعضائه للرئاسة ولكنه أراد أن يجعل فيها رجلا حكوميا آخر ، وفي الأخذ بهذا المبدأ عيوب كثيرة لما قد ينشأ عن الاحتكاك من وجود ممثل للحكومة بجانب المدير ولما ينقل كاهل نخبة المجلس من مرتب جديد ياتل مرتب المدير أو يقل عنه قليلا ، وهذا ما لا نرغب ولا نقره .

حضره النائب المحترم عبد الرحمن البيل — جديرنا أن ننهي الحكومة بهذا المشروع الجليل ، ولست أقول هذا احتياطا ، لأنني بمقارنة مشروع القانون المروض علينا بمشروع آخر قدمه نائب بابه في إحدى الهيئات التالية السابقة ، هو حضره الأستاذ محمد عبد اللطيف سمودي ، وجدت أن المشروع المقدم من الحكومة أفضل من المشروع الآخر بما لا يقاس ، وكذلك الحال إذا قورن بمشيل في فرنسا وانجلترا . وقد كفل هذا المشروع كل الضمانات الدستورية .

أما الاعتراض الذي ذكره حضره النائب المحترم ابراهيم غزالي بك على المشروع بالا يكون المدير رئيسا لمجلس المديرية فهو اعتراض غير وجهه ، فحسن سير العمل يستمد من المركز الذي يشغله المدير ، وقوده كليل بحسن قاده المشروع والسير به إلى الأمام . فلذا أردنا هذه المجالس شيئا وجب أن يكون هناك توافق وانسجام بين السلطة التنفيذية والسلطة التالية المحلية لنضمن بذلك تحقيق جميع مرافق الصحة والتعليم والشؤون الزراعية وغيرها في المديرية .

وليس في وجود الموظف الذي يرهبه حضره النائب المحترم إلا تحميل الانزاعة بياضا آخر ، ولن يخرج هذا الرئيس في عمله عن سلطة الحكومة المركزية ، والقول بتعيين رئيس غير المدير أو انتخاب أحد أعضاء المجلس رئيسا بعدد في ذاته لم تلبأ إليها أمه من الأهم المريقة في الدستور ، وقد دلت التجارب على أن مجالس المديرية هي مدارس أولى للشورى والتضامن (تصفيق) .

فالمشروع المروض على حضراتكم فيه من الكفالات الدستورية ما يفوق ما هو موجود في قوانين فرنسا وانجلترا .

لذلك لا أرى ما يدعو لتعديل المادة وأطلب بقاءها كما هي .

حضره النائب المحترم أحمد ولي البندى — قبل أن أعرض للنقطة في مشروع القانون الخاص بترتيب مجالس المديرية أرى لزاما على أن أقدم بمزيد الشاء والتقدير للحكومة التي لم تذكرها الإيضاحية لهذا المشروع على أنها قصدت رفع مستوى مجالس المديرية والتدرج بها — بعد التدرج السابق — إلى حد شاكل هذا الرق التالي الذي وصلت إليه البلاد بهذا المجلس الموقر .

أجل لقد كانت رغبة الحكومة أكيدة وعزمها صادقة في توسيع حقوق مجالس المديرية واختصاصها توسعا زادا من سلطة المجالس في إدارة شؤونها الإدارية والمالية والزراعية والصحية ، وكل ما ورد في هذه المذكرة الإيضاحية ينطلق ببناء على الحكومة والحد وعظيم التقدير . كما ذكر أن بالنشاء والحمد تلك الجهود الصادقة الموقرة التي قامت بها لجنة الداخلية والشؤون الصحية ، فإنها قد بحثت هذا المشروع بحثا دقيقا عميقا دل على رغبته في منح الحقائق ، وفي استراة ما يمكن زيادته في اختصاصات مجالس المديرية وحقوقها .

والذي أخذ عنه كثيرا من نصوصه وأحكامه ، وأرى فوق ذلك أن يكون للجلس وكيل ، وإذا ما توسعنا قليلا لنم أن يكون للجلس سكرير منتخب من بين الأعضاء .

هنا ما أقدم به لحضرات التواب المحترمين وأعتقد أنني أكون محبا لو طلبت من الحكومة أن توافقني على هذا الاقتراح .

حضرة التواب المحترم الدكتور عبد العزيز نظمي بك — أبدا كلامي بالمواقفة على الشطر الأول من العبارة التي قال بها حضرة التواب المحترم أحمد والي البندى ، وهو الشطر الخاص بتهنئة الحكومة على عرض مشروع القانون الخاص بترتيب مجالس المديرات ، لأنه سيرهذه المجالس نحو الرق الذي تشهده لها جميعا . ولكني أخالف حضرة الزميل المحترم فيما ذهب إليه من أن تكون رئاسة مجلس المديرية لغير المدير .

لقد اعترف حضرة التواب المحترم بأن اقتراحه لم يكن منشؤه عدم الثقة بالمدير أو عدم خبرته أو لأن صفاته لا تؤهله للرئاسة ، فالمديرون أعرف الناس بمجالس مديرياتهم ، وبما تحتاجه من المشروبات النافعة نظرا لثيرة التي يكتسبونها من قضائهم زنا طويلا في مراكزهم . إلى أن أفهم معنى تعيين موظف أو انتخاب عضو لرئاسة مجلس المديرية لأن هذه الطريقة ليست لها فائدة عملية بل إن ضررها عظيم . فالموظف قد يكون من غير أهل المديرية وبالتالي لا يكون ملما بشؤونها ولا يمكن بحال أن يكون أصلي في المديرية من المدير ، كما أن انتخاب عضو لرئاسة المجلس لا يسلم من الأغراض فهذا العضو يريد زيدا وذلك يطلب عمرا وتكون النتيجة انتخابا غير موفق .

أما المدير فله شأن آخر : ذلك أنه يمكنه بجبرته أن يوفق بين الأعضاء وبين أغراضهم وآرائهم ويمكنه أن يخدم مصالح المديرية ، ولا شك أن المدير خير من موظف أجبر رجوعه رضاء الأعضاء ونوال حظوة لديهم حتى يرق من درجة إلى درجة أعلى . أما انتخاب رئيس من بين الأعضاء فيثير كثيرا من الشحنة بينهم ولأن حب الرئاسة متواصل في النفوس ، ويزيد المنازعات في المديرات ويخلق التنافس في المائلات وربما انتهى الأمر بإرتكاب الجرائم كما نرى في انتخاب العمدة .

وهناك نقطة أشار إليها حضرة التواب المحترم أحمد والي البندى وهي قوله إن ما يسمى (Conseil Général) في فرنسا رأسه عضو من أعضاء المجلس نفسه ، والحقيقة أن مجالس المديرات هي قريبة الشبه بما يسمى (Conseil de Préfecture) وهذه رؤسها موظف يبادل المدير تماما يسمى (Préfet) ويؤكل يسمى (Sous Préfet) وهو موظف كذلك .

لهذه الأسباب أطلب الموافقة على المادة الثالثة كما وردت في المشروع للمعرض على حضراتكم .

حضرة التواب المحترم محمد علام باشا — أؤيد ما جاء بمشروع القانون من أن يكون المدير رئيسا لمجلس المديرية .

بعد هذا أوافق حضرة التواب المحترم إبراهيم غزالي بك فيما ذهب إليه وأرى مثله أن يرأس مجلس المديرية رئيس غير المدير ، وليس معنى هذا أننا لا نتفق بكفائية المدير أو بحكمه أو بمنجنيته ، وهو الذي وكلنا إليه شؤون الأمن والحفاظ على الأضف والأموال في الإقليم كله ، والذي يمثل فيه جميع السلطات . كما أنني لا أوافق حضرة التواب المحترم عبد الرحمن البيلي فيما قاله من أن نظام مجالس المديرات في فرنسا وإنجلترا يقتضي بأن يرأس المدير مجلس المديرية . والواقع أن مجلس المديرية في فرنسا (Conseil Général) يرأسه رئيس منتخب من بين أعضاء المجلس ، وقد اختفت الآراء في فرنسا فيمن يرأس اللجنة الاستشارية المنتخبة من أعضاء مجلس المديرية ، والتي تنضم إلى المدير للاستشارة في بعض أمور معينة . أيرأس هذه اللجنة المدير أم يرأسها عضو منتخب ؟

وأخيرا أقولهم على أن يكون المدير رئيسا للجنة بحكم القانون ، وأن ينتخب لها وكيل من بين أعضائها هو في الحقيقة الرئيس الفعلي . فنظام هذه المجالس في فرنسا مخالف لما قاله حضرة التواب المحترم عبد الرحمن البيلي .

نحن لا نريد أن نقيس نظامنا بالنظم المتبعة في البلاد الأخرى ، فالفارق بيننا وبينهم معلوم . إنما نريد أن نصل إلى الكمال بالقدر الممكن . نعرف جميعا خطورة التكاليف والأعباء الملقاة على عاتق المديرين ، حفظ الأمن ، وتحصيل الضرائب ، وتنفيذ القوانين ، فإذا ما أضفنا إلى أعمالهم عملا شاقا دقيقا كإدارة مجالس المديرات ، كان هذا إنهما كالم . وما يؤسف له أننا قد لا نجد من بين أعضاء المجالس من يستطيع القيام بأعباء رياستها ، ومن يؤدي عمله على الوجه الأكمل المطلوب منه ، ولكننا إذا ما أخذنا بما أشار به حضرة التواب المحترم إبراهيم غزالي بك ، وعين أربعة عشر موظفا ، تتوافر فيهم الكفاية والمقدرة لرئاسة هذه المجالس ، كان هذا أوفى وأتم . وقد يعترض على هذا بأننا في هذه الحالة نحمل الخيانة عبئا ثقيلا ، ولكنني أقول من جهة أخرى إن حسن سير العمل في هذه المجالس برئاسة رجل مخلص لهذا العمل ويندب له ، قد يوفر على خزينة المجلس أضعاف أضعاف مرتبه . كما أن المنطق السليم قد يقضي بالفصل بين سلطة المدير وبين مجلس مديريته ، وذلك بأن يعيّن رئيس مجلس المديرية شخصا آخر غير المدير .

وقد يكون من الأخرى — وهذا اقتراح احتياطي أقدمه — أن ينتخب مجلس المديرية من بين أعضائه وكلاء للرئيس ، يرأس جلساته في حالة غياب الرئيس ، وبهذا تتاح لأعضاء مجالس المديرات الفرصة أن يتواءموا مع مراكز الرئاسة يوما ما . وكما تدرجنا في اختصاص مجالس المديرات — فيعد أن كانت استشارية بحتة ، وكانت لا تجتمع إلا مرتين في العام وبناء على أمر عال ، وصننا بها إلى حد من الرق يذكر أن وضع هذا المشروع بالتاء والحد — كذلك يجب علينا أن نتدرج في المسائل الشكلية ، وهي رئاسة هذه المجالس ، بأن يكون إلى جانب المدير وكيل منتخب يرأس المجالس في غياب المدير ، وبهذا نكون قد تمسكنا مع روح مشروع هذا القانون ، الذي استمد نظامه الفاعل من القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٣١ الخاص بالنظام الفاعل للبلديات ،

المقرر :

الباب الثالث

في حقوق مجالس المديرية واختصاصاتها

الفصل الأول

أحكام عامة

مادة ٤ - فضلا عن الاختصاصات المقررة لمجلس المديرية بنص صريح في هذا القانون أو في أي قانون آخر ، يجوز للدبر لكل وزير أن يستشير المجلس في كل مسألة يرى أخذ رأيها فيها .

والجلس أن يسدى من نفسه للدبر ولكل وزير بواسطة المدير وكذلك لمجلس الوزراء رغبات فيما يتعلق بالمجاهات العامة للمديرية وهل الأخص في شؤون الزراعة والرى وطرق المواصلات والأمن العام والصحة العمومية والتعليم والصناعة والتجارة .

وعلى الحكومة إذا لم تتحول على هذه الآراء والرغبات أن ترسل إلى المجلس بياناً بالأسباب التي دعت إلى ذلك . وفي هذه الحالة للجلس أن يرد على هذا البيان وللحكومة حرية الأخذ أو رفضه .

ومع ذلك :

(أ) تخرج من اختصاص مجلس المديرية جميع المسائل التي تختص بها المجالس البلدية ، من أي نوع كانت ، الموجودة في المديرية ، وذلك فيما عدا التعليم الإلزامي الذي يختص مجلس المديرية وحده بإدارته في جميع بنادر المديرية وقرائها .

(ب) ولا يجوز لمجلس المديرية أن يبحث في تعيين موظفي الحكومة أو قتلهم ولا في تأديبهم أو رفهم .

(ج) وكذلك لا يجوز له إنشاء الرغبات السياسية .

حضرة صاحب السعادة وكيل وزارة الداخلية - الحكومة توافق على الصلح الذي أدخلته اللجنة على هذه المادة .

الرئيس - هل توافقون على هذه المادة ؟

(موافقة عامة) .

المقرر :

مادة ٥ - مجلس المديرية أن يعلق البت في أية مسألة من المسائل التي تختمها له الوزارات أو المصالح على حضور مندوب منها يشرح له المسألة ويناقشها فيها .

الواقع أن المال من أهم الأسس التي بنى عليها مشروع قانون مجالس المديرية ، وإذا نظرنا إلى ميزانية مجالس المديرية وجدنا أن هذه المجالس لا تتلغ من الميزانية أكثر من الخمس ، بينما تتلغ الحكومة الأربعة الأقسام الباقية . واذكروا أن التعليم الإلزامي يكلف أربعة ملايين من الجنيهات ، لا تتلغ منها مجالس المديرية سوى ثلاثة أرباع المليون من الجنيهات فيجب أن يكون للحكومة في شخص ممثلها في المديرية الرقابة على أموال المجالس .

ومن جهة أخرى لا أرى معنى للفرقة بين مجالس المديرية في مصر وأشباهاها في فرنسا ، فهناك موظف على رأس المديرية يدعونه (Préfet) ومهمته سياسية ، ولذلك فإنهم يعهدون من رياسة مجالس المديرية ، وهو خاضع في معاشه لقوانين خاصة ، وهو يتبع الحكومة ويبقى في منصبه ما بقيت في مقاليد الحكم ، فإذا استقلت الحكومة استقلال معها وأصبح في الاستيلاء (Disponibilité) .

لهذه الأسباب كان الفرق بين أنظمتنا والأنظمة في فرنسا كبيرا فلا يصح لنا أن نقسم أنفسنا بهم ، وإلى أرى أن مشروع القانون المروض علينا الآن موافق لحالة مصر أكثر من أي مشروع آخر .

حضرة صاحب الدولة وزير الداخلية - تصر الحكومة على أن تبقى رياسة مجالس المديرية للدبرين ولا أرى العودة إلى الأسانيد التي ذكرها كثير من حضرات الأعضاء في هذه الجلسة ، وإنما أريد لفت النظر إلى نقطة واحدة جديدة هي - أنه بحسب مشروع القانون المروض على حضراتكم أصبحت "الشخصية المنوطة للمديرية" عنواناً للبَاب الأول من المشروع ، وقد نصت المادة الأولى منه على :

"تعتبر المديرية فيما يختص بمباشرة حقوقها أعضاها منوطة وفقا للقانون العام . وتمثلها مجالس المديرية بالشروط المقررة في قانونها هذا .

ويكون رئيس مجلس المديرية نائباً عنه بهذه الصفة في استعمال ما له من السلطة رفياً أداء ما عليه من الواجبات مما يدخل في دائرة اختصاصه" .

ومن هنا نرى أنه قد أصبحت للمديرية شخصية منوطة ، فمن هو إذن الذي يمثل " الشخصية المنوطة للمديرية " في هذه المجالس ؟ لا شك أنه المدير إذ هو رئيس المديرية صاحبة الشخصية المنوطة المتمثلة في مجلس المديرية فلا يصح إذن أن يكون رئيس المجلس موظفاً آخر فزعه (تصفيق) .

الرئيس - هل توافقون على هذه المادة ؟

(موافقة عامة) .

المقرر :

الفصل الثاني

اختصاص مجالس المديرية في الشؤون الصحية

مادة ٧ - على مجلس المديرية أن يبين بشؤون الصحة العامة في المديرية وأن يخصص سنوياً من أمواله ما يساعد به على استئصال الآفات الصحية المحلية ومقاومة الأمراض وتيسير السبل على الأهالي للعلاج منها . ويجب ألا يقل ما يخصصه المجلس لذلك عن عشرين في المائة من مجموع الرسوم التي يقرها طبقاً للمادتين ٣٧ و ٣٨ من هذا القانون .

وتقرر وزارة الصحة العمومية برنامجاً للإصلاح الصحي في بلاد المملكة المصرية وتعرض على مجالس المديرية مع الإشارة على كل مجلس بما هو أكثر أهمية بالنسبة لبلاد مديريته وما هو أولى بالتقديم عن غيره .

وعند ما يأخذ المجلس في وضع مشروع ميزانيته لسنة الجديدة تتقدم إليه وزارة الصحة العمومية باقتراحاتها في وجود اتفاق ما هو مخصص في الميزانية للشؤون الصحية والطبية . والمجلس رأى قاطع في قبول ما يوافق عليه من مقترحات وزارة الصحة العمومية .

فإذا أدرج المجلس في مشروع ميزانيته مبالغ لتفويض مشروعات لم توافق عليها وزارة الصحة العمومية سوى الخلاف على مقتضى ما هو متصوص عليه في المادتين (٥٤) و (٥٥) من هذا القانون .

حضرة النائب المحترم نجيب عريان بك - أرى من غير اللائق أن تقيد مجالس المديرية بتخصيص مبلغ معين للصرف منه على الشؤون الصحية إذ أن المادة ٥٣ أعطت لوزارة الداخلية بالاشتراك مع اللجنة المكلفة من أعضاء بمثلون الوزارات الحق في اعتماد الميزانية فلا معنى إذن لتقييد المجالس بأن يخصص من ميزانياتها ٢٠ ٪ / الشؤون الصحية إذ يجب أن تكون مديرية ما في غير حاجة إلى أعمال صحية تستدعي هذه النسبة في حين أن مديرية أخرى قد تحتاج إلى أكثر من هذه النسبة .

ولمذا أرى أن تترك للمجالس مطلق الحرية في وضع ميزانياتها ما دام أن الرأي الأخير سيكون لوزير الداخلية بعد أخذ رأى اللجنة المتخصص عنها في المادة ٥٣

حضرة النائب المحترم محمد غلام باشا - كلنا نعلم أن البلاد في حاجة شديدة إلى تحسين أحوالها الصحية ، ولا أرى من هو أقدر ولا أدري من وزارة الصحة لتقدير ما يلزم القيام بالأعمال تحقيقاً لرغبات المديرية ، ولذا أرى أن تبقى نسبة ٢٠ ٪ / على الأقل كما هي ، وأرجو الموافقة عليها .

حضرة النائب المحترم إبراهيم غزالى بك - إني منقسم إلى رأى حضرة النائب المحترم محمد غلام باشا فيما يخص تحسين الأحوال الصحية في البلاد إلا أنى أرى أن لا عمل لتقييد مجالس المديرية بنسبة ٢٠ ٪ / كما أنى لا أرى

والجلس أن يطلب بواسطة الرئيس من الوزارات والمصالح كل ما يحتاج إليه من البيانات والمعلومات المتصلة بالأعمال التي من اختصاص المجلس النظر فيها .

الرئيس - هل توافقون على هذه المادة ؟

(موافقة علمة)

المقرر :

مادة ٩ - يجب على المجلس أن يتم بحثه وأن يبنى رأيه في المسائل الواجب عرضها عليه بمقتضى نصوص هذا القانون أو القوانين الأخرى في مدى دورين متتابعين من وقت عرضها عليه إلا إذا نبهته الحكومة إلى حالة الاستعجال ففي هذه الحالة يجب إبداء الرأى في مدى دور واحد .

فإذا أبى إبداء رأيه أو لم يسد رأياً مطلقاً بالكيفية المتقدمة جاز لمجلس الوزراء أن يأمر بإجراء العمل بدون انتظار للرأى المذكور .

حضرة النائب المحترم أحمد والى الجندى - لا يحسن أن تسبيل بعبارة

” دورين متتابعين “ الواردة بهذه المادة عبارة ” دورين عاديين “ زيادة في الاحتياط ؟

المقرر - رؤى أن عبارة ” مدة لائحة “ التي جاءت في مشروع الحكومة مبهمه يشأ عنها خلاف في التأويل لذلك رأت اللجنة أن يكون النص في التأويل ” دورين متتابعين “ .

حضرة النائب المحترم مدنى حسن حزين - الذى يفهم من عبارة ” دورين عاديين “ أن تتم مجالس المديرية الأعمال المروضة عليها في مدى شهرين في حين أننا إنما أخذنا بعبارة ” دورين متتابعين “ يكون المفهوم منها أن مجالس المديرية تجتمع أسبوعاً بعد أسبوع .

حضرة صاحب النبوة وزير الداخلية - الحكومة توافق على التعديل الذى رآه اللجنة .

حضرة النائب المحترم أحمد والى الجندى - زيد أن تعرف : هل يوافق المجلس على رأينا أم لا ؟

الرئيس - الموافق على رأى النائب المحترم أحمد والى الجندى يقف .

(وقت أقلية)

الرئيس - هل توافقون على هذه المادة ؟

(موافقة علمة)

وعلى هذا الأساس يستطيع كل مجلس أن يسير على قاعدة ثابتة هي أن يحل على الأقل من ماله ٢٠ ٪. يصرف منها على كل طارئ يتعلق بالصحة دون أن يلجأ إلى فتح اعتمادات جديدة، والفكرة التي حلت بالمشعر إذن ليس القرض منها التقييد في شيء إنما الاحتياط للطوارئ .

فبقا مبلغ كهذا في خزنة المجلس طيلة السنة يحل المجلس قادرا على الصرف منه إذا احتاج الأمر إلى أقل مما قدر في ميزانيته وفر الباقى .

حضرة النائب المحترم أحمد والى الجندى — لاوافق على تحديد المبالغ التي تصرف في الشؤون الصحية بنسبة خاصة بل أرى أن يترك هذا للظروف التي تطرأ وقد يحل المجلس يصرف أكثر من ذلك أو أقل . أما القول بأن المجلس في الأعوام الماضية كانت تصرف مبالغ طائلة إذا قيس بها ما يصرف على الشؤون الصحية كان ضئيلا ولذا يجب النص على تقييده فهذا ما لا نعلم إنه لأتينا لم نعلم مبدئيا بأن هذه المبالغ كانت تصرف فيها وضعت له وعندى حصاء يدل على أن أحد مجالس المديرية كان يصرف على ثلاث سيارات له مبلغ خصمته جنية في السنة، ويجوز أن هذا المجلس لم يصرف على الصحة العامة أكثر من ثلاثين جنيهاً هل أن هذا لا يكون سببا في تقييد المجالس بأن تصرف على الشؤون الصحية نسبة معينة بل يجب أن تترك لها الحرية في الصرف حسب الضرورة الملحة المسماة وطبقا لما يتناسب مع ميزانياتها السامة .

حضرة صاحب المحلى وزير المعارف العمومية — الواقع يا حضرات التواب المحترمين أن الحكومات في سائر العالم أخذت تهتم بالطبقة العاملة (وهي في مصر طبقة المزارعين) وتتنى بكل ما يخص بالشؤون التعليمية والصحية .

فيجب أن يعلم الفلاح المصرى أن الحكومة والبرلمان والمجالس المحلية كلها تتنى بامرءه وتهتم بمجائه الصحية هو وأولاده ، وأن ما كان يؤخذ على الحكومات في مصر خصوصا فيما يتعلق بمياه الشرب وتنظيم البيوت وغيرها من المسائل الصحية قد أصبح موضع العناية من جميع الهيئات المسؤولة .

فإذا ما أرادت الحكومة في مشروعها المعروض عليكم أن تعدد نسبة هي الحد الأدنى فهي لا تريد أن تعيد سلطة المجالس كما أشار إلى ذلك حضرة النائب المحترم أحمد والى الجندى ، إنما رأت أن تبين — في ميزانيات هذه المجالس التي تأخذها من مال الفلاح ومن ضرائب غير مقررة — أنها تصرفها في شؤون الفلاح نفسه .

بهذا تخنى الملاحظة التي أبدأها حضرة النائب المحترم ، وإني أرى أن يقر المجلس هذه النسبة ليظهر اهتمامه بالفلاح وبكل ما يعود عليه بالصحة وتحسين حاله (تصفيق) .

حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك — يظهر أن هناك لبسا في فهم آراء حضرتى النائبين المحترمين إبراهيم غزالى بك وأحمد والى الجندى لأنى وقد كنت أصعب ما يقولان ما فهمت شيئا منهما يريان أن ٢٠ ٪ تزيد على حاجة الشؤون الصحية، وأن أساس الرد على ما جاء في كلامهما فيهمم منه أن

معنى التقييد بصفة عامة . وأمام مجالس المديرية مصروفات أخرى منها ما هو خاص بالتعليم الإلزامى ولا يعرف بالضبط مقدار ما يستفد من المال في هذا الشأن وقد قدر التسليم بكافة أنواعه ما لا يزيد على ٦٦ ٪ من مجموع رسوم مجالس المديرية وعلى ذلك لا يبقى للشؤون الصحية وغيرها من الأعمال سوى ٣٤ ٪. فإذا خصمنا للشؤون الصحية ٢٠ ٪ لم يبق شيء يذكر للأعمال الأخرى كالزراعة التي يجب أن تننى بها وكلها مزروعون .

فكيف تخصص للشؤون الصحية نسبة معينة دون غيرها ! في حين أننا لو رجعنا إلى ميزانيات المجالس السابقة لوجدنا ما تصرفه تلك المجالس على الأعمال الصحية قليلا جدا وكانت الحكومة تودى باقى ما تتطلبه هذه الشؤون . لذلك أرى أن تترك المجالس حرة في وضع ميزانياتها حسب ما تقتضيه حاجاتها إذ أن كل إقليم يختلف في شأنه عن الآخر .

وبما أن رئيس المجلس هو الذى يضع مشروع الميزانية وفقا لما جاء بهذا القانون ولوزارة الداخلية الرأى الأخير فيها ، أرى سلف هذا التقييد .

حضرة صاحب السعادة وزير الحرية — الذى حلنا بالحكومة إلى وضع هذه النسبة في مشروع هذا القانون أن مصروفات مجالس المديرية القائمة الآن تغطى كل ما يصرف على الشؤون الصحية .

وقد تبين من الإحصاء للعام الماضى أنه بينما كانت مصروفات مجالس المديرية ترى على ٨٠٠ ألف جنية لم يبلغ المنصرف على الصحة العامة إلا ٢٧ ألف جنية وكلما تعلم أن العناية بالصحة أمر واجب وأن الصحة قبل التعلم لأن العقل السليم في الجسم السليم .

حضرة النائب المحترم الدكتور عبد العزيز نظلى بك — حضرات النواب المحترمين :

إني أؤيد ما قاله حضرة صاحب السعادة وزير الحرية ، ولا حاجة بي أن أذكر حضراتكم بأن الصحة تاج على رؤوس الأصحاء لا يراه إلا المرضى . وإن الحالة الصحية في القرى والبلدات تاسة لا نظير لما في بلد من البلدان ، ولو كان الرأى لى لما اكتفيت بنسبة ٢٠ ٪ بل لقلت ليصلها ٨٠ ٪.

يقول حضرة النائب المحترم بالبدء بالأعمال الزراعية وأقول بدورى إذا كان الفلاحون مرضى فلا يمكنهم أن يقوموا بأعمال الزراعة ، خصوصا أن أكثرهم كانوا يملكون مصابون بأمراض البلهارسيا والانتكاستوما لأننا لم نتفق بسخاء لتحسين صحة المزارعين وأطفالهم ما أمكنهم مباشرة أعمالهم . لذلك أؤيد سعادة الوزير فيما ذهب إليه من تقديم الصحة على ما عداها ، وأرى أن يكون للشؤون الصحية النصيب الأوفر .

حضرة النائب المحترم محمد حسن — يؤخذ من عبارة المادة السابقة أن تقدير مشروع ميزانية المجالس يوضع في بدء السنة وقد أراد المشرع أن تخصص ٢٠ ٪ للمال الصحية أن تحاط المجالس لما يمكن أن يطرأ في المستقبل وأن يكون في خزائنها الضمان الكاف لأصرف على هذه الشؤون عند الحاجة . وقد لوحظ في تقدير هذه النسبة أنها أقل مما يمكن تخصيصه لهذه الأعمال .

وعلى مجلس المديرية أن يدرج في ميزانية مصروفاته الاعيادات التي يخرضها عليه قانون التعليم الإلزامي .

وفي الواقع أن وزارة المعارف العمومية قبلت هذا التحديد لأن مجالس المديرية كانت أسبل إلى أن تعطى معظم ميزانياتها للتعليم ، أما الصحة فكانت مخصصة لمناصب ضئيلة ولذا قبلت وزارة المعارف العمومية مشاركتها الحكومة لتحديد نسبة مئوية للصحة العامة لما لها من الأهمية .

فالتحديد الوارد بالمشروع قد قل من جهة النسبة المخصصة للتعليم على أن تتكفل الحكومة بدفع الباقي تمثيلا مع رغبة الأمة في انتشاره ، ومن جهة أخرى ضمن التحديد للصحة العامة نسبة تلائم أهميتها لأن العمل من وقت إنشاء مجالس المديرية إلى الآن دل على أن نصيب الشؤون الصحية كان ضئيلا جدا .

لذلك أرى الموافقة على هذه النسبة .

حضرة النائب المحترم عبد السلام رجب باشه — أشكر لعمالي الوزير بيانه الذي أوضح فيه ما كنت أريد الإدلاء به في هذا الموضوع ، والواقع أن الرسوم التي تحصلها مجالس المديرية تصرف أكثرها في إنشاء الطرق وتبسيطها وفي شؤون أخرى أهميتها ثانوية . أما المسائل الصحية فلا تأخذ إلا نصيبا ضئيلا من ميزانية المجالس . وقد لاحظت الحكومة هذا الأمر فحدت في مشروعها جزءا خاصا من ميزانية كل مجلس ليتفق على شؤون الصحة العامة في المديرية وقررت هذا الجزء بنسبة ٢٠٪ من مجموع الرسوم التي يقررها المجلس .

وإن أشكر الحكومة وضعا هذا النص في المادة السابعة بل أرى أن ٢٠٪ التي حددتها المادة قليلة لأنني بما تتطلبه المسائل الصحية .

الرئيس — هل توافقون على المادة السابعة كما تلاها حضرة المقرر ؟
(موافقة عامة) .

المقرر :

مادة ٨ — تولى وزارة الصحة العمومية التفتيش على جميع المهاد الصحية والطبية بمجالس المديرية وتبلغ ملاحظتها إلى هذه المجالس للعمل بها .

حضرة النائب المحترم أحمد والي الجندى — إن تولى وزارة الصحة العمومية أمر التفتيش على المهاد الصحية والطبية معناه أن الإدارة متروكة لمجالس المديرية وما على الوزارة المذكورة إلا أن يقوم موظفها بالتفتيش ووضع التقرير ليبلغ هذا التقرير إلى المجلس فينظر فيه .

حضرة صاحب المظلي وزير المعارف العمومية — بل ليعمل به ويتفقد .
حضرة النائب المحترم أحمد والي الجندى — هذا أدهى . فإن المهدي الصحي كالمستشفى مثلا يشمل أطباء وصيادلة وممرضين وممرضات ومعملا كيميائيا عند الحاجة . وكل هذا من المسائل الفنية التي لا يمكن لمهنة غير وزارة الصحة التي تهيمن على الصحة العامة أن تتخذه قدرا وأن يزن فيه جهود هؤلاء العمال وكفائاتهم وأن يجزيها إلى خيرا غير أوشرا فشر .

أعترضهما يقوم على أن نسبة ٢٠٪ تزيد على الحاجة والواقع أن تحديد أي مبلغ في أي جهة من الجهات يتعارض مع حكمة التشريع لمجالس المديرية لأن هذا التحديد يخرج بها من الصورة التي أريدت عليها من أن تكون برلمانات صغيرة تدير أعمال المديرية بما يتفق مع سلطان هذا البرلمان .

والمفهوم — سواء من طريق تكوين هذه المجالس أو من طريق الرغبة الظاهرة في هذا التكوين — هو وجوب اضطلاع أعضائها بواجباتهم ، شأنهم في ذلك شأننا في هذا المجلس .

فالقيد قد ينصرف إلى عكس ما يريده أصحابه لأن تحديد النسبة في مشروع القانون بعشرين في المائة كحد أدنى ربما يفهم منه مع مضي الوقت أنها أقصى ما يمكن أن يسمح به .

حضرة صاحب المظلي وزير المعارف العمومية — إن هذا التحديد يضمن ٢٠٪ على الأقل للشؤون الصحية .

حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك — هل يمكن اقتراض أن أعضاء هذه المجالس وهم أكثر الناس اتصافا بالقليلين لا يشعرون بحاجتهم الصحية شعورا بها نحن هنا ؟

المقرر — إذا علمنا أنه لم يصرف في السنة الماضية من ميزانية مجالس المديرية على الشؤون الصحية سوى ٣٧ ألف جنيه من ٨٠٠ ألف جنيه عرفنا مقدار اهتمام تلك المجالس بالشؤون الصحية .

حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك — لما كانت وزارة الصحة العمومية هي التي تتولى بنفسها الصرف على الشؤون الصحية في الزمن الماضي كان للمجالس صنفها في ترك العناية بها اعتقادا على ما تقوم به وزارة الصحة العمومية ، وأما الآن وقد وكل إليهم هذا التشريع التمام بكل ما يتعلق بالأحوال الصحية فهنا يكون في ذلك تنبيه لها وتشجيع على الاهتمام بالمسائل الصحية بين أعضائها المدير والموظفون الذين هم أعضاء بمجمع وظائفهم ، وكذلك الأعضاء المتصليون .

كيف لا يترك هؤلاء جميعا تخدير ما تتطلبه الحاجات الصحية مع أنه قد ترك لم تقدير كل ما عداها ؟ ولماذا لا يوضع حد أدنى للمسائل الزراعية مثلا ؟

أما القول إن مجالس المديرية قد أهملت الأمور الصحية في الماضي فليس معناه أنهم قصروا فراجعهم نحو الصحة العامة وإنما كان ذلك اعتيادا منهم على وزارة الصحة العمومية .

حضرة صاحب المظلي وزير المعارف العمومية — أريد أن أوجه النظر إلى أن في هذا التحديد ضمانا للصرف على الشؤون الصحية ومثل هذا التبدل وارد فيما يتعلق بالتعليم أيضا كما جاء في المادة ١٢ من المشروع التي تنص على أن :

”يقرر قانون التعليم الإلزامي نصيب مجالس المديرية وكذلك نصيب المجالس البلدية على اختلاف أنواعها من نفقات ذلك التعليم وتكفل ميزانية المولة باقي النفقات .

المقرر :

مادة ١٥ - يستشار مجلس المديرية مقدماً في إنشاء مستشفيات للحكومة في المديرية وفي قراها أو أوطانها ، وكذلك الجبلات العمومية .

ويسرى حكم هذه المادة أيضاً على المستشفيات التي تفتشها أو تديرها المجالس البلدية بأنواعها الموجودة في المديرية .

وهذا حتى يجيد اكتسبه مجالس المديرية في هذا القانون .

حضره النائب المحترم أحمد والى الجندي - لم أنهم المقصود من عبارة (وكذلك الجبلات العمومية) في آخر الفقرة الأولى من هذه المادة . وأقترح أن توضع بدلها هذه العبارة (وكذلك في كل ما يختص أو يتعلق ... الخ) .

المقرر - المقصود (وكذلك الحال في الجبلات العمومية) .

حضره النائب المحترم سراج الدين شاهين باشا - المقصود (وكذلك الجبلات في إنشائها ... الخ) .

حضره النائب المحترم أحمد والى الجندي - إن كان هناك حذف فهو غل يضر بصحة العبارة ويخل بالمعنى المقصود منها .

الرئيس - هل فهم حضره النائب المحترم المعنى المقصود من الصيغة التي تليت ؟

حضره النائب المحترم أحمد والى الجندي - لا والله لم أنهم ولا يمكن أن أنهم ذلك من الصيغة ولست يفهم المعنى أحد من الأجيال القادمة وقد تفهم هذه الإضافة أن الجبلات تستشار كمجلس المديرية .

حضره النائب المحترم محمد علام باشا - أقترح أن يكون نص العبارة كما يأتي : (وكذلك يكون الحال في الجبلات العمومية) .

المقرر - أرى أن ترد على العبارة كلمة " في " .

الرئيس - هل توافقون على هذه المادة على أن تكون العبارة المختلف عليها كما يأتي " وكذلك في الجبلات العمومية " ؟

(موافقة طاعة) .

حضره النائب المحترم أحمد والى الجندي - شيء خير من لا شيء .

الرئيس - تحزرت إضافة " في " إلى العبارة المشار إليها . ولينفضل حضره المقرر بتلاوة المادة المباشرة كما وافق عليها المجلس .

المقرر :

مادة ١٥ - يستشار مجلس المديرية مقدماً في إنشاء مستشفيات للحكومة في المديرية وفي قراها أو أوطانها ، وكذلك في الجبلات العمومية .

ويسرى حكم هذه المادة أيضاً على المستشفيات التي تفتشها أو تديرها المجالس البلدية بأنواعها الموجودة في المديرية .

ليس في مجلس المديرية إلا عضو في واحد هو مفتش الصحة ، فالمجلس - في إدارة المعاهد الصحية - فريقين كما تحولون . فماذا تكون النتيجة يا حضرات الأعضاء عندما يراد عقاب طبيب أو ثوابه أو يراد شيء من التحسين والإصلاح في إدارة تلك المعاهد ؟ فماذا قد قصرنا مهمة الصحة على المفتش فن الذي يتولى هذه الشؤون الأخرى الفنية مع أن مجلس المديرية ليس به إلا عضو في واحد ؟

لن تكون النتيجة إلا أن يترك النظر في هذه الأمور لمجلس المديرية تهذره وتهدره الآراء والأغلبية لا العلم والقتن

(مقاطعة) .

الرئيس - ليست المسألة ترقية أو عقاباً ، ولكنها تختص في فقط يبلغ إلى مجلس المديرية .

حضره النائب المحترم أحمد والى الجندي - أعرف أنها تختص ، كما أعرف أن الإدارة لمجلس المديرية . ولكني أريد أن أقول إن المجلس غير صالح لإنشاء هذه المنشآت الصحية لأنه لا يستطيع أن يشترك فيها إلا عن طريق الاقتراح يقدم إليه بإنشاء مصحة هنا أو مستشفى هناك ، ثم يقرر صرف المبلغ المخصص للأعمال الصحية في ميزانيته .

حضره النائب المحترم الدكتور عبد العزيز نظمي بك - إن المادة الثامنة صريحة وواضحة وهي تنص بأن تتولى وزارة الصحة العمومية المفتش على المعاهد الصحية من الوجهة الفنية أي أن مفتش الصحة يمر بفشاهد طريقة التعميم وإجراء العمليات وتوزيع النظام ثم بدون ملاحظاته ويرسل تقريراً عنها إلى مجلس المديرية فيبلغ المجلس ذلك إلى حكيمائه . المستنفي لينفذ من الوجهة الفنية .

أما مكانة الطبيب أو عقابه فهذا أمر إداري يحد فيه إلى مجلس المديرية .

ومن هذا ترون حضراتكم أن المسائل الفنية متروكة لوزارة الصحة العمومية وأن المسائل الإدارية متروكة لمجلس المديرية .

الرئيس - هل توافقون على المادة الثامنة ؟

(موافقة عامة) .

المقرر :

مادة ٩ - يقوم مجلس المديرية بدم المستشفيات (المعروفة بالبرك) وتبقيها طبقاً لأحكام القوانين نمرة ٥ لسنة ١٩١٤ ونمرة ٨ لسنة ١٩١٦ وما يدخل عليها من التعديلات .

أما المستشفيات الداخلة في أملاك الدولة فيكون دمجها وتبقيها بالاقتراح بين مجلس المديرية ووزارة المالية .

الرئيس - هل توافقون على هذه المادة ؟

(موافقة عامة) .

حضرة النائب المحترم عبد المجيد عمر بك — يحضرات النواب المحترمين :
لذا نحن نركب لوزارة المعارف العمومية أن تستولى من شؤون مجالس
المديرية على التعليم الابتدائي والثانوي فإنا من ذنب في ذلك بعد أن سمع
إليه سببا حثيثا وقطعت في سبيل الوصول إلى غرضها شوطا بعيدا .

أما أن تسمى الوزارة إلى الهيئة على مدارس التعليم الإلزامي وتصرف
في شؤونها من إنشاء المباني وتجيزه الأثاث ووضع المناهج فهذا لا أوافق عليه .

وورد في الفقرة الثالثة من المادة ١١ من المشروع أنه "على المجلس
في إدارته لمكاتب التعليم الإلزامي ، أن يوقع أيضا أحكام اللوائح العامة التي
تضعها الحكومة في كل ما يتعلق بالأنظمة والأثاث المدرسي والمستخدمين الفتيين
ومناهج التعليم " مع أننا نرى أن أنواع المدارس الإلزامية التي أسست طبقا
لإرشادات وزارة المعارف العمومية وسارت على مناهجها لم تنتج النتيجة التي
تتكاثر مع ما أتفق عليها من المال والجهد . فقد اتفق على تشييد ثمانية من المدارس
ما يزيد على ثلاثة آلاف جنيه وبلغت ثقتانها السنوية ثمانية جنيه ومع ذلك
لم تخرج أكثر من عشرة طلاب في العام يملكون بالكتابة وفي هذا ما فيه من
إسراف وتبذير لتروية المجلس في غير طائل وفيما لا يعود بالنفع المرجو على
أهل البلاد (مقاطعة) دعوني أنكم . لا أزال أكر أن هذا النظام
الموضوع عقيم لا يتفق أبناء البلاد في تعليمهم ولا هو يتركهم لأهلهم
ياؤونهم في زراعتهم ولا هو يصمم لصل آخر .

ولهذا أقترح حذف الفقرة الأخيرة من المادة ١١ أو تعديله على الوجه
الذي يكفل تحقيق فكرتي .

حضرة النائب المحترم عبد الرحمن البيل — لاشك أن الحماية التي يبرها
حضرة النائب المحترم عبد المجيد عمر بك عن فكره صادرة من دافع شريف
ولو أن حضرته تريت قليلا حتى يعرض علينا قانون التعليم الإلزامي لما كان
هناك مجال لحلة العنيفة من وزارة المعارف العمومية التي تنفرد جميعا بأنها
خطت خطوات مباركة في سبيل الثقافة العامة وخصوصا في التعليم العالي
وفي الجامعة المصرية التي تمد الآن من أكبر جامعات العالم (تصفيق) .

ويكفي حضرة الزميل المحترم أن يراجع خطبة العرش — وقد تليت من
أيام — ليجد فيها المفاسد والمآثر لوزارة المعارف العمومية (تصفيق) .

فلما يسعى جهده إلى الاقتصاد في الأموال العامة وإلى قصر إنفاقها على
الوجه المفيدة وهذا ما أتفق فيه مع حضرة الزميل المحترم . كما أننا لا ننكر أن
حكومتنا تجري على سن الاقتصاد في جميع أعمالها . ولحضرة الزميل المحترم أن
يطلب عند نظر مشروع قانون التعليم الإلزامي بالضمانات التي يطلبها . ولكن
ليس له الحق في أن يمتنع اعتراضا سطحيا لا يتصل بأعمال هذه الحكومة .

إن برامج التعليم الإلزامي يجب أن توحده مجالس المديرية جميعا لاعتبارات
سامية ترى إليها الحكومة حتى يكون التعليم مقيدا ومتبنا . وهذه وجهة
نظر كل مشغل بالتعليم فإنه يسعى لأن يكون تعليم جميع طبقات الشعب على
وتيرة واحدة تؤدي إلى نحو الأمية من البلاد .

حضرة النائب المحترم فكري الصغير — أطلب أن يكون رأي مجلس
المديرية قاطعا في ذلك لا استشاريا . فقد حدث عندما في قضا أن وزلة
الصحة العمومية طلبت نقل مستشفى الأمراض البصرية من البندر فأحيل
الأمر طبقا للوائح القديمة على مجلس المديرية فلم يوافق . ومع ذلك نقل
المستشفى من قضا وكان قد أُنشئ فيها لأمراسم تنفسية ، فكانت النتيجة
أن تلك الأمراض التي قضى عليها فيما مضى بدأت تعا وتشتري في المديرية
وطودتنا تلك الأمراض الصحية التي كانت تشكو منها .

لهذا أرجو أن يكون رأي المجلس قاطعا لأن وزارة الصحة العمومية
لا تقف على شؤون البلاد كما يقف عليها مجلس المديرية ... (مقاطعة) .
المقرر — إن الذي تنبيه هذه المادة هو منشآت الحكومة فيجب أن
تكون حرة فيها ، أما منشآت مجلس المديرية فهي له يتصرف فيها كما يشاء .
حضرة النائب المحترم فكري الصغير — إن المستشفى الذي يراد نقله
أو إبطاله قد أُنشئ في البلد فضلا . ففي حرمانه منه ضرر كبير .

الرئيس — سبق أن وافق المجلس على المادة كما تليت .
المقرر :

الفصل الثالث

اختصاص مجالس المديرية في شؤون التعليم

مادة ١١ — يخصص مجلس المديرية بالتعليم الإلزامي وإدارته في بناد
المديرية وقراها طبقا لأحكام قانون التعليم الإلزامي .

ولا يجوز لمجلس المديرية أن يستغل بأنواع أخرى من التعليم غير التعليم
الإلزامي . على أن للمجلس أن ينفذ ويدير ملاجئ للأحداث من بنين وبنات
بشرط أن يوقع في إدارتها اللوائح العامة التي تضعها الحكومة .

وعلى المجلس ، في إدارته لمكاتب التعليم الإلزامي ، أن يوقع أيضا أحكام
اللوائح العامة التي تضعها الحكومة في كل ما يتعلق بالأنظمة والأثاث المدرسي
والمستخدمين الفتيين ومناهج التعليم .

حضرة النائب المحترم نجيب عريان بك — يفهم من هذه المادة أن
مجالس المديرية قد تخلت عن التعليم الابتدائي وفي ذلك ضرر كبير على
الأهلين لأن مجالس المديرية قد وسعت نسبة التعليم الجاني في مدارسها إلى
٣٥٪ بينما وزارة المعارف قصره على ٥٪ . ولأن المجالس تتقاضى من التلميذ
أربعة جنيهات للصروفات السنوية في حين أن الوزارة تتقاضى منه أكثر
من ذلك ومن هذا ترون حضراتكم أن تحمل المجالس عن التعليم الابتدائي
فيه ضرر كبير خصوصا في هذه الأزمنة الحاضرة .

حضرة صاحب المحامي وزير المعارف العمومية — لعل حضرة العضو المحترم
موافق على نقل التعليم الثانوي إلى وزارة المعارف .

حضرة النائب المحترم نجيب عريان بك — لا دخل لي بالتعليم الثانوي
وإنما أنكم عن التعليم الابتدائي .

التاوية ووافق قدر المستطاع على زيادة نسبة المجانية في السنتين التالفتين والوزارة حتى لا يصح مستقبل التلاميذ بعد أن وصلوا إلى هذه المرحلة من التعليم ، ولا يسمي إلا أن أشكر لعمالي الوزير سياسته هذه ، وأرجو أن يعمل على تقليل نسبة المجانية في السنين القادمة .

حضرة النائب المحترم عبداللطيف حلي غنام بك - أوافق على أن تخصص مجالس المديرية بالتعليم الإلزامي دون سواه ، وأن يسهل إلى وزارة المعارف العمومية بشؤون التعليم الابتدائي وما يتخلله من التعليم ، لأن وزارة المعارف العمومية هي التي تيسر على التعليم وهي أقدر من غيرها على القيام بأعبائه وليس هناك أية ملاحظة على هذا النظام سوى تدمير كثيرين من مدرسي ونظار المدارس الابتدائية التي ستبطل وزارة المعارف العمومية ، وترجع كل أسباب تدميرهم إلى تخلفهم من إحالتهم على الكشف الطبي وعدم حصول بعضهم على ديومات فنية تخصصهم لمهنة التدريس ، وإنى أرى أنه لا يوجد أي مبرر لهذا التدمير بل أرى بالعكس أن يتجهبب لوزارة المعارف العمومية فيه مصلحة لهم ، إذ ستفنى بأمرهم إدارة منصفة عاجلة تخدمهم حق قدرهم وقدرة مجهوداتهم ومآثله من الخبرة والتجربة طوال مدة قيامهم بالتدريس ، ولهم من شفقة وصطف حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء وحضرة صاحب المعالي وزير المعارف العمومية ما يطعنهم على مستقبلهم وأرجو من معالي الوزير أن يفضل بالإفشاء بتصرع زيل به أسباب خوف هؤلاء الموظفين ، ولا يفتي أن أبدي إنجابي بمذكرة الحكومة الإيضاحية وبأسلوبها الواضح .

أما فيما يخص بما قاله بعض حضرات الزملاء من وجوب تخفيض نسبة المجانية فلا أراه مناسباً في هذه الأزمة الطاحنة بل أرى أن الحالة تستدعي زيادة التوسع في المجانية ، وأرجو ألا يترك ما أبداه بعض حضرات النواب المحترمين أثراً في نفس معالي الوزير بالنسبة لطلبات المجانية التي قدمت من قراءه لا يملكون شيئاً .

الرئيس - قدم اقتراح من أكثر من عشرة أعضاء بإفقال باب المناقشة فهل توافقون على ذلك ؟

حضرة النائب المحترم ابراهيم غزال بك - إنى أعارض في إفقال باب المناقشة ، لأن المادة ١١ هي التي تنص على اختصاص مجالس المديرية فيما يتعلق بالتعليم وقد نصت هذه المادة على أن تخصص مجالس المديرية بالتعليم الإلزامي فقط ، وإنى أرى ضرورة التوسع في اختصاصها بأن يسهل إليها في التعليم الصناعي بحيث يتسلم التعليم الإلزامي وهذه المادة يجب بمقتضاها

فليس من الجائز أن تنفرد كل مديرية بتعليم خاص مادحت الثانية هي عو الأمية من القطر جميعاً وأن يشمل التعليم الإلزامي شيئاً من تعليم الصناعات والمهن وما له اتصال بالزراعة حتى يخفف عن أنظارنا شيخ البطالة وحتى لا ترى جموع العاطلين تحشد على أبواب الوزارات في انتظار عمل فلا يجدونه .

إن الغرض سام ويجب أن نشد أزر المجالس في هذا التعليم الذي سيفتح عليه من مآليتها ما يجارب ثلاثة الملايين من الجنهات .

على أنى منضم حضرة زميل عبد الحميد عمر بك في أن تتوخى الاقتصاد في إقامة المنشآت مع توفير الوسائل الصحية لها . ولهذا أوافق على بقاء المادة كما هي .

حضرة النائب المحترم محمود زكي بك - إنى أخالف حضرة النائب المحترم نجيب عمر بك فيما ذهب إليه من أن تحويل المدارس الابتدائية بمجالس المديرية إلى وزارة المعارف العمومية سيلحق ضرراً كبيراً بأهالي المديرية ، فحسب البلاد ذلك البلاء الذي تعانيه من كثرة الطلاب المتخرجين في مدارس مجالس المديرية وفي غيرها حتى أصبحوا لا يجدون عملاً لعدم استطاعة أهلهم الاتفاق عليهم في التعليم التاوية . وكفى بالنسبة الضئيلة التي تخصص عنها نتائج الامتحانات لمدارك هذه المجالس دليلاً على وجوب ترك أمر هذه المدارس لوزارة المعارف العمومية . على أنى أطلب الآن إلى وزارة المعارف أن تقلل نسبة التعليم المجاني وأن تقسح في المجال للتعليم الصناعي والزراعي في المدارس الإلزامية . أما التعليم التاوية وما يليه فيجب أن توضع نظمه بحيث لا يصل إليه إلا ما قدر أهله على الاتفاق عليه وإلا الفقير الذي ظهر نبوءه .

أما الأبناء الآخرون فأرى بهم أن يساونوا آبائهم وأهلهم في زراعتهم وصناعتهم (تصفيق) .

حضرة النائب المحترم سراج الدين شاهين باشا - أؤيد حضرة الزميل محمود زكي بك فيما أبداه ، وأرى أنه لو انتظر حضرة النائب المحترم عبد الحميد عمر بك عرض برنامج التعليم الإلزامي على المجلس لما وجد داعياً لأن يعمل هذه الحملة على وزارة المعارف العمومية ، كما أنى أوافق على قصر المجانية على التابئين من أولاد القراء ، لأن كثيرين منهم حصلوا على شهادة الدراسة الابتدائية من مدارس مجالس المديرية ولم يستطيعوا الاستقرار في مراحل التعليم الأخرى فأصبحوا عالة على أهلهم وعلى البلاد وعندما كل يوم في ازدياد ، وأرى علاجاً لهذه الحالة أن تنفى مجالس المديرية بالإكل من التعليم الزراعي والصناعي ، وقد علمت أن معالي وزير المعارف بدأ في هذه السنة بتخفيض عدد الذين يتعلمون مجاناً من تلاميذ السنة الأولى بالمدارس

الرئيس — هل توافقون على إقتال باب المناقشة ؟

(موافقة عامة) .

الرئيس — هل توافقون على المادة ١١ ؟

(موافقة عامة) .

المقرر : مادة ١٢ — يقرر قانون التعليم الإلزامي نصيب مجالس المديرات وكذلك نصيب المجالس البلدية على اختلاف أنواعها من نفقات ذلك التعليم وتكفل ميزانية الدولة باقي النفقات .

وعلى مجلس المديرية أن يدرج في ميزانية مصروفاته الاحتادات التي يفرضها عليه قانون التعليم الإلزامي .

الرئيس — هل توافقون على هذه المادة ؟

(موافقة عامة) .

المقرر :

مادة ١٣ — تتولى وزارة المعارف العمومية التفتيش على التعليم بجميع أنواعه في المدارس والمكاتب التي تديرها مجالس المديرات وتبلغ ملاحظاتها إلى هذه المجالس للعمل بها .

الرئيس — هل توافقون على هذه المادة ؟

(موافقة عامة) .

المقرر :

مادة ١٤ — يستشار مجلس المديرية مقدما في إنشاء مدارس الحكومة بالمديرية وفي قفلها أو إبطالها .

وفي حالة إلغاء مدرسة كانت في الأصل من أملاك المجلس يعود بناؤها وأرضها إلى ملكيته كما كانا لم يتم الاتفاق بين وزارة المعارف والمجلس على استعمالها في أغراض تعليمية أخرى .

حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك — قد يفهم من الفقرة الثانية من هذه المادة أن الوزارة تستولى على مدارس مجالس المديرات لإغلاقها — في الوقت الذي نرجوه أن تسير بالتعليم إلى الأمام — في حين أن المادة ١١ تنص على أن تختص مجالس المديرات بالتعليم الإلزامي فقط ، والمادة ١٣ تنص على أن تتولى وزارة المعارف العمومية التفتيش على التعليم بجميع أنواعه في المدارس والمكاتب التي تديرها مجالس المديرات ،

حضرة صاحب المعالي وزير المعارف العمومية — هذه النص خاص بحالات احتمالية ، ولا يقصد بأي حال من الأحوال من تتبع المدارس الابتدائية لوزارة المعارف العمومية الإضرار بها أو إلغاؤها ، وكل ما يري إليه هذا النص هو تحديد ملكية مجالس المديرات لما في تلك المدارس وأرضها إذا ما اضطرت الوزارة إلى إلغاء إحدى المدارس لسبب من الأسباب كقلة عدد من مؤمها من التلاميذ مثلا ، ولا يمكن أن تفكر الوزارة في إلغاء أي مدرسة وهي التي عملت على إحياء بعض المدارس التي عجزت عن الاتفاق عليها بعض الهيئات النظامية كمجالس المديرات فوضمت إليها مدرسة الصناعة بالقيوم ومدرسة الزراعة بدمشق ومدرسة الصناعة بأبي نجيج ، كما ضمت إليها ثلاث عشرة مدرسة من مدارس وزارة الأوقاف ، وقد أدرجت الوزارة في ميزانيتها المبالغ اللازمة لإدارة هذه المدارس ، فترون حضراتكم من هذا أنه لا محل للفرش الذي ذهب إليه حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك (تصديق) .

حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك — يقول معالي الوزير إن النص خاص باحتمال حالة طارئة ، فإذا سلمنا بهذا كان الأول أن يتناول النص أيضا احتمالا أقرب إلى الواقع من حالة الإلغاء وهو أن يسمح لمجالس المديرات متى توافرت لديها الأسباب الكافية بإقامة بنوع من التعليم الصناعي بجانب التعليم الإلزامي .

حضرة صاحب المعالي وزير المعارف العمومية — لا يمكن أن تقوم مجالس المديرات بنوع آخر من التعليم خلاف التعليم الإلزامي .

حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك — ما زلت أرى أن المصلحة تقتضي بأن يتناول النص كلا من الاحتمالين ، خصوصا أن المادة ١٣ تنص على أن تتولى وزارة المعارف العمومية التفتيش على التعليم بجميع أنواعه في المدارس والمكاتب التي تديرها مجالس المديرات .

حضرة صاحب المعالي وزير المعارف العمومية — راعيت الحكومة تنظيمها للعمل وضمانا لحسن سير التعليم ألا تختص مجالس المديرات بغير التعليم الإلزامي وإنشاء الملايين وإدارتها ، وسبق أن بينت لحضراتكم أن وزارة المعارف العمومية كانت تقوم بالواقع بإدارة جميع مدارس الصناعة التي أنشأتها مجالس المديرات وملها بالمدرسين الثنتين ووضع خطط الدراسة ، وقد ضمت الوزارة بعض هذه المدارس إليها لحجز ميزانية المجالس التابعة لها من الاستقرار في القيام بمصروفاتها .

وألفت نظر حضراتكم إلى نقطة أخرى هي أنه إذا تسلمت الإدارة التابعة لها المدارس الصناعية بسوء نظامها وبصعب توزيع جهود ترميمها ، وسيعرض على حضراتكم برامج التعليم في تلك المدارس .

الرئيس — هل توافقون على المادة ١٤ ؟

(موافقة عامة) .

المقرر :

مادة ١٦ - تعرض مشروعات وزارة الزراعة المتعلقة بالمديرية على مجلس المديرية لاستشارته فيها قبل تنفيذها . وكذلك يستشار المجلس كلما دنا الحال لنقل مشروع من هذه المشروعات من مكان إلى آخر في المديرية أو لإبطاله .

الرئيس - هل توافقون على هذه المادة ؟

• (موافقة عامة)

المقرر :

مادة ١٧ - إذا قضت المصلحة العامة بتحديد المساحات التي تخصص لأشروعات معينة من الزراعة فيجب استشارة المجلس في اختيار المناطق التي تشمل عليها هذه المساحات بالمديرية .

وهذا لا يخل بما لوزارتي الزراعة والأشغال العمومية من حق التعديل في هذه المناطق في الأحوال المستعجلة بدون استشارة المجلس فيها مقدماً . وفي حالة التعديل المذكور يجب إخبار المجلس بالأسباب التي دعت إلى ذلك في أول انعقاده .

الرئيس - هل توافقون على هذه المادة ؟

• (موافقة عامة)

المقرر :

مادة ١٨ - يستشار مجلس المديرية مقدماً في تحديد الموعد الذي يسرى فيه كل قانون أو لائحة زراعية على المديرية متى نص في القانون أو اللائحة على ترك تحديد موعد سريانها للسلطة التنفيذية .

الرئيس - هل توافقون على هذه المادة ؟

• (موافقة عامة)

المقرر :الفصل الخامس

اختصاص مجالس المديريات في شؤون الري

مادة ١٩ - يستشار مجلس المديرية مقدماً في جداول وزارة الأشغال العمومية السنوية المتعلقة بتطوير الترع والمصارف العمومية في المديرية .

الرئيس - هل توافقون على هذه المادة ؟

• (موافقة عامة)

مجلس النواب

استمرار المناقشة في مشروع القانون

وإحالة المادة (٢٢) إلى لجنة الداخلية

(جلة ٢٧ ديسمبر ١٩٣٢)

الرئيس - ليفضل حضرة المقرر .

المقرر - اتينا في الجلسة الماضية من نظر المادة الرابعة عشرة من المشروع وأعو الآن على حضراتكم المادة ١٥ :

الفصل الرابع

اختصاص مجالس المديريات في الشؤون الزراعية

مادة ١٥ - لمجلس المديرية أن يعمل على تشجيع حركة التقدم والتعاون الزراعي بين أهل المديرية وأن يخصص من أمواله ما يساعد على إيجاد هذه الحركة . وله أن يقترح ما يراه كفيلاً بذلك .

وللمجلس أن ينشئ المتاحف ويقيم المدارس المحلية لأصناف الزراعة والماشية والدواجن والطيور والصناعات المتفرعة عن الأعمال الزراعية .

وله أن يقر جوائز مالية لأغراض معينة يكون من وراثتها تحسين الزراعة وما يتعلق بها أو التشجيع على إيجاد أنواع جديدة منها .

وله أن يقيم مؤسسات نموذجية لأنواع من الزراعة مما يحود في المديرية وكذلك لتربية الماشية والدواجن والصناعات المتفرعة عن الأعمال الزراعية مع العمل على نشرها .

وله أن يضع من النظم ما يكفل منع النبن عن المتجين ويحفظ حقوقهم عند بيع حاصلاتهم ومصنوعاتهم الزراعية في الحفقات والمحال والأسواق من حيث ضبط الوزن وتعيين درجة الصنف ورجته .

الرئيس - هل توافقون على هذه المادة ؟

• (موافقة عامة)

المقرر :

مادة ٢٠ - يستشار مجلس المديرية مقدما في جداول مفاوضات الري المتعلقة بالمديرية . وهذا لا يخل بما لوزارة الأشغال العمومية من حق تعديل المفاوضات في الأحوال المستتجة بدون استشارة المجلس مقدما فيها . وفي حالة التعديل المذكور يجب إخبار المجلس بالأسباب التي دعت إلى ذلك في أول انعقاده .

حضرة النائب المحترم إبراهيم زكي - لي كلمة فيما يتعلق برأي مجلس المديرية في جداول مفاوضات الري :

تعالون حضراتكم أن مفاوضات الري لها أهمية عظمى خصوصا أنها تشغل الكثيرين من رجال الري في الأقاليم . ففي وقت البدء بهذه المفاوضات تكون الحاجة ماسة إلى مياه الري فغالباً للمديرية بقرار من وزارة الأشغال العمومية بترتيب المفاوضات يجعل الأهالي أمام أمر واقع قد يترتب على تنفيذه إخلال بده رايهم الزراعية وترتيبها الترتيب الذي يكفل مصلحة الزراعة ، لهذا لا أرى معنى لأن يكون رأي مجلس المديرية في هذه المسألة استشاريا خصوصا أن باشمهندس رى المديرية عضو معين في هذا المجلس وهو الذي يحدد مواعيد المفاوضات ومنها ، وأرى أن يكون لمجلس المديرية رأى قطعي في جداول المفاوضات فيقرر مثلا أن تبدأ في يوم كذا من السنة الحالية ، وتكون مدتها خمسة أيام أو عشرة مثلا طبقا لما تقتضيه مصالح المناطق المختلفة بالمديرية ، لأن هناك بعض مناطق تصاب بأضرار بالغة إذا كانت المفاوضات فيها طويلة وبعض المناطق لا تتأثر إذا طالت مدة المفاوضات بها . ومادام باشمهندس الري هو الذي يمثل وزارة الأشغال العمومية في المجلس وهو يعلم حق العلم حالة المديرية في مناطقها المختلفة ، ويدري بما ينفعها وما يضرها في مفاوضات الري ، فلماذا أرى ، مع موافقة حضراتكم ، تعديل هذه المادة يجعل رأي مجلس المديرية في هذه المسألة بالغات قطعا لا استشاريا .

حضرة النائب المحترم مصطفى صدوق - أوافق على نص المادة كما هو وأعارض حضرة النائب المحترم إبراهيم زكي فيما ذهب إليه من وجوب النص على أن يكون رأي المجلس قطعيا فإن وزارة الأشغال قد تضطر في بعض الأحيان إلى السرعة تعديل المفاوضات بحيث لا يسمح لها الوقت بدعوة مجلس المديرية إلى الانعقاد والنظر في الأمر ، وهذه السرعة تلحقها إليها الطوارئ الطبيعية ومقدار المياه التي ترد لنا من أعلى النيل في أوقات لا يمكن تحديدها فعندما تكون المياه متوافرة تحصر الوزارة مدة المفاوضات ، وعندما تقل المياه تضطر إلى تعديل هذه المفاوضات وإطالة مدتها . لهذا أرى إلغاء المادة على أصلها .

حضرة النائب المحترم حسن محمد اسماعيل - أوافق على إلغاء نص المادة على أصله للأسباب الآتية :

أولا - إن مسألة المفاوضات ليست خاصة بإقليم من الأقاليم أو مديرية من المديرية ، إنما تتعلق بها مصالح المديرية بوجه عام وفي وقت واحد . فإذا ترك لمجلس مديرية أن يقرر ما يراه من المفاوضات بمديرية فردا

كان في ذلك مساس بحق مديرية أخرى أو تعارض مع هذه الحقوق على الأقل . فإذا قرر مجلس مديرية المنيا مثلا مواعيد خاصة لمديرية وخالفه في هذه المواعيد مجلس مديرية بني سويف - وهي المديرية التي تليها - نشأ عن هذا الاختلاف تعارض واضطراب قد يشل إدارة هذه الأعمال بوزارة الأشغال العمومية .

ثانيا - معلوم أن وزارة الأشغال لا تليها في تعديل المفاوضات إلا بعد الاستئناس بالتقارير التي ترد إليها من مختلف الري بالمديرية .

يقول حضرة النائب المحترم إبراهيم زكي إن وجود باشمهندس الري بمجلس المديرية فيه ضمان للمصلحة العامة التي تتوخاها وزارة الأشغال العمومية . وأنا أقول إن هذا الموظف قيل إن يعطى رأيه في المجلس يرسله إلى وزارة الأشغال عن طريق تفتيش الري . فالأولى ترك هذه المسألة التي تتفق بها مصالح المديرية بإجها إلى السلطة المركزية والهيئة الإدارية العليا وهي وزارة الأشغال العمومية . فإن هذا هو السبل الوحيد إلى حسن إدارة هذه الأعمال وهذا أولى من التضارب الذي قد نصل إليه لو أخذنا برأي حضرة الزميل المحترم . لهذا أرى إلغاء المادة كما هي . (تصفيق) .

حضرة النائب المحترم عبد الحيد عمر بك - لقد أتى الأستاذ حسن اسماعيل بسين أساسين يوجبان ترك ترتيب جداول المفاوضات لوزارة الأشغال العمومية . وهناك سبب ثالث لم يذكره حضرته وهو أن وزارة الأشغال العمومية تفتي دائما ترتيب مفاوضاتها على إيراد النيل ، وقد تضع ترتيبا خاصا بناء على مقدار من المياه منتظر وروده ثم يتحسن هذا المقدار أو يقل بعد أسبوع أو أسبوعين فتقرر الوزارة مدة المفاوضات أو ترتيبها تبعا لذلك .

وبناء على ذلك أرى أنه يكون ترتيب جداول المفاوضات موكولا إلى وزارة الأشغال العمومية ، وأن يكون رأي مجالس المديرية استشاريا فيها .

حضرة النائب المحترم أمين طاهر - هذه المادة جذرية بتأنيكم لأنها تتعلق بالزراعة وهي ثروة القطر . وقد حدثت أن ترتيب المفاوضات كلف في بعض الأحيان سببا في ضياع نصف المحصول أو ثلثه مما ألحق الضرر بالأمه أجمعها (ضجعة) .

إن الضرر الذي ينشأ عن طول المفاوضات وري الأراضي في غير المواعيد التي تتطلبها حالة الزراعة أمر ملموس ويجب علينا جميعا أن نضع علاجه في مقدمة المسائل التي ننتهي إليها ، ثم إننا نعلم أن الحكومة تبحث عن الصالح العام للأمة وتبني التوفيق بين مصالح المديرية المختلفة ، ولكننا نعلم من جهة أخرى أن كل إقليم أدنى بمصالحه وبما تتطلبه حالة الزراعة فيه والحوال الخاص به . وقد دلت التجارب الماضية على أن النظام الذي كان متبعاً لا يتفق تماما مع المصلحة العامة ، فقد رخصت الحكومة في بعض الأحيان زراعة مساحات واسعة من الأرض تتطلب كيانات كبيرة من المياه ، وهذه المساحات زعم أساعها نتج حاصل ضئيلة القيمة بجانب باقي حاصل القطر ، فتكون نتيجة الترخيص بزراعتها أرزا أننا نفعي الكثير لمصلحة القليل .

حضرة النائب المحترم محمد سليم جابر - أرافق حضرة النائب المحترم إبراهيم
زكي فيما ذهب إليه .

إن جميع المديرات ليست سواء فيما يتعلق بمسألة المناوبات . فبينما يجب أن تكون فترات المناوبات في مديرية قرية جلدان أخرى لا يضرها بعد هذه الفترات ، وهناك مديريات بها أبار ارتوازية كثيرة وهذه لا يلحقها الضرر من تأخير المناوبات (خجعة) .

لم هذه الضجة ؟ أنا لا أقول يا كنفاء أصحاب الآبار الارتوازية بيمينها في رى أراضهم ولكن افرضوا حضراتكم أننا وجدنا في يوم من الأيام أن المياه قد قل إيرادها ، فماذا يكون العلاج ؟ الواجب في هذه الحالة أن تتدخل الحكومة لمعالجة الحالات التي يجب معالجتها حتى لا تتلف زراعة الأراضي المعرضة للجفاف أي الأراضي التي ليس بها أبار ارتوازية ، أما التي بها أبار فلا ضرر من تأخيرها عشرة أيام مثلا .

إن كل مديرية يمكن أن تدرس حالتها دوسا وإفيا يمكن معه تلافى الضرر (مقاطعة) .

الرئيس - أرجو أن تقصص صدركم للتكلم ، ولا داعي للمقاطعة ولحضراتكم القول الفصل في النهاية .

حضرة النائب المحترم محمد سليم جابر - هناك مديريات يسمح جوها بأن تكون فترات المناوبات فيها بعيدة فيما توجد أخرى لا يسمح جوها بذلك ، لذلك يصبح أن يتكرر فترات المناوبة في كل مديرية جلسها . ولما أرى أن يكون رأى مجلس المديرية قاطيا في هذا الموضوع . وتعرفون حضراتكم أن مفتش الرى والباشهندس عضوان في المجلس وهما فينان .

حضرة النائب المحترم أحمد والى الجندى - لقد أصبحنا وحالة الرى في مصر محدودة ومعلومة ، بمعنى أن مصلحة الرى تعطى كل مديرية حقا ثابتا بل إن كل فدان ينحس بأمتار مكعبة تحسب بالستيمتر .

عند ترتيب المناوبات في إقليم معين توضع ميزانية المياه بالاضاف مع مفتش الرى الذي هو عضو في مجلس المديرية ، وهو يعلم كمية المياه الموجودة والتي تستعمل بعد شهر أو شهرين ، فليست المسألة فوضى بل هناك عمل منظم معروف ، فإذا ما استشير مجلس المديرية مقلما في جداول المناوبات وبأن المياه متصرف في دورات محدودة أعلن زراع الاقليم بالنظام الذي سيتبع في تصريف المياه ودوراتها . وكل تعديل يأتي بعد ذلك إنما يحدث فوضى في الزراعة تؤدي إلى عجز في المحصول قد يؤدي إلى فخط خطير . فمن ذلك زبون أن الأمر له خطره قد يترتب على التعديل نتائج خطيرة وقد تلحق الزراعة من جرائه أضرار كبيرة كأن أى إجراء يعمل بدون استشارة المجلس أثيرات على حقوقه لأن المسألة ليست مسألة غرق أو قطع جسور بل تتعلق بمنوبات تتقدم من خمسة أيام إلى سبعة أو من سبعة أيام إلى تسعة مثلا والنبات كالطفل إذا كان في حاجة إلى الرى كل خمسة أيام ثم ترك خمسة يوما بدون ماء فلا شك أن الظلم يقتله .

فلا سبب التي يبيتها أرى أنه يجب على الحكومة - وهي المشرقة على مصالح جميع المديرات - أن تبحث في رغبات كل إقليم وتوفق بين المصالح المختلفة . وإذا كانت كمية المياه - كما قال بعض حضرات الزملاء - لا تكفى في بعض الأوقات لتنظيم الرى طبقا لحاجة الزراعة فيجب أن - ث عن علاج لهذه الحالة التي ينشأ عنها الضرر بالمحاصيل كأن تعمد مساحة كل زراعة بما يتفق وكمية المياه الموجودة .

كان من رأى بعض حضرات من تكلموا قبل أن إعطاء رأى قطي لكل مجلس مديرية في تحديد المناوبات لا يتفق مع اختلاف مصالح المديرات المختلفة . وهذا الرأى في اعتقادي غير صحيح لأن نتيجة الأخذ به أن يستمر الضرر الذي أصاب القطر والذي هو موجود إلى الآن . والعلاج لهذه الحالة هو أن تحصل الحكومة بكل مجلس مديرية وتستعمل رأيه فيما يتعلق بمصالح المديرية ، وبعد ذلك تضع برنامجا خاصا لكل مديرية يراعى فيه التناسب بين المساحات المزروعة وكمية المياه .

وبناء على ذلك أرى أن يكون لمجلس المديرات رأى إلزامى قطي في تحديد المناوبات ، أما إذا كان لما رأى استشاري فقط فإن السلطة العليا تضرب برأها عرض الحائط وتلزمها بتتابع مناوبات معينة ، مما ينقص من قيمة هذا التشريع .

حضرة صاحب المعالي وزير المعارف العمومية - أريد أن أوجه نظر المجلس الموقر إلى أمر يتعلق بالترتيب القانوني :

أنت استشارة مجلس المديرية هي الأصل في الواقع ، أما حق الوزارة فوارد في المادة على سبيل الاستثناء . ففى الأحوال المستعجلة كزيادة إيراد النيل أو نقصه قد تنشأ أضرار جسيمة إذا تأخرت الوزارة في عمل الترتيب اللازم . إذ ربما تتلف قصب الترع وتصاب الزراعات التي حولها . ومع ذلك فقد احتاط القانون وأوجب على وزارة الأشغال العمومية أن تتين لمجلس المديرات - حتى في الأحوال المستعجلة - الأسباب التي دعته لاتخاذ مثل هذه الإجراءات . وذلك احتراماً لرأى هذه المجالس . فكل الضياعات أمامكم . وهذا النص لم يقصد منه أخذ أى حق من المجلس ، بل قصده أنه أداء الأمور على خير وجه .

وسترون في الأقسام الواردة بعد في مشروع الحكومة أنه قد أعطى لمجلس المديرية رأى قاطع في المسائل التي لا تستدعى الاستعجال كإثناء الطرق الزراعية . فقد أوجبت المادة ٢٢ على وزارة المواصلات أن ترجع إلى رأى مجلس المديرية حتى في حالة أى تعديل لبرنامج إنشاء هذه الطرق ، ذلك لأنه لا يتصور وجود الاستعجال في مسائل إنشاء الطرق . أما الرى فقد تجذ فيه أحوال خطيرة جدا تستدعى اتخاذ إجراءات سريعة في الليل قبل النهار .

لذلك أرى أن المادة بنصها الحالي تحقق الأغراض المطلوبة منها . (تصفيق) .

المقرر - يلوح لي أن الانتقاد الذي وجهه حضرة النائب المحترم أمين عامر لا ينصب على المادة (٢٠) وإنما ينصب على بعد فترات المناوبات بعضها عن بعض . والواقع أن المناوبات ترتب بحسب كمية المياه التي يرزقنا لها فلا يمكن مطلقاً جعل رأى المجالس قطعياً في ترتيب هذه المناوبات إلا إذا اختصت كل مديرية بنهر خاص . فتقرر جعل رأى مجلس المديرية واجب التنفيذ فيما يخص المناوبات مستحيل من الوجهتين العقلية والعملية لأن التزاع يتحقق بمديريات عديدة ، وإذا كان كل مجلس مديرية سيطلب المزيد بطبيعة الحال ، كأن يقرر مجلس مديرية العقيلة مثلاً يومين للمناوبات ومجلس مديرية الشرقية يومين أيضاً ، وهاتان المديرتان تبرهما ترعة واحدة فكيف يمكن أن تتصرف وزارة الأشغال العمومية في هذه الحالة إذا كانت المياه لا تكفي لتحقيق ذلك ؟

أما ما يقوله حضرة النائب المحترم أحمد والى الجندي من أن كيات المياه محسوبة بالتقريب فذلك فهذا صحيح لوجه الماء على وتيرة واحدة ، ولكن المهنيين يقدرون كيات المياه العادية على متوسط الكيات التي ترد كل عام إلا أن الماء قد تأتي طرفة واحدة وقد تأتي قليلة أو متناثرة . وحينئذ ترتب وزارة الأشغال العمومية جداول المناوبات بحسب كيات المياه التي ترد فعلاً .

لهذا ترى اللجنة بقاء المادة على ما هي عليه .

الرئيس - الموافق على بقاء المادة كما وضعتها اللجنة يقف .

(وقفت أغلبية) .

الرئيس - إذن تهرت الموافقة على المادة ٢٠ كما هي .

المقرر :

الفصل السادس

اختصاص مجالس المديريات في شؤون المواصلات

المقرر :

مادة ٢١ - فضلاً عن الاختصاصات المقررة لمجلس المديرية بنص صريح في هذا القانون ، يستشار المجلس بوجه عام في تعيين اتجاهات طرق المواصلات براً وبحراً في المديرية ، وفي كل تعديل يحصل في هذه الاتجاهات .

الرئيس - هل توافقون على هذه المادة ؟

(موافقة عامة) .

المقرر :

مادة ٢٢ - يقرر مجلس المديرية إنشاء الطرق الزراعية التي توصل بين بلاد المديرية وقراها طبقاً لأحكام الأمر السائل الصادر في ٣ نوفمبر سنة ١٩٩٠ وما يدخل عليه من التعديلات .

وقرار مجلس المديرية في الإنشاء وفي ترتيب برنامج العمل وفي الرسوم الإضافية التي تفرض للصرف منها عليه لا يكون نافذ المفعول إلا بمصادقة مجلس الوزراء وصندوق مرسوم به .

ولا أخفى على حضراتكم أن البعض قاطن في أمر تقديم استجواب لوزارة الأشغال العمومية عن آلاف من الأمتدة أصاب التلف زراعتها من جراء الاضطراب في المناوبات .

لهذا أرى أن يستشار مجلس المديرية قبل إجراء أي تعديل في المناوبات .

حضرة النائب المحترم إبراهيم زكي - الواقع أن المسألة ليست مسألة جدول ومناقشة ، وإنما سأضرب لحضراتكم مثلاً محسوماً :

جرت السادة أن تبدأ المناوبات في مديرية البصرة في أوائل أبريل من كل سنة ، أما في العام الماضي فقد بدأت في أول مارس أي قبل أولها بشهر لماذا ترتب على ذلك ؟

تعملون أن مديرية البصرة إقليم بحري وأمطاره الغزيرة تؤثر خدمة القطن عن المواعيد المقررة في مثل إقليمي العقيلة والمنوفية أو الوجه القبلي ، فإذا خدمت الأرض ولم تروى نيلياً - يمنع عنها "التطليل" وأضرار مياه الشتاء فلها لا تتجح محسولاً ، والذي حلت في مديرية البصرة أن الأرض خدمت وبقيت مستطرة خمسة مشروما حتى يأتي دور المناوبات وقد أضحى كثيراً على حضرة مفتش الري كي يستتي مديرية البصرة من هذا التقييد ويعمل هذه المناوبات فيها من أبريل - كما كان الحال من قبل - حفاظاً لثروة البلاد ومزارعها ، فكان جواب حضرة أن هذا أمر وزارة الأشغال وأنه لا يمكن منعه .

فإذا كنا حكومة وبرلماناً ومجالس مديريات نعمل جميعاً لمصلحة البلاد ثم لا نستطيع فيها في مسألة حيوية كهذه بقاى شيء نسمعها إذن ؟

لقد أقامت وزارة الأشغال العمومية المنشآت وعلت خزائن أسوان وسعت جميع الوسائل إلى توفير المياه اللازمة للري فكيف تقول لنا بعد ذلك أن ليست لدينا مياه !!

هذا مثل عن هذه المناوبات سقته لحضراتكم ، وهناك مثل آخر :

منطقة أبي المطامير أراضياً رملية وتحتاج إلى مياه الري المتكررة فإنا لم نر باستقرار لا تمل محسولاً قط وإذا غلت محسولاً فلا يساوى ما نتجه أقل أراضى القطر جردة .

حاولنا إحضرات النواب أن نطبق على هذه المنطقة مناوبات خاصة كنوابت الأرز التي أعطيت لبعض المناطق بأن يكون الدور كل خمسة أيام خصوصاً أنها تزرع الخضروات وتكون الاسكندرية بالقوا كه فكان رد تفتيش الري أنه لا يستطيع أن يفعل ذلك .

يقول سائل وزير المعارف العمومية : ان الأصل هو أخذ رأى مجلس المديرية في هذه الحالة وأما الاستشارة فنرض .

إذا كان الأمر كذلك فما معنى التمسك بالاستشارة ولم لا يكون رأى المجلس فيما يتعلق بمناوبات الري ومبداً في مديريته قطعياً واجب التنفيذ ؟ معظمتنا مزارعون وكلنا يعلم ما تمانيه الأمة من الشدة في وقت المناوبات ولهذا أرجو أن توافقوني حضراتكم على أن يكون رأى مجلس المديرية في هذا الشأن قطعياً لا استشارياً .

على ذلك يكون وضع المادة بالحالة التي هي عليها مطابها للعمل والواقع ، ولا أرى عملاً لأن يسأل مجلس المديرية حق لا يستطيع تنفيذه بنفسه إذ لا يمكن إنشاء أى طريق إلا إذا علت عنه رسومات ومقاييس لمعرفة مقدار تكاليفه .

لهذا أرجو من حضراتكم الموافقة على إلغاء المادة على أصلها .

حضرة النائب المحترم أحمد وإلى الجندى — نصت الفقرة الأخيرة من هذه المادة على ما يأتى :

«فإذا بدأ لوزارة المواصلات ما يدعوا لتعديل برنامج الإنشاء الذى أقره مجلس المديرية وجب عليها أن تحصل على موافقة المجلس مقدماً على هذا التعديل . ويكون رأى المجلس استشارياً فى التعديل إذا كان إنشاء الطريق يستلزم نفقات من خزنة الدولة» .

ومعنى هذا ، يا حضرات الزيادة ، أن مجلس المديرية إذا كان يتفق على إنشاء طريق من مزاياه كان أخذ رأيه فى التعديل الذى تراه وزارة المواصلات واجباً حتماً ، غير أنه إذا دخل فى نفقات إنشائه عنصر حكوى بأية نسبة ولو كانت ضئيلة كان رأى مجلس المديرية استشارياً ، ومعنى ذلك أن الحكومة تستطيع أن تجعل رأى المجلس غير قطعى كلما أرادت ذلك ، فغداً من هذا أرى وضع نسبة معينة للبلغ الذى تساهم فيه الحكومة فى إنشاء الطريق كأن يكون ربع التكاليف أو الثلث أو النصف كما حصل ذلك بالأسس عند ما وافق المجلس على المبلغ الذى يخصم للصرف على الشؤون الصحية، وإنى أقترح لكى يكون رأى المجلس استشارياً فى مشروع ما أن تساهم الحكومة بنصف التكاليف (تصفيق) .

حضرة النائب المحترم على المتزلاوى بك — حضرات النواب المحترمين : جاء فى الشق الأول من هذه المادة ما يأتى :

«يقرر مجلس المديرية إنشاء الطرق الزراعية التى توصل بين بلاد المديرية وقراها طبقاً لأحكام الأمر العالى الصادر فى ٣ نوفمبر سنة ١٨٩٠ وما يدخل عليه من التعديلات» .

هذه الفقرة تقضى عند تطبيق هذه المادة بالرجوع إلى القانون الصادر فى ٣ نوفمبر سنة ١٨٩٠ وهذا ما اعترض عليه حضرة الزميل المحترم عبد الحميد عمر بك ، وإنى أؤيد فى اعتراضه كل التأييد ، وأزيد عليه أنى لم أعظم هذه الفقرة ولم أتوقفها وأرجو من حضرة صاحب السعادة وكيل وزارة الداخلية أن يبدل للمجلس بتفسير عبارة «وما يدخل عليه من التعديلات» وهل المقصود التعديلات التى تستدل على الأمر العالى المشار إليه فى المستقبل أو التعديلات التى قد تكون أدخلت عليه فى العام الماضى .

حضرة صاحب السعادة وكيل وزارة الداخلية — المقصود طبقاً التعديلات التى تستدل عليه فى المستقبل .

حضرة النائب المحترم على المتزلاوى بك — معنى هذا أنه يمكن بحجة فلم أن يحى للمجالس المديرية من السلطة فى هذا الشأن ، وأظن أن المجلس الموقر لا يوافق على تشريع كهذا .

وتسوى وزارة المواصلات إنشاء الطرق الزراعية على وجه ما تقدم وتقوم بصيانتها .

فإذا بدأ لوزارة المواصلات ما يدعوا لتعديل برنامج الإنشاء الذى أقره مجلس المديرية وجب عليها أن تحصل على موافقة المجلس مقدماً على هذا التعديل . ويكون رأى المجلس استشارياً فى التعديل إذا كان إنشاء الطريق يستلزم نفقات من خزنة الدولة» .

حضرة النائب المحترم أحمد محمد الشاذلى — طلبت الكلمة مرتين عند الكلام فى المادة (٢٠) وطلبت ذلك من حضرة السكرتير النائب الأستاذ عزيز أباطه ولم أعط الكلمة فأحجج على ذلك .

حضرة النائب المحترم عبد الحميد عمر بك — جاء فى صدر المادة ٢٢ ما يأتى :

«يقرر مجلس المديرية إنشاء الطرق الزراعية التى توصل بين بلاد المديرية وقراها طبقاً لأحكام الأمر العالى الصادر فى ٣ نوفمبر سنة ١٨٩٠ وما يدخل عليه من التعديلات» والأمر العالى المشار إليه لا يعطى لمجلس المديرية أى حق فى إنشاء الطرق الزراعية ، بل أعطى هذا الحق للرئيس الإدارى الأعلى فى المديرية مع مصلحة الطرق .

الرئيس — لقد أعطى القانون الذى نحن بصدد بحثه السلطة فى إنشاء الطرق لمجلس المديرية طبقاً لأحكام الأمر العالى المذكور والمادة وإنما تشير إلى ذلك .

حضرة النائب المحترم عبد الحميد عمر بك — قلت إن الأمر العالى الذى نصت عليه المادة لا يعطى لمجالس المديرية حقاً فى إنشاء الطرق الزراعية بل أعطى هذا الحق للرئيس الإدارى فى المديرية بالاتفاق مع مندوب نظارة الأشغال العمومية ، فإذا رأى أعضاء مجلس المديرية ضرورة إنشاء سكة زراعية فى مديرتهم ، وكان طلبهم يتعارض وإرادة المدير فلا تنشأ تلك السكة أما إذا رأى المدير إنشاء طريق أو سكة زراعية تمتد بين بلدة وأخرى كان له ما أراد ، فالذى أراه أن يكون هذا الحق لمجلس المديرية . أما أن يكون إنشاء الطرق الزراعية طبقاً لأحكام الأمر العالى المشار إليه فهو يرجوع بالمجالس إلى الوزراء وكأنها لم تكتسب حقوقاً جديدة .

لهذا أرى من هيئة المجلس الموقر أن توافق على أن يكون حق إنشاء السكك الزراعية لمجلس المديرية دون سواه (تصفيق) .

حضرة صاحب السعادة وكيل وزارة الداخلية — حضرات النواب

المحترمين : تعلمون أن مجالس المديرية ليس بها من المهندسين ما يسمح لها بعمل رسومات ولا مقاييسات عن الطرق المرغوب إنشاؤها ، ولذلك أشير فى الأمر العالى الصادر سنة ١٨٩٠ إلى ضرورة اتفاق الجهة الإدارية مع مصلحة الرى — عند إنشاء الطرق الزراعية — على وضع الرسومات والمقاييس اللازمة لها ومتى وضعت تلك الرسومات والمقاييس وافق على التكاليف رغب الأمر لمجلس المديرية وهو الذى يقرر الرسوم والتكاليف ، وفرض الضرائب على الأغنياء التى تتفع من إنشاء هذه الطرق ، وله أن يوافق على إنشاء الطرق أو لا يوافق على إنشائها . وبناء

يقول حضرة النائب المحترم أحمد والى الجندي إن الحكومة قد تمردت على
صرف مبلغ يسير على إنشاء الطريق حتى يكون رأى مجلس المديرية استشاريا
ولم أقول ردا على هذا إن هذه الفكرة بعيدة الاحتمال، بل إن هذا العمل
يكون الاحتمال بعينه، ولا يمكن أن يلجأ إليه إلا المشاغون، وحيثا أن
تمتد أية حكومة إلى هذه الحيلة الخفية. ثم كيف تنظم الحكومة أن تخضع
لرأى قاضى يصدره مجلس المديرية بإنشاء سكة زراعية بينما تقوم الحكومة
ببعض جزء من نفقات المشروع ؟ إن هذا أمر لا يقول به أحد .

وقد يستمر إنشاء السكة الزراعية نفقات مبهظة لمرورها على مصرف أو
ترعة مثلا ، فلذا يكون موقف الحكومة عند ماخاضها ومشروعات إنشاء عدة
طرق تحتاج إلى مئات الألوف من الجنيهات وتكون قد انتهت من إقرار
أبواب الميزانية العامة ؟ وماذا يقول حضرة النائب المحترم على المتزلاوى بك
وكل المجلس ورئيس لجنة المالية عند ما عرض عليه طلب تقرير الاعتداد
اللائم لمثل هذا المشروع بعد أن يكون مجلس النواب قد قرر الميزانية ؟
لهذه الأسباب أطلب بقاء المادة على ما هي عليه مع حذف عبارة
"ومدخل عليه من التعديلات" .

حضرة صاحب السعادة وزير الحربية والبحرية - توافق الحكومة على
حذف هذه العبارة مع بقاء باقي المادة على ما هي عليه .

حضرة النائب المحترم على المتزلاوى بك - مازلت أرى حذف العبارة
الأخيرة من الفقرة الأخيرة من المادة وأذكر في التدليل على رأيي المشل
الآتي :

افرضوا أن مجلس مديرية الشرقية أراد إنشاء طريق زراعى يتكلف
عشرة آلاف من الجنيهات ، وكان في مقدوره أن يدفع أربعة آلاف من
الجنيهات ورغب في أن تساهم الحكومة في إنشاء هذا الطريق بدفع الستة
الألاف الباقية ، فآذن أن الحكومة تسلم مئ أن مجلس المديرية لا يقر
الرأى النهائي بإنشاء الطريق إلا بعد الاتفاق معها . لهذا كانت الفقرة المشار
إليها لا فائدة منها ويجب حذفها .

المقرر - إذا رأى مجلس المديرية أن ينشئ طريقا زراعى ينفق ترعا
أو مصارف واستدعى الأمر إقامة "بار تتكلف نفقات مبهظة ، ولم يؤمل
مجلس المديرية على موارده للصرف على هذه المنشآت الجديدة أيقن رأيه
استشاريا أم قطعا ؟

حضرة النائب المحترم على المتزلاوى بك - في هذه الحالة لا بد من الاتفاق
بين مجلس المديرية وبين الحكومة ، لأن المبلغ سيصرف من خزنة الدولة .

حضرة النائب المحترم الدكتور عبد العزيز نظلى بك - ماذا يكون الحال
إذا بدأ مجلس المديرية إنشاء الطريق ثم أوقف العمل ؟

حضرة النائب المحترم أحمد محمد الشاذلى - أرى أن حضرة النائب المحترم
على المتزلاوى بك قد وفى الموضوع حقّه ، لهذا أطلب أن يكون رأى مجلس
المديرية قطعا .

حضرة صاحب السعادة وكيل وزارة الداخلية - ذكرت لحضراتكم أن
مجلس المديرية لا يمكن أن يقرر إنشاء طريق إلا بعد الاتفاق مع
وزارة المواصلات . إذ قد يجتاز الطريق المراد إنشاءه ترعة أو سكة حديدية
مثلا ، فلا بد للمجلس من الاتفاق مبدئيا مع الوزارة صاحبة الشأن ، وهذا
ما قصده المشرع من ضرورة الرجوع للأمر المالى الذى أشير إليه في هذه
المادة . فالخروج من أحكامه يؤدي إلى مصادمات لا يمكن أن نتفادها .

حضرة النائب المحترم على المتزلاوى بك - كيف يمكن أن نجعل حق
بمجلس المديرية معلقا على هذه التعديلات ؟ أظن أن المجلس لا يوافق
على أن يعمل حق هذه المجالس يعلو ويخضع تبعا لكل تعديل يحدث
في الأمر المالى المشار إليه فقد يسلب ذلك التعديل سلطة المجالس في هذا
الشأن .

حضرة صاحب السعادة وكيل وزارة الداخلية - إن كل تعديل يمكن
أن يدخل على الأمر المالى المشار إليه سيرض بطبيعة الحال على حضراتكم،
وللمجلس الرأى الأمل .

الرئيس - سعادته يقول إن التعديلات التى تطرأ على الأمر المالى
تمرض على البرلمان .

حضرة النائب المحترم على المتزلاوى بك - أنا لا أعلم إن كانت مثل هذه
التعديلات مما يجب عرضه على البرلمان أم لا ، ومع ذلك فانا أقول إنه
لا يجب أن قيد مجالس المديرية بمثل هذا النص لأن معناه أن أعمالها
تتوقف على التعديلات التى يدخلها البرلمان على الأمر المالى في المستقبل .
وأن تكون الحقوق التى اكتسبتها من قانون عرضة للضياع .

لهذا أطلب حذف عبارة "ومدخل عليها من التعديلات" الواردة في
آخر الفقرة الأولى من هذه المادة .

وإن أعقب على القطة التى أثارها حضرة النائب المحترم أحمد والى الجندي
بأن أطلب حذف العبارة الآتية من الفقرة الأخيرة من المادة "وتكون
رأى المجلس استشاريا في التعديل إذا كان إنشاء الطريق يستنزف نفقات من
خزنة الدولة" وذلك للأسباب التالية :

إذا اتفق مجلس مديرية ما مع وزارة المواصلات على إنشاء طريق زراعى
واستنزف ذلك دفع جزء من النفقات من خزنة الدولة، فلا بد أن يتفاهم المجلس
مع الوزارة ويتفق معها على أن تقوم بدفع هذه النفقات ، فلذا لم يتم التفاهم
بينهما سقط المشروع بطبيعة الحال . فلامنى إذن أن نحد من حرية المجلس
مقابل قليل من المال .

المقرر - أوافق حضرة النائب المحترم على المتزلاوى بك على حذف عبارة
"ومدخل عليه من التعديلات" من الفقرة الأولى من المادة ، ولعل اللجنة
عند ما درست الموضوع التمس عليها الأمر ، والواقع أنها كانت تريد جعل
نص هذه البقرة "ومدخل عليه من التعديلات" .
أما الشطر الثانى من اقتراحه فإني لا أوافق عليه .

طريق ويكون بهذا الطريق كبار تستلزم غفقات من الخزانة فإنه يجد نفسه أمام الأمر الواقع مجبراً على أن يلبأ إلى وزارة المواصلات ليحصل على موافقتها وإلا استحال عليه القيام بما يريد إنشائه ، فأرى أن يحذف الشرط الأخير من المادة لأنه يشر بوضع القيود في سبيل مجالس المديرية ، في حين أن ما ترى إليه الحكومة متوافر لها من غير هذا النص . أليست الحكومة في حل من أن تلغ أو لا تلغ متى كان الطريق يستلزم غفقات من خزانة الدولة ؟ فإذا فرض ولم يشأ المجلس أن يرجع إلى الجهة الرئيسية وقرّر ما أراده دون اتخاذه معها فلن يحصل على المال اللازم من خزائنها ، لما دام التنفيذ يحتاج إلى اتفاق الحكومة ومجالس المديرية فيجب أن تقلل من القيود بقدر المستطاع .

حضره النائب المحترم عبد الرحمن البيل — المادة الثانية من الأمر العالي الصادر في ٣ نوفمبر ١٨٩٠ تقول : "في الإجراءات التي تتخذ لإنشاء سكة زراعية ، إذا رأى المدير ضرورة إنشاء سكة أو جملة سكة في دائرة مديريته ، ضليه أن يستشير مفتش الري لإنشاء رأي في ذلك وكذا على مفتش الري إذا رأى وجوب إنشاء سكة من هذا القبيل أن يرضى أوامره على المدير فإذا اخفقت آراؤهما قبل المفتش أن يضع لذلك رسماً ومقايضة عمومية بتكاليف إنشائها ويصير عرضهما على نظارتي الداخلية والأشغال العمومية من المديرين مفتش الري مشفوعين بمعلقوئهما وإذا اخفقت النظارتان على العمل تعرضان المشروع على مجلس النظار وهو يجري ما يجرى للاثام مجلس المديرية للنظر في هذا المشروع فيقرر إذا اقتضت الحال المصاريف اللازمة لإجرائه بحسب أحكام المادة الثانية من القانون النظامي الصادر في أول مايو سنة ١٨٨٣ (٢٤ جمادى الثانية سنة ١٣٠٠) "

فكان هذه المادة لم تشأ أن تجعل لمجلس المديرية تساهلاً ، وقصرت سلطته على النظر في الأمر عند ما يحتاج الحال إلى مصاريف ويوجب أن وجود نص المادة الثانية من الأمر العالي المشار إليه يجنب المادة ٢٢ في المشروع للمعرض يحمل نص الأخيرة مضطرباً .

الرئيس — هل تريد إعادة هذه المادة إلى اللجنة ؟

حضره النائب المحترم عبد الرحمن البيل — يجب مقارنة نص المادة بنص المواد الأخرى حتى يمكن التوفيق بينها ، ويمكن أن ينص على أن تستأثر كل مصلحة لها شأن كصحة السكة الحديدية ووزارة الأشغال العمومية ثم بعد ذلك يكون المجلس صاحب القرار النهائي في الإنشاء .

حضره صاحب السعادة وكل وزارة الداخلية — يقضي نص المادة بأن يكون المجلس صاحب الرأي لأنه إذا وافق على برنامج الإنشاء قرر الضريبة ، وإذا رفض انتهى الأمر . فالرأي الأخير للجلبس .

حضره النائب المحترم عبد الرحمن البيل — الواقع أننا إذا رجعنا إلى المسألة من وجهتها العملية نجد أن قرار المجلس لمصاريف المشروع معنى الموافقة على إنشائه ، وفي رفض الموافقة عليه رفض له ، فلا ضير إذا جعلنا النص واضحاً ما دمتا قول إن المجلس هو الذي يقرّر .

حضره النائب المحترم محمود السيد أبو حسين بك — لا يحتاج الأمر إلى الاستئناس برأي المهندس في أكثر السكك الزراعية لمعرفة ما إذا كان أمامها كبار أو ترع . ومديرية المنوفية تكاد تكون خلواً من السكك الزراعية ، فأرجو النظر إليها بين الرماية .

المقرر — لاعلاقة لهذه الرغبة الخاصة بموضوع المادة التي نحن بصددنا .

حضره النائب المحترم عبد الرحمن البيل — أرى أن النموض في المادة منشأه تشعب المصالح وتصلدها . فإنه إذا أريد إنشاء طريق زراعي له علاقة بمصالح السكك الحديدية أو الري أو الطرق والكبارى استدعى ذلك مفاوضات ومواقفتها ، فبطل رأى مجلس المديرية قاطعاً في تقرير الطريق وإنشائه غير مقبول . ولما أرى أن الانسجام موجود في المادة ، وإلى مع موافقي على رأى حضرة النائب المحترم على التلاوي بك في حذف عبارة "وما يدخل عليه من التعديلات" أرى بقاء العبارة الأخيرة من الفقرة الأخيرة من المادة ، لأنه لا خوف من بقائها حتى لا تجازف المجالس في إنشاء طرق تشكك مبالغ طائلة لا تكون الحكومة قد وافقت على إنشائها .

حضره النائب المحترم عبد الحميد عمر بك — إن بين صدر المادة وأمرها تناقضاً . فالفقرة الأولى تقضي بأن "يقرر مجلس المديرية إنشاء الطرق الزراعية التي توصل بين بلاد المديرية وقراها" والذي فهمه من هذا أن المجلس هو الذي يقرر ويقرر إنشائها ؛ ولكن ما لبثت المادة أن اشتراطت أن يكون هذا "طبقاً لأحكام الأمر العالي الصادر في ٣ نوفمبر سنة ١٨٩٠ وما يدخل عليه من التعديلات" وإذا ما رجعنا إلى الأمر المذكور وجدناه أعطى هذا الحق لرئيس مصلحة الري وليس لمجلس المديرية . عبارة المادة على هذا النحو متناقضة .

المقرر — لقد انتقل هذا الحق إلى مجلس المديرية .

حضره النائب المحترم عبد الحميد عمر بك — ليس في المادة ما يغيثك .

المقرر — المادة تقول "يقرّر مجلس المديرية" ومعنى هذا أن المشروع أراد نقل هذا الحق إلى مجلس المديرية .

حضره النائب المحترم عبد الحميد عمر بك — تقضي المادة الثانية من الأمر العالي الصادر في ٣ نوفمبر سنة ١٨٩٠ بأن المديرع من يمثل وزارة الأشغال العمومية (الذي حل محله ممثل وزارة المواصلات) في المديرية هما اللذان يقرران إنشاء السكك الزراعية ، وبهذا لا يكون لمجلس المديرية حق اقتراح إنشائها . فيجب إذن أن نرجع إلى الأمر العالي وتبينه حتى تكون أحكام المادة مبنية على أساس صحيح .

حضره النائب المحترم عبد العزيز الصوفاني — أؤيد حضرة النائب المحترم على التلاوي بك ، وأرى أن حذف الفقرة الأخيرة من المادة لن يسلب الحكومة حقها فهي ، بإشراف البرلمان ، صاحبة التصرف في أموال الخزانة صر هذا التصرف أو كبر . فإذا أصدر مجلس مديرية ما قراراً وكان من شأن تنفيذه صرف أي مبلغ من مبالغ الخزانة العامة كان يقرّر إنشاء

أما ما يقول به حضرة النائب المحترم عبد الحميد عمر بك فهو ما يجب أن تأخذ به ، فيجب أن يكون لمجلس المديرية حق اقتراح إنشاء الطرق ، حتى تزيد في حقوقه واختصاصاته على ما كانت عليه سنة ١٨٨٣ ، وعلى ما نص عليه الأمر العالي الصادر سنة ١٨٩٠ ، أو عبارة أخرى بيد أن كان المجلس يقوم بتنفيذ رغبات المدير ومقتضى الرأى ، وهما عضوان من بين أعضائه ، يكون له حق اقتراح إنشاء الطرق ويكون رأيه قطعيًا في شؤون مديريته ، ما دلم المال مأخوذاً من خزائنه .

حضرة صاحب السعادة وزير المواصلات — أقترح على المجلس الموقر أن يؤجل النظر في هذه المادة ، وأن تعاد إلى لجنة الداخلية والشؤون الصحية ، لإعادة بحثها من جديد في وجود وكيل وزاى الداخلية والمواصلات .

الرئيس — هل توافقون على إعادة هذه المادة إلى الداخلية والشؤون الصحية ؟

(موافقة عامة) .

المقرر :

مادة ٢٣ — يشترط اعتماد مجلس المديرية مقمداً في إنشاء السكة الحديدية الزراعية ما دامت السكة لا تمر إلا في المديرية وحدها .

فإذا كانت تمر في أكثر من مديرية واحدة فيؤخذ فيها رأى كل مجلس مديرية مختص ، ويكون الرأى استشارياً .

ويكون لمجلس المديرية ذات الشأن رأى استشارى أيضاً في تعيين اتجاهات هذه السكة ، سواء أكانت السكة تمر في مديرية واحدة أم في أكثر من مديرية .

الرئيس — هل توافقون على هذه المادة ؟

(موافقة عامة) .

المقرر :

مادة ٢٤ — يستشار مجلس المديرية مقمداً في إنشاء مسكك حديد الحكومة سواء أكانت تمر في مديرية واحدة أم في أكثر من مديرية ، وكذلك في تعيين اتجاهات هذه السكة وفي إنشائها .

الرئيس — هل توافقون على هذه المادة ؟

(موافقة عامة) .

المقرر :

الفصل السابع

اختصاص مجالس المديرية في شؤون وزارة المالية

مادة ٢٥ — يستشار مجلس المديرية مقمداً في إعطاء الشركات أو الأفراد امتيازات أو التزامات أو احتكارات بالمديرية .

حضرة صاحب السعادة وزير المواصلات — إنما وردت عبارة "طبقاً لأحكام الأمر العالي الصادر في ٣ نوفمبر سنة ١٨٩٠" إتماماً للإجراءات لأن الكلمة الأخيرة هي لمجلس المديرية . والتج في مثل هذه الأحوال أن يتفق المدرع مفتش الطرق بالمديرية ، وقد كان يتفق قبلاً مع مفتش الرأى وقت أن كانت الطرق تابعة لوزارة الأشغال العمومية ، فإذا ما اختلفا على إنشاء طريق عرض هذا الأمر على مجلس المديرية الذى له حق إقراره أو رفضه ، فإن هو أقره اعتمد المصروفات اللازمة لإنشائه . ومن ثم يكون من اختصاص المجلس حق تقرير الطريق وحق إنشائه . وإن هو رفضه سقط المشروع ، لأنه لا يمكن أن يفتأ دون مال .

حضرة النائب المحترم عبد الحميد عمر بك — ليس هذا ما نرى إليه ، إنما قصدنا أن يكون لمجلس المديرية الحق في اقتراح إنشاء الطرق الزراعية بدلاً من المدير ومهندس الطرق ، لأن المجلس أعرف بمجال مديريته من الرئيس الإدارى الذى إن استمر شهراً أو سنة فهو معرض للغلل إلى جهة أخرى . إننا نريد أن يمنع مجلس المديرية حق اقتراح الطرق وإنشائها كما فهمنا قبلاً وكما شرح لنا .

حضرة صاحب السعادة وزير المواصلات — إن لمجلس المديرية حق إبلاء أية رغبة .

حضرة النائب المحترم عبد الحميد عمر بك — إن هذه الرغبات غير ملزمة .

حضرة النائب المحترم عبد الرحمن البيل — أقترح أن تزد هذه المادة ثانياً إلى لجنة الداخلية والشؤون الصحية ، لإعادة النظر فيها .

حضرة صاحب السعادة وزير المواصلات — هناك نقطة أرجو ملاحظتها ، وهى أن مجلس المديرية قد يمرض عليه إنشاء طريق قد تكون مقمة لطرق تتفرق بمديرية أخرى ، أو تمرض بعض طرق المواصلات ، كأن تتقاطع مع طريق السكة الحديدية أو غيرها .

حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك — لقد اتخذ الشارع تمام الحيطه لتلافى وقوع ما أشار إليه سعادة وزير المواصلات ، بالنص الوارد في الفقرة الثانية من المادة ، وهو " وقرار مجلس المديرية في الإنشاء ، وفي ترتيب برنامج العمل ، وفي الرسوم الإضافية التي تعرض للصرف منها عليه لا يكون نافذ المفعول ، إلا بعد مصادقة مجلس الوزراء وصدر مرسوم به " . أما نقطة الضعف في نص المادة ، فهى أنه يجعل طريق العمل والإجراءات المتعلقة به إلى أحكام الأمر العالي الصادر في ٣ نوفمبر سنة ١٨٩٠ هذا الأمر الذى ينظم أعمال مجالس المديرية المنشأة في سنة ١٨٨٣ في دورها الجاهل . لقد كانت السلطة في ذلك العهد مركزة في رجال الحكم ، أى في يد المدير ومفتش الرأى ، الذين إذا اختلف رأياً على شأن من الشؤون فإنا يمرضاه على مجلس المديرية ، لأن المال يؤخذ من خزائنه على مجلس المديرية ، فهما لا يمرضان الأمر على المجلس إلا طلباً للمال . ومعنى هذا أن سلطة المجلس قاصرة على تقرير المال .

فإنما أن يكون الامتياز أو الاحتكار عاما لجميع مديريات القطر وإنما أن يكون خاصا بمديرية واحدة أو أكثر .

فإن كانت عاما للقطر للصري أجمع ، عرض الأمر على حضراتكم — وأنتم تمثلون جميع المديريات — لنظره وإبداء الرأي فيه . وإن كان خاصا بمديرية واحدة فقد يكون لمجلسها رأى خاص في هذا الاحتكار . ولهذا تطلب الحكومة من ذلك المجلس إبداء وجهة نظره في هذا الأمر وترضه بعد ذلك على البرلمان ليحتمه وإبداء رايه بعد أن يكون قد استأثر وألم بهذا الأمر في ضوء تلك الآراء قبل أن يصدر قرارا في هذا الشأن .

الرئيس — هل توافقون على هذه المادة ؟

(موافقة عامة) .

المقرر :

مادة ٢٧ — يستأثر مجلس المديرية مقعلا قبل بيع الأراضي الزراعية المملوكة للدولة ، الواقعة حول قرى المديرية في دائرة نصف قطرها خمسمائة متر من الحدود المقررة للقرى .

ويستثنى من ذلك البلاد والقرى التي لما يجالس بلدية من أى نوع .

حضرة النائب المحترم على المتلاوى بك — هل يشمل نص المادة المجالس المحلية والقروية أيضا ؟

حضرة صاحب السعادة وزير المواصلات — نعم يشملها .

حضرة النائب المحترم على المتلاوى بك — وهل فهم من هذا أن الحكومة توى استشارة هذه المجالس فيما نصت عليه المادة ؟

حضرة صاحب السعادة وزير المواصلات — نعم توى الحكومة استشارتها .

حضرة النائب المحترم إبراهيم غزال بك — ما الحكمة في تحديد المسافة الواردة بالمادة بمجمعات متر .

حضرة صاحب السعادة وكيل وزارة الداخلية — هذا القدر هو الذي تحتاج إليه البلد عادة لمخاضها .

المقرر — هذه المسافة مفروضة أنها نابعة للقرية .

الرئيس — هل توافقون على هذه المادة ؟

(موافقة عامة) .

المقرر :

مادة ٢٨ — يستأثر مجلس المديرية مقعلا في جميع المشروعات الخاصة بمقتات الحكومة ومؤسساتها في المديرية ، من حيث إقامة هذه المنشآت

ولا يفتى عن حضرات النواب المحترمين أن مسألة منح الشركات أو الأفراد امتيازات أو التزامات أو احتكارات ، لا تعطى إلا بموافقة مجلس النواب . ففى هذا ضمان كاف ولا معنى مطلقا للتخوف .

حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك — نص على هذا في الدستور .

حضرة النائب المحترم عبد الحميد عمر بك — الدستور صريح في هذا . وأرجو أن ينص صراحة في مشروع القانون على أن الأمر يمر على مجلس المديرية بعد أن يوافق عليه مجلس النواب .

حضرة صاحب السعادة وزير المواصلات — لا يمكن النص على هذا لأن قرار مجلس النواب نهائى قاطع ، وعلى كل حال فالحكومة تستشير مجلس المديرية قبل عرض الأمر على مجلس النواب في منح الامتياز أو الاحتكار وأظن أن في إعطاء مجلس المديرية حق إبداء رايه قبل قرار مجلس النواب توفيقا في سلطته .

حضرة النائب المحترم عبد الحميد عمر بك — ليكن ما يريد سعادة الوزير ويمكن أن يرد على النص " طبقا للدستور " .

حضرة صاحب السعادة وزير المواصلات — هذا ما فهمه .

الرئيس — هل توافقون على هذه المادة ؟

(موافقة عامة) .

المقرر :

مادة ٢٩ — يستأثر مجلس المديرية مقعلا قبل التصرف في الأراضي الفضاء المعلقة للبناء — من أملاك الدولة — في بلاد المديرية التي ليس لها مجالس بلدية من أى نوع .

حضرة النائب المحترم على المتلاوى بك — وما الشأن في المجالس المحلية هنا ؟

المقرر — ستكون جميع المجالس المحلية والقروية مجالس بلدية في القانون الجديد .

حضرة النائب المحترم عبد الحميد عمر بك — لدى استدراك بسيط أريد أن يوضحه حضرة صاحب السعادة وزير المواصلات :

نحن نقول إن مشروع هذا القانون يعطى لمجالس المديريات حق التصرف في استعمال كل ما أحرزته وكسبه من السلطة بالتصويع التي يقرها البرلمان لها ، أفلا تؤخذ الموافقة على هذا المشروع لإقرارا من البرلمان بمنح مجالس المديريات حق إعطاء الامتيازات أو الالتزامات أو الاحتكارات بالمديرية ؟

حضرة صاحب السعادة وزير المواصلات — ليس لمجالس المديريات حق منح أى امتياز أو احتكار . والواقع أنه إذا قمنا إلى الحكومة طلب بامتياز أو احتكار من أحد الأفراد أو إحدى الشركات ، فلا يخرج الحال من إحدى وجهتين :

لأمر تراه لحفظ الأمن العام — وهي المسئلة من هذا الأمن — فلتكن تكاليف هذه الزيادة من قبلها ولتدفعها من خزائنها . أما إذا رأى مجلس المديرية أن قرية ما تحتاج إلى عدد معين من الخفراء وأن هذا العدد يكفي لحفظ الأمن ، وجاء بعد ذلك وزير الداخلية يريد زيادة العدد ، فإنا لا نعارضه في ذلك وهو الرئيس الأعلى المسيطر والمهيمن على شؤون الأمن العام ، وإنما كل ما نطلبه أن تكون هذه الزيادة على حساب الدولة لا على حساب الأهالي .

تملكون ، يا حضرات النواب ، أن ضريبة الخفر شاقة وهي من ضرائب الاستبداد الماضية إذ أنها ضريبة تجبي وتحصل بطريقة غير مشروعة ونحن نعمل ونفسي للتخلص من ظلمها . خصوصا أنها تحصل من الأجير والبائس والفقير .

إننا فرضنا ، يا حضرات النواب ، أن الحكومة رأت زيادة عدد الخفراء في جميع أنحاء القطر وبلغت هذه الزيادة عشرة آلاف خفر تتكلف أجورهم مبلغ ١٢٠ ألف جنيه فليس هذا بالمبلغ الكثير على خزانة الدولة خصوصا إذا لاحظنا أن الحكومة تستفيد من وفرة ضرائب الخفر ما يزيد على هذا القدر من المال (تصفيق) .

حضرة النائب المحترم حسن محمد اسماعيل — إننى لا أوافق على ما إلهاه حضرة النائب المحترم على المتزلاوى يك من تكليف الحكومة نفقات زيادة عدد الخفراء عندما ترى وزارة الداخلية ما يستدعى ذلك لحوادث طارئة . المفروض أن مجلس المديرية يقيس حالة الأمن العام بمقياس واحد ويضع ملاجا واحدا يسمه في جميع القرى والبادر .

وقد يحدث أن يضطرب الأمن في بعض البلاد دون سواها كما نراه في بعض الأحيان ، ولدى تلك أمثلة كثيرة ، منها أنه يقتل في إحدى القرى فرد من عائلة أحد أفراد عائلة أخرى فاختتمت القتل ثارها ثم تعود العائلة الأخيرة وتأخذ بتأرها من الأولى وهكذا تقع سلسلة من الجرائم ، فهل في حالة كهذه تكلف خزانة الدولة الصرف على حراسة أشخاص لا يريدونهم حراسة أنفسهم بل يشنون الفارة بعضهم على بعض ؟ وهل يجوز أن تدفع نحن الأبرياء البعيدين عن هذا النزاع من جيبنا وجيب الأشخاص الواديين مقابل حراسة هؤلاء المجرمين ؟ أظن أنكم لا توافقون على هذا لما فيه من التضاضة على النفس .

لقد رأيت بنفسى أن اعتدى بعض أهالي بلدة تدعى (إهاسية المدينة) ثلاث مرات في أسبوع واحد على سائق قطار السكك الحديدية وهذا الحادث وقع بجوار البائرة التي أعيش فيها ، فاضطرت المديرية أمام هذا الحادث أن تضع أربعة خفراء أومضة بجوار مساكن هذه البلدة لحراسة الآمنين من التجار وغيرهم والمسافرين من ناحية إلى أخرى ، فلا يحسن بآية حال أن تكلف بمولا في جهة أخرى أن يدفع ضريبة خفر ليلة كهذه اشتهرت بالإجرام وليس بمقول أن يفرض وزير الداخلية على بلد كبلد حضرة النائب المحترم على المتزلاوى بك أجور ثلاثة خفراء مثلا إذا كان الأمن فيها مستتباً ولكن إذا اختل الأمن بدرجة خشي معها على حياته — لا سمح الله — فلا يجوز أن تتكلف جهة أخرى دفع قيمة هذه الحراسة .

والمؤسسات أو مشتراها أو بيعها أو إيجالها أو تغيير استعمالها أو إلغائها . ولا يدخل في ذلك منشآت الرى ولا تجارى السكك الحديدية ولا إدارى الأهوسة .

الرئيس — هل توافقون على هذه المسألة ؟

(موافقة عامة) .

المقرر :

الفصل الثامن

اختصاص مجالس المديريات في الشؤون الإدارية

مادة ٢٩ :

(أ) يقتر مجلس المديرية بمصادقة وزارة الداخلية عدد الخفراء اللزوم لكل بندر أو قرية في المديرية ماعدا البندر والقرى التي بها مجالس بلدية من أى نوع . وكذلك يبين بيان درجاتهم .

(ب) يقتر المجلس كذلك مرتبات الخفراء بمراعاة مغلل الأجور الجارية في أنحاء المديرية .

(ج) وإذا لم يقتر المجلس قبل أول يناير من كل سنة لإجراء تغيير في عدد خفراء بندر أو قرية أوفى مرتباتهم فيبقى ذلك كما كان في السنة الماضية .

ومع ذلك يجوز لوزير الداخلية بعد أخذ رأى المجلس أن يزيد عدد خفراء أى بندر أو قرية إذا رأى أن حالة الأمن العام تقتضى ذلك .

(د) وتعين في كل سنة لجنة من المجلس للفصل نهائيا في الشكوى من توزيع رسوم الخفر على المنازل في البندر أو القرى التي ليس بها مجالس بلدية من أى نوع أو التي لم تربط عليها عوائد البان .

حضرة النائب المحترم على المتزلاوى بك — إنى اعتراض على جزء من هذه المادة " ومع ذلك يجوز لوزير الداخلية بعد أخذ رأى المجلس أن يزيد عدد خفراء أى بندر أو قرية إذا رأى أن حالة الأمن العام تقتضى ذلك " .

أريد أن تكون هذه الزيادة المنصوص عليها في هذه الفقرة على ثقة الحكومة لأعلى ثقة الأهالي وسبب ذلك أن مجلس المديرية هو السلطة التي تنظر في حالة البلد وتقدر أحوال الأمن في قرأها ومنها وهناك عضوات من كل مركز يتلانه في مجلس المديرية الذى يرأسه المدير فلذا ما حدثت هذه المجالس عدد الخفراء تكون قد قامت بهذا العمل عن خبرة ودراية بأن الأمن في القرى والبلاد لا يستدعى أكثر من العدد الذى حدده .

ومن ذلك ترون يا حضرات النواب المحترمين أن تعطيل الخفراء لم يضع عبثاً وإنما جاء بعد بحث ومناقشات مستوفاة في المجالس بعد إلهاء المدير برأيه فيها . فلذا ما جاءت الحكومة بعد كل هذا وراث أن تريد عدد الخفراء

يا حضرات النواب المحترمين :

كلنا فلاحون ونعلم أن العلماء وحوادث القتل قد تستمرين الأحوال عشرات السنين لأجل منصب عمدة أو مشيخة بلد وحتى من أجل (كوز من الذرة) . ولذلك نعرض وزارة الداخلية زيادة عدد الخفراء حفظاً للأمن من جهة ولتكون عقوبة رادعة من جهة أخرى . وإذا تمخّز أنها عقوبة فلا يجوز لنا أن نرفع ضامناً هذا للدول وهذه الفكرة بأن نطلب من الحكومة دفع أجور ما نريده من الخفراء وأرى بقاء المادة على أصلها .

حضرة النائب المحترم كامل حسن زايد — إلى أؤيد حضرة النائب المحترم على المتزلاوى بك فيما أبلاه .

حضرة النائب المحترم عبد الرحمن البيلي — أرى أن يبقى نص المادة كما هو . إذا لو سمح أن أخذنا برأى حضرة النائب المحترم على المتزلاوى بك لكان لكل مجلس مديرية مندوبة من أن يفرض لنفسه أقل ما يمكن من ضريبة الخفر ويستطيع كل مجلس أن يجمع ويقتصر عشرين أو ثلاثين خفيراً بأقل أجور ممكنة فتعذبوا باقي المجالس حنوه ، وفي هذه الحالة تقوم المنافسة بين المجالس في هذا المضمار وتضع ضريبة الخفر بسبب ذلك ارتكناً على أن الحكومة ستدفع أجوراً ما يتناسب من الخفراء لحفظ الأمن .

فإذا رُوي حذف هذا النص وجب أن تخفف ضريبة الخفراء حتى وأرى أن يبقى نص المادة كما هو ، وأن يترك أمر زيادة عدد الخفراء لوزارة الداخلية وهي التي تتحدد كما تراه موافقاً لحالات الأمن العام وحاجاته .

حضرة النائب المحترم على المتزلاوى بك — أراي مضطراً يا حضرات النواب المحترمين أن أشرح المسألة ولو أنني كت أريد في بادئ الأمر أن أمر عليها بغير شرح .

إننا أمام وضع تشريع المستقبل ، وإنى لو كنت أعلم أن الحكومة الحاضرة التي أتق بها كل النفع ، ستبقى في الحكم إلى أبد الآبدين ، لما قدّمت إليكم بطلب هذا التعديل . واصلوا إلى أن ذكر لكم أن حوادث سبينة وقعت في الماضي استعمل فيها هذا السلطان لإيقاظ الخلق . وأرجو ألا ترموني أن أقول لكم أسماء البلاد ولا المديرين الذين وقعت في أيديهم هذه الكوارث ، ولا أسماء الوزراء ، ولذلك أوافق أن تكون زيادة الخفراء حقاً من حقوق وزارة الداخلية على أن تحصل خزينة الدولة فتفقد هذا المال .

وإذا علمت أن ضريبة الخفر تنحى زيادة ١٠٪ على ما يدفع الخفراء رأيتم أنني لم أكن بطلي هذا متدياً على خزينة الدولة ولكني أردت أن أدخل العداينة على النفوس مع عدم ضياع شيء على الخفراء لأن مبلغ العشرة في المائة مضافاً إليه ما يحصل من خلوة الوظائف وما يستطيع مقابل الجزاءات التي توقع على الخفراء يأتي الخفراء كل ستة بخل يربى على ١٥٠ ألف جنيه .

وإن في هذه الحالة لا أطلب أمراً شاذاً بل أطلب حقاً وأظن أن سعادة وكيل وزارة الداخلية يوافقني على أن ما تحصله الحكومة من زيادة العشرة في المائة والجزاءات يزيد على ١٥٠ ألف جنيه (تصفيق) .

حضرة النائب المحترم عبد الحميد عمر بك — إن زيادة عدد الخفراء على بلد من البلاد التي تكثر فيها الحوادث إنما هي زيادة مؤقتة إلى أن تهدأ الحالة في البلد فإذا لم يستتب الأمن فيها وكان عدد خفرائها لا يكفي لحراستها قامت الحكومة من جانبها بوضع قنط البوليس ولعائد قوة من السكاكر لحفظ النظام والأمن على حسابها الخاص ، أما زيادة عدد الخفراء في بلاد كهذه فهي من باب تأديب أهاليها وردعهم ولذلك نعرض عليهم ضريبة زيادة الخفر .

هذا هو المبدأ القديم الذي سرنا عليه في مجالس المديريات وأما ما يقول به حضرة النائب المحترم على المتزلاوى بك من أن الوفرة وهو ١٠٪ / والجزاءات تأتي بمبالغ جسيمة لا يستهان بها فهذا صحيح وأرى أن تقوم الحكومة بإعادتها للذين دفعوها .

وأما المادة فتبقى على حالها .

الرئيس — الموافق على رأى حضرة النائب المحترم على المتزلاوى بك يقف . (وقتت أقلية) .

الرئيس — هل توافقون على المادة كما هي ؟

(موافقة عامة) .

القرار :

مادة ٣٠ — لا تقتضى عزبة ق المديرية ، ولا تهدم عزبة بالطرق الإدارية إلا إذا وافق على ذلك مجلس المديرية .

ويحدد القانون شروط الترخيص لإنشاء العزب والأحوال التي يجوز فيها هدمها وشروط ذلك .

ولا يصدر قرار المجلس بالهدم إلا بعد تكليف مالك العزبة بإبداء أقواله للجلس أو لمن ينوبه المجلس لذلك من بين أعضائه .

ويشترط أن يكون قرار المجلس بالهدم صادراً عن أغلبية تزيد على نصف مجموع عدد الأعضاء المقرر انتظامهم .

حضرة النائب المحترم نجيب عريان بك — تنص المادة على أنه يشترط أن يكون قرار المجلس بالهدم صادراً عن أغلبية تزيد على نصف مجموع عدد الأعضاء المقرر انتظامهم . وإنى أريد أن تكون الأغلبية للمنصوص عنها في هذه المادة ثلثي الأعضاء المنتخبين ليكون في ذلك الضمان الكافي إذ إن القرار بالهدم قرار صارم .

حضرة النائب المحترم عبد الحميد عمر بك — أؤيد حضرة النائب المحترم فيما أبلاه .

حضرة صاحب السعادة وكيل وزارة الداخلية — أرجو بقاء النص على ما هو عليه إذ أن المادة تشترط بأن يكون القرار صحيحاً وإذا وافق عليه أكثر من نصف مجموع الأعضاء الواجب انتظامهم لا الحاضرين ، وفي هذا الضمان الكافي لأن يكون القرار عادلاً .

الرئيس — هل توافقون على هذه المادة ؟

(موافقة عامة) .

بداخل السكن وخارجه ، مما هو محصور في مساحة فك الزمام بوصف "سكن" أو "منافع سكن" وما تضيفه وزارة المالية على هذين النوعين من أملاك الدولة .

ولجلس البيع والتأجير والاستبدال والمفاضلة في المنازعات مع الأفراد أو الجماعات في حالة الاعتداء على المنافع المذكورة أو الادعاء بملكيته . ولا يسرى حكم هذه المادة على البلاد التي بها مجالس بلدية من أى نوع كان .

حضرة النائب المحترم عبد الحميد عمر بك — يوجد في هذه المادة ليس نريد أن نستوضح الحكومة فيه . إذ تقول المادة «وكذلك الأراضي الفضاء غير المملوكة للأفراد وموجودة بداخل السكن وخارجه ، مما هو محصور في مساحة فك الزمام بوصف "سكن" أو "منافع سكن" وما تضيفه وزارة المالية على هذين النوعين من أملاك الدولة» فما المقصود من الأراضي الفضاء؟ فإذا كانت غير مملوكة للأفراد وموجودة داخل السكن فك من هي إذن؟ أترد الحكومة أن تقول إنها تملكها أو هي منافع عامة .

لفرض أن عائلة تركت أمام دارها قديماً قطعة أرض فضاء وجاءت مصلة المساحة وأثبتها ضمن المنافع العامة فأصبحت تحت سلطة مجالس المديرات والحكومة مع أنها أملاك متروكة لمنافع العائلة . فلا يصح أن نسكت على أمر كهذا قد ينشأ منه خصومات بين أفراد العائلة وذلك بأن يطلب أحدهم من مجلس المديرية شراء هذه القطعة المتنازع عليها نكاية حتى نأمن شر الوقوع في غيره من أفراد الأسرة .

لذلك أطلب أن يكون الأمر واضحاً وصريحاً كافيها بنص صريح في القانون في مثل هذه الحالات .

حضرة النائب المحترم عبد الحميد عمر بك — الحالة التي يقصدها حضرة النائب المحترم كثيراً ما تقع بين فرد وفرد أو بين الفرد والحكومة فإذا ما أثبتت مصلحة فك الزمام في ذاتها أن قطعة ما من الأرض ملك للحكومة فإن هذا لا يمنع من رفع الأمر للقضاء ليفصل فيه . فإذا لم يتنازع الحكومة أحد فتصبح ملكاً لها ومجلس المديرية حق التصرف فيها .

حضرة النائب المحترم عبد الحميد عمر بك — إن المادة تقول غير هذا لأنها لم تبين ما هو ملك للحكومة وما هو ملك للأفراد فكيف يفرض هذا من ذلك ؟

الرئيس — هل تريد أن تضع الحكومة قائمة بالأحكام ؟

المقرر :

مادة ٣١ — لا يقام بد تاريخ العمل بهذا القانون موله أو سوق في أية جهة من جهات المديرية لم تجر العادة بإقامته فيها إلا بعد الترخيص به من المديرية بموافقة مجلس المديرية .

ويطلب المدير بالطرق الإدارية كل موله أو سوق يقام بخلاف حكم هذه المادة .

أما السوقيات فيكون الترخيص بوجودها أو إبطالها من اختصاص الجهة الإدارية .

ومع ذلك :

(أ) لا يسرى حكم هذه المادة على الأسواق التي تقام بناء على امتياز منح قبل العمل بهذا القانون .

(ب) ولا يجوز بمقتضاها إعطاء رخصة على ما يخالف شروط امتياز منح قبل ذلك التاريخ .

(ج) والرخصة المطاة طبقاً لحكمها لا تعفى من وجوب مراعاة الواجبات الصحية وغيرها المتعلقة بالموالد والأسواق .

الرئيس — هل توافقون على هذه المادة ؟

(موافقة عامة) .

المقرر :

مادة ٣٢ — لمجلس المديرية أن يقترح حذف أى موله من جدول الموالد المرخص بها في المديرية أو التي جرت العادة بإقامتها فيها .

وحينئذ يتعين على الإدارة عدم الترخيص بإدارة الموالد الذى قرر المجلس حذفه .

الرئيس — هل توافقون على هذه المادة ؟

(موافقة عامة) .

المقرر :

مادة ٣٣ — يحل مجلس المديرية محل وزارة الداخلية في النظر والفصل برأى قاطع في جميع المسائل المتعلقة بالأراضي المخصصة للطرق الواقعة بداخل السكن وخارجه ، وكذلك الأراضي الفضاء غير المملوكة للأفراد وموجودة

المقرر :

مادة ٣٥ - يشترط اعتماد مجلس المديرية مقدماً في المشروعات الآتية قبل تنفيذها :

(١) إصدار المديرية لائحة عملية تسرى على المديرية كلها أو على قسم منها أو على بلد أو قرية أو على قرية أو تعديل أو إلغاء لائحة خاصة بالمديرية .

(ب) سريان قرار أو لائحة على بندر أو قرية أو إبطال ذلك .

(ج) إصدار قرار ببيان كيفية سريان قرار أو لائحة على بندر أو قرية في المديرية .

ولا يسرى حكم هذه المادة على القرارات أو اللوائح الزمنية التي تصدر أو يؤمر بسريانها في حالة ولاء أو في غيرها من الأحوال المستتجة ، وعلى المدير في هذه الحالة أن يجز المجلس بالأسباب التي دعت لذلك في أول انعقاد له .

ولا يسرى حكم هذه المادة أيضاً على المسائل التي تكون من اختصاص مجلس بلدى من أى نوع كان في المديرية .

الرئيس - هل توافقون على هذه المادة ؟

(موافقة عامة) .

المقرر :

مادة ٣٦ - يستشار مجلس المديرية مقدماً في المشروعات الآتية :

(١) تغيير حدود المديرية مع مراعاة أحكام المادتين ٧٥ و ٨٠ من الدستور .

(٢) إنشاء أو إلغاء مجلس قروي أو عمل في دائرة اختصاص المديرية .

(٣) تغيير دوائر الاختصاص الإدارية أو القضائية في المديرية وإنشاء أو إلغاء المراكز وقطع البوليس المستديرة .

(٤) سريان قانون على بندر أو قرية في المديرية أو إبطال ذلك .

(٥) إصدار قرار ببيان كيفية سريان قانون على بندر أو قرية في المديرية .

ولا يسرى حكم الفقرتين ٤ و ٥ من هذه المادة على البنادر والقرى التي بها مجلس بلدية من أى نوع .

الرئيس - هل توافقون على هذه المادة ؟

(موافقة عامة) .

حضرة النائب المحترم عبد الحميد عمر بك - أتى لا أرى بأما من ذلك على أن يوضع سجل بكل الأملاك وفي ذلك حماية للأملاك من الضياع .

حضرة صاحب السعادة وزير الموصلات - يخشى حضرة النائب المحترم أن تكون هناك أرض مملوكة أصلاً للأفراد وتركوها أمام دوائرهم أو بيوتهم ومسحتها مصلحة فك الزمام عمداً أو خطأ فتبقى هذه في نظره تابعة للحكومة طبقاً للقانون وللمجالس المديرية حق التصرف فيها . هذا الخطر لا وجود له لأنه طبقاً للقانون المصري لا توجد أرض غير مملوكة لأحد . فإذا أن تكون مملوكة للأفراد وإما أن تكون مملوكة للحكومة ملكاً خاصاً أو تكون مخصصة للنافع العامة . وهذه الأخيرة خارجة من بحثنا هنا .

يقول المادة « وكذلك الأراضي القضاء غير المملوكة للأفراد وموجودة بداخل السكن وخارجة ، مما هو محصور في مساحة فك الزمام يوصف « سكن » أو « منافع سكن » وما تضيفه وزارة المالية على هذين النوعين من أملاك الدولة » .

فإذا أخذنا بالمثل الذي ضربه حضرة النائب المحترم من أن عائلة تركت قضاء أمام دوايرها وجاءت مصلحة المساحة واعتبرته ضمن منافع السكن ، وجاء مجلس المديرية وادعى بملكيتها ، فإن ادعاءه هنا خطأ لا يفيد له الملكية شيئاً لأن مساحة فك الزمام ليست مجهة على الملكية . وعلى صاحب الملك أن يقاضى مجلس المديرية اعتماداً على أن ملكه موجود خطأ أو عمداً في خريطة مساحة فك الزمام وبذلك يخفى ما ينشأ حضرة النائب المحترم .

والفقرة الثانية تؤيد الرأي الذي أقول به إذ تنص على أن « مجلس البيع والتأجير والاستبدال والمفاضة في المنازعات على الأفراد أو الجماعات في حالة الاعتداء على المنافع المذكورة أو لإدعاء بملكيتها » .

فإذا ما قال أحد الأفراد أو العائلة إن أرضاً قضاء ملك لم تفصل المحكمة في الأمر ويكون مجلس المديرية إذ ذاك خصماً يقاضى الشخص ، والشخص يقاضيه . فإذا ثبت بحكم من المحكمة ملكية الفرد أو العائلة لقطعة الأرض القضاء التي أمام الدوائر امتنع اعتداء المجلس وثبت أن ادعاءه الملكية لأساس له وبهذا ترون أن الخطر لا وجود له .

الرئيس - هل توافقون على نص هذه المادة ؟

(موافقة عامة) .

المقرر :

مادة ٣٤ - يشترط اعتماد مجلس المديرية مقدماً في تغيير أسماء البلاد وفي تغيير حدود البنادر والقرى التي ليس بها مجالس بلدية من أى نوع وفي إنشاء قرى جديدة أو إلغاء قرى موجودة في المديرية .

الرئيس - هل توافقون على هذه المادة ؟

(موافقة عامة) .

مصادقة مجلس الوزراء وصدر مرسوم به " . فمجلس اللجنة بالنص الآتي :
"قرار مجلس المديرية ، في الرسوم الإضافية التي تفرض على الضرائب العامة
الأخرى ، لا يكون نافذ المفعول إلا بعد مصادقة مجلس الوزراء وصدر
مرسوم به" . وذلك كي لا يكون هناك على زيادة ضرائب الأفيان .

تمثل الحكومة هذه الزيادة بأنه مادام لمجالس المديرية الحرية التامة
في فرض رسوم إضافية على ضرائب الأفيان بشرط ألا تزيد على ١٥ ٪ /
فإنه يمكنه أن يتفقد عند الرقم الذي يتفق وحالته المالية ، وأنه ليس من
الضروري أن ترضع النسبة إلى ١٥ ٪ / وهو الحد الأقصى فضلا عن أن
مجالس المديرية يجب أن تقوم بالتزامات واجبات ، فلا يمكنها القيام
بهذه الواجبات إلا إذا توافر لها المال الكافي ، ولكن اللجنة رأت أن
تتجنب طريقة التدرج التي قد تتورط فيها المجالس بتضخم ميزانياتها ، وذلك
تحت تأثير رؤسائها المديرين الذين يميلون إلى التوسع ويريدون أن يسيروا
بمديرياتهم سيراً حيثما تغلب الأثرهم ، ولو كان ذلك لا يتفق والحالة المالية
للمديرية .

حقيقة إن التعليم الإلزامي قد اختصت به مجالس المديرية ، وتعلمون
حضراتكم أن التعليم الإلزامي مشروع خطير عظيم الأهمية والشأن براد به
مكلفه للجالة وإزالة تلك الوصمة الشنيعة من جبين الأمة ، وصمة الأمية
التي هي باحضررات التواب أصدق مقياس لمعرفة درجة تأخر الأمم وتقدمها ،
وستبلغ ثغرات هذا المشروع ثلاثة ملايين من الجنيهات تقريبا ، بينما
لا تصرف مجالس المديرية في الوقت الحاضر سوى ٧٠.٠٠٠ جنيه تقريبا
على التعليم بأنواعه وسيتبلغ عدد مكاتب التعليم الإلزامي ٤٦٠٠ مكتب بينما
لا يبلغ عددها الآن سوى ١٢٠٠ مكتب ، لهذا ترون حضراتكم أنه مشروع
ضخم سيكلف ثغرات طائلة ، وفي الواقع أننا لم نعد كثيرا عن النسبة التي
حدتها الحكومة فقد اقترحت اللجنة أن تكون النسبة ١٢ ٪ / بدلا من ١٥ ٪ /
وقد بلغ متوسط نسبة الرسوم الإضافية التي فرضتها مجالس المديرية على
الأهالي ١٢.٥ ٪ / من ضرائب الأفيان وهي قريبة جدا من النسبة التي
اقترحتها اللجنة ، وهذا بيان النسبة التي فرضتها المجالس في المديرية الآتية :

القلبوية	١٤ ٪
الشرقية	١٣ ٪
الدقهلية	١٢ ٪
الغربية	١٢ ٪
المنوفية	١٢.٥ ٪
البحيرة	١٣ ٪
الفيوم	١٤ ٪
بنى سويف	١٤ ٪
المنيا	١٥ ٪
أسيوط	١٣ ٪
جرجا	١٢ ٪
قنا	١٢ ٪
أسيوان	١٠ ٪
الجيزة	١٤ ٪

مجلس التواب

الاستمرار في نظر تقرير لجنة الداخلية والشؤون الصحية
عن مشروع القانون الخاص بتثبيت مجالس المديرية
وتحديد اختصاصاتها
(جلسة ٢٨ ديسمبر ١٩٣٢)

الرئيس - ليتفضل حضرة المقرر .

المقرر :

الفصل التاسع سلطة مجالس المديرية وحقوقها المالية

مادة ٣٧ - لمجلس المديرية أن يفرض رسوما إضافية لمدة معينة ، على
ضرائب الأفيان في المديرية للصرف منها على مشروعاته . وقراه في ذلك
يكون قاطعا ويصدر به مرسوم مادام لا يتجاوز ١٢ ٪ / من مجموع ضرائب
الأفيان في المديرية .

أرجو أن يسمح لي بكلمة وجيزة لأبين أوجه الخلاف بين فريقى اللجنة
وبين اللجنة والحكومة :

رأت لجنة الداخلية والشؤون الصحية أن المزارعين مرهقون بضرائب
قليلة ، وأنهم يتنعمون تحت عبثها الثقيل ، وقد جاءت الضائقة المالية فثارت
بها الزعامة أشد تأثير ، وأصبح المزارعون في حالة يرثى لها واشتد بهم الضيق ،
ورغم كل ذلك فإن المشروع المقدم من الحكومة يزيد نسبة الرسوم الإضافية على
ضرائب الأفيان على ما كان مقررا في القانون النظامي ويجعلها ١٥ ٪ / وقادرون
حضراتكم جميعا على التبين أن الفلاحين مرهقون ، وأنهم يتنعمون أنها شديدا
مما حاق بهم حيث أصبحوا - كما قالت لجنة المالية في تقريرها آخر
الدورة الماضية - يدفعون ضرائب أكثر من ٥٠ ٪ / من غلة الأرض
وعند بحث هذا الموضوع اختلف أعضاء اللجنة . فرأى عضو أو اثنان
الموافقة على النسبة التي وضعها الحكومة وهي ١٥ ٪ / ورأى غيرهما تخفيض
هذه النسبة تخفيضا كبيرا يجعلها ١٠ ٪ / أو ٨ ٪ / ورأت أغلبية اللجنة "وكانت
منها" أنه يجب ألا تفرض مجالس المديرية رسوما تتجاوز ١٢ ٪ / من مجموع
ضرائب الأفيان ولو بمصادقة مجلس الوزراء ، فترتب على ذلك تسديلا
في المادتين ٣٨ و ٣٩ إضافة كلمة "أخرى" بعد عبارة "كل ضريبة عامة"
في المادة ٣٨ ، وحذف العبارة التي تميز زيادة الرسوم على ضرائب الأفيان
بشرط موافقة مجلس الوزراء وصدر مرسوم بها من المادة ٣٩

حضرة النائب المحترم مأمون اسماعيل بك - على هناك ضرائب عامة

أخرى غير ضرائب الأفيان ؟

المقرر - لا أعرف ضريبة عامة أخرى غير ضريبة الحفر .

كانت المادة ٣٩ تنص على أن : "قرار مجلس المديرية ، في الرسوم
الإضافية التي تزيد على ١٥ ٪ / من ضرائب الأفيان وفي الرسوم الإضافية
التي تفرض على الضرائب العامة الأخرى ، لا يكون نافذ المفعول إلا بعد

حضرة النائب المحترم مصطفى عاكب بك - لقد بلغت نسبة الرسوم الإضافية التي يدفعها أهالي المنيا ٥٠ ٪ منها ٢٥ ٪ ضرائب المجلس البلدى ١٥ ٪ ضرائب مجلس المديرية .

المقرر - نحن الآن بصدد مجالس المديرات . وهذا ولا تزال الحكومة مشككة بالنسبة التي وضعتها ، وكذلك يتمسك كل فريق من اللجنة برأيه ، فأرجو من مساعدة مندوب وزارة الداخلية أن يوافق على رأى أغلبية اللجنة . حتى يمكن الحصول على موافقة الفريق الذى يرى تخفيض النسبة تخفيضاً كبيراً .

حضرة النائب المحترم إبراهيم غزال بك - أرجو من حضرة المقرر أن يبين لنا تاريخ خضبة مجالس المديرات : ولم كان مقدارها فى أول الأمر وما مقدار تدويرها وأسبابه ، وهل خصصت اللجنة هذا الموضوع ، وما نتيجة بحثها ؟

حضرة النائب المحترم على المتزلاوى بك - يا حضرات النواب المحترمين :

راعتنى هذه المسألة حينما اطلعت عليها وفكرت فيها طويلاً ، فكرت فيها من قرب ومن بعد ، وكان تفكيرى نتيجة خبرة طويلة . لاقى انقيت عضوا بهذه المجالس منذ بدئ تأسيسها سنة ١٩٠٩ فغلبتها وعمرتها ولمست أسرارها . لهذا أرجو أن تسمحوا لى أن أتلطت إليكم عن هذا الموضوع فى شئ من التفصيل ، وأرجو أن تسمعوا لى كلامى وأن تقولوا فيه كلمتكم الأخيرة نصرة للحق فى ذاته .

ليس هذا القانون سياسياً . إنما هو قانون يتعلق بإدارة البلاد الداخلية ، فيجب أن تراعى فى تطبيقه طابعاً ومقدراً ، ونحن أدرى بما يلزم لنا فى مثل هذه الأمور ، ولما كان رأينا هو الرأى الأخرى ، فإن المسؤولية جميعها تقع علينا لو أخرجنا الأمة أو ألقينا بحاليتها أذى بعد الذى أصابها من التنازلات المتواليه (تصفيق) .

عندما أنشئت مجالس المديرات سنة ١٩٠٩ اعتبر إنشائها خطوة جريئة فى ذلك الوقت . وقد ربحت الأمة من إنشائها ، وقد أجازها القانون وقتئذ أن تفرض ضرائب لنافية ٥ ٪ من مجموع ضرائب الأفيان فنشطت المجالس وتحتم لها ذوى الكفاهات وجاؤا لها بالمشروعات النافعة . ولكن وجد أن هذه النسبة لا تكفى للقيام بهذه المشروعات ، فطلب رجال الإدارة أن تزداد الضريبة لى أكثر من ٥ ٪

وأقول إنصافاً للتاريخ إن العميد الإنجليزي - وقد كان وقتئذ اللورد كاتشر وهو المسيطر على مالية البلاد - أبى واستعز أن يوافق على الزيادة ، ورأى أن التجربة تكون سيئة إذا تزعزت زيادة الضرائب ، وأرهقت الأمة من أول الأمر . وقال لمن طلبوا هذه الزيادة " إذا أقمتم الحكومة بأن المشروعات التى تطلب لها هذه الأموال نافعة وفى مصلحة البلاد نصحتها بلغ الأموال اللازمة من خزنة الدولة " . فلما اتفق بعد ذلك أوصى إلى المستشار المسالى - وكان طوعاً لإرادته كما تعلمون - فأجاب طلب هذه المجالس ، وقدر مجلس الوزراء منحها إعانة قدرها مائة ألف جنيه من الخزنة العامة .

بعد ذلك جاءت الحرب العظمى ، ولأسياب مياضية وقفت الانتخابات فنقص عدد أعضاء بعض هذه المجالس إلى الحد الأدنى الذى يمكنها من الاستعداد القانونى ، والتجأت الحكومة لى قسم القضايا لتستشيرها فى التجاوز عن الأغلبية المطلقة المشتركة قانوناً ، وفى هذه الأثناء زادت هذه المجالس الضرائب لى مدد متقاربة لى أن وصلت لى النسب التى سمعتها الآراء من حضرة المقرر .

كان الفلاح يحتفل هذه الضرائب وقت أن كانت الأحوال المالية تساعدة على احتلالها . أما وقد وصلت حالة الفلاح لى أسوأ ما وصف التاريخ وأصبح ما يدفعه من الضرائب لخزانة الحكومة أكثر من ٥٠ ٪ من غلة أرضه ، فالتسلم بالترخيص لمجالس المديرات بأن يكون لها رأى قاطع فى تقرير الضرائب وزادتها لى ١٥ ٪ من مجموع الضرائب إنما هو ظلم صارخ لا يتفق مع أسسط مبادئ الإنصاف ولا أسسط قواعد الاقتصاد .

توسعت مجالس المديرات فى زيادة الضرائب فى الفترات التى كانت فيها غير متكاملة الأعضاء وكان القول الفصل فيها لرجال الإدارة ، وأسرف المديرين فى مسائل كالمية لم تخصد بها المنفعة الصحيحة فأقاموا مبانى ثم عدلوا عنها وهدموها ، وأنشأوا مدارس ثم ألغوها ، وجعلوها مساكن للديرين .

لقد تطورت المالية المصرية من سنة ١٨٨٤ لى الآن تطورا كبيرا ، ففى تلك السنة كتلت إيرادات الدولة تبلغ ٨٨,٠٠٠,٠٠٠ جنيه منها ٤٦,٠٠٠,٠٠٠ جنيه تنحى من ضرائب الأفيان ، فكانت نسبة هذه الضرائب لى مجموع إيرادات الحكومة ٥٢ ٪

بعد ذلك زادت إيرادات الجمارك ، وأصبحت نسبة ضرائب الأفيان لى إيرادات الحكومة فى سنة ١٩٠٩ - ٣٣ ٪ لأن دخل الحكومة كان ١٦ مليوناً ، ومجموع ضرائب الأفيان كان ٥,٢٠٠,٠٠٠ جنيه .

بعد هذا تطورت الحال ، وأصبحت نسبة ضرائب الأفيان ٢٥ ٪ من مجموع إيرادات الدولة .

ولكن بعد ذلك أطلقت يد الحكومة فى فرض الضرائب الجمركية ، وأصبح لها حق زيادة هذه الضرائب كلما شاعت . فتغير النظام المالى للبلاد تغيراً كلياً إذ كان المنح الألا تريد الرسوم الجمركية لى ٨ ٪ فلما انتهت آخر معاملة جمركية مع إيطاليا (التى كانت أول الدول المفضلة) صارت الحكومة حرة فى تعديل الضرائب الجمركية ، حتى بلغت إيرادات الجمارك فى ميزانية العام الماضى أكثر من ١٣ مليوناً من الخيمايات من مجموع إيرادات الدولة البالغة ٣٣ أو ٣٤ مليوناً ، فى حين أن ضرائب الأفيان لم تتجاوز ٥,٢٠٠,٠٠٠ جنيه أى أن نسبتها لى مجموع الإيرادات كانت ١٦ ٪

ترون من ذلك أنه لا يمكن أن تمتد الحكومة لى إيراد ضرائب الأفيان كدعامة مالية أولى ، إنما أصبحت الدعامة الأولى هى إيرادات مصلحة الجمارك ، وقد كانت الحكومة تلجأ فى معنى لى فرض الضرائب الإضافية على الأفيان . لأنها كانت تقوم بسداد الجزء الأكبر من إيرادات الحكومة ،

حضرة النائب المحترم ابراهيم زكي — يا حضرات النواب المحترمين :

أما وقد جله دوري في الكلام بعد حضرة الزميل المتزلي بك، وهو الذي قطع على خطا خطا البرجة ولم يترك شاردة ولا واردة إلا أحصاها ، فلست أستطيع الكلام بعد بيانه الزائع القيم في أسلوبه الشيق الجذاب، خصوصاً أنه لم يأت طرف الموضوع عن خيرة ودعاية . لأنه كان عضواً في مجالس المديريات . على أني — تبريراً للموقف هذا — سأقول كلمة وجيزة منضياً إلى ما قرره حضرة زميل المتزلاوي بك، خصوصاً في اقتراحه انخراط يحمل الحد الأقصى للضرائب الإضافية ٧٪ فقط .

تصلون حضراتكم ما يمانية الفلاح ، وكلهم (مقاطعة) .

الرئيس — أرجو ألا تقاطعوا الخطيب .

حضرة النائب المحترم ابراهيم زكي — لقد آن لي أن أتسكع بمحي في أني

لا أستطيع مع هذه المقاطعات المذكورة أن استمر في كلامي ؛ وحضراتكم توافقوني على أن من أوليات حقوق أن أنكم ، ولكم بعد سماع كلامي أن ترضوا الأخذ به ، ولكن ليس لكم بأي حال أن تقاطعوني ، لأنه في استطاعتني أنا أيضاً أن أقاطعكم ، وتكون النتيجة أن نفوت على الأمة التي انتخبنا لنقطة الفائدة من التشاور ، وإذا كان لا يباح لنا أن نتكلم هنا فأين انفي يمكننا أن نتكلم ؟

تصلون حضراتكم ما تانيه الأمة الآن من جراء الأزمة الحالية ، وتعلمون كذلك أن الحكومة بذلت كل الجهد في تخفيف وطأة هذه الأزمة، ولكنها كانت تهف أمام الداء المستعصي لا تعطي فيه أكثر من حقن وقتية مخدرة بيننا المريض يحتاج إلى عملية خطيرة .

يا حضرات الزلاء المحترمين : إن الأمة التي يراد إذلالها وإرهاقها بهذه الضرائب المتتالية هي أمتكم ونفركم وعنوان مجديكم ، فيجب أن تأخذكم بها الشفقة والرحمة وأن تدرسوا أحوالها وتسلطوا علاجاً لجرأها الدامية .

لقد كاد الفلاح يصير عجزاً تاماً عن سداد الضرائب في هذا العام والعامين الماضيين لولا أن الحكومة ساعدته بتأجيل الأقساط والسلفيات الزراعية ومدته ببعض المواد الأولية كالبنود والسياد لكي يتمكن من زراعة أرضه ، وأؤكد لكم أن الفلاحين لم يحطروا بلعلم مطلقاً أن يسبقوا إلى من أحسن إليهم وأعطاهم وقت الشدة ، وإنما هو ضيق ذات اليد الذي منعه من سداد ما أخفوه من الحكومة .

تصلون أن مجلس المديرية يأتمر في الواقع بأمر سعادة رئيسه ، وتعلمون أيضاً أن كل مديريه أن يدخل في مديريته من التحسينات بحيث لا يترك شيئاً لمن يأتي بعده من المديرين ... (خفية) .

ولأضرب لكم مثلاً على ذلك : قرأت في جريدة الشعب من مدة أن سعادة هارون سليم باشا مدير القنيطرة قال إن عبد السلام الشاذلي باشا لم يترك في القنيطرة عملاً إصلاحياً يمكن إنجاسه ، فهذه الغفلة في المصلحة العامة ... (خفة شديدة ومقاطعة) .

أما الآن وقد أصبح الجزء الأكبر من إيراد الحكومة يقوم على ضرائب الجمارك . فلا بد أن تتحمل الخزنة العامة جانباً كبيراً من نفقات التعليم الإلزامي .

قد يقال ما دخل ضرائب الجمارك في هذه المسألة ؟ فأقول رداً على ذلك ان الفلاح المسكين يدفع ٨٠٪ منها ، إذ أن الضرائب التي فرضت على الناز والمسوجات والكبريت والبن وغيرها من الواردات تؤخذ من المستهلك ، وسواد المستهلكين هم الفلاحون . فإذا قيل إن التعليم الإلزامي عمل فاقم يجب ألا يتحمل عليه إلا اتفاق قلت نعم ، إنما يجب أن تتحمل الحكومة قسطها من نفقاته ، وأن تشترك فيها موارد الدولة الكبرى التي يدهنها الفلاحون بطريق مباشر أو غير مباشر .

قد يقال أيضاً إن التعليم الابتدائي قد أضيف إلى وزارة المعارف ، غير أننا لا نجث في هذا الأمر ما دامت قد أرادت أن تخصص به ، إنما المقصود هو التعليم الإلزامي الذي قرره الدستور ، ولما كانت إيرادات الدولة تبلغ ٣٤ مليوناً من الجنيحات فلا يجوز أن تفرض نفقات هذا التعليم على من يدفعون الجزء الأكبر من هذا المبلغ .

قد يقال أيضاً إن الحكومة قد قامت بتبصيرها في مساعدة الفلاح وتسديد ديونه ودفع الأقساط القارية المستحقة عليه ومنع البيع الجبرية ، فأقول إن هذا حسن وواجب قد شكرناها عليه ، ولكن لو أمتن النظر لوجدتم أن هذه المبالغ جميعها دفعت من ضريبة القطن التي جبت ظلماً بغير حق .

إن هذه الضريبة — وهي كلمة أذكرها على الهامش — تهزرت بناء على رأي حضرة صاحب الدولة يوسف باشا وبعه وقت أن كان وزيراً لولاية وكان يرى بفرضها إلى الاستماتة بما يهيئ منها على إنقاص سعر القمح في مدة الحرب . وقد عارضه فيها الميرول هارفي المستشار المالي .

بقيت هذه الضريبة إلى الآن مع أنها ضريبة وقتية ، ولكن الحكومة مع الأسف متى استنفوت ضريبة ما أمسكت بتلابيبها بيد من حديد .

كان مقدار هذه الضريبة في أول الأمر ٣٥ قرشاً عن كل قطار وخفضت بعد مدة إلى ٣٥ قرشاً إلى عشرين قرشاً ، ثم خفضت هذا العام إلى عشرة قروش بفضل دولة رئيس الحكومة الحالي وبفضل جهودكم .

يا حضرات النواب المحترمين :

إذا جمعت المبالغ التي جمعت من هذه الضريبة ، غطت الخسارة التي نجمت عن شراء الحكومة للقطن ، والتي سبها بمجهل فريق معروف، وعوضت السندات التي تصدرها الحكومة على الخزنة وما سيدهف إلى الشركة القارية . وبقي بعد ذلك الكثير منها ، وقد طلبت بيانات في هذا الشأن من وزارة المالية ، وموعدي بتقديمها لحضراتكم المدة الثانية لهذا القانون .

وقصاري القول ، أن إقراركم لادة ٣٧ في صورتها هي ظلم للفلاح . ولقد أقررت تخفيض نسبة الضريبة المنصوص عنها في هذه المادة ، بحيث لا يزيد حملها الأقصى على ٧٪ على أن تقوم الحكومة بدفع باقي ما يلزم للتعليم الإلزامي من الخزنة العامة (تصفيق) .

حضرة النائب المحترم محمد علام باشا - قلين لنا حضرة النائب المحترم متى أرادت الحكومة لإدلال الأمة وإرهاقها بفرض الضرائب ؟

حضرة النائب المحترم عبد الله الموم بك - بالأمر كنت تقترح أن يعطى للدير سلطة قطعية، واليوم نقول إن مجلس المديرية يأتمر بأمر رئيسه، فما تسميه بالأمر أبيض تدعوه اليوم أسود ، أما حالة الفلاح التي تطيل في وصفها فكلنا نعرفها ، ويكتفى باسمه من الخطب في هذا الموضوع لأنها في مكان عمل لا مكان خطابة .

حضرة النائب المحترم إبراهيم ذك - لقد تكررت هذه المقاطعات ، وعلى ذلك فإني لن أستمري في الكلام، ولا يمكن أن أحمل عليكم أنكم تقاطعونني لأنني لا أنتمي إلى حزب .

حضرة النائب المحترم عبد اللطيف حلمي غنام بك - أوافق اللجنة المقترحة على مبدأ تخفيض نسبة الرسوم الإضافية . غير أنني أخالفها وأخالف الحكومة في تقدير هذه النسبة، واقترح أن تكون ١٠٪ من إيرادها للملاك والمزارعين ولتصرف أسرار حكوم الأقاليم كما قالت اللجنة بحق تقريرها .

من أجل ذلك

(مقاطعه) .

حضرة النائب المحترم عبد الله الموم بك - أجمع كل الخطباء على أن حالة الفلاح سيئة وكلهم يتوهمونها . ومع ذلك فبينا يقترح حضرة الملتزاي بك تخفيض هذه الرسوم إلى ٧ ٪ يطلب حضرة غنام بك جعلها ١٠٪ الرئيس - إذا استمرت هذه المقاطعات اضطرت لوقف الجلسة .

حضرة النائب المحترم عبد اللطيف حلمي غنام بك - جاء في صفحتي ٢٥ و ٢٧ من مذكرة الحكومة أن جملة المصروفات الإحدى عشر لمجالس المديرية الحالية تبلغ ٨٠٠ ألف جنيه . منها ٦٧٣ ألف جنيه قيمة ثقات التعلم بكامل أنواعه ، و ١٢٧ ألف جنيه قيمة المقر للثقات الصحية، فيكون مجموع ثقات التعلم والمنشآت الصحية ٧١٠ آلاف جنيه ، ويخص هذا المبلغ من ٨٠٠ ألف جنيه يكون الباقي ٩٠ ألف جنيه ، فأرجو معادة وكيل الوزارة أن يبين لنا الأوجه التي يصرف فيها هذا الباقي .

الواقع أنني لأعلم حقيقة الوجوه والأبواب التي تنفق فيها مبلغ ٩٠٠٠٠ جنيه ، وأرجو أن يتفضل معادة وكيل وزارة الداخلية بالإجابة عن ذلك الليلة - إذا حضره الجواب - أوفى جلسة مقبلة .

حضرة صاحب السعادة وكيل وزارة الداخلية - يؤخذ من إيراد مجالس المديرية ١٢ ٪ للإدارة العمومية ، ويخصص ٣٠ ٪ من الباقي للتعليم الابتدائي و ٧٠ ٪ منه للتعليم الأولي .

حضرة النائب المحترم عبد اللطيف حلمي غنام بك - هناك مبلغ ٦٧٣ ألف جنيه صرف على التعلم في المعاهد التي تديرها المجالس في العام الأخير كما هو وارد في مذكرة الحكومة الإيضاحية .

حضرة صاحب السعادة وكيل وزارة الداخلية - إن كل مجلس مديرية له ميزانيته الخاصة وإلى مستعد لاطلاع حضرة النائب المحترم على ميزانية كل مجلس .

حضرة النائب المحترم عبد اللطيف حلمي غنام بك - هو كذلك . وقد أشارت الحكومة في مذكرتها إلى أن المجالس تستدفع خمس الصفقات اللازمة للتعليم الإلزامي ، أي مبلغ ستمائة ألف جنيه من أصل ، مبلغ ٣ ملايين جنيه الذي ينبغي على معاهد التعلم في مجالس المديرية جميعها، وهي مترد على ٤٠٠٠٠٠ مهندس والمبلغ المذكور - كما قال حضرة النائب المحترم على الملتزاي بك - لا يمكن أن يصرف من الآن على المعاهد الإلزامية ، بل بعد تمام هذه المنشآت وهي لا تم إلا بعد عشرات السنين .

وإذا فرضنا أن مبلغ ستمائة ألف جنيه مطلوب الآن، وإذا أضفنا إليه ٢٠٪ من مجموع الرسوم الإضافية ، وهي النسبة المخصصة للشؤون الصحية في كل مديرية فكيف ومن أين لنا تحصيل هذه المبالغ ؟

إن الضريبة التي تحصلها الحكومة على جميع أطياف الفطر الزراعية هي ٢٠٠,٠٠٠ جنيه فلو حصلنا ١٠٪ منها على أساس اقتراح لتصبح من ذلك مبلغ ٥٧٠,٠٠٠ جنيه سيؤا ولواستدلنا بقيمة ٢٠٪ وهي النسبة المخصصة للشؤون الصحية أي ١٠٤,٠٠٠ من الجنيهات لكأن الباقي ١٦٦,٠٠٠ جنيه وبما أن المطلوب من المجالس لتعليم الإلزامي هو ٦٠٠,٠٠٠ جنيه والباقي على أساس اقتراح بعد استئصال ١٠٤,٠٠٠ من الجنيهات (وهو قيمة ٢٠٪ المخصصة للشؤون الصحية) هو ١٦٦,٠٠٠ جنيه فيكون اللازم لنا بعد ذلك هو مبلغ ١٨٤,٠٠٠ جنيه فن أي باب نحصل هذا المبلغ ؟

الذي أراه أن يعرض على الضرائب الأخرى ، وقد أشارت الحكومة في مذكرتها الإيضاحية صفحة ٣٣ إلى أنواع هذه الضرائب وهي الضريبة العقارية الزراعية والرسوم والعوائد ، وما يحصل من المجالس البلدية قيمة تصيبها في إنشاء المعاهد الإلزامية الموجودة في دائرتها .

بهذه الوسيلة التي ذكرتها يا حضرات النواب نمنع إرهابك الملك ونضع حدا لإسراف المجالس ، ويؤدي فيما ذهبت إليه ماورد في مذكرة الحكومة من أن إحدى المديرية قد كفاها ١٠٪ من مجموع الضرائب الإضافية لتتقيام بكل شئ من ثقات التعليم وغيره ، ولست أدري لم لا يجار بها باقي المديرية الأخرى ؟

هذا ولي أربعة أسئلة أرجو أن يتفضل معادة وكيل وزارة الداخلية بالإجابة عنها في الجلسة المقبلة أوفى المناقشة الختامية لهذا المشروع وهي :

١ - بيان أنواع الوجوه والأبواب التي تصرف فيها المجالس الحالية مبلغ ٩٠ ألف جنيه الباقية من ميزانية المصروفات بعد مبلغ ٦٧٣ ألف جنيه المخصصة للتعليم بكامل أنواعه ومبلغ ٢٧ ألف جنيه المخصصة للشؤون الصحية (ص ٢١ - ٢٧) من مذكرة الحكومة .

٢ - بيان مقدار ثقات تعليم المدارس الابتدائية التي تديرها المجالس الآن مع ما يتبعها من أنواع التعليم الذي يضاف إلى وزارة المعارف العمومية عند بدء تنفيذ هذا المشروع .

حضرة النائب المحترم حسن أحمد كسيه - وأنا أيضا أولاني على ما قاله حضرة النائب المحترم المتزلاوي بك وأطلب أن تكون الضريبة ٧٪.

حضرة النائب المحترم عبد القوي معبد بك - أؤيد حضرة النائب المحترم المتزلاوي بك فيما ذهب إليه .

حضرة النائب المحترم السيد منصور - أكني بما قاله حضرة النائب المحترم المتزلاوي بك .

حضرة النائب المحترم إبراهيم غزالي بك - لقد فدى حضرة النائب المحترم المتزلاوي بك موضوع مجالس المديرية حقها بما، إذ شرح كل أدوارها وتصرقاتها والضرائب التي تفرضها وما يقبها من زيادة . إلا أن هناك زيادة في الضريبة كانت قد أضيفت بمناسبة غلاء المعيشة على أن تخفف بعد تحسن الحالة ولكنها بقيت كما هي الآن .

هذا وقد لفت نظري من كلام حضرة النائب المحترم عبد اللطيف غلام بك المقارنة التي ذكرها ، وهل يمكن تنفيذها أو لا يمكن ؟ إن الضرائب التي تفرضها المجالس بإحضرات النواب تتراوح بين ١٣ و ١٥٪ . وهي في المتوسط ١٣٪ . قريبا بما في ذلك ما هو مخصص للتعليم الإلزامي ، ومن هذا ترون أن عبء الفلاح تهمل والضرائب التي يدفعها كثيرة . فالذي يطلب زيادتها أو تخفيضها يجب عليه أن يبين لنا طريقة التنفيذ ، وعلى من يقر تخفيض الضريبة إلى ٧٪ مثلا أن يبين الوجهة التي يمكن منها توفير المبالغ اللازمة للمجالس .

إن طريقة توزيع الضرائب في القانون القديم والمشروع الحالي تكاد تكون متساوية ، إذ الواقع أن المجالس تصرف ١٠٪ في الإدارة ولها الحق في أن تزيد إلى ١٢٪ . والباقي يصرف على التعليم الأولي وغير الأولي . وبمسك المشروع الحالي يخرج التعليم غير الأولي من دائرة المجالس ويحمل على التعليم الإلزامي . وبقتضاء ذلك ينحصر لفئات الصحة ٢٠٪ وللتعليم الإلزامي ٦٦٪ . فالذي يبقى بعد ذلك ٤٪ فهل يسمح هذا التوزيع بإزالة الضريبة من ١٤ إلى ٧ ١/٢٪ ؟

إنني لا أقصد بكلامي إبداء رأي في التخفيض أو عدمه ، ولكني أرى أن يترك لنا طلب التخفيض الوجهة التي يمكن أن نسد منها النقص . ولما كانت النتيجة أن تعلق المجالس مدارسها أو طلبا إلى تخفيض الاعترافات الخاصة بالإدارة فتقتصمها من ١٠٪ إلى ١٪ مثلا ، وتقتصر أغلب موظفيها وهذا ما لا يسلم به أحد .

حضرة النائب المحترم علي المتزلاوي بك - يظهر أن حضرة النائب المحترم يستني بكلامه ، والتي قلته وأكرهه الآن هو أنه إذا لم يكن هناك بد من إبقاء التعليم الإلزامي على عاتق مجالس المديرية وجب أن يسد العجز في النفقات من خزنة الدولة .

حضرة النائب المحترم إبراهيم غزالي بك - الأول إذ أن نخرجوا إدارة التعليم الإلزامي من اختصاص مجالس المديرية ولا داعي للاشارة إليه في هذا القانون .

٣ - قيمة مقدار الضرائب التي تحصل من الرسوم والموارد الحالية (ص ٣٣) من مذكرة الحكومة الإيضاحية وخلافاتها في ذلك نصيب المجالس البلدية (مادة ١٢ ص ٨) .

٤ - ما هي المدة المنتظرة تمام إعداد أربعة آلاف المهد الإلزامي التي سيصرف عليها ثلاثة ملايين من الجنيحات ينص المجالس منها ٦٠ ألف جنيه ، وما مقدار ما سيصرف من المبلغ الأخير سنويا في بحر خمسة أعوام من البدء في نفاذ هذا المشروع وكذا قيمة المدة الثانية حتى يتم المشروع ؟

وبناء على ما أوصته لحضراتكم لي طلب أصلي . هو أن تسلم الحكومة منذ الآن بأقرارها الخاص بأن يكون الحد النهائي للرسوم الإضافية التي تفرضها مجالس المديرية ١٠٪ ، وطلب احتياطي أصلي . وهو أن وافق المجلس على هذا الاقتراح ، وطلب احتياطي كلي . هو أن يؤجل الاقتراح على المادة التي نحن بصدها حتى توافقها الوزارة بإيانات التي طلبتها لكي يكون الاقتراح على أساس من استيفاء البحث والمناقشة .

حضرة النائب المحترم الدكتور محمد صالح بك - كما نود أن تتشعب مع مشروع القانون ، وكانت لجنة الداخلية والشؤون المصحية تود أن تتشعب مع الحكومة في تقدير الضريبة الإضافية لأنها تقتصر أعمال مجالس المديرية ، وما أدته للبلاد من الخدمات في شتى مناحي التعليم والصحة والزراعة ، وتعلمون حضراتكم أن الحالة الحاضرة وصلت إلى درجة تخشى من الكلام . فقد أصبح الزارع عاجزا عن أن يحمل أكثر من الضريبة المقاربة ، بل أصبح عاجزا حتى عن دفع الضريبة المذكورة في الوقت الحاضر ، وفيما من عجز عن أداء هذه الضريبة في السنة الماضية فالواجب ، رحمة بالزارع المثل الذي لا يحسد مصاريف أولاده المدرسية فضلا عن ضرورياته الأخرى ، أن تخففوا عن كاهل عبء الضريبة الإضافية قدر المستطاع ، وأرى أن نسبة ٧٪ كثيرة بالنسبة إليه (تصفيق) .

لماذا أقترح إعادة الضريبة إلى ما كانت عليه أيام الرخاء أي ٥٪ .

قد تقتض الحكومة ويقول من أين تصرف على المدارس والمنشآت في المجالس .

جوابي على ما قد تبديه الحكومة من الاعتراض أن هناك خزنة الدولة وهي مكلفة أصلا بالإففاق على المنشآت اللازمة لتعليم الأمة التي تدفع الضريبة الأصيلة ولها الحق في الاستفادة منها . وفي رأي أن المجالس إذا أعطيت من المبالغ الكبيرة التي تصرف على شوارع المصحة جرما قليلا . كذاها في مدارسها ومنشآتها ، على أن في ميزانيات مختلف الوزارات والمصالح أروبا كثيرة يمكن التوفير منها ، وبذلك تستطيع الحكومة أن تبنى المدارس والمنشآت بمجالس المديرية بما يسد حاجتها .

لماذا أقترح أن تد الضريبة إلى ٥٪ . كما كانت في الماضي ، ويمكن التدبج في زيادتها لما دعت الضرورة والرأي الأعلى لحضراتكم (تصفيق) .

حضرة النائب المحترم محمد سليم جابر - قد سبقني فيما كنت أريد أن أقوله حضرة النائب المحترم المتزلاوي بك ولهذا أؤيده في بيانه القيم الذي أدلى به .

حضره النائب المحترم عبد الرحمن البيل - رداً على ما ذكره حضره النائب المحترم على المتزلاوى بك من أن الحكومة يجب أن تسد العجز فيما تحصله مجالس المديرية من الصرف على التعليم الإلزامي ، أقول إن المذكرة الإيضاحية ظاهرة من الدلالة على أن الحكومة تحصل ٤٠ المبلغ الذي يتفق على هذا النوع من التعليم وحيداً تحصل مجالس المديرية الخمس الباقي .

لقد اجهت إرادة هذا المجلس الموقر إلى شكر الحكومة على توسيع اختصاص مجالس المديرية ، فالنتيجة المنطقية لذلك هي تهتمك التامة في أن تلك المجالس ستقوم بواجبها على أكمل وجه . يضاف إلى هذا أن أعضاء المجالس هم من سرلة الأقاليم .

حضره صاحب الدولة وزير الداخلية - ومن دافعي الضرائب .

حضره النائب المحترم عبد الرحمن البيل - نعم ومن دافعي الضرائب وبهمهم بطبيعة الحال قبل أي شخص آخر أن تكون الضرائب التي يتقربونها محتملة ، وأن يتحققوا من المشروعات التي تعود بالنفع على إقليمهم ، ولا يتفق الخوف الذي بدا من بعض حضرات الزملاء مع الثقة التي تريدون أن تمنحوها لمجالس المديرية ، كما لا يتفق مطلقاً مع قولكم بضرورة توسيع اختصاصها حتى تستطيع أن تقوم بتنفيذ مشاريعها على الوجه الأكمل .

قضت المادة ٣٧ من مشروع القانون بأن مجالس المديرية أن تقر رسوماً إضافية لا تتجاوز ١٥٪ من مجموع ضرائب الأطنان في المديرية ورات اللجنة أن تقرر هذه النسبة على ١٢٪ ، وليست هذه النسبة بكثيرة إذا راعينا المشاريع النافعة التي ستقوم بها هذه المجالس ، وما دمت حضراتكم قد تقررن أن أعضاء مجالس المديرية هم على تفهم فلا خوف مطلقاً من أن تطوهم السلطة في تقرير الضرائب التي تعود بالنفع على أقاليمهم ، ولا يقل أن يقرروا ضرائبهم أول من سيضعها إلا إذا كانت الحاجة ماسة إليها وكذلك لا معنى لأن تترع منهم حتى زيادة الضريبة إلى النسبة التي رأتها اللجنة لأن في ذلك حداً لسلطتهم .

يقول حضره النائب المحترم على بك المتزلاوى أنه يجب على الحكومة أن تقوم من ناحيتها بدفع المبالغ التي تحتاج إليها مجالس المديرية وأن تمنحها من مزاياها العامة لكي تستطيع أن تقوم بمشاريعها من تعليم وغيره ، وليسمح لي سعادته أن أسأله باعتباره رئيساً للجنة المالية ، ولما بأبواب الميزانية العامة إيراداً ومنصرفاً هل يستطيع أن يقطع شيطان أبواب الميزانية العامة ويضيفه إلى ميزانية مجالس المديرية ؟

حضره النائب المحترم على المتزلاوى بك - نعم ؟

حضره النائب المحترم عبد الرحمن البيل - المسألة يا حضرات الزملاء لا تخرج من أحد أمرين : إما أن تعيد المجالس فيما يتعلق بزيارة الرسوم الإضافية وعندئذ تقرر عن تنفيذ مشاريعها النافعة وتشل حركتها بناتاً ، وإما أن تعطى الفرصة لكي يستطيع كل مجلس القيام بما يتناسب وحالة إقليمه فإن لم تعطوها هذه الفرصة نقولوا لنا : أين هي موارد الدولة التي يستطيع الصرف منها على مشاريع كل إقليم بذاته ؟

إذا كانت الحكومة هي التي تقوم بالصرف من مزاياها على ما تتطلبه المشاريع المحلية للمديرية فلماذا تكون النتيجة ؟ لا شك أن مجالس المديرية تصبح فاعلة لا سلطة لها على الإطلاق ، ولا يتفق هذا وروايات التي نرى من رواياتنا إلى أن تكون مجالس المديرية بمثابة هيئات نيابية محلية تتولى النظر في شؤون أقاليمها بنفسها لا سلطان لأحد عليها ، فواجب علينا إذن وهذه أماني أن تقرر المسألة كما وضعتها اللجنة .

حضره النائب المحترم عبد الحميد عمر بك - لم يبق لي بعد البيان الشامل الذي أدلى به حضره صاحب العزة على المتزلاوى بك ما أقوله سوى كلمة وجيزة أردت بها على حضره النائب المحترم عبد الرحمن البيل :

يقول حضره إنه إذا أريد لمجالس المديرية خير . يجب أن يوسع اختصاصها بحيث تستطيع أن تفرض الرسوم التي تكفل القيام بمشاريعها وأعمالها وأن تنفذها بغير مقيدة .

هذا القول مقبول لو أن المجالس حرة حقيقة في تصرفاتها ، أما وهي مقيدة بقبود كثيرة ، أذكر منها على سبيل المثال القيود الواردة في الفقرة الأخيرة من المادة ١١ التي قضت بأن "على المجلس في إدارته لمكتب التعليم الإلزامي أن يتبع أحكام اللوائح العامة التي تضعها الحكومة في كل ما يتعلق بالأبنية والآلات المدرسية والمستخدمين الفنيين ومناجم التعليم" ومعنى ذلك أن المجالس لا يمكنها أن تصرف في شيء يختص بالتعليم الذي تديره إلا بإدارة وزارة المعارف العمومية .

وقد كانت المجالس طليقة من هذه القيود في القانون النظامي ، غير أنها كانت خاضعة لإرادة وزارة الداخلية ، فكانت تقيدها بنفس القيود التي أشرت إليها . ومن شأن هذه القيود بإحضرات الزملاء أن تجعل مجالس المديرية مجرد آلات تنفيذية لا إرادة لها ، وليس لها حق ابتكار أي عمل ترى القيام به أو تحرير ما يصح عمله وما لا يصح . وكثيراً ما أبدت مجالس المديرية تأملها من هذه الحالة ومن غل أبنائها عن مباشرة أعمالها بنفسها . وأذكر لحضراتكم على سبيل المثال أن أحد المجالس أراد في سنة من السنين أن يفتي مدرسة وأقامها فعلاً بتكاليف بسيطة فاعتضت وزارة الداخلية على عمله ، وأوقدت أحد مهندسيها لمعاينة البناء فقرر أن التكاليف التي صرفت على هذا البناء تقل كثيراً عن مثيلاتها فيما تقوم الحكومة بإنشائه .

وذلك ثابت في التحقيق الذي قامت به وزارة الداخلية عن هذا الموضوع . كذلك الحال فيما يخص إنشائها المدرسية وغيرها ، فلو أن المجالس تركت لها الحرية في القيام بمشائنها وشراء ما يلزمها من الآلات وغيره لكان ذلك أولى لأنها تستطيع أن تراقب عن كثب أعمالها المحدودة مراقبة عملية . وليست الحال كذلك مع الحكومة فإن أعمالها واسعة النطاق ويتنفر عليها مراقبتها مراقبة جديده مما يقرب إليه كثرة ما تنفقه على المنشآت وغيرها . لهذا أحالف حضره الزميل المحترم الأستاذ عبد الرحمن البيل فيما ذهب إليه من أن مجالس المديرية تالت من الحرية ما يمكنها من القيام بمشاريعها لأن القيود التي ذكرت بعضها منها تحد من سلطتها كما تدين لحضراتكم .

ومع ذلك ، حتى لو كانت المجالس غير مقيدة في تصرفاتها في المسائل المذكورة فالحالة الآن ، وما يتحملة الأهالي من الضرائب الفاحشة التي أصبحت

من هذا ترون يا حضرات التواب أن أبواب الصرف غير معني بتوزيع ما قدر لها من المبالغ نهاية تامة .
إنا نشكر لوزارة المعارف العمومية تنكيرها في تتبع المدارس الابتدائية والصناعية والزراعية لها .

هناك أربع عشرة مدرسة صناعية تدار شؤونها بمعرفة مجالس المديرين ، ولا أستطيع الآن أن أقدر ما لها من مبالغ في الخارج في ذمة الموظفين . وأرى تقدير الضريبة بنسبة ٧٪ / ٨ أو ٨٪ / ٨ كافيا وليس فيه أي تضيق على ميزانيات مجالس المديرين .

حضرة النائب المحترم أحد والى الجندى - يا حضرات التواب المحترمين :
أرجو أن ترجعوا معى إلى الصفحة (٢٦) من المذكرة الإيضاحية التي تقدمت بها الحكومة هذا المشروع للجلس فإنكم تجدون ما نصه تحت عنوان "في شؤون التعليم" .

"تقصد حال المفكرين من رجال الأمة أن يروا الأمية سائدة ، ولما أدركوا أن ميزانية الحكومة وقتئذ لا تتسع لإجابة مطالبهم من نشر التعليم الأولي وتعميمه بين كافة الطبقات طلبوا إشراك مجالس المديرين في هذا الواجب عن طريق تقرير الرسوم الموقفة على ضرائب الأطنان والدياح للمجالس تخصيص هذه الرسوم للتعليم" .

إنما ضح هذا في سنة كانت إيرادات الدولة فيها لا تتجاوز ١٢ مليوناً من الجنيهات فإنه لا يصح مطلقاً في سنة بلغت فيها الإيرادات ٣٧ ١/٢ مليوناً من الجنيهات . هذا مصدر إيرك .

وهناك مصدر ثان في الصفحة (٢٧) من نفس المذكرة بند ٣ ما نصه "يسفرض على المجالس البلدية بأنواعها المختلفة أن تخصص من أموالها نسبة معينة للتعليم الإلزامي في البنايات التي تقوم على مرافقها" .

بعض من هذا وجود مورد جديد لمجالس المديرين بخلاف ضرائب الأطنان .

كما تنص المادة ٣٨ من مشروع القانون على أنه "الجلس أن يقر رسوماً إضافية ، لمدة معينة أيضاً ، على كل ضريبة عامة أخرى مقررة في المديرية" .

هذا مصدر جديد أيضاً يزيد في إيرادات مجالس المديرين .

كم وددنا يا حضرات التواب أن نعمل على تخفيض ضرائب الأطنان ولكن كأن يقوم دون تحقيق هذه الرغبة منا ومن الحكومة أيضاً أن هذه الضرائب مرتبطة بصندوق الدين وأن التكلم بشأنها مما يعرض سمعة البلاد المالية إلى ما لا نرضاه .

إنني ليس هناك سبيل لأن تنقص وترقق من هذا المول المسكين إلا بتخفيف هذه الضريبة . وأما من المبررات أننا إننا ميزانية كانت عند وضع هذه الضريبة ١٢ مليوناً من الجنيهات ، فأصبحت الآن ٣٧ ١/٢ مليون من الجنيهات ، وتستمر في ازدياد إن شاء الله .

كما أن أمانة مورد آخر ، وهو ما يحصل من المجالس البلدية . ومورد ثالث هو الضرائب الإضافية التي ستفرض على الضرائب العامة المقررة على الأمة ومن هذا ترون توافر الأسباب التي تدعو إلى النظر في أمر تقليد

حلاً جليلاً على ملاك الأطنان تدعو إلى الرحمة ، إذ أن إيراد الأطنان أصبح لا يفي بالأموال الأميرية إلا بصعوبة ، وعلى ذلك فإن ما اقترحه حضرة النائب المحترم على التلاوى بك من جعل الضريبة ٧٪ / ٧ في حله ، وكان إذا ما راعت مجالس المديرين التصرف في الضريبة بحكمة وحسب ما تقتضيه الضرورة .

حضرة النائب المحترم محمود زكي بك - يا حضرات التواب المحترمين :
إن الظروف المالية الحالية هي التي حدثت بالمجلس إلى طلب إقصاص هذه الضريبة . وإنني قد رأيت بنفسى مرة أن ضريبة الخمر في إحدى القرى مضاعفاً إليها ضريبة المجالس ، وضريبة الطرق الزراعية ، وكذا الأموال الأميرية بلغت أربعمائة وعشرة قروش ، في حين أن دخل الفلاح في هذه القرية من الفدان الذي يملكه ويزرعه بنفسه لا يزيد على ثلاثة جنيهات ونصف جنيه ، ولذلك ترون أنه من الكثير أن نحصل من مديرية القليوبية على ضريبة قدرها ١٤ ٪ / ١٤ لمجلس المديرية وحده . قد يكون للجلس المنذر في ذلك لأنه يتولى الصرف على مدرسة صناعية

حضرة النائب المحترم عبد ملام باشا - أرجو أن يبين حضرة النائب المحترم أية جهة يقصد ؟

حضرة النائب المحترم محمود زكي بك - الجهة التي أقصدها هي بلدة تدعى "جزيرة الأبحام" بها ثمانية خفراء أحدهم يشتغل عاملاً للتطيقون ووكيل لشيوخ الخفراء ، وقد اقترح لها فوق ذلك تعيين خفير جديد ، وكل ذلك يتكلف ما يثني جنيه وزيادة ، مع أن مقدار الأطنان المملوكة لأهل هذه القرية - إنما استثنيا أملاك نواز سليم بك ومحمود فايد بك - يبلغ مائة فدان إلا قليلاً .

حضرة النائب المحترم عبد ملام باشا - ألا يشترك كبار ملاك هذه الجهة في دفع الضريبة ؟

حضرة النائب المحترم محمود زكي بك - إنهم يدفعون أجور الخفراء الذين يقومون بمحاربتهم الخاصة ، أما الخفراء الذين عيّنهم وهم ثمانية وقد يبلغون أحد عشر إنشاً يحمل صغار الملاك أجورهم .

إن هذا المجلس يبي ضريبة قدرها ١٤ ٪ / ١٤ لأنه يقوم بالصرف على مدرسة للصناع التي لم يخرج منها أحد منذ اثنين وعشرين عاماً ، وهي خلون للصناعات الرافعة وغير الرافعة ، كما أنه يدير شؤون مدرسة زراعية خصص لها سيارة قل (لوري) وسيارتان للركوب ، يضاف إلى ذلك ما قام به المجلس من المنشآت الكثيرة .

من ذلك ترون أن هذه المصروفات الزائدة والمرتبآت الكبيرة والمباين الواسعة هي التي تستفد كل ما يبي من الأموال . فإننا نقر أن تكون الضريبة ٧٪ / ٨ أو ٨٪ / ٧ فهي كافية إننا ما أدارت مصرفها يد حكيمة وكانت هناك رقابة حازمة تهمل الكليات وتقدر للمعلمين المرتبآت المناسبة .

وما تحسن الإشارة إليه أني رأيت ذات مرة أن أحد مجالس المديرين طلب عرض مناقضات عن أدوات للتعليم في حين أنه كان في غارن للمدارس الأولية والمخزن العام من الأدوات ما يكتفي لسنة أخرى .

هناك أيضاً مسألة أجور أمانة التعليم فهي في القرى مرتفعة تصل إلى أربعة جنيهات أو خمسة ، وقد تنقص هذه القيمة إلى جنيهن إننا نراحم الملاك .

هذه عاطفة حسنة يدفعنا إليها الطرف الاقتصادي الحال وما حاق بالفلاح من مصائب ، ولكن يجب بجانب هذا أن نلاحظ أن هناك واجبات مفروضة على المجالس لا يمكن أن تقوم بها إلا إذا ترك لها أمر اختيار الطريق التي يمكنها من أداء هذه الواجبات .

إن مجالس المديرات تكون من أعضائها يتخضعهم أمثال المديرية وهم يعرفون أنهم سيضطرون على مراقبتهم وينظرون في مقدار حاجاتهم ، فهم والحالة هذه أعرف الناس بهذه الحاجات منا ، فيجب علينا ونحن نشرع الآن بصفة عامة ألا نقديم في النقطة الأساسية التي تمكنهم من القيام بواجبهم . بعد أن حولنا لهم من السلطة الواسعة ما يسمح لهم بأن يتصرفوا في مراقب البلاد .

إننا كنا نعطى على الفلاح فهم أيضا يعطون عليه ، كما أنهم مطالبون منه بأن ينظروا بين العناية إلى حالته المالية والاجتماعية ، وأن يفاضلوا بين الحائزين . فقد يكون لدى المجالس — على الرغم من الضيق الشديد — من المشروعات الهامة الصحة أو المالية ما يجعل أعضائها يقومون بتلك المشروعات دون أن يقدم الضيق المالي عن ذلك ، وقد يتقبل الفلاح ذلك عن طيب خاطر ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإن الضريبة التي يقررها مشروع هذا القانون ليس المقصود منها التحريم ، بل لكل مجلس أن يصل إليها إذا أراد على أنها هي الحد الأعلى فلا يتعداه . وإذا فرض أن مجلسا لم يتوخ الحكمة في تصرفاته فجدال في أنه لن يسلم من محاسبة الناخبين لأعضائه حسابا دقيقا .

والفرصة بإحضرات النواب كثيرا ما نسمح بأن يقتصر للحسن إحسانه ومحاسب المصالح على إساءته .

وفي رأي أنه ما دام الأمر اختياري لا إجباري فلنقرر الحد الذي قدره مشروع القانون أي ١٢٪ حتى يترك للمجالس المجال واسعا في التصرف .

أما القول إن هناك تصرفات غير حكيمة من المديرين والرؤساء ، وإن من الناس من يعملون بما لا يتفق مع حالة المجالس المالية ، فإني أرى أن يجملوا هذا سببا منع المجالس من القيام بواجبها المفروض عليها ، ولا أظن مطلقا أن شخصا مهما كان مركزه يرى هذه الحالة السيئة وهذا الضيق المستحسك ثم ينصرف إلى الكليات ، ولذلك أوافق اللجنة على رأيها وهو جعل الضريبة ١٢٪ . كحد أعلى (تصفيق) .

حاضرة صاحب البويرة رئيس مجلس الوزراء — إن الموضوع الذي ينظره المجلس الآن هو من الموضوعات الهامة إذ هو يتعلق بجان مجالس المديرات ومستقبلها ، وأود أن تطلى في الفرصة لإلقاء بيان في هذا الموضوع ، ومن الأسف أن عندي ضرورة تدعوني إلى التنبع عن المجلس الآن ، فلذا سمح معالي الرئيس وسمح المجلس بتأجيل التطرق في موضوع هذه المادة إلى الجلسة المقبلة كنت لمعاله وللمجلس شاكرا .

الرئيس — هل توافقون على التأجيل ؟

(موافقة عامة) .

هذه الضريبة بالدرجة التي تتناسب والحالة العامة . ويقال في الأمثال العامة (على قدر لحافك مدرجك) فصل مجلس المديرية أن يتصرف في شؤونته بالقدر الذي يتناسب مع دخله . وأشرب لكم شلا ، بتصرفات مجلس مديريةية الثقيلة في ميزانيته وإدارته والمبالغ التي صرفها في شؤون الإدارة والتعليم سنة ١٩٣٠ — ١٩٣١ . فإن ما يصرف على صيانة سيارة للإدارة وما تستهلكه من بترين مبلغ ٢٠٠ جنيه سنويا وهي خاصة بالديوان العام . كما أن التملك له سيارة أخرى ، وإلى جانب ذلك تجتمع أيضا مبلغ ١٥٠ جنيهًا للانتقالات المتنوعة للإدارة ، ومبلغ ٢١٠ جنيهًا لبلد الركاب للإدارة أيضا . فإذا جمعا هذه المبالغ كانت ٥٦٠ جنيهًا تصرف كلها في انتقالات الإدارة ، فإذا انكشفت هذه الميزانية فإني أؤكد لحضراتكم أن هذه السيارة تتقلب قصير (موتوسيكل) بل أقل من ذلك ! إذ أن المجلس في حالة كهذه يضطر إلى أن يسلك سبل الاقتصاد .

لكل هذا يا حضرات النواب أوافق على رأي من اقترح ألا تتجاوز الضريبة ٧٪ . (تصفيق)

أرى بجانب هذا أن من الواجب على أن أورد على الاعتراضات التي وجهت إلى حضرة النائب المحترم على المتزلاويك من حضرة النائب المحترم عبد الرحمن البيل حيث قال إننا هللنا ورحبنا بالمشروع وشكرنا الحكومة عليه ، وأخذ علينا هذا الشعور قائلا . حيث إننا رجبنا بالتوسع في اختصاصات المجالس فيجب علينا متفانيان نرحب بكل مشروع يأتي بزيادة في الضرائب . ومعنى هذا أنه لا بأس من أن تصل بهذه الضرائب إلى ٣٠٪ أو ٥٠٪ .

نعم إننا هللنا ورحبنا ولا تزال نرحب بالتوسع في الاختصاص . لأن ما كان استشاريا أصبح إجباريا ، ولكن لا يمتنع ذلك من أن نطلب تخفيض الضريبة وليس في هذا تناقض ما . بل نحن ما زلنا نقرر بأن مشروعا كهذا لا يقابل منا إلا بالحد والثبات . هذا من جهة ومن جهة أخرى يقول حضرة النائب المحترم : إن تقنا العظيمة للمجالس تجعلنا نسمح لها بأن تزيق الضرائب كلما أوددت طبعا لمنا تطالب مصلحتها لأنها حائرة لتقنا . فهي حائرة لتقنا ولكن ما نطلبه الآن لا يتناقض مع هذه الثقة . نحن نقى بالحكومة القائمة ومع هذا فكل يوم نتقدم إليها بطلبات لتخفيض المصروفات ؟ وهي من جانبها تنفذ هذه الرغبات . فإذا كانت الحكومة في ميزانياتها العامة وفي سياستها تضغط على المصروفات الخاصة بالمراقق العامة ، أفلا يجوز لنا أن نقول لمجالس المديرات اضغط على ميزانيتك تشبها مع هذه السياسة ؟ أظن أن هذا منطق سليم وحق وصلد ، وما هو فوق العدل وهو الرحمة (تصفيق) .

حاضرة النائب المحترم أحمد عبد الشاذلي — إنني أخال حضرة النائب المحترم عبد الرحمن البيل فيما أدلى به وأود بحضرة النائب المحترم على المتزلاويك وذلك لأن الأزمة المالية هي التي جعلتنا لا نكل مثل هذا الموضوع إلى مجالس المديرات لأن أعضائها كثيرا ما يتأثرون برأي المدير .

حاضرة النائب المحترم عبد العزيز الصوفاني — بإحضرات النواب المحترمين : أرى أننا ونحن نتكلم الآن في مسألة الضريبة التي يجب أن يوكل وضعها إلى مجلس المديرية إنما نتكلم بالمطابقة أكثر مما نناقش موضوعا ماليا يتعلق بمجاعة مجالس المديرات وبمقدار ما يطلب إليها القيام به .

مجلس النواب

الاستمرار في نظر تقرير لجنة الداخلية والشؤون الصحية

عن مشروع القانون الخاص بترتيب مجالس المديرات
وتعميد اختصاصاتها

(جلسة ٣ يارمة ١٩٣٢)

الرئيس — ليتفضل حضرة المقرر .

حضرة النائب المحترم إبراهيم دسوقي أبانله (المقرر) — وقفنا في الجلسة الماضية عند المادة ٣٧ وقد دارت مناقشات طويلة بشأن مقدار نسبة الضريبة التي تقدر لمجالس المديرات والجنة ما زالت متمسكة بالنسبة التي اقترحتها وهي ١٢٪.

حضرة النائب المحترم محمد علام باشا — حضرات النواب المحترمين :

طال الجدل في موضوع المادة ٣٧ من مشروع قانون مجالس المديرات المروض على حضراتكم ، وهذه المادة لم تقدر جديدا بل قوت أمرها لا يزال معمول به إلى الآن لأن مجالس المديرات تقاضي إلى الآن التبعة التي حددتها هذه المادة أو ما يقرب منها . والمادة في الواقع لم تقدر إلا حدا أقصى للضريبة يرجع إليه عند ميسر الحاجة ، بمعنى أن المجالس لا يصح أن تطلب إلى هذا الحد الأقصى إلا إذا دعت الضرورة إلى ذلك .

إذا كانت الأمور كذلك فإني لا أعرف من أين جاءت كلتا الإرداق والإذلال اللتان استعملهما بعض حضرات الزملاء .

أفهم أن كلتي الإرداق والإذلال كان يمكن أن تقالا عن الحال في الأزمان الفائرة والمصور السالفة عند ما كانت تفرض الضريبة حتى على الملابس التي كان يلبسها الناس وقد كانت سببا — في كثير من الأحيان — في هجرة الأهالي من موطنهم الحقيقية إلى بلاد ثائية تاركين بلادهم ويفتر أولادهم هربا من الضرائب التي لا تحصى والتي كانت تفرض لأقل سبب .

حقا ، يا حضرات النواب ، كان يصح أن يقال في ذلك الوقت إن هناك إرهابا أو إذلالا للفلاحين . أما اليوم وقد وجدت هذه الحكومة الرشيدة التي تسهر على مصلحة الفلاح ، وتعمل لخير صباح مساء . هذه الحكومة التي مهتت له السبل ليدفع ديونه لماعلى أقساط معينة بدون فائدة ، والتي أنشأت له بنوكا تقدم له الأئمة والقاري وتقدم له قروضا على محمولاته ليدفع عن نفسه شترتحمور الأسفار ، وأوجدت له بنكا يحول دون بيع ثروته ، هذه الحكومة التي قامت بكل هذه الأعمال من أجل الفلاح لا يمكن أن يقال عنها إنها تزعج الفلاح أو تعمل على إذلاله .

قارنوا يا حضرات النواب المحترمين بين ما يدفعه الفلاح وبين ما فرضته الحكومة على نفسها لمساعدة مجالس المديرات بالأموال لكي تؤدي الواجب المفروض عليها بمقتضى مشروع هذا القانون ، تروا أن ما يدفعه الفلاح لا يزيد على خمس البالغ المقررة لإدارة التعليم الإلزامي الذي تكفلت به مجالس المديرات .

قارنوا بين ما يدفعه الفلاح من مجموع الضرائب العقارية وبين مجموع ميزانية الدولة تروا أنه لا يدفع أكثر من سبع هذه الميزانية التي تصرف منها على مرافق الدولة وأغلبها يصرف لصالح الفلاح .

وأضرب لكم مثلا وزارة الأشغال العمومية . وما تصرفه من أموال طائلة في شق الترع وعمل المصارف وإقامة الجارى وإنشاء الخزانات ، وكل هذا لنفعة الفلاح .

قارنوا بين فلاحنا وفلاح أوروبا فنجينا يدفع الفلاح المصري من موارده كما قال حضرة النائب المحترم على المتزلاوى بك ٥٠٪ . نجد الفلاح الإنجليزي قد يصل ما يدفعه إلى ٨٠٪ من إيراده .

ومن هذا ترون أننا لم نصبل إلى الحد الذي وصل إليه الفلاح الإنجليزي ، ومع ذلك نجدون في إنجلترا كثيرا من العاطلين بخلاف ما عندنا فإن مخازن الفلاحين ملاءى بالمؤونة التي يأكلون منها ولم نسمع أحدا يشكو من الجوع . قال بعض حضرات النواب المحترمين إن نسبة ٧٪ مضافا إليها الضريبة الإضافية تمكن مجالس المديرات من القيام بأعمالها . فإذا كان الأمر كذلك فلا ضرر من بقاء النسبة التي نصت عليها المادة ٣٧ من هذا المشروع لأن المجالس أن تفرض الضريبة التي تكفى للقيام بمشاريعها وليس من الضروري أن تصل إلى الحد الذي فرضه مشروع القانون . بل لما أن تفرض النصف أو أقل كما تريد .

وإنى أرى أن نص المادة وضع بحكمة ولم يصف شيئا على ما كان يدفعه الفلاح ، وإذا كانت هناك إضافة فأظنها لا تتعدى ١٪ أو ٢٪ والتي أذكر هذا بناء على إحصاء قمت لجنة . وما دام الأمر كذلك أرى أن ما قوتته الحكومة في مشروعها في محله وتحسن الموافقة عليه . أما إذا رأيت أن هذا القدر أكثر من اللازم فلا بأس من الأخذ برأى اللجنة ولو أثنى أو أوافق عليه .

حضرة النائب المحترم حسن حسنى — لم أنكم في الجلسة الماضية في موضوع هذا المشروع مكتفيا بما أدلى به حضرات النواب المحترمين لأنهم أدرى منى بهذا الموضوع على اعتبار أنهم يمثلون المديرات ولكن حداني إلى الكلام اليوم ما ورد على لسان بعض حضرات زملائي المحترمين من تزيد الجملة التي قادها حضرة النائب المحترم على المتزلاوى بك والتي يراد بها عدم تمكن مجالس المديرات من أن تفرض ضرائب لغاية ١٥٪ طبقا لنص المادة ٣٧ واعتقادي أن سبب هذه الجملة من حضراتهم هو تسلط التبعة على مصالح الفلاح تلك التبعة الناشئة عن الحالة المالية الحاضرة وهي عدم تكليف الفلاح بدفع ضريبة بسيطة .

لا شك عدى أنه لو عرضت المادة ٣٧ على حضراتكم في وقت لم تكن فيه هذه الفكرة منسطة عليكم لما كان هذا رأيكم ، ذلك لأن مشروع القانون يرى إلى ترتيب أعمال مجالس المديرات وتعميد اختصاصاتها ، فهو ، والحالة هذه ، قانون نظامى حل محل القانون النظامى السابق الوارد ذكره في مذكرة الحكومة الإيضاحية .

فإذا اعتبرنا هذه المجالس نيابة يجب علينا عند النظر في تعميدها اختصاصها أن نستشير بما يجب أن يكون عليه اقتصرع الليثات النيابية .

وأقدم حضراتكم أنه ليس فيها تهزرة المادة ٣٧ من هذا المشروع شيء جليل. ولكنها تقرر حالة واقعة جرت عليها مجالس المديرية من قبل.

وتعلمون حضراتكم، أن من النصوص القانونية ما يعتبر منشأ لحالة جديدة وما يعتبر مقفلاً لحالة موجودة فعلاً. وتعلمون أن مجالس المديرية وصلت فيها مضى — في ظل شيوع الفكرة الدستورية وفكرة سلطة الأمة في تحرير شؤونها — إلى تحرير رسوم زادت كثيراً على الحد الأعلى الذي سمح به قانونها القديم وتكاثفت مع الرسوم التي أخذ بها المشروع في المادة ٣٧

فإننا كنا نوافق اليوم على هذه المادة كما وردت في المشروع فأننا لانفثق جديداً فعلاً ولكننا نقرر هذا الجديد قانوناً. فإن مجالس المديرية كانت في عهد القانون القديم تهزروا بمقتضى ١٠٪، ١٢٪، ١٤٪ ونحن لا نقرر لها اليوم إلا ١٥٪.

اسمعوا حضراتكم ما قالته المذكرة الإيضاحية تحت عنوان "سلطة المجالس وحقوقها المالية."

"ينص القانون النظامي على أن لمجلس المديرية تحرير رسوم مؤقتة في المديرية لصفها في منافع عمومية، وعلى أن قراره في وضع الرسوم وفي تخصيصها يكون قطعياً، ويصدر به الأمر المالي ما دام لا يتجاوز الخمسة في المائة من مجموع الضرائب في المديرية، فإذا قرر أكثر من ذلك لا يكون قراره قطعياً فيما زاد على الخمسة في المائة إلا بعد تصديق الحكومة على الزيادة وصدر الأمر المالي. (البند الأول والثالث والرابع من الفقرة ١ من المادة ٣٥).

أما التشريع الجديد فقد بينت أحكامه على ما يأتي :

١ — رفع حد النسبة التي يكون قرار المجلس فيها قاطعاً إلى ١٥٪ من مجموع ضرائب الأطنان في المديرية، بدلاً من ٥٪ (مادة ٣٧).

وهذا هو ما أردت أن أوجه نظر حضراتكم إليه. ثم قالت المذكرة :

"وتوسع سلطة مجالس المديرية في وضع الرسوم إلى حد مضاعفاتها إلى ثلاثة أمثالها، إنما جاء مقصراً للأمر الواقع. فإن المجالس، رغم الاختصاص الضيق المقرر لها بمقتضى القانون النظامي، قد قامت وما زالت تقوم بالمشروعات الحيوية الثمينة التي كان لها في نفوس الأهالي أحسن وقع وأجل أثر، كما صادفت من الحكومة كل عطف وتقدير. وكان من أثر هذه الأعمال أن جعلت المجالس ترفع رسومها، وأن تحتمل الحكومة قراراتها فتوافق عليها وتصدر الرسوم بها، وأن يتقبل دافعو الضرائب الزيادة في التكاليف بالرضا والموافقة، حتى تضاعفت منذ ستين سنة طويلة، وأصبحت الآن ١٥٪ في مديرية واحدة، و١٢٪ في أربع مديريات، و ١٢٪ و ١٠٪ في مديرية، و ١٣٪ في ثلاث مديريات، و ١٤٪ في أربع مديريات، و ١٥٪ في مديرية.

فهذا، ولكثرة ما يستجد لدى المجالس من مشروعات الإصلاح طبقاً للتشريع الجديد، وإطمئناناً إلى أنها لن تسرف في إرهاق المكلفين دون ضرورة قاضية، إذ أن أعضاء مجالس المديرية هم في مقدرة دافعي الضرائب فلن يحملوا أنفسهم من الأعباء ما يمكن مفادته، ورؤى رفع حد النسبة إلى ١٥٪ كما بينا."

أما القول بالحد من اختصاص تلك المجالس فيما يتعلق بهذه الضريبة، بناء على ظروف مالية خاصة مؤقتة ستزول بالطبع يوماً ما، فهذا ما أراى مضطراً لأن أعرض عليه. وأن أسميه نوعاً من الخطأ في التشريع، إذ أننا لا نشرع للوقت الحاضر نجسب، وعلى اعتبار أن القانون قانون نظامي وليس من السهل تغييره كل سنة أو كل سنتين.

ورد في استهلال كلام حضرة النائب المحترم على المترادى بك في جلسة سابقة فذلكلة تاريخية عن الأدوار التي مرت بمجالس المديرية وتوسع اختصاصها شيئاً فشيئاً، وقد بدأ حضرته الكلام عن اختصاصاتها أيام إنشاء مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية سنة ١٨٨٣، ثم ذكر ما حدث من التوسع في اختصاص مجالس المديرية في سنة ١٩٠٩، ثم حط على ما أقرته في ذلك الوقت اللورد كشتنر لتوسع اختصاص تلك المجالس، ثم تناول ما قامت به الحكومة الآن من عرض هذا المشروع على حضراتكم.

فإننا الآن ننسى إلى توسيع اختصاص مجالس المديرية بوضع قانون تقريب إجراءاتها وتحديد اختصاصها فلا يجب أن نخذ من سلطتنا المالية ما دنا نرى إلى توسيع اختصاصها في كل ما تناولوه من الشؤون. وبما أننا نشرع لاستقبال فلا يجب أن نأثر بالظروف المالية فيخرج المشروع تحت هذا العامل متناقضاً. يشمل من جهة زيادة الاختصاص في بعض الشؤون ومن جهة أخرى تضييقاً في المسائل المالية. وإلى أرباب مجلسكم من أن يسنّ قانوناً نظامياً على هذه الصورة.

إن مجالس المديرية، يا حضرات النواب، هي مجالس نيابية صغرى تشبه هذا المجلس، والفرق أنها مجالس أقاليم تتألف من نواب عليين يتخضعهم أهل المديرية، فهل يرضيكم أن يحد من اختصاصكم في المسائل المالية؟

لا شك، يا حضرات النواب، ولا جدال مطلقاً عن أن مظهر السلطة هو القدرة المالية وإن كان هذا لا يحتاج إلى دليل إلا أنني أذكر لكم زيادة في الإيضاح ما أشار إليه حضرة النائب المحترم على المترادى بك بشأن مجالس النيابية في الزمن السابق من أن مجلس شورى القوانين لم يكن له رأى قاطع بل كان رأيه استشارياً في حين أنه كان للجمعية العمومية رأى قاطع في الضرائب فقط. أما الجمعية التشريعية فكان رأيا استشارياً إلا فيما يتعلق بالضرائب وبعد ذلك وضع الدستور وكان من ثمرته مجلس النواب ورأيه قاطع في المسائل المالية جميعاً فإذا ما أردنا أن نجرد مجالس المديرية من السلطة المالية فلأولى بنا ألا نضع لها نظاماً جديداً بل نتركها ونظامها القديم ملدنا لا نزيد لها التوسع في اختصاصها.

وبحسن بي، فونيراً للوقت واقتصاداً في الشرح، أن أتلو على حضراتكم قسماً من المذكرة الإيضاحية لمشروع هذا القانون عن الحكمة في توسيع اختصاص مجالس المديرية. وأنا أعلم أن حضراتكم جميعاً تولم هذه المذكرة ووعيت ما ألت به من الشرح والبيان. ولكني أريد بالطلاوة أن ترجع أذهاننا إلى ما نطواه لتذكره جيداً ونلمس مكان الحقيقة منه.

وما دنا نرجو أن تكون السنون القادمة سنى رخاء فإنه يجب علينا أن نعمل على توسيع اختصاص مجالس للمدريات ويكون من الإرواق أن نعلن هؤلاء الأعضاء الذين وفقتهم قبة ناخيبهم إلى مراكزهم بأنهم غير أحرار في النظر في شؤون إقليمهم لأنهم تواب مسئولون مثلكم يضطلعون بمسئولياتهم ويقترنون مصلحة ناخيبهم ومصلحة البلاد .

اعتقدوا ، يا حضرات التواب المحترمين ، أنه من التصف الطام أن نحدد من اختصاص هؤلاء التواب فيما هو من حقهم وفيما هو من مصلحة البلاد التي ينوبون عنها .

انظروا إلى النتيجة التي نجمت عن التوسع قديما في اختصاص مجالس المدريات . لقد بدأت هذه المجالس بفتح من الرسوم لا تزيد على ٥٪ من مجموع ضرائب المدرية ، فما زالت ترق من حال إلى حال وتندرج في الإنفاق على المنشآت المقيمة حتى أصبحت ثلثة رسوما ترواح ما بين ١٠٪ و ١٥٪ من مجموع الضرائب بما تلجأت الخلية في كل مديرية وفي كل إقليم .

بل انظروا ، يا حضرات التواب ، إلى ما نشأ من غير عزم عن ذلك التوسع لتجدوا أن مجالس المدريات أنشأت ٧٣٣ مدرسة أولية ، منها ١١٧ مدرسة بنات ، وأنشأت ٩٠ مدرسة للتعليم الابتدائي ، منها ١٣ مدرسة للبنات ، وأنشأت ٨ مدارس للتعليم الصناعي ، و ٣ مدارس للتعليم الزراعي ، ومدرستين للتعليم التجاري ، و ١٠ ملاجئ ، و ٣ مشاغل للبنات ، و ٣٤١ قسما ليليا للرجال ، و ٣٠ مدرسة لحفظ القرآن . وهذا إلى منشآت أخرى قامت ولا تزال تقوم بها تلك المجالس التي رأت أن البلاد في حاجة إلى المزيد من الإصلاح ونشر الثقافة والرفاه فسمت مسماها وأقامت تلك المنشآت التي تقدرون فائدتها اليوم .

فهل تظنون ، يا حضرات التواب ، أنه لو بقيت هذه المجالس على نعمتها في المائة كانت تستطيع أن تقوم بكل ذلك من الأعمال ؟
إن المبالغ التي تنفقها مجالس المدريات الآن على منشآتها أدبت على سبعمائة ألف جنيه في العام . ولكن الاقتراح الغايل بتخفيض نسبة ماخرضه من الرسوم يؤدي إلى قصر إيراداتها على ٣٨٨ ألف جنيه فقط .
المقصد - الاقتراح المقدم يحيل النسبة ٧٪ لغيره .

حضرة النائب المحترم على عبد الرازق بك - فلتدفع الحكومة الباقي .

حضرة صاحب الدولة وزير الداخلية - نعم ٧٪ لاغير ، أي أن مجالس المدريات التي تنفق الآت أكثر من ٧٠٠ ألف جنيه نقل إيراداتها إلى ٣٨٨ ألف جنيه .

ولقد سمعت صوتا يقول : فلتدفع الحكومة الباقي ! كأن الحكومة غريبة عن هذه البلاد ، أو كأن مواردها غير الموارد التي تستقي منها مجالس المدريات إيراداتها . ولا تخونكم حالة ميزانية الحكومة المصرية الآن . والآثار التي تنجم عن تحميل هذه الميزانية فرق ما بين ١٣ و ١٥٪ فيسترتب على ذلك حتما مزيد في الضرائب ، وكأن الذي تقتصد من ناحية تجله الأهلين والموالين من ناحية أخرى ، وكأننا لم نعمل عملا مفيدا .

من هنا ترون حضراتكم أن القانون القديم قد جعل رأى مجالس المدريات طامحا في تقرير الرسوم التي لا تزيد على ٥٪ . أما مازاد على ذلك فيكون يقتضي اقتراح من هذه المجالس يرفع إلى الحكومة لتوافق عليه إذا شئت .

حدث هذا بالرغم من ضيق السلطة التي منحها القانون القديم ، ووصلت المجالس في عهده إلى توسيع اختصاصها توسعا كبيرا ، وفرضت تلك الرسوم الزائدة ، وقبلها الأهليون بالارتياح ، وأقرتها الحكومة ، حتى كانت النتيجة ذلك الإحصاء الرسمي الذي أوردته المذكرة الإيضاحية فيها طوته الآن . فلم يتفق القانون الجديد في مادته السابعة والتلاثين حقا غير موجود بالفعل .

فإذا نحن اليوم سايرنا حضرة النائب المحترم على المتلاوي بك ومن رأى رأي من حضرات الزملاء وأجلنا نص المادة ٣٧ كما وردت في مشروع الحكومة كان ذلك أمرا غير مباح ، لأننا حينئذ نفق حالة ضلعية واقعة سارت عليها المجالس فيما مضى .

ليس مفهوما ، يا حضرات التواب ، أن تأتي بعد عشرين عاما اقتضت على المجالس في ظل قانونها القديم نعمة من اختصاصها في سلطتها المالية . وما من شك في أن التشريع يجب أن يكون متسقا متناسبا منسجما بعضه مع بعض ومتفقا مع النطق السليم ، كما هو الشأن في كل شيء ، في الممار ، وفي الملابس وفي الأثاث ، بل أن هذا الانتظام أولى به التشريع من سواه ، لأن التشريع إنما يوضع للزمن الطويل والأحوال العامة . فلو اقتصدنا اليوم من السلطة الحالية لجالس ، ونحن نبحث القانون الذي نريد به توسيع اختصاص مجالس المدريات ، فإننا نضع تشريعا متناقضا ناقضا غير منسق .

حضرة صاحب الدولة وزير الداخلية - لقد أغثنى حضرة النائب المحترم حسن حسنى عن كثير مما كنت أود الإدلاء به إلى حضراتكم في الموضوع الذي يدور حوله الجدل والمناقشة الآن . فإني أرجو أن أوجه أنظاركم إلى أن برنامجكم في شأن الهيئات النيابية المحلية كان يقضى دائما بالتوسيع في اختصاصها ، وسيعرض على حضراتكم بعد زمن وجيز مشروع قانون بترتيب المجالس البلدية ، سترون فيه كما رأيتم في مشروع اليوم توسعا في اختصاص تلك المجالس حدث إليه نفس الرغبة التي دعت في التوسع في اختصاص مجالس المدريات .

فليس من المعقول ، وقد رغبت وطلمت هذا التوسع في الاختصاص ، أن تعملوا في الوقت نفسه على التخفيض من مقدرة مجالس المدريات على الاتفاق . لأن ذلك التوسع المرغوب فيه لا يمكن أن يتفق مع النقص في تلك المقدرة .

هذه هي العقلة الأولى التي أردت توجيه أنظار حضراتكم إليها .

وهناك نقطة ثانية أشار إليها أيضا حضرة النائب المحترم حسن حسنى إذ قال إنكم في الحقيقة لا تخرزون شيئا جديدا وإنما تخرزون حالة واقعة وأمرها مقولا .

يجب علينا يا حضرات التواب أن نلاحظ أننا لانشرع للوقت الحاضر الذي تضغطنا فيه الأزمة العامة ، وإنما نحن نشرع للمستقبل الذي نسال الله ونمقد الأمل أن يكون أكثر رخاء أو أقل ضيقا مما تقاسيه اليوم .

إن القول بأن الحكومة تدفع الفرق بين ٧٪ وما يزيد على هذه النسبة ، هو قول فيه رجوع إلى الوفاء ، مع أننا نفسى إلى توسيع اختصاص الهيئات المالية المحلية . والقائلون بتخصيص نسبة الرسوم يسعون من طريق آخر إلى قصر نفوذ هذه الهيئات بإضفاء قدرتها على الاتفاق ، ونحن لا نود إلا أن تكون هيئاتنا المحلية ذات نفوذ يتفق ومكاتها في الإقليم ، وإلا إن تكون متصلة بالأهلين اتصالا مباشرا يمكنها من قدر مصالحهم حتى قدرها لتصل على فهمهم وقائمتهم .

هذا هو الذى نفسى وتسعون إليه .

فأرجوكم ، يا حضرات الزلاء ، أن تراجعوا أنفسكم قليلا في النظر إلى هذا الموضوع ، وأن تتسوا أنكم مولون ، وأن تذكروا فقط أنكم مصريون .

إن الحالة التي طلبها ميزانية الحكومة تدعو إلى المزيد من عنايتكم ، فإن القصص في جميع المواد ، إلى جانب الضرورة القاضية بعدم الرجوع إلى الوفاء في مضمار الإصلاح وفي ميدان العمل النافع ، يفرض علينا جهودا متعبة مضنية ، لنتمكن من موازنة الميزانية التي ستطرح عليكم وستكون من أعمالكم ، والتي ستبرهنون مداها من القلة أو الكثرة وتكون أنها أملا من أن يضاف قرش واحد إلى أعبائها .

أرجو بكل الحاح ، يا حضرات النواب ، أن تتعموا النظر في اقتراح التخصيص . على أن في الختام أريد أن أعذب ببسدا فأقول بالشهد في تأييد اقتراح الحكومة الذى يقضى برفع نسبة الرسوم إلى ١٥٪ ، بل أكنى بما أرتأته بلهتكم المحترمة التي رفعت هذه النسبة إلى ١٢٪ فقط .

هذا هو المحقول المفهوم ، وهو الذى نصل به إلى إنشاء مجالس مديريات محترمة يمكن أن تؤمل منها خيرا للاقاليم التي أولتها قمتها . (تصفیق)

حضرة النائب المحترم على المتلاوى بك - يا حضرات النواب المحترمين :

إنكم بعد أن سمعتم هذا الخطاب البالغ الجملح ، الذى أدلى به حضرة صاحب الدولة إجماعا صدق باشا ، والذى توسع في شرح المسألة تورما يضطرني - تأييدا لنظريتي الماضية - أن استجيبكم جانبيا من وقتكم الثمين لأدلى على صحة نظريتي .

لقد ذهبت فيما شرحتة لحضراتكم إلى أن هذه الرسوم التي وصلت نفسها في بعض مجالس المديريات إلى ١٥٪ لم تكن من وضع نواب الأمة ولا من وضع أعضاء مجالس المديريات ، لأن تلك المجالس ، بطبيعة تأليفها وبسبب قيام الحرب العالمية التي عطلت الانتخابات لها ، وصلت الحال ببعضها إلى أن كانت تعمل بنائب واحد إلى جانب المدير . وأذكر من هذه المجالس مجلس مديرية النيا ، قد كان قاصرا على المدير وإلى جانبه عضو

واحد هو المرحوم نجيب برى بك ، كما أن بقية مجالس المديريات كانت على ما يقارب هذا الوصف . فلم يكن تقدير الضرائب في مجالس المديريات من عمل نواب الأمة وإنما كان من عمل الإدارة وسدحا في ذلك الوقت - وإلى إذا ما طلبت من حضراتكم أن توافقوني على الحد من سلطة هذه المجالس في فرض رسوم لا تزيد على ٧٪ فلت أرى إلى الانتقاص من سلعتها لأخني من أنصار التوسع في اختصاصها .

صحيح أن مجالس المديريات - كما ذكر حضرة صاحب الدولة وزير الداخلية - ترى نفسها أمام الأمر الواقع مضطرة إلى إقرار الحالة الماضية ، ولكنني فيما أفتح على حضراتكم إنما أقصد علاجاً للأمر ، إذ إن تحميل الأمة جانبيا من هذه الرسوم الزائدة وأن تتحمل الحكومة جانبيا آخر . وقد اعترض دولته على ذلك بأن ميزانية الدولة لا تتحمل عبئا جديدا ، وأقول بدوري أنه - مع توازن الميزانية بفضل ما بلده دولته من الجهود الكبيرة - لا يزال هناك حل ساقطه علاجاً للأمر . غير أنني قبل أن أشرح لحضراتكم هذا الحل أريد أن أذكر دولة الرئيس بمجابهة الذى أجبنا به عند نظره ميزانية الدولة ، إذ سلم بوجهة نظريته المالية من أن الأهلين مرهقون بضرائب الأطنان ، وأن هذه الضرائب مبينة مضنية ، وفي هذا التصريح ما يدل على أنكم ترمقون القلائح والملاك إذا وفتم نسبة الرسوم إلى ١٢٪ من مجموع الضرائب على الأطنان .

وإن حين أشكو حالة هؤلاء فإنما أشكو ما إن هم أعلم الناس بها ، وهي حالة لا تمكنهم من القيام بدفع أى ضريبة . ولولا أن الميزانية لم تصل إلى حد التوازن إلا بالجهود الكبيرة لطلبت إلى الحكومة أن ترفع عن كواهل الأهليين ضريبة مجالس المديريات بأجمعها .

حضرة النائب المحترم حسن حسنى - وكيف يتسنى لهذه المجالس أن تقوم بعملها ؟

حضرة النائب المحترم على المتلاوى بك - أرجو أن يشرح حضرة النائب المحترم فساتولى شرح ذلك بعد .

يتمدون يا حضرات النواب المحترمين أن التملك الأوروبية حين تحتاج بالآزمات الطاحنة علما ، لموازنة الميزانية ، إلى عمل العروض وقد قرأتهم أن أخبار فرنسا أن ميزانيتها أصابها العجز بما يقرب من ١٢ مليارا من الفرنكات وأنها بلغت في علاج ذلك إلى عقد العروض . على أنى لا أطلب إلى الحكومة أن تلجأ إلى مثل هذا العلاج لموازنة الميزانية ، فإن ميزانيتها - بحمد الله - متوازنة ، وإيراداتها تربي في مصروفاتها . وسترون قريبا عند نظر الحساب الختلى للسنة المالية أن زيادة الإيرادات على المصروفات بلغت ثلاثة أرباع

حضرة النائب المحترم على المتلاوى بك — أرى أن تستل ذلك . إن السواد الأعظم من المستلكن هم الفلاحون على كل حال . وإذا كنت أطلب أن تحمل ميزانية الدولة جانباً من نفقات مجالس المديرية بعد أن تبين لها لجنة بحث مصروفاتها وتضمنها قدر المستطاع ، فإنى أرى أن يرفع الفرق بين ٧ ٪ وبين مستلزمات النفقات الضرورية من خزنة الدولة وقبل أن أين لحضراتكم من أى الموارد يمكن الحصول على هذا المبلغ ألفت نظركم إلى أنه بلغ مجموع ما جنته الحكومة حتى الآن من ضريبة القطن ١٩٣٨٤,٠٠٠ جنيه فلو قدرنا ما خسرت الحكومة بسبب دخولها في سوق " تلك العملية الخاسرة " بمبلغ ٩,٠٠٠,٠٠٠ جنيه وأضفنا إليه ما استلغته الحكومة عن الأهالي من يورات وسندات على الخزنة وهو نحو ٤,٠٠٠,٠٠٠ جنيه كان المجموع ١٣,٠٠٠,٠٠٠ جنيه فيكون الباقي بخزنة الدولة من ضريبة القطن ٦,٣٨٤,٠٠٠ جنيه ،

ولو رجعت حضراتكم إلى ميزانية الدولة التي يهتموها وأقرتموها في الدورة الماضية لوجدتم أنه وارد في صفحة ٥٤٣ بند ٧ — قسط الخزانات مبلغ ١٥٣,٠٠٠ جنيه وهذا المبلغ هو أقرسقط من القرض الذي عقده الحكومة في سنة ١٩٨٥ مع السير كامل عند شروعها في بناء خزان أسوان بعد أن رفض صندوق الدين إقراضها بالمبالغ اللازمة لهذا القرض وهذا القسط دفع في ديسمبر سنة ١٩٣٣ ومن هذا تزود حضراتكم أنه سيكون في الميزانية وقفاً ظاهر بمقدار هذا المبلغ (تصفيق) .

فإذا أضفنا هذا القرض وهو ١٥٣,٠٠٠ جنيه إلى مبلغ ٣١٧,٠٠٠ جنيه وهو قيمة الرسوم الإضافية التي ستجيبها مجالس المديرية بنسبة ٧ ٪ من ضرائب الأسيان أصبح مجموع موارد هذه المجالس ٥٢٠,٠٠٠ جنيه وإذا لاحظنا أن إيراداتها الحالية تبلغ نحو ٦٥٠,٠٠٠ جنيه فيمكن الاقتصاد الفرق بين البنين من النفقات الكالية أو تحمله خزنة الدولة . واعتد أن حضرة صاحب الدولة اسماعيل صدق بإنا الذي أظهر في كل المواقف عطفاً شديداً على الفلاحين وعناية بأمرهم لا يمارض رغبة المجلس في تخفيض نسبة الضريبة التي تفرضها مجالس المديرية على ٧ ٪ (تصفيق) .

حضرة صاحب الدولة وزير الداخلية — يحاول حضرة النائب المحترم على المتلاوى بك وكل المجلس أن يجلب الإشباع بالأرقام كما هي عادته وأن يعرف بأنى ربما أكون عاجزاً عن مجاراته في هذا المضمار (ضحك) لأنه ليس أمامي الآن من البيانات ما يمكنني أن أعرضه بمثل القوة التي أظهرها في جلته ولكني أود أن أتكم الآن في مسألة غير مسألة الأرقام التي سأناولها بعد ذلك .

المليون من البنين المصرية . ولكن هل يدري حضرات النواب المحترمين القيمة الحقيقية لزيادة الإيرادات على المصروفات ؟ — إنها كانت في الواقع ٢٥٠,٠٠٠ ٪ ، ولكن ذلك المال الكبير حضرة صاحب الدولة اسماعيل صدق بإنا ، هدته لباقة وطلته إلى أن طلب إليكم ، في اللحظة الأخيرة ، إقراراً بفتح اعتمادات إضافية قدرها ١,٠٠٠,٠٠٠ جنيه في ميزانية هذا العام تسديداً للنفقات جديدة في الأعمال المقامة بخزان أسوان وكوبرى اسماعيل وكوبرى بنها ونفق الأحايه وهي أعمال أنجزها المقاولون في سرعة لم تكن متوقعة .

ولقد كان في مستطاع دولة الوزير أن يرجمه النصف أسبوعاً وأن يدوج هذا المبلغ في الميزانية الجديدة ، ولكن دولته ، وهو القطن البقي ، خشي أن تروعه خضامة زيادة الإيرادات على المصروفات فطلبوا إلى طلب تخفيض الضرائب .

الواقع بالحضرات النواب أن الميزانية ليست متوازنة بحسب ، بل تريد إيراداتها على مصروفاتها . ولقد قدمت لحضراتكم في الجلسة الماضية أن ميزانية الدولة المصرية لم تكن في العهود الماضية كإزاهها في العهد الحاضر ، إذ كان الأساس والمؤهل عليه في إيرادات الدولة هو ضرائب الأسيان . وأذكر على سبيل المثال سنة ١٨٨٤ حيث بلغت إيرادات الدولة ٩,٤٠٣,٠٠٠ من البنين منها ٥,٤٠٧,٠٠٠ جنيه من إيرادات الأموال المقررة على الأسيان والنفقات ، وفيها الأموال المقررة على مصر ، وعلى الاسكندرية التي لم تكن لها بلدية وقتذاك .

ففي ذلك الحين كانت نسبة ضرائب الأموال المقررة تزيد على ٦٠ ٪ من مجموع إيرادات الدولة ، وكانت إيرادات الجمارك تبلغ ٢,١١٢,٠٠٠ من البنين أي حوالي ٢٠ ٪ من الإيرادات .

ولكن للأسف في وقتنا الحاضر قد تغيرت وأصبحت موارد الميزانية تعتمد أكثر ما تعتمد على الجمارك ، فقد بلغت الميزانية الاجتادية في سنة ١٩٣٢ المالية ٣٧,٩٤٢,٠٠٠ من البنين منها ٩,١٦٧,٠٠٠ من البنين أموالاً وعوائد مقررة على العقارات و ١٣,١٩٠,٠٠٠ من البنين رسوم جمارك . وبهذا أصبح أساس الميزانية الآن هو إيرادات الجمارك لا الضرائب العقارية . ومن ثمجي إيرادات الجمارك بالحضرات الأعضاء ؟ — إنها تنجي من المزارعين .

حضرة صاحب الدولة وزير الداخلية — لا .

حضرة النائب المحترم على المتلاوى بك — ٨٠ ٪ منها يدفعها الزراع المصريون ، ولا تظنل دولة الرئيس من ثمجي أذن ؟

حضرة صاحب الدولة وزير الداخلية — ليس هذا من مصلحة النظرية التي تناقض منها .

تكلم حضرة على المتلاوى بك في مسألة الميزانية ويظهر من كلامه أنه يقرض أنك تشرعون الآن لسنة ١٩٣٣ وحدها وقد يكون كلامه صحيحا إذا كانت مجالس المديرية تاني أزمة مالية وفي حاجة الى مبلغ مائة أو مائتي ألف جنيه لسد الفرق بين مواردها وما يجب أن تنفقه ، ولكن للأمر على خلاف ذلك فإنكم تشرعون للمستقبل القريب والبعيد .

أشار حضرة الخطيب إلى أن هناك وفرا في ميزانية هذه السنة بمقدار ٧٠٠,٠٠٠ جنيه وقد يكون الأمر عكس ذلك في المستقبل فافترضوا حضراتكم أنه لا يوجد في ميزانية الحكومة لسنة ١٩٤٣ وفريكتل سداد العجز في ميزانيات مجالس المديرية فنبهوني ما الذي تستطيع تلك المجالس عمله لسد هذا العجز .

إن الواجب ، يا حضرات النواب ، يقضى على المجالس المحلية لكي تكون جدية بهذا الاسم — وأكرر هذا مرة أخرى — أن تكون في مركز يمكنها من أن تقوم على قضيها دون حاجة إلى معونة أحد أو إلى معونة الحكومة .

قال حضرة النائب المحترم على المتلاوى بك إن ٦٠٪ من إيرادات الحكومة في الزمن النابز كانت تأتي من الضرائب العقارية والـ ٤٠٪ الباقية من موارد أخرى ، والواقع أن موارد الدولة من الضرائب العقارية أصبحت ٣١,٠٠٠,٠٠٠ جنيه بينما إيراداتها من الموارد الأخرى تبلغ ٣١,٠٠٠,٠٠٠ جنيه ومن هذا ترون مدى يا حضرات النواب أن ما استدلى به حضرة النائب المحترم يقوم دليلا عليه لا له .

فإذا كانت كل ما يجي لمجالس المديرية هو بنسبة ١٢٪ من الضرائب العقارية البالغ مقدارها ٦,٠٠٠,٠٠٠ جنيه بينما تبلغ موارد الدولة ٣٧,٠٠٠,٠٠٠ جنيه كانت هذه النسبة على جانب كبير من الضعف والضعف بالنسبة لموارد الدولة . فإذا فرضنا كما قال حضرة النائب المحترم على المتلاوى بك أن الضريبة العقارية أصبحت الآن نحو ١٠٪ من موارد الدولة فتكون الضريبة لمجالس المديرية بالنسبة لموارد الدولة نحو ١٪ .

نحن لا نقول إن الضرائب التي تخرضا مجالس المديرية يجب ألا تتعدى أولا أقل عن ٧٠٠,٠٠٠ جنيه وهي تعادل ١٢٪ من الضرائب العقارية في الوقت الحاضر بل نقول إن هذه الرسوم يجب أن تكون ١٢٪ من الضرائب العقارية سواء أرفع وقم الضرائب العقارية أم انخفض . واني لا زلت أقول كما قلت في السنة الماضية أن الضرائب العقارية أصبحت الآن مرهقة للزراعين .

ولا ينبغي على حضراتكم أن الرسوم التي تخرضا مجالس المديرية وهي نسبة مئوية سيلحقها نقص كبير في الوقت الذي تنقص فيه الضرائب

خبروني يا حضرات النواب هل تريدون أن تكون لكم مجالس محلية تتظر في أمر شؤونكم المحلية أو لا تريدون ؟ إذا كان الغرض أن تتفق الحكومة على تلك المجالس فقلع هذه المجالس لأن هذا كي من أن تكون هناك هيئات تسمى مجالس المديرية وهي غير جدية بهذا الاسم . (تصفيق) .

يا حضرات النواب — لم تقض القوانين والسياسير بإيجاد هيئات محلية إلا لأنها أبعد وأقدر من غيرها على تبيين مصلحة الأهالي وأقرب الى تحقيق هذه المصلحة وإلى معرفة الباء والشعور بالألم أكثر مما تتمر به حكومة مركزية أو مجلس نواب مركزي .

إن المجالس البلدية ومجالس المديرية تعرف حالة المدن أو الأقاليم في مقدورها تشخيص الباء ووصف الدواء .

كان يمكن للحكومة أن تقوم بكل شيء كما كان الحال في الزمن الماضي ولكن تطور الحالة الاجتماعية وتقدم النوايس ورقى السكان قضى بأن يقوم الأهالي أنفسهم بإدارة شؤونهم المحلية أو بواسطة ممثلهم المحليين ولتحقيق هذا الغرض ضعى الأهالي بيض إيراداتهم ليسكن ممثلهم من الإشراف على أحوالهم وشؤونهم الخاصة كما هو الحال في كل بلاد العالم . وقد بلغت نفقات بعض البلديات في بعض النوايس ما يربى على ٦٠٪ أو ٧٠٪ من دخل الأهالي وقد قبلوا ذلك عن طيب خاطر حتى لا يتدخل في شؤونهم غير الأشخاص الذين أولوهم هتهم .

هذا هو الأصل الذي من أجله أنشئت تلك المجالس ، وهذا هو السبب الاجتماعي والسياسي والغرض السامي من إنشائها وإلا لما كان لوجودها معنى أو فائدة .

حضرة النائب المحترم على المتلاوى بك — هل تعتمد مجالس البلديات في إصلاح شؤونها على الدخل فقط أو تلجأ في ذلك الى عقد قروض ؟

حضرة صاحب الدولة وزير الداخلية — لا تلجأ المجالس البلدية إلى عقد القروض إلا قيا يخصص بالمنشآت الجديدة ، وأظن أن حضرة النائب المحترم باعتباره رئيسا لجنة المالية لا يفوته أن هناك فرقا بين المصاريف المتكررة وبين الأعمال الجديدة . فمثلا تحتاج إدارة مدرسة لنفقات شهرية أو سنوية أما إنشاء مشروع لتوليد الكهرباء لإنارة مدينة فقد يحتاج إلى مائة ألف جنيه على الأقل وهذا مبلغ كبير لا قبل لميزانية مجلس بلدى صغير بحمله إلا بقدر قرض .

حضرة النائب المحترم عبد الرحمن البلي - أنا أؤيد طلب إقتفال باب المناقشة للأسباب الآتية :

نحن جميعا نحرص على وقت المجلس ونريد أن يكون عملا منتجا ، ولقد قضيتنا في نظره الماددة لجسطين ، وأسهب حضرة النائب المحترم على المتزلاوى بك في شرح وجهة نظره شرحا وافيا ، ورد عليه دولة رئيس الحكومة بما فيه الكفاية لتزير هيئة المجلس الموقر ، فلم يبق مجال مطلقا لقول قائل بسلعته اليافاث الواضحة من الجانبين ، وإنى أعتقد أن من يمترض على الآن قد تنزير تماما واتجه فكره إلى إقياه خاص وإلى نسبة معينة ٧٪ / ١٠٠٪ أو ١٢٪ / ١٠٠٪ . إن كلامي يخصص في الدليل على أن المناقشة لا استوفت ، وأنتا قد استعرضنا الموضوع من كل نواحيه وتكلمنا في قيمة الغريبة ونومها .

استعرضنا حالة المجلس في الماضي واستعرضنا أنواع الضرائب المقررة وأعمال مجالس المديرية - وأجاب حضرة صاحب الدولة رئيس الحكومة نتكلم عن موازنة الميزانية وعن أسباب عدم إمكان الحكومة سد عجز ميزانية المجلس وعن توسيع اختصاصها .

تأول البحث كل هذا بما لا حيز لديه بل قد تطرق البحث إلى أبواب الميزانية والوفورات والمنشآت الحديثة وغيرها ، هذا هو ما أريد أن أيقنه وكلامي منصب على أننا سمعنا وسمعنا كثيرا من كلام المؤيدين والمعارضين للجنة واستوفى الموضوع المناقشة واستقر في ذهن كل منا الاتجاه الذي يجب أن يسير عليه وتكون كل منا العاصر اللازمة لإصدار حكمه في الموضوع فلا مجال مطلقا للاستزادة من البحث .

وتجيب على أن كل من يريد أن يطيل المناقشة إنما يريد أن يقول إذا كان يؤيد الرأي القائل بحمل النسبة ١٢٪ / أو الرأي القائل بحملها ٧٪ / وإبداء الرأي ليس ممنا فتح باب المناقشة من جديد ولا أن يستمر المجلس في سماع أقوال سبق تكرارها . ولهذا أؤيد طلب إقتفال باب المناقشة .

حضرة النائب المحترم محمد فهم القبي - لقد اقترح حضرة المتزلاوى بك أن يكون الحد الأقصى للضرائب ٧٪ / وأشار على الحكومة بأن تسد ما قد ينشأ من العجز من وفورات الميزانية . وإنى استمع حضرته في أن أخالفه كل مخالفة فيما يراه من أن تحوم الحكومة بسد العجز من الوفورات لأن هذا لا يتفق مع وظائف مجالس المديرية . كما أنى أخالف دولة وزير الداخلية في أن يكون الحد الأقصى للضرائب ١٢٪ / (خيبة) .

إن دولة الوزير يرى أن اختصاصات مجالس المديرية يجب ألا تحسم وأما أواقفه على هذا ولكن الفكرة السلية التي قامت المجلس هي فكرة توزيع الضرائب وعملها (خيبة) .

الرئيس - أرجو حضرة النائب المحترم أن يتكلم في الموضوع وأن يبين لنا وجوه النقض في المناقشة .

حضرة النائب المحترم محمد فهم القبي - إن الموضوع لم يستوف بمتا ويجب

الاستمرار في المناقشة . وإنى أرى أن ٧٪ / لا تكفى لسد حاجات مجالس المديرية بينما ١٢٪ / نسبة مبهظة والتفاح يؤن من كثرة الضرائب ، وقد

العقارية نسبة ٢٠٪ / مثلا وقد لا يكون في استطاعة ميزانية المجالس تحمل هذا العجز الكبير وتصيح هذه المجالس في حالة ضعف لا قبل لها به بينما يمكن الحكومة تدارك هذا العجز بقرض ضرائب أخرى على غير المقار .

أرجو أن تفكروا أيها السادة مليا وتفكروا أن الموضوع لا يرجع الظرفية إلى الأزمة الحالية بل يرجع إلى حالة دائمة يجب علينا أن ننظر إليها نظرة بعيدة ، وألا نتأثر بما نشعر به الآن من الضيق والأنا نسلم لما يستول على شعورنا بسبب هذه الأزمة الطاحنة ، ويجب علينا أن نساعد قدر استطاعت على أن تسير المجالس إلى الأمام وأن نؤدى واجبنا على الوجه الأكمل .

يقول حضرة النائب المحترم على المتزلاوى بك إن هناك وفرا في الميزانية يبلغ مقداره ١٥٣,٠٠٠ جنيه وهو مقدار القسط الذي كانت تلقه الحكومة سنويا من قرض خزائن أسوان ، ويظهر أنه فلت حضرته أن هناك مشروعات لإقامة خزانات عديدة ، فيسد الانتهاء من تلبية خزائن أسوان سيشرح في إقامة خزائن جبل الأولياء وبعد ذلك سيشرح في خزائن أسبوط ثم في قناطر الدخان من منطقة السدود وبحيرة أسانا وبحيرة البرت ثم إلى غير ذلك من المشروعات الهامة التي أسأل الله أن يعطينا في أعماركم حتى تذروها (تصفيق) .

ليست المسألة مسألة ١٥٣,٠٠٠ جنيه التي هي قطرة ماء في بحر زائر بل المسألة اسمي من ذلك ، فلما أردتم أن تنشئوا مجالس محلية يجب أن توجدوا لها من الموارد ما يمكنها من أن تمشي بحرية لا أن تعيش على قنات مائنة الحكومة (تصفيق) .

ولا يفوتني أن أقرر لحضراتكم حقيقة يجب أن ينتبه إليها المجلس وهي أنى أقرر باسم الحكومة أن توازن الميزانية لا يمكن الحكومة مطلقا من أن تتولى الإقراض على مجالس المديرية بأي حال من الأحوال .

حضرة النائب المحترم السيد حبيب - أقتراح إقتفال باب المناقشة ويؤيدنى في هذا الاقتراح أكثر من عشرة من حضرات الأعضاء .

حضرة النائب المحترم محمد فهم القبي - أعارض في إقتفال باب المناقشة لأنه لا يزال هناك عدد من حضرات النواب طلبوا الإذن بالكلام ولم يتكلموا بعد .

حضرة النائب المحترم إبراهيم غزالى بك - إن الموضوع لم يستوف بمتا فلتك أعارض في إقتفال باب المناقشة .

الرئيس - تنص المادة ٣٥ من قانون النظام الداخلى للمجلس على ما يأتى :

" إذا طلب أحد من الأعضاء إقتفال باب المناقشة وأبدى في ذلك عشرة أعضاء على الأقل رجع الرئيس إلى رأى المجلس ، فإذا بدا إعراض على الإقتفال أذن الرئيس بالكلام لواحد من المؤيدين ثم لواحد من المتضيين ، وبعد ذلك يؤخذ رأى المجلس في انتهة المناقشة أو الاستمرار فيها " .

بناء على هذا يتكلم واحد من المؤيدين لإقتفال باب المناقشة ثم يقره واحد من المتضيين وبعد ذلك يؤخذ رأى المجلس .

قلتم اقتراحا وقعه من عشرة من حضرات الزواب بأن يكون الحد الأقصى للضرائب ١٠٪. وإلى أطلب منكم الموافقة على هذا الاقتراح.

الرئيس - نأخذ الرأي الآن على اقتفال باب المناقشة. فالموافق على اقتفال باب المناقشة يقف. (وقفت أغلبية).

الرئيس - إذن تقرر اقتفال باب المناقشة. ولناخذ الرأي على الاقتراح المقدم من حضرة النائب المحترم على المتلاوى بك يجعل الحد الأقصى للرسوم الإضافية التي لمجلس المديرية حتى تقرر ٧٪. فالموافق على هذا الاقتراح يقف؟ (وقف عدد من حضرات الأعضاء لم يتبين منه الأغلبية من الأكثرية).

الرئيس - إذن نأخذ الرأي بالطريقة السكسية. فنجد الموافق على الاقتراح يقف؟

(وقف عدد من حضرات الأعضاء لم يتبين منه الأغلبية من الأكثرية).

الرئيس - إذن نأخذ الرأي بالمناقشة بالاسم والموافق على الاقتراح يقف بلفظة "نعم" وبالمخالف له يقف بلفظة "لا".

(أخذ الرأي بالمناقشة بالاسم).

الرئيس - ليتفضل كل من حضري المنتخبين بإبداء أصياح امتناعه.

حضرة النائب المحترم محمد فهم القبي - امتنعت عن إبداء رأي لسببين جوهرين : أولا - أن جعل الحد الأقصى للضرائب ٧٪ لا يفي بمجايات مجالس المديرية ، وثانيا - أن جعل الضريبة ١٢٪ فكرة لا تتفق والملائمة في توزيع الضريبة على الأهالي - لذلك رأيت أن تكون الضريبة ١٠٪. وقلتم اقتراحا بذلك .

حضرة النائب المحترم إبراهيم غزال بك - امتنعت عن إبداء رأي ولكني مدلت الآن عن الامتناع ولا أوافق على جعل الضريبة ٧٪. **الرئيس** - أصقرت نتيجة أخذ الرأي عن ٥٠ صوتا قبول و ٥٠ صوتا رفض .

وامتنع عضوان .

وبما أن المادة ٩٥ من الدستور تنص على ما يأتي :

"في غير الأحوال المشترطة فيها أغلبية خاصة تصدور القرارات بالأغلبية المطلقة، وعند تساوي الآراء يكون الأمر الذي حصلت للمداولة بشأنه مرفوضا".

فيما عليه قرر المجلس رفض الاقتراح الخاص بجعل الحد الأقصى للضرائب ٧٪.

بيان أسماء حضرات الزواب المحترمين الذين أخذت أراؤهم بالبدء بالاسم ووافقوا على الاقتراح المقدم بجعل الرسوم التي تجبها مجالس المديرية ٧٪.

- (١) حضرة النائب المحترم على بدازوق بك ، (٢) حضرة النائب المحترم عياداه أرسلان بك ، (٣) حضرة النائب المحترم الدكتور دجالج بك ، (٤) حضرة النائب المحترم حسن الباني بك ، (٥) حضرة النائب المحترم عبد منصور نصوريك ، (٦) حضرة النائب المحترم عود بك الأبريك ، (٧) حضرة النائب المحترم الشيخ سليمان بك خضر ، (٨) حضرة النائب المحترم حسن السيد واكبيك ، (٩) حضرة النائب المحترم حسين مصطفى خليل بك ، (١٠) حضرة النائب المحترم عبد المصلح حسين مصطفى بك ، (١١) حضرة النائب المحترم عبد المجيد محمود قانع ، (١٢) حضرة النائب المحترم رضوان عبد الوهاب بك خضفة ، (١٣) حضرة النائب المحترم إبراهيم البيسوق طاموك بك ، (١٤) حضرة النائب المحترم كامل حسن زايد ، (١٥) حضرة النائب المحترم شاهين خازمزي ، (١٦) حضرة النائب المحترم عبد المجيد علي ، (١٧) حضرة النائب المحترم الحاج عبد الرحمن عفيف حسن ، (١٨) حضرة النائب المحترم السيد منصور ، (١٩) حضرة النائب المحترم عبد المجيد عمر ، (٢٠) حضرة النائب المحترم محمود السيد أبو حسين بك ، (٢١) حضرة النائب المحترم أمين القاراني ، (٢٢) حضرة النائب المحترم أحمد بك الشاذل ، (٢٣) حضرة النائب المحترم عبد العزيز عمار ، (٢٤) حضرة النائب المحترم الدكتور عبد المجيد سعيد ، (٢٥) حضرة النائب المحترم أحمد أبو القويح ، (٢٦) حضرة النائب المحترم عبد الطيف علي غنام بك ، (٢٧) حضرة النائب المحترم على المزلاوي بك ، (٢٨) حضرة النائب المحترم شهاب الكلب ، (٢٩) حضرة النائب المحترم عبد المجيد البرادي بك ، (٣٠) حضرة النائب المحترم علي بيبيون ، (٣١) حضرة النائب المحترم الشيخ عبد الرزاق بك عبد الواحد أبو اسماعيل ، (٣٢) حضرة النائب المحترم فخري الزميرك ، (٣٣) حضرة النائب المحترم مصطفى مدق ، (٣٤) حضرة النائب المحترم محمد فريد حسن ، (٣٥) حضرة النائب المحترم أحمدوايل الجبدي ، (٣٦) حضرة النائب المحترم حسن أحمد موسى بك ، (٣٧) حضرة النائب المحترم مصطفى طاف بك ، (٣٨) حضرة النائب المحترم أمين عامر ، (٣٩) حضرة النائب المحترم على الباسي ، (٤٠) حضرة النائب المحترم عبد القادر المومك ، (٤١) حضرة النائب المحترم موش إبراهيم جادلو بك ، (٤٢) حضرة النائب المحترم الشيخ علي عبالناصر ، (٤٣) حضرة النائب المحترم جويون تناغويك ، (٤٤) حضرة النائب المحترم أحمد بك عوض الخويج ، (٤٥) حضرة النائب المحترم أمين عبد همام ، (٤٦) حضرة النائب المحترم الشيخ عبد إبراهيم عياداه بيري ، (٤٧) حضرة النائب المحترم الشيخ جمعة حديجي ، (٤٨) حضرة النائب المحترم عمر أحمد حامد بك ، (٤٩) حضرة النائب المحترم فكري الصغير ، (٥٠) حضرة النائب المحترم صالح بك أمين مشال وامتنع حضرات النائب المحترمين محمد فهم القبي وإبراهيم غزال بك .

بيان أسماء حضرات الزواب المحترمين الذين أخذت أراؤهم بالبدء بالاسم ولم يوافقوا على الاقتراح المقدم بجعل الرسوم التي تجبها مجالس المديرية ٧٪.

- (١) حضرة النائب المحترم علي حسن أحمد بك ، (٢) حضرة النائب المحترم محمود عباسي بك ، (٣) حضرة النائب المحترم أحمد ديشي ، (٤) حضرة النائب المحترم حسن حسن ، (٥) حضرة النائب المحترم الدكتور عبد العزيز بظلي بك ، (٦) حضرة النائب المحترم عبد المصطفى جبي بك ، (٧) حضرة النائب المحترم عبد السلام جديا بك ، (٨) حضرة النائب المحترم علي حسن أحمد ، (٩) حضرة النائب المحترم عبد وحيه كبيك ، (١٠) حضرة النائب المحترم عبد العزيز حندي بك ، (١١) حضرة النائب المحترم مأمون اسماعيل بك ، (١٢) حضرة النائب المحترم اسماعيل فهمي الشقاني بك ، (١٣) حضرة النائب المحترم محمد عزيز محمد اباطه ، (١٤) حضرة النائب المحترم اسماعيل إبراهيم مراد ، (١٥) حضرة النائب المحترم إبراهيم دسوقي اباطه ، (١٦) حضرة النائب المحترم فريد نقر العيني ، (١٧) حضرة النائب المحترم السيد حبيب ، (١٨) حضرة النائب المحترم عبد ليث فورو بك ، (١٩) حضرة صاحب المجال الدكتور محمد توفيق رفعت باشا ، (٢٠) حضرة النائب المحترم إبراهيم مراد أبو سعد ، (٢١) حضرة النائب المحترم حسن أحمد كبيك ، (٢٢) حضرة صاحب المجال عبد علي جبي باشا ، (٢٣) حضرة النائب المحترم مصطفى إبراهيم غران القرائيك ، (٢٤) حضرة النائب المحترم السيد أحمد عيسى بك ، (٢٥) حضرة النائب المحترم عبد المصطفى صلات بك ، (٢٦) حضرة النائب المحترم الشيخ سليمان بيوي نصار ، (٢٧) حضرة صاحب الدولة اسماعيل مدق باشا ، (٢٨) حضرة النائب المحترم الشيخ عبد إبراهيم الشاذل ، (٢٩) حضرة النائب المحترم عبد غلام باشا ، (٣٠) حضرة النائب المحترم مراح القلي شاهين باشا ، (٣١) حضرة النائب المحترم عبد الرحمن الجبل - (٣٢) حضرة النائب المحترم عبد زك صالح بك ، (٣٣) حضرة النائب المحترم الشيخ سليمان محمد منصور ، (٣٤) حضرة النائب المحترم عبد سباحه القط ، (٣٥) حضرة النائب المحترم حسن الجبل بك ، (٣٦) حضرة النائب المحترم حسن عبد اسماعيل ، (٣٧) حضرة النائب المحترم أبو يوسف بك كلب ، (٣٨) حضرة النائب المحترم عبد طيف عياداه ، (٣٩) حضرة النائب المحترم عبد مسلم جابر ، (٤٠) حضرة النائب المحترم نجيب عريان بك ، (٤١) حضرة النائب المحترم الشيخ محمد أبو زيد طماوي ، (٤٢) حضرة النائب المحترم عبد القوي أحمد سيد بك ، (٤٣) حضرة النائب المحترم سيف العرب سيف العرموسي ، (٤٤) حضرة النائب المحترم عبد علي ، (٤٥) حضرة النائب المحترم مصطفى مسيف حنين ، (٤٦) حضرة صاحب السعادة توفيق دوس باشا ، (٤٧) حضرة النائب المحترم إبراهيم اللحلل بك ، (٤٨) حضرة النائب المحترم حسن محمد أحمد حسين ، (٤٩) حضرة النائب المحترم مدق حسن دين ، (٥٠) حضرة النائب المحترم عبد العزيز بك .

إذن سيقع على عاتق مجالس المديرية إتفاق هذا المبلغ في القيام بالشؤون التي يتطلبها مشروع القانون المزمع على حضرتهكم ، فإذا أقتصرت الرسوم إلى ١٠٪ فقط لا نحصل إلا على مبلغ ٥٢٣,٠٠٠ جنيه .

والبيانات التي أوجعتها لحضراتكم هي على فرض أن المجالس مستغوم من السنة القادمة بنصيبها في تحمل نفقات التعليم الإلزامي ، باعتبار أنه يتم البلاد كلها ، غير أن الحال ليس كذلك ، فلام التعليم الإلزامي البلاد في سنة أو سنتين بل ربما استغرق ذلك عشرات سنوات أو خمس عشرة سنة ، فيعد مرور هذه السنين يجب أن يكون في مقدور مجالس المديرية أن تتفق مبلغ ٨١٨ ألف جنيه على مراقبتها .

ربما تسألون حضراتكم : ماذا يكون الحال إلى أن يتم برنامج التعليم الإلزامي ؟ فأقول : إن الاحتمالات التي لدى رؤسنا منها أن المبالغ التي تنفقها مجالس المديرية الآن هي ١٩٠,١١,١٩٠ جنيه أي نحو مليون جنيه على وجه التقريب ، ولما كان ما تحصله تلك المجالس هو ٦٧٩,٠٠٠ جنيه فالفرق بين المبلغين يحصل من مصروفات المدارس التابعة للمجالس المذكورة . وهذا المتحصل يتم إيرادا يضاف إلى ما يجنيه تلك المدارس من الرسوم .

وسيحصل التدرج في شؤون مجالس المديرية بالكيفية الآتية :

ستتفق المجالس مع وزارة المعارف العمومية في كل سنة على عدد المدارس الإلزامية التي تنشأ فيها ، وبما أنه كلما زادت المدارس المذكورة زاد السبب الذي يقع على عاتق هذه المجالس . فان وزارة المعارف العمومية ستعظم إليها في مقابل ذلك من المدارس الحالية التابعة لتلك المدارس ما تعادل نفقاتها المبالغ التي تحصلها من جراء زيادة مدارس التعليم الإلزامي بها ولأشرب لحضراتكم مثلا بمدرسة صناعية يتفق عليها مجلس المديرية في الوقت الحاضر مبلغ ١٥,٠٠٠ جنيه فإذا ما طلبت الوزارة من هذا المجلس أن يتحمل من نفقات التعليم الإلزامي ما مقداره ١٥,٠٠٠ جنيه سمحت إليها تلك المدرسة الصناعية . فالمسألة في الواقع تنبئ الحساب الجاري بين الحكومة وبين مجلس المديرية . إن مجالس المديرية ستأخذ تدريجيا مدارس التعليم الإلزامي وتغطي في الوقت نفسه الحكومة تدريجيا المدارس التي لا تصعب من اختصاصها بمقتضى مشروع القانون المزمع على حضرتهكم ، وهي المدارس الزراعية والصناعية والابتدائية وغيرها ، فإذا أردتم أن ترموا مجالس المديرية بالكفاء بسببها أو بمعاملة أو عشرة في المائة فهذا من حكرنا لأنكم أنتم المشروعون ، ولكن إذا ما قررتم ذلك كانت النتيجة أن يتحمل توازن ميزانيات مجالس المديرية . وهذا ما لا ترضونه لتلك المجالس ، فهي تتفق على الشؤون العامة وعلى مراقبتها لا بد من تعهدها والقيام بشؤونها .

يجب علينا ، أيها السادة ، أن نعمل ، ونصعب أعيننا اختبار واحد ، وهو تحقيق المصلحة ، ولهذا أرجو من حضراتكم ألا تضعوا مجالس المديرية في الوضع الذي تضطر منه إلى إقفال مدارسها ومستشفياتها ، ولا يصح أن تتأثر بالحالة الراحة التي تدعوها إلى التدرج وإلى الاقتصاد ويحذر في هذه المناسبة - أن أذكر لحضراتكم أن وزارة الداخلية ألزمت مجالس

مجلس النواب

استمرار المناقشة في مشروع القانون

(جلسة ١٠ يناير ١٩٢٣)

حضرة صاحب الدولة وزير الداخلية - في الجلسة الأخيرة التي أعلناها فيها المادة ٣٧ من مشروع قانون ترتيب مجالس المديرية وتحديد اختصاصها . أخذ الرأي على الاقتراح الخاص بإقاص الرسوم الإضافية التي تفرضها مجالس المديرية إلى ٧٪ فلم يوافق المجلس على ذلك ، وأصبحت المسألة الآن محصورة بين نسبة ١٥٪ التي وردت في مشروع الحكومة ونسبة ١٢٪ التي رأتها لجنة الداخلية ، وأريد أن أدلى لحضراتكم ببعض البيانات التي تثير هذا الموضوع وتجلوه . حتى يثنى لكم تقدير الأمر تقديرا مبينا على ما تقتضيه المصلحة العامة ، وليس هناك ما يدعو لأن أعود إلى أهمية مجالس المديرية والواجبات المفاعة على ماقتها . وقد وثقا هذا الموضوع حق في الجلسات الماضية . ورددنا أهمية هذه المجالس وضرورة قيامها بالمشآت المطلوبة منها وإقامتها وتعهدها ، وقد قلنا ذلك إذنا - ونحن نعمل على رفع الهيئات المحلية وتوسيع اختصاصها - لا يصح أن نحررها ، بحجة قلم ، من مواردها ، أو نثقل حركتها بإقاص هذه الموارد إلى أقل مما تدعو إليه حاجتها .

إن مجالس المديرية تحصل الآن من الرسوم الإضافية مبلغ ٦٧٩,٠٠٠ جنيه وهذا المبلغ تأخذه رسوما على ضريبة الأطنان باعتبار ١٣,١٧٪ في المتوسط تقريبا ، لأن المجالس تختلف في نسبة ما تفرضه من الرسوم تبعا لحاجتها ، كما ورد ذكر ذلك في تقرير لجنة الداخلية . وقد سمعت اقتراحا يتضمن ألا يتجاوز الرسم الإضافية التي تفرضها المجالس ١٠٪ فإذا لاحظنا أن الضريبة المفارغة هي ٥٢٣,٠٠٠ كانت الرسوم الإضافية على النسبة المذكورة هي ٥٢٣,٠٠٠ جنيه فقط ، أي أقل مما يحصل الآن من المليونين بمبلغ ١٥٣,٠٠٠ جنيه ، واطن أن الأخذ بهذا الاقتراح مئة ألا توازن ميزانيات هذه المجالس ، وبذلك تصبح عاجزة عن القيام بالشؤون التي يتطلبها منها مشروع القانون المزمع على حضرتهكم . وإننا لو رجعنا إلى الأغراض التي سيحول إليها مجهود مجالس المديرية بعد صدور هذا القانون لوجدنا أنها سوف تتفق في المستقبل مبلغ ٨١٨,٠٠٠ جنيه وهو ينقسم إلى ثلاثة أقسام : الأول مبلغ ٩٠,٠٠٠ جنيه يخصص للتعليم الإلزامي ، إذ المفروض أنه متى تم هذا المشروع فيستيقظ عليه مبلغ ثلاثة ملايين من الجنيهات سنويا ، يصيب مجالس المديرية منها مبلغ ٩٠,٠٠٠ جنيه وهو قيمة الخمس ، الثاني مبلغ ١٥٠,٠٠٠ جنيه على الأقل وهو قيمة ٢٠٪ الخاصة بشؤون الصحة العامة طبقا للسادة السادة التي وافقتم عليها حضراتكم ، إذ نصت على أنه يجب ألا يقل ما يجنيه المجلس لذلك عن ٢٠٪ من مجموع الرسوم ، الثالث مبلغ ٦٨,٠٠٠ جنيه وهو نصيب الإدارة فيكون المجموع هو ٨١٨,٠٠٠ جنيه كما قلت .

حضرة النائب المحترم على المتلاوى بك — حضرات النواب المحترمين :
مستمع البتة من حضرة صاحب الدولة وزير الداخلية بيانا جامعا شاملا ،
قد ذكر ما تحصله مجالس المديرية وما تنفقه ، وأشار الى أننا لو منعتنا
هذه المجالس من فرض الضريبة الى الحد الذى ترغبه الحكومة لتعطلت
الأعمال فيها ، ولاستحال عليها أن تنهض بالتعليم الإلزامى الذى تصبو اليه
الامة اجماعا .

اقتربت عليكم فى الجلسات الماضية أن نجعل الحد الأقصى للضريبة
التي تستلج مجالس المديرية أن تفرضها لا يتجاوز نسبة ٧ ٪ ، وأعلم
وأتمتعون ، أن هذه النسبة لا تعد حاجة هذه المجالس اذا قدرنا ما تحتاجه
الأعمال العامة التي تقوم بها وما يستلزمه التعليم الإلزامى من نفقات ، ولكن
على الحكومة أن تتفكر بالمساعدة فتدفع لها ما تحتاجه من الميزانية العامة .

أريد قبل أن أدخل فى التفاصيل أن أقهر حضراتكم اني على اتفاق مع
حضرة صاحب الدولة رئيس الحكومة على أن هذه المسألة ليست حزبية
أى ليست من المسائل التي تطرح عليها الحكومة الثقة .

حضرة النائب المكرم وهيب دوس بك — المجلس لا يعرف فى عمله
الحزبية .

حضرة النائب المحترم على المتلاوى بك — إنى اذا تكلمت قائما أتبع
النظم الأوروبية ، فهناك تستقدم الحكومات ببعض المشروعات الى المجالس
وتطرح مع هذه المشروعات الثقة بالحكومة ، وتستقدم بمشروعات أخرى دون
أن تطرح معها الثقة ، فحسبنا فى هذا الشرع لم تعرض لشيء من هذا ،
وأرأى لم أخرج فى ذلك على تلك النظم الدستورية والتقاليد البرلمانية ، ولست
مبتدئا فى هذا ، فكل يوم نقرأ الكثير عنه .

أخذ حضرة صاحب الدولة وزير الداخلية يدلل على أن مجالس المديرية
تحتاج حتى إلى مبلغ يوازى ١٣ ٪ من ضريبة الألبان ، وزاد على هذا
أن المصروفات الواردة فى ميزانيات هذه المجالس تبلغ ١٩٠٠٠ من
الجنهات على ما ذكر ، فى حين أن إيراداتها لا تتجاوز ٦٧٠٠٠ من
الجنهات ، وقال إن زيادة المصروفات على الإيرادات وهى ثلاثة ونحو
ألف جنيه تحصل عليها المجالس ما يدفعه تلاميذ المدارس التابعة لها . وأضيف
على ما قاله دولة إن جزءا من هذا المبلغ تحصل عليه المجالس من التلاميذ ،
والجزء الآخر تستد منه وفورات ميزانياتها فى السنين السابقة ، وترون هذا
واضحاً فى ميزانياتها من سنة ١٩٣٣ — ١٩٣٤ فقد توفر لديها حوالى مائتى
ألف جنيه حفظها لإنشاعات جديدة تقوم بها .

ليس هذا كل ما قصدت إليه ، وإنما الذى أردت وألحقت فيه : أنه
يجب على الحكومة فى هذا الوقت الصعب ، الذى يش فيه المالك المصرى
المسكين من فداحة الضرائب التي أصبحت لا تناسب مع دخله ، أن تدفع
ما يوزع مجالس المديرية ، وما أردت أن تقف هذه المجالس مكتوفة
الأيدى ، فإذا كانت نسبة الـ ٧ ٪ لا تكفى ولا تقوم بمصروفاتها ، فالميزانية
العامة كفيفة تجعل هذا القصر .

المديرية فى العهد الأخير أن تعلق فى مصروفاتها ، وأن تخفض كثيرا من
نفقاتها ، وقد روى الاقتصاد فعلا فى ميزانية مجالس المديرية كما عدل
على ذلك ميزانياتها فى الثلاث السنوات الأخيرة ، وهى تشهد بأن الاقتصاد
تخلل فى هذه الميزانيات .

تصلون أن قانون مجالس المديرية المعمول به الآن يعطى الحق لهذه
المجالس فى فرض ضريبة قدرها ٥ ٪ من ضرائب الألبان ، ويجوز لها أن
ترضها الى أكثر من ذلك بقرار من مجلس الوزراء ، والحكومة اقترح شبه
فى وضعه هذه الحالة ، وهى تقدمه لهيئة المجلس على عهد من حضراتكم
— نظرا لتواضعه واعتداله — قبولا ورضاء . ذلك أن تهرؤا حضراتكم
ألا تتجاوز الرسوم الإضافية التي يجوز لمجالس المديرية أن تقرها بمحض
وأيا وسلطتها الثانية مشرة فى المسألة من مجموع ضرائب الألبان فى المديرية .
فإذا ما أردت زيادتها كان لما ذلك بقرار من مجلس الوزراء على ألا تتجاوز
تلك الزيادة ٣ ٪ (تصديق) .

أعني أن الرسوم على كل حال لا تزيد على ١٣ ٪ . وهذه النسبة هى أقل
مما تنفقه مجالس المديرية فى الوقت الحاضر . فإذا ما وافقتم على هذا الاقتراح
اضطرت مجالس الى أن تقصد فوق ما قصدهت الى الآن ، وأظن أن هذا
الاقتراح محقول ومقبول ، وقد سبق أن تكلمت مع الكثيرين من حضراتكم
بصدده فوجدوا أنه اقتراح مناسب من كل الوجوه .

وأزيد على ذلك أن مجلسكم الموقر طلب من الحكومة فيها سبق أن تنظر
فى تخفيض الضرائب العقارية لأنه قد آن الأوان لإجراء توزيع أكثر تناسبا
من التوزيع الحالى بين دافعى الضرائب ، وقد صرحت فى العام الماضى
فوق هذا المنبر بأن الضرائب العقارية على الألبان فادحة فى الواقع ، وأنه
يجب على الحكومة أن تتفكر فى الوسائل التي تؤدى الى تخفيضها فانظروا
حضراتكم الى الحالة التي يمكن أن تصل اليها مجالس المديرية اذا ما خفضنا
الضرائب العقارية يوما وسيأتى هذا اليوم لا محالة .

لا ينبغي على حضراتكم أن الرسوم التي تجبها مجالس المديرية محسوبة
نسبيا أى الى الضريبة التي تحصل بنسبة ١٠ ٪ من الضرائب العقارية التي
مجموعها ٥٠٣٠٠٠٠٠ جنيه هـ . ٥٣٢٠٠٠٠ جنيه فإذا ما خفضت الضرائب
الى ٥٠٠٠٠٠ هـ من الجنهات مثلا كان المبلغ الذى يحصل هو ٤٥٠٠٠٠ هـ
جنيه فقط ، تضطر المجالس حينئذ الى البحث وراء مبالغ إضافية أخرى ،
وأتى لما فكر ؟ وهى لا يمكنها أن تفرض ضرائب أخرى لشد العجز الذى
سيعيق فى ميزانيتها ما يضطرها الى وقف منشأتها وعدم القيام بمجالاتها . فقع
فى محذور لا قبل لها به . أما الحكومة ففى مقدورها البحث عن موارد
أخرى تموض ما ينقص من الضرائب العقارية .

هذا ما أردت أن أجيته لحضراتكم وأظن أن فيه الكفاية .

حضرة النائب المحترم محمود محمد الأتلى بك — زيد أن تعرف : كيف زيد
مجالس المديرية ٣ ٪ علاوة على نسبة ١٠ ٪ ؟

حضرة صاحب الدولة وزير الداخلية — يلوح لى أنك لا تريد أن تكون
هناك ضرائب مطلقا .

حضرة النائب المحترم السيد حبيب — هذا الكلام خارج من موضوع المادة (٣٧) .

حضرة النائب المحترم على المتزلاوى بك — إن الضرائب المفروضة على أرباب الأراضي الزراعية فادحة وغير محتملة ، وأريد الآن أن أشرح لحضراتكم ضريبة الإيراد في إنجلترا التي هي ضريبة تفرض على صافي الإيراد الناتج ، مثل ذلك : مالك يملك ألف فدان ، بلغت إيراداته العامة مبلغ عشرة آلاف جنيه ، وكان عليه أن يدفع خمسة آلاف جنيه فقط سنوياً لأحد البنوك ، فيجب أن يضم هذا القسط من قيمة الدخل ، فضلاً عن هذا . إذا كان عليه دفع قسط للتأمين على الحياة ، خصم أيضاً هذا القسط من الدخل ، وتأخذ الحكومة من خمسة ثلثات إلى عشرة عن كل جنيه من صافي الدخل فقط .

وترون أن هذا ينافر ما هو متبع في فرض الضرائب في مصر . إذ أن هذه الضرائب نجح ، سواء أأنجبت الأرض أم أجدبت ، وسواء أكانت السلع أم راجت سوقها . ومن الواجب عليكم يا حضرات النواب — وأتمشرون لزمين — إننا ما قمصتم لمجلس المديرات خيراً وسعادة وحياة أن غرضوا على الأراضي الزراعية ضرائب مقبولة تتفق والدخل . على أن تتحمل الميزانية العامة للدولة الفرق بين ما تنفقه مجالس المديرات في حدود المقبول وبين ما ينبغي من الزراع .

لا تظنوا حضراتكم أنني — بدعائي عن هذه الفكرة — أريد تعطيل مجالس المديرات بل على العكس من هذا ، أريد لها الدوام والاستمرار . وإني لثي يقين من أن هذا الدوام والاستمرار لن يكونا إلا بإعانة سنوية تتقدم الحكومة بها إليكم لتقروها لمجلس المديرات ، وحينئذ تكونون قد قمم بالواجب الذي تتطلبه منكم البلاد ، ومن ثم يراتح أصحاب الملكيات في مصر من فحاحة الرسوم ، وتسير مجالس المديرات نحو الرقي وتوثق فمرها المرجو المنشود .

على أن هذه الضريبة ، يا حضرات النواب المحترمين ، ليست هي الضريبة الوحيدة التي لمجلس المديرية الحق في فرضها عليكم ، فترون كما نص في المادة ٣٩ أن مجالس المديرات — في غير حد إلا مصداقة مجلس الوزراء — الحق في فرض ضريبة إضافية على كل ضريبة موجودة في المديرية . ومعنى ذلك ، أنه إذا فرضت الحكومة من جانبها ضريبة قدرها عشرة قروش على قطار القطن مثلاً ، استطاع مجلس المديرية أن يفرض من جانبها أيضاً ضريبة قدرها عشرة قروش ، وهكذا ترون أن له أن يفرض على كل ضريبة في المديرية ضريبة إضافية بجانبها . وإني إذا أطلقت القول، وشرحت الأمر أمامكم في شيء من الإسهاب والتطويل ، فهذا لأني أريد لمجلس المديرات الخير والسعادة ، ونحن لا نريد أن تكون هذه السعادة سبباً في شقاء أصحاب الألاك في مصر ، وهم الذين أخنى عليهم الدهر بكل كل من المصائب لا قبل لهم باحتالها . على أن الأمر مرجعه إليكم وأتم الذين ستمشرون ، وعليكم وحكمكم تقع المسؤولية أمام حضراتكم (تصفيق) .

حضرات النواب المحترمين : السنون التي تجتازها البلاد الآن ستؤزمة مقطعة الظنير ، وميزانيات حكومات العالم ليست متوازنة ، وتعلما هذه الحكومات إلى حقد قروض لتوجد فيها التوازن ، ولستنا وشه الحمد في حالة كهذه ، فميزانيتنا متوازنة يزيد الدخل فيها على المخرج ، وتستحيل هذا زيادة إلى احتياطي عام ، وحسنا ضلت الحكومة المصرية في إصدار هذا الاحتياطي لأننا في بلد إذا بلغت الضرورة الحكومة أن توازن ميزانيتها بقدر قرض ، فقد يستحيل عليها الحصول على قرض داخلي ، وليس من مصلحة أن نلجأ إلى القروض الخارجية ، وقد كان جليكم الموقر من المحيذين لتكوين هذا الاحتياطي العام ، ولكن ليس معنى هذا أن يبقى أبدأ الأبدن ودهر الناهرين دون أن يس ، وأما الفرض من الاحتفاظ به هو مخرج الأزمات في سني الهنة ولا نزاع في أننا في أشد السنوات حمة ! بل نحن في جماعة ونعم كثرة الانتاج . فالحال شاذة . انتاج كثير ، وبلاد جائعة ، ذلك لأن سعر الانتاج انحط إلى مستوى ضئيل ، فاضطلع الدخل ، واضلعت المقدرة على الشراء وأصبحنا في حالة سيئة .

أذكر أن حضرة صاحب الدولة وزير الداخلية قال في العام الماضي وكرر قوله هذا العام : إن الضرائب أصبحت لا تتناسب مع غلة الأهلان الزراعية في هذا الوقت العصيب ، فإذا كان الأمر قد سلم به فكيف يميزون أن يصبح الحد الذي يمكن للجالس أن تصل إليه ١٣٪ ؟

تكلم زميلي سعادة النائب المحترم محمد علام بإشاً في جلسة الثلاثاء الماضي فقال : "نجد الفلاح الإنجليزي قد يصل ما يدفعه إلى ٨٪ من إيراده" وأنا أقول ، رداً على ذلك ، إن ضريبة الإيراد في إنجلترا هي ١٠ ثلثات عن كل جنيه في الثروات المتواضعة ، وتزد هذه النسبة تدريجياً حتى تصل إلى ١٠ ثلثات عن كل جنيه ، أي إلى نسبة ٥٠٪ من الثروات الضخمة . وعلى هذا تزداد الضريبة كلما زادت القوة .

حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك — قد تصل الضرائب المفروضة في إنجلترا إلى ١٧ ثلثاً و ٦ بنسات عن كل جنيه .

حضرة النائب المحترم على المتزلاوى بك — أصر على ما سبق أن ذكرته من أن ضريبة الإيراد في إنجلترا لا تزيد على ١٠ ثلثات . وأتحدى من يقول بغير هذا ، فقد جئت بهذا البيان من مصادره .

حضرة صاحب الدولة وزير الداخلية — تفرض في إنجلترا ضرائب أخرى غير ضريبة الإيراد .

حضرة النائب المحترم محمد فهم القتيبي — وما قول حضرة النائب المحترم على المتزلاوى بك في ضريبة الموارث ؟

حضرة النائب المحترم على المتزلاوى بك — لا تزيد الضريبة المفروضة على الموارث على ٤٥٪ من قيمة التركة . وأجبل هذا وأطلب إثباته ، وأرجعوا حضراتكم إلى ما شتم من المصادر في هذا الشأن . فإذا كانت ضريبة الإيراد في إنجلترا لا تزيد على ٥٠٪ . (ضحية) أرجو من حضراتكم أن تسمعوا لي ، وتسموا تفصيلات ضريبة الإيراد ، فهو حديث شيق ، وحبذا لو أخذت بها حكومتنا الرشيدة .

حضرة النائب المحترم حسن حسنى — وما طلبات حضرة النائب المحترم النهائية ؟

حضرة النائب المحترم على المتزلاوى بك — أقترح أن يكون الحد الأقصى للرسوم الإضافية التى يغول لمجلس المديرية حق تهريرا ٨ ٪ بدلا من ٧ ٪ التى طلبتها فى اقتراحى السابق الذى سقط لتساوى أصوات حضرات من أيدوه ومن رفضوه عند أخذ رأى عليه .

حضرة النائب المحترم محمد فهمى التيمى — قدمت اقتراحات أخرى ...

حضرة صاحب الدولة وزير الداخلية — لقد أقلل باب المناقشة فى هذا الأمر ، ولا يمكن أن يقدم الآت اقتراح غير الاقتراحين المعروضين أمام حضراتكم ، وهما مشروع القانون المقدم من الحكومة ، وتعديل البنية ، ولكن للحكومة أن تطلب تمديدا ، وهو ما فعلته بالاقتراح الذى عرضته على المجلس الليلة .

حضرة النائب المحترم الدكتور محمد صالح بك — حضرات النواب المحترمين .

بعد سماع البيانات الواضحة المستفيضة التى أدلت بها الحكومة على لسان حضرة صاحب الدولة وزير الداخلية ، وما أدلى به مجلسكم الموقر ممثلا فى حضرة النائب المحترم على المتزلاوى بك ... (صفيحة) .

حضرة النائب المحترم السيد حبيب — إن المجلس لا يمتلئ بأحد أعضائه .

حضرة النائب المحترم الدكتور محمد صالح بك — أريد أن أقول : إن

حضرة النائب المحترم على المتزلاوى بك يمثل النظرية المعارضة لنظرية الحكومة .

إن الاقتراح الذى قدمته الحكومة اقتراح عادل تقضى به المصلحة العامة (تصفيق) . وأرى — توفيقا لرغبة الحكومة ومساعدة لملك الأطنان — أن تكون الضريبة ١٠ ٪ وأن تستمر معموليا لمدة ثلاث سنوات ، يجوز بعدها لمجلس المديرية أن ترفع الضريبة حسبما يترامى لها . (تصفيق) . وأرجو من دولة وزير الداخلية العظيم أن يوافق على هذا الطلب الذى أن تحيل هذه الأزمة .

حضرة النائب المحترم إبراهيم غزالى بك — لم يبق ثمة خلاف بين رأى

حضرات النواب المحترمين الذين اقترحوا أن تكون الضريبة بنسبة ١٠ ٪ ويرى الاقتراح الذى أدلى به حضرة صاحب الدولة وزير الداخلية الليلة إلا فى شيء واحد ، هو طلب دولته جواز رفع الضريبة بمقدار ٣ ٪ حتى تصل إلى ١٣ ٪ بقيد ذكرها دولته . رأى ارى أن ضريبة الـ ١٠ ٪ كافية فى الوقت الحاضر ولدة طويلة ، لأن عبء التعليم الأولى والابتدائى والصناعى والزراعى سيرفع عن عاتق مجالس المديرية ، وستقل تبعات تلك مصاريف التعليم ، تصنف وتطبق مدير التعليم الابتدائى وغيرها . أما التعليم الإلزامى فليس عبؤا ثقيلا على خزانة مجالس المديرية فى الوقت الحاضر ، لأن انتشاره سيكون تدريجيا ، كما ذكر حضرة صاحب الدولة وزير الداخلية ، فضلا عن ذلك فقد خصص للشؤون الصحية نسبة لا تهلل عن عشرين

فى المائة من مجموع الرسوم التى يقررها مجلس المديرية ، ولم تكن هذه النسبة موجودة من قبل ، بل كان ما تصرفه مجالس المديرية فى هذا السبيل لا يزيد على ٥ ٪ من مجموع الرسوم التى تتقاضاها ، فيمكن لهذه المجالس الآن أن تتدرج فى الصرف على الشؤون الصحية ، وبذلك يكون العبء خفيفا على خزانة المجلس .

لهذه الأسباب أرى الاكتفاء بحمل الضريبة بنسبة ١٠ ٪ لمدة طويلة ، ويمكن بعد وقت مناسب عرض مشروع قانون على المجلس الموقر برفع نسبة الضريبة الى الحد المعقول .

حضرة النائب المحترم عبد اللطيف حلمى غنام بك — حضرات النواب المحترمين :

سبق أن اقترحت فى جلسة يوم الأربعاء ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٣٢ أن تكون الضريبة الإضافية التى يحق لمجلس المديرية أن تفرضها على الأراضي الزراعية بنسبة ١٠ ٪ ، وطلبت من الحكومة أن تسلم بهذا رأى ، كما طلبت من وزارة الداخلية أن تقدم بعض البيانات إلى المجلس ، واللى أشكر حضرة صاحب الدولة وزير الداخلية . لأنه سلم بالنسبة التى اقترحها كما قدم معظم البيانات التى طلبتها . والفرق بينى وبين دولته الآن (تحك وتصفيق) أنه اقترح أن تصل النسبة إلى ١٣ ٪ على أن يوافق مجلس الوزراء على ما يزيد على نسبة ١٠ ٪ ؛ ولأنى لا أوافق على ذلك اكفاء بأن مجلس المديرية أن يقرر رسوما إضافية على كل ضريبة عامة مقررة فى المديرية .

لهذه الأسباب أرى أن يقرر المجلس الموقر أن تكون نسبة الضريبة ١٠ ٪ فقط . وقد قدما اقتراحا بهذا المعنى ، وأرجو أن يوافق عليه حضرة صاحب الدولة وزير الداخلية وأن يؤيدنا فيه المجلس .

حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك — حضرات النواب المحترمين :

إن الأمر أهون من أن يحتاج إلى هذا الجدل الكبير ، خصوصا بعد ما سمعناه من البيانات المطولة فى الجلسات الماضية وفى هذا المساء ، وأهم ما يجب توجيه النظر إليه أننا لسنا بصدد البحث فى ميزانية معينة حتى يصعب أن تتأثر بالظروف التى نحن فيها الآن ، إنما نحن بصدد تشريع مفروض فيه البوام ، وإن هذا الطرف الذى ننسكو منه متوقع زواله مع الزمن بطبيعة الحال ، ولذا لا محل لأن يقول المعارضون بالنسحاب نتائج هذه الحالة الطارئة على المستقبل .

لو أننا كنا نقرر ميزانية مجالس المديرية من سنة كالتى نحن فيها لكن لهذه المناقشة محل . أما والأمر المطروح عليكم هو تشريع للتسليم فيجب أن نلاحظوا أن الحالة التى نكادها الآن ستزول يوما من الأيام باذن الله ويكون إذ ذاك التشريع صالحا . وقد فلت حضرات المعارضين أننا لا نطلب إليها تهرىضية بالذات ، وإنما نطلب منا السماح لمجلس المديرية بأن تفرض ضريبة لحد أقصى نسته لها ، وكلما تملكون أن أعضاء هذه المجالس هم منكم وأمتاكم أصحاب المصالح الذين يشعرون بثقل الضرائب على عاتقهم . فإنا ما خول لم الحق بفرض ضرائب إلى حد أقصى ، فليس معنى هذا أنهم سيضررونا إلى هذا الحد ، وهم يشعرون بما يشعر به حضرة النائب المحترم على المتزلاوى بك ومن نحا نحوه من حضرات النواب المحترمين ، إذ أن

الرئيس - المعارض في أنه يجوز زيادة نسبة الضريبة إلى ١٣٪ بشرط أن يصادق على الزيادة مجلس الوزراء ويصدرها مرسوم يقف .
(وقتت آتية) .

ليتل حضرة المقرر نص المادة بعد التعديل الذي وافق عليه المجلس .
حضرة النائب المحترم إبراهيم دسوقي بإظهاره (المقرر) - أصبح نص المادة "٣٧" كما يلي :

"مادة ٣٧ - مجلس المديرية أن يقرر رسوما إضافية لمدة معينة على ضرائب الأطنان للصرف منها على مشروعاته وقراره في ذلك يكون قاطعا ويصدر به مرسوم مادام لا يتجاوز ١٠٪ من مجموع ضرائب الأطنان في المديرية .

على أنه يجوز له زيادة الرسوم التي يقررها إلى ١٣٪ بشرط أن يصادق على الزيادة مجلس الوزراء ويصدرها مرسوم" .
الرئيس - هل توافقون على هذه المادة .

(موافقة عامة) .

المقرر :

"مادة ٣٨ - وللجلس أن يقرر رسوما إضافية ، لمدة معينة أيضا ، على كل ضريبة عامة أخرى مقررة في المديرية " .

حضرة النائب المحترم عل المتزلاوى بك - أطلب حذف هذه المادة لأنه بعد أن أقر المجلس الضريبة الواردة بالمادة "٣٧" فلا محل للإشراف بوضع هذه المادة التي تجعل لمجلس المديرية الحق في فرض ضريبة على كل ضريبة عامة موجودة ، مثل ضريبة القطن وغيرها من الضرائب ، وأظن أن حضراتكم ترون أن ما قرره المادة "٣٧" فيه الكفاية .

حضرة صاحب السعادة محمود صادق يونس باشا (وكيل وزارة الداخلية) قصصت الحكومة من وضع هذه المادة أن تكثر من موارد مجالس المديرية ، وليس من المحتم على المجالس أن تفرض هذه الضريبة ، إذ أنها وضعت اختياريا حتى إذا ما قصفت الضرورة ونضبت الموارد بلغا إليها .

وما دمت قد وضعت تحتم في تلك المجالس فلا يمكن أن نضفوا عليها بأن يكون فرض هذه الضريبة من سلطتها ، ولما أن تلجأ إليها عند الضرورة القصوى .

حضرة النائب المحترم عل المتزلاوى بك - توخيت الاختصار عند ما تكلمت على هذه المادة ، ولكني أمام ما أظن به حضرة صاحب السعادة وكيل وزارة الداخلية أراي مضطرا أن أرد على ما قاله باختصار .

قال سعادة مندوب الحكومة : إنه ما دامت لا الثقة بمجالس المديرية فيجب أن تعطى من الحقوق ما يمكنها من وضع ضرائب إلى أبد الآبدين . إن الثقة يا حضرات النواب المحترمين تتغير كل يوم ، فقد تكون لنا الثقة بالحكومة في الصباح وتتغير في المساء ، فانا ما شرعا للأجبال المقبلة فلا يجوز أن تنق في الحال والاستقبال ، ولا أن تتبع الطريقة التي اتبعت في الماضي :

" تنق بسعد اليوم وغدا إلى مالا نهاية " .

أعضاء مجالس المديرية هم الذين يشعرون بالضيق ، وهم أدنى من غيرهم بطريق تحصيل الضرائب التي تسد حاجة المجالس ، لما يسعون من ضرائب سيكون حتما متفقا وما تقتضيه الحالة .

أما تكرار القول بأن الميزانية العامة تنفع من جانبها ما يدع عجز ميزانيات تلك المجالس ، فهذا ما لا يسلم به أحد ، إلا إذا كانت ميزانية الحكومة تجمع دخلها ويصرف على بلاد أخرى ، فالميزانية العامة تجمع منكم ومن المولين ، سواء أكان هذا الجمع من طريق ما تحصله وزارة المالية من الضرائب الأساسية وموارد الدولة الأخرى ، أم من طريق ما تخرجه المجالس .

وأرى إما أن تقرروا في قرارة نفوسكم أن الأعمال التي تحتاج لمال سالحة للبلاد وواجبة النفاذ ، وعندئذ يجب توفير المال اللازم لها . وإما أن تقرروا أنها غير سالحة فلا محل للقول بأن تحصل الميزانية العامة أو الخاصة ما تنكفئ هذه الأعمال ، لأن دافع الضريبة في كلا الحالتين واحد ، فلتا إذا قررت أن تطعم الإزاي ، وهذا قد سبق إقراره ، واجب وهو في مصلحة البلد وجب حتما أن توفره له المال ، وللمال - كما بين حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية ووزير المالية - الذي يصرفه خلا الآن قبل البدء في عملية نشر التطعم الإزاي ، يصل إلى أكثر من ١٠٪ التي اقترحها حضرة النائب المحترم عبد الطيف حلى غنام بك .

إذن فالحاجة للمستقبل مستحتم على مجالس المديرية الالتجاء إلى فرض ضرائب جديدة لتوفير المال اللازم للسير في تمام التطعم الإزاي .

في البحث الذي دار حول وضع نسبة تتراوح بين ٥٪ و ٧٪ و ١٠٪ و ١٢٪ و ١٥٪ فإن حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء أراد أن يطمئن المولى فلم يطمع مجالس المديرية إلا مدى لا يجوز أن تتعداه إلا بعد مصادقة مجلس الوزراء . وقد لا أكون متاليا إذا ما قلت لحضراتكم إن هذا القيد هو حد من سلطة مجالس المديرية التي هي مجالس نيابية تمثل الشعب وأعضاؤها من صميمه ، ولتلك كان يصح أن تطلق لها الحرية في أن تفرض ضرائب لغاية ١٣٪ أو ١٥٪ دون الحاجة إلى الرجوع إلى سلطة عليا .

الرئيس - قدم اقتراح من أحد عشر نائبا بطلب إقفال باب المناقشة
نصه :

"حضرة صاحب العالي رئيس مجلس النواب

تقترح إقفال باب المناقشة في المادة "٣٧" من قانون مجالس المديرية لأنها استوفت بحثا ."

فهل توافقون على إقفال باب المناقشة ؟

(موافقة عامة) .

الرئيس - هل توافقون على أن تكون الرسوم الإضافية التي لمجالس المديرية أن تقررها بمحض إرادتها هي ١٠٪ ؟

(موافقة عامة) .

جلس الوزراء، فكان زيادة ٣٪. الأضحية أصبحت تحت طلب مجالس المديريات إذا ما دعت الضرورة إليها. وما دام مفهوماً أن الضريبة الحالية — بعد أن سحب المدارس الصناعية والزراعية والإبتدائية من مجالس المديريات وتضاف إلى وزارة المعارف العمومية التي ستكون بدفع خمسة أسداس المصاريف المطلوبة لتعليم الإلزامي — كافية لتنطية ميزانية المجالس في مدى ١٥ سنة. وما دام لدى مجالس المديريات ٣٪ إضافية يلجأ إليها عند الحاجة، فلا أرى معنى ليجاد ضريبة جديدة على الفلاح، بحجة أن تنق مجالس المديريات فأقال سعادة مندوب الحكومة، إذ أن هذه الثقة لا يجوز أن تضطرنا إلى أن نعطى مجالس المديريات الحق في فرض ضريبة إضافية متى شاعت وإلى أي حد أرادت على ضريبة عامة مثل ضريبة القطن أو المنازل أو غيرها.

والأجدر بمجالس المديريات أن تتوخى سبل الاقتصاد في أبواب مصروفاتها حتى تصبح الضريبة التي قررها المجلس في المادة ٣٧ كافية لتعليم الإلزامي والمسائل الصحية وغيرها من الشؤون، ولذا أطلب حذف هذه المادة.

حضره النائب المحترم أحمد ولى الجندى — إلى أؤيد حضرة النائب المحترم على القرارى بك في رأيه وأطلب حذف المادة (٣٨) وأقول إننا لو وقتنا إلى مادعونا إليه من جعل الحد الأقصى للضريبة ٧٪ لكان في بقاء هذه المادة بعض المنع، أما وقد نجحت الحكومة في اقتراحها جعل الضريبة ١٠٪. وقد تصل عند الضرورة إلى ١٣٪. فقد أصبحنا نرى وجوب حذف هذه المادة. غير أني لاحظ أن الحكومة أخذت في جليتين، تضرب على وترواحد وقصة خاصة، هي أن نقتنا بالمجالس غير قوية، هي أن موافقتنا على جعل ١٠٪. حدا أقصى لمجالس المديريات لا يجوز لها أن تستعمله إلى ١٣٪. إلا بعد مصادقة مجلس الوزراء، يعمل في طياته هذه الدعوى القائلة بعدم الثقة، ونحن نرى ألا تكون المجالس الثقة من ناحيتنا أو من ناحية أخرى، سواء أكانت حكومية أو غير حكومية. وإلى آخره نقتنا بالتامة بأعضاء مجالس المديريات الذين هم من مثلنا، ويعملون معنا صبه المتولية في الحال والاستقبال.

أما إذا كنا نجحت من أية وسيل لنصل بها إلى ترقية مستواها، فلا يصح مطلقاً أن يمتنع هذا منا عدم ثقة بها، وأهمم على حذف المادة.

حضره النائب المحترم السعيد حبيب — الذي أنفهم من المادة ٣٨ أنها مرتبطة بالمادة "٣٩" وهي مقيدة بالتقدير التي وردت بهذه المادة، وأبرز شرط في المادة "٣٩" أن الرسوم الإضافية التي يمكن فرضها على الضرائب العامة لا تكون نافذة للمفوض بمجرد قرار من مجلس المديرية، بل يجب أن يصادق على الضريبة مجلس الوزراء ويصدر مرسوم بفرضها.

فلذا ما سلمنا بذلك وجب علينا أن نضم أماناً سلطة مجلسه الموقر ومدى رفاقته على الحكومة، فما من حكومة تستطيع أن تقوم بأي عمل من الأعمال إلا في حدود الرقابة التي يفرضها الدستور لنا عليها، فإذا لجأ مجلس مديرية ما إلى مجلس الوزراء يطلب إقرار ضريبة ما، فإن مجلس الوزراء لا يستطيع أن يساعد مجلس المديرية إلا وهو واثق أن هذا فوق يد مراقبه، وأن إشراف السلطة التشريعية يتناول كل أعماله، وأظن أن لنا من هذه الناحية الضمان الكافي.

إن التشريع يا حضرات النواب، وأتم أعرف الناس به، إنما هو الزمن فيجب أن نحتاج فيه كل الاحتياط، فلذا ما حاجت مجالس المديريات في المستقبل إلى المال، وكانت حالة الفلاح السكين قد تحسنت، فلا مانع يحول دون أن تستقدم الحكومة إلى البرلمان، وتطلب الإجازة بفرض ضرائب جديدة، أما أن تقر هذه الضرائب الآن، ونحن نشكو ونش وتناغم بل نكس من الضريبة القادمة التي قررنا المادة "٣٧" فهذا ليس من العدل في شيء، ولذا فاقى لا أرى معنى لبقاء المادة "٣٨" لأن في إقرارها قضاء على الفلاح السكين. وإلى لأصارعكم القول بأنني أكن كل الأيمن من قراراتكم انخاض بالمادة "٣٧" ولو أنه أصبح قراراً محترماً لصدوره من أغلبية المجلس. فلنك أطلب حذف المادة "٣٨" لأنها لو بقيت وتركت على ظاهرها واستعملت استئثاراً قاسياً لأودت بآثورة العامة في البلد، وهذا ما لا يمكن أن يسلم به مطلقاً بجلسمكم الموقر (تصفيق).

حضره النائب المحترم لطيف نخله — إن البيان القيم الذي ألقاه حضرة صاحب الدولة وزير الداخلية مهد للسبل لقبول اقتراح الحكومة انخاض بالمادة "٣٧" وقد بنى على أساس ميزانية مصروفات مجالس المديريات إلى ما بعد ١٥ سنة، وأشار إلى أن ميزانيات المجالس تبلغ ٨٢٣ ألف جنيه، على أنها تحصل نصيبها الذي فرضته الحكومة عليها في مصاريف التعليم الإلزامي الذي قدرت ميزانيته بـ ٣ ملايين من الجنيهات وكان البحث في الضريبة التي نصت عليها المادة "٣٧" دائراً حول تنطية هذه الميزانية إلى أبعد مداها وهو ١٥ سنة، وكذا في موافقتنا على اقتراح الحكومة انخاض بالمادة "٣٧" مجبرين لتنطية ميزانية المجالس في هذه الحدود التي يبتثها لحضراتكم.

والواجب يا حضرات النواب أن نزن قدرتنا على الدفع أولاً، وبعد ذلك نقرر وجوه الصرف، لا أن نقرر ميزانية المصروفات، ثم نجبر أنفسنا على تنطيتها وعلى أية حال فلنأخذ أنيتنا من المادة (٣٧).

والآن لا يجوز لنا أن نعطى حقاً مطلقاً (كارت بلانش) لمجالس المديريات في أن تقر ضريبة غير معددة على كل الضرائب العامة المقررة في المديرية.

ولا يجوز أية حال بعد تنطية مصروفات مجالس المديريات لمدة ١٥ سنة أن نعطى مجالس المديريات هذا الحق المطلق دون قيد.

والآن أقول إن المادة "٣٨" معينة في شكلها حالياً لا يصح أن تبقى معه إذ نصت على أنه "للمجلس أن يفرض رسوماً إضافية، لمدة معينة أيضاً، على كل ضريبة عامة أخرى مقررة في المديرية" فليس هناك أي حد أقصى لتقدير مجالس المديريات في ربط تلك الضريبة الإضافية، وفوق هذا إن النص ينصب على جميع الضرائب العامة المقررة في المديرية، وهذا إطلاق في إطلاق لا يمكن أن نوافق عليه.

المقرر — استثنى من هذه الضرائب الضريبة المقررة على الأطنان.

حضره النائب المحترم لطيف نخله — لذلك أرى حذف هذه المادة.

حضره النائب المحترم محمود زك — فهنا من تصريح حضرة صاحب الدولة وزير الداخلية أن الضرائب التي لمجالس المديريات أن تفرضها لا تزيد على ١٠٪. فلذا ما أرادت المجالس أن تردها إلى ١٣٪. فلا بد من مصادقة

إلى ١٣. / بموافقة مجلس الوزراء ، والحكمة التشريعية التي حدث بك إلى هذا القرار هي أن مجلس الوزراء الذي هو موضع مراقبتكم يمكنكم أن تطلبوه ما بين آن وآخر بتقديم حساب عما عمله أن يحدث من زيادة الرسوم الإضافية إلى ١٣. / .

فما دام هذا الحق قد قرر فإن من النافذ الواضح أن تأتي بعد ذلك في المادة التالية التي تحول لمجالس المديرية حق تقرير رسوم إضافية أخرى مشروط لغايتها مصادقة مجلس الوزراء أيضا ، فنقول بمحذ هذه المادة التالية ، مع أن مصدر الحق واحد ومصدر السلطة واحد كذلك . ومع أن المرجح في تلك الحالات هو مجلس الوزراء الذي يسمون عليه بحق رقابة السلطة التشريعية على السلطة التنفيذية ، فإنه لا معنى لأن نخرج الحق الأول وهو تقرير الرسوم التي تزيد على ١٠. / إلى ١٣. / بعد مصادقة مجلس الوزراء ، فنحمله مسؤولية هذه المصادقة ، ثم نقل يده ونزغ عنه هذه المسؤولية مرة أخرى .

كذلك أفهم الرأي القائل بمحذ المادة ٣٨ ولأن هذا الحق كان بخلاف بصفة قاطعة لمجالس المديرية دون مصادقة مجلس الوزراء ، حيث يمكن تقرير الرسوم الإضافية الأصلية وهي المقدرة بنسبة ١٠. / مع زيادة ٣. / — أما وهذا الحق مرجعه إلى مجلس الوزراء الذي ترافقون أعماله ، فلا أرى سببا للقول بمحذ هذه المادة ، وإلا كان ذلك تناقضا بينا بين مادتين متابعتين في الرأي الذي أبداه المجلس في وقت واحد .

من أجل هذا أرجو حضراتكم أن توافقوا على بقاء المادة ٣٨ منصوصا للتناقض الذي أوضحته .

حضرة النائب المحترم عبد الحميد عمر بك — إن مجالس المديرية يحضرها النواب المحترمين هي هيئات نيابية أخرى ، ينتخب أعضاؤها من أهل البلاد لبلوا شؤون مديرية ، ولتكون لهم الرقابة على صرف أموال هذا المجالس فيما يعود بالنفع على بلاد المديرية ، فكان الأولى أن يكون في هذه الأموال وفق مشيقتهم لمعرفتهم بأحوال مديرية ، ولكن واضح هذا المشروع قيد كل مادة منه بقيد جعل الأعضاء المنتخبين لعمالهم إلا الموافقة على ما يقرره التبرير من مختلف الجوانب ومن عمل الحكومة في شتى الزوايا . (مقاطعة) .

سأتكلم في فرصة أخرى من هذا الموضوع ، ولكني أريد أن أقول الآن إن المادة ٣٨ — كما قال دولة رئيس الوزراء بحق — قد وضعت لفرض تخفيف الضريبة المقاربة المفروضة على الأطنان .

مرحبا بهذا الرأي ، وتؤيد دولة الرئيس فيه . ولكني أرجو مزيدا للبيان أن يضاف إلى آخره هذه المادةقرة ببيان تخيد ذلك ، كأن يكون نصها (لفرض تخفيف الضريبة المقاربة) تحقيقا لقول دولة رئيس الوزراء وبذلك وافق على هذه المادة وإلا تأتي مع الرأي المخالف .

الرئيس — هذا التفسير ثابت في المحضر .

حضرة النائب المحترم عبد الحميد عمر بك — ولماذا لا نضيفه في صلب

القانون ؟

هذا من الوجهة القانونية ، أمان الوجهة العامة فقد سمعت كلاما كثيرا من حضرة النائب المحترم على المتزلاوي بك عن الإصلاح والحالة السيئة التي وصل إليها ، وإلى أشاركه هذا العطف على الفلاح ، وأقول إن النظام الحاضر حكومة وبلدنا ، قد ساعد ولا يزال يساعد الفلاح مساعدة قوية ، بل إن جهودنا وجهود الحكومة منصرفة لمصلحة الفلاح ، فلا يصح أن تضرب على هذه النعمة في المجلس لأن مصلصة الفلاح موفورة في هذا التشريع وفي كل عمل من أعمال الحكومة ، ولا يجوز لنا — ونحن نهاجم من الخارج — بأننا نسبنا مصلصة الفلاح — أن نقول في هذه الساحة إن مصلصة الفلاح مهددة بمشروع يطلب منا الموافقة عليه ، وأرجو بقاء المادة على حالها ، وأن يتقرر في أذهاننا جميعا أن مصلصة الفلاح لها الاعتبار الأول في نظرنا .

حضرة صاحب الدولة وزير الداخلية — أريد أن أوجه نظر حضراتكم إلى أن هذا الحق الذي يعطى لمجالس المديرية إنما هو رقابة الحكومة ، إذ يجب مصادقة مجلس الوزراء ، قبل تنفيذ الضريبة . وهذا الحق في الحقيقة إنما هو في مصلصة المولدين أصحاب الأطنان . لأننا إذا ما قلنا إن مجالس المديرية لها الحق في أن تضرب ضرائب بنسبة ١٠. / تزيد إلى ١٣. / بعد تصديق مجلس الوزراء ، فهذا لا يندب أن المجالس تضرب حتى ضريبة بنسبة ١٠. / أو ١٣. / بل يكون في إمكانها إذا ما رأت أن حالة المديرية المالية وسلة أرباب الأطنان لا تسمح لهم بأن يدفعوا هذا القدر من الضريبة أن تتكفى بالقليل منها ، يعني أن تفرض مثلا على الأطنان ٨. / فيكون أمامها أن تعرض عجز الضريبة المقاربة بفرض هذه الضرائب الإضافية .

ترون يا حضرات النواب المحترمين ، أنك بما قرأكم هذه الضريبة الإضافية إنما تمشون السبيل لتمكين مجالس المديرية ، إذا مارأت أن الضرائب المقاربة حمل تهمل لا يمكن أن يحمّل — من أن تستعص عن هذه الضريبة بأخرى تؤخذ من باقي الرسوم العامة المفروضة في المديرية ، وفي هذا حسن توزيع للضرائب وتمكين لمجالس المديرية من أن تبحث مرافق الإقليم ، فتعين أنواع التكاليف التي يستطع أن يحملها المولون كل حسب مقدرة .

هذا هو الفرض الأصلي من وضع هذا الحق الجديد على أنه يحضر النواب المحترمين إذا رأيتم أن في الضريبة المقاربة الكفاية في أوجه نظركم إلى أنك إذا حذفتم هذه المادة حتم أن يحصل الضريبة كلها أرباب الأطنان ، ومع ذلك فإن الحكومة لا تشدد بفناء هذه المادة ، وإنما رأت من الواجب عليها أن توجه نظركم إلى أنه في كثير من الأحيان تستطيع مجالس المديرية من تخفيف العبء عن الأطنان بالاستعاضة عنه بأعباء أخرى يحصلها قسم آخر من المولدين غير أصحاب الأراضي (تصديق) .

حضرة النائب المحترم حسن محمد اسماعيل — أرجو أن أوجه نظر المجلس للموقر إلى عدم الوقوع في تناقض أو تضارب بين مادتين متابعتين ، فقد وافقم حضراتكم في المادة ٣٧ من مشروع هذا القانون على أن مجالس المديرية الحق في تقرير رسوم إضافية على ضرائب الأطنان في المديرية لاحتياجها ١٠. / من مجموع ضرائب أطنانها ، وجعلهم قرار المجلس في هذا نهائيا وقاطعا ، ثم قديم تقرير الرسوم التي تزيد على هذه العشرة في المائة

الرئيس - لا داعي للإطالة ، وراى الشارع يعرف من المناقشات التى تكلو عند نظر القانون .

حضره النائب المحترم لطيف نخلة - كنت محاورا فى المادة ٣٨ وطالبا لانعائها . غير أن البيان القيم الذى أدلى به دولة وزير الداخلية وصرح فيه بأن الغرض من وضعها هو تنويع الضرائب حتى لا يتحمل مالك الأطنان كل الضرائب التى تتجس ميزانية الإيرادات لمجالس المديرية ، فك البيان القيم قد جعلنى أعدل عن رأيي . وأوافق على بقاء هذه المادة . غير أنى أرجو أن يكون لصرح دولة الرئيس أثر ظاهر فى نص المادة ٣٨ أى أن يضاف إليه ما يفيد أن الناتج من الرسوم الإضافية الأخرى غير العقارية ، يجب أن يضم من الرسوم العقارية إذا ما وصلت إلى حددا أقصى .

حضره صاحب الدولة وزير الداخلية - لم يفهمنى حضره العضو المحترم فاني لم أقفل إن هذا هو الغرض الوحيد من المادة ، بل قلت له إنه من ضمن الأغراض ، إذ يجوز أن يقرر مجلس المديرية رسما من الرسوم على صرق من مرافق البلاد ، فيكون تخفيف الضرائب العقارية غرضا من الأغراض التى حملت المجلس على تقرير هذا الرسم .

حضره النائب المحترم لطيف نخلة - إنى أوافق على بقاء المادة ٣٨ إذا كان الغرض منها تنويع الضرائب تخفيفا للضريبة العقارية أما إذا كان هناك غرض آخر فلا أقبل أن يتحمل الأفراد الضريبة العقارية إلى حد ما أقصى ثم يتحمل لهم جانبها رسوما إضافية أخرى ، فإن هذا يعطى أحسن من رأيي الأول وهو حذف المادة .

المقرر - كان نص المادة ٣٨ فى مشروع الحكومة ما يأتى :

(وللمجلس أن يقرر رسوما إضافية ، لمدة معينة أيضا ، على كل ضريبة عامة مقررة فى المديرية) فاضافت اللجنة إلى هذا النص كلمة " أخرى " بعد عبارة " كل ضريبة عامة " فصرح ضرائب الأطنان من تناول هذه المادة بحيث يمكن فرض رسوم على كل ضريبة أخرى غير ضريبة الأطنان .

أما ضرائب الأطنان فلا يزداد عليها شيء . وإنى أضيف هذا التفسير إلى البيان الذى تناضل به دولة وزير الداخلية اليوم .

حضره النائب المحترم الدكتور محمد صالح بك - يا حضرات الزواب المحترمين :

اسمحوا لى أن أبدي لحضراتكم مافهمته من المادة ٣٨ ومن بيان حضره صاحب الدولة وزير الداخلية (مقاطعة) .

لقد فهمت أن مالك الأطنان لن يتحمل إلا الرسوم الإضافية التى يقررها مجلس المديرية بمحكم المادة ٣٧ ، أما الرسوم الإضافية الأخرى التى يقررها المجلس بمحكم المادة ٣٨ ، زيادة على كل ضريبة عامة مقررة فى المديرية ، فلن يتحملها مالك الأطنان بأى حال من الأحوال (مقاطعة) .

أرجوكم أن تجتروا الأمر فى أنه وروية . هناك مثلا ضريبة الأرز التى يدفعها الفلاح المنتج للحكومة ، هل يجوز أن يقرر المجلس عليها أيضا رسوما إضافية أخرى ؟

حضره النائب المحترم على المتلاوى بك - نعم طبعاً !

حضره النائب المحترم الدكتور محمد صالح بك - إنتم لم أفهم هذا من بيان دولة وزير الداخلية ، لأن دولته صرح بأن الغرض من وضع المادة ٣٨ هو تخفيف العبء عن دافع الضريبة العقارية .

حضره صاحب الدولة وزير الداخلية - أزيد البيان لحضره النائب المحترم : يجوز أن ينال دافع الضريبة العقارية قسط من الرسوم الإضافية التى يقررها مجلس المديرية بمحكم المادة ٣٨ ، ولكن باعتبار آخر غير كونه مالكا . ولغرض أن حضره النائب المحترم من أصحاب الأطنان الواسعة التى يدفع عنها الضريبة العقارية والرسوم الإضافية التى يقررها مجلس المديرية بمحكم المادة ٣٧ ولكن حضرته طيب أيضا سيدفع ضريبة المهنة إذا ما تقرر ، ولكن عشرة جنيهات مثلا فى العام ، فإن لمجلس المديرية فى هذه الحالة أن يقرر رسما إضافيا نسبيا على هذه العشرة الجنيهات لمصلحته ، فلا يمكن القول إذن بأن هذه الضريبة تؤخذ من دافع الضريبة العقارية . إذ الواقع أن مالك الأطنان لم يدفع هذه الرسوم الإضافية ، وإنما الذى دفعها هو الطيب .

ومع هذا فإن هذه الرسوم الإضافية الواردة فى المادة ٣٨ يجوز أن تقرر أيضا على ضريبة الأرز ، ولكن لا يجوز أن تقرر زيادة على ضريبة الأطنان .

ولغرض أيضا أن حضره النائب المحترم يدفع ضريبة عن مبان فى مدينة ليس لها مجلس على ، فيجوز لمجلس المديرية بمحكم المادة ٣٨ التى نحن بصددتها ، وبعد موافقة مجلس الوزراء ، أن يقرر رسما إضافيا على ضريبة تلك المباني .

ومن هذا ينين أنه ليس من الضروري أن يتحمل مالك الأطنان دائما هذه الرسوم الإضافية الواردة فى المادة ٣٨ ، ولكنه قد يتحملها ، إلا أنها فى أكثر الأحيان تنجى من سواء .

حضره النائب المحترم الدكتور محمد صالح بك - إنى أوافق على هذه المادة بشرط ألا يتحمل صاحب الأطنان شيئا من الرسوم الإضافية الواردة فى المادة ٣٨ سواء أكانت ضريبة قطن أم أرز أم إنتاج زراعى آخر .

حضره صاحب الدولة وزير الداخلية - من الجائز أن تحس هذه الرسوم الإنتاج الزراعى ، إذا كانت هناك رسوم إضافية أخرى يريد مجلس المديرية أن يضيف إليها شيئا .

حضره النائب المحترم الدكتور محمد صالح بك - وهل قضى عدالة الحكومة بأن يدفع صاحب الأطنان ضريبة عقارية مقررة وضريبة أخرى نسبية ثم ضريبة على الأرز وضريبة على القطن وضريبة على السلك الزراعى ثم رسوما إضافية أخرى لا يعلم ملها إلا الله ؟ !

حضره صاحب الدولة وزير الداخلية - وإزنا بين هذا وبين احتمال أن يجالس المديرية ترى تخفيف الضريبة العقارية بغرض رسوم متنوعة تنجى من مرافق أخرى .

هو من أبدي حضراتكم المذكرات لإيضاحية لمشروع هذا القانون وقدر دفعها : وقد قصصت الحكومة ، من إجازة تقرير الرسوم على الضرائب العامة الأخرى ، توزيع أحمال التكاليف العامة بدلا من حصرها فى طبقة الزارعين وحدهم . ولاتك أن الضرائب العامة ، غير ضريبة الأطنان ، نادرة الأنواع

مجلس النواب

استمرار المناقشة في مشروع القانون

جلسة ١١ يناير ١٩٣٢

الرئيس — أوجبا بمجلسه الأسمى الإقتراع على حذف المادة ٣٨ أو قتلها لعدم تكامل العدد القانوني ؛ لأن عدد الأعضاء الذين أعطوا أصواتهم كان ٧٥ عضوا فقط ، وتنص المادة ٩٤ من الدستور على أنه "لا يجوز لأى المجلسين أن يقرر قرارا إلا اذا حضر الجلسة أغلبية أعضائه" وعدد أعضاء مجلس النواب بمحكمة الدستور ١٥٠ ولا تتوفر الأغلبية إلا بحضور ٧٦ عضوا ، ولأن منشرع في إعادة أخذ الرأى بالمادة بالاسم .
(أخذ الرأى بطريق المادة بالاسم) .

الرئيس — فليفضل حضرة النائب المحترم عبد العزيز الصوفاني بإبداء أسباب امتناعه .

حضرة النائب المحترم عبد العزيز الصوفاني — امتنعت عن إبداء رأى لأنى لم أحضر المناقشة التى دارت حول هذه المادة فلا أستطيع إبداء رأى ناخض فيها
الرئيس — أسفرت نتيجة أخذ الرأى من بقاء المادة ٣٨ كما عدلتها اللجنة بأغلبية ٥٣ صوتا ضد ٣٧ وامتناع عضو عن إبداء الرأى فتبقى المادة إذن كما عدلتها اللجنة ونصها :

"مادة ٣٨ — وللمجلس أن يقرر رسوما إضافية ، لمدة معينة أيضا ، على كل ضريبة عامة أخرى مقررة في المديرية " .

المقرر :

"مادة ٣٩ — قرار مجلس المديرية ، في الرسوم الإضافية التى تفرض على الضرائب العامة الأخرى ، لا يكون نافذ المفعول إلا بعد مصادقة مجلس الوزراء وصدر مرسوم به " .

الرئيس — هل توافقون على هذه المادة ؟

(موافقة عامة) .

المقرر :

"مادة ٤٠ — بعد صدور المرسوم بالرسوم الإضافية من أى نوع كانت ، لا يكون قرار مجلس المديرية نافذ المفعول في تخفيضها أو تقصير أجل سرانها أو في إلغائها إلا بعد مصادقة مجلس الوزراء وصدر مرسوم آخر " .

حضرة النائب المحترم الدكتور محمد صالح بك — بعد أن قررتم الحق لمجلس المديرية في أن يقرر رسوما إضافية على ضرائب الأطنان من ثقله نفسه لا تتجاوز ١٠ ٪ على أنه يجوز له زيادة الرسوم التى يقررها إلى ١٣ ٪ بشرط أن يصادق على الزيادة مجلس الوزراء ويصدرها مرسوم ، يجب إذن أن يعطى لمجلس المديرية الحق في تخفيض هذه الضريبة من ثقله نفسه متى سمحت الظروف المالية بذلك ، ولا شك أن هذا مما يتفق والمنطق .
إذ أن مجلس المديرية أعلم بمصلحته من غيره .

لذلك أرى حذف هذا القيد .

حضرة النائب المحترم عبد الرحمن البيل — إن الرسوم التى تشير إليها المادة ٤٠ هي الرسوم الإضافية على الضرائب العامة الأخرى غير ضرائب الأطنان فالرسوم التى تنص عليها هذه المادة لا تستقر إلا بعد موافقة مجلس الوزراء وصدر مرسوم بها . وقد وافقت حضراتكم على هذا في المادة ٣٩ التى تنص على أن " قرار مجلس المديرية ، في الرسوم الإضافية التى تفرض على الضرائب العامة الأخرى ، لا يكون نافذ المفعول إلا بعد مصادقة مجلس الوزراء وصدر مرسوم به " . فلتنطق بقضى بأن إلغاء هذه الضريبة أو تخفيضها لا يكون نافذ المفعول إلا بعد موافقة مجلس الوزراء وصدر مرسوم به .
فلوفرنا أن مجلس المديرية وضع ميزانيته طبقا لما نصت عليه المواد ٣٧ و ٣٨ و ٣٩ من هذا القانون وراعى في تقديرها فرض رسوم إضافية لاتزيد على القدر الذى نصت عليه هذه المواد وأصبحت نافذة موافقة مجلس الوزراء فكل إلغاء أو تخفيض في هذه الرسوم لا يكون نافذ المفعول إلا بموافقة مجلس الوزراء .

المقرر — أوجه نظر حضرة النائب المحترم عبد الرحمن البيل إلى أن الرسوم الإضافية ليست قاصرة على ٣٨ ٪ التى لا تكون نافذة إلا بموافقة مجلس الوزراء ، بل تشمل أيضا ١٠ ٪ . وأقول ردا على ما أبداه حضرة النائب المحترم الدكتور محمد صالح بك إنه لا يجوز زيادة الرسوم التى يقررها مجلس المديرية من ١٠ ٪ إلى ١٣ ٪ . لا يجد موافقة مجلس الوزراء وصدر مرسوم بذلك . فلا يمكن إلغاؤها أو تخفيضها إلا بعد موافقة مجلس الوزراء وصدر مرسوم آخر ، وقد أشارت إلى ذلك المذكرة الإضافية المقدمة من الحكومة حيث ورد بها بالصفحة ٣١ ما يأتى :

"٣ — نص في المشروع على أن قرار مجلس المديرية في تخفيض رسومه أو تقصير أجل سرانها أو إلغائها (بعد صدور المرسوم بها) لا يكون نافذ المفعول إلا بعد صدور مرسوم آخر بذلك (مادة ٤٠) .

وهو احتياط أريد به تأكيد الثبات والاستقرار لأعمال المجلس ومشروعاته فلا تحذف أو تلغى أو يلحقها الارتباك والاضطراب لمجرد قرار يصدره مجلس المديرية ، قد يكون الدافع إليه أغراض انتخابية أو عوز إلى الدقة في الأحكام " .

حضرة النائب المحترم على المتزلاوى بك — في الواقع يحضر النواب أن منطق الحكومة في هذه القطعة منطق غريب جعلنى في أشد درجات الحيرة .

في الجلسة الماضية عند ما أردنا إلغاء المادة ٣٨ قالت الحكومة إنكم بهذا تحتمون من سلطة مجالس المديرية ونحن نريد التوسع فيها . أما في هذه الجلسة فقد انعكس المنطق وصار من الواجب أن نخذ من هذه السلطة فيطلب إلينا عدم المساس بالمادة ٤٠ ولو كان في هذا المساس توسيع السلطة لمجالس المديرية .

لإنا أردنا أن تعتبر مجلس المديرية هيئة نيابية ، ويجب أن يترك له حق التصرف في إجراء ما يراه لمصلحة الفلاح . فإذا رأى أحد مجالس المديرية أن الفلاح مرهق بالضرائب وأنه في حالة سيئة ، فليس من الحكمة أن نجعل

الضرر الذي قد يصيب الفلاح المسكين الذي يتنى بؤسه بعض حضرات
الزواب فيا لو أجزتم هذا الحق على إحلاله لمجلس المديرية ؟

إقرؤوا مثلاً أن الحكومة قررت ضرائب إضافية كضرائب البانتا وضريبة
المهن الحرة وغيرها وكان من نتائج تقرير هذه الضرائب أن أصبح الإيراد
الناتج من الضرائب العقارية في ميزانية أحد مجالس المديرية يساوي
٦٠٪ من مجموع إيراداتها ، والإيراد الناتج من الضرائب الإضافية على المهن
الحرة يبلغ ٤٠٪. وحلت بعد ذلك لسبب من الأسباب أن أصبحت
أغلبية الأعضاء للتصديق لهذا المجلس من المولدين الذين يدفعون هذه الضرائب
الإضافية ...

حضرة النائب المحترم على المتزلاوى بك — يجب أن يكون عضو مجلس
المديرية من دافعي الضرائب العقارية .

حضرة النائب المحترم حسن محمد اسماعيل — أعرف ذلك ولكن عضو
مجلس المديرية قد يكون مولوداً مهنه حرة في وقت واحد ، غير أن ما يدفعه
من الضرائب العقارية يساوي عشر ما يدفعه من ضريبة دخله بصفته من
أصحاب المهن . ولغرض أن انتخب أغلبية أعضاء مجلس المديرية من هذه
النفقة ، وبما أن الأغلبية من المولدين الآخرين الذين تمتعونهم باليؤس والشقاء
وتطلبون لهم الرحمة والبقاء ، فتأتي الأغلبية وتقول : قد أعطت لنا المادة ٤٠
الحق في إلغاء الضرائب الإضافية . ثم ضربت بما تقرر من الميزانية السابقة
عرض الأفق ، وقررت إلغاء هذه الضرائب وتحويل ضرائب الأطنان صبه
هذا الإلغاء . وروفت رسومها إلى أقصى حد مقرر — فإذا تكون حالة
الفلاح أو المول المسكين حينئذ ؟ ألا تكون قد خالفتا المطلق والمقول
وتخطيتا العاطفة التي تمنح نحو هذا المول كل ليلة في هذا المجلس ، إننا قررنا
إلغاء القيد الوارد بالمادة ٤٠ ؟

على أني أسألكم من جهة أخرى هل سمعتم أن مرسوموا بقانون يلغيه قرار
مجلس مديرية ؟ وهل هذا العمل له قيمة من الوجهة التشريعية ، وما كانت
المراسم بقوانين تلغى إلا بمراسم أخرى ؟

إننا قلنا إن لمجلس المديرية أن يلغى بمررة قلم مثل هذا المرسوم أعطينا إلى
هيئة محلية سلطة الهيئة التشريعية العليا في البلاد وهي البرلمان .
وأظن أن ما قلته في الكفاية وأن جاء المادة بهذا القيد هو خير ضمان
للمول المسكين الذي ترتون لحاله .

حضرة النائب المحترم وميخ دوس بك — المسألة لها وجهان : وجه
موضوعي ، ووجه شكلي . أما الوجه الموضوعي فهو ما أشار إليه حضرة
النائب المحترم المتزلاوى بك من أن المجلس كان يميل — عند نظر ما تقدم
من المواد — إلى تأييد الخطباء العبدلين الذين ذهبوا إلى توسيع حقوق
مجالس المديرية وعدم تخييرها إلا حيث يوجد ما يحتم قطعاً هذا التصديق .
مثال ذلك أن المجلس وافق على أن يكون لهذه المجالس حق فرض الضرائب
باعتبارها هيئات مهمته على مصالح عامة عديدة ، ويجب أن يتوافر لبلد
المال . ولكن المجلس لم يفرق في تشييد هذا الحق إلا من وجهة تعيين الحد
الأقصى للضرائب .

حقه في تخفيض هذه الضرائب موقوفاً على إجازة مجلس الوزراء ، فقد يرى
هذا المجلس (مجلس الوزراء) جازماً دون تخفيض بسبب الإحراق مناهل التحطم
لهذا أرى أنه يجب تأييد نظرية الدكتور محمد صالح بك وتعديل المادة
بحيث يبقى تخفيض الضريبة أو إلغاؤها من حق مجلس المديرية دون التقيد
بموافقة مجلس الوزراء ، حتى إذا استثمر أعضاء مجالس المديرية بصفة
كونهم تواباً عن الأمة في دائرة مديريتهم ، أن ضريبة ما واجبة التخفيض
أو الإلغاء ، كان من حقهم إلغاؤها أو تخفيضها بمحض إرادتهم وبخبر رجوع
إلى مجلس الوزراء . أما إذا رأى مجلس الوزراء أن ما يخفف أو يلغى من
هذه الضريبة لازم للاتفاق على أعمال أخرى بالمديرية غير الأعمال التي كان
يصرف عليها من الضريبة المخفضة ، فصل الحكومة في هذه الحالة أن تتفق
عليها من ميزانيتها العامة — بناء على هذا أؤيد بكل قوة اقتراح حضرة النائب
المحترم الدكتور محمد صالح بك القاضي بتعديل المادة كما بينت (تصديق).

حضرة النائب المحترم حسن محمد اسماعيل — إن المادة ٤٠ من مشروع
قانون مجالس المديرية جاءت طبعاً بعد إقرار حضراتكم للمادة ٣٩ ...
حضرة النائب المحترم على المتزلاوى بك — رأيت إيضاحاً لرأي أن
أضغ تعديل المادة ٤٠ يعطى الحق لمجالس المديرية في تخفيض الضرائب
الإضافية أو إلغاؤها أو تقصير أجلها بغير رجوع إلى قرار مجلس الوزراء
وسأقدمه كتابة .

حضرة النائب المحترم حسن محمد اسماعيل — في المادة ٣٩ شرط أساسي
لتفاد قرارات مجالس المديرية فيما تقرر من الضرائب الإضافية وهو إقرار
مجلس الوزراء لها — وقد روعي في وضع هذا الشرط ضمان مصلحة دافعي
الضرائب حتى لا تسدغ مجالس المديرية إلى فرض الضرائب بغير روية ،
من أجل هذا كان في إقرار مجلس الوزراء للضرائب الإضافية خير ضمان لبقاء
هذه الضرائب في الحد اللازم ، ولهذا السبب نفسه قبل المجلس الموافقة على
هذه الضرائب الإضافية .

لفرض إذ أن مجلس مديرية أراد إلغاء أو تخفيض ضريبة إضافية
معينة سبق تهريرها والمصادقة عليها من مجلس الوزراء ، فهل يك مجلس
المديرية هذا الحق دون قيد ولا شرط ؟

إن هذا الحق قد تقرر وأثنى بطريقة معينة فيجب أن يقع في إلغاءه
فمن الطريقة التي أنتهى بها ، شأنه شأن الحقوق الأخرى . وإذا كان
لشخص إنشاء حق ما ، كان من غير الجائز أن يباح لشخص آخر إلغاءه
هذا الحق ...

حضرة النائب المحترم عبد الحميد عمريك — أرجو حضرة النائب المحترم
أن يزيد هذه النقطة أيضاً .

حضرة النائب المحترم حسن محمد اسماعيل — أقول وأكرر أنه إذا طلب
مجلس مديرية إنشاء ضريبة إضافية فهذا الطلب لا يتشبه حقاً ، لأنه
موقوف على الإجازة أو الإقرار ، ولن يظهر هذا الحق إلى غير الوجود حتى
يمد مجلس الوزراء بهذه الروح — بروح التقرير والتفاد — وما دام قد تمت
هذا فلا يجوز أن يلغى هذا الحق سلطة أخرى ، وفضلاً عن هذا فهل تعرفون

أقترح أن يكون نص المادة ٤٠ كما يأتي : يكون لمجلس المديرية الحق في تخفيض الضرائب الإضافية أو في تصدير أجزائها أو في إلغائها بغير حاجة لاستصدار مرسوم . وطبقاً لنص القانون يجب أن يؤيد عشرة من حضرات الأعضاء ، فهل يؤيد حضرته أحد ؟
(وقف أكثر من عشرة من حضرات الأعضاء) .

حاضرة صاحب الملك وزير المعارف العمومية - إن اقتراح حضرة المتزلاوي بك لم يخرج عن الرأي الذي أبداه . وإن ألفت نظر المجلس إلى أن حضرته في الواقع حول المناقشة - وتيمه في ذلك الأستاذ وهيب دوس بك - عن وضعها الأصلي إلى مناقشة في الشكل . لأن المناقشة في الجلسات الماضية كانت دائرة حول المادة ٣٧ والرسوم الإضافية المذكورة بها . وقد تمسكت الحكومة بأركانها فيها وقدمت الأدلة العديدة لتأييد لهذا الرأي مسترشدة في تقدير الرسوم بأعمال مجالس المديرية التي تقوم بها فعلاً والموجودة حالاً . إن الذي يشق على الفلاح ويسبب لمصلحته لا يلحق به أن يقصر رسميه على النظريات والأقوال ، ثم يتركه بغير تدعيم هو وأولاده ، ولا عناية بتحصين أحوالهم الصحية .

فوضوع الضرائب ومقدارها كان محور المناقشة في الجلسات الماضية . ولا ينبغي على حضراتكم أن جميع هذه المواد متماكة ، وأن القيود التي ذكرتها المادة ، ليست قيوداً شكلية إنما يراد منها فعلاً ضمان الاستقرار في المشروعات القائمة . وقد بينت الحكومة بجلاء ووضوح في مذكرتها الإيضاحية عن هذا المشروع أن بعض المجالس يتدفع - تحت تأثيرات معينة - إلى تخفيض ضريبة أو إلغائها وفي هذه الحالة تنهار مشروعات لم يكن يقصد منها إلا مصلحة الفلاح .

ولا خير من بقاء الضمان الوارد بالمادة ٤٠ لأن ما قرره هنا في هذا المجلس شاطراً للرأي فيه مجلس الشيوخ وذلك لإيجاد التوازن والتبادل . فلا خير إذن من أن ينظر مجلس الوزراء فيما تحرره مجالس المديرية بشأن تخفيض الضرائب أو إلغائها . وليس لمجلس المديرية الذي يبنى قراره على أسباب حقيقية مقمعة أن يمشي عدم مصادقة مجلس الوزراء على رأيه ، لأن كل ما يرى إليه هذا المجلس الأخير هو ضمان سير الأعمال والمشروعات . ولا أظن أن حضراتكم ترجح إلى هدم ما أنشئ لمصلحة الفلاح من المشروعات ، والرأي لكم (تصفيق) .

حاضرة النائب المحترم السيد حبيب - إن النظرية التي يقول بها حضرة النائب المحترم على المتزلاوي بك وكل المجلس لا تتعارض مع النظرية القانونية فقط ، بل تتعارض مع نص الدستور أيضاً - فالمادة ١٢٣ منه تنص على ما يأتي : " لا يجوز إنشاء ضريبة ولا تمديدها أو إلغاؤها إلا بمقتضى ولا يجوز تكليف الأهالي بتأدية شيء من الأموال أو الرسوم إلا في حدود القانون " .

فلو أن حضرته بحث هذه المادة وطبقها على الحالة التي نحن بصدد حلها لوجد أنه أمام ضريبة مفروضة بمقتضى قانون ، وأمام ضريبة صريحة في معنى الضريبة وشكلها ، فكيف يجوز له أن يتأدى صراحة بإلغاء مادة تقوم على أساس دستوري صريح ؟

بقيت الوجهة الشكلية : وانقسم بالأمر على المادة ٣٧ وهي التي تنص على أن يكون لمجلس المديرية رأى قاطع في تقرير رسوم لا تتجاوز ١٠٪ من مجموع ضرائب الأهلين بالمديرية على أن يصدر مرسوم بقرار المجلس . ومعنى هذا أن قرار مجلس المديرية نافذ قطعاً وإنما المرسوم يعطى القرار شكل النفاذ ، أي يسمح لمجلس بزيادة الضريبة عن فرضت عليهم ، فالمرسوم لم ينفذ الضريبة إنما الذي أنشأها هو القرار . ومن ذلك يستنبط خطأ الرأي الذي أدلى به الأستاذ حسن اسماعيل وهو أن الضريبة أنشأها مرسوم فلا يجوز تخفيضها أو إلغاؤها إلا بمرسوم . فالأصل أن رأي تخفيض الضرائب إلى أدنى الحدود الممكنة والحكومة التي يمكن تسيرها بغير ضرب الضرائب تعتبر المثل الأعلى للحكومات . لذلك كانت القوانين التي ترض الضرائب من أدنى أنواع القوانين من حيث شكلها والضمانات التي تحيط بها ، لأن الضرائب ما هي إلا أعباء تقع على كاهل الأهالي . واستندت على الوزراء في مثل هذه الحالة لازم ومعقول . ولكنه من أعجب السبب حقاً أن يمنع مجلس المديرية من رفع هذه الأعباء إذا وجد أنه في غنى عن المال الذي يجنيه منها .

لقد وضعنا الرقابة على مجلس المديرية خوفاً من تفالیه في فرضها ونهبها إلى الحد الأقصى في ذلك ، ألا يكون من التناقض أن نضع عليه الرقابة إذا أراد التزول إلى الحد الأدنى ؟

ضرب الأستاذ حسن اسماعيل مثلاً كان في رأي غير موفق : قال إن الأغلبية في مجلس المديرية قد تكون للمولين المقارين أو لأصحاب المهن الحرة ، وينبغي أن يميل فريق الأغلبية لما فيه مصلحته هو دون مصلحة الفريق الآخر - بإحضرات التواب ، إذا أخذنا بهذا الفرض يجب ألا نقر هذا القانون أصلاً . لأن المفروض في كل عضو أن يقدّر واجبه ويفهمه على الوجه الصحيح ، فإذا وافق على تقرير ضريبة أو إلغائها كان رائده في ذلك المصلحة العامة لا المصلحة الشخصية .

يا حضرات التواب : إن أعضاء مجالس المديرية يعرفون حق المعرفة حالة مديرهم وظروف المولين فيها . فإذا رأوا أن رفضوا عن كاهل دافعي الضرائب جزءاً من العبء الذي يتقلعه كان من البهت ومن السخرية في التشريع أن نحتم حصولهم على إذن مجلس الوزراء ، لأن رفع العبء ليس في حاجة إلى الإذن .

يقول الأستاذ حسن اسماعيل إن فرض الضرائب يتقرر بمرسوم بمقتضى قانون ولا يابته إلا مرسوم بمقتضى قانون . ومن الذي قال إن إلغاء الضريبة أو تخفيضها يلحق المرسوم الصادر بتقريرها ؟ إن هذا المرسوم يعطى لمجلس المديرية الحق في جباية ضريبة معينة . فإذا رأى المجلس أن حالته المالية تجعله في غنى عن جباية هذه الضريبة فقرر تخفيضها أو إلغائها فهو إنما يتنازل عن الحق الذي قرره له المرسوم بدون أن يلغيه أو يتعرض لقوته .

فيما على ما تقدم ، ولكي يمكن أن تنطبق المادة ٣٧ مع المادة ٤٠ أوافق على رأي حضرة النائب المحترم المتزلاوي بك (تصفيق) .

الزئيس - قدم حضرة النائب المحترم على المتزلاوي بك الاقتراح الآتي

الإخصائين في التعليم وغيره من مختلف الشؤون أقدر من المجالس على تعرف الحقيقة، وتبين المصلحة العامة، فالحكومة في الواقع هي الأصل والمحيات الحلية إنما تعمل نيابة عنها. والشاعر يفترض حتى أن مجالس المديرية إنما تعمل في حدود المصلحة العامة، فإذا أعطاهم حقاً في فرض كذا من الضرائب أو الرسوم وجعل رأياً في ذلك فاطمأنا فلا ضير مطلقاً من أن يكون هذا الحق مقيداً بموافقة السلطة العليا التي هي أقدر، كما قلنا، على تحقيق المصلحة العامة في أكل حدودها. فإذا فرض مجلس المديرية الضريبة في حدود القانون ووافق عليها مجلس الوزراء، ثم عمن مجلس المديرية أن يفتها فهل يصح أن يستبد بذلك دون موافقة الحكومة التي عليها الراجح الأول؟! أظن أن ذلك لا يتفق مع المصلحة. ولست أدري أية غضاضة على مجالس المديرية في أن يكون للحكومة الرأي الأعلى والكلمة النهائية في تشريع هذه المجالس، مع أن في هذا ضماً لحسن سيرها وتحقيق العدالة والأغراض التي أنشئت المجالس من أجلها.

لهذا أرى الموافقة في بقاء المادة كما وردت في المشروع.

حضره صاحب السعادة وزير الحربية والبحرية — يقول حضره النائب المحترم على المتلاوى بك أن مجالس المديرية هي مجالس نيابية مستقلة كل الاستقلال وهذا لا يتفق مع الواقع، إذ هي مجالس محلية نص الدستور صراحة على أنه يجب أن تتمتع أعمالها من السلطة التنفيذية، وقد ورد في الفقرة الثانية من المادة ١٢٢ من الدستور ما يأتي:

«اختصاص هذه المجالس بكل ما يهم أهل المديرية أو المدينة أو البلدة وهذا مع عدم الإخلال بما يجب من اعتدائ أعمالها في الأحوال المبينة في القوانين وعلى الوجه المقرر بها» وبما في الفقرة الخامسة من هذه المادة ما يأتي: «تتدخل السلطة التشريعية أو التنفيذية متى تجاوز هذه المجالس حدود اختصاصها أو إضرارها بالمصلحة العامة وإطال ما يقع من ذلك».

وإني أقترح أن أحد مجالس المديرية قرر ضريبة على الأتليان قدرها ١٠٪، ثم زادها ٣٪. بقرار من مجلس الوزراء، وعلى هذا الأساس وضع ميزانيته وبدأ في تنفيذ مشروعاته العامة التي تعود بالمنفعة على المديرية، ثم شامت أغلبية المجلس لأسباب انتقائية أو غيرها أنت تلحق بجرة قلم ضريبة قروها المجلس بالأسس. فلا شك أن في هذا تعديلاً للشروط السانعة لا ترضونه ولا ترضاه الحكومة. بل في ظني أنه لا يمكن أن يسلم به عقل لأن على مجالس المديرية التزامات وارتباطات يجب أن تقوم بها، فقد أشار القانون المروض علينا — في باب الميزانية — أن اللجنة المكلفة بمراجعة ميزانية المجالس لها الحق في أنت تدوج في مشروع الميزانية المبالغ اللازمة للالتزامات والارتباطات التي يكون المجلس مقيداً بها.

ولا أدري ماذا تحشونه حضراتكم؟ هل تحشون مجلس الوزراء وهو منكم، والوزارة مسؤولة أمامكم ولكن أن تسألوها أو تستجوبوها.

أشارت المادة ٣٩ من مشروع القانون المروض على حضراتكم إلى أن قرار مجلس المديرية في الرسوم الإضافية لا يكون نافذاً المقبول إلا بعد مصادقة مجلس الوزراء وصدر مرسوم به، فن المقبول والحالة هذه ألا يكون إقصاص الضريبة أو إنفاؤها إلا بعد مصادقة مجلس الوزراء وصدر مرسوم بذلك.

نحن هنا حالة القانون بل خدام المستور، ولا يجوز لنا أن نتي كلاماً على غير أساس الدستور — إني أخصص بهذه المادة ولا أعلم في الموضوع ولا في حالة الفلاح السكين أو غير السكين ولكني أناشدكم ضماكم أن تأخذوا بنصوص الدستور الصريحة.

حضره النائب المحترم أمين عامر — أرى أن تبقى المادة كما وردت في المشروع، لأن المشرع حيناً قرر إنشاء ...

حضره النائب المحترم حسن حسني — سمعت معالي الرئيس يتلو تعديلاً لهذه المادة قلته حضره النائب المحترم على المتلاوى بك، وطبقاً لقانون النظام الداخلي للبرلمان يجب على حضرته أن يشرح تعديله، ثم تدور المناقشة فيه، إذا أيدته عشرة من حضرات النواب.

الرئيس — لقد شرح حضره النائب المحترم على المتلاوى بك وجهة نظره وجرت المناقشة في الموضوع ولم يكن حضرته قد قدم اقتراحاً بالتعديل الذي يراه، وحيناً قلته تلوته من حضراتكم.

حضره النائب المحترم حسن حسني — تنص المادة (٦٤) من قانون النظام الداخلي للبرلمان على ما يأتي:

«لكل عضو أن يترح أثناء المداولة الأولى أو الثانية ما يراه من تعديلات (زيادة أو تعديلاً أو حذفاً) ويجب أن توضع هذه التعديلات بالكتابة وأن يوقع عليها صاحبها وأن تقدم إلى الرئيس.

فإن كان التعديل بعد أن يشرحه واضحه لا يؤيد من عشرة من الأعضاء فلا تجرى فيه مناقشة ولا يعرض للاقتراع».

ولكن تجرى المناقشة في حدود القانون يجب أن يؤيد التعديل عشرة على الأقل من حضرات النواب المحترمين.

الرئيس — هذا ما حصل فعلاً، ولم ينص القانون على أن يكون التأييد كتابياً، وقد أيد التعديل ثلثاً أكثر من عشرة.

حضره النائب المحترم عبد فهم القبلي — هل يمكننا أن نعتبر التأييد الشفوي كافياً لإجراء المناقشة في التعديل فيكون هذا مبدأً تسري عليه.

الرئيس — نعم.

حضره النائب المحترم أمين عامر — إن المشرع حيناً أنشأ مجالس المديرية لم يرد مطلقاً أن يفصلها عن الحكومة فصلاً تاماً بحيث يعملها مستقلة عن السلطة المركزية، وإنما أراد إيجاد هيئات محلية تمكنها حالتها من تعرف المصالح المحلية حتى تستطيع التعاون مع الحكومة، وحتى تتمكن الحكومة من الوقوف بطريقة واضحة على حاجات الأقاليم ومصلحتها.

من أجل هذا وضع التشريع، ويجب أن ينظر إليه دائماً بهذه العين، فإذا أردنا إعطاء مجلس المديرية حقاً فليس معنى ذلك أنت يتعارض مع حق الحكومة فالتشريع إنما حدد سلطة الهيئات المحلية، ووضع اختصاصها فلكي تسير في عملها على بينة، ولكن حق الحكومة (Pouvoir Centrale) في الوقت نفسه يجب أن يكون قائماً، ولا شك أن هذا في صالح المجالس نفسها، لأن الحكومة بما لديها من الوسائل السليمة، وبما تمنحها من

لذا ترى الحكومة بقاء المادة على ما هي عليه .

حضره النائب المحترم عبد الرحمن الليل — أشار حضرة الأستاذ وهيب دوس بك إلى فكرة تكاد تصطبغ بالقانون ، ولا يجوز أن تصدر من رجل يتصل بالقانون .

ذكر حضرته أن تقرير الضريبة من حق مجلس المديرية وأن لا سلطان لأحد عليه ، ومعنى هذا أن استصدار مرسوم بها يعتبر فائتة ، مع أننا لو رجعنا إلى المادة (١٢٣) من الدستور لوجدنا أنه لا بد لإنشاء الضرائب أو إلغائها أو تعديلها من صدور قانون بذلك ، وإذا رجعنا إلى المذكرة الإيضاحية للشرع رأيناها تشير في الصفحة ٣١ بند ٢ إلى أن الرسوم الإضافية التي تقرها مجالس المديرية لا تكون نافذة المقبول إلا بعد مصادقة مجلس الوزراء وصدور المرسوم بها .

من هذا كله يتبين أنه لا بد في فرض الضرائب أو إلغائها أو تعديلها من هذه المصادقة وصدور مرسوم بها ، حتى لا تكون قرارات مجالس المديرية متناقضة مع الدستور .

على أن لا أدري ما الذي تخشونه من ضرورة موافقة مجلس الوزراء على التعديل أو الإلغاء ؟ !

افرضوا حضراتكم أن مجلس المديرية فرض ضريبة ما ، ثم أراد أن يسلطها ، فهل هناك ما يمنعه من ذلك ؟ كلا . فإن لديه من الوسائل ما يمكنه من تعطيل الضريبة أو عدم تحصيلها وليس هناك ما يمنعه من إيداعها في خزائنه وهو صاحب الشأن في مشروعاته ومنشأته ويمكنه أن يتفق هذا المال في الوقت الذي يراه .

إن الفكرة الأساسية هي التعاون بين الحكومة وبين هذه المجالس أي بين السلطة العامة والسلطة الإقليمية في حدود القانون ولها من الأمر ما يدعو إلى التنازل والتنازل ، إذ أن الحكومة والمجالس إنما تتولى جميعها المصلحة العامة ، وقد أشار سعادة وزير الحربية إلى ذلك بما فيه الكفاية ، وكلنا يعرف أن الحكومة مسؤولة أمام مجلسكم الموقر فلا عمل مطلقا لما يتخذه بعض حضرات الأعضاء . إذ لا يمكن أن تصوروا أن يصطلم مجلس الوزراء مع مجالس المديرية في تنفيذ مشروع حيوي مفيد .

إنني أسمع من خلفي من يخوف من تأثير المديرين على مجالس المديرية ويخشي من اقتيات هؤلاء المديرين على حقوقها . ونحن نريد أن نعلم من الآن بأن أعضاء هذه المجالس ليسوا ثمرا وأنبث لإرادة مجلس المديرية أو أغلبية يجب أن يكون لها احترامها وبذلك يتعاون المجلس والمدير على ما فيه المصلحة العامة .

لذا أرى بقاء المادة على ما هي عليه .

حضره النائب المحترم أحمد أبو الفتوح — في ظني أن الفكرة التي وضعت من أجلها المادة ٣٩ إنما ترى إلى عدم تناهي مجالس المديرية في فرض رسوم إضافية أكثر مما تقتضيه الضرورة على أن ترضى في تحرير هذا المرسوم نظروف المحلية للأقاليم . فإذا ما قرر مجلس المديرية — لقاروف معينة — رسوما إضافية أكثر من النسبة القانونية ، ثم زالت تلك الظروف واستمر على

المديرية في تحصيل هذه الضريبة الإضافية ولم يفكر في إلغائها . فإها الضمان للعودة إلى الضريبة القانونية وهي ١٠٪ ؟ ! من تنص المادة ٤٠ على ما يحق هذه الضريبة ولذلك أقترح أن تضاف فقرة جديدة إلى المادة (٤٠) تنص على أن يكون لمجلس الوزراء ، بناء على طلب وزير الداخلية ، تخفيض هذه الضريبة أو تعيير أجل سرياتها أو إلغائها دون طلب من مجلس المديرية .

حضره النائب المحترم حسن حسني — أوجه نظر حضرة العضو المحترم إلى ما نصت عليه المادة ٦٤ من القانون النظمي الداخلي للبرلمان ، فهي تقضي بأن العضو الذي يقترح أثناء المداولات الأولى أو الثانية ما يراه من تعديلات يجب عليه أن يضع تعديلاته بالكتابة ويوقع عليها ويؤيده فيها عشرة من الأعضاء ، وإذا لم يؤيده هذا العدد فلا يصح أن يكون اقتراحه محل مناقشة ، وبما أن حضرة العضو المحترم يسلك هذا السبيل فأرى أنه لا يجوز أن يكون اقتراحه محل المناقشة .

الرئيس — في الواقع أن حضرة النائب المحترم أحمد أبو الفتوح قدم إلى اقتراحه كتابة غير أنه لم يؤيده فيه عشرة من حضرات الأعضاء ، ولهذا لا تجرى فيه المناقشة ولا يعرض للاعتراض .

حضره النائب المحترم أحمد والي الجندى — أشار حضرة صاحب السعادة وزير الحربية والبحرية إلى الفقرة الخامسة من المادة ١٢٣ من الدستور والتي تنص على وجوب تدخل السلطة التشريعية أو التنفيذية لمنع تجاوز مجالس المديرية حدود اختصاصها أو إضرارها بالمصلحة العامة أو إبطال ما يقع من ذلك . وقد أجل مساعده هذا القول ، فهل يسمح أن يفسر المجلس مدى هذا التدخل وما هو المقصود بتدخل السلطة التشريعية أو التنفيذية في شؤون هذه المجالس ؟ أو هل لأحد غيره أن يبين لنا ذلك ، وإلى لعل استعداد للانتظار إلى الغد لسماح هذا التفسير إذا أراد ذلك سعادة وزير الحربية .

حضره صاحب السعادة وزير الحربية — لاشك أن للسلطة التنفيذية حق التدخل في أعمال مجالس المديرية طبقا للأدلة ١٢٣ من الدستور نظرا لأنها تمت إليها بصله كبيرة ، فلها الحق أن تراجع أعمالها وأن تبطل ما تراه مخالفا للقانون أو ضارا بالمصلحة العامة ، أما السلطة التشريعية فهي تتدخل في أعمال هذه المجالس بما لها من حق الرقابة العامة من حيث التفتيش والتشريع فإنا ما تجاوز أحد مجالس المديرية حدود اختصاصها بأن زاد الضريبة أكثر من النسبة المقررة كان لمجلسكم الموقر أو لمجلس الشيوخ أن يقر أن هذا العمل غير صحيح وأن يفتح تعديلا في القانون يتفق مع وجهة نظرهم .

حضره النائب المحترم أحمد والي الجندى — أستطيع الآن بعد البيان الذي ألقاه سعادة وزير الحربية والبحرية أن أكتمل .

قول الحكومة إن الغرض من تدخل السلطة التنفيذية في أعمال مجالس المديرية إنما هو الرقابة عليها حتى لا تتورط في أعمالها إلى الحد الذي يجرها من طبيعتها في نظر المصالح العامة للمديرية ، ونحن نعلم والحكومة تعلم ذلك أن المجالس لم تتناج عبا وأن أعضائها لا بد أن يكونوا رجلا لدوى عقول راجحة ولم مصالح مبهرون عليها وفقا للقانون . فكيف تدخل الحكومة في شؤونها وتحدد من اختصاصها في الوقت الذي تنفي فيه —

فكأننا قد أعلنناها من القيود والأحكام التي نص عليها الدستور في الفقرة الخامسة من المادة ١٢٢ وتكون بهذه الإجابة قد تصادما مع نصوصه .

استقرت مساعده عن الفقرة الخامسة من المادة (١٢٢) من الدستور فكان قصيده أن لمجلس النواب ، وهو السلطة التشريعية العليا ، أن يتدخل لمنع تجاوز مجالس المديرية حدود اختصاصها ، فأذا ما رأينا أن مجلسا من هذه المجالس قد تجاوز الحد في وضع الرسوم الإضافية سواء بالزيادة أو بالنقص كان لنا أن نتمتع . وما دام هذا الضيق في أيدينا ، وما دامت لنا الرقابة العليا فليس ثم ممانعة ، لأنه إذا عثر مجلس من المجالس أن يخفض الرسوم الإضافية إلى حد أن يفلس أو يهجر عن القيام بوفاء ما التزم به أمام هيئات أخرى ، كان لمجلس النواب أن يمنعه من إجراء هذا التخفيض . فاقالته حضرة النائب المحترم على المتلاوي بك هو عين الحكمة وهو الذي يستفاد من روح التشريع ، وأرى أن نوافق عليه بالإجماع .

حضرة النائب المحترم على المتلاوي بك - قال حضرة النائب المحترم السيد حبيب إن اقتراحى يتعارض مع نصوص الدستور ، فوضنا من أن يستمر المجلس في الكلام في هذه النقطة فيضع الوقت . أقرر أن هذا الرأي غير صحيح ، وأن اقتراحى متفق مع نصوص الدستور ، وأريد الرد على حضرة الزميل المحترم ويفصل المجلس بعد ذلك في الأمر .

حضرة النائب المحترم السيد حبيب - قطلة الخلاف ليست محصورة في نقطة دستورية .

حضرة النائب المحترم على المتلاوي بك - أعرض حضرة النائب المحترم السيد حبيب على التعديل الذي اقترحه على المادة (٤٠) من المشروع وذكر أن المادة (١٢٣) من الدستور لا تجيز هذا التعديل ، لأنها تنص على أنه لا يجوز إنشاء ضريبة ولا تعديلها ولا إلغاؤها إلا بقانون ، ولكني أردت عليه بأن الضريبة التي نحن بصدها ليست من نوع الضرائب التي تنص عليها المادة المشار إليها ، لأن الضرائب إيمان تكون إضافية وقية أو ضرائب ثابتة ، والأخيرة هي التي قصدتها المشرع في المادة (١٢٣) فلا يجوز أن تفرض ضريبة عامة في سائر أنحاء البلاد إلا إذا أقرها البرلمان بإصدار قانونها بها . ولما كان لا يمكن أن يعدل قانون أو يلغى إلا بقانون آخر كانت الضريبة التي نصت عليها المادة (١٢٣) من الدستور هي الضريبة الدائمة وهي التي يجب أن يصدر بفرضها أو إلغائها قانون ، أما الضرائب التي تحدث عنها اللية فهي رسوم إضافية وقية أجاز مشروع القانون المعروض على حضراتكم فرضها أو تعديلها ، بل قرر صراحة وإيضاح أنها تفرض بموجب لا بقانون كما يقول حضرة النائب وأعطى مجالس المديرية الحق في أن تفرضها وتجهلها ٥ / أو ٦ / أو ١٠ / . وأما في ذلك قطي (تصديق) .

فهذه الضريبة ليست المقصود بالمادة (١٢٣) ولا كان لا بد من صدور قانون لفرضها أو إلغائها كضرائب الأطنان ومانشيتها من الضرائب العامة . تكل اللية حضرة صاحب السعادة وزير الحربية والبحرية في لباقة وفصاحة كما وعدنا ، فأنكلى مجالس المديرية أنها مجالس ثابته ، وأنا أكرر أنها مجالس ثابته علي في الحدود التي رسمها لها القانون ، ونحن إذا تناقشنا فإننا لا نريد أن نناقش الألفاظ الحرفية ، وإنما نريد إلباب المسألة ونبحث عن

والحكومة معنا - بكفاءة مجالس المديرية وباللغة العظيمة بأعضائها . وليس من الحكمة بإحضرات الزلاء أن يقرر في هذه الجلسة أن أعضاء مجالس المديرية قد بلغ بهم السفه مبلغ الصية (صحة) .

إن الذي ينكر هذا إما أن يكون مغالطا وإما أنه لم يتبع مجرى المناقشات في الجلسة

حضرة النائب المحترم السيد حبيب - يلوح لي أننى المقصود بهذه الأقوال وإنى لا أسمع أن أوصف بهذا الوصف .

حضرة النائب المحترم أحمد والى الجندى - أرجو من معالى الرئيس ألا يسمح لأحد بمقاطعتي فأنا استمر على ذلك فاني أستطيع أن أعامله بمثل هذه الفوضى التي يعاملني بها وأشد .

حضرة النائب المحترم السيد حبيب - هذا كلام يمس شخصي ، وإنى لا أقبله بمجال من الأحوال .

حضرة النائب المحترم أحمد والى الجندى - إننى أقرر ماقلته عن علم وفيه كما يشهد بذلك ماهو مدون بالمحضر الذي سيقروه حضرات النواب المحترمين سواء منهم من ترك قاعة الجلسة ومن لم يتبع سياق المناقشة بسبب غفوة مما يقاب المرء عند ما يصرح فكره

حضرة النائب المحترم السيد حبيب - إن حضرة النائب المتكلم يرى بكلامه إلى أننى غفوت وأنا بالجلسة .

الرئيس - لا تتكلم إلا بإذن .
حضرة النائب المحترم السيد حبيب - ولكن هذه مسألة تمس شخصي والاختصاص تطيق حق الكلام فيما يمس شخصي .
الرئيس - نعم ولكن يرأى .

حضرة النائب المحترم أحمد والى الجندى - أوجب مشروع القانون على مجالس المديرية - إذا شاعت أن تتجاوز الحد الأقصى الذي إياه لها في فرض رسوم إضافية - أن تحصل على موافقة مجلس الوزراء وتستصدر مرسومها بذلك ، وقد قصد من هذا ألا تسرف هذه المجالس في وضع الرسوم الإضافية وأن تلتزم حد الاعتدال .

هذه هي غاية الحكومة وذلك ما يستتبع من روح القانون . فلما وجد مجلس من هذه المجالس أنه أصبح في فرياحية إلى ضريبة فادحة زائدة وجب أن يكون له حق إلغائها أو تعديلها ، وأظن أنه يكون من التصف أن نخرمه من هذا الحق وأن نتركه الرجوع إلى مجلس الوزراء ليوافق على إلغائها أو تخفيض هذه الضريبة . قد يقال إن هذه المواصلة لازمة من الوجهة الشكلية فقط .

حضرة صاحب المعالي وزير المعارف العمومية - هل ستناقش الفقرة الخامسة من المادة ١٢٢ من الدستور أو أنك تتركها .

حضرة النائب المحترم أحمد والى الجندى - قال حضرة صاحب السعادة وزير الحربية والبحرية هذه اللية إننا إذا إعنا هذه المجالس أن تلتى هذه الضرائب الزائدة الفادحة دون أن ترجع إلى مجلس الوزراء وتحصل على موافقة

فأذا ما جاء المجلس الجديد مؤيدا المجلس القديم ، وجب حيقظ أن تعلموا
عن يقين أن رأى ذلك المجلس هو رأى أهلى الإقليم وإرادتهم ، ووجب إذن
الحضوع والإنذمان لهذا الرأى .

حضرة صاحب المالى وزير المعارف العمومية — إذن يكون هذا عتابا
لمجالس المديرات ... !

حضرة النائب المحترم على المتزلاوى بك — ليس الحل عتابا يا معالى
الوزير ، ولست أسلم بهذا الرأى .

يقى على — أن أرد على معالى وزير المعارف العمومية ، فها يتعلق بالفقرة
انخاصة من المادة (١٢٢) من الدستور ونصها : «تتأهل السلطة التشريعية
أو التنفيذية لمخ تجاوز هذه المجالس حدود اختصاصها أو إضرارها بالمصلحة
العامة وإطال ما يقم من ذلك» . هذا لا يتناقض مطلقا — بإسدى الوزير —
مع ما سبق أن ذكره ، وليس فيه ثمة تناقض أو اختلاف . فإذا خرج
مجلس من مجالس المديرات عن حدود القانون ، حق لكم ، باعتباركم السلطة
التنفيذية العليا ، أن تقولوا له : قف مكانك ! فالتقانون لا يعطيك هذا
السلطان ، ونحن لانسلم لك بما فعل ، فمجالس المديرات مثلا حرمت
بمقتضى هذا القانون من التدخل فى الشؤون السياسية ، فهى إذا اختلفت
بها ، كان للسلطة التنفيذية أن تمنعها من هذا الاشتغال .

بعد هذا البيان الوجيز الذى أدليت به إليكم ، أراى على يقين من أنكم
ستمولونه الجمل اللائق به من التقدير ، وأنا على ثقة تامة من أنكم ستوافقوننى
على ما طلبت من تعديل (تصديق) .

حضرة النائب المحترم حسن حسنى — افتتحت المناقشة هذه الليلة
بالصوت على ما لم يؤخذ الرأى عليه فى جلسة الأسس ، وطلب حضرة
النائب المحترم على المتزلاوى بك — عقب أخذ الرأى بالإنابة بالاسم على
حذف المادة (٣٨) أو بقائها — تعديل المادة (٤٠) . ولقد استقرت
هذه الجلسة فى المناقشة فى هذا الطلب أو التعديل ، وحدث فى خلال
المناقشة ، أن أثار حضرة النائب المحترم السيد حبيب مسألة المساس
بنصوص الدستور ، وارتكن على نص المادة (١٢٣) من الدستور ،
وقد رد عليه حضرة النائب المحترم على المتزلاوى بك بما فيه الكفاية . وإنما
فى الحق يا حضرات التواب المحترمين — ونحن نتناقض فى هذا القانون —
لسنا فى مقام وضع ضريبة جديدة أو إلغاء ضريبة . فنص المادة (١٢٣)
من الدستور لا يتعلق إذن على الحالة التى نحن بصدها . لأننا نتناقض
الآن فى مشروع قانون بقرئ مجلس المديرات وتعديد اختصاصها ،
ولا السلطة التامة فى وضعه ، ولا يحد من سلطتنا هذه أن يقال : إنكم
تصطلعون بنصوص الدستور .

ثم تكلم حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك ، فأبدى رأيا نظريا يمتنا
وأفاض فى شرح نظرية وضع الضرائب ووجوب حملها بالثبوت ، ثم عرج
منها إلى نظرية رفع الضرائب ووجوب تخفيفها من هذه الثبوت . على أننا

الجوهر ونسبى وراء المصلحة للأمة بأسرها ، والبحث هو الذى يصل بنا دائما
إلى الحقيقة ، ويثبت أن الحكومة تسر كل السرور من دققكم فى البحث
فهى متضامنة معكم فى المصلحة العامة ، وكلما يجتم بأفضى بكم البحث إلى
التعديل لصالح العام خدمت الأمة والحكومة معا .

ولا أشك فى أن الحكومة تستر لكم زيادة التناية فى هذا التشريع
الذى تمولونه الزمن ، وسيدجل التاريخ لكل هيئة مبلغ جهوده واستظفها
وعلى قدر جهودكم وبشككم ودققكم تقاس كفاءة الأمة . (تصديق) .

تكلمت عن هذه المجالس بالأسس وقلت إنها مجالس نيابية ، وإذا كان
قد فانى أن أقول إنها عليية ، فأزيد اليوم على كلتى بأنها مجالس نيابية عليية ،
وقد قصد بها أن تقوم بمبحث الأعمال التى لا يتبع وقدكم لبحثها بجلت
مجالس نيابية داخلية ، فأذا كانا نطلب لهذه المجالس المزيد والرقى ، وهى
الزمنة التى ردها صاحب الدولة ورئيس الحكومة الأكبر بالأسس . وكنت
وقت المناقشة فى المادة (٣٧) من هذا المشروع أقف موقف المعارضة ،
فقبل لنا من دولة رئيس الحكومة بأننا نريد العمل من سلطة مجالس
المديرات والانتقال من اختصاصاتها ، فأذا ما جئت الليلة أطلب لهذه
المجالس المزيد والتوسع فى السلطان ، فليست أرى بهذا إلى أن أقص من
حق السلطة التنفيذية مطلقا .

يقول سعادة وزير الحربية والبحرية ومعالى وزير المعارف العمومية أننا
إذا ما عدنا هذه المادة ومبحثا مجالس المديرات حق إقصاء الرسوم الإضافية
أو تعديلها قد تسوء الحال ، إذ قد يكون هناك برنامج منظم للتعليم الإلزامى
أو أى مشروع يقصد به منفعة عامة ، فأذا ما جات مجالس المديرات
وخفضت هذه الرسوم كانت النتيجة أن تستغل هذه الأعمان والمشروعات ،
ولمنا لا نرضى رقابة مجلس الوزراء الذى يرى بتأنيق فكره إن كانت هذه
الرسوم تستحق التعديل أو لا تستحق ... !

حضرة صاحب المالى وزير المعارف العمومية — وها الرأى فى نص
الفقرة انخاصة من المادة (١٢٢) من الدستور ؟

حضرة النائب المحترم على المتزلاوى بك — سأتكلم فى موضوع هذه الفقرة
ولو استمر الأمر أن استمر للصباح ، وإنى إذا كنت قد طلبت هذا التعديل
فلأن المنطق السلم ولأن العقل السلم لا يتمازجان والأخذ بهذه النظرية ،
وذلك لأن أعضاء مجالس المديرات أقرب الناس صلة بسكان المديرية
وهم عن اتصال دائم بكافة الطبقات ، فهم لهذا أعلم من سواهم بما يستطيع
الأهالى دمه فى الحد الحكى من الضرائب ، ذلك لأنهم فى وسط البيئة
وفى داخل القرية ومتصلون بالأسر ، ويعيطون بكل شئ علما ، يعرفون
مبلغ يسر كل من حولهم ومبلغ غلة أرضهم وروبحهم أو خسارتهم ، لهذا
أقول إن المنطق السلم يقضى بأن تكون لمجالس المديرات الهيمنة والسيطرة
والتقدير ، وأن تبقى للسلطة التنفيذية من الرقابة ما يمكنها من أن تسترف
الرأى السديد للأمة ، وإذا ما أيقمت — يا حضرات الوزراء المحترمين —
أن أحد هذه المجالس قد شذ وأخطأ التقدير فليوه ، وهذا من حقم

حضرة النائب المحترم محمد فهم القتيبي — لقد انتهى المجلس من الكلام على الاقتراح الخاص بجعل الرسوم الإضافية ٧٪. ونرجو أن يقصر حضرة النائب المحترم كلامه على موضوع المادة (٤٠).

حضرة النائب المحترم حسن حسي — أريد أن أقول إن حضرة النائب المحترم على المتزلاوي بك يريد أن يحد من سلطة مجالس المديرية المالية بكل ما استطاع ، ولما لم يقبل اقتراحه الخاص بجعل الرسوم الإضافية بنسبة ٧٪. قدم اقتراحا بجعلها ٨٪. فإذا أخذنا من هذا الاقتراح الجديد ثلاث جلسات أخرى ومثلها بنسبة ٩٪. ومثلها ١٠٪. لما اتفينا من نظر مشروع هذا القانون — وفوق ذلك لما فرغنا من نظر المادة (٣٧) من المشروع طلب حذف المادة (٣٨) ولما لم يقبل اقتراحه طلب تعديل المادة (٤٠).

حضرة النائب المحترم فهم القتيبي — ولكننا نعرف كل هذا ونريد كلاما في الموضوع .

حضرة النائب المحترم حسن حسي — إذا كان حضرة النائب المحترم محمد فهم القتيبي يرى أنه سبق أن سمع هذا الكلام ؛ فلما أقول بأنه لم يسمعه ، وأرى أن هذه المقاطعة عمل غير قانوني ، فارتكبو أن نكمل فيما يتعلق بالتعديل الذي اقترحه حضرة النائب المحترم على المتزلاوي بك .

يا حضرات النواب المحترمين إن المادة (٤٠) التي نحن بصدد حلها تحتاج لكل هذا الجدل ولا غضاضة مطلقا من بقائها .

سبق أن قررنا أن لجئنا إلى المجالس المديرية الحق في أن تضع ضريبة لزيادة ١٠٪. وقد ترحبنا ٣٪. أخرى بقرار من مجلس الوزراء . فلا أرى أي تناقض بين ذلك وبين أن يؤخذ رأي مجلس الوزراء إذا ما رأى تخفيض الضريبة أو تخصيص أجل سريتها أو إلغائها ، والمرجع القانوني في ذلك هو الفقرة ١-أ من المادة (١٣٢) من الدستور التي نصها :

”تباذل السلطة التشريعية أو التنفيذية لمنع تجار هذه المجالس حدود اختصاصها أو إضرارها بالمصلحة العامة وإبطال ما يقع من ذلك“ .

فبناء على هذه الفقرة وضع نص المادة (٤٠) من مشروع القانون المعروض عليكم وهذا لا يستوجب الاعتراض الذي وجهه حضرة النائب المحترم أحمد والي الجندي الذي قال كيف نوفق بين توسيع سلطة هذه المجالس وبين الحد منها بعد ذلك . ولما أرى أن حضرة صاحب السعادة وزير البحرية والبحرية لم يقصد هذا ، إنما أماننا سعادته إلى اقتراحه الخاص من الدستور وهو صريح في أن مجالس المديرية سواء اعتبرت نيابية أم محلية ، فإن سلطتها وترتيب اختصاصها تحد بقانون وهو القانون المعروض على حضراتكم الآن والذي روحي في وضحه المبادئ التي نصت عليها المادة (١٣٢) من الدستور وهي :

”اختيار أعضاء هذه المجالس“ ”اختصاص هذه المجالس“ ”تسليم ميزانياتها وحساباتها“ ”مطالبة جلساتها في الحدود المقررة بالقانون“ ”تداخل السلطة التشريعية أو التنفيذية في أعمالها“ .

لنا في مقام هذا ولا ذلك . بل إن أماننا خصوصا تتعلق بترتيب مجالس المديرية وتعميد اختصاصاتها ، فيجب علينا إذن ألا نأخذ بالنظريات بل نأخذ بالقواعد التي يجب اتباعها عند فرض الضرائب .

تكلم كذلك حضرة صاحب السعادة وزير البحرية والبحرية ولسعاده كما تعلم ، القبح المثل في وضع مشروع هذا القانون عند ما كان وكلاء لوزارة الداخلية ، تكلم سعاده فمس القطعة الجوهرية لأنه أشار إلى منشا العلاقة القانونية بين المادة (٤٠) من المشروع وبين نص الفقرة الخامسة من المادة (١٣٢) من الدستور . وقد كان كلامه واضحاً جلياً بحيث كان كافياً للبث في الأمر .

على أن حضرة النائب المحترم على المتزلاوي بك لما أحس الخطر خاب اقتراحه من جراء الرأي الذي أبداه سعادة وزير البحرية والبحرية عمداً إلى الكلام ثانية حتى يكسبنا إلى صفه .

إني ألاحظ ، يا حضرات النواب المحترمين ، أن حضرة النائب المحترم على المتزلاوي بك — وكنت أود أن يكون حاضرا في الجلسة الآن — له رأى خاص بسلطة مجالس المديرية وحقوقها المالية مقتنع بصحته تمام الاقتناع ويتأثر على الدفاع عنه مثابة تأثير الإيجاب وكما قرر المجلس قرارا بخالف ما رآه حضرة الزميل المحترم ، انتقل إلى نقطة أخرى ترى إلى نفس الغرض — والواقع أن المواد من (٣٧) إلى (٤٠) الواردة في الفصل التاسع تتكلم عن سلطة مجالس المديرية وحقوقها المالية وهي تتناول أربعة أحكام متسلسلة تسلسلا يجعلها جزاء لا يتجزأ ، فإذا كان المجلس قد اتجه عند البث في المادة (٣٧) من مشروع القانون إليها خاصا ، كان من غير الممكن أن يأخذ بالتعديل الذي اقترحه البالية حضرة النائب المحترم على المتزلاوي بك بشأن المادة (٤٠) ، لأن الأخذ باقتراحه معناه أن يقرر مجلسا الموقر رأيا بخالف ماقرره في المواد السابقة ، لأن المادة (٣٧) تقرر لمجالس المديرية حق فرض الرسوم الإضافية على الأطنان ، والمادة (٣٨) تقرر لها حق فرض الرسوم الإضافية لمدة معينة على كل ضريبة عامة في المديرية غير ضرائب الأراضي الزراعية ، والمادة (٣٩) تدول إن قرار مجلس المديرية في الرسوم الإضافية التي تفرض على الضرائب العامة الأخرى لا يكون نافذ المفعول إلا بعد مصادقة مجلس الوزراء وصدر مرسوم به ، والمادة (٤٠) تنص على الحالة التمتعة لهذه الأحكام ، وهي حالة إذا فرضت الضرائب ثم رأى مجلس المديرية تخفيضها أو تخصيص أجل سريتها أو إلغائها ، فإذا عدلنا هذه المادة بل الوجه المقترح — بعد أن وافق المجلس على الأحكام التي قررتها المواد (٣٧) و (٣٨) و (٣٩) — أصبح مشروع القانون ناقصا .

لقد قام حضرة النائب المحترم على المتزلاوي بك ، الذي نشكر له مجهوده في درس مشروع هذا القانون كل الشكر ، بمجلة ترى إلى جعل الرسوم الإضافية التي لجئنا إليها في حقها بنسبة ٧٪ فقط ، ولما قرر المجلس رفض هذا الاقتراح قدم حضرته اقتراحا آخر طالبا جعل النسبة ٨٪. بعد أن قضينا ثلاث جلسات في بحث الاقتراح الأول (ضجة) .

منها مطلقاً، لأن إشتراك مجلس الوزراء في أعمال تلك المجالس سبق أن وافق عليه مجلسكم الموقر في مواد مرت عليكم وفي مواد ستعرض فالمادة السادسة من هذا المشروع التي أقرها المجلس تنص على أنه "يجب على المجلس أن يتم بحثه وأن يبدى رأيه في المسائل الواجب عرضها عليه بمقتضى نصوص هذا القانون أو القوانين الأخرى في مدى دورين متتابعين من وقت عرضها عليه إلا إذا نهيته الحكومة إلى حالة الاستعجال ففي هذه الحالة يجب إبداء الرأي في مدى دور واحد .

فإذا أبقى إبداء رأيه أو لم يسد رأياً مطلقاً بالكيفية المتقدمة جاز لمجلس الوزراء أن يأمر بإجراء العمل بدون انتظار للرأي المذكور ."

وهناك مواد كثيرة نصت على أن تلك المجالس تتبع في أعمالها لوائح الحكومة وإرشاداتها كما جاء في المواد ١١ و ٢١ و ٢٢ وغيرها . وكل ما أريد أن أتيه لحضراتكم هو أن الفرض من إشتراك مجالس الوزراء أو الوزارات التي يؤخذ رأيها مع مجالس المديرية ، إنما هو التعاون في سبيل المصلحة العامة للقيام بالمشروعات التي عهد بها لتلك المجالس ، وبما أنكم سبق أن قررتم هذا المبدأ فلا معنى إذن لأن تبدوا حالة خاصة هذه الاعتراضات التي لا عمل لها . لذلك أرجو أن تمروا المادة كما هي .

حضرة النائب المحترم السيد حبيب — لي كلمة أرد بها على حضرة النائب المحترم على المتلاوي بك وكيل المجلس فقد قال إنه فائق أن الشرائب تنقسم إلى قسمين : أحدها الشرائب العامة ، والآخر الشرائب الإضافية ، وإلى اعتقد أنني بدراساتي الخاصة في علم القانون أستطيع أن أقول أن هناك ضرائب أساسية وأخرى إضافية . وما أردت بكتابة هذا الموضوع إلا أن آيين أن الدستور يقضي بأن السلطة التي تقرر الضريبة هي التي تملك حق إلغائها ، وهذا هو المبدأ الذي نصت عليه المادة (١٣٣) من الدستور . ولم أعرض مطلقاً للضرائب الإضافية ولا للضرائب الأساسية .

وكل ما في الأمر أننا أمام حالة خاصة هي أن سلطة معينة تقرر ضريبة معينة ، وهذه السلطة هي التي تملك حق إصدار مراسيم بقوانين وهي مجلس الوزراء . فالنصوص الصريحة في القانون والمبادئ المسلم بها في جميع بلاد العالم أن الذي يملك إنشاء تلك الإنشاء . وعلى ذلك فلا يمكن إلغاء مراسيم بقوانين بمجرد صدور قرارات من مجالس المديرية .

هذه هي النظرية القانونية التي قلت إن الدستور المصري أخذ بها ولم يكن له أن يأخذ بخيرها وهذا هو الواجب اتباعه في مشروع القانون الذي نحن بصدده تشمي مع نصوص الدستور .

أما القول بأن المراسيم بقوانين وقرارات مجلس الوزراء تخفى بقرار من مجالس المديرية ، فهذا مبدأ خطير ، ولا يمكن أن يسلم به أي إنسان دوس القانون .

الرئيس — نكتفي بهذا القدر الآن على أن يؤخذ الرأي بشأن هذه المادة في الجلسة القادمة .

من هذا نجدون أن القانون الذي تنظرونه الآن يجب بمقتضى الدستور أن تكون أحكامه مبنية على أساس القواعد والمبادئ المقررة في الدستور .

ولكن أئمت لحضراتكم ضرورة بقاء هذه المادة عرض عليكم حالة وهي أنه إذا ما فرضت المجالس رسوماً وحصلت أموالها وبدأت تصرف منها على مشروعاتها العامة ، فهل يجوز لهذه المجالس تخفيض الضريبة أو تخصيص أجل سريانها أو إلغائها بمحض إرادتها مطلقاً تلك المشروعات التي بدأت فيها ؟ أظن هنا ما لا يقول به أحد مخالفتها لنصوص الدستور كما يفت .

ولأجل تطبيق أحكام الفقرة الخامسة من المادة (١٣٣) من الدستور يجب أن يكون في التشريع الخاص بمجالس المديرية حكم خاص بالأحوال الثلاثة التي أشرت إليها . وحتى يكون التطبيق صحيحاً يجب أن يكون هناك صريح ، وهو مجلس الوزراء وصدر مرسوم طبقاً للنص الأصلي للمادة الذي وافقت عليه لجنة الداخلية والشؤون الصحية . ولا على لوجه أي اقتراض على هذا النص ، إذ ينبغي أن يلحق أعمال المجالس إضراراً أو تعطيل ، إذا ما ترك لها حق تخفيض الضريبة أو تخصيص أجل سريانها أو إلغائها دون الرجوع إلى السلطة التنفيذية وكيف تستطيع السلطة التنفيذية التدخل لمحولة دون وقوع هذه الأضرار إذا لم يكن في القانون نص يقول لها ذلك ، هل تتركن في عملها على قرار استبدادي تصدره ؟

أظن هذا ما لا يصح أن نعلم به ، وإنه يجب بقاء النص على أصله لأن فيه مطابقة للقواعد التي نص عليها الدستور ومنها ما نصت عليه الفقرة الخامسة من المادة (١٣٣) منه والتي أشار إليها حضرة صاحب السعادة وزير الحربية والبحرية ، ومن هذا ترون ، يا حضرات التواب المحترمين ، أن المسألة من الواضح يمكن أن أرى فيها يطلبه حضرة النائب المحترم على المتلاوي بك من تعديل إلا أنه — كما قلت — استمرسأل في فكرة وبدأت أن يضمهما في القانون من يوم أن بدأت أن نظر المواد الخاصة بسلطة مجالس المديرية وحقوقها المالية ، وما دمت لم نوافق على رأيه فيما يخص المواد السابقة فيجب تبني تلك ألا نوافق على هذا التعديل .

بعد ذلك ، يا حضرات التواب المحترمين ، أرى فيما يخص بالتعديل الذي اقترحه حضرة النائب المحترم على المتلاوي بك أن الفقرة الثالثة من المادة (١٤) من المرسوم بقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٣١ تنص على ما يلي :

"أما التعديلات المؤيدة على الوجه المتقدم تجرى فيها المناقشة في الحال ثم تعال بعد ذلك على اللجنة التي عهد إليها بوضع التقرير عن المشروع (إلا إذا وافق المقرر على المداولة فيه فوراً وأيد في ذلك عضوان من أعضاء اللجنة) ."

وبناء على هذا النص إذا رأيتم أن المناقشة في هذا الموضوع قد استوفت حقها فأنامكم أحد أمرين : إما أن يرفض المجلس هذا التعديل ، وإما أن يحمله على لجنة الداخلية والشؤون الصحية لتظهر من جديد وتبدى رأيها فيه .

حضرة صاحب المعالي وزير المعارف العمومية — أريد أن أوجه نظر المجلس إلى أمر واحد ، فإن المقترحين يقولون إن الفرض من هذه المادة إنما هو إله من سلطة مجالس المديرية ، وأنا أقول إن ذلك ليس الفرض

الرئيس — أليس حضرة العضو المحترم عضواً في اللجنة ؟

حضرة النائب المحترم عبد الحميد عمر بك — أنا عضو في اللجنة ولكنني كنت مخالفاً لوجهة نظرها .

المقرر — حضرة النائب المحترم عبد الحميد عمر بك عضو في لجنة الداخلية ولكنه يعارض في كل مادة من كل قانون وفي كل كلمة من كل مادة .

قد يكون مجلس المديرية في بعض الأحيان محتاجاً إلى الاستانة بأشخاص مختصين ، كما لو أراد مثلا إنشاء طبياً أو مستشفى ، ففي هذه الحالة يطلب إلى الوزارة المختصة أن تفتي ما يريد من المؤسسات بأمواله فيكون له حق الرقابة على هذه الأعمال ، ويستطيع أن يكلف بعض المختصين أن يتولى هذه الرقابة التي يستطيع المجلس نفسه أن يحدد مآذها بالطريقة التي يطمئن إليها .

حضرة النائب المحترم عبد الحميد عمر بك — هل تقرر الحكومة هذا التفسير ؟ وهو أن لمجلس المديرية الحق في تعيين من يرى تهيئته من المختصين ليقوم بالإشراف على كل عمل الحكومة دخل فيه من تشييد بيان أو عمل مناقصات أو غير ذلك .

حضرة صاحب السعادة محمود صادق يونس باشا وكيل وزارة الداخلية — الذي يحدث الآن أن مجالس المديرية أو المجالس البلدية تطلب إلى إحدى مصالح الحكومة كالصحة أو البحار مثلا أن تنشيء لحسابها مستشفى أو مجرى وتضع تحت تصرف هذه المصلحة المبالغ اللازمة للقيام بهذا العمل . وليس لهذه المجالس أن تراقب ما يصرف من تلك الأموال على هذه المنشآت بل عليها أن تعتمد الحساب الذي يقدم إليها من المصلحة التي تقوم بالعمل . ولكن هذه المادة قررت حقا جعلها مجالس المديرية لم يكن موجودا لما من قبل . وسيكون هذا الحق مقروا أيضا في المشروع الذي ستقدمه الحكومة لحضراتكم عن تنظيم المجالس البلدية . وبهذا الحق تستطيع المجالس أن تراقب صرف أموالها على الطريقة التي تطمئن إليها . وفي اعتقادي أن هذا الحق الجديد سيقابل من حضراتكم بالرضا .

حضرة النائب المحترم عبد الحميد عمر بك — إنني أعلم أن هذه الرقابة قد تناولتها المادة ولكنني أطلب تحديد مآذها وكيفية استعمالها — وإلا فهل يراد بهذه المجالس أن تعرض عليها كشوف حساب الأعمال التي تحتفظون عليها وتحتها ؟

إني أريد أن أعرف سلطة هذه المجالس في تعيين مندوبين قبلها المراقبة الأعمال التي تكل إلى المصالح القيام بتنفيذها حتى يتسنى لها أن تحول دون ما قد يحصل من خلل أو تقصير في هذه الأعمال .

حضرة صاحب السعادة وكيل وزارة الداخلية — إن مجلس المديرية عندما يكلف إحدى المصالح القيام بعمل من الأعمال الحق في أن يبلغ ما يراه من ملاحظات إلى تلك المصلحة .

مجلس النواب

استمرار المناقشة في مشروع القانون

(جلسة ١٦ بتاريخ ١٩٢٢)

حضرة النائب المحترم علي المتلاوي بك — نظرا لأن حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية موجود الليلة في مجلس الشيوخ ، فأقترح على حضراتكم تأجيل النظر في المادة ٥٠ إلى جلسة الغد ، وأن ننظر الآن ما يليها من المواد وهي مواد ليس فيها مجال لتل المناقشات التي تدور حول المادة (٤٠) .

حضرة النائب المحترم أحمد والي الجندى — إنني لا أوافق على هذا الاقتراح ، فإن الحكومة ممثلة في المجلس بمحضر وحضرتي صاحبي السعادة على حال الدين باشا ووزير الحربية والبحرية ومحمود صادق يونس باشا وكل وزارة الداخلية وقد نقلت علينا مواد لها علاقة بالمادة (٤٠) التي تطلب وقف بحثها فلا نستطيع حيثئذ النظر فيها ، فأرى أن نستمر في نظر المادة الأربعين الآن ثم ننظر فيما يليها من المواد .

الرئيس — هل توافقون على تأجيل استمرار النظر في المادة (٤٠) إلى جلسة الغد ؟

(موافقة عامة) .

الرئيس — قرر المجلس وقف النظر في المادة (٤٠) إلى جلسة الغد وليتفضل حضرة المقرر بتلاوة المادة (٤١)

حضرة النائب المحترم إبراهيم دسوق باشا (المقرر) :

” مادة ٤١ — تعتبر أموال مجالس المديرية أموالا عامة . ويتبع في تحصيل الرسوم وفي صرف الأموال القواعد المتبعة في أموال الدولة . ويكون حفظ الأموال واستغلالها بموافقة وزارة المالية . “

الرئيس — هل توافقون على هذه المادة ؟

(موافقة عامة) .

المقرر :

” مادة ٤٢ — لمجلس المديرية أن يراقب استعمال ما لا يباشر هو صرفه من الرسوم التي يقررها طبقا لنصوص هذا القانون أو أي قانون آخر . “

حضرة النائب المحترم عبد الحميد عمر بك — أودع حضرة المقرر أن يفسر لنا مدى الرقابة التي يستطيع مجلس المديرية أن يشر بها على ما لا يباشر صرفه من أمواله ، وما نوع هذه الرقابة وكيفيتها ؟

حضرة النائب المحترم أحمد محمد الشاذلي — إذا سلمنا بما قاله حضرة
النائب المحترم عبد الحميد عمر بك من أن لكل عضو من أعضاء مجالس
المديريات حق التدخل في أعمال السلطة التنفيذية فإن ذلك يؤدي إلى
الفوضى . فلذلك أوافق على إبقاء المادة على أصلها .

حضرة صاحب السعادة وزير الحربية والبحرية — إن المصالح التي تعمل
لحساب مجالس المديريات إنما تعمل باعتبارها موكلة عنها فمراقبة المجالس
لهذه الأعمال هي مراقبة عامة كرقابة الأصيل للوكيل (تصديق) .

الرئيس — هل توافقون على المادة ٤٣ ؟

(موافقة عامة) .

المقرر :

"الباب الرابع"

في سير أعمال مجالس المديريات

الفصل الأول

أحكام عامة

"مادة ٤٣ — قبل أن يتولى رئيس مجلس المديرية وأعضاؤه المنتخبون
عملهم يقسمون أن يكونوا مخلصين للوطن وللك مطيعين للدستور ولقوانين
البلاد وأن يؤدوا أعمالهم بالثقة والصدق .

ويكون حلف اليمين في جلسة علنية ."

الرئيس — هل توافقون على هذه المادة ؟

(موافقة عامة) .

المقرر :

"مادة ٤٤ — يكون لمجلس المديرية دور اجتماع عادي في كل شهر مرة
على الأقل . ولا ينفذ دور الاجتماع إلا بعد بحث المسائل المروضة على
المجلس والمناقشة فيها .

والرئيس دعوة المجلس لاجتماع فوق العادة في أي وقت . وعليه دعوه
إذا طلب ذلك كتابة نصف الأعضاء المنتخبين . على أنه يجوز للرئيس أن
يتمتع من توجيه الدعوة لاجتماع فوق العادة أكثر من مرة واحدة بين دورى
اجتماع عاديين .

وفي الاجتماعات التي فوق العادة لا يجوز للمجلس أن يتداول إلا في الأمور
التي دعى من أجلها ."

الرئيس — هل توافقون على هذه المادة ؟

(موافقة عامة) .

حضرة النائب المحترم عبد الحميد عمر بك — ليس لأحد أعضاء هذه
المجالس ، بمقتضى ما تقدم من المواد السابقة ، أن يقوم بالرقابة على الأعمال
التي تجري ، كانشاء عمارة أو إنشاء منقصة أو الاطلاع عليها ، فكيف تحقق
هذه الرقابة إذن ؟ أريد أن يتضمن تفسير المادة ما يفسح في الطريق
أمام أعضاء المجالس للاشتراك مع الوزارة فيما تقوم به من أعمال ولا يبت
في عمل إلا بعد موافقة المجلس إذ ربما كان لديه من الوسائل ما هو أضمن
وأجدي من الطريقة التي تدبر عليها الوزارة أو المصلحة أو ما يكفل تنفيذ
هذه المشروعات بنفقات أقل .

حضرة صاحب السعادة وكيل وزارة الداخلية — إن جميع المشروعات
التي يهده إلى المصالح المختلفة تنفذها لحساب أحد مجالس المديريات يجب
أن تعرض مقايستها ومناقضاتها على المجلس حتى إذا ما أقرها أبلغها إلى
المصلحة المختصة للشروع فيها ، ولكل عضو من أعضاء المجلس أن يرفع تحريرا
بملاحظاته إلى المجلس فإذا أقرها أبلغها إلى الجهة المختصة .

حضرة النائب المحترم عبد الحميد عمر بك — أوجه نظر سعادة وكيل وزارة
الداخلية إلى أن القانون يحرم تدخل أي عضو من أعضاء المجلس في أعمال
السلطة التنفيذية ولو كان لهذه الأعمال صلة باختصاص مجالس المديريات .

حضرة صاحب السعادة وكيل وزارة الداخلية — إذا أبيع لكل عضو
أن يتدخل في عمل أي مصلحة أخرى فإن ذلك يكون مدعاة إلى الفوضى .

المقرر — يحاول حضرة النائب المحترم أن يدافع عن حقوق مجالس
المديريات ولكن أقواله في الواقع تحد من سلطاتها واختصاصها فهو يريد أن
تحدد الحكومة طريقة مراقبة المجالس مع أن المادة تنص صراحة على ترك
المراقبة للمجالس للمديريات ولا شك أن من مصلحتها أن تحدد هي بنفسها
طريقة المراقبة .

حضرة النائب المحترم الدكتور محمد صالح بك — أكتفى بما صرح به
سعادة مندوب الحكومة .

حضرة النائب المحترم على حسن بك — مراقبة المجالس هي كما أشار إليها
حضرة صاحب السعادة وكيل وزارة الداخلية فإذا أراد المجلس إنشاء أي عمل
من الأعمال كعمارة مثلا يطلب من الجهة المختصة وضع الرسومات
والمقاييسات عنها ثم تعرض عليه . فإذا أقرها أعادها إليها لتنفيذها وللمجلس
أن يتنبد من إنشاء مراقبة العمل أثناء التنفيذ وإبداء ملاحظاته للمجلس .

حضرة النائب المحترم إبراهيم غزالي بك — فهم بما قاله سعادة وكيل
وزارة الداخلية أن مجالس المديريات حق المراقبة ، فهل يفيد هذا أن مجالس
المديريات أن تقف صرف المبالغ المخصصة لتنفيذ أي مشروع إذا رأت
أن الجهة المختصة التي عهد إليها بالقيام بهذا العمل خالفت الشروط المقررة
أو أنها تكتفى ببلوغ المراقبة إلى الجهة المختصة ؟

حضرة النائب المحترم الدكتور عبد صالح بك - أرى أن المقصود من الأغلبية المطلقة في هذه المادة هو الأغلبية النسبية . لأنه ورد بها أنه عند تساوى الآراء تكون الأربحية للفريق الذى منه الرئيس .

المقرر - تشير المادة إلى الأغلبية المطلقة بالنسبة للأعضاء الحاضرين .
حضرة النائب المحترم السعيد حبيب - إن الأغلبية المطلقة حسب نص الدستور هي الحصول على نصف أصوات جميع أعضاء المجلس زائداً واحداً أما الأغلبية النسبية فتفيد الحصول على نصف أصوات عدد الأعضاء الحاضرين زائداً واحداً .

المقرر - إن العرض من النص على الأغلبية المطلقة في هذه المادة هو الحصول على نصف أصوات عدد الأعضاء الحاضرين زائداً واحداً .

الرئيس - هل توافقون على المادة ٤٨ ؟

(موافقة عامة) .

المقرر :

"مادة ٤٩ - إذا لم يكتمل العدد القانونى بعد مضي نصف ساعة من الميعاد المحدد لإحدى جلسات دور الاجتماع فؤجل الجلسة لثلاثة أيام على الأقل أو سحبه على الأكثر ويعدى الأعضاء الذين غابوا للحضور في الجلسة التالية .

وإذا تكامل العدد القانونى ومضت نصف ساعة ولم يحضر الرئيس جاز انعقاد المجلس تحت رئاسة أكبر الأعضاء سناً .

في غير الأحوال المشترط فيها أغلبية خاصة تكون مداوات المجلس في جلساته اللاحقة لجلسة المؤجلة قانونية مهما بلغ عدد الأعضاء الحاضرين . فان كان مقدم أقل من العدد القانونى وجب ألا يعرض في الجلسات اللاحقة غير المسائل الواردة في جدول الجلسة المؤجلة . "

حضرة صاحب السعادة وكيل وزارة الداخلية - توافق الحكومة على هذه المادة كما عدلتها اللجنة .

حضرة النائب المحترم أمين عامر - تنص الفقرة الثانية من هذه المادة على أنه " في غير الأحوال المشترط فيها أغلبية خاصة تكون مداوات المجلس في جلساته اللاحقة لجلسة المؤجلة قانونية مهما بلغ عدد الأعضاء الحاضرين " بينما تنص المادة ٤٧ على أنه " لا تكون جلسات المجلس قانونية إلا إذا حضرها أكثر من نصف الأعضاء المنتخبين " فمن هذا يتجلى أن حضراتكم أن هناك تناقضاً وتبايناً بين النصين فيمقتضى نص المادة ٤٩ يصبح انعقاد المجلس بحضور ثلاثة أعضاء أو عضوين أو عضو واحد والرئيس وهذا بلا شك يخالف الفرض الذى من أجله اشترط المشرع في المادة ٤٧ لصحة انعقاد المجلس حضوراً أكثر من نصف الأعضاء المنتخبين لكي تكون قراراته صحيحة وفاقدة . فغفروني ما أقدمه من قرار يصدره مجلس يحضره عضوان ؟

المقرر :

"مادة ٥٠ - جلسات مجلس المديرية علينية ، على أنه يتخذ بصفة سرية بناء على طلب الرئيس أو ربع الأعضاء المنتخبين ثم يقرر ما إذا كانت المناقشة في الموضوع المطروح أمامه تجري في جلسة علينية أم لا . "

الرئيس - هل توافقون على هذه المادة ؟

(موافقة عامة) .

المقرر :

"مادة ٥١ - لا يكون العضو الذى يحكم وظيفته رأى معدود في مداوات المجلس أو لجانه إلا فيما يتعلق بعمله .

ولكل وزارة ممثلة في المجلس يحكم القانون أن تنسب أكثر من ممثل واحد وذلك عند تعدد المواضيع المتعلقة بها واختلافها . ولكن لا يكون لمن يمثلها غير صوت واحد في كل مسألة .

ولكل وزارة غير ممثلة تعيين مندوب أو أكثر يحضر جلسات مجلس المديرية أو لجانه عند النظر في أمر يتعلق بتلك الوزارة أو بإحدى المصالح التابعة لها . ومؤهلاء المندوبين يشتركون في المداوات ولكن لا يكون لهم رأى معدود . "

الرئيس - هل توافقون على هذه المادة ؟

(موافقة عامة) .

المقرر :

"مادة ٥٢ - لا تكون جلسات المجلس قانونية إلا إذا حضرها أكثر من نصف الأعضاء المنتخبين . "

الرئيس - هل توافقون على هذه المادة ؟

(موافقة عامة) .

المقرر :

"مادة ٥٣ - في غير الأحوال المشترط فيها أغلبية خاصة تصدر قرارات المجلس بالأغلبية المطلقة . وعند تساوى الآراء تكون الأربحية للفريق الذى منه الرئيس . "

حضرة النائب المحترم الدكتور عبد صالح بك - يفهم من نص المادة أنه يشترط في بعض المسائل أغلبية خاصة ككلية الأعضاء أو أكثر ، ويتخذ المسائل الأخرى بالأغلبية النسبية . لذلك لا أرى عللاً للنص على الأغلبية المطلقة .

المقرر - إن المقصود بالأغلبية المطلقة في هذه المادة الحصول على نصف أصوات الأعضاء الحاضرين زائداً واحداً .

لا أرى معنى للنص على ما جاء بالفقرة الأخيرة من المادة ٤٩ ، ولا ينفي أن قرارات مجالس المديرية على جانب عظيم من الأهمية فلا يصح أن يت فيها عضوان أو ثلاثة بل يجب أن يشترط لصحة انعقاد مجالس المديرية الشروط المقررة بالنسبة لمجلسات الموقر (تصديق) .

حضرة النائب المحترم حسن أحمد كسيه بك - أرى توفيقاً بين رأى حضرة النائب المحترم أمين عامر ورأى حضرة المقرر أن ينص على صحة انعقاد جلسات مجالس المديرية مهما بلغ عدد الأعضاء الحاضرين إذا تأجل انعقاد الجلسة مرتين على الأقل لعدم تكامل العدد القانوني .

حضرة صاحب السعادة وكيل وزارة الداخلية - تنص جميع القوانين الخاصة بمجالس المديرية والمجالس المحلية على حضور عدد معين من الأعضاء في الجلسة الأولى . فإذا لم يتكامل هذا العدد أجلت إلى جلسة أخرى يصح انعقادها مهما بلغ عدد الأعضاء الحاضرين . وذلك ضماناً لعدم تعطيل الأعمال . ويوجد مثل هذا الشرط في المادة ٣٠ من القانون الفرنسي الخاص بمثل هذه المجالس التي تنص على : " لا تكون مدوالات المجلس العام صحيحة إلا إذا حضرها أكثر من نصف الأعضاء - فإذا لم يجتمع العدد الكافي من الأعضاء في اليوم المحدد في القانون أو المرسوم الصادر بالدعوة للاجتماع فيؤجل الانعقاد بحكم القانون ليوم الاثنين التالي ويرسل المدير دعوة خاصة بذلك وبصفة مستعجلة وتكون المدوالات وقتئذ صحيحة مهما بلغ عدد الحاضرين من الأعضاء " . كما أنه نص على مثل هذا الشرط في قانون مجلس بلدي الاسكندرية وهو مجلس دولي ، ولا شك أن هذا هو الطريق الوحيد للوصول إلى انجاز أعمال مجالس المديرية وعدم تعطيل قراراتها .

أما ما يقوله حضرة النائب المحترم نجيب عريان بك من أن مجالس المديرية اتخذا إجراءات بالنسبة لمن يتخلف عن عضائها عن الحضور فهذا كلام في العرض دون الجوهر ولا يمكن أن يسلم به أحد . وقد شاهدنا إبان الحرب العالمية أن كثيرين من أعضاء مجالس المديرية يستقيلون بين قرات انعقاد الجلسات أو يطرأ عليهم ما يمنعهم من حضور الجلسات . فإذا اشترطنا لصحة انعقاد الجلسات حضور عدد معين - فنحن انعقاد جلسات هذه المجالس . لذلك أطلب إبقاء المادة على أصلها (تصديق) .

الرئيس - هل توافقون على المادة ٤٩ ؟

(مواظبة عامة) .

المقرر :

الفصل الثاني

الباب

"مادة ٥ - في شهر يناير من كل عام يعين المجلس اللجان الدائمة اللازمة لنقص وتحضير الأعمال ويحدد عدد أعضاء هذه اللجان واختصاصاتها ويكون انتخاب أعضائها بطريق الاقتراع السري لكل لجنة وبالاعلية النفسية .

وهل يصح أن نعتبر هذا القرار معيلاً عن رأى المجلس ؟ لا شك أن المشرع لم يقصد هذا . لذلك أرى أن يشترط لصحة انعقاد المجالس حضور عدد معين أسوة بكل المجالس الأخرى . ولا أهم معنى لهذا الاستثناء بالنسبة لمجالس المديرية . لهذا كله أقترح أن تمثل الحكومة المادة تمديلاً يحفظ للمجالس وقراراتها أيتها لأن بقائه المادة كما هي يؤدي إلى أن يتصرف المديرون في شؤون مجالس المديرية كما يشاؤون . وهذا يحضر التائب المحترمين مانغرينه ولا يمكن أن نرضاه بحال من الأحوال (تصديق) .

المقرر - أراد المشرع من وضع الفقرة الأخيرة ضمان عدم تعطيل الأعمال لأنه ورى عملياً أن كثيراً من أعضاء مجالس المديرية يتأخرون عن حضور الجلسات بلا مبرر فافان كان الأعضاء يحرصون على إبقاء أترامهم والأخذ بها وجب عليهم ألا يتأخروا عن حضور الجلسة اللاحقة للجلسة المؤجلة بعد إخطارهم بها .

حضرة النائب المحترم السعيد حبيب - أوافق حضرة المقرر على ما أبدأ . لأن أعضاء مجالس المديرية لم يتقدموا للاقتنيات إلا ليدوا واجبهم على الوجه الأكمل . فإذا رأوا أن جلسة هامة تأجل انعقادها لعدم تكامل العدد القانوني عمدوا إلى حضور الجلسة التالية حتى يشتركوا في مناقشة المسائل الواردة بمجلول أعمالها . وقد أراد المشرع من وضع الفقرة الثانية ضمان سير المجالس في أعمالها ، وتلافى ما ينتج من تكرار غياب بعض أعضائها . والواقع يحضر التائب أن ما يسميه حضرة النائب المحترم أمين عامر تساهلاً قصده به ضمان حضور الأعضاء الجلسات للنظر في المسائل المروضة عليهم بكل عناية . لذلك أرى إبقاء المادة على أصلها .

حضرة النائب المحترم أمين عامر - أرى أن لاجل وضع هذا الشرط بالنسبة لمجالس المديرية دون غيرها من المجالس الأخرى لأنه مفروض في جميع الأعضاء شعورهم بواجباتهم وعدم تغلغهم عن حضور الجلسات . أما القول بعدم اهتمام الأعضاء بحضور الجلسات فهذا لا يستدعي وضع نص خاص . لذلك لازلت أرى اشتراط حضور عدد معين لصحة انعقاد الجلسة التالية للجلسة المؤجلة .

حضرة النائب المحترم الدكتور عبد العزيز نظلي بك - قد ناقشت لجنة الداخلية في هذه المادة ورأت أن يبقاها على أصلها أدعى إلى الصالح العام لأن التجارب دلت على أن معظم أعضاء الجمعيات الخيرية وغيرها لا يحضرون جلساتها . وأرى أن في النص على صحة انعقاد الجلسة التالية للجلسة المؤجلة - مهما كان عدد الأعضاء الحاضرين - حائل على حضور هذه الجلسة . لأنهم يعلمون أنه سيحت فيها الأعمال المؤجلة من الجلسة الماضية . وتكون قرارات المجلس صحيحة وفاقدة ولا شك أن اليوم يقع على من تخلف عن حضور هذه الجلسة لأنه يعلم أن انعقاد المجلس سيكون صحيحاً مهما بلغ عدد الأعضاء . لذلك أوافق على إبقاء المادة على أصلها .

حضرة النائب المحترم نجيب عريان بك - مجلس المديرية الحق في أن يتخذ الإجراءات اللازمة بالنسبة لمن يتخلف عن الحضور من أعضائه . لذلك

المقرر :

الفصل الثالث

في ميزانيات مجالس المديريات

مادة ٥٣ - على مجلس المديرية أن يضع سنويا ميزانية شاملة لإيراداته ومصروفاته ويقدمها إلى وزارة الداخلية قبل ابتداء السنة المالية بثلاثة أشهر على الأقل . ويرفق المجلس بمشروع ميزانيته جميع البيانات والمقاييس والأوراق التي بنيت عليها تقديرات الميزانية من إيرادات ومصروفات .

ويتبع في تحضير ميزانيات مجالس المديريات القواعد المعمول بها في وضع ميزانية الدولة .
ويصدر بإعتاد الميزانية قرار من وزير الداخلية بعد أخذ رأى لجنة مؤلفة من :

رئيسا	وكل وزارة داخلية
مدير قسم الإدارة بوزارة الداخلية	
» » البلديات » »	
مندوب عن وزارة المالية	
» » المعارف العمومية	أعضاء
» » الصحة العمومية	
» » الزراعة	
» » الأشغال العمومية	
» » المواصلات	

حضرة النائب المحترم إبراهيم غزالي بك - بمقتضى هذه المادة يكون المجلس هو المختص بوضع ميزانيته ، وهذا يتعارض مع ما نصت عليه المادة ٧٦ من أن الرئيس أى المدير هو الذى يضع مشروع الميزانية .

حضرة صاحب السعادة وكل وزارة داخلية - تنص المادة ٧٦ على أن المدير هو الذى يضع مشروع الميزانية ثم عرضه على المجلس للنظر فيه .

وفى ذلك لأرب المدير على اتصال بمختلف المصالح التابعة لمجلس المديرية ، وفى استطاعته أن يجمع كل ما يتعلق بشؤون مجلس المديرية . فن الطيبى جدا أن يناط به وضع مشروع ميزانيته .

حضرة النائب المحترم إبراهيم غزالي بك - ينص القانون القديم على أن وضع مشروع الميزانية من حق " لجنة الميزانية " بمجلس المديرية . فالنص الجديد تزع هذا الحق من المجلس وأعطاه للمدير .

حضرة صاحب السعادة وزير الحربية - تجيز المادة ٥٠ لمجلس المديرية أن يمين "لجانا خاصة لأغراض معينة" ، وليس ثمة ما يمنعه من أن يشكل لجنة خاصة للميزانية .

ويجوز للمجلس أن يمين ، بحسب مقتضيات الحاجة ، لجانا خاصة لأغراض معينة .

والعضو الذى يحكم وظيفته فى المجلس يكون أيضا عضوا بحكم وظيفته فى اللجنة التى لعمله صلة باختصاصها .

ويعتبر المدير أو وكيله بالنيابة عنه عضوا فى جميع لجان المجلس . ويرأس كل جلسة بمحضرها . فان غاب كلاهما أو منهما عن العمل مانع انتخب اللجنة من يرأس جاسها بصفة مؤقتة .

حضرة النائب المحترم عبد الحميد عمرى - تنص هذه المادة على أن العضو الذى يحكم وظيفته فى المجلس يكون أيضا عضوا بحكم وظيفته فى اللجنة التى لعمله صلة باختصاصها ، ونصت المادة ٤٤ على أن لكل وزارة أن تنتدب موظفا أو أكثر من موظفيها لحضور جلسات أى لجنة فى مجلس المديرية . فيقترب على هذين النصين أنه يجوز لأى وزارة أن تنتدب لإحدى اللجان عددا من موظفيها يفوق عدد الأعضاء المنتخبين أى يكون لموظفين الأغلبية فيها . فلذلك أرى أنه يجب تحديد نسبة معينة بين الأعضاء المنتخبين والموظفين الذين هم أعضاء بحكم وظائفهم .

المقرر - إنى أوافق حضرة النائب المحترم على أن لكل وزارة أن ترسل أى عدد من موظفيها لحضور جلسات اللجان . ولكن هؤلاء الموظفين لم يجيأ صوت واحد منهما أكثر من عدد ، فلا عمل إذن لما يناهضه حضرته وهو تقاب الحكومة على الأعضاء المنتخبين بكثرة العدد .

الرئيس - هل توافقون على هذه المادة ؟

(موافقة عامة) .

المقرر :

مادة ٥١ - تعرض تقارير اللجان على مجلس المديرية لداولتها فيها وإصدار قراراتها فيها اشتملت عليه .

وفى عدا ما هو مبين فى هذا القانون ينص صريح لا يجوز للمجلس أن يهمل بشئ من سلطته إلى إحدى لجانه .

الرئيس - هل توافقون على هذه المادة ؟

(موافقة عامة) .

المقرر :

مادة ٥٢ - جلسات اللجان سرية . وما لم يقرر اللجنة خلاف ذلك يكون لكل عضو من الأعضاء الذين يتألف منهم المجلس حق الحضور فى جلسات اللجان دون أن يشترك فى المناقشة أو أن يبدى أية ملاحظة .

الرئيس - هل توافقون على هذه المادة ؟

(موافقة عامة) .

وفي هذه الحالة يصدر قرار وزير الداخلية باعتدال الميزانية طبقاً لما يقرره مجلس الوزراء .

الرئيس — هل توافقون على هذه المادة ؟

(موافقة عامة)

المقرر :

” مادة ٥٦ — إذا لم يصدر قرار وزير الداخلية بالميزانية قبل ابتداء السنة المالية يعمل بالميزانية القديمة حتى يصدر القرار بالميزانية الجديدة .“
حضرة النائب المحترم على المتلاوى بك — هذا نص غامض جداً ويجوز

أن يسبب تعطيلاً لأعمال مجالس المديرات لأنه لم يحدد الوقت الذي يجب فيه على وزير الداخلية أن يصدق على الميزانية وقد يحدث أن تبقى الميزانية عدة سنوات بغير تصديق الوزير فيضطر المجلس إلى العمل بميزانية عتيقة قد لا تتفق مع ما يتطلبه العمل . ولتلك أرى — إذا وافقت هيئة المجلس الموقرة — أن ينص على أنه إذا مضت ثلاثة شهور ولم يصدق وزير الداخلية على الميزانية الجديدة يعمل بهذه الميزانية .

حضرة صاحب السعادة وكيل وزارة الداخلية — إن الحكومة في غنى عن تحديد مبادئ لما تتفق به من مخطط فرق ما تعرفونه جميعاً من اهتمامها كل الاهتمام بإنجاز أعمالها في أوقاتها المحددة .

حضرة النائب المحترم على المتلاوى بك — إن لنا في الحكومة الحاضرة كل الثقة ولو كانت حكومة دولة صدق بإشادتها لساننا بما يقول به سعادة وكيل الوزارة ولكن الوزارات ليست دائمة ونحن نسرع السبق . لهذا أرى وجوب الاحتياط لتحديد المبادئ في هذه المادة لأن نصها عام وقد يترتب عليه تعطيل أعمال المجالس .

حضرة صاحب السعادة وزير الحربية والبحرية — إن هذه المادة مأخوذة بنصها من الدستور — إذ تنص للمادة ١٣٠ منه على ما يأتي :

” إذا لم يصدر القانون بالميزانية قبل ابتداء السنة المالية يعمل بالميزانية القديمة حتى يصدر القانون بالميزانية الجديدة .“

حضرة النائب المحترم على المتلاوى بك — إن المادة المذكورة وضعت لكي لا تعطّل ميزانية الدولة إذا ضاق وقت البرلمان عن نظر الميزانية الجديدة والموافقة عليها في المياد المحددة ، خصوصاً أن إجراءات نظر هذه الميزانية قد تستغرق وقتاً طويلاً لأن البرلمان مكون من مجلسين : مجلس الشيوخ ومجلس النواب . وقد اشترط الدستور أن تعرض الميزانية أولاً وأخيراً على مجلس النواب ثم يصدق عليها . فيجوز أن يتأخر نظرها في أحد المجلسين كما يجوز أن يختلف رأى المجلسين فيها فيترتب على هذا حتماً وجوب عقد المجلسين مما يهيج مؤتمراً للفصل في نقطة الخلاف .

لهذا قد أحاط الدستور ونص على العمل بالميزانية القديمة حتى يتم التصديق على الميزانية الجديدة .

أ.أ. مجالس المديرات فهي مجالس عليية يتوقف العمل بميزانياتها على تصديق وزير المالية فإنها تضع مجلس من هذه المجالس ميزانيته ثم أرسلها

حضرة النائب المحترم إبراهيم غزال بك — وماذا يكون عمل هذه اللجنة مادام المدير هو الذي يضع المشروع ؟

حضرة صاحب السعادة وكيل وزارة الداخلية — يمكنها أن تعرض المشروع الذي يقدمه المدير .

حضرة النائب المحترم إبراهيم غزال بك — إذن هناك فارق كبير بين اختصاصها القديم واختصاصها الجديد — لأنها قبلاً كانت تضع المشروع فضلاً ، أما الآن فليس لها إلا أن تخصص ما يعرض عليها . أي أن النص الجديد قد تزع منها حقاً .

حضرة صاحب السعادة وكيل وزارة الداخلية — إن المجلس لم يفقد شيئاً من حقوقه لأن له رأى النهائي في المشروع الذي يقدمه رئيسه .

حضرة النائب المحترم أحمد والي الجندي — إن منطق العمل يقر ما تنص عليه المادة ٧٦ لـ المدير من الإنصاف بالمصالح المختلفة التي تتصل بمجلس المديرية . وما دام المشروع سيُقدم لمجلس فليس هناك ما يمنع من أن يتناوله بالتعديل إذا رأى موجباً لذلك . وبناءً على هذا أرى الموافقة على المادة .

الرئيس — هل توافقون على هذه المادة ؟

(موافقة عامة)

المقرر :

” مادة ٤٤ — يجوز للجنة أن تحذف أو تحفّض من مشروع الميزانية أرقاماً أدرجها المجلس ولكن لا يجوز لها أن تثنى اعتبارات لم يدرجها في المصروفات .

ومع ذلك فإن عليها أن تدرج المبالغ اللازمة للأبواب الآتية إذا أحملها المجلس :

(١) الالتزامات والارتباطات التي يكون المجلس مقيداً بها .

(٢) المصروفات التي يفرضها هذا القانون أو أي قانون آخر .

(٣) مصاريف إدارة المنشآت أو المؤسسات أو الأعمال التي يقوم بها المجلس ، وكذلك مصاريف صيانة هذه المنشآت أو المؤسسات أو الأعمال .“

الرئيس — هل توافقون على هذه المادة ؟

(موافقة عامة)

المقرر :

” مادة ٥٥ — على اللجنة أن تحظر المجلس بملاحظتها على مشروع ميزانيته ليبدى رأيه فيها ، فإذا ظلت تحقّقين رض الأمر إلى مجلس الوزراء يرأى اللجنة ورأى مجلس المديرية .

ويذكر في تقرير وزير الداخلية إلى مجلس الوزراء رأى أغلبية اللجنة وغنفت الاقتراحات المنافية له ولعلخص الأسباب التي يثبت عليها .

حضرة النائب المحترم الشيخ سليمان بيومي نصار — عدلت اللجنة هذه المادة بأن أضافت إليها عبارة "واقترحه مجلس المديرية" فهل المفهوم من هذا أن يكون الاقتراح صادرا في الأصل من أحد الأعضاء ؟ وإذا كان الأمر كذلك فهل يجوز للعضو أن يقترح اقتراحات مالية ؟

المقرر — إن أي اقتراح يصدر من أي عضو إنما يقدم منه باعتباره عضوا ولا يؤخذ به إلا إذا أقره مجلس المديرية .

حضرة النائب المحترم الشيخ سليمان بيومي نصار — إن ما أريد أن أفهمه هو : هل يجوز للعضو أن يتقدم باقتراحات مالية ؟

المقرر — لا مانع من ذلك .

حضرة النائب المحترم الشيخ سليمان بيومي نصار — إن أعضاء مجلس النواب ممنوعون من تقديم اقتراحات مالية بحكم الدستور فيكون من باب أولى أن يحرم ذلك على أعضاء مجالس المديرية .

حضرة صاحب السعادة وكيل وزارة الداخلية — إن هذا القياس غير صحيح لأن الاقتراحات التي تقدم من أعضاء مجالس المديرية لا قيد الوزارة .

حضرة النائب المحترم على المتزلاوي بك — نصت المادة ٥٧ في الفقرة الثانية منها على أنه يجب استئذان وزير الداخلية كلما أريد قتل أي مبلغ من باب إلى آخر من أبواب الميزانية .

ثم نصت بعد ذلك في الفقرة الثالثة على أنه "يجب استئذان وزير الداخلية كلما أريد قتل أي مبلغ من بند إلى آخر." "

إنني أسلم بوجود استئذان وزير الداخلية كلما أريد النقل من باب إلى باب كما هي الحال في ميزانية الدولة كلما أرادت إحدى المصالح نقل مبلغ من باب إلى باب . إذ أنها مقيدة في ذلك بإذن مجلس الوزراء ، ولكنني أرى أنه كثير بل كثير جدا أن يحرم على مجلس المديرية — الذي يقول بتوسيع سلطته — النقل من بند إلى بند دون موافقة وزير الداخلية .

حضرة النائب المحترم إبراهيم غزالى بك — أضيف إلى ما قاله حضرة النائب المحترم على المتزلاوي بك أن القانون الحالي لا يمنع مجالس المديرية من النقل من بند إلى بند سواء أ كان ذلك في الأعمال الجديدة أم في غيرها ولم يقيدها في ذلك بإذن وزارة الداخلية ، ولكن هذا المشروع أوجب الاستئذان في الأعمال الجديدة ولم يوجب في الأعمال الأخرى ، وهذه الفقرة جديدة ولا مبرر لها .

حضرة النائب المحترم نجيب عريان بك — إن جميع قرارات مجالس المديرية موقوف فإعازها على تصديق وزارة الداخلية ، والنقل من بند إلى بند يدخل بالطبع ضمن هذه القرارات فالضيق هنا إذن الوزير ليس بالشئ الجديد .

المقرر — تقول الفقرة الأخيرة من المادة ٥٧ "وفيما عدا ذلك يجوز لمجلس المديرية أن يقرر قتل مبلغ من بند إلى بند آخر ما دام البندان في باب واحد." "

إلى : زير الداخلية ولم يصدق عليها في المعاد وجب أن يعمل بالميزانية القديمة . وقد يتأخر هذا التصديق لسبب أو أكثر وفي هذا تعطيل لأعمال المجالس — فيجب تحديد مدة معينة إذا لم يستعمل الوزير فيها حق وجب أن يعمل بالميزانية الجديدة لا محالة .

هذا هو المعقول الذي يقضى به المنطق وتستلزمه المصلحة ، ولذلك أصروا على رأي (تصديق) وإلى أرى — نظرا لتعباب حضرة صاحب الدولة وزير الداخلية الآن — أنه يحسن إرجاء البت في هذه المادة إلى الجلسة القادمة وإن كان في وجود كل من صاحبي المادة وزير الحربية والبحرية ووكيل وزارة الداخلية الكفافية ، وما دامت المسألة محل مناقشة فيمكن تأجيلها وأخذ الرأي عليها مع المادة ٤٠ المؤجلة .

الرئيس — إن العدد الآن غير قانوني ، لهذا نرفع الجلسة ونؤجل المناقشة إلى الجلسة المقبلة .

(موافقة عامة) .

مجلس النواب

استمرار المناقشة في مشروع القانون

(جلسة ١٨ ثانية ١٩٣٢)

حضرة النائب المحترم على المتزلاوي بك — وقفنا في الجلسة الماضية عند المادة ٥٦ من قانون مجالس المديرية ، وهذه المادة مع المادة ٤٠ ما زالت في حاجة إلى بحث ومناقشة ، فتوقيرا للوقت أرى ، إذا وافقت هيئة المجلس ، أن نسير في المادة ٥٧ وما بعدها على أن تكون المناقشة في المادتين المذكورتين في الجلسة القادمة حيث يكون دولة رئيس الحكومة حاضرا .

الرئيس — هل توافقون على ذلك ؟

(موافقة عامة)

المقرر :

"مادة ٥٧ — كل مصروف غير وارد بالميزانية أو زائد على التقديرات الواردة بها واقترحه مجلس المديرية يجب أن يصدر به قرار من وزير الداخلية . ويجب أيضا استئذان وزير الداخلية كلما أريد قتل أي مبلغ من باب إلى آخر من أبواب الميزانية .

وكذلك يجب استئذان وزير الداخلية كلما أريد قتل أي مبلغ من بند إلى آخر من البنود الواردة في باب الأعمال الجديدة .

ولا يصدر قرار الوزير إلا بعد أخذ رأي اللجنة المنصوص عليها في المادة (٥٣) من هذا القانون .

وفيما عدا ذلك يجوز لمجلس المديرية أن يقرر قتل أي مبلغ من بند إلى بند آخر ما دام البندان في باب واحد." "

المقرر :

"الفصل الرابع"

واجبات أعضاء مجالس المديريات

"مادة ٦ - لا يجوز لأى عضو من أعضاء مجالس المديريات أن يتدخل فى الأعمال التى تكون من شؤون السلطة التنفيذية ، حتى لو كان لهذه الأعمال صلة باختصاص المجالس المذكورة .

على أن لكل عضو أن يوجه أسئلة للرئيس فى المسائل التى من اختصاص المجلس أو مما يدخل فى اختصاصات الرئاسة بالنسبة لإدارة المجلس . وعليه فى هذه الحالة أن يصوغ السؤال فى عبارة واضحة موجزة وأن يقدمه مكتوباً إلى الرئيس وهو يديره فى جدول أعمال أول جلسة .

ويجوز للرئيس أن يؤجل الجواب عن السؤال إلى دور الاجتماع التالى .

وللعضو الذى وضع السؤال أن يستوضح الرئيس مرة واحدة فيما أجاب به ولكن ليس له أن يعقب على الإجابة ."

حضرة النائب المحترم أحمد والى الجندى - تنص هذه المادة على أنه يجوز للرئيس تأجيل الجواب عن السؤال الذى يوجهه إليه أحد أعضاء المجلس إلى دور الاجتماع التالى ، فأى ضمان "Sanction" وضعه القانون إذا لم يجب الرئيس عن السؤال فى الاجتماع التالى ؟

المقرر - يجب على الرئيس أن يجيب عن السؤال الموجه إليه .

حضرة النائب المحترم أحمد والى الجندى - هذا ما نريد أن ينص عليه القانون صراحة فيكون بمثابة ضمان .

المقرر - وأى ضمان ذكره القانون فى حالة امتناع الوزير عن الإجابة عن سؤال موجه إليه فى هذا المجلس ؟

حضرة النائب المحترم أحمد والى الجندى - هناك فارق كبير بين المجلس فجلس النواب هيئة سياسية ، وقد يكون فى عدم الإجابة مصلحة عامة أو مصلحة سياسية أما مجالس المديريات فهى ذات غير سياسية ونريد أن نسمع رأى الحكومة فى هذا الصدد .

حضرة صاحب السعادة وكيل وزارة الداخلية - إذا أجل رئيس المجلس الجواب عن السؤال إلى دور الاجتماع التالى وهو ما أجازته مشروع القانون ، فالحكومة تقرر أن الإجابة فى دور الاجتماع التالى واجبة عليه .

حضرة النائب المحترم الدكتور محمد صالح بك - تنص المادة (٦٠) على أنه لا يجوز لعضو مجلس المديرية التدخل فى أعمال السلطة التنفيذية أو فى أعمال المجلس التى يباشرها المدير بصفة كونه رئيس المجلس ، أما الرقابة الوحيدة لأعضاء المجلس على إدارة المجلس الخاصة بمنشأته وغيرها فلنما تكون فقط بتوجيه سؤال إلى الرئيس ومع ذلك فلا بد للمدير يجب عن هذا السؤال

فهنا يسمح لمجلس المديرية أن يقرر نقل المبالغ دون حاجة إلى تصديق وزير الداخلية . أما إذا كان النقل يتناول أعمالاً جديدة ، فقد رأى من المستحسن أن يعرض الأمر على الوزير ، لكن لم بتفصيلات الموضوع ، ويتصرف أوجه النفع والضرر فيه ، لما فى ذلك من الأهمية .

حضرة النائب المحترم إبراهيم غزال بك - إن هذه المادة قد قيدت سلطة المجلس دون مبرر ، ولهذا أقترح حذف هذا القيد .

حضرة صاحب السعادة وكيل الداخلية - إن هذا القيد وضع لعدم الإخلال بالميزانية المقررة .

لكل بند فى الميزانية رقم خاص وقيد له اعتداد خاص ، فالقول من هذه الاعتادات إلى بنود جديدة لأعمال جديدة قد يترتب عليه الإخلال بتوازن الميزانية . لهذا رأينا وجوب الاستئذان فى هذه المسائل ضمناً لذلك .

حضرة النائب المحترم على حسن أحمد بك - إن كل مصالح الحكومة يجوز لها أن تتقل أى مبلغ من بند إلى بند إلا فى الأعمال الجديدة . وليس مجلس المديرية أكبر من مصالح الحكومة

حضرة النائب المحترم إبراهيم غزال بك - أطلب أخذ رأى على التعديل الذى اقترحه .

الرئيس - يجب تقديم الاقتراح كتابة مؤيداً من عشرة أعضاء على الأقل .

حضرة النائب المحترم إبراهيم غزال بك - إن العدد غير قانونى الآن ، وقد أجد بين الغائبين عشرة أعضاء يؤيدون اقتراحى . ولذلك أحفظ بحقى فى تقديمه .

الرئيس - هل توافقون على هذه المادة ؟

(موافقة عامة)

المقرر :

"مادة ٥٨ - على المجلس أن يضع حسابه الختامى للإدارة المالية عن العام المضى بعد ثلاثة أشهر على الأكثر من انتهاء السنة المالية . ويصدر باعتدال هذا الحساب قرار من وزير الداخلية بعد أخذ رأى اللجنة المنصوص عليها فى المادة (٥٣) ."

الرئيس - هل توافقون على هذه المادة ؟

المقرر :

"مادة ٥٩ - تشر الميزانية والحساب الختامى فى الجريدة الرسمية بعد اعتقادها ."

الرئيس - هل توافقون على هذه المادة ؟

(موافقة عامة)

حضرة النائب المحترم عبد الحميد عريك - لقد قسمت حضرتك السلطات إلى ثلاث : قسرية ، وتنفيذية ، وقضائية ، وحرمت على أعضاء مجالس المديرية التدخل في الأعمال الإدارية مع أهم انتخابوا في الواقع لإدارة الأعمال الخاصة بمديريةهم بالأموال التي حصلوها من الأهالي فهم في الواقع رجال سلطة تنفيذية . (صيحة)

المقرر - إن مجالس المديرية إن هي إلا هيئات تمثيلية .

حضرة النائب المحترم عبد الحميد عريك - إن أعضاء المجالس هم الذين يضعون أساس الأعمال الإدارية ومنهم تتلقى السلطة التنفيذية الأوامر . فهل يصح والحالة هذه أن يحرم هؤلاء الأعضاء من مراقبتها في الإدارة وفي تنفيذ تلك الأعمال على الوجه الصحيح ؟ !

أظن لا . ولقد أرى تعديل المادة بحيث يكون للعضو الحق في استجواب رئيس المجلس ، والحق أيضا في مراقبة أعماله ، خصوصا أننا سبقنا واقتناعا المادة ٤٢ التي تعطي المجالس حق مراقبة استهلاك المبالغ التي لا تباشره صرفها ، وقد أجاب سعادة وزير الحربية وقتذاك عند ما سأله عن مدى هذه المراقبة بقوله إنها مراقبة عامة كرافعة الأصل للوكل .

وإنى أرى أن الأخذ بهذا التعديل يجعل هناك تناسقا وعدم تضارب في النصوص ، أما إننا أفرمت هذه المادة كما هي فكانتم تنسخونها بها ماسبق أن قررتموه .

حضرة صاحب السعادة وكيل وزارة الداخلية - إن هذه المادة لم توضع لسلب سلطة مجالس المديرية ، وإنما وضعت لمنع تدخل أعضاء المجالس شخصيا ، وهذا ما أردنا أن نتفاداه ، وأظنكم رأيتم في الماضي أمثلة كثيرة على ذلك . وقد حدث في فرنسا أن أعضاء مجلس من مجالسهم شبه مجلس المديرية ذهبوا إلى المسيو بونكاريه يطلبون منه نقل مدير فقال إذا كان يجيبهم لهذا الأمر فأنا أرفض مقابلتهم .

في الواقع يا حضرات النواب إن مجلس المديرية له السلطة باعتباره مجلس مديرية أما أن يسمح لأى عضو من أعضائه بالتدخل في الشؤون الإدارية كأن يطلب نقل هذا الموظف أو رفعت ذلك مثلا فهذا ما لا يسلم به أحد والإعلان الأمر فوضى لا يمكن للحكومة أن تقبله ، وفي اعتقادي أن هيئكم الموقرة لا يمكن أن تتحراه كهذه (تصفيق) .

حضرة النائب المحترم عبد الحميد عريك - أوافق سعادة وكيل وزارة الداخلية فيما ذهب إليه إذا كان العضو يرى إلى التدخل في أعمال السلطة التنفيذية (مقاطعة بالتصفيق) ولكني أخافه إذا كان التدخل فيما له صلة بأعمال المجلس .

الرئيس - هل توافقون على المادة " ٦٠ " كما وضعتها اللجنة ؟

(موافقة عامة)

في الوقت الذي يراه والإيجاز الذي يراه ، وليس للعضو بعد ذلك أن يعقب إلا بكل إيجاز .

حضرة النائب المحترم عبد الحميد عريك - تنص المادة في الفقرة الأخيرة منها على أن العضو " ليس له أن يعقب على الإجابة " .

المقرر - العضو أن يستوضح المدير فيما أجاب به والاستيضاح إنما هو تعقيب على الإجابة .

حضرة النائب المحترم الدكتور محمد صالح بك - أظن أن رقابة أعضاء المجلس على أعمال إدارته طبقا للمادة (٦٠) قد تضاعلت إلى حد العدم . مع أنه لا يجوز أن تنشأ إدارة عامة دون أن تكون عليها رقابة فعيلة من أعضاء المجلس ، ولكن هذه المادة تحد كثيرا من سلطة المجالس حتى الحالية منها .

لهذا أرجو أن ينص على وجوب مراقبة المجلس للأعمال الإدارية ، فقد أعطى لأعضاء البرلمان الحق في توجيه الأسئلة والاستجابات إلى الوزراء ، وهذا رقابة على أعمال الحكومة ، أما مجالس المديرية فقد حرمت حق الاستجواب وأميز لها حق ضئيل ، هو حق السؤال ، وهذا في رأيي غير كاف للرقابة على أعمال المجلس .

سعادة النائب المحترم محمد علام باشا - الاستجواب إنما شرع من أجل المسؤولية الوزارية ، وليس له عمل فيما يتعلق بمجالس المديرية إذ أنها ليست إلا هيئات محلية .

حضرة النائب المحترم الدكتور محمد صالح بك - شرع الاستجواب للرقابة البرلمانية ، وربما ترتبت عليه المسؤولية الوزارية والسؤال كذلك .

سعادة النائب المحترم محمد علام باشا - إن عضو مجلس المديرية لم يقيد بشئ ، فيما يتعلق بأعمال المجلس ، وإنما قيد فيما له صلة بالسلطة التنفيذية .

المقرر - يعلم حضرة النائب المحترم أن السلطات ثلاث : قسرية ، وتنفيذية ، وقضائية ، ولا يجوز لإحدى هذه السلطات التدخل في أعمال الأخرى ، والإعلان الأمر مدعاة للقضوى والارتباك .

ونحن أعضاء الهيئة التشريعية الكبرى ، لا يجوز لنا أن نتدخل في أعمال السلطات الأخرى ، فهل ما يحرم علينا يراد لإحلاله لأعضاء مجالس المديرية ؟

حضرة النائب المحترم عبد الحميد عريك - إن مجالس المديرية إنما هي مجالس إدارية بحتة وليست تشريعية فجلس المديرية يمثل الأهالي في القيام بالأعمال النافذة لإقليمهم بالأموال التي يجمعها منهم . أما والأمر كذلك فيجب أن يكون لأعضائه الحق في مراقبة كل ما يتعلق بالأعمال المختلفة للمجلس ولا يصح تشبيه مجلس المديرية بمجلس النواب في ذلك لأن الأخير إنما هو هيئة تشريعية .

المقرر - لم أقل هذا ، بل قلت إننا ونحن أعضاء الهيئة التشريعية الكبرى لا نتدخل في أعمال السلطة التنفيذية فن باب أولى مجالس المديرية وهي هيئات محلية .

المقرر :

"مادة ٦١ - لا يجوز لمضو مجلس المديرية أن يشترك - سواء في جلسات المجلس أم في لجانه - في مداولة فيها صالح ، سواء أكان عن نفسه شخصيا أم بصفته وليا أو قيا أو وكلا ."

الرئيس - هل توافقون على هذه المادة ؟

(موافقة عامة) .

المقرر :

"مادة ٦٢ - لا يجوز لمضو مجلس المديرية أن يبدل أو يشترك بالثلاث أم بالواسطة في صفقة مع مجلس المديرية سواء أكان ذلك في المفاوالت أم في الماقتصات أم التوريدات أم الببوع .

على أنه يجوز المجلس - في الأحوال الضرورية القصوى - أن يستأجر من أحد أعضائه أو يتأجر أرضا أو بناء لمعمل من الأعمال العامة التي يتولاها المجلس . وقرار المجلس في هذا لا يكون نهائيا إلا بعد اعتناده من وزير الداخلية ."

الرئيس - هل توافقون على هذه المادة ؟

(موافقة عامة) .

المقرر :

"مادة ٦٣ - العضوية في مجالس المديريات مجانية .

ولا يجوز أن يتناول العضو من المجلس أجرا أو مكافأة على أي عمل يؤديه المجلس ، ما تحتمه عليه العضوية فيه .

على أنه يجوز أن يسترد الأعضاء المتخيون نفقات انتظامهم من عمل إقامتهم إلى مقر المجلس لحضور جلساته أو جلسات لجانه ، أو لأية جهة يكلفهم المجلس الانتقال إليها لأداء عمل من أعماله ."

حضرة النائب المحترم عبد الطيف حلى غنام بك - أرى إضافة العبارة الآتية إلى آخر المادة وهي : "وأن يأخذوا استشارة سفرجانا قبل انتظامهم من أقرب نقطة حكومية" (ضحية) .

حضرة صاحب السعادة وكيل وزارة الداخلية - إن الاستشارات لا تعطى إلا للوظفين . أما غيرهم فتصرف لهم جميع مصاريف الانتقال سواء أكان ذلك من محل إقامتهم إلى مقر المجلس أم لإجراء معينة .

حضرة النائب المحترم عبد الطيف حلى غنام بك - قد يجبل بعض أعضاء المجلس بحكم التقاليد من استرداد المبالغ التي يتفقونها ، وبعضهم لا يستردها لأسباب لأدعى لذلك .

الرئيس - هل توافقون على المادة "٦٣" ؟

(موافقة عامة) .

المقرر :

"مادة ٦٤ - لا يجوز لمضو مجلس المديرية أن يشتغل في قضية ضد المجلس سواء بصفته محاميا أم متنازلا إليه عن الحقوق المتنازع فيها .

إذا أراد رفع الدعوى على المجلس الذي هو عضو فيه لأمره ملاقاة مصالحه الشخصية أو بمصالح من له عليهم الولاية أو القوامة وجب عليه استئذان المجلس مقدما ."

حضرة النائب المحترم إبراهيم غزالى بك - وإذا لم يأذن المجلس ؟

حضرة النائب المحترم أحمد والى الجندى - أوافق على الاعتراض الذي

أثاره حضرة النائب المحترم إبراهيم غزالى بك فقد تكون للمضو مصلحة تقتضى عاصمة مجلس المديرية ، والقانون يوجب عليه أن يستأذن المجلس مقدما في رفع الدعوى عليه فكيف يكون الحال إذا لم يأذن المجلس ؟

المقرر - يجب أن يأذن المجلس حتما .

حضرة النائب المحترم أحمد والى الجندى - من الجائز ألا يأذن المجلس ولهذا أرجو أن تسمعا الحكومة رأيها في ذلك .

حضرة صاحب السعادة وكيل وزارة الداخلية - مشروع القانون يحتم أن يستأذن العضو فإذا لم يأذن المجلس كان له الحق في رفع الدعوى ويكون قد قام بالواجب عليه .

حضرة النائب المحترم السيد منصور - ألا يحسن أن تبذل بكلمة "استئذان" كلمة "إخطار" .

الرئيس - هل توافقون على بقاء المادة كما وضعتها اللجنة ؟

(موافقة عامة) .

المقرر :

"مادة ٦٥ - إذا غاب العضو المنتخب عن جلسات المجلس أو في أناتها بدون عذر مقبول ، فله المجلس أن يقرر نشر اسمه في الجريدة الرسمية وفي مقر المركز الذى ينوب عنه باعتباره غائبا بلا إجازة .

ويسرى حكم هذه المادة على العضو الذى يتأخر عن معاد انعقاد الجلسة أكثر من نصف ساعة أو يتغيب بدون إذن أثناء أخذ الآراء ، وذلك في مدى خمس جلسات متوالية . ويسرى كذلك على العضو الذى يتغيب عن جلسات اللجنة التي هو عضو فيها بدون عذر مقبول ثلاث جلسات متوالية أو يغيب عشر جلسات غير متوالية ولو بعدز ."

حضرة النائب المحترم إبراهيم غزالى بك - لا أرى ما يدعو لبقاء عبارة "ولو بعدز" الواردة في نهاية المادة .

حضرة صاحب السعادة وكيل وزارة الداخلية - إذا غاب العضو عشر جلسات ولو بعدز ففى هذا أنه لا فائدة منه للجنة الاجتماعية .

حضرة النائب المحترم إبراهيم غزالى بك - يمكن ألا يقبل عذر العضو .

حضرة صاحب السعادة وكيل وزارة الداخلية - إذا كان العضو مريضاً

فمن الطبيعى أن يقبل عذره .

الرئيس - هل توافقون على المادة "٦٥" ؟

(موافقة عامة) .

المقرر :

حق اختيارى أم حق إجبارى ؟ فإذا كان اختياريا فلا اعتراض على بقاء المادة كما هي . أما إذا كان إجباريا فلا معنى بعد ذلك للنص في نهاية المادة على ضرورة سماع أقواله .

المقرر — يقول حضرة النائب المحترم الأستاذ حسن اسماعيل أن صدر المادة ٦٦ يتعارض مع نياتها ويرى أن لا معنى لسماع أقوال عضو مجلس المديرية الذى يتتبع ما دام أمر فصله عتقا ، وأرى ألا يتعارض في المادة لأنه قد يجوز أن يقبل المجلس عذر العضو بعد سماع أقواله ، فأمر الفصل في الواقع ليس حتميا .

حضرة النائب المحترم حسن اسماعيل — تمشيا مع المنطق يجب أن تصدر المادة بعبارة "لمجلس المديرية أن يقرر الخ" بدلا من "يقرر المجلس" لأن عبارة "لمجلس المديرية" يفهم منها الجواز لا الوجوب ، ولهذا اقترح تعديل المادة بهذه الصيغة وللمجلس الرأى الأعلى .

المقرر — إنى أوافق على هذا التعديل .

سماعة النائب المحترم محمد علام باشا — معنى ذلك أن تلتى الفقرة الأخيرة من المادة إذ ليست هناك فائقة من بقائها بعد التعديل الذى يراه حضرة النائب المحترم حسن اسماعيل .

المقرر — الفرض من هذا التعديل ألا يصدر قرار الفصل إلا بعد سماع أقوال العضو .

سماعة النائب المحترم محمد علام باشا — جاء في نهاية الفقرة الأولى من هذه المادة أن العضو لا يفصل إلا إذا طلب "بدون عذر مقبول لدى المجلس" فهذه العبارة تخفى عن الفقرة الأخيرة فيها إذا وافق حضراتكم على التعديل .

المقرر — إذا أجزأتنا لمجلس المديرية "أن يقرر الفصل" فبني ذلك أنه يستطيع فصل العضو بدون سماع أقواله ولهذا يجب بقاء الفقرة الأخيرة كما جاءت في المادة .

حضرة صاحب السعادة وكيل وزارة الداخلية — قد لا يصل الإعلان للعضو فلا بد ألا يصدر قرار الفصل إلا بعد سماع أقواله .

المقرر — أطول على حضراتكم نص المادة ٦٦ بعد تعديلها بالكيفية التى اقترحها حضرة النائب المحترم حسن اسماعيل ونصها :

"مادة ٦٦ — لمجلس المديرية أن يقرر فصل كل عضو مستخف تخلف عن الحضور مدى ثلاثة أدوار عادية متوالية من أدوار الاجتماع بدون عذر مقبول لدى المجلس .

ويجوز اقتراح الفصل في جدول أعمال المجلس أو يطرح إنشاء الاجتماع حسب الأحوال ، ولكن لا ينظر فيه إلا في اجتماع كالم وبعد أسبوعين على الأقل من تليته إلى العضو صاحب الشأن بال عنوان المعروف لدى المجلس . ولا يصدر قرار الفصل إلا بعد سماع أقوال العضو أو امتناعه عن الحضور . الرئيس — هل توافقون على هذه المادة كما تليت على حضراتكم ؟

(موافقة عامة) .

"مادة ٦٦ — يقرر مجلس المديرية فصل كل عضو مستخف تخلف عن الحضور مدى ثلاثة أدوار عادية متوالية من أدوار الاجتماع بدون عذر مقبول لدى المجلس .

ويجوز اقتراح الفصل في جدول أعمال المجلس أو يطرح إنشاء الاجتماع حسب الأحوال ، ولكن لا ينظر فيه إلا في اجتماع كالم وبعد أسبوعين على الأقل من تليته إلى العضو صاحب الشأن بال عنوان المعروف لدى المجلس . ولا يصدر قرار الفصل إلا بعد سماع أقوال العضو أو امتناعه عن الحضور . حضرة النائب المحترم إبراهيم غزالى بك — أرى أن يكون لعضو مجلس

المديرية الذى تقرر فصله الحق في الاستئناف .

حضرة صاحب السعادة وكيل وزارة الداخلية — لمن يرفع هذا الاستئناف ؟

حضرة النائب المحترم إبراهيم غزالى بك — يرفع إلى مجلس الوزراء الذى له حق الإشراف والرقابة على أعمال مجالس المديرية جميعها .

حضرة النائب المحترم محمد الله الموم بك — كيف يسوغ لعضو مجلس المديرية أن يستأنف القرار الخاص بفصله مع أنه ليس بموظف ، بل هو مستخف من قبل الأهالي لأداء خدمة عامة لمواطنيه . أرى أنه لا معنى والحالة هذه لأن يستأنف العضو الذى قصر في واجبه قرار فصله .

حضرة النائب المحترم إبراهيم غزالى بك — أرى من باب الاحتياط أن يكون للعضو الذى تقرر فصله حق الاستئناف .

حضرة النائب المحترم نجيب عريان بك — تنص الفقرة الأولى من المادة ٦٦ على ما يأتى :

"يقرر مجلس المديرية فصل كل عضو مستخف تخلف عن الحضور مدى ثلاثة أدوار عادية متوالية من أدوار الاجتماع بدون عذر مقبول لدى المجلس . " وأرى أن الفصل على إطلاقه فيه إسقاط بحق العضو وأقترح أن يصدر قرار الفصل بأغلبية ثلثي أعضاء المجلس حتى يكون لأعضاء مجالس المديرية الضمان الكافي . أما أن يفصل عضو المجلس في جلسة اعتيادية وبأغلبية مادية فهذا مالا أظن أنكم توافقون عليه ، وتعرفون حضراتكم أن عضو مجلس النواب لا يفصل إلا بأغلبية ثلثي الأعضاء .

حضرة النائب المحترم حسن اسماعيل — تنص الفقرة الأولى من المادة (٦٦) على ما يأتى :

"يقرر مجلس المديرية فصل كل عضو مستخف تخلف عن الحضور مدى ثلاثة أدوار عادية متوالية من أدوار الاجتماع بدون عذر مقبول لدى المجلس . " ويدل هذا النص دلالة واضحة على أن قرار فصل العضو الذى يتخلف عن الحضور ثلاثة أدوار عادية ، بدون عذر مقبول ، هو قرار إلزامى أى أنه واجب حتما على مجلس المديرية . فالقول بعد ذلك في نهاية المادة بأن قرار الفصل لا يصدر إلا بعد سماع أقوال العضو أو امتناعه عن الحضور يتعارض ويصدر المادة ، فأريد أن أفهم هل حق مجلس المديرية في فصل أحد أعضائه

المقرر :

”الباب الخامس

في التعاون بين المجالس على المشروعات العامة

”مادة ٦٧ — يجوز ، بموافقة وزير الداخلية ، أن يشترك مجلس المديرية مع غيره من مجالس المديريات أو من المجالس البلدية على اختلاف أنواعها في إنشاء وإدارة عمل من الأعمال العامة التي تعود بالنفع على أهالي المديريات والمدن والقرى التي تشملها هذه المجالس .

ويعرض المشروع أولاً على كل مجلس ذي شأن فيه . فإذا أقرته المجالس وأقرت له الأموال اللازمة على الوجه الذي يفرضه هذا القانون تنولى تنفيذه وإدارته لجنة تؤلف من رؤساء المجالس المشتركة فيه وعضوين عن كل مجلس بينهما المجلس في شهر يناير من كل عام . ولا يجوز للمجلس أن يستبدل مندوبيه أو أحدهما خلال العام إلا في الأحوال الضرورية القصوى وبموافقة وزير الداخلية .

وتكون رئاسة اللجنة لأعلى رؤساء المجالس درجة فإذا تساوت الدرجات روعيت الأقدمية . فإن غاب الرئيس أو منعه عن العمل مانع حل محله مؤقتاً الرئيس التالي له في الدرجة والأقدمية .

وتصدر قرارات اللجنة بأغلبية الأصوات وعند تساوى الآراء تكون الأربعة للفرق الذي منه الرئيس .

وقبل أن ينفذ اجتماع اللجنة في كل مرة تحدد الموعد الذي يقدر فيه الاجتماع التالي . وتبلغ مدونات اللجنة وقراراتها إلى المجالس المختصة وإلى وزير الداخلية . ولا تنفذ هذه القرارات إلا إذا ائتمنها الوزير .

وقرارات اللجنة — فيما يتعلق بزيادة ما يقدمه المتفقون من المشروع أو بزيادة خصمائه — لا تكون نهائية إلا بعد موافقة المجالس المختصة .

فإذا أقر تصفية المشروع أو إبطاله تولت اللجنة الموكول إليها إدارته أعمال التصفية . وإذا اختفت فيما بينها كان الحكم النهائي لوزير الداخلية .

حضرة النائب المحترم إبراهيم غزالي بك — لماذا لا يصبح تغيير العضوين

إلا للضرورة القصوى ؟

حضرة صاحب السعادة وكيل وزارة الداخلية — هذا ما تخشى به المصلحة العامة .

المقرر — تخشى المصلحة ببقائها حيث يكونان قد عرفا الأعمال ودرساها دراسة تامة فلا يصبح والحالة هذه أن يستبدل بها غيرهما إلا للضرورة القصوى كما أشارت إلى ذلك المادة .

حضرة النائب المحترم أحمد والي الجندى — تكاد هذه اللجنة تكون دورة فأين تجتمع وهي تسلك من عدة مجالس مديريات قد يكون من بينها مجلس مديرية أسوان ومجلس مديرية الغربية .

حضرة صاحب السعادة وكيل وزارة الداخلية — تجتمع في الزمان والمكان الذين تتفق على تعيينهما .

الرئيس : هل توافقون على هذه المادة ؟

(موافقة عامة) .

مجلس النواب

استمرار المناقشة في مشروع القانون

(جلسة أول فبراير ١٩٢٣)

الرئيس — ليغضض حضرة المقرر بتلاوة بقية مواد المشروع .
حضرة النائب المحترم إبراهيم دسوقي أباطه (المقرر) :

”الباب السادس

أحكام عامة

الفصل الأول

”مادة ٦٨ — لمجلس المديرية أن يقبل المال أو المقار الذي يوهب أو يوقف ليستعمل هو أو غلته في شأن من الشؤون العامة التي يتولاها . وله أن يقبل الاكتابات التي يخصصها المكتسبون لعمل من الأعمال التي اختص بها مع احترام رغبة الواهين والوافين والمكتسبين ، إن كانوا قد خصصوا وجه الاستقبال .

فإن كانت الهبة أو الوقف أو الاكتات لعمل من الأعمال التي لا تكمل في اختصاص المجلس أصلاً قيد قبوله لها بموافقة مجلس الوزراء .

الرئيس — هل توافقون على هذه المادة ؟

(موافقة عامة) .

المقرر :

”مادة ٦٩ — لمجلس المديرية ، بموافقة مجلس الوزراء ، أن يباشر أعمالاً تجارية سواء أكانت صحتها تجارية محضة أم ذات صفة تعود بالنفع على المجموع .

وليس للمجلس أن ينفض ما يعود عليه من إيراد هذه الأعمال إلا بموافقة وزير الداخلية .

حضرة النائب المحترم على المتزلاوى بك — أوجز من حضرة المقرر أن يشرح المقصود من عبارة ” الأعمال التجارية ” .

المقرر — المقصود بالأعمال التجارية إنشاء غب أو مصنع للتجمل مثلا .

حضرة صاحب السعادة وكيل وزارة الداخلية — أو صباغة الجلود أيضاً . وحدث أن مجلس مديرية الدقهلية أرسل في وقت ما شخصاً إلى الخارج لعل هذه الصناعة وقد أتم ذلك الشخص دراسته وعاد وبني مكاناً بالفصل للديباغة فالإشارة في المادة إنما هي لمثل هذه الشؤون .

حضرة النائب المحترم على المتزلاوى بك — أثار أن مسألة الصباغة

لم تفتح .

حضرة صاحب السعادة وكيل وزارة الداخلية — هذا التصريح يكتفى .
المقرر — لا مانع من أن نضيف عبارة (بلا مقابل) .

الرئيس — هل توافقون على إضافة عبارة (بلا مقابل) إلى المادة ؟
(موافقة عامة) .

المقرر — أطول على حضراتكم المادة ٧٣ بعد التعديل :

”تقوم إدارة أقسام قضايا الحكومة بقضايا مجالس المديرية بلا مقابل“ .
الرئيس — هل توافقون على هذه المادة ؟

(موافقة عامة) .

المقرر :

”مادة ٧٤ — للتصميمات والمقاصد الخاصة بمشروعات المجالس التي تريد تقديمها على ما تفي به تعرض على وزارة الداخلية لفحصها وإعتمادها مقدما .

ويجوز لوزارة الداخلية أن تتولى أو تعهد لإحدى مصالح الحكومة ذات الشأن القيام على تنفيذ المشروع مبدئيا من وجهة البناء وإعداد المصداق الفنية إذا رأت أنه ليس لدى المجلس الوسائل اللازمة لذلك على ما يليق بعد موافقة مجلس المديرية .

حضرة النائب المحترم إبراهيم غزالى بك — هل أنهم المجانية فى هذه المادة أيضا ؟

حضرة صاحب السعادة وكيل وزارة الداخلية — تأخذ وزارة الداخلية ما يقابل التقات التي تصرفها على المهندسين الذين يقومون بهذا العمل ، إذ هي تتقاضى من مجالس المديرية هـ . % من تقات كل مشروع تقوم بإعداده وتنفيذه والبتد ٤٣ من ميزانية الوزارة خصص للصرف على هؤلاء المهندسين ، وهم كثيرون إدارة المجالس البلدية يمتصون بالقيام بهذه الأعمال ويأخذون مرتباتهم من هذا البند .

حضرة النائب المحترم إبراهيم غزالى بك — الذى أعرفه أن وزارة الداخلية كانت تقوم بهذه الأعمال مجانا ، ولكنها منذ عهد قريب جرت على أن تتقاضى هـ . % من تقات المشروعات .

حضرة صاحب السعادة وكيل وزارة الداخلية — كيف ذلك مع أن لدينا تحسين موظفا أو ستم يتولون مرتباتهم من ال هـ . % ؟

حضرة النائب المحترم إبراهيم غزالى بك — فنفعل كما كانت تعمل من قبل .

حضرة صاحب السعادة وكيل وزارة الداخلية — لا يمكن القيام بهذه الأعمال مجانا لأنه ليس لدى الوزارة من موظفيها من يقوم بأعمال ١١٤ مجلسا بلديا و ١٤٤ مجلس مديرية .

حضرة النائب المحترم إبراهيم غزالى بك — قد اقترحت إضافة كلمة (مجانا) والرأى الأعلى المجلس .

حضرة صاحب السعادة وكيل وزارة الداخلية — نعم ولكن المؤمل أنها تصبح في المستقبل هي وما يشبهها من المشروعات التي تعود بالفائدة على البلاد .

الرئيس — هل توافقون على هذه المادة ؟

(موافقة عامة) .

المقرر :

”مادة ٧٥ — لا يجوز إعفاء أى فرد أو جماعة من الرسوم المقررة للمجلس في غير الأحوال المبينة في القانون .

ولا يجوز لمجلس المديرية التنازل عن شيء مما له من الرسوم لدى أى فرد أو جماعة إلا بمصادقة مجلس الوزراء .“

الرئيس — هل توافقون على هذه المادة ؟

(موافقة عامة) .

المقرر :

”مادة ٧٦ — فيما عدا المدارس التي تستلمها وزارة المعارف العمومية من مجالس المديرية بحكم هذا القانون ، لا يجوز لمجلس المديرية ، بدون مصادقة مجلس الوزراء ، أن يتنازل لفرد عن شيء من أملاكه أو أمواله أو من المؤسسات والمنشآت التي يملكها أو يديرها ، أو أن يهمل لفرد إدارة هذه الأملاك أو المؤسسات أو المنشآت أو أن يفرجه استعمالها .“

الرئيس — هل توافقون على هذه المادة ؟

(موافقة عامة) .

المقرر :

”مادة ٧٧ — لا يجوز لمجلس المديرية أن يعقد قرضا أو يتعهد بما قد يقرب عليه إنفاق مبالغ من خزائنه في سنة أو سنوات مقبلة إلا بمصادقة مجلس الوزراء .“

الرئيس — هل توافقون على هذه المادة ؟

(موافقة عامة) .

المقرر :

”مادة ٧٨ — تقوم إدارة أقسام قضايا الحكومة بقضايا مجالس المديرية“ .

حضرة النائب المحترم إبراهيم غزالى بك — أقترح إضافة كلمة (مجانا) إلى هذه المادة ، فقد حدث أن الحكومة هاضمت منا ١ % نظير قيامها بقضايا المجالس بعد أن كانت تعمل ذلك من قبل مجانا .

حضرة صاحب السعادة وكيل وزارة الداخلية — الحكومة تقرر أن أقسام القضايا تقوم بقضايا مجالس المديرية مجانا .

حضرة النائب المحترم على المتلاوى بك — فلماذا لا نضيف كلمة (مجانا) إلى المادة ما دامت الحكومة موافقة ؟

والرئيس هو الذى يدعو المجلس للاجتماع فى الحدود التى قررها القانون . وهو الذى يعد جدول أعمال الجلسة ، ويتولى المحافظة على نظام المجلس وأمنه . والأخذ بمراقبة هذا القانون ، ويدير المناقشات ، وأذن بالكلام ، ويضع الأسئلة . ويعلن نتائج الاقتراع . وله الكلام فى أى وقت إذا رأى فى ذلك فائدة لنظام المناقشة أو لإيضاحها . وهو الذى يحدد موضوع البحث . ويرد إليه من خرج عنه من المتكلمين . ويضبط إلى المحافظة على النظام . وهو الذى يوقع قرارات المجلس ومحاضر مدلولاته وكافة الأوراق التى تصدر باسم المجلس للنشر . وهو الذى يوقع أيضا ما يخص به المجلس فى حدود القانون من عقد البيع والشراء والصلح والتنازل والإيجار والاقتراض وقبول الهبات والاكتابات والوقف . وهو الذى يضع مشروع الميزانية السنوية ويقدمه للجلسة للنظر فيه . وهو الذى يأمر بصرف المبالغ المرخص بها فى الميزانية أو بقرارات من المجلس فى حدود القانون ، وعليه مسؤولية كل ما يقع من ذلك مخالفا للقانون أو الصليطات المالية . وهو الرئيس الفعلى لجميع موظفى المجلس ومستخدميه ، فمنه ومنه يتقنون الأوامر والتعليقات ."

حضره النائب المحترم حسن محمد اسماعيل — ماهو المقصود بعبارة (ويضع الأسئلة) ؟

حضره النائب المحترم عبد الرحمن البلي — الواقع أنها غير واضحة ، ويحسن أن تضع بلما (وأمر بإدراج الأسئلة) .

المقرر — هذا التصير مأخوذ من لأئحة مجلس النواب .

الرئيس — هو موافق لما فى لأئحة فإن الفقرة الثانية من المادة التاسعة منها تقول إن الرئيس (يدير المناقشات ويأذن بالكلام ويضع الأسئلة الخ) .

حضره النائب المحترم إبراهيم غزالى بك — إذا أراد أحد أعضاء مجلس المديرية أن يطلع على محاضر المجلس وطلب الإذن من الرئيس فرض فإذا يفعل ؟

حضره صاحب السعادة وكيل وزارة الداخلية — المنع أن المحاضر توزع على الأعضاء ، فمن يريد منهم الاطلاع على شىء فليقصد إلى الرئيس الذى يأذن له فى الاطلاع ، أما الكتبة فلا يجوز صرفهم عن أعمالهم بسؤالهم فى كل حين عن المحاضر وما فيها .

حضره النائب المحترم إبراهيم غزالى بك — أقول ماذا يكون الحال إذا امتنع الرئيس ، وقد حصل هذا معى بالفعل .

حضره صاحب السعادة وكيل وزارة الداخلية — أكرر أنه يطلب الاطلاع من الرئيس لا من الكتبة وعلى الرئيس أن يأذن فى ذلك .

حضره النائب المحترم إبراهيم غزالى بك — أفهم هذا وإنما الذى لم أفهمه ماذا يفعل العضو إذا لم يأذن له رئيس المجلس فى الاطلاع على ما يريد ؟ وأرى فى هذه الحالة أن يمرض العضو الأمر على مجلسه ليصدر قرارا فيه يرضه إلى وزير الداخلية .

حضره النائب المحترم على المتزلاوى بك — نص المادة ٧٤ على أن "التصميمات والمقاصد الخاصة بمشروعات المجالس التى تريد تقديمها على ما تبنى جنبه تعرض على وزارة الداخلية لفحصها واعتمادها مقدما" فإذا يكون الأمر إذا لم تتمتعها الوزارة ؟

حضره صاحب السعادة وكيل وزارة الداخلية — لا تستدل لأن المجالس ليس لديها من القوانين من يمكن الاعتماد عليهم فى تصميمات تريد تقديمها على هذا المبلغ .

حضره النائب المحترم على المتزلاوى بك — ليس فى هذا زيادة فى سلطة المجالس .

حضره صاحب السعادة وكيل وزارة الداخلية — الزيادة فى سلطتها شىء والتوسع فى الشؤون الهندسية شىء آخر .

حضره النائب المحترم على المتزلاوى بك — وإذا أرسلت المجالس مشروعا إلى وزارة الداخلية وأهلته ، فما حيلتها ؟

حضره صاحب السعادة وكيل وزارة الداخلية — هناك وزير الداخلية ورئيس المجلس . ونحن نعمل أحيانا فى المساء لإنجاز هذه الأعمال .

حضره النائب المحترم عبد الرحمن البلي — ونحن فى مجلس النواب نستطيع أن نسأل عن أى شىء من ذلك .

حضره النائب المحترم عبد الله ملوم بك — التعبير فى المادة "بالفحص" منه أنها لا تترك فى زوايا الفتيان .

حضره صاحب السعادة وكيل وزارة الداخلية — لا يجوز أن يترك مجلس مديرية فقير فى ميزانيته ، ليعمل مقايمة تكلف عشرة آلاف جنبه مثلا لإنشاء دار للتشيل ، ثم يمرر وزير الداخلية على الموافقة .

حضره النائب المحترم على المتزلاوى بك — لا بالطبع .

الرئيس — هل توافقون على المادة ٧٤ ؟

(موافقة عامة) .

المقرر :

" مادة ٧٥ — على وزارة الداخلية أن تفتش وتراجع حسابات مجالس المديرية وأعمال الإدارة فى المجالس ."

الرئيس — هل توافقون على هذه المادة ؟

(موافقة عامة) .

المقرر :

الفصل الثانى

اختصاصات الرئيس وأجابه

" مادة ٧٦ — الرئيس هو الذى يتظارع وزارات الحكومة ومجالسها ومع الهيئات والأفراد فى كل شأن من شؤون المجلس ، إلا فى الأحوال التى يقرر فيها المجلس تكليف لجنة منه برعاية الرئيس القيام بهذه المهمة .

الرئيس — هل توافقون على المادة ٧٧ ؟

(موافقة عامة) .

المقرر :

”مادة ٧٨ — يصدر وزير الداخلية بعد أخذ رأى اللجنة المنصوص عليها في المادة (٥٣) من هذا القانون ، قرارا بتحديد عدد الموظفين والمستخدمين المخصصين لأعمال كل مجلس وبيان وظائفهم والكادر الخاص بهم . ولا يعدل هذا القرار بزيادة عدد الوظائف أو رفع درجتها إلا بموافقة الوزير وبعد أخذ رأى اللجنة المشار إليها .

وعلى الرئيس أن يسترشد بوزارة الداخلية في ملء الوظائف الفنية والإدارية في المجلس — وكل وظيفة تراها وزارة الداخلية كذلك — تستشير المصالح ذات الشأن فين تؤوله كفايته لها .

ويجوز لوزير الداخلية أن يرقى موظفا أو مستخدما في مجلس ما إلى وظيفة أرق في مجلس آخر إذا كانت قد مضت على الموظف أو المستخدم المدة القانونية للترقية .“

حضره النائب المحترم على المتلاوى بك — كيف يجوز لوزير الداخلية أن يرقى موظفا في أحد المجالس إلى وظيفة أرق في مجلس آخر ؟

حضره صاحب السعادة وكيل وزارة الداخلية — ذلك لأمر مجالس المديرية مستقل بعضها عن بعض فلا يمتنع لمجلس مديرية أن يرقى موظفا في مجلس مديرية آخر ، ولما كان وزير الداخلية هو المهيمن على جميع هذه المجالس أعطاه القانون هذا الحق .

حضره النائب المحترم على المتلاوى بك — كيف يلزم أحد المجالس بقبول موظف مرشبه تخمون جنبا مثلا في حين أنه كان يتقاضى في المجلس الأول أربعين جنبا فقط ؟

المقرر — إن موافقة المجلس شرط أمامي في النقل .

حضره صاحب السعادة وكيل وزارة الداخلية — جرت العادة على أن يمرض أمر النقل أولا على المجلسين .

حضره صاحب المطال وزير المعارف العمومية — تنص المادة (٧٨) “على أن يصدر وزير الداخلية، بعد أخذ رأى اللجنة المنصوص عليها في المادة (٥٣) من هذا القانون، قرارا بتحديد عدد الموظفين والمستخدمين المخصصين لأعمال كل مجلس وبيان وظائفهم والكادر الخاص بهم“ فإذا خلت وظيفة بأحد المجالس واحتاج إلى موظف تابع لمجلس آخر ففى هذه الحالة يمكن أن ينقل إليه بطريق الترقية .

حضره النائب المحترم على المتلاوى بك — هذا الشق من المادة متفصل بامامى الوزير عن الشق الذى أسأل عنه . وعلى كل حال قد اكتفيت بالتفسير المتقدم .

الرئيس — هل توافقون على هذه المادة ؟

(موافقة عامة) .

حضره صاحب السعادة وكيل وزارة الداخلية — لكل عضو أن يسأل في المجلس عما يريد ، ولهذا العضو أن يسأل الرئيس في الجلسة عن سبب النخ .

الرئيس — هل توافقون على المادة ٧٩ كما تلاها حضره المقرر .

(موافقة عامة) .

المقرر :

” الفصل الثالث

موظفو مجالس المديرية ومستخدموها

مادة ٧٧ — تسرى القواعد الخاصة بتعيين موظفى الحكومة ومستخدمى وترقيتهم وفصلهم وغير ذلك من شروط الخدمة وقواعد العمل على موظفى مجالس المديرية ومستخدمىها . ولا يترتب على هذا لموظفى المجالس ومستخدمىها أى حق على الحكومة في معاش أو مكافأة من أى نوع كان . ويكون الرئيس فيما يتعلق بموظفى مجلسه سلطة الوزير بالنسبة لموظفى وزارته . أما السلطات التى تخمونها القوانين واللوائح لمجلس الوزراء فيتولاها بالنسبة لمجالس المديرية بناء على اقتراح الرئيس وبشرط اعتداد قرار المجلس في ذلك من وزير الداخلية .“

حضره النائب المحترم محمد سليم جابر — أرجو توضيح المقصود من عبارة ”ولا يترتب على هذا لموظفى المجالس ومستخدمىها أى حق على الحكومة في معاش أو مكافأة من أى نوع كان“ أليس هؤلاء الموظفين حق في المعاش والمكافأة كما لموظفى الحكومة ؟

حضره صاحب السعادة وكيل وزارة الداخلية — ليس لهم حق في ذلك . المقرر — المقصود أنه ليس لهم قبل الحكومة أى حق في المعاش وغيره وإنما شأنهم في ذلك مع مجالس المديرية مباشرة .

حضره النائب المحترم محمد سليم جابر — ولماذا لا نساوى بينهم وبين موظفى الحكومة ؟

حضره صاحب السعادة وكيل وزارة الداخلية — لا تحصل ميزانية مجالس المديرية ما تحصله ميزانية الحكومة من عبء الماشات والمكافآت .

حضره صاحب المطال وزير المعارف العمومية — إن مجالس المديرية أنظمة خاصة فيما يتعلق بمعاملات موظفيها ومكافآتهم وما ورد في المادة إنما قصد به ألا يكون لأحد هؤلاء الموظفين حق الرجوع على الحكومة في شأن معاشه أو مكافآته إذا فصل من الخدمة أو أحيل على المعاش ، بل هو يرجع في ذلك إلى مجلس المديرية الذى كان موظفا به ، ولهذا كان لمجلس المديرية الحق في وضع النظام الذى يعمل به خاصا بهذا الشأن كما يشاء .

أما التقييد الأول الوارد في صدر المادة فالمقصود به أن تسير مجالس المديرية أزلها موظفيها طبق الأنظمة الناجية في الحكومة ، لا تبالغ في المرتبات ومنح الترقيات .

المقرر :

مادة ٧٩ - يؤلف مجلس التأديب من وكيل المديرية بصفة رئيس ومن عضوين من أعضاء المجلس يختصهما المجلس في شهر يناير من كل عام. وينظر المجلس بالحكم .

ويجوز للوفد أو المستخدم المحكوم عليه، وكذلك لرئيس مجلس المديرية، القرار باستئناف حكم التأديب .

وينظر في الاستئناف المجلس المخصوص الذي ينظر في قضايا تأديب موظفي وزارة الداخلية ومستخدميه .

حضرة النائب المحترم ابراهيم غزالى بك - ملنا يكون الحال إذا مرض المعضون ؟

المقرر - بلعى أن يختب المجلس غيرهما .

حضرة صاحب السعادة وكيل وزارة الداخلية - نصت المادة (٧٩) صراحة على أن مجلس التأديب مكون من ثلاثة ، فلا يمكن طبيعة الحال أن يفصل في أية قضية بأقل من هذا العدد .

الرئيس - هل توافقون على هذه المادة ؟

(موافقة عامة) .

المقرر :"الباب السابعاحكام ختامية وأحكام وقية

مادة ٨٠ - يكون قرار مجلس المديرية باطلا ولا يعمل به إذا جاوز المجلس فيه حدود اختصاصاته أو صدر القرار في اجتماع غير قانوني أو كان باطلا من جهة الشكل لأى سبب كلف أو مخالفا للقوانين أو اللوائح المعمول بها .

وعلى المدير في مثل الأحوال المبينة في هذه المادة الامتناع عن تنفيذ قرارات المجلس التي صدرت باطلا وإخطار وزير الداخلية عنها فوراً .

فلذا أصر المجلس على قراره بعد أن بينه وزير الداخلية إلى أوجه بطلانه أصدر الوزير قراراً بالاطلاق بين فيه الأسباب . وينشر قرار وزير الداخلية في الجريدة الرسمية ."

حضرة النائب المحترم ابراهيم غزالى بك - أقترح أن يضاف إلى المادة ما يفيد أن لمجلس المديرية حين يحد نفسه على حق وأن ماقرره لا شائبة فيه أن يرفع الأمر الى مجلس الوزراء ليفصل في خلافه مع وزير الداخلية .

حضرة النائب المحترم على المتزلاوى بك - لعل حضرة النائب المحترم يرى إلى بقاء المادة ٨١ التي حققتها اللجنة وإني لا أرى ضرراً من بقاءها وأرجو حضرة المقرر أن يذكر لنا السبب في حذفها .

المقرر - المادة ٨١ تعطى لمجلس الوزراء الحق في قرض ما يقرره مجالس المديرية لحفظها مرانة لصالح مجالس المديرية وتوسيعا لحريةها حتى لا يتحكم مجلس الوزراء في قراواتها وينقض ما تراه صالحاً منها . وبهذا أصبح اختصاص مجالسنا أوسع من اختصاص مجالس فرنسا .

حضرة النائب المحترم ابراهيم غزالى بك - إذا اعتقد المجلس أنه لم يكن غلطاً في قرار أصدره وأراد أن يطرح الخلاف الذي يقوم بينه وبين وزارة الداخلية على مجلس الوزراء فما السبب من ذلك ؟

حضرة صاحب الملقى وزير المعارف العمومية - الحقيقة أن الأمر لا يحتاج إلى مثل هذا الاحتياط ، إذ أنه يجب على وزير الداخلية في المرة الثانية أن يصدر قراراً مسبباً ينشر في الجريدة الرسمية ، ومفروض أن وزير الداخلية لا يباوض مجالس المديرية بغير حق ولا يصدر قراراً - ينشر في الجريدة الرسمية - مبنيّاً على أسباب غير صحيحة ، ومن جهة أخرى ، فإن حضراتكم رقباء على مثل هذا التصرف ، كما أنكم رقباء على كل شأن من شؤون الدولة .

الرئيس - هل توافقون على المادة ٨٠ كما علها حضرة المقرر ؟

(موافقة عامة) .

المقرر - حذف المادة ٨١ من مشروع الحكومة ونصها :

مادة ٨١ - إذا استحك الخلاف بين إحدى الوزارات وبين مجلس المديرية على عمل من الأعمال التي لمجلس في تقريرها رأى قاطع ، رفع الأمر الى مجلس الوزراء بمذكرة تفصيلية يشرح فيها أسباب الخلاف . ويجتهد يكون الرأى النهائي لمجلس الوزراء ."

حضرة النائب المحترم ابراهيم غزالى بك - أرى بقاء المادة لأن في رفع الخلاف الى مجلس الوزراء ضماناً لسلطة مجالس المديرية .

الرئيس - هل توافقون على حذف هذه المادة ؟

(موافقة عامة) .

المقرر :

مادة ٨١ - مداوات الأعضاء كمجلس مديرية خارجاً عن اجتماعه القانوني تكون باطلاً حياً وبقر المدير بطلان هذا الاجتماع وبطلان أعماله ويتخذ الوسائل اللازمة لفضه في الحال .

وبعد من دعا إلى هذا الاجتماع ومن حضره من الأعضاء مرتكباً للجرمة المنصوص عليها في المادة ١٣٩ من قانون العقوبات الأهل .

والحكم بالإدانة يشمل سقوط العضوية وعدم جواز انتخاب من حكم عليه مدى الثلاث السنوات التالية لصعود الحكم .

وتسقط الدعوى العمومية بمضى ثلاثة أشهر على اليوم الذي حصل فيه الاجتماع ."

المقرر :

”مادة ٨٣ — لوزير الداخلية قبل أن يستمد ما يجب عرضه عليه من أعمال المجالس وقراراتها أو قبل أن يرفع هذه الأعمال أو القرارات إلى مجلس الوزراء، أن يأخذ فيها رأى اللجنة المنصوص عليها بالمادة (٥٣) من هذا القانون“.

الرئيس — هل توافقون على هذه المادة ؟

• (موافقة عامة)

المقرر :

”مادة ٨٤ — لوزير الداخلية أن يصدر، بموافقة مجلس الوزراء، لوائح عامة تتضمن القواعد المتعلقة بالنظام الداخلي لمجالس المديرات وبطريقة السير في أعمال المجالس .

ولكل مجلس مديرية أن يضع لائحته بالتطبيق للوائح العامة ، ويجب المصادقة على تلك اللوائح من وزير الداخلية “.

الرئيس — هل توافقون على هذه المادة ؟

• (موافقة عامة)

المقرر :

”مادة ٨٥ — لوزير الداخلية أن يصدر القرارات اللازمة لتنفيذ هذا القانون .

وله بوجه خاص أن يصدر ما يراه من القرارات لتنظيم أعمال المجالس المنصوص عليها في المواد (٥٣) و (٦٧) و (٨٧) على ألا تتعارض مع أحكام هذا القانون “.

الرئيس — هل توافقون على هذه المادة ؟

• (موافقة عامة)

المقرر :

”مادة ٨٦ — يجوز حل مجلس المديرية بمرسوم تين فيه أسباب الحل ، ويجتدب يجب إجراء الانتخابات الجديدة في مدى ثلاثة أشهر من تاريخ حل المجلس “.

الرئيس — هل توافقون على هذه المادة ؟

• (موافقة عامة)

المقرر :

”مادة ٨٧ — عقب صدور المرسوم بحل مجلس المديرية يصدر وزير الداخلية قرارا بتأليف لجنة من كبار موظفي الوزارات والمصالح المحليين في المديرية تهتد إليها إدارة أعمال المجلس وتصريف أموره المستعجلة لحين اجتماع المجلس بمقره الجديدة .

ويكون أعضاء هذه اللجنة — بقدر الاستطاعة — ممن سبق لهم الاشتراك في أعمال المجلس بحكم وظائفهم .

حضرة النائب المحترم ابراهيم غزالى بك — أرى أن يكفى بالفقرة الأولى من هذه المادة إذ أن لوزير الداخلية سلطة فض مجالس المديرات وطلب حلها ، وهذا الحق فيه الكفاية ، وعلى ذلك أرى حذف الجزء الباقى الذى يقرر فرض عقوبات على الأعضاء .

حضرة صاحب السعادة وكيل وزارة الداخلية — إن هذه المادة تقابل المادة ”٣٣“ من قانون المقوبات الفرنسي . فكل عمل فيه خروج على القانون يقع تحت طائلة المادة ”١٣٦“ من قانون المقوبات المصرى التى تقابلها المادة ”٣٣“ من قانون المقوبات الفرنسي كما ذكرت .

حضرة النائب المحترم ابراهيم غزالى بك — ولكن قانون مجالس المديرات الحالي لا ينص على البطلان المنصوص عليه في المادة .

حضرة صاحب المالى وزير المعارف العمومية — ينص الدستور على أن اجتماع مجلس النواب نفسه في غير المكان المخصص له يعد باطلا، فهل يريد حضرة النائب المحترم أن يعطى مجالس المديرات حقا لا يملكه مجلس النواب .

حضرة النائب المحترم السعيد حبيب — إن ملاحظات حضرة الزميل المحترم ابراهيم غزالى بك تتناول مسائل دقيقة كنت أعتقد أنه يحيط بها علما . فإن مجالس المديرات

حضرة النائب المحترم ابراهيم غزالى بك — هذا كلام يتعلق بشخصى وإنى أحفظ بحق في الرد على حضرة الزميل المحترم ، وأرجو أن يتكلم في الموضوع .

حضرة النائب المحترم السعيد حبيب — رأينا في ظروف كثيرة يا حضرة الزميل المحترم أن مجالس المديرات لم تخرج عن اختصاصاتها فقط بل كثيرا ما كانت تخرج عن المألوف في كل عمل مشروع ، وشاهدنا في مناسبات خاصة أن تلك المجالس كانت تجتمع لاصطفاء مجالس مديريات ولكن بصفة بلان سياسية تقرر قرارات سياسية ضد أنظمة الدولة مما لا ينبغي على حضرة الزميل المحترم ، فكنت أنتظر من حضرته أن يقرر هذه الظروف دون الإشارة إليها .

الرئيس — هل توافقون على المادة ٨١ ؟

• (موافقة عامة)

المقرر :

”مادة ٨٢ — فيما عدا الأحوال المنصوص عليها في قانون الانتخاب لإبطال الانتخاب وعدم الجمع والسقوط من العضوية ، وفيما عدا الأحوال المنصوص عليها في المادتين (٦٦) و (٨١) من هذا القانون ، لا يجوز عزل أحد الأعضاء المنتخبين إلا بمرسوم يصدر بناء على عرض مجلس الوزراء إثر قرار يصدر من مجلس المديرية بأغلبية ثلثي الأعضاء المنتخبين ويوقف العضو المعزول إلى أن يبت في أمره “.

الرئيس — هل توافقون على هذه المادة ؟

• (موافقة عامة)

بجهد الصفات التي كانت تنفقها على المدارس التي تنضم إلى وزارة المعارف العمومية وتستمر الوزارة على اتباع هذه السياسة إلى أن تستولى على جميع المدارس التي تديرها مجالس المديرين .

حضرة النائب المحترم إبراهيم غزالي بك — لا زالت أروج من معالي الوزير أن بيننا لما تم ضم مدارس مجالس المديرين إلى وزارة المعارف العمومية ولو على وجه التقريب .

حضرة صاحب المعالي وزير المعارف العمومية — لا يمكن تحديد الزمن لأن ذلك مرتبط بمجالّة الميزانية ، وقد شرعت الوزارة بالقفل في ضم بعض مدارس مجالس المديرين وقد سبق أن بينت لحضراتكم أن الوزارة شرعت في استلام مدرستي القويم وأبي تيج الصلغيتين ومنهرو الزراعة ومدارس الأوقاف . وسنسير على هذه السياسة توجيها لإدارة العلم وبذلك تفرغ وزارة المعارف العمومية على جميع أنواع التعليم غير التعليم الإلزامي وتفرغ مجالس المديرين لشغل التعليم الإلزامي حتى تزول الأمية من البلاد .

حضرة النائب المحترم إبراهيم غزالي بك — الذي أقصه أنه مجرد صدور هذا القانون تصبح مجالس المديرين مخصصة بالتعليم الإلزامي فقط .

حضرة صاحب المعالي وزير المعارف العمومية — تستعمل الوزارة على ضم المدارس المختصة التي لا تدخل في باب التعليم الإلزامي والملاجه تدريجيا بقدر ما تسمح به ميزانية الوزارة .

حضرة النائب المحترم إبراهيم غزالي بك — أرى أن لاعلى لتفديد مجالس المديرين بتحديد ما تصرفه على التعليم فنية ٦٦ / لأن ذلك ليس في مصلحة هذه المجالس بل يضر بحسن سير العمل ، خصوصا أننا جميعا نتفق بهذه المجالس ، وميزانياتها تحت إشراف وزارة الداخلية ، لذلك أرى أن تترك لكل مجلس الحرية التامة في صرف ما يراه على التعليم .

حضرة صاحب المعالي وزير المعارف العمومية — لاشك أن من أول واجبات مجالس المديرين العمل على نشر التعليم الإلزامي وتحسين الحالة الصحية في البلاد ، والنسبة المحددة للصرف لعلها تكفل تحقيق هذين الرضين .

حضرة النائب المحترم إبراهيم غزالي بك — ينص القانون على أن يتفق ١٠ / على الإدارة ٦٦ / على التعليم و ٢٠ / على الصحة ، فلابد سوى ٤ / للصرف منها على الملاجه والإعانات وغيرها وهي لا تكفي لتحقيق المشروعات التي يراها المجلس لازمة لمصلحة المديرية .

حضرة صاحب السعادة وكيل وزارة الداخلية — جرت مجالس المديرين بناء على مقترحات وزارة الداخلية ، على إضاقة ١٢ / على الإدارة و ٧٠ / من الباقي على التعليم الإلزامي و ٣٠ / على التعليم غير الإلزامي ، وهذا طبيعة الحال نظام مؤقت فضلا عن أن هناك إيرادات أخرى غير رسوم مجالس المديرين لمصروفات المدارس الابتدائية والصناعية والزراعية .

ويجوز لوزير الداخلية أن يشرك في هذه اللجنة بعض أعيان المديرية عن توافق فهم شرائط الانتخاب لمضوية المجلس ولا يرغبون في ترشيح أنفسهم لها .

ويكون المدير أو وكيله عند الاقتضاء رئيسا للجنة .

وتجتمع هذه اللجنة في المواعيد التي يقرها المدير ، ويكون لكل عضويتها رأي مبدوء ، وتصدر قراراتها بالأغلبية المطلقة . وعند تساوى الآراء تكون الأهمية للفرق الذي منه الرئيس ، ويتبع حاضر مدلولاتها إلى وزير الداخلية ولا تنفذ قراراتها إلا بعد اعتمادها من الوزير .

وفضلا عن الأعمال المرتبطة بإدارة المجلس والتزاماته يجوز أن تعرض على هذه اللجنة المسائل التي يستشار فيها المجلس قبل تنفيذها وكذلك المسائل التي له فيها رأي قاطع ولكن ينشأ عن تأجيل البت فيها إضرار بمصالح الأفراد .

الرئيس — هل توافقون على هذه المادة ؟

(موافقة عامة) .

المقرر :

" مادة ٨٨ — إذا انتهى أجل سريان رسوم المجلس في الفترة التي تنقضي من حله واجتماعه بجيشه الجديدة ، يجوز لوزير الداخلية أن يستصدر مرسوما سريان تلك الرسوم كلها أو بعضها لمدة لا تتجاوز ستة أشهر . "

الرئيس — هل توافقون على هذه المادة ؟

(موافقة عامة) .

المقرر :

" مادة ٨٩ — تستمر مجالس المديرين على إدارة ماليها من المدارس المختلفة التي لا تدخل في باب التعليم الإلزامي أو الملاجه ، إلى أن تستلم وزارة المعارف العمومية هذه المدارس أو أن يستثنى منها .

وابتداء من تاريخ تنفيذ هذا القانون إلى أن يصدر قانون التعليم الإلزامي يجوز لمجلس المديرية أن يخصص للتعليم بكافة أنواعه مالا يزيد على ٦٦ / من مجموع رسوم مجلس المديرية . وكل مدرسة من غير التعليم الإلزامي تستلمها وزارة المعارف أو يستثنى عنها ينقل المبلغ المقدر لها في المصروفات إلى باب التعليم الإلزامي .

وفي كل حال لا يكلف مجلس المديرية بأي نصيب من نفقات التعليم الإلزامي في البائدر التي لها مجالس بلدية من أي نوع . "

حضرة النائب المحترم إبراهيم غزالي بك — أروج من معالي وزير المعارف العمومية أن بيننا لما تم تسليم وزارة المعارف العمومية للحدوس التي لا تدخل في باب التعليم الإلزامي أو الملاجه .

حضرة صاحب المعالي وزير المعارف العمومية — ستبدأ وزارة المعارف العمومية في تسليم هذه المدارس من مجالس المديرين بقدر ما تسمح به ميزانية الوزارة بشرط أن تقوم هذه المجالس بإنشاء مدارس التعليم الإلزامي

حضرة النائب المحترم نجيب حريان بك — سبق أن طلبت من حضرة المقرر عند مناقشة المادة ٧٧ أن ينص على تخفيض أبناء المديرية على غيرهم عند التعيين في وظائف المجلس — فأجابني حضرة بأن هناك مادة خاصة بهذا الموضوع — وقد اتينا القيلة من نظر جميع المواد ولم أجد أى نص يقضى بهذا .

حضرة صاحب المالى وزير المعارف العمومية — هذه مسألة تتعلق بالإجراءات الداخلية لا يصح النص عليها فى القانون ، والواقع أن الحكومة أصدرت تعليمات بتفضيل أبناء المديرية على غيرهم ، وقد يحدت ألا يكون من أبناء المديرية من يتوافر فيه الشروط اللازمة لشغل الوظيفة وتتبع الحكومة هذه الطريقة فى شغل وظائف التعليم الإلزامى .

حضرة صاحب السعادة وكيل وزارة الداخلية — هناك تعليمات للديرين تفضى بتفضيل أبناء المديرية على غيرهم متى تساوت الكفاءة والمؤهلات .
المقرر :

مادة ٩١ — هل وزراء حكومتنا تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

ناصر بأن يصح هذا القانون بنظام الدولة وأن ينشر فى الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

الرئيس — هل توافقون على هذه المادة ؟

(موافقة عامة) .

الرئيس — لقد اتينا الآن من نظر جميع مواد مشروع القانون هذا ثلاث مواد مؤجلة وهى ٢٢ ، ٤٠ ، ٥٦ ، وسيظهرها المجلس فى الجلسة المقبلة .

مجلس النواب

تقرير لجنة الداخلية عن المادة (٢٢)

واستمرار المناقشة فى مواد مشروع القانون

جلسة ٦ فبراير ١٩٢٢

الرئيس — ليغفل حضرة المقرر .

حضرة النائب المحترم إبراهيم دسوقي أبانظه (المقرر) — عند مناقشة المادة ٢٢ اقترح بعض حضرات الأعضاء على ما يأتى : أولاً — أن يكون لمجلس المديرية حق تقرير إنشاء طرق زراعية دون أن يكون له أن يقترح ذلك وأن يكون الاقتراح — كما كان بعض حضراتهم — من حق المدير وحده . وثانياً — على عبارة " وما يدخل عليه من التعديلات " .

فلما اجتمعت اللجنة وبجنت هذه المادة على ضوء المناقشات التى دارت بالمجلس رأيت بالإجماع أن نضيف كلمة " يقترح " فى أول المادة فتصبح هكذا :

" يقترح ويقرر مجلس المديرية إنشاء الطرق الزراعية التى توصل بين بلاد المديرية وقراها الخ " .

حضرة النائب المحترم عبد الطيف حلى غنام بك — سبق أن وجهت مؤالاً لحضرة صاحب المالى وزير المعارف العمومية بشأن موظفى المدارس الابتدائية التى تنضم إلى وزارة المعارف العمومية فأرجو ، بهذه المناسبة ، أن أن يجيب معالى الوزير عن هذا السؤال .

الرئيس — سيد معالى الوزير على هذا السؤال فى دوره .

حضرة النائب المحترم الدكتور عبد صالح بك — أرى أن نسبة ٦٦ ٪ التى تحدت للتعليم غير متاح فيها ، لأن التعليم الإلزامى سيكلف الخزنة العامة نحو ثلاثة ملايين من الجنيهات ، غير أنى أرى أن النسبة المقررة التى تحدت للشئون الصحية قليلة ولا تتفق مع الحالة الصحية فى الأرياف — لذلك أرجو تخفيض النسبة المحددة للتعليم إلى ٥٦ ٪ / وزيادة النسبة المحددة للشئون الصحية إلى ٣٠ ٪ / لأنه يجب أن نضئ كل العناية بالحالة الصحية فى البلاد ولا شك أن سعادة مندوب الحكومة يوافق على هذا رأى لأنه أعلم الناس بحالة البلاد الصحية .

المقرر — النسبة التى تحدت للتعليم موقفة إلى أن يصدر قانون التعليم الإلزامى .

حضرة صاحب السعادة وكيل وزارة الداخلية — لقد انتهى المجلس من بحث المادة الخاصة بالمسألة الصحية ووافق عليها ولحضرة النائب المحترم أن يلى ملاحظاته عند القراءة الثانية .

حضرة صاحب المالى وزير المعارف العمومية — ألفت نظر حضرة النائب المحترم إلى أن المادة تنص على أنه يجوز لمجلس المديرية أن يخصص للتعليم بكافة أنواعه ما لا يزيد على ٦٦ ٪ من مجموع رسوم مجلس المديرية .
الرئيس — هل توافقون على هذه المادة ؟

(موافقة عامة) .

المقرر — " مادة ٩٠ — تلغى القوانين السابقة المخالفة لهذا القانون . "

حضرة صاحب المالى وزير المعارف العمومية — لقد عدلت اللجنة التشريعية من عهد سعيد عن صيغ التعميم وبلجات إلى صيغ التحديد فى كل ما يراد إلغاؤه من القوانين ، لذلك أرى أن نص المادة كما قدمت الحكومة فى محله ، وإذا وجد المجلس أن هناك مواد أخرى لم تلغ فيمكن النص صراحة على إلغائها .

الرئيس — هل توافقون على المادة ٩٠ كما قدمت الحكومة ونصها :
" مادة ٩٠ — تلغى الأوباب الخامس والسادس والسابع من القانون التنظيمى نمرة ٢٩ لسنة ١٩١٣ ما عدا المادة الحادية والأربعين فى الباب الخامس منه " .

(موافقة عامة) .

حضرة النائب المحترم إبراهيم غزالى بك — أقترح إضافة مادة بعد المادة ٩٠ ينص فيها على أن كل خلاف فى تفسير هذا القانون يحال على لجنة خاصة كما كان منصوباً عليه فى القانون القديم لمجالس المديريات .

وفي الواقع يجب أن نسمع تفسير الحكومة للفقرة التي نحن بصدد حلها حتى يمكننا أن نسير في مناقشاتنا في ضوء هذا التفسير .

المقرر — لقد فهمت هذه الفقرة بما يفهم من نصها .

حضور النائب المحترم أمين عامر — يفهم مما قاله حضرة وكيل المجلس أن هناك بونا شامسا واختلافا كبيرا بين سلطة الحكومة وسلطة مجالس المديرات ، وأنه بناء على ذلك إذا كانت الأعمال التي تقوم بها مجالس المديرات تؤخذ حقتاها من خزنة المجلس فلا حاجة لمجلس في هذه الحالة إلى تصديق مجلس الوزراء ، وأنه إذا اشتركت الحكومة في جانب من الصفات كان هناك مدبر لأخذ رأى مجلس الوزراء .

وفي الواقع أن مجالس المديرات والإدارة الحكومية العامة سلطتان غير متصفتين وأن ما تقوم به مجالس المديرات من أعمال مختلفة — من طرق زراعية وتعليم وصحة وغيرها — إنما هو جزء من المرافق العامة للدولة . وليس مجلس المديرية سوى سلطة محلية تشرف عليها الحكومة لتصرف بواسطتها حاجة كل إقليم أو مديرية وتستخدم بها على حسن الإدارة وتنظيم الأعمال في هذا الإقليم . فمن الخطأ أن يظن أن مجالس المديرات مستقلة استقلالاً تاماً بعيداً عن رقابة الحكومة ، إذ أن المسئولية العامة لمقاة على كل حال على عاتق الحكومة ، فلا يمكن أن يقال حينئذ إن استشارة الحكومة واجبة في حالة غير واجبة في حالة أخرى . وإذا كانت الحكومة في حالة معينة لا تشترك في تكاليف المنشآت التي تقوم بها المجالس غير أنها تمد هذه المجالس بمبالغ طائلة لكي تساعدها على القيام بشؤونها وتنظيم أمورها . فالاشتراك بين الحكومة والمجالس موجود على كل حال .

ومع هذا فإن الذي نخشاه من النص على وجوب أخذ رأى الحكومة ؟ إما أن تكون هذه الحكومة حسنة فيجب إذن أن يقابل عملها بالثقة وإما أن تكون غير موثوقة بها فهناك رقابة عليها .

ولا أرى من المصلحة مطلقاً أن ينفرد مجلس المديرية بالسلطة ، وما دامت الحكومة تستترك في المسئولية ، وما دامت هي في النهاية مسؤولة عن كل ما يحدث في أنحاء القطر ، فيجب أن يكون لها حق الرقابة .

وخلاصة رأي أن التفقرة التي بين عليها زميلي المحترم على المتزلاوى بك رايه لا أساس لها مطلقاً .

حضور النائب المحترم محمد حسن — يميل إلى أنه يمكن أن تبين الحقيقة بمراجعة النص بلغة بسيطة .

إن نص المادة في مجموع صحيح ويتخى كل جزء منه مع باقي الأجزاء . فنيا يتعلق بتقرير مجلس المديرية إنشاء الطرق الزراعية نصت الفقرة الأولى على ما يأتي :

”يقرر مجلس المديرية إنشاء الطرق الزراعية التي توصل بين بلاد المديرية وقراها طبقاً لأحكام الأمر الملل الصادر في ٣ نوفمبر سنة ١٨٩٠ وما يدخل عليه من التعديلات“ .

أما فيما يتعلق بالإتشاء وترتيب برنامج العمل فقد نصت الفقرة الثانية على ما يأتي :

أما حذف عبارة ”وما يدخل عليه من التعديلات“ الواردة في آخر الفقرة الأولى فلم توافق عليه اللجنة لأن الأمر الملل المشار إليه في المادة خاص بالإجراءات التي يجب اتباعها عند ما يراد إنشاء طرق زراعية — وأنا أدخل على هذا الأمر الملل تعديل فهو لا شك يقيد مجالس المديرات — فواء أسدنا هذه العبارة أم أبقيناها لا يتغير شيء من أحكام المادة .

لذلك اكتفت اللجنة بإضافة كلمة ”يقترح“ في أول الفقرة الأولى كما قدمت . وقد وافق على رأى اللجنة حضرة مندوب وزارة الداخلية ومندوب وزارة المواصلات .

حضور النائب المحترم على المتزلاوى بك — نص الفقرة الأخيرة من هذه المادة على ما يأتي :

”ويكون رأى المجلس استشارياً في التعديل إذا كان إنشاء الطريق يستلزم نفقات من خزنة الدولة“ . وفي رأي أن هذا النص من لغو القول لأنه ينبغي أن الحكومة لن تنفع شيئاً من الخزنة العامة إلا إذا كانت متفقة في الرأى مع مجلس المديرية . على أن أرجو أن أعرف إذا كان هذا النص يطبق أيضاً — أى أن رأى مجلس المديرية يكون استشارياً — حتى إذا كان جانب من النفقات وافق على مجلس المديرية والجانب الآخر على خزنة الدولة .

المقرر — هذا هو المقصود من النص .

حضور النائب المحترم على المتزلاوى بك — لست أعترض على أن يكون رأى المجلس استشارياً إذا كانت النفقات تؤخذ كلها من خزنة الدولة ، أو إذا كان المجلس يقوم بجانب منها بشرط أن يباح له — في هذه الحالة الأخيرة — أن يسترد نفقاته إذا أدخلت الحكومة على رايه تعديلاً لم يوافق عليه .

أما أن يرى المجلس إنشاء طريق معين فتدخل الحكومة على رايه تعديلاً براء مخالفات المصالح دافعي الضرائب بالمديرية تضرب الحكومة برأيه عرض الحائط ثم تزعم بجانب من نفقات المشروع — فهذا ما لا أسلم به مطلقاً وأعتقد أنك تقروننى على رأيي (تصفيق) .

حضور النائب المحترم عبد الرحمن البيلي — إن نص هذه الفقرة غير واضح المعنى وقد زاده إلهاماً تفسير حضرة المقرر . فقد فهمه على أن خزنة الدولة قد تشترك مع خزنة مجلس المديرية في القيام بنفقات إنشاء طريق . والذي يقضى به العقل والعلم هو أنه إذا أراد اثنان أن يروما يعمل مشتركين يتفقان عليه مما يجب أن يتساقوا في الرأى . وإذا صح تفسير حضرة المقرر كان اعتراض حضرة المتزلاوى بك على عمله تاماً . ومن رأي أنه يجب أن يكون رأى المجلس مساوياً لرأى الحكومة إذا أريد تمجيده جانباً من النفقات في مشروع أدخلت عليه الحكومة تعديلات .

المقرر — وكيف يكون هذا ؟

حضور النائب المحترم عبد الرحمن البيلي — إذا اتفق رأى المجلس والحكومة على مشروع وجب أن يشتركا في نفقاته — أما إذا لم يتفقا وأدى عدم اتفاقهما إلى وقف المشروع فيجب أن يسترد المجلس أمواله .

صاعده هذه المادة على الوصول إلى الفرض الذي يرى إليه بطريق سهل وفي الوقت نفسه يحمل مجلس المديرية إثم ذلك العمل. وليس هذا بالمستحيل بعد الذي رأيناه من الوزراء السابقين . فقد كانت هناك ترجع تشق وقاطر تبقى بأموال تتفق من خزنة الدولة على زعم أن المصلحة العامة تقتضي بذلك ولم تكن النافذة منها في الواقع إلا المصلحة الخاصة .

نحن الآن في مقام التشرح فيجب علينا أن نوضح علنا ونجلوه للامة وللأجيال المقبلة .

ولذلك لازلت مصر على رأي الذي أبديته في هذه الجلسة وفي الجلسة الماضية ، وهو انه إذا كانت الحكومة ستدفع الجزء الأكبر من النفقات كان رأي مجلس المديرية استشاريا ، وإذا كان العكس كان رأيه واجبا . وهذا ما أطالبه وأرجو من المجلس أن يوافقني عليه .

مصادرة النائب المحترم توفيق دوس باشا — لورجينا إلى المذكرة الإيضاحية التي قدمتها الحكومة لأغتنا عن كل هذا البحث . والواقع أن المسألة ليست مسألة اشتراك نسبة معينة بين الحكومة ومجلس المديرية . بل الأمر هو انه طبقا للنظام الحالي ولما القانون تحمل ميزانية الدولة — لا لمجلس المديرية — نفقات إنشاء الكبارى التي تكون جزءا من الطرق الزراعية العامة .

فإذا يكون الحال إذا قرر مجلس المديرية إنشاء طريق معين يستلزم إنشاء كوبري أو أكثر ثم رأت الحكومة لمصلحة عامة أنها لا تستطيع إنشاء هذا الكوبري الآن ؟ ثم ماذا يكون الحل في حالة كهذه ؟

لوعتبرنا رأي مجلس المديرية قاطعا لأنه يدفع الجزء الأكبر من النفقات كما قال حضرة النائب المحترم وإلى الجندي لكان معنى ذلك أن نرغم الحكومة على إقامة كوبري ترى هي من المصلحة العامة ألا يقام . وقد وضحت الحكومة هذه المسألة بالصفحة ٢٩ من مذكرة الإيضاحية .

هنا ، وإلى ألفت نأخذ حضراتكم إلى مقالته حضرة النائب المحترم محدسن من أن الفكرة منسوبة على تغيير البرنامج ، فمجلس المديرية يقرر إنشاء الطرق ويرتبها تبعاً لأهميتها في نظره ، ويطلب من وزارة المواصلات تنفيذ إنشاء الطرق المذكورة بالترتيب الذي وضعه ، أي أن تبدأ بالطريق الأول فإذا ما انتهت منه أخذت في إنشاء الطريق الثاني ثم الثالث والراب إلى آخر البرنامج . فافترضوا أن هناك عقبة في سبيل إنشاء الطريق الثاني كأن يستلزم مساهمة إقامة كوبري ترى وزارة المواصلات عدم إقامته بعد احتجاده في الميزانية ، ففي هذه الحالة يكون هناك خلاف بين الوزارة وبين مجلس المديرية فإذا كان رأي المجلس استشاريا أمكن الحكومة أن تنتهي . الطريق الثالث والرابع الخ ، حتى تبدأ لما الأسباب التي تمنعها من إنشاء الطريق الثاني . هذا هو الحال المقبول . أما القول بغير ذلك فلا يؤدي إلا إلى حبس المال الخاص ببقاء الطرق . وإليك النص الذي جاء في مذكرة الحكومة الإيضاحية .

« وقد تضمن النص حقا جليلا لم يكن مقررا لمجلس في الأمر العالي المشار إليه ، وهذا الحق هو ترتيب برنامج العمل ، فأوجب على الحكومة في تنفيذ إنشاء الطرق الزراعية أن تراعى الترتيب الذي يقره المجلس ، ويصدر به مرسوم ، بحيث لا تحلأ بعد صدوره أن تقدم إنشاء طريق على آخر إلا إذا وافق على ذلك مجلس المديرية .

« وقرار مجلس المديرية في الإنشاء وفي ترتيب برنامج العمل وفي الرسوم الإضافية التي تخضع للصرف منها عليه لا يكون نافذ المقبول إلا بعد مصادقة مجلس الوزراء وصدور مرسوم به » .

وفيهم من هذا النص أن قرار مجلس المديرية بشأن ترتيب برنامج العمل لا يكون نافذا إلا بعد مصادقة مجلس الوزراء ، وذلك لأن برنامج العمل هو مسألة ترجع الموافقة عليها أو ملاحظتها إلى الحكومة باعتبارها مهيمنة على العمل على وجه العموم .

أما الفقرة الأخيرة فتعني كذلك برنامج العمل إذ نصت على ما يأتي : « فإذا بدأ لوزارة المواصلات ما يدعوها لتعديل برنامج الإنشاء الذي أقره مجلس المديرية وجب عليها أن تحصل على موافقة المجلس متمسا على هذا التعديل . ويكون رأي المجلس استشاريا في التعديل إذا كان إنشاء الطريق يستلزم نفقات من خزنة الدولة » .

وهذه الفقرة إنما تشير إلى تعديل برنامج الإنشاء لا إلى تعديل الطريق . فإذا لاحظنا أن قرار مجلس المديرية في الإنشاء وفي ترتيب برنامج العمل لا يكون نافذا إلا بعد موافقة مجلس الوزراء كما ورد في الفقرة الثانية وجب أن يرجع في التعديل إلى موافقة الحكومة فإذا ما رأت وزارة المواصلات — وهي جزء من الحكومة — أن إنشاء الطريق يستلزم نفقات من خزنة الدولة ورأت أن هذا لا يتفق مع خطتها فيا يتفق بالمواصلات السامة مثلت برنامج الإنشاء وكان رأي المجلس في ذلك استشاريا فقط .

يتبين من هذا كله ومن إرجاع نص فقرات المادة بعضها إلى بعض أن فكرة الشارع ترى إلى أن يكون ترتيب عمل مجلس المديرية في إنشاء الطرق التي توصل بين بلاد المديرية متمشيا مع مآسره عليه الحكومة في إنشاء الطرق السامة . وأرى أن نص المادة ليس فيه ما يتعارض مع ما يطالبه حضرة النائب المحترم على التلاؤمي بك .

حضرة النائب المحترم أحمد والي الجندي — لو أن غرض المشرع هو ما يقوله حضرة الزميل المحترم محدسن لما أشار إلى المال بأي حال من الأحوال ولا كفى بالقول بأن تعديل الحكومة البرنامج إذا عرض هذا الطريق أي عمل من الأعمال السامة كالقناطر والسكك الحديدية وما يشبهها أو بلا قص قتي في البرنامج .

ثم لو أن هذا هو المقصود قلنا إن تطلب وزارة المواصلات على مجلس المديرية راجع إلى ناحية فنية عامة يجب إحلالها عليها من الاضبار ، أما المسألة مسألة مال ، كما سلفنا ، في الجلسات الماضية فيجب أن يراعى فيها الجانب الذي يتحمل دفع الجزء الأكبر من المال . فإذا كانت الحكومة ستدفع ثلاثة أرباع النفقات على الأقل ، كان رأي مجلس المديرية استشاريا ، أما إذا كان المجلس هو الذي سيدفع الجزء الأكبر من المال فلتلحق بقضي بأن يكون هو صاحب الرأي الأخير .

يفهم من هذه المادة — على حسب ما أراه في تفسيرها — أنه إذا تحرر مثلا إنشاء طريق عام وسواء وزير المواصلات ، غير مصادرة الوزير المحترم إبراهيم نهي باشا الحائز كامل همتنا ، وأراد لأمر ما أن يحور هذا الطريق ،

على أنى لاحظ أن المذكرة التفسيرية مكتوبة بتكلف قد يؤدي إلى ممان كثيرة فانا أقررت الحكومة التفسير الذى قال به سعادة دوس باشا وهو أن مجلس المديرية يكون رايه استشاريا فيما يتعلق بإنشاء الكارى والجسور كانت المسألة أبسط من أن تثار حولها هذه المناقشة الطويلة .

حضرة صاحب المعالي وزير الداخلية (بالبابية) - ربما كان فيما سأقوله ما يهئ الإشكال ويرضى حضرات النواب المعارضين . إن الفقرة التى أقررت هذا الاشكال تنص على ما يأتى :

« فانا بدأ لوزارة المواصلات ما يدعوا لتعديل برنامج الإنشاء الذى أقره مجلس المديرية وجب عليها أن تحصل على موافقة المجلس مقدما على هذا التعديل . ويكون رأى المجلس استشاريا في التعديل إنا كان إنشاء الطريق يستلزم نفقات من خزنة الدولة » .

فلما كان رضى حضراتكم أن تقرر الحكومة أن رأى مجلس المديرية يكون استشاريا في حالة تعديل برنامج إنشاء الطرق بواسطة وزارة المواصلات فالحكومة تقرر هذا .

حضرة النائب المحترم عبد الرحمن البيل - إن قرار مجلس المديرية في الإنشاء وفي ترتيب برنامج العمل لا يكون نافذ المفعول إلا بعد مصادقة مجلس الوزراء .

حضرة صاحب المعالي وزير الداخلية (بالبابية) - أريد أن أقرر أن رأى مجلس المديرية يكون استشاريا في حالة تعديل برنامج الإنشاء بواسطة وزارة المواصلات .

حضرة النائب المحترم على المتزلاوى بك - هل أفهم من هذا أن الحكومة تقرر أن التفسير الذى قال به سعادة النائب المحترم توفيق دوس باشا لا يكون إلا بخصوص الكارى والجسور ؟

حضرة صاحب المعالي وزير الداخلية (بالبابية) - إن ذكر الجسور والكارى إنما كان على سبيل التمثيل فقط .

حضرة النائب المحترم على المتزلاوى بك - إذن قد يعدل الطريق تعديلا يرض بالمديرية .

سعادة النائب المحترم توفيق دوس باشا - ليس كلامنا خاصا بتعديل الطرق وإنما نحن نتكلم عن تعديل برنامج الإنشاء الذى يقرره مجلس المديرية . فانا أريد مجلس المديرية مثلا إنشاء خمس طرق وقررها فلما تم رتب برنامج انشائها بحسب أهميتها ووافق على ذلك مجلس الوزراء ثم قامت وزارة المواصلات بإنشاء الطريق الأول والثانى ووجدت أن المصلحة العامة تقتضى بتأجيل إقامة كوبرى أو جسر مما له علاقة بالطريق الثالث بعد أن اُعتمدت نفقاته في الميزانية فإذ العمل إذن؟ هل يوقف إنشاء الطريق الرابع والخامس ويحسب الأموال التى جمعت من دافى الضرائب وتظل معها المصالح العامة؟ أظن هذا يعد تصرفا غير معقول . فالمسألة في الواقع ليست تعديلا في إنشاء طريق وتعديل اتجاهه وإنما هي تعديل في برنامج الإنشاء (تصفيق) .

وقد استنتجت من هذا القيد الطرق التى يستلزم إنشاؤها نفقات من خزنة الدولة . فبلا : طريق تتعرضه أربعة أو مصرفاً أو غيرها ، ويستلزم لاتصاله بعضه ببعض إقامة جسر (كوبرى) . والجارى عليه العمل الآن أن تنشأ الكارى على حساب الدولة ، فلا تؤخذ مصاريف إنشائها من الرسوم التى يقرر مجلس المديرية تحصيلها لإنشاء الطريق . وقد تخفى دواى المصلحة العامة بتأجيل إقامة الكوبرى بعد أن اُعتمدت نفقاته في ميزانية الدولة . فانا جاء الدور في الإنشاء على الطريق الذى يستلزم إقامة الكوبرى ، وكانت المصلحة العامة قد قضت بتأجيل صرف النفقات المخصصة للكوبرى ، وأمر مجلس المديرية دل عدم تعديل برنامج العمل ، وعدم تقديم الطريق الثالث لهذا الطريق عليه ، فالنتيجة أن يوقف تنفيذ البرنامج بأكمله ، وأن تبقى الأموال التى جمعت من دافى الضرائب معطلة ، وأن تظل معها المصالح العامة . لذلك رضى جعل الرأى استشاريا في هذه الحالة وحلها » .

ومن هذا ترون أن الفرض هو تقديم طريق ليس في سبيل إنشائه عقبات على طريق قامت في سبيل إنشاء عقبات . أى أن المقصود هو تعديل في البرنامج ليس إلا .

ولهذا أرى أن الأمر أوضح من أن يضع وقت المجلس فيه وأقترح على حضراتكم الموافقة على المادة كما هي . (تصفيق) .

حضرة النائب المحترم على المتزلاوى بك - إن المسألة يا حضرات النواب قد تظهر بسيطة ولكنها ليست كذلك بل هي مسألة لها خطورتها . لقد شرح سعادة توفيق دوس باشا المذكرة الإيضاحية وفسرها تفسيراً لا يناسب على معناها ولا يمكن أن أوافقه عليه . ولهذا أريد أن أرد على سعادته حتى يكون المجلس على حيلة من الأمر .

حضرة النائب المحترم أحمد والى الجندى - أريد أن تعطى لى الكلمة لأرد على ما قاله سعادة دوس باشا .

الرئيس - عندما أعلت هذه المادة إلى لجنة الداخلية أحيل عليها اقتراح واحد يتناول التعديل في صدرها . أما الفقرة الأخيرة التى تناقش فيها فلم يقدم عنها اقتراح بالكافة .

حضرة النائب المحترم على المتزلاوى بك - أنا الذى أثرت الكلام في الفقرة الأخيرة من المادة ، وقد قرر المجلس إحالة المادة على لجنة الداخلية لتعيد النظر فيها ، فخطت وبقيت على رأيها فيها عدل تعديل بسيط أدخلته على صدر المادة . ومع ذلك فيبدي اقتراح مكتوب مؤيد من عشرة أعضاء ينصب على تعديل الفقرة الأخيرة من المادة .

هذا ، ولو أن الحكومة تناقش على التفسير الذى ذهب إليه سعادة النائب المحترم توفيق دوس باشا وتتفق معاً على تعديل المادة بأن يكون رأى مجلس المديرية استشاريا فيما يتعلق بإقامة الكارى التى تقوم الحكومة بالإحاطة عليها من خزنة الدولة - زوال الخلاف بيننا وبينها . ويوحى لى أن الحكومة تؤيد تفسير سعادة توفيق دوس باشا ببليل سكوتها .

سعادة النائب المحترم توفيق دوس باشا — ما كنت أظن أننا في حاجة للعودة مرة ثانية الى المناقشة في أمر المادة ٢٢ من المشروع ولكن ما رد به حضرة النائب المحترم أحمد والى الجندى دلى على أنه ربما كان مشغولا عند ما أقيمت العبارة التي ورد بها الرد على اعتراضه .

يقول حضرة النائب المحترم: كيف يغير برنامج إنشاء طريق صاوده به قرار من مجلس المديرية بعد أن وافق عليه مجلس الوزراء — الذى من بين أعضائه وزير المواصلات — وبعد أن يكون قد درسه وأطلع على الخواطر الموافقة بأوراقه اللذين بها الكلى وغيرهما ولكن المسألة ليست كما ظننا حضرة النائب المحترم .

قلت ان مجلس المديرية يقرر البرنامج ويوافق عليه مجلس الوزراء وتدرج في الموازنة نفقات الطرق التي يلزم لإنشائها بمبالغ من خزنة الدولة ، ويحدث أن بطرا بعد ذلك ما يستدعي تأجيل صرف هذه المبالغ ، فالذى يدخل عليه التعديل إنما هي النفقات لا الطريق ، فمثلا قد يحصل في سنة ما عجز في الموازنة بمبلغ مليوني جنيه تقرر الحكومة أن توفر مليوناً من ناحية معينة ومليوناً آخر من ناحية أخرى وبذلك تضطر أن توقف إنشاء الطريق ويبقى القرار القاضي بإنشائه قائماً وتكون النتيجة أن بطرا في قرار مجلس الوزراء وتصديق مجلسكم الموقر تعديل من شأنه أن يوقف المشروع . هذه هي المسألة على وجهها الصحيح .

حضرة النائب المحترم على المتزلاوى بك — أتنازل عن الاقتراح ما دام أن التفسير الذى أدلى به سعادة النائب المحترم توفيق دوس باشا قد أقرته الحكومة بنسكوها عليه .

حضرة النائب المحترم أحمد والى الجندى — وأنا لا أتنازل وأطلب أخذ الزاى .

الرئيس — هل توافقون على المادة (٢٢) بعد التعديل ونصها :

مادة ٢٢ — يقرح ويقرر مجلس المديرية إنشاء الطرق الزراعية التي توصل بين بلاد المديرية وقراها طبقاً لأحكام الأمر العالى الصادر في ٣ نوفمبر سنة ١٩٨٠ وما يدخل عليه من التعديلات .

وقرار مجلس المديرية في الإنشاء وفي ترتيب برنامج العمل وفي الرسوم الإضافية التي تعرض للصرف منها عليه لا يكون نافذ المفعول إلا بعد مصادقة مجلس الوزراء وصدر مرسوم به .

وتسرى وزارة المواصلات إنشاء الطرق الزراعية على وجه ما تقدم وتقوم بصيانتها .

فإذا بدأ لوزارة المواصلات ما يدعواها لتعديل برنامج الإنشاء الذى أقره مجلس المديرية وجب عليها أن تحصل على موافقة المجلس مقدماً على التعديل . ويكون رأى المجلس استشارياً في التعديل إذا كان إنشاء الطريق يستلزم نفقات من خزنة الدولة .

(موافقة عامة) .

حضرة النائب المحترم أحمد والى الجندى — أرى أن سعادة توفيق دوس باشا يلعب بالألفاظ وأجدر بحضراتكم أن تصفقوا لى بمدان قسموا رأى .

سعادة النائب المحترم توفيق دوس باشا — أرجو من حضرة الزميل الأستاذ والى الجندى أن يضطر حتى أتم كلامى .

قلت لحضراتكم إن المسألة لا تعدى تعديل برنامج الإنشاء، لأن الحكومة لا تملك حق التعديل في اتجاه الطريق، لأن قرار مجلس المديرية في ذلك نهائى متى صادق عليه مجلس الوزراء ، والمذكرة التفسيرية المقدم بها مشروع القانون تؤيدنى فأدليت به من التفسير، وتعلمون حضراتكم أن هذه المذكرة هي المفسرة للقانون واللذين بها رأى المشروع وهي مضاعفة من وزير الداخلية فلا يمكن أن يعيد عما جاء فيها مجال ، والمسألة في الواقع واضحة وضوحاً كافياً ولما أرى الاكتفاء بما تم فيها من المناقشة وألا يضيع المجلس من وقته في مجمل أكثر من ذلك (تصفيق) .

حضرة النائب المحترم أحمد والى الجندى — في الحق يا حضرات التواب المحترمين أن سعادة توفيق دوس باشا ، وهو أستاذ في البيان ، لا يفرق لنا بين ما يريد من برنامج الإنشاء وبرنامج العمل ، ولعله يريد أن يضمن أن البرنامج هو الترتيب .

سعادة النائب المحترم توفيق دوس باشا — نعم هو كذلك .

حضرة النائب المحترم أحمد والى الجندى — إذا قدسدت لنا الوزارة إذن في بدء الدورة وعرضت برنامجها على المجلس فهل نفهم أن البرنامج هو الترتيب ؟ !

المفهوم يا حضرات التواب أن برنامج كل شئ هو دستوره ، ولا شك أن برنامج الإنشاء غير برنامج العمل .

من الجائز أن تكون لدى مجلس المديرية أعمال عدة منها ما هو خاص بالشؤون الصحية وما هو خاص بالتعليم أو الطرق الزراعية ، فبرنامج الأعمال يتضمن هذه الشؤون جميعها .

أما برنامج الإنشاء لأى فرع من هذه الأمور فهو قائم بذاته وهو الذى يقره مجلس الوزراء — ووزير المواصلات أحد أعضائه — بعد أن يطلع على الأوراق التي تشمل هذا البرنامج ومن بينها الخواطر اللذين بها الكلى والسلك الحديدي أو أى إنشاء آخر، فمن أين إذن أتى الاقتراح؟ لا أتى هذا إلا إذا كان يراد تغيير الطريق .

يقول حضرة النائب المحترم على المتزلاوى بك: إنه يجب أن ينص صراحة على أن يكون رأى مجلس المديرية استشارياً إذا اعترض الطريق ترعة أو مصرف أو غيرها ويحتاج الأمر إلى إنشاء كوبرى ، وهذا ما يجب أن يكون عليه التصریح من الوضوح والجلالة . وإنى على يقين من أن مجلسكم الموقر لا يرضيه اللبس . تلك فانى أحكم إلى رأيكم وأطلب أخذ الزاى بطريق المادة بالاسم .

المقرر — "مادة ٤ — بعد صدور المرسوم بالرسوم الإضافية من أي نوع كانت ، لا يكون قرار مجلس المديرية تأخذ المصمول في تخفيضها أو تقصير أجل سريانها أو في إلغائها إلا بعد مصادقة مجلس الوزراء وصدر مرسوم آخر ."

وقد قدم حضرة النائب المحترم على المتلاوى بك اقتراحا بتعديل المادة هذا نعبه "مادة ٤ — يكون لمجلس المديرية الحق في تخفيض الرسوم الإضافية أو في إلغائها بغير حاجة لاستصدار مرسوم" أي أن حضرته يريد أن يترك لمجلس المديرية حق تخفيض الرسوم الإضافية أو إلغائها بغير حاجة لاستصدار مرسوم .

لم ترد هذه المادة إلى اللجنة كالمادة السابقة ، ولكنني أتمسك بإحالتها على ما هي عليه ولا أرى حاجة لهذا التعديل ، ذلك لأن التخفيض أو الإلغاء يرتب عليه تغيير في الميزانية قد لا يضره الحكومة . لأنه تغيير مفاجيء ، وقد يحدث اضطرابا وإرباكا لا يمكن تداركه إلا بمحوت ضرر بلغ ، لذلك أرى وجوب بقاء المادة على أصلها .

حضرة النائب المحترم على المتلاوى بك — بإحضرات التواب المحترمين : لقد جاء اعتراضى على هذه المادة بعد قتل في المادة ٣٧ (ضحك) فقد كانت لي فيها وجهة نظر أردت أن يأخذ بها المجلس .

إننى من سكان القرى ، وأعلم ما يعانيه الفلاح في هذا الزمن الصعب ، وليس أدل ولا أقنع على سوء حاله من أن الحكومة التجأت أخيرا إلى تشريع حاز موافقتكم الإجماعية لتساعده رغبة منها في انتشاله من الموت التي تزدى فيها ، لهذا دأبت دفعا عن يقين ومن عقيدة بأن رسوم مجالس المديرية قد بولغ فيها مبالغه لا تحتمل فقد وصلوا في الماضي — وقت اليسر والرخاء — إلى زيادة الرسوم زيادة فاحشه .

بيئت لحضراتكم في جلسة سابقة الغرض من إنشاء مجالس المديرية ، وحققا في تقرير رسوم لا تزيد على ٥ ٪ من ضرائب الأهلان . ولكن حدث أن جاءت أوقات عم فيها اليسر يوم خرج العالم من الحرب العالمية وقد عمه التضخم القذرى الذى نمانى منه الآن الأمريين ، وكانت مجالس المديرية تعمل من غير أعضائها لأنها بقيت عشر سنوات بغير انتظاب ، وقد خلت أغلبية كراسيها لوفاة بعض أعضائها وسقوط الضريبة عن البعض الآخر حتى بلغ الأمر بأسرها ، وهو مجلس مديرية ملئيا ، أن كان يعمل فيه عضو واحد ، فكانت قراراته وفق رأى سعادة المدير لأن رأى الرئيس في حالة تسوى الأصوات مرجح دائما .

كان من شأن هذه الحال أن أسرفت مجالس المديرية إسرافا مبعيا ، فبنوا الدور الفخمة للدارس ، ثم ألفوا هذه المدارس وجعلوها مساكن للبرزين ، ويضيق في المجال إن أردت تصداد تصرفاتهم . فقلت لى حضراتكم أن نضع حدا لهذا بأن نحد من ميزانية مجالس المديرية ، فضطروا أن ترفع منها ما كان كاليا ، وكلا نضع على الأمة الفائدة الكبرى التي ترجوها من التعليم رأيت أن يسد العجز من ميزانية الدولة .

لم أوفق لأن يأخذ المجلس بوجهة نظرى ، فقد قالت الحكومة — وهذا ثابت في محاضر الجلسات السابقة — إنها تريد توسيعا في سلطة مجالس المديرية ، فهي مجالس نيابية عليية تريد أن تعطى حقا وترجو لها كمالا ، فهل يريد مجلس التواب أن يضيق من حقوقها ؟ فلما لم توافقوا رأيت أن أتمشى مع الحكومة في منطقها وأطلب للجبال توسيعا في حقوقها بأن يكون لها حق تخفيض الرسوم الإضافية أو تقصير أجلها أو إلغائها . لأن أعضائها يتصلون مباشرة وبالقائات بالمولين الذين يدفعون الضرائب ، فيجب أن يحترم رأيهم وقدرهم .

قد يقال إنكم بهذا تحصلون ميزانية مجالس المديرية ، لا ! إن يحدث شيء من هذا ، ولن تحتل ميزانياتها ، ولن تفسد ، لأن أعضائها — إذا رأوا في بقاء الضريبة مصلحة تعود على الأهلين فاعلمة — لا يمكن أن يحدوا ذلك التخفيض ، فهم يستمدون سلطانهم من أهل الإقليم ويخشون — إنهم قروا شيئا فيه إضرار بمصلحة إقليمهم — ألا يتألوا ثقة الناخبين مرقاترى .

حضرات التواب المحترمين : تبسط في الأمر وقتت للحكومة : في ذلك حق حل مجالس المديرية فإذا أنت رأيت منها تمنا أو إعطاء فلك أن تلجئ إلى حق الحل الذى خوله لك القانون ، حتى إذا جاء المجلس الجديد ووافق على رأى المجلس القديم ، ظهرت هنا إرادة أهالى المديرية ، ووجب احترام هذه الإرادة (تصفيق) . إنشا نريد مجالس نيابية عليية تمثل إرادة الأهلان لا إرادة الحكومة . فإذا أقر أهالى المديرية بعد حل المجلس ووجهة نظر أعضائه ورأى مجلس الوزراء أن في هذا الحنف ، أوفى بعضه ما يضر بالصالح العام بما يتعلق بالصلم — فليس القصص من الميزانية العامة ، فالحكومة مسؤولة عن التلم في كافة أنحاء القطر . وإنى أرى أن من المصلحة العامة — التي يجب أن تقدرها الحكومة ويقدرها المجلس الذى يمين على كل شيء — البه — أن يعطى هذا الحق للجبال النيابية المحلية .

ولا يخفى في هذه المناسبة أن أعلن في صراحة وجلاء أنى لا أوافق حضرة النائب المحترم أمين طاهر فيا وصف به مجالس المديرية من أنها هيئات أنشأتها الحكومة لتتبع رأى الحكومة . ليس هذا غرض الشارع ، بإحضرات التواب المحترمين ، إنما أودعها مجالس نيابية عليية صنية لها من الحق ما لكم ، يتخبط أعضاؤها كما تتخون ، ومن الطبقات التي تتخون منها . فوجب إذن أن تولوها حكم وأن يجعلوا من حقها تخفيض الرسوم الإضافية أو تقصير أجلها أو إلغائها بغير حاجة لاستصدار مرسوم (تصفيق) .

حضرة صاحب السعادة وزير الحربية والبحرية — أشرت في جلسة سابقة إلى الناحية التي نعب إليها المشرع في وضع المادة (٤٠) من هذا المشروع ، وبيئت الحكمة من ضرورة موافقة مجلس الوزراء على قرار مجلس المديرية الذى يقضى بإلغاء الرسوم الإضافية أو إقاصها أو تقصير أجل سريانها . وقتت — عاكفا لأرى حضرة النائب المحترم على المتلاوى بك — إن مجالس المديرية ليست مجالس نيابية لها من الصفة النيابية ما لمجلس البرلمان ؛ اللهم إلا ما قرره الدستور من تمثيلها للشخصيات المنوية بالديرة ، وإلا ما فرضه قرضا من اختيار أعضاء هذه المجالس بطريق

قلت في الجلسات السابقة إنه لا ضرر مطلقا من تدخل السلطة التنفيذية أو التشريعية ، وسألي حضرة النائب المحترم أحمد وإلى الجندى مستفسرا عن المقصود من تدخل السلطة التشريعية فأجبتني بأن التدخل إنما هو بالتقنين والتشريع ، ولأن أستطيع أن أقول إن المجالس بجانها الراحة تحتاج كثيرا إلى عون الحكومة ومساعدتها وتدخل السلطة التنفيذية في أعمالها هو تدخل أيضا السلطة التشريعية وذلك لأن السلطة التنفيذية مسؤولة أمام البرلمان وهذا يعتبر نوعا من تدخل السلطة التشريعية في أعمال الحكومة والإشراف عليها .

إن هذا التدخل من جانب الحكومة بإحضرات النواب المحترمين لا يقصد منه التدخل في شؤون أعمال المجالس بالذات ، إنما كل ما يرمى إليه الحكومة في هذا المقام هو إرشاد المجالس التي هي ، كما تملكون ، في ساجية شديدة إلى عون الحكومة وإرشادها .

وهنا يحلو أن أقيس هذا التدخل من جانب حكومتنا بتدخل السلطة التشريعية أو السلطة التنفيذية في أعمال المجالس العامة في فرنسا ، فهناك المدير وهو رئيس السلطة التنفيذية في استطاعته أن يُلقي قرارا اتخذته مجلس المديرية ، وأضيف إلى ذلك أننا لم نعمل ماضيه المشرع الفرنسي بل جعلنا هذا من حق مجلس الوزراء .

ويوجد ، بإحضرات النواب المحترمين ، ما هو أكثر من ذلك فإن المشروع الفرنسي قرر في المادة "٩٣" من قانون المجالس العامة أن مجلس المديرية إذا أحمل عمدا أو سهوا إدراج التفقات الإلزامية في ميزانيته فنقد ذلك يتخذ إجراء لمرة إن كان هناك من الزفر ما يسمح بدرج هذا المبلغ أم لا قل لم نجد وفرا فإن الحكومة هناك بدون مصادقة المجلس العام تنقش ضرائب جديدة لسداد هذه التفقات .

وأظن أن الفرق كبير شاسع بين تدخل السلطين في فرنسا وفي مصر ، وبناء على ذلك أرى أن وفيت الموضوع حقه وأرجو أن تقرروا المادة كما هي .

حضرة النائب المحترم على المتزلاوى بك — إن النطقة الأخيرة من كلام حضرة صاحب السعادة وزير الحربية والبحرية ، تتفق بالتعليم الإلزامي في فرنسا إن المجالس للمدريات هناك هي التي تقوم بإدارتها .

حضرة صاحب السعادة وزير الحربية والبحرية — إني تناولت بكلامي التكليف الإلزامية والمادة "٩٣" من قانون المجالس العامة في فرنسا الصادر في ٣٠ يونيو سنة ١٩٠٧ (وهذا المجالس تقابلها عندنا مجالس المدريات) تنص على أنه : " إن أغفل المجلس العام أو رفض درج الاتحاد الكافي في الميزانية لسداد التفقات الإلزامية — عادية كانت أو غير عادية — أو سداد القروض فيتقرر درج هذه المبالغ في الميزانية بموجب مرسوم يصدر بالصيغة المقررة طبقا للإجراءات الإدارية العامة وينشر في مجموعة القوانين وتحصل هذه المبالغ — التي تقرر بموجب مرسوم باعتادات — إما من زيادة الإيرادات أو من الرط المقر للصاريف غير المنظورة . فإنا لم توجد اعتادات لذلك فيكون بتقرر ضريبة خاصة على الضرائب الأرمم المقررة .

انتخاب ، ثم حفظت بعد ذلك على ضرورة تدخل السلطين التشريعية والتنفيذية في شؤون هذه المجالس لمنع تجاوزها حدود اختصاصها حتى لا يتحد إلى تصرفات قد تضر بالمصلحة العامة ضررا بيئا ، وقد نص على هذا في الفقرة الأخيرة من المادة (١٣٢) من الدستور ، وقد تولت في جلسة سابقة هذه الفقرة فإذا هي صريحة جلية وليست في حاجة إلى أي تفسير أو تأويل ، وقد رأى حضرة النائب المحترم على المتزلاوى بك وكل المجلس علاجا لحالة تجاوز هذه المجالس حدود اختصاصها أن للسلطة التنفيذية حق حل كل مجلس مديرية تسول له نفسه هذا التجاوز ودلل على نظريته بما شاعت له ملاحقة لسانه وقوة بيانه ، غير أني أزلت عند موقي السابق فلا أرى رأيي في هذا الشأن ، لأن الحل الذي يراه ليس بالأمر الذي يرضاه أي عجب لرفضة شأن هذه المجالس وهو علاج قاس وقاس جدا ، وتدخل السلطة التنفيذية أو السلطة التشريعية إنما هو وقاية ، وقديما قالوا : الوقاية خير من العلاج .

وقد كفا في حضرة النائب المحترم حسن حسني في جلسة سابقة مؤونة الشرح والطويل فقد فصل الموضوع تفصيلا لم يبق بعده قول لقاتل مؤيدا رأى الحكومة . ولأن أزيد على ما قلته في الجلسة الماضية أن مالية المجالس هي بمثابة العمود الفقري لها ، بل هي منها كالروح من الجسم ، والمسائل المالية مسائل دقيقة معقدة إلى حد أنها قد يستعصى أمرها على أولى التدربة بمن مارسوها وتوفروا في شتي أساليبها ، فكان من واجب الحكومة — وهي السلطة التنفيذية — أن تقوم حارسة عليها حتى تنهض هذه المجالس بأمرض عليها من تحمل الأعمال التي أهمها : الصحة والتعليم .

أريد في هذه الكلمة أن أحلل هذه المادة أو أن أحلل الفصل الخاص بسلطة مجالس المدريات وحقوقها المالية تحليلا تشريعا : قال المشرع في المادة (٣٧) إن مجلس المديرية أن يقرر رسوما إضافية على الأهلان قدر لها حدا أقصى لا يتجاوز ١٠٪ من مجموع ضرائب الأهلان في المديرية ، وقراره في ذلك يكون قاطعا على أن يصدر به مرسوم ، ووافقم حضراتكم على هذا موافقة تامة . جاء المشرع بعد ذلك يقول إن الرسوم الإضافية التي تزيد على هذا الحد وكذلك كل رسم جديد إضافي يفرض على الضرائب العامة الأخرى لا يكون قرار مجلس المديرية نافذ المفعول بشأنه إلا بعد موافقة مجلس الوزراء . أتدرون ما الحكمة في كل هذا ؟ ذلك لأن المشرع أراد بها اتخاذ الحيلة لمنع المجالس من زيادة الرسوم الإضافية أو الجميلة إذا رأى في فرضها إرهاق أو أضرار بصالح الأهلين . وقد وافقم أيضا على هذه المواد موافقة صريحة . ثم جاء المشرع بعد ذلك يقول إن المجالس كما قد تنفع صعودا فتقرر زيادة الرسوم الإضافية قد تنحدر هبوطا وهو احتياط أريد به الثبات حتى لا تزيد الضرائب أو تنقص إضرارا بالمصلحة العامة وهي التي تونخا المشروع في كتابنا الحاليين .

يقول الشارع إن موافقة مجلس الوزراء واجبة فيها ، وهذا هو التناظر في التشريع والتجاس الذي يجب أن يكون بين المادتين وهو ما يدل على الحق والحكمة والعقل .

حضرة النائب المحترم على المتلاوى بك — بهذا المرسوم يجوز الصفة التشريعية في فرنسا بموافقة مجلسي البرلمان .

حضرة صاحب السعادة وزير الخارجية — ليس لمجلسي البرلمان هناك سلطة في هذا .

حضرة النائب المحترم على المتلاوى بك — هذا المرسوم إذا تعرض لـال في الميزانية العامة وجب أن يأخذ دوره في مجلسي النواب والشيوخ .

حضرة النائب المحترم لطيف نخله — إن الضرائب التي يمكن أن تكون موضع نظر عند الزيادة أو التخفيض محصورة في المادتين ٣٨ و ٣٧ فالمادة "٣٧" تناولت ضرائب الأطنان والمادة "٣٨" تناولت الضرائب الإضافية، وحتى مجلس المديرية في الإنشاء فاصر على فرض نسبة معينة من ضرائب الأطنان وما زاد على ذلك فالمرج فيه إلى سلطة مجلس الوزراء ، وما دام الأمر كذلك فلا يجوز أن يعطى لمجلس المديرية حق قطعي في التخفيض إلا بالنسبة المعنية التي كانت له أصلاً حق إنشائها .

أما ما زاد على تلك النسبة ، وهو الذي لم يكن له حق في إنشائها إلا بعد موافقة مجلس الوزراء ، فالمرجح الطبيعي فيه يجب أن يكون لمجلس الوزراء .

وتنص المادة ٤٠ على أنه "بعد صدور المرسوم بالرسوم الإضافية من أي نوع كانت ، لا يكون قرار مجلس المديرية نافذ المفعول في تخفيضها أو قصير أجل سريانها أو في إلغائها إلا بعد مصادقة مجلس الوزراء وصدور مرسوم آخر" ومن هذا ترون أن نص هذه المادة خاص بالضرائب الإضافية عن الأطنان .

المقرر : يعني ١٠ / ٣

حضرة النائب المحترم لطيف نخله — أقصد أنه لا يجوز جعل رأى مجلس المديرية قطعياً في التخفيض أو قصير أجل السريان إلا في الضرائب التي لتلك المجالس الحق القطعي في إنشائها . أي أنه لا يمكن أن يفرض مجلس المديرية حقاً في التخفيض إلا في حدود ١٠ / ١ . وهي النسبة التي كان رأيه في إنشائها قطعياً . أما ما زاد على ذلك — وهو ما يجب أن يرجع في إنشائه إلى سلطة مجلس الوزراء — فلا يجوز أن يخفّضه مجلس المديرية إلا بعد موافقة مجلس الوزراء لذلك أرجو أن تنق المادة ٤٠ "ع" على حالها .

حضرة النائب المحترم عبد الرحمن البيل — أرى أن تنق المادة كما هي للأسياب الآتية :

إن حضرة النائب المحترم على المتلاوى بك يفتنى أنه إذا ما طلب أحد مجالس المديرية تخفيض الضريبة أو قصير أجلها أن يأتي مجلس الوزراء فيصدر قراراً لا يتفق مع مصلحة المديرية ، وأرى أن الخوف من هذا الأمر يفتنى بما قاله حضرة صاحب السعادة وزير الخارجية والبحرية من أن نص الفقرة الخامسة من المادة (١٢٢) من الدستور يعنى هذه المجالس حاية كافية، وهذه الحماية يا حضرات النواب المحترمين أداتها هذا المجلس الموقر، وما على مجلس المديرية إذا ما رأى ، في حالة من الحالات ، أن السلطة

التنفيذية أو أرى مجلس الوزراء يتعمده بنبرحق إلا أن يلبأ إلى السلطة التشريعية ويطلب إليها الحماية ، وكلنا نعرف أن الوزارة مسؤولة أمامنا من كل اعتداء يقع منها على مجالس المديرية ولنا أن نحاسبها عليه . وما دامت هذه الحماية موجودة وكافية لتحقيق مصلحة الأقاليم فاني أرى أن تنق المادة على أصلها .

حضرة صاحب العالي وزير المعارف العمومية — كان الأجدر أن تكون المناقشة حول زيادة الضرائب لا حول تخفيضها ، لأن من المقبول أن مجلس الوزراء إذا أراد ألا يجارى مجلس المديرية في عمل ما ، فأنما يكون ذلك عند ما يطلب المجلس زيادة الضريبة ، إذ لا بد من موافقة مجلس الوزراء عليها وهي إنما تكون دائماً لنشر السلام أو للانكشافات الصحية أو غير ذلك ، فإذا كان مجلس النواب قد وافق على أن الزيادة لا تفرض إلا بموافقة مجلس الوزراء فاني لا أفهم معنى منع مجلس الوزراء من مراقبة المجالس عند ما تريد تخفيض الضرائب ، إذ أن رقابة مجلس الوزراء في هذه الحالة — كما بينا في الجلسات السابقة — إنما هي للحظافة على استبقاء المشروعات النافذة التي أقيمت والتي أقربها المجالس بنفسها وبفعلها ، فطبيعي أن المجالس لا تطلب التخفيض إذا كانت المشروعات قائمة حتى لا تكون سبباً في تعطيلها ولكن قد يحدث أن أحد المجالس يتدفع وراء تيارات انتقائية أو شهوات تتطوى تحت أي غرض من الأغراض فيفتح تخفيف عبء الضرائب فهل يترك وشأنه معطلاً ففعله هذا ما لديه من المشروعات الهامة ؟ أظن هذا ما لا توافقون عليه ، بل يجب أن تكون هناك سلطة أخرى ترافقه وهي طبعاً مجلس الوزراء أي السلطة التنفيذية العليا المسؤولة أمام البرلمان ، ومن ذلك ترون أن الحكمة والفرض ظاهران من نص المادة القاضي بضرورة المحافظة على المشروعات النافذة التي تقام لمصلحة البلد ، وما دامت هذه هي العلة التي تدور مع معلولها دائماً وهي الباعثة للحكومة على وضع هذا النص فأظن أن لا عمل للنقشة في هذا الموضوع ولا خوف من رقابة مجلس الوزراء لأنها رقابة صالحة (تحقيق) .

حضرة النائب المحترم حسن حسني — لا أريد أن أعيد ما سبق الكلام فيه في محضر جلسة ١١ يناير الماضي وكان الأجدر بحضرة النائب المحترم على المتلاوى بك بعد الذي تبين من المناقشة في تلك الجلسة إن يأتي اليوم — وهو مصرع على إدخال تعديل على نص المادة — بأسياب جديدة .

إننا أمام قطعتين جوهريتين فيما يتعلق بطلب بقاء المادة على أصلها : القطعة الأولى ما نص عليه الدستور في الفقرة الخامسة من المادة "١٢٣" والقطعة الثانية خاصة بالقرارات التي أصدرتها بشأن المواد ٣٧ و ٣٨ و ٣٩ ففما يتعلق بالقطعة الجوهرية الأولى فانها تهتم باعتراضات حضرة النائب المحترم على المتلاوى بك التي جعلها أساساً للتعديل الذي يقترسه ، وذلك لأنه يقول إن مجالس المديرية هي مجالس نيابية ، وهي مجالس لها سلطة إلى آخره ، صحيح إن هذه المجالس نيابية ولها سلطة ولكنها سلطة محدودة بالفقرة الخامسة من المادة "١٢٣" من الدستور ، ومع الأسف ليس لحضرة النائب المحترم على المتلاوى بك ولا لغيره أن يمس نصاً من نصوص الدستور . تقول المادة "١٢٣" من الدستور :

صمم رأى الحكومة وعرفت أن الدافع الوحيد الذى أملى عليها وضع هذه المادة إنما هو تهادى المفاجآت التى يجوز أن تطرأ على ميزانيات المجالس فتضطرب أحوالها فتقف سير الأعمال الجديدة أو تطل الأعمال القائمة ، مما يهتبه الحكومة ببناء واضحاً وأدلت برأيها فيه .

وقد صمم أيضاً الرأى المعارض الذى فضل بالإدلاء به جملة مرات حضرته النائب المحترم وكل المجلس على المتزلاوى بك ورأيهم تلك الميعة القوية التى أيد بها رأيه فى هذا الموضوع .

والى أريد بدورى أن أعرض عليكم رأياً جديداً قد يكون فيه التوفيق بين الرأين . وما دام المقصد هو توفى المفاجآت ، على مد قول حضرة صاحب المالى وزير المعارف العمومية ، حتى تبقى الأعمال النافعة التى قررتها مجالس المديريات بنفسها قائمة ، فلا أرى ما يمنع مطلقاً من الأخذ بالتعديل الذى اقترحه حضرة النائب المحترم على المتزلاوى بك مع زيادة جملة بسيطة عليه وحي " أن يكون لمجالس المديريات الحق فى إقاص الضريبة بتبرمواقة مجلس الوزراء على شرط واحد هو أنها لا تبتل الأعمال القائمة ولا تبتل الأعمال المنشأة التى ينطق عليها من الوفورات " .

حضرة صاحب المالى وزير المعارف العمومية — إن الذى يطليه حضرة النائب المحترم ليس بنص تشريعى .

حضرة النائب المحترم محمد عزيز أباطله — أريد أن أقول إنه يمكن وضع هذا التعديل فى نص تشريعى ويجوز لمجلس النواب أن يفتل ذلك . وبهذا نستطيع أن نصل إلى جملة أمور : منها أنه يمكننا أن نتوق المفاجآت وفى الوقت نفسه لا نترك الأمور على إطلاعها وبلون قيد ، وإنما نجعل حق تخفيض الضرائب للمجالس التى يمكنها أن تستمر فى الصرف على مشروعاتها مما ليسا من الوفورات ، وهذا هو رأى .

حضرة النائب المحترم حسن حسنى — هذا التعديل جديد وغير مقبول شكلاً .

حضرة النائب المحترم محمد عزيز أباطله — إذا وافق المجلس على هذا التعديل فيكون ذلك بمثابة اقتراح مقدم كتابة . وهناك سوابق فقد وافق المجلس على مثل هذا مراراً .

حضرة النائب المحترم حسن حسنى — لم يحدث مثل ذلك .

حضرة النائب المحترم الدكتور محمد صالح بك — إن المادة "ع" التى نحن بصددنا تكاد تحرم على المجلس تخفيض الضرائب أو الرسوم فى المدة أو الأجل الذى عيه مشروع هذا القانون لجبايتها . ولنفرض أن مجالس المديريات ليس لها حق تخفيض الضريبة فإذا ما انقضى أجل الضريبة ، وهو الخمس السنوات المحددة لها ، وكانت قد وصلت إلى أقصى حد لها وهو ١٣ ٪ فإنها بعد انتهاء الأجل المحد لها تصبح لا وجود لها .

" ترتيب مجالس المديريات والمجالس البلدية على اختلاف أنواعها واختصاصاتها وعلاقتها بمجالات الحكومة بينها القوانين . ورأى فى هذه القوانين المبادئ الآتية " ومن ضمن هذه المبادئ تدخل السلطة التشريعية كما جاء بالفقرة الخامسة من هذه المادة ونصها " تدخل السلطة التشريعية أو التنفيذية لمنع تجاوز هذه المجالس حدود اختصاصها أو إضرارها بالمصلحة العامة وإبطال ما يقع من ذلك " .

إذن إذا قلنا بوجود بقاء المادة "ع" من مشروع هذا القانون وعدم الالتفات إلى التعديل المراد إدخاله لا يصح أن يعترض على هذا الكلام بأن مجالس المديريات هي مجالس نيابية .

حضرة النائب المحترم على المتزلاوى بك — أرجو أن يفسر حضرة النائب المحترم المقصود من كلامه .

حضرة النائب المحترم حسن حسنى — إنى أجيل حضرة النائب المحترم على المتزلاوى بك الذى يطلب منى التفسير على ما جاء بمحضر جملة ١١ يناير الماضى وما سبق أن قلته فى تلك الجلسة مطولاً وملخصه أنه إذا كانت مجالس المديريات طبقاً للواد ٣٧ و ٣٨ و ٣٩ من مشروع هذا القانون تفرض رسوماً يصادق عليها مجلس الوزراء طبقاً لتبصص هذه المواد التى اقترحها مجلساً فيما سبق فلا يصح لمجالس المديريات طبقاً للمادة "ع" أن تخفف هذه الرسوم أو تقصر أجل سريانها أو تخفها إلا بعد مصادقة مجلس الوزراء وصدور مرسوم بها . فإذا ما أخذنا بالتعديل المقترح إدخاله على نص المادة ، فتكون النتيجة أننا نلغى اليوم ما قرره بالأمس .

إن حضرة النائب المحترم على المتزلاوى بك عند ما بدأ كلامه قال إنه بعد أن فشل فيما اقترحه بخصوص المادة "٣٧" يريد أن يطرح على المجلس تعديلاً للمادة "ع" .

إن هذا الكلام صحيح فإن حضرة النائب المحترم بعد أن فشل فى إقناعكم بالأخذ برأيه يريد الآن أن توافقه على ما يطلبه من تعديل نص المادة "ع" . ولأنى أرى ما يمسك الموقر أن يصدر قرارات متناقضة فبعد أن وافق على المواد ٣٧ و ٣٨ و ٣٩ يود تقديم ذلك بقرار متناقض فى المادة "ع" . ولذا أرى ألا توافقوا على قبول هذا التعديل المقترح لأن المرجح الأخير — كما قال حضرة صاحب المالى وزير المعارف العمومية — هو هذا المجلس . فى الذى يخافه حضرة النائب المحترم على المتزلاوى بك من ذلك ؟ هل يريد أن يركز السلطة فى مجالس المديريات فلا ترجع فى عملها إلى رأى مجلس الوزراء ولا تخضع فى سلطتها ؟ أظن هذا ما لا يحاربه فيه أحد من حضراتكم وكلهم تعلمون أن مجلس الوزراء مسئول أمامكم ولكل منكم أن يستجوب الوزير المختص إذا ما تصرف تصرفاً ليس فى مصلحة المجالس ولكم كل الحق فى إنشاء أى أمر لا ترون فيه تحقيق المنفعة العامة ، فأرجو أن توافقوا على بقاء المادة على حالها .

حضرة النائب المحترم محمد عزيز أباطله — عسى يا حضرات النواب المحترمين رأى متواضع أعقد أنه قد يوفق بين الرأين المتناقضين .

فما القول في الإجراءات التي يجب على مجالس المديرية أن تتبناها في مثل هذه الحالة؟ هل تبدأ بفرض الضرائب من الأول كما صمدت أو تبدأ بالصفة مرة واحدة وتصدر قانونا بفرض ضرائب قدرها ١٣٪.

حضره صاحب المالى وزير المعارف العمومية - يكون هذا الإجراء تبعا للظروف ومتشبا مع ما تقتضيه حالة الأعمال .

حضره النائب المحترم الدكتور محمد صالح بك - من أجل هذا نريد أن نطلى مجالس المديرية - وهى أعلم بظروفها من غيرها - الحق أيضا في أن تستصدر مرسوما من الحكومة بفرض الضرائب ولما أن تبدأ بالنهاية الصغرى .

حضره صاحب المالى وزير المعارف العمومية - إن ما أبداه حضره النائب المحترم هو في صالح المشروع لأنه في الواقع بعد انتهاء السنة المالية للضرائب فللمجالس أن تبدأ بالرسم التي تراها مناسبة ومتشبة مع الشروط القائمة كما أشار إلى ذلك حضره النائب المحترم محمد عزيز أباظه ، إذ يصح أن يجلس ما يزيد الضريبة إلى أقصاها في أول الأمر ، بسبب القيام بإنشاء مباني وإنما ما انتهت هذه المباني فلا يحتاج إلا للاعتاق على المكاتب الإنشائية ونفقاتها لا تدنو الصرف على التعليم وفي هذه الحالة فللمجلس الحق ألا يفرض من الرسوم إلا ما يراه منها وأيضا بجانب التعليم والصحة فقط . وإنما ما انتهت السنة المحددة لسريان الضريبة فللمجلس الحق دون أن تنازله الحكومة في أن يقرر الرسوم اللازمة لحاجته حسب ما تقتضيه ظروفه .

حضره النائب المحترم الدكتور محمد صالح بك - إذن يفهم من تفسير حضره صاحب المالى وزير المعارف العمومية ومن مشروع القانون أنه متى انتهى أجل الضريبة فللمجالس أن تقرر رسوما ولو كانت دون الحد الأقصى .

حضره صاحب المالى وزير المعارف العمومية - نعم يمكن للمجالس أن تقرر ذلك .

حضره النائب المحترم الدكتور محمد صالح بك - وهل في حدود العشرة في المائة يكون رأى المجالس قاطعا ؟

حضره صاحب المالى وزير المعارف العمومية - نعم . في هذه الحالة تستدر المجالس حقها كاملا فتبدأ بالرسم التي تراها مناسبة للوفاء بمجالاتها ولو كانت دون الحد الأقصى .

حضره النائب المحترم أحمد والى الجندى - لا أزال مؤيدا لحضرة النائب المحترم على المتلاوى بك ولكن في شيء من الاحتياط ، تعلمون حضراتكم أن المال هو دعامة كل شيء ، فإذا ما فرضنا ضريبة إضافية فإن السلطة فيها هي أننا نزيد تنفيذ مشروع من المشروعات . وبما أن السلطة تدور مع الملول وجودا وعدما ، بحيث إذا زالت زال معلوما ، فلما الحق عند زوال الضرورة التي دعت إلى فرض تلك الضريبة الإضافية أن نعمل عنها .

أعطت المادة المجلس الحق في رفع هذه الضريبة خصوصا ما هو فوق الـ ١٠ ٪ منها وحرمت حق التخصيص أو حق تخصيص مدلتها إلا بعد موافقة مجلس الوزراء الخ .

فأنا أقترح أن يكون للمجلس حق التخصيص أو تخصيص السنة إذا لم يكن هناك التزامات مالية سابقة تتعارض مع هذا التخصيص أو التخصيص وتكون بهذا قد وقعنا بين قول حضره النائب المحترم على المتلاوى بك وسعادة وزير الحرية والبحرية الذي يخشى أن تتهاون مجالس المديرية بتقصص ميزانيتها على حين أنها مرتبطة بالتزامات مالية أمام هيئات أو شركات أو حكومات .

حضره النائب المحترم محمد حسن - ومن يراقب عدم الإخلال ؟ أهو مجلس الوزراء ؟

حضره النائب المحترم أحمد والى الجندى - إذا كلف مشروعا علم الإخلال فليراقب مجلس الوزراء ، حتى إذا رأى أن ليس هناك إخلال بالتزام سابق لم يبق حاجة إلى هذا التحكم .

حضره صاحب المالى وزير المعارف العمومية - وهل تكون هذه المراقبة بنفس أو بغير نفس ؟

حضره النائب المحترم أحمد والى الجندى - أريد التوفيق بين رأى النائب والوزير بأنه ما دام لا يترتب على تخفيض الضريبة أو تخصيص أجل سريانها أو إلغائها إخلال بالتزام ، فإن مجالس المديرية تملك ذلك دون حاجة إلى قرار مجلس الوزراء .

حضره النائب المحترم إبراهيم الملال بك - يرى بعض حضرات النواب المحترمين ، وعلى رأسهم حضره النائب المحترم على المتلاوى بك ، أن في اشتراك الحكومة مع مجالس المديرية سلبا لحقوق المجالس أو سيطرة عليها ، ولكن الحقيقة أن هذا الاشتراك يزيد المجالس قوة فوق قوتها ويشد من أزرها . ولما تخاف هذا الاشتراك ونحن نولى الحكومة همتنا ؟

نحن ما رأينا حكومة تخفف مع مجالس المديرية (ضحية) .

إذا فرضنا أن مجلس مديرية رأى تخفيض ضريبة فلا يقلل أن تخفف الحكومة ضريبة في سبيله ، بل المفهوم أنها تعاضده وترحب بفكره . ولهذا أطلب بقاء المادة على أصلها .

حضره النائب المحترم إبراهيم غزالى بك - أريد أن أرد على ما ذهب إليه حضره النائب المحترم حسن حسنى من أن المادة ١٢٢ من الدستور تتعارض مع اقتراح حضره النائب المحترم على المتلاوى بك فأقول بأننا متى أقررنا المادة ٤٠ أصبح اختصاص مجالس المديرية عمدا بهذه المادة وسيتخذ يكون في الأمر خروج على الدستور .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على المادة ٤٠ كما تلاها حضره المقر ؟

حضره النائب المحترم على المتلاوى بك - ينبغي أن يؤخذ رأى على اقتراحى أولا .

الرئيس - الموافق على اقتراح حضره النائب المحترم على المتلاوى بك يقف . (وقتت أغلبية) .

الرئيس - رفض الاقتراح وقرر بقاء المادة كما هي . والآن ننقل إلى المادة ٥٦

حضرة النائب المحترم حسن حسني - لقد أخذ الرأي بطريقة الوقوف وقيل إن الواقفين أقلية ، وقيل إن التعديل الذي طلبه حضرة النائب المحترم على المتلاوى يك إدخاله على المادة ٤٠ قد سقط لأن الأغلبية رفضته ، وبمثبت هذا في محضر الجلسة ، فلا يجوز بمبدأ أن يقول حضرته إنه كان يستعد أن الأغلبية في جانب اقتراحه لأن اقتراحه في هذه الحالة انتهى فيه الأمر بقرار صدر من المجلس (خفية) .

وإني أحرص على القانون ، وأحرص على تطبيق أحكامه ، لأن هذه السابقة تمنح أن تصبح قرارات المجلس عبثاً وهذا مالا يجوز (خفية) .

على أنه إذا فرض أنه كان هناك شك فإن القول بوجود هذا الشك لا يمكن أن يكون إلا بعد أخذ الرأي بالطريقة المكسبة حتى إذا ظل الشك بعد ذلك قائماً أخذ الرأي بطريق النداء بالأمر . وهذا متفق به بنصوص قانون النظام الداخلي للبرلمان في مادتيه ٨٧ و ٨٣

الرئيس - يتلى محضر الجلسة (على المحضر) .

حضرة النائب المحترم على المتلاوى بك - لقد استند حضرة النائب المحترم حسن حسني في رأيه على نصوص المادتين ٨٧ و ٨٣ من القانون وهذه النصوص نفسها صريحة تقضي بأنه عند انكسار يجب أن يؤخذ الرأي بطريق النداء بالأمر ، ولما كان الرئيس الجالس على منصته العالية هو الذي يرى ويشرف على هيئة المجلس فالطريق في معرفة الشك هو أن يقرر بنفسه ذلك وقد قرر بالفعل أن هناك شكاً بديل أنه نادى السكرتير الموظف وأمره ببناءه الإسماء (خفية) .

ما الذي تخشونه إذا كانت الأغلبية معكم ؟ ليس في الأمر اعتداء على القانون ، وإنما هذه وسيلة يقصد بها التفادي من أخذ الرأي بطريق النداء بالأمر ، على أنه إذا قام الشك فيجب أن يفرض مصلحتي ، وعلى كل حال لا محل للرجوع في أمر الرئيس بأخذ الرأي بالنداء .

حضرة صاحب الممالى وزير المعارف العمومية - كل ما أريد هو المحافظة على أحكام القانون وقد رأى معالي الرئيس ، كما رأى الكثيرون ، أن الذين وقفوا كانوا أقلية وبمثبت ذلك في المحضر ، فأراد حضرة النائب المحترم على المتلاوى بك أن يتصل من هذه النتيجة وينقل إلى طلب أخذ الرأي بالمناداة لأنه اعتقد أن من وقفوا كانوا أكثرية ورأى أن المسألة قدبت فيها بقرار رفض الاقتراح .

الرئيس - الموافق على هذا الرأي يقف .

وقف عدد من النواب ولم يملن إن كان أكثرية أو أقلية .

الرئيس - بما أن المحضر كما تلى على حضراتكم ثبت فيه أن الأقلية كانت في جانب الاقتراح فالتيجة أن الاقتراح قد رفضته الأكثرية (خفية) .

حضرة النائب المحترم محمد فهم القببي - هذا مستحيل ، إن معالي الرئيس قد سمح بأخذ الرأي بطريق النداء بالأمر وانتهى الأمر فيجب إجراء ذلك . (خفية) .

الرئيس - ترفع الجلسة .

حضرة النائب المحترم على المتلاوى بك - وماذا جرى في المادة ٤٠ ؟ الرئيس - لقد أعلنت أنها بقيت على أصلها لأن اقتراح التعديل واقتت عليه أقلية .

حضرة النائب المحترم على المتلاوى بك - ظننت أن نتيجة الاقتراح كانت في جانب قبول اقتراحى ، واللاحظ أن بعض حضرات الوزراء الذين ظلموا جالسين وكذلك بعض مندوبي الوزارات ليسوا من أعضاء هذا المجلس . الرئيس - فلنأخذ الرأي إذن بطريقة النداء بالأمر .

حضرة النائب المحترم محمد حسن - لا شك في أن مؤيدي الاقتراح كانوا أقلية .

حضرة صاحب الممالى وزير المعارف العمومية - ولماذا تريد أخذ الرأي وفرض وجود الشك ؟ وهل يجوز لمضو واحد أن يقرر وجود شك في أخذ الرأي بينا المجلس كله يقول بخلاف ذلك ؟

حضرة النائب المحترم على المتلاوى بك - ولماذا يخشى معالي الوزير من أخذ الرأي بطريق النداء بالأمر ؟ مع أن هذا هو الذي يظهر النتيجة الحقيقية . وإني كنت معتقد أن اقتراحى قد أيدته الأقلية .

حضرة صاحب الممالى وزير المعارف العمومية - نحن نحصر على النظم الدستورية واتباع الإجراءات القانونية .

حضرة النائب المحترم على المتلاوى بك - إذا أراد معالي الوزير أن يستند إلى نص دستوري فليدنا على هذا النص . أما وقد قرر معالي الرئيس أخذ الرأي بطريق النداء بالأمر فلا مندوحة من هذا الإجراء .

الرئيس - يؤخذ الرأي بالنداء بالأمر على اقتراح حضرة النائب المحترم على المتلاوى بك .

حضرة النائب المحترم حسن حسني - إن المسألة يا حضرات النواب أخطر من أن تمر هكذا .

لقد أخذ معالي الرئيس الرأي على الاقتراح بعد المناقشة فيه ، واختار طريق الوقوف لمن يؤيده ، فوقف أعضاء قبل منهم أقلية ...

حضرة النائب المحترم محمد نور - قلنا إنهم أغلبية وأنا شخصياً قلت ذلك .

حضرة النائب المحترم حسن حسني - قيل إنهم أقلية ، وبعد هذا بدقائق قام حضرة النائب المحترم على المتلاوى بك فقال إنه كان يظن أن الأغلبية في جانب اقتراحه .

(خفية ومقاطعة) .

لاحظوا مني ! لقد أخذت الكلمة من معالي الرئيس ولي الحق في الكلام فأنكم ولو قاطعتموني إلى الصباح .

الرئيس - استمر يا حضرة العضو المحترم .

مجلس النواب

استمرار المناقشة في مشروع القانون والانتهاء من المداولة الأولى
(جلسة ٧ خريسة ١٩٣٣)

“المادة ٥٦”

الرئيس — ليتفضل حضرة المقرر .

حضرة النائب المحترم ابراهيم دسوقي باطله (المقرر) :

“مادة ٥٦ — إذا لم يصدر قرار وزير الداخلية بالميزانية قبل ابتداء السنة المالية يعمل بالميزانية القديمة حتى يصدر القرار بالميزانية الجديدة .”

هذه المادة هي إحدى المواد الثلاث المستقاة لاستيفاء منها . وقد اعترض حضرة صاحب العزة على المتزلاوى بك وكل المجلس على هذه المادة أيضا، ويتلخص اعتراضه في أنه : “إذا لم يصدر وزير الداخلية قراره باعتاد الميزانية في مدى ثلاثة أشهر يعمل بالميزانية الجديدة” فمع أن المجلس لم يقرر إعادة المادة إلى لجنة الداخلية فاني انتهزت فرصة انقضاءها وأخذت رأي حضرات أعضاء في هذا الاقتراح . فأروا إبقاء المادة على ما هي عليه ، وفي الحق أننا رأينا أن الاحتياط الذي يطلبه حضرة المتزلاوى بك لا يمر له مطلقا .

يتخفى حضرته أن وزارة الداخلية قد تعتمد عدم التصديق على ميزانية مجلس المديرية لكي تكرمه على العمل بالميزانية القديمة ، ولست أدري ما هو السبب الذي يحمل الحكومة على هذا ؟ ليس هناك من سبب يدعوها إلى اللف والدوران بالترامها الصمت لتكره مجلس المديرية على العمل بالميزانية القديمة ، فإن المادة (٥٥) من هذا القانون . وقد وافق عليها المجلس — وكان معنا حضرة المتزلاوى بك — فتفى الحكومة عن مثل هذا التصرف، إذ يعمل مجلس الوزراء الرأي الأخير في اعتاد ميزانية مجالس المديرية، لأنه عند حدوث خلاف بين مجلس المديرية وبين اللجنة المنصوص عليها في المادة ٥٣ يرفع الأمر إلى مجلس الوزراء برأى اللجنة ورأى مجلس المديرية وفي هذه الحالة يصدر قرار وزير الداخلية باعتاد الميزانية بموافقة مجلس الوزراء . فما دامت السلطة والكلية النهائية لمجلس الوزراء . فليس ثمة سبب يحمل الحكومة إلى الانجذاب إلى تلك الحيلة القريبة .

وفوق ذلك ، يا حضرات النواب ، فإن نص هذه المادة مأخوذ من نص المادة ١٣٠ من الدستور وهي الخاصة بميزانية الدولة ، وإني أخواها على حضراتكم .

“إذا لم يصدر القانون بالميزانية قبل ابتداء السنة المالية يعمل بالميزانية القديمة حتى يصدر القانون بالميزانية الجديدة .”

ومع ذلك إذا أقر المجلسان بعض أبواب الميزانية أمكن العمل بها مؤقتا “
هذه هي الصاعدة فيما يتعلق بميزانية الدولة ، فالذي يمنع من اتباعه في ميزانية مجالس المديرية ؟

على أن الذين يتشككون ويظنون القنصون يمتدرون أن مجلس المديرية ومجلس الوزراء أعداء الأداء أو خصمان متباغضان يقرص كل منهما الآخر ويحسين الفرصة للإفراج به ، ولم تكن الحال كذلك في الماضي وسوف لا تكون كذلك إن شاء الله .

لهذا أرجو الموافقة على بقاء المادة على ما هي عليه .

حضرة صاحب المعالي وزير المعارف السومية — أرجو أن تلاحظوا أن الحكومة تمد مجالس المديرية سنويا بمبلغ يتراوح بين ١٧٠٠٠٠ جنيه و ١٩٠٠٠٠ جنيه .

حضرة النائب المحترم ابراهيم غزالى بك — يلوح لي أن حضرة المقرر يرد الاعتراض على المادة ٥٦ وإني أخافه في هذا ، لأن موافقة المجلس الموقر على المادة ٥٥ وإبقائها على أصلها فيه مبرر كاف لإبقاء المادة ٥٦

المقرر — أنا لم أبرر مطلقا الاعتراض على المادة ٥٦ لأني نص المادة ٥٥ يقتضى بأن على اللجنة أن تحضر المجلس بملاحظاتها على مشروع ميزانية ليدري رأيها فيها، فانا ظنا مختلفين رفع الأمر إلى مجلس الوزراء برأى اللجنة ورأى مجلس المديرية .

ويذكر في تقرير وزير الداخلية إلى مجلس الوزراء رأى أغلبية المجتمع مختلف الاقتراحات المغيرة له وملخص الأسباب التي بنيت عليها .

وفي هذه الحالة يصدر قرار وزير الداخلية باعتاد الميزانية بموافقة مجلس الوزراء .

ففى بذلك قد جعلت الكلمة الأخيرة لمجلس الوزراء ، وليس مجلس الوزراء في حاجة إلى الاحتمال بالسكوت حتى يكره مجلس المديرية على العمل بالميزانية القديمة . لأن أمامه عملا إيجابيا يستطيع أن يأخذ به ، فهو قادر على الرضا وعدم التصديق . فلا معنى لأن ينص في المادة ٥٦ على تحديد مدة ثلاثة أشهر ، لأن هذا النص لا يبرد به إلا منع ما يشاء حضرة النائب المحترم على المتزلاوى بك من أن الحكومة قد تحتال فلا تعتمد الميزانية إلا بعد أشهر عديدة ، لكن لا حاجة للحكومة إلى هذا الاحتيال .

حضرة النائب المحترم على المتزلاوى بك — معالي الرئيس . قبل أن أبدا كلامي عن المادة ٥٦ أتمس من الرئاسة أن تسمعا الصوت عاليا عندما تعلن قبول أو رفض أية مادة من المواد حتى لا يحدث في جلسة الليلة الماضية . وإني لمرسى كلامي على المادة . إلى القراءة الثانية فوفقتم أستعين رأى المجلس على الوجه الأمثل .

يا حضرات النواب المحترمين : لست أنهم لما تمسك الحكومة بحرية المادة ، وهذا ما يعني أقول إنه لابد أن في الأمر سرا ...

حضرة النائب المحترم السيد حبيب — ولما تمسك أنت بالتعديل ؟

حضرة النائب المحترم على المتزلاوي بك — هل أخذت على عاتقك أن تكون مقاطع المجلس ؟ يعني أن هذه المقاطعة يقصد بها منع التكلم من أن يتم كلامه ... (ضجة) .

أريد أن أعترف في جلاء ، ما السر في تشدد الحكومة وتمسكها بعدم تحديد الموعد الذي يحدد بعمل الميزانية الجديدة ؟

إنني أهيب بكم ألا تتعدوا المادة عرجاء ، فتمددوا مدة ، ولو سنة .

حضرة صاحب المآلى وزير المعارف العمومية — الواقع أنه فات حضرة النائب المحترم على المتزلاوي بك وكيل المجلس ملاحظة ارتباط المواد وتركيبها والإجراءات المتبعة في التصديق على الميزانية ، فالمادة ٥٣ من مشروع القانون تنص على أنه يصدر باعتاد الميزانية قرار من وزير الداخلية بعد أخذ رأى لجنة مؤلفة من أعضاء ينتهزم وذ كرت صفاتهم . فهذه اللجنة هي المختصة بخصص ميزانية هذه المجالس . ثم جاءت المادة ٥٤ فحددت اختصاصات وحقوق هذه اللجنة ، وحرمتها من حق إنشاء اعتادات جديدة ، كما أن المادة ٥٥ بينت علاقتها بالمجالس ، فصصت على أنها تخضع للمجلس بملاحظاتها على مشروع ميزانيته ليؤدي رأيه فيها ، وبذلك وجدت العلاقة بين المجالس واللجنة .

وطبقا لهذه المادة قد ترسل اللجنة لملاحظاتها على الميزانية إلى مجلس المديرية ، الذي يقيما لديه قبل إراءه رأيه فيها مدة — لاستطلاع تعديلها في القانون — ثم يعيدها إلى اللجنة التي تردها بملاحظاتها مرة ثانية إلى المجلس ، وقد لا يتبني اختلاف بينهما ، فيرفع وزير الداخلية الأمر إلى مجلس الوزراء فإذا فرض وحسنت لهذا مدة الإجراء شهرين أو ثلاثة ...

حضرة النائب المحترم على المتزلاوي بك — حددوا له مدة ستة أشهر أو سنة .

حضرة صاحب المآلى وزير المعارف العمومية — وما دامت اللجنة — اللجنة والمجلس — تتساهلان فوزير الداخلية لا يتدخل . فلا أرى من المصلحة العامة ما يدعو إلى تحديد مدة معينة . أما القول بأن الميزانية قد تبقى سنة دون اعتياد من وزير الداخلية ، فهو قول غير مقبول ، فضلا عن أنه غير مطابق للواقع ولم يسبق حدوثه إلى الآن . من كل هذا ترون أن ارتباط المواد ومطابقة الأحكام الواردة في مشروع القوانين بعضها لبعض يقتضى بإبقاء هذه المادة على أصلها . لذلك أرجو من هيئة المجلس الموقرة الموافقة على بقائها دون تغيير .

الرئيس — أعلن أننا لم تكن بحاجة إلى العودة للكلام في هذا الموضوع .

حضرة النائب المحترم على المتزلاوي بك — لم تكن المادة ٥٤ تستدعي مطلقا هذه المناقشة الطويلة . وما كنت أنتظر من الحكومة الرشيدة أن تعارض في التعديل الذي طلبت إدخاله عليها ، لأني ماخطر لي يوما من الأيام ، ولاخطر لحضرات زملائي المحترمين ما جال بخاطر حضرة المقرر من أننا إذا عدلنا في التشريع فأبنا ضلله فلنا منا أن الوزارة عدوة للمجالس المديرية وتريد عرقلة أعمالها ، ليس هذا ما قصدنا إليه ، ولكننا في مقام تشريع ، والتشريع للزمن ، ويجب دائما الاحتياط وتحقيق فصل السلطات ، ولا يكون هذا إلا بتحديد حتى كل لحظة منها . فلما كنت ألع وإذا كنتم حضراتكم تطعون في ذلك فليس القصد أنكم تشكون في نية الحكومة ، فكنا نعلم أنها طيبة النيات ، وأن قصدنا الخير والفلاح للبلاد ، ولكن حكوا العقل قليلا يا حضرات النواب المحترمين ، وأمنعوا النظر في المادة ٥٤ تروا أنها تنص على أنه إذا لم يصدر قرار وزير الداخلية بالميزانية قبل ابتداء السنة المالية يعمل بالميزانية القديمة حتى يصدر القرار بالميزانية الجديدة . ليس هذا منطلعا مطلقا ولا يتفق مع الواقع ولا يؤدي الواجب .

دلل حضرة المقرر بالمادة ١٣٠ من الدستور التي تنص ، بالنسبة لميزانية الدولة ، على أنه يجب العمل بالميزانية القديمة إلى أن يصدر القانون بالميزانية الجديدة ، وهذا تمثيل مع الفارق الكبير والكبير جدا . (أصوات لماذا !)

تضع الحكومة لميزانية ، وترسلها إلى مجلس النواب ليتولى بحثها واعتادها ، وقد يحدث بشأنها اختلاف بين مجلس النواب وبين مجلس الشيوخ ، وقد يقضى الأمر إلى انقضاء المؤتمر ، ومن ثم يتأخر العمل بالميزانية الجديدة . وتعلمون حضراتكم أن هناك التزامات خطيرة على خزنة الدولة كالأعمال العامة والمرتبات وغيرها فكان لا بد أن تؤخذ الحيلة ويعص على أن يعمل بالميزانية القديمة إلى أن تصدر الميزانية الجديدة . وقد حتمت التعاليد الدستورية ألا تنتهي الدورة البرلمانية قبل اعتياد الميزانية ، وقد نص الدستور القديم صراحة على هذا . وكان احتياط المشرع واجبا خوفا من أن تشل حركة العمل في الحكومة ، فالتى يعهثنى جدا أن الحكومة تعارض في تعديل المادة ٥٤ التي أطلب أن ينص فيها بوضوح على أنه إذا رفضت ميزانية مجلس المديرية إلى وزير الداخلية ولم يوافق عليها وجب إذن أن تحدّد مدة يصير بعدها العمل بالميزانية الجديدة واجبا . ولكن هذه المدة ثلاثة أشهر أو أربعة أو خمسة أو ستة ، أو تفكّن سنة ! إنما لابد من تحديد موعد ، لأن المفهوم من نص المادة (٥٤) ومتطوقها أنه إذا بقي وزير الداخلية خمس سنوات كاملات دون أن يوافق على ميزانية مجلس المديرية استمر العمل جاريا بالميزانية التي كان يعمل بها قبل ... (ضجة) .

حضرة النائب المحترم على المتزلاوى بك — على الرغم من هذا التفسير لا أزال مصرا على اقتراحي .

حضرة صاحب المعالي وزير المعارف السموية — الذى أردت أن أقوله هو أن وزير الداخلية لا يعطل الميزانية ، وإذا حدث بأخير في اعتيادها فانا يكون من الجفنة .

حضرة النائب المحترم على المتزلاوى بك — أرى أن من المصلحة العامة ألا تتسكك الحكومة بهذا النص ، بل أرى أن نحدد ميدانها لهذا الإجراء والرأى الأعلى لحضراتكم .

حضرة صاحب السعادة وزير الحربية والبحرية — يقترح حضرة النائب المحترم على المتزلاوى بك أنه إذا لم تعتمد الميزانية في خلال ثلاثة أشهر من بدء السنة المالية تعتبر الميزانية الجديدة نافذة ، ويقال عن الحكمة التى تدعو الحكومة إلى أن تتسكك بالنص الوارد في مشروع القانون المروض .

والحكمة في ذلك أن قانون مجالس المديرات قانون دستوري يجب أن توضع مبادئه وتقسّم أحكامه من الدستور ، فالمادة ٥٦ من مشروع هذا القانون وضعت على نسق المادة ١٣٠ من الدستور التى تحضى بأنه إذا لم يصدر القانون الميزانية قبل ابتداء السنة المالية يعمل بالميزانية القديمة حتى يصدر القانون الميزانية الجديدة ، ولكن هذا لا يمكن ليقنع حضرة النائب المحترم ، فقد قال إن هناك فرقا كبيرا بين الحالتين ، لأن الميزانية العامة تعرض أولا على مجلس النواب ثم تعرض على مجلس الشيوخ ، وقد يحدث خلاف بينهما لا يتسبى إلا بإعقاد المجلسين بهيئة مؤتمر ، فإذا كان هذا في مقدوره يبرر وجود النص في الدستور فكذلك الشأن في ميزانية مجالس المديرات لأنها تقدم إلى وزير الداخلية الذى يعيّلها على اللجنة المنصوص عليها في المادة ٥٣ من مشروع القانون ، وهذه نصها وقد يحدث بينها وبين المجلس خلاف يرفع الأمر من جرأته إلى مجلس الوزراء ، وهذه إجراءات تستلزم وقتا .

يخشى حضرة النائب المحترم من أن وزير الداخلية قد لا يعتمد الميزانية إلا بعد عدة أشهر ولم يرجع في إبراء هذه الجهة إلى سابقة معينة بل بناعا على مجرد الفرض الذى لم يقدم عنه أى دليل .

يضاف إلى ذلك أن هذا الاقتراح يتصادم مع المبادئ الدستورية لأن المادة ١٢٢ من الدستور تقول :

” ترتيب مجالس المديرات والمجالس البلدية على اختلاف أنواعها واختصاصاتها وعلاقاتها بمجتمعات الحكومة تتيها القوانين . ويراعى في هذه القوانين المبادئ الآتية :

(أولا) ...

(ثانيا) اختصاص هذه المجالس بكل ما هم أهل المديرية أو المدينة أو البلدة ، وهذا مع عدم الإخلال بما يجب من اعتد أعمالها في الأحوال المالية في القوانين وعلى الوجه المقرر بها “ .

فالمرشح عند وضعه المستور قصد رعاية الأعمال ذات الأهمية ، وليس منا من ينكر بأن الميزانية التى تشمل كل أعمال المجلس مدة سنة كاملة تعتبر عملا هاما من الأعمال التى يجب إقرارها من السلطة التنفيذية وليس هناك من ينكر أن عدم اعتياد الميزانية فيه خروج على هذه القاعدة وهى قاعدة دستورية .

ولا يمتزب عن بالكم أن المجلس في جلساته السابقة قد انتهى من نظر المادتين ٥٧ و ٥٨ من مشروع القانون ووافق عليهما وهما مرتبطتان كل الارتباط بأحكام هذه المادة لأن الفقرة الثانية من المادة ٥٧ تنص على أنه يجب استئذان وزير الداخلية كلما أريد نقل أى مبلغ من باب إلى آخر من أبواب الميزانية ، والفقرة الثالثة من المادة نفسها تنص على أنه كذلك يجب استئذان وزير الداخلية كلما أريد نقل أى مبلغ من بند إلى آخر من البنود الواردة في باب الأعمال البلدية .

فلا أدري كيف يمكن بعد أن تلوت على حضراتكم هذه النصوص أن توقفوا بين ما جاء فيها من الأحكام وبين النص الذى يقترحه حضرة النائب المحترم على المتزلاوى بك ؟ إننا إذا أخذنا بهذا الاقتراح فوزر الداخلية يجب عليه أن يعتمد الفرع قبل أن يعتمد الأصل وهذا لا يمكن القول به .

وليس هذا فقط مما يحلّم على إلقاء المادة على أصلها ، فالمادة ٥٤ من المشروع التى أفاض الكلام عنها معالي وزير المعارف السموية تنص على أن اللجنة عليان تدرج ميزانيتها البالغ اللازمة للأبواب الآتية إذا أمهلها المجلس وهى :

(١) الاتزامات والارتباطات التى يكون المجلس مقيدا بها .

(٢) المصروفات التى يرضها هذا القانون أو أى قانون آخر .

(٣) مصاريف إدارة المنشآت أو المؤسسات أو الأعمال التى يقوم بها المجلس ، وكذلك مصاريف صيانة هذه المنشآت أو المؤسسات أو الأعمال . فلذا ما احتبرت الميزانية الجديدة قائمة بعد مضي وقت معين فكيف يمكن التوفيق بين النص الذى يرد لإدخاله وبين أحكام هذه المادة ؟

على أنه ليس في هذا جديد ، فقد ورد في جميع الهيئات ذات الميزانية كمجلس بلدى الاسكندرية وغيره من المجالس البلدية أو المحلية مثل هذا النص الوارد في مشروع القانون ، وكلها نصوص مستمدة ومتفقة مع الدستور . ولا يخفى أن أذكر أن قانون المجالس العامة في فرنسا لا يكتفى بإعطاء وزير الداخلية لميزانية هذه المجالس بل يقضى — بعد اعتيادها من السلطة التنفيذية — أن يصدر بها قانون .

بعد بيان ما تقدم لا أرى مبررا لإصرار حضرة النائب المحترم على المتزلاوى بك على رأيه وتمسكه به ما دام التناغم سائلا بين الحكومة وبين هذه المجالس (تصفيق) .

وزير الداخلية يمكنه أن يخالف القانون فأمر بعدم تنفيذها ، ولا مجلس النواب يمكن أن يحاسب مجلس المديرية . إذن فالاقتراع في ذاته ليس فيه مغفلة بل فيه الضرر كله .

المفروض دائما أن تكون السلطة التنفيذية حرة في إجراءاتها لها حقوق وعليها واجبات ، وهذا يقابله في الميزان مسئوليتها أمام حضراتكم . ولا معنى لحرف من ذلك لأننا إذا فرضنا العكس وقدرنا — لا سمح الله — أن مجلس النواب غير موجود وقد وُضِعَ لوزير الداخلية بدل النص الواحد مائة نص في القانون بأنه يجب عليه المصادقة على الميزانية في ميعاد محدد والا تفتت ، فما على وزير الداخلية في حالة كهذه إلا أن يستصدر مرسوما بقانون يحصل مثل هذه التصوص كأن لم تكن .

وإذا ما أردنا أن نخال الأمور التعليل المعقول وجدا من الواجب أن تطلق الحكومة الحرية في تصرفاتها ، لأنها مسؤولة أمام حضراتكم مسؤولة صحيحة ، أما النص في القانون على أنه إذا لم يصادق وزير الداخلية على الميزانية ، بعد مدة معينة ، فيعمل بالميزانية القديمة ، فالفرض منه ألا تعطّل حركة الأعمال .

أما إذا تصادف أن الإجراءات لم تجر حسب نص القانون فأمام مجلس النواب طريقة توجيه الأسئلة والاستجابات ، وذلك عند ما تكون الحياة النيابية قائمة . ولا نسألوني عما يكون الحال فيما إذا كانت الحياة البرلمانية معطلة .

وأرى أن النص على إطلاق الحرية لا يصح أن يكون مجالس المديرية بل يجب أن يكون للسلطة التنفيذية المسئولة أمامكم ، وهي التي تشرّف على أعمال المجالس وتبين عليها ، أما مجالس المديرية فن الواجب أن تقيدها بقيود تسيّر على مقتضاها لأنها حرة طليقة وغير مسؤولة أمامكم .

إذن ترون أن الحل المعقول هو بقاء النص الوارد في مشروع القانون وهو النص الذي يجب أن ينفذ وأن توافقوا عليه . أما الاقتراح المعروض فأرجوكم ترفضوه (تصفيق) .

الرئيس — قدم اقتراح من عشرة أعضاء بطلب إقتال باب المناقشة ونصه "تتّرح إقتال باب المناقشة وأخذ الرأي" . فهل توافقون على ذلك ؟

حضره النائب المحترم على المتلاوى بك — إني معارض في إقتضال باب المناقشة ولّي الحق في الكلام .

الرئيس — الواجب أن يتكلم واحد من المؤيدين أولا ثم واحد من المعارضين .

حضره النائب المحترم السعيد حبيب — أؤيد إقتال باب المناقشة على الرغم من أن لدى أئمة الرد على ما أدلى به حضره النائب المحترم على المتلاوى بك ، وأرى أن المسألة قد استوفت بحثا ، وأن ما قدم من الأدلة فوق الكفاية وأن المائدة موضوع المناقشة أصبحت من الواضح بحيث صارت تصلح لأخذ الرأي عليها .

حضره النائب المحترم حسن حسي — طلبت الكلام لما علمت أن حضره النائب المحترم على المتلاوى بك طلب الكلمة ليقترح تعديل هذه المادة ، ولكن — بعد سماع البيان الذي ألقاه حضره مقرر اللجنة ، وما تخصل به مساعده وزير الحربية والبحرية الذي اشترك فضلا في وضع نصوص هذا المشروع — لم يبق لي إلا أن أقول كلمة صفيرة .

إن التعديل الذي يطلب إدخاله على مادة لا بد أن يكون له مسوغ من الواقع أو سند من القانون . فإ الذي استند عليه حضره النائب المحترم على المتلاوى بك ؟ إن كان سنده من القانون فنص المادة ١٣٠ من الدستور لا يسمح هذا التعديل ! وإن كان مسوغه من الواقع . فلم يحصل أن مجلس مديرية قلم ميزانية وقيمت أشهر كثيرة أو سنين عدة دون اعتياد من وزير الداخلية . فترى أنه لا يوجد أي سند أو مسوغ . مستند عليه حضره الزميل المحترم ليؤيد به التعديل الذي يقترحه ، فضلا عن أننا — ونحن في مقام التشرع — لا يجوز لنا أن نضع نصوصا في القوانين مجرد الحشية . ولا شك في أن غيرة حضره النائب المحترم على المتلاوى بك على حسن سير العمل ورجبته في إلقاء ما يدور إلى تعطيل ميزانيات المجالس هي التي دفعته إلى الاقتراح ، وإن لنا في رقابة مجلس النواب على أعمال الوزراء ما يمنع تواتر أي وزير في واجب من واجباته . لأن النائب حق استجوابه وإسقاطه إن كان ثمة ما يدعوا لذلك .

حضره صاحب المال وزير الداخلية (بالباب) — تتحكم الحكومة بالنص الوارد في مشروع القانون ، ولا يسعها مطلقا قبول اقتراح حضره النائب المحترم على المتلاوى بك لأن المفروض في الحكومة القيام بما يجب . إنهي مسئولة أمام الهيئة النيابية ، فأذا حدث عن الطريق السوي وقامت بعمل يستوجب المأخذ فجلس النواب كقيل بأن يحاسبها . فالأصل في إجراءاتها مطابقتها للقانون والصالح العام . ولكن يهينني أن حضره النائب المحترم ينظر إلى أعمالها دائما بين الرية يفرض أنها دائما تظيش ، ومن ثم يطلب أن تكون مقيدة السلطة أمام مجالس المديرية التي يفرض فيها الزبائن وحسن العمل فيجب أن يمنحها كل الحقوق ويحميها من أن تفتت عليها الحكومة . (تصفيق) .

أريد من حضراتكم أن تضعوا المسألة وضعا عكسيا ، وتقرضوا أن مجالس المديرية حدثت وتجاوزت سلطتها ، فوضع أحدنا ميزانية لا يمكن للوزير إقرارها ، فإذا يكون موقف وزير الداخلية الذي يحتاج في تعديل هذه الميزانية إلى وقت طويل قد تقصر عنه ثلاثة أشهر التي يفرض جدلا أن المجلس قبل أن تكون مدة قصوى لاعتياد الميزانية .

ولكن إذا تواتر الوزير ولم يجتمعت الميزانية فجلس النواب أن يسأله ، ووقفت يدل بالأسباب التي من أجلها استلمت بحث الميزانية وقتا طويلا . والعكس إذا وُضِعَ حدا ولم تكف للدة الوزير فالميزانية التي وضعها مجلس المديرية ، وقد خرج فيها عن سلطته وتعدى حقوقه ، تنفذ . فأى الحائزين أقرب للصواب ، وأدعى للأخذ مراعاة للصالح العام ؟ إن نحن أخذنا الاقتراح كان في تنفيذ الميزانية مضارا لا يمكن للحكومة أن تمنعها ، فلا

مجلس النواب

إحالة مشروع القانون إلى اللجنة الاستشارية التشريعية

جلسة ١٢ فبراير ١٩٣٢

الرئيس - حضرات النواب المحترمين :

قرر المجلس بجلسته المنعقدة في ٧ فبراير سنة ١٩٣٣ أن تكون المداولة الثانية في مشروع القانون الخاص بترتيب مجالس المديرين وتحديد اختصاصاتها في يوم الاثنين ٢٠ فبراير سنة ١٩٣٣

وعما أنه قد أدخل عليه تعديلات من لجنة الداخلية والشؤون الصحية وكذلك من المجلس، وعما أبت لجنة الداخلية لم تتصل باللجنة المنصوص عليها في المادة ٩٦ من الدستور كما قضى بذلك المادة ٤٦ من قانون النظام الداخلي للبرلمان .

فهل توافقون على عرضه من الآن على اللجنة المنصوص عليها في المادة ٩٦ من الدستور اقتصادا لوقت حتى إذا حان وقت المداولة النهائية أمكن المجلس أن يبحث عنها ما تراه تلك اللجنة من تعديلات ؟

(موافقة عامة) .

مجلس النواب

كاتب من وزارة الحفانية ومعه مشروع القانون بعد أن نظرت

اللجنة الاستشارية التشريعية

قرار إحالته إلى لجنة الداخلية

جلسة ٢٩ مايو ١٩٣٢

الرئيس - كاتب من وزارة الحفانية نصه :

" حضرة صاحب المحلى رئيس مجلس النواب

ردا على خطاب معاليكم المؤرخ في ١٤ فبراير سنة ١٩٣٣ رقم ٢٨٥ بشأن مشروع القانون الخاص بترتيب مجالس المديرين ، تنشر بإفادة معاليكم بأن اللجنة الاستشارية التشريعية المنصوص عليها في المادة ٤٦ من النظام الداخلي للبرلمان قد فحصت المشروع المذكور وأقرته بجلستها المنعقدة في ٢٥ أبريل و ١٥ و ١٧ مايو سنة ١٩٣٣

وتجسد معاليكم مع هذا نسخة من النص النهائي للمشروع الذى أقرته اللجنة ونفضوا معاليكم بقبول لائق الاحترام

القاهرة في ٢٧ مايو ١٩٣٢

وزير الحفانية
أحمد علي

فهل توافقون على إحالته على لجنة الداخلية ؟

(موافقة عامة) .

حضرة النائب المحترم على المتزلاوى بك - أعارض في إقبال باب المناقشة
لأسباب الآتية :

تكلم بىدى حضرات الوزراء ، وتكلم أيضا حضرة النائب المحترم حسن حسنى ، ودلوا على آرائهم بمواد من مشروع هذا القانون ، كما دلوا بمادة في الدستور ، وفقدوا ذلك بكلام طويل وكان لابد من الرد على ذلك خصوصا أن حضرة صاحب المحلى وزير الحفانية ووزير الداخلية بالنيابة أحل بيانات كثيرة بحيث إذا أخذ رأى بعدها ، ولمزيد المعارضين ما يند هذا القول ولم يبقوا أسانيدهم في إبطال ما أدلى به من صحيح وأدلة كان في ذلك كل الخطر ، ولا يجوز إقبال باب المناقشة مطلقا خصوصا بعد ما سمعناه من أنه يجب ألا تقيد السلطة التنفيذية بأى قيد ، إذ أتى أن أريد أن أرد على ذلك مستندا إلى مواد في الدستور اشترطت مدة لتصديق على القوانين حتى مع السيد الأعل للبلاد . وإذا ما صرنا هذه المواد تين لحضراتكم أن روح الدستور جعلت لكل شيء حقا . فإذا كان الدستور قد حدد مدة لتصديق حضرة صاحب الجلالة مولانا الملك على القوانين ، فهلا ترون من الواجب ومن باب أولى أن تحدد مدة لوزير الداخلية ؟

هنا ما أريد أن أدفع به مقدمه معالى وزير الحفانية ووزير الداخلية (بالنيابة) من صحيح .

الرئيس - هذا كلام في الموضوع والواجب التكلم الآن في إقبال باب المناقشة .

حضرة النائب المحترم على المتزلاوى بك - إنى لم أتكم في الموضوع ، ومع ذلك فاقى إذا أردت الكلام في الموضوع أيما كان الأجدر أن تسمع صدوركم لقولى لأتينا كلنا طلاب حقيقة ، لا غاية لنا إلا ما مقصده من الخير ، ونشده ابتداء الصلحة العامة .

تناول حضرات المفكرين شرح المسادين ٤٥ و ٥٥ واستندوا على نصيها ، ودجأ أن تسمعوا المعارضين بأن يردوا على أقوالهم ، ومع ذلك فالأرى الأعل لحضراتكم .

الرئيس - الموافق على إقبال باب المناقشة يقف .

(ولفت أكثرية) .

الرئيس - إذن نقرر إقبال باب المناقشة ويؤخذ رأى على التعديل الذى طلبه حضرة النائب المحترم على المتزلاوى بك ، فالما على على التعديل يقف . (وقتت أقية) .

الرئيس - إذن نقرر رفض الاقتراح .

والآن هل توافقون على قراءة المادة ٥٦ كما هي ونصها "إنما لم يصدر قرار وزير الداخلية بالنيابة قبل انتهاء السنة المالية بعمل بالنيابة القديمة حتى يصدر القرار بالنيابة الجديدة" .

(موافقة عامة) .

الرئيس - على ذلك انتهت المداولة الأولى لمشروع هذا القانون وستكون المداولة الثانية له يوم الاثنين ٢٠ فبراير سنة ١٩٣٣

واجتمعت اللجنة لبحث تلك التعديلات في ٣٠ مايو وأول يونيو سنة ١٩٣٣ و ٩ و ٢٣ يناير سنة ١٩٣٤ وحضر الاجتماع الثاني حضراتاً صاحبي السعادة محمود صادق يونس باشا وكيل وزارة الداخلية، ويونس صالح باشا المستشار الملكي بها ، مندوبين عن الحكومة .

وقد لاحظت اللجنة ما يأتي :

(أولاً) حذفت اللجنة الاستشارية التشريعية من المشروع المواد ١ و ٩ و ١٢ و ١٣ و ٣٠ و ٣٣ و ٧٣ و ٧٦ و ٧٧ و ٧٨ و ٧٩ فوافقت اللجنة على هذا الحذف للأسباب الآتية :

مادة ٩ — وكانت تنص على منح الشخصية المعنوية لمجالس المديرات وحذفت اكتفاء بما ورد في المادة ١٢١ من الدستور التي تنص على منح الشخصية المعنوية للمدريات وعلى أن تنظمها مجالس المديرات .

مادة ٩ — حذفت لأنها خاصة بدم المستعقبات وذلك لوجود قانونين خاصين بها هما (رقم ٥ سنة ١٩١٤ ورقم ٨ سنة ١٩١٦) .

المادة ١٢ و ١٣ — استغني عنهما لأن المادتين ١٩ و ٢٠ من قانون التعليم الأولى قد تضمنتا معنهما .

مادة ٣٠ — حذفت اكتفاء بما جاء في المواد ٩٢ و ٩٣ و ٩٤ و ٩٥ و ٩٦ و ٩٧ من قانون العزب التي تضمنت ما جاء هذه المادة .

مادة ٣٣ — وكانت تتعلق بإحلال مجلس المديرية محل وزارة الداخلية في النظر والقبول في جميع المسائل المتعلقة بالأراضي المخصصة للطرق الواقعة بداخل السكن وطريقه . . . إلخ، وقد حذفت لتعارضها مع أحكام القانون العام ولا يجوز النص في مثل هذا القانون على ما يخالف أحكام قانون عام .

مادة ٧٣ — كانت خاصة بقيام قلم قضايا الحكومة بقضايا مجالس المديرات وحذفت لأن هذا القلم يقوم فلا ينك القضاة .

المواد من ٧٦ إلى ٧٩ — وكانت تتعلق باختصاصات الرؤس وأجابه وبكيفية معاملة موظفي مجالس المديرات ومستخدميه ، وقد استغني عنها لأن هذه الأحكام مما يجب أن تتضمنها اللائحة الداخلية لمجالس المديرات التي نص عليها في المادة ٣٨

(ثانياً) علقت اللجنة الاستشارية التشريعية المادة ٣ الأصلية (وقابلها المادة ٢ من المشروع الجديد) فلم توافق اللجنة على هذا ، لأنها رأت فيه خروجاً عن حدود الصياغة القانونية ، إذ كان من مقتضى التعديل أن يبين أعضاء مجالس المديرات ، على ألا يزيد عددهم على الثلث ، وأن يكون لهم رأى محدود في المداولات ، وبهذا يكون للأعضاء الحكوميين أثر يعطى المجلس صبغة حكومية فلت شأن ، مع أن المادة الأصلية تنص على ألا يكون للأعضاء المدنيين عند أخذ الرأى غير صوت واحد ، هو صوت العضو المختص ولذلك تمسكت اللجنة بالنص الأصلي على أن تعضيف عبارة "وعلا له" إلى الفقرة الأخيرة بعد عبارة "ويكون المدير رئيساً لمجلس المديرية" .

كذلك رأت اللجنة إبقاء المادتين ٤٦ و ٤٧ على أصلهما وكانت قد عدلتا تبعاً لتعديل المادة الثالثة .

مجلس النواب

تقرير لجنة الداخلية عن مشروع القانون بعد وروده

من اللجنة الاستشارية التشريعية

استقرار المناقشة فيه — إحالة الاقتراحين المقدمين عن تعديل

المادة (١٩) إلى لجنة الداخلية

(جلسة ٢٩ يناير ١٩٣٤)

حضرة النائب المحترم إبراهيم دسوقي أباطه (المقرر) — حضرات النواب المحترمين :

انتهينا في الدورة الماضية عند موافقة حضراتكم على مشروع هذا القانون في مداولة الأولى ، ثم أرسل المشروع إلى اللجنة الاستشارية التشريعية ، فيبحثه وأعادته إلينا قبيل انتهاء تلك الدورة ، فأعادت لجنة الداخلية والشؤون الصحية نظره من جديد ، وقبلت من التعديلات ما اقتصر على الصياغة القانونية ، أو ما كان إيجاباً أو إدماجاً أو حذفاً استغني عنه بما ورد في قوانين ولوائح أخرى ، ورفضت التعديلات التي مسّت الجوهر وازدادت على الصياغة القانونية ، متمسكة في ذلك بما أقره المجلس عند المداولة الأولى . ولهذا أن نجدوا رأياً جديداً ولا اختلافاً جوهرياً عما أقرتموه قبلاً . وسأطلع على حضراتكم تقرير اللجنة عن هذا المشروع بعد إعادته من اللجنة الاستشارية التشريعية .

أشير إلى الكتاب الآتي :

حضرة صاحب المعالي رئيس مجلس النواب

أشرف بأن أرفع إلى معاليكم هذا تقرير لجنة الداخلية والشؤون الصحية عن مشروع القانون الخاص بوضع نظام مجالس المديرات بعد وروده من اللجنة المنصوص عليها في المادة ٤٦ من قانون النظام الداخلي للبرلمان .

وقد اتفقت اللجنة مقرراً لها أمام المجلس .

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحترام

تحريراً في ٢٣ يناير ١٩٣٤

رئيس اللجنة
إبراهيم دسوقي أباطه

الرئيس — ليفضل حضرة المقرر .

"تقرير لجنة الداخلية والشؤون الصحية

عن مشروع قانون بوضع نظام مجالس المديرات

سبق أن تناقش المجلس في هذا المشروع وانتهى من المداولة الأولى فيه بتاريخ ٧ فبراير ١٩٣٣ ثم قرر إحالته على اللجنة للنصوص عليها في المادة ٤٦ من قانون النظام الداخلي للبرلمان .

وقد بحثت هذه اللجنة وأرسلته إلى المجلس بعد أن أدخلت عليه بعض التعديلات ، وقرر إحالته على لجنة الداخلية والشؤون الصحية بتاريخ ٢٩ مايو سنة ١٩٣٣

(رابعا) حذفت اللجنة الاستشارية التشريعية الفقرات الأخيرة من المادة ٦٧ (المقابلة للمادة ٦٠ من المشروع المروض) وكانت تتناول الإجراءات التي تتبع عند ما يشترك أكثر من مجلس واحد في القيام بعمل أو مشروع ، وحذفت هذه الفقرات ، لأن تلك الإجراءات يمكن أن تكون موضع اتفاق بين المجالس في القواعد التي تحرر بينها .

كذلك حذفت اللجنة المذكورة من المادة ٨١ (المقابلة للمادة ٦٩ من المشروع المروض) الفقرتين الأخيرتين الخاصتين بتوقيع عقوبة على الأعضاء الذين يجتمعون أو يدعون إلى الاجتماع خارج المكان المخصص له ، فوافقت اللجنة على ذلك ، لأن قانون العقوبات يمكن تطبيقه على كل من يتجاوز أو يخالف القانون في مثل هذه الأحوال .

(خامسا) أضافت اللجنة الاستشارية التشريعية إلى مشروع القانون مواد جديدة ، هي المواد ٥٧ و ٥٨ و ٥٩ من المشروع المروض ، لأنها ضرورية لاستيفاء القانون ، إذ تنص على جزاء من يخالف أحكام المواد ٥١ و ٥٢ و ٥٣ (المقابلة للمواد ٦١ و ٦٢ و ٦٤ من المشروع الأصلي) والتي تنص على حظر بعض الأعمال على الأعضاء ، وهذا أمر يتطلبه طبيعة التشريع وتقتضيه المبادئ القانونية وقد وافقت اللجنة على ذلك .

أما باقي المواد فقد وافقت عليها اللجنة وترجوا من المجلس الموافقة على مشروع القانون الآتي نصه :

وقد حذفت اللجنة الاستشارية التشريعية من المشروع الأصلي المادة (٤٢) ولكن اللجنة تمسكت بها . إذ أنها تعطي للمجلس الحق في أن يراقب استعمال ما لا يباشر هو صرفه من الرسوم التي يقررها . وفي حذفها انتقاص لحق المجلس (وقد أصبحت هذه المادة ، المادة ٢٣ من المشروع المروض) . (ثالثا) رأت لجنة الداخلية أن تكون مدة برنامج الإصلاحات الصحية الذي تقرره مصلحة الصحة لعرضه على مجالس المديرات والوارد بالمادة الثالثة خمس سنوات .

كما عدلت اللجنة الاستشارية التشريعية المادة ١٤ بأن جعلت اللجنة الخاصة بالانضام في التشكيلي من توزيع رسوم الخفر مكونة من ثلاثة من أعضاء مجلس المديرية ، ومن رئيس النيابة ، ومن قاض يمينه ووزير الحفانية . وكانت تتكون في الأصل من أعضاء مجلس المديرية .

وقد رأت اللجنة أن ذلك أكثر ضمانا لتحقيق العدالة بين الجمهور ووافقت على التعديل .

ورأت لجنة الداخلية بناء على طلب سعادة وكيل وزارة الداخلية تعديل تاريخ ربط الخفر الوارد بهذه المادة ، بجعله ١٥ سبتمبر بدلا من أول يناير لأن أجور الخفر تربط عادة في شهر سبتمبر من كل عام .

كذلك عدلت المادة ٥٥ من المشروع بأن وضعت عبارة "أدوار عادية" بديل " ثلاث جلسات " .

مشروع قانون بوضع نظام لمجالس المديرات

مشروع اللجنة (الداخلية)

نحن فؤاد الأول ملك مصر

أقر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

حذفت

الباب الأول

في تشكيل مجالس المديرات

مادة ١ - كما وضعت من اللجنة الاستشارية التشريعية .

المشروع كما عدلته اللجنة الاستشارية التشريعية

نحن فؤاد الأول ملك مصر

أقر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

حذفت

الباب الأول

في تشكيل مجالس المديرات

مادة ١ - ينشأ في كل مديرية مجلس مديرية مركزه عاصمة المديرية .

المشروع كما أقره المجلس في المداولة الأولى

نحن فؤاد الأول ملك مصر

أقر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - تعتبر المديرات فيما يخص مباشرة حقوقها أشخاصا معنوية وفقا للقانون العام. وتمثلها مجالس المديرات بالشروط المقررة في قانونها هذا. ويكون رئيس مجلس المديرية قائما عنه بهذه الصفة في استعمال ما له من السلطة وفي أداء ما عليه من الواجبات مما يدخل في دائرة اختصاصه .

مادة ٢ - يكون لكل مديريةية مجلس مديريةية مركزه عاصمة المديرية .

واجتماع مجلس المديرية في غير المكان المعين له غير مشروع وباطل بجميع القانون .

المشروع كما اقترحه المجلس في المناقشة الأولى

مادة ٣ - يؤلف مجلس المديرية من :
 (١) أعضاء ينتخبون طبقاً لأحكام قانون انتخاب أعضاء مجالس المديريات .
 (ب) وأعضاء يحكم وظائفهم باعتبار عضو عن كل من وزارات الزراعة والصحة العمومية والمعارف العمومية والأشغال العمومية والمواصلات .
 ويكون المدير رئيساً لمجلس المديرية .
 فان غاب أو تمتع عن العمل مانع نائب عنه وكيل المديرية .

المشروع كما عدله اللجنة الاستشارية التشريعية

مادة ٢ - يشكل مجلس المديرية من :
 (١) أعضاء ينتخبون طبقاً لأحكام قانون انتخاب أعضاء مجالس المديريات .
 (ب) وأعضاء يمتنون بحكم وظائفهم بقرار من مجلس الوزراء بناء على طلب وزير الداخلية على ألا يتجاوز عدد هؤلاء الأعضاء ثلث الأعضاء المنتخبين .
 ويكون المدير رئيساً لمجلس المديرية وممثلاً له فان غاب أو تمتع عن العمل مانع نائب عنه وكيل المديرية .

مشروع اللجنة (المالية)

مادة ٢ - يؤلف مجلس المديرية من :
 (١) أعضاء ينتخبون طبقاً لأحكام قانون انتخاب أعضاء مجالس المديريات .
 (ب) وأعضاء يحكم وظائفهم باعتبار عضو عن كل من وزارات الزراعة والصحة العمومية والمعارف العمومية والأشغال العمومية والمواصلات .
 ويكون المدير رئيساً لمجلس المديرية وممثلاً له .
 فان غاب أو تمتع عن العمل مانع نائب عنه وكيل المديرية .

الباب الثاني

في حقوق مجالس المديريات
 واختصاصاتها

الباب الثاني

في حقوق مجالس المديريات
 واختصاصاتها

الفصل الأول

اختصاص مجالس المديريات في الشؤون الصحية

مادة ٣ - ينحصر مجلس المديرية ٢٠٪ / على الأقل من مجموع الرسوم المقررة طبقاً للآيتين (١٩) و (٢٠) من هذا القانون للصرف على الشؤون الصحية والطبية في المديرية .

وتقرر مصصلة الصحة العمومية لكل مديرية برنامجاً للإصلاحات الصحية والطبية التي يتعين القيام بها في مدى سنوات . وفي ميعاد ستة شهور قبل بداية السنة المالية تتقدم مصصلة الصحة العمومية إلى المجلس باقتراحاتها في وجوه الصرف أثناء السنة المالية مع بيان علاقة هذه الوجوه بالبرنامج الموضوع للمديرية .

الفصل الأول

اختصاص مجالس المديريات في الشؤون الصحية

مادة ٣ - ينحصر مجلس المديرية ٢٠٪ / على الأقل من مجموع الرسوم المقررة طبقاً للآيتين (١٩) و (٢٠) من هذا القانون للصرف على الشؤون الصحية والطبية في المديرية .

وتقرر مصصلة الصحة العمومية لكل مديرية برنامجاً للإصلاحات الصحية والطبية التي يتعين القيام بها في مدى خمس سنوات وفي ميعاد ستة شهور قبل بداية السنة المالية تتقدم مصصلة الصحة العمومية إلى المجلس باقتراحاتها في وجوه الصرف أثناء السنة المالية مع بيان علاقة هذه الوجوه بالبرنامج الموضوع للمديرية .

مادة ٧ - كل مجلس المديرية أن يمتن بشؤون الصحة العامة في المديرية وأن ينحصر سواها من أمواله ما يساعد به على استئصال الآفات الصحية المحلية ومقاومة الأمراض وتيسير المسيل على الأهالي للعلاج منها . ويجب ألا يقل ما يخصه المجلس لذلك عن عشرين في المائة من مجموع الرسوم التي يقررها طبقاً للآيتين ٣٧ و ٣٨ من هذا القانون .

وتقرر وزارة الصحة العمومية برنامجاً عاماً للإصلاح الصحي في بلاد المملكة المصرية وتعرضه على مجالس المديريات مع الإشارة على كل مجلس بما هو أكثر أهمية بالنسبة لبلاد مديريته وما هو أولى بالتقديم على غيره .

وعندما يأخذ المجلس في وضع مشروع ميزانيته للسنة الجديدة تتقدم إليه وزارة الصحة العمومية باقتراحاتها في وجوه إنفاق ما هو مخصص في الميزانية للشؤون الصحية والطبية . وللجلس رأى قاطع في قبول ما يوافق عليه من مقترحات وزارة الصحة العمومية .

المشروع كما أقره المجلس في المداولة الأولى

نظما أدرج المجلس في مشروع ميزانيته مبالغ تنفيذ مشروعات لم توافق عليها وزارة الصحة العمومية بسبب الخلاف على مقتضى ما هو منصوص عليه في المادتين (٥٤) و (٥٥) من هذا القانون .

مادة ٨ - تتولى وزارة الصحة العمومية التفتيش على جميع المعاهد الصحية والطبية بمجالس المديرية وتبلغ ملاحظاتها إلى هذه المجالس للعمل بها .

مادة ٩ - يقوم مجلس المديرية برفع المستقدمات (المعروفة بالبرك) أو بتجفيفها طبقاً لأحكام القانونين نمرة ٥ لسنة ١٩١٤ ونمرة ٨ لسنة ١٩١٦ وما يدخل عليهما من التعديلات . أما المستقدمات الداخلة في أملاك الدولة فيكون رددها وتجفيفها بالاتفاق بين مجلس المديرية ووزارة المالية .

مادة ١٠ - يستشار مجلس المديرية مقدماً في إنشاء مستشفيات الحكومة في المديرية وفي نقلها أو إبطالها ، وكذلك في الجبايات العمومية ، ويسرى حكم هذه المادة أيضاً على المستشفيات التي تنشأ أو تديرها المجالس البلدية بأنواعها الموجودة في المديرية .

مادة ١١ - يختص مجلس المديرية بالتعليم الإلزامي وإدارته في بناءه المديرية وقرائها طبقاً لأحكام قانون التعليم الإلزامي .

ولا يجوز لمجلس المديرية أن يشتمل بأنواع أخرى من التعليم غير التعليم الإلزامي . على أمين المجلس أن يثنى ويدبر ملاحظته للأحداث من بين وبنات بشرط أن يتبع في إدارتها اللوائح العامة التي تضعها الحكومة .

وعلى المجلس ، في إدارته لمكتبات التعليم الإلزامي ، أن يتبع أيضاً أحكام اللوائح العامة التي تضعها الحكومة في كل ما يتعلق بالأبنية والأثاث المدرسي والمستخدمين الفثنين ومناهج التعليم .

المشروع كما عدله اللجنة الاستشارية التشريعية

مادة ٤ - تتولى مصلحة الصحة العمومية التفتيش على جميع المنشآت الصحية والطبية التابعة لمجالس المديرية وتبلغ ملاحظاتها إلى هذه المجالس للعمل بها .

حذفت

مادة ٥ - يؤخذ رأي مجلس المديرية مقدماً في إنشاء المستشفيات التابعة لمصلحة الصحة العمومية أو المجالس البلدية وفي نقلها أو إبطالها . ويؤخذ رأي كذلك في إنشاء بلديات أو إبطالها .

الفصل الثاني

اختصاص مجالس المديرية في شؤون التعليم

مادة ٦ - يقوم مجلس المديرية بالتنظيم الأول ويتولى إدارته في جميع المدن والقرى بالمديرية وفقاً للقوانين واللوائح .

وله أن يثنى ويدبر ملاحظته للأولاد من بين وبنات .

ولا يتولى مجلس المديرية أي فرع آخر من فروع التعليم .

مشروع اللجنة (الداخلية)

مادة ٤ - كما وردت من اللجنة الاستشارية التشريعية :

حذفت

مادة ٥ - كما وردت من اللجنة الاستشارية التشريعية .

الفصل الثاني

اختصاص مجالس المديرية في شؤون التعليم

مادة ٦ - كما وردت من اللجنة الاستشارية التشريعية .

المشروع كما أقره المجلس في المداولة الأولى	المشروع كما دلت عليه اللجنة الاستشارية التشريعية	مشروع اللجنة (الداخلية)
مادة ١٢ - يقرر قانون التعليم الإلزامي نصيب مجالس المديرية وكذلك نصيب المجالس البلدية على اختلاف أنواعها من نفقات ذلك التعليم وتكفل ميزانية الدولة باقى النفقات .	حذفت	حذفت
وعلى مجلس المديرية أن يدرج في ميزانية مصروفاته الاعتمادات التي يفرضها عليه قانون التعليم الإلزامي .	حذفت	حذفت
مادة ١٣ - تتولى وزارة المعارف العمومية التفتيش على التعليم بجميع أنواعه في المدارس والمكاتب التي تديرها مجالس المديرية وتبلغ ملاحظاتها إلى هذه المجالس للعمل بها .	مادة ٧ - يؤخذ رأى مجلس المديرية مقدما في إنشاء مدارس الحكومة بالمديرية وفي نقلها أو إبطالها .	مادة ٧ - كما وردت من اللجنة الاستشارية التشريعية .
مادة ١٤ - يستشار مجلس المديرية مقدما في إنشاء مدارس للحكومة بالمديرية وفي نقلها أو إبطالها .	الفصل الثالث	الفصل الثالث
وفي حالة إلغاء مدرسة كانت في الأصل من أملاك المجلس يسود بناؤها وأرضها إلى ملكيته كما كانا ما لم يتم الاتفاق بين وزارة المعارف والمجلس على استعمالها في أغراض تعليمية أخرى.	اختصاص مجالس المديرية في الشؤون الزراعية	اختصاص مجالس المديرية في الشؤون الزراعية
مادة ١٥ - لمجلس المديرية أن يعمل على تشجيع حركة التقدم والتعاون الزراعي بين أهل المديرية وأن يخصص من أمواله ما يساعد على إيجاد هذه الحركة . وله أن يقترح ما يراه كفيلا بذلك .	مادة ٨ - لمجلس المديرية :	مادة ٨ - كما وردت من اللجنة الاستشارية التشريعية .
وللمجلس أن ينشئ للتأخف ويقم المعارض المحلية لأصناف الزراعة والماشية والدواجن والطيور والصناعات المنفوعة عن الأعمال الزراعية .	(أ) أن ينشئ متاحف وينظم معارض محلية للماصلات الزراعية والمواشي والدواجن والطيور والصناعات الزراعية .	
وله أن يقرر جوائز مالية لأغراض معينة يكون من ورائها تحسين الزراعة وما يتعلق بها أو التشجيع على إيجاد أنواع جديدة منها .	(ب) أن يقرر جوائز مالية لأغراض معينة . (ج) أن ينشئ مزارع بمثابة نماذج للزراعات الأكثر نجاحا في المديرية ، وأن ينشئ كذلك نماذج لتربية المواشي والدواجن والصناعات الزراعية .	
وله أن يقيم مؤسسات نموذجية لأنواع من الزراعة مما يعود في المديرية وكذلك لتربية	(د) أن يقرر النظم الخاصة ببيع المحاصلات والمنتجات الزراعية في الحفظات والمناجح والأسواق وأن يخصص بوجه عام الاعتبارات اللازمة ويتخذ الإجراءات الكفيلة بتشجيع تهم الزراعة وتحسين	

المشروع كما أقره المجلس في المداولة الأولى	المشروع كما عدله اللجنة الاستشارية التشريعية	مشروع اللجنة (الداخلية)
<p>المأشقة والدواجن والصناعات المنفردة عن الأعمال الزراعية ، مع العمل على نشرها .</p> <p>وله أن يضع من النظم ما يكفل منع النخب عن المتعبدين ويحفظ حقوقهم عند بيع حاصلاتهم ومصنوعاتهم الزراعية في الحلقات والمحالج والأسواق من حيث ضبط الوزن وتعيين درجة الصنف ورتبته .</p> <p>مادة ١٦ - تعرض مشروعات وزارة الزراعة المتعلقة بالمديرية على مجلس المديرية لاستشارته فيها قبل تنفيذها . وكذلك يستشار المجلس كلما دنا الحال لنقل مشروع من هذه المشروعات من مكان إلى آخر في المديرية أو لإبطاله .</p> <p>مادة ١٨ - يستشار مجلس المديرية مقدما في تحديد الموعد الذي يسرى فيه كل قانون أو لائحة زراعية على المديرية متى نص في القانون أو اللائحة على ترك تحديد موعد سريانها للسلطة التنفيذية .</p>	<p>أحوالها والأعمال المرتبطة بها وتشر التعاون الزراعي بين أهالي المديرية والدفاع عن صواالح المزارعين .</p> <p>مادة ٩ - يؤخذ رأى مجلس المديرية مقدما في تنفيذ كافة المشروعات المتعلقة بالزراعة .</p> <p>ويجب أخذ رأيه أيضا في حالة تعديل عن هذه المشروعات أو تغيير الجهة المرغوب تنفيذها فيها .</p> <p>مادة ١٠ - يؤخذ رأى مجلس المديرية في تحديد المناطق المخصصة لزراعات معينة في المديرية .</p>	<p>مادة ٩ - كما وردت من اللجنة الاستشارية التشريعية .</p>
<p>مادة ١٧ - إذا قضت للسلطة العامة بتحديد المساحات التي تخصص لأنواع معينة من الزراعة فيجب استشارة المجلس في اختيار المناطق التي تشمل عليها هذه المساحات بالمديرية .</p> <p>وهذا لا يخل بما لو زادت الزراعة والأشغال العمومية من حق التعديل في هذه المناطق في الأحوال المستحيلة بدون استشارة المجلس فيها مقدما . وفي حالة التعديل المذكور يجب إخبار المجلس بالأسباب التي دعت الى ذلك في أول اعتقاده .</p>	<p>مادة ١١ - يؤخذ رأى مجلس المديرية في تحديد المناطق المخصصة لزراعات معينة في المديرية .</p>	<p>مادة ١١ - كما وردت من اللجنة الاستشارية التشريعية .</p>
<p>مادة ١٩ - يستشار مجلس المديرية مقدما في جدول وزارة الأشغال العمومية السنوية المتعلقة بتطهير الترع والمصارف العمومية في المديرية .</p>	<p>مادة ١١ - يؤخذ رأى مجلس المديرية مقدما في : أولا - إنشاء أو إبطال الترع والمصارف العمومية الخاصة بالمديرية دون موالها .</p>	<p>مادة ١١ - كما وردت من اللجنة الاستشارية التشريعية .</p>

الفصل الرابع

اختصاص مجالس المديرية في شؤون الري

الفصل الرابع

اختصاص مجالس المديرية في شؤون الري

مادة ١١ - كما وردت من اللجنة الاستشارية التشريعية .

مادة ١١ - يؤخذ رأى مجلس المديرية مقدما في :

أولا - إنشاء أو إبطال الترع والمصارف العمومية الخاصة بالمديرية دون موالها .

المشروع كما أقره المجلس في المداولة الأولى

مادة ٢٠ - يستشار مجلس المديرية مقدماً في جداول مناقشات الرى المتعلقة بالمديرية. وهذا لا يخل بما لوزارة الأشغال العمومية من حق تعديل المناوبات في الأحوال المستعجلة بدون استشارة المجلس مقدماً فيها . وفي حالة التعديل المذكور يجب إخبار المجلس بالأسباب التي دعت إلى ذلك في أول انعقاد له .

مادة ٢١ - فضلاً عن الاختصاصات المقررة لمجلس المديرية بنص صريح في هذا القانون ، يستشار المجلس بوجه عام في تعيين اتجاهات طرق المواصلات برّاً وبحراً في المديرية ، وفي كل تعديل يحصل في هذه الاتجاهات .

مادة ٢٢ - يقترح ويقرر مجلس المديرية إنشاء الطرق الزراعية التي توصل بين بلاد المديرية وقرائها طبقاً لأحكام الأمر المائل الصادر في ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٩٠ ، ويدخل عليه من التعديلات .

وقرار مجلس المديرية في الإنشاء وفي ترتيب برنامج العمل وفي الرسوم الإضافية التي تفرض للصرف منها عليه لا يكون نافذ المفعول إلا بعد مصادقة مجلس الوزراء وصدور مرسوم به .

وتتولى وزارة المواصلات إنشاء الطرق الزراعية على وجه ما تقدم وتقوم بصيانتها .

فاذا بنا لوزارة المواصلات ما بدعها لتعديل برنامج الإنشاء الذي أقره مجلس المديرية وجب عليها أن تحصل على موافقة المجلس مقدماً على هذا التعديل . ويكون رأى المجلس استشارياً في التعديل إذا كان إنشاء الطريق يستلزم نفقات من خزنة الدولة .

مادة ٢٣ - يشترط اعتماد مجلس المديرية مقدماً في إنشاء السكك الحديدية الزراعية ما دلت السكة لآخر إلا في المديرية وحدها .

فاذا كانت تمر في أكثر من مديرية واحدة فيؤخذ فيها رأى كل مجلس مديرية مختص ، ويكون الرأى استشارياً .

المشروع كما علقته اللجنة الاستشارية التشريعية

ثانياً - الترتيبات السنوية التي تضعها وزارة الأشغال العمومية فيما يخص :

(١) بتطهير الترع والمصارف العمومية في المديرية .

(ب) بمناوبات الرى الخاصة بالمديرية . ومع ذلك فلوزارة الأشغال العمومية في الأحوال المستعجلة أن تمثّل ترتيب المناوبات ، وفي هذه الحالة تنحصر المجلس في أول انعقاد له بالأسباب التي دعت إلى عدم أخذ رأيه .

الفصل الخامس

اختصاص مجالس المديرات
في شؤون المواصلات

مادة ١٢ - يؤخذ رأى مجلس المديرية مقدماً في إنشاء طرق المواصلات البرية أو المائية أو الحديدية متى كانت خاصة بالمديرية دون سواها وكذلك في إحطال تلك الطرق أو تعديل خطوطها . وتكون موافقة المجلس لازمة مقدماً فيما يخص بالسكك الحديدية الزراعية .

مشروع اللجنة (الداخلية)

الفصل الخامس

اختصاص مجالس المديرات
في شؤون المواصلات

مادة ١٢ - كما وردت من اللجنة الاستشارية التشريعية .

المشروع كما أتته المجلس في المداولة الأولى

ويكون لمجالس المديرية ذات الشأن رأى استشارى أيضا في تعيين اتجاهات هذه السكك، سواء أكانت السكة تمر في مديرية واحدة أم في أكثر من مديرية .

مادة ٢٤ - يستشار مجلس المديرية مقدما في إنشاء سكك حديد الحكومة سواء أكانت تمر في مديرية واحدة أم في أكثر من مديرية ، وكذلك في تعيين اتجاهات هذه السكك وفي إنشائها .

مادة ٢٦ - يستشار مجلس المديرية مقدما قبل التصرف في الأراضي القضاء المملوكة للبلاد - من أملاك الدولة - في بلاد المديرية التي ليس لها مجالس بلدية من أي نوع .

مادة ٢٧ - يستشار مجلس المديرية مقدما قبل بيع الأراضي الزراعية المملوكة للدولة، الواقعة حول قرى المديرية في دائرة نصف قطرها خمسمائة متر من الحدود المقررة للقرى .

ويستثنى من ذلك البلاد والقرى التي لها مجالس بلدية من أي نوع .

مادة ٢٨ - يستشار مجلس المديرية مقدما في جميع المشروعات الخاصة بمشآت الحكومة ومؤسساتها في المديرية ، من حيث إقامة هذه المنشآت والمؤسسات أو مشاؤها أو بيعها أو إبدائها أو تغيير استعمالها أو إنشائها .

ولا يدخل في ذلك منشآت الرى ولا كجارى السكك الحديدية ولا كجارى الأهوسة .

مادة ٢٩ :

(أ) يقرر مجلس المديرية، بمصادقة وزارة الداخلية، عدد الخفراء اللازمين لكل بند أو قرية في المديرية ما عدا لبناندر والقرى التي بها مجالس بلدية من أي نوع ، وكذلك يمين بيان درجاتهم .

(ب) يقرر المجلس كذلك مراتب الخفراء بمراعاة معدل الأجور الجارية في أنحاء المديرية .

المشروع كما مثله اللجنة الاستشارية التشريعية

الفصل السادس

اختصاص مجالس المديرية في أملاك الحكومة العامة والخاصة

مادة ١٣ - يؤخذ رأى مجلس المديرية مقدما :

(١) فيما يعرض للبيع من الأراضي القضاء المملوكة للدولة والمملوكة للبلاد في مدن المديرية والقرى التي ليس لها مجالس بلدية .

(٢) فيما يعرض للبيع من الأراضي الزراعية المملوكة للدولة والواقعة في دائرة نصف قطرها خمسمائة متر من حدود المدن والقرى التي ليس لها مجالس بلدية .

(٣) في إنشاء المباني الداخلة في أملاك الحكومة العامة أو تخصيصها أو تغيير استعمالها أو إزالتها ولا يدخل في ذلك ما هو خاص بأعمال الرى ولا الكجارى .

الفصل السابع

اختصاص مجالس المديرية في الشؤون الإدارية

مادة ١٤ - يقرر مجلس المديرية، بمصادقة وزارة الداخلية عدد الخفراء اللازمين لحراسة كل مدينة أو قرية في المديرية ما عدا المدن والقرى التي لها مجالس بلدية ويصين كذلك درجاتهم .

ويقرر المجلس بالطريقة عينها أجور الخفراء مع مراعاة معدل الأجور الجارية في أنحاء المديرية .

مشروع اللجنة (الناخلة)

الفصل السادس

اختصاص مجالس المديرية في أملاك الحكومة العامة والخاصة

مادة ١٣ - كما وردت من اللجنة الاستشارية التشريعية .

الفصل السابع

اختصاص مجالس المديرية في الشؤون الإدارية

مادة ١٤ - كما وردت من اللجنة الاستشارية التشريعية مع جعل التاريخ ١٥ سبتمبر بدلا من أول يناير .

المشروع كما أقره المجلس في المداولة الأولى

المشروع كما عدلته اللجنة الاستشارية التشريعية

مشروع اللجنة (الداخلية)

(ج) وإذا لم يقرر المجلس قبل أول يناير من كل سنة إجراء تغيير في عدد خفراء بندر أو قرية أو في مرتباتهم فيبقى ذلك كما كان في السنة الماضية .

ومع ذلك يجوز لوزير الداخلية، بعد أخذ رأى المجلس، أن يزيد عدد خفراء أى بندر أو قرية إذا رأى أن حالة الأمن العام تقتضى ذلك .

(د) وتعين في كل سنة لجنة من المجلس للفصل نهائياً في الشكاوى من توزيع رسوم الخفر على المنازل في البنادر أو القرى التي ليس بها مجالس بلدية من أى نوع وأولى لم تربط عليها عوائد الباني .

مادة ٣٠ - لا تشأ عزبة في المديرية ، ولا تهدم عزبة بالطرق الإدارية إلا إذا وافق على ذلك مجلس المديرية .

ويحدد اتفانون شروط الترخيص بإنشاء العزب والأحوال التي يجوز فيها هدمها وشروط ذلك .

ولا يصدر قرار المجلس بالمدم إلا بعد تكليف مالك العزبة بإبداء أقواله للمجلس أو لمن يشعبه المجلس لذلك من بين أعضائه .

ويشترط أن يكون قرار المجلس بالمدم صادراً عن أغلبية تزيد على نصف مجموع عدد الأعضاء المقرر انتخابهم .

مادة ٣١ - لا يقام بد تاريخ العمل بهذا القانون ، ولد أو سوق في أية جهة من جهات المديرية لم تجر العادة بإقامته فيها إلا بعد الترخيص به من المديرية بموافقة مجلس المديرية .

ويبطل المدير بالطرق الإدارية كل مولد أو سوق يقام مخالفاً لحكم هذه المادة .

أما السويقات فيكون الترخيص بوجودها أو إبطالها من اختصاص الجهة الإدارية .

ومع ذلك :

(١) لا يسرى حكم هذه المادة على الأسواق التي تقام بناء على امتياز منح قبل العمل بهذا القانون .

وإذا لم يقرر المجلس قبل أول يناير من كل سنة إجراء تغيير في عدد خفراء مدينة أو قرية أو في ثبات أجورهم فيبقى عدد الخفراء في المدينة أو القرية ومعدل أجورهم كما كانت في السنة الماضية .

ومع ذلك يجوز لوزير الداخلية، بعد أخذ رأى المجلس، أن يزيد عدد خفراء أى مدينة أو قرية إذا رأى أن حالة الأمن العام تستدعي تلك الزيادة .

وتعين في كل سنة لجنة مشكلة من ثلاثة من أعضاء المجلس ومن رئيس النيابة وقاض يمينه وزير الحفانية للفصل نهائياً في الشكاوى من توزيع رسوم الخفر اللازمة لحراسة المدينة أو القرية على مساكنها .

حذفت

حذفت

مادة ١٥ - كما وودت من اللجنة الاستشارية التشريعية .

مادة ١٥ - لا يقام مولد أو سوق في أى جهة من جهات المديرية لم تجر العادة بإقامته فيها إلا بعد الترخيص به من المديرية بموافقة مجلس المديرية .

ويبطل المدير بالطرق الإدارية الموالد والأسواق التي تقيم مخالفاً لحكم هذه المادة .

ولا تفي الموالد المرخص بها أو التي جرت العادة على إقامتها إلا بعد موافقة مجلس المديرية .

مشروع اللجنة (الداخلية)	المشروع كما عقده اللجنة الاستشارية التشريعية	المشروع كما أقره المجلس في المداولة الأولى
		<p>(ب) ولا يجوز بمقتضاها إعطاء رخصة على ما يخالف شروط امتياز منح قبل ذلك التاريخ .</p> <p>(ج) والرخصة الممنوحة طبقاً لحكمها لا تنفى من وجوب مراعاة الواجبات الصحية وغيرها المتعلقة بالمواليد والأسواق .</p> <p>مادة ٣٢ - لمجلس المديرية أن يقرر حذف أى مولد من جدول المواليد المرخص بها في المديرية أو التي جرت المصادقة بإقامتها فيها .</p> <p>ويحتفظ بتبني على الإدارة عدم الترخيص بإدارة المولد الذي قرر المجلس حذفه .</p>
حذفت	حذفت	<p>مادة ٣٣ - يحل مجلس المديرية عمل وزارة الداخلية في النظر والقبول برأى قاطع في جميع المسائل المتعلقة بالأراضي المخصصة للطرق الواقعة بداخل السكن وخارجه، وكذلك الأرواح ، الفضاء غير المملوكة للأفراد وموجودة بداخل السكن وخارجه ، مما هو محصور في مساحة فك الزمام بوصف "سكن" أو "مناقص سكن" وما تضيفه وزارة المالية على هذين التوسيع من أملاك الدولة .</p> <p>والسبلع البيع والتأجير والاستبدال والمفاضلة في المنازعات مع الأفراد أو الجماعات في حالة الاعتداء على المنافع المذكورة أو الإطالة بملكيتها . ولا يسرى حكم هذه المادة على البلاد التي بها مجالس بلدية من أى نوع كان .</p>
مادة ١٦ - كما وردت من اللجنة الاستشارية التشريعية .	<p>مادة ١٦ - يؤخذ رأى مجلس المديرية مقدماً في منح امتيازات بمثل من الأعمال ذات المنفعة العامة في المديرية .</p> <p>مادة ١٧ - موافقة مجلس المديرية مقدما واجبة :</p> <p>(١) لتغيير إسماء أو حدود القرى التي لا يوجد لها مجالس بلدية .</p> <p>(٢) لإنشاء قرى جديدة في المديرية أو إلغاء قرى موجودة فيها .</p>	<p>مادة ٢٥ - يستشار مجلس المديرية مقدماً في إعطاء الشركات أو الأفراد امتيازات أو التزامات أو احتكارات بالمديرية .</p> <p>مادة ٣٤ - يشترط اعتدال مجلس المديرية مقدماً في تغيير أسماء البلاد وفي تغيير حدود البلديات والقرى التي ليس بها مجالس بلدية من أى نوع وفي إنشاء قرى جديدة أو إلغاء قرى موجودة في المديرية .</p>

مشروع اللجنة (الداخلية)

مادة ١٨ - كما وردت من اللجنة الاستشارية التشريعية .

(انظر المادة ٢٥)

الفصل الثامن

اختصاص مجالس المديرية في الشؤون المالية

مادة ١٩ - كما وردت من اللجنة الاستشارية التشريعية .

مادة ٢٠ - كما وردت من اللجنة الاستشارية التشريعية .

المشروع كما عدلته اللجنة الاستشارية التشريعية

مادة ١٨ - يؤخذ رأى مجلس المديرية مقدما في الأمور الآتية :

- (١) تغيير حدود المديرية .
- (٢) تغيير دوائر الاختصاص الإدارية أو القضائية وإنشاء أو إلغاء نقط البوليس المستدعية .
- (٣) إنشاء أو إلغاء مجلس بلدى في المديرية .

(انظر المادة ٢٤)

الفصل التاسع

اختصاص مجالس المديرية في الشؤون المالية

مادة ١٩ - لمجلس المديرية أن يقرر رسوما إضافية لمدة معينة على ضرائب الأطنان في المديرية .

ويكون قراره قاطعا ويصدر به مرسوم إذا لم يتجاوز ١٠ ٪ من مجموع ضرائب الأطنان في المديرية .

ويجوز للمجلس زيادة الرسوم الإضافية إلى ١٣ ٪ من مجموع ضرائب الأطنان ولا يكون قراره بالنسبة للزيادة نافذا إلا إذا صادق عليه مجلس الوزراء وصدر مرسوم بذلك .

مادة ٢٠ - للمجلس أن يقرر كذلك رسوما إضافية لمدة معينة على كل ضريبة عامة أخرى مقررة في المديرية . وفي هذه الحالة لا يكون قراره نافذا إلا إذا صادق عليه مجلس الوزراء وصدر مرسوم بذلك .

المشروع كما أقره المجلس في المداولة الأولى

مادة ٣٦ - يستشار مجلس المديرية مقدما في المشروعات الآتية :

- (١) تغيير حدود المديرية مع مراعاة أحكام المادتين ٧٥ و ٨٠ من الدستور .
 - (٢) إنشاء أو إلغاء مجلس قروي أو على دائرة اختصاص المديرية .
 - (٣) تغيير دوائر الاختصاص الإدارية أو القضائية في المديرية وإنشاء أو إلغاء المرا كرو نقط البوليس المستدعية .
 - (٤) مريان قانون على بندر أو قرية في المديرية أو إبطال ذلك .
 - (٥) إصدار قرار ببيان كيفية مريان قانون على بندر أو قرية في المديرية .
- ولا يسرى حكم الفقرتين ٤ و ٥ من هذه المادة على البنادر والقرى التي بها مجالس بلدية من أى نوع .

مادة ٣٧ - لمجلس المديرية أن يقرر رسوما إضافية لمدة معينة على ضرائب الأطنان للصرف منها على مشروعاته . وقراره في ذلك يكون قاطعا ويصدر به مرسوم مادام لا يتجاوز ١٠ ٪ من مجموع ضرائب الأطنان في المديرية .

على أنه يجوز له زيادة الرسوم التي يقررها إلى ١٣ ٪ بشرط أن يصادق على الزيادة مجلس الوزراء ويصدر بها مرسوم .

مادة ٣٨ - وللجلس أن يقرر رسوما إضافية لمدة معينة أيضا ، على كل ضريبة عامة أخرى مقررة في المديرية .

مادة ٣٩ - قرار مجلس المديرية ، في الرسوم الإضافية التي تفرض على الضرائب العامة الأخرى ، لا يكون نافذا المفعول إلا بعد مصادقة مجلس الوزراء وصدر مرسوم به .

المشروع كما أقره المجلس في المداولة الأولى

مادة ٤ - بعد صدور المرسوم بالرسوم الإضافية من أى نوع كانت ، لا يكون قرار مجلس المديرية نافذ المفعول في تخفيضها أو تخصيص أجل سريانها أو في إلغائها إلا بعد مصادقة مجلس الوزراء وصدر مرسوم آخر .

مادة ٤ - تعتبر أموال مجالس المديرية أموالاً عامة . ويتبع في تحصيل الرسوم وفي صرف الأموال القواعد المنبثقة في أموال الدولة . ويكون حفظ الأموال واستغلالها بموافقة وزارة المالية .

مادة ٤ - لمجلس المديرية أن يراقب استعمال مالا يباشره صرفه من الرسوم التي يقرها طبقاً لنصوص هذا القانون أو أى قانون آخر .

مادة ٣٥ - يشترط اعتماد مجلس المديرية مقدماً في المشروعات الآتية قبل تنفيذها :

(١) إصدار المدير لائحة عليّة تسمى على المديرية كلها أو على قسم منها أو على بنادر أو قرى فيها أو تعديل أولئها لائحة خاصة بالمديرية .

(ب) سريان قرار أو لائحة على بندر أو قرية أو إبطال ذلك .

(ج) إصدار قرار ببيان كيفية سريان قرار أو لائحة على بندر أو قرية في المديرية .

ولا يسرى حكم هذه المادة على القرارات أو الأوامر الوقتية التي تصدر أو يؤمر بسريانها في حالة وياه أو في غيرها من الأحوال المستعجلة ، وعلى المدير في هذه الحالة أن يخبر المجلس بالأسباب التي دعت لذلك في أول انعقاد له .

ولا يسرى حكم هذه المادة أيضاً على المسائل التي تكون من اختصاص مجلس بلدى من أى نوع كان في المديرية .

المشروع كما عدله اللجنة الاستشارية التشريعية

مادة ٢١ - بصدر المرسوم باتخاذ الرسوم الإضافية من أى نوع كانت إما أصدر مجلس المديرية قراراً بتخفيضها أو تخصيص أجل سريانها أو إلغائها فلا يكون هذا القرار نافذاً إلا بعد مصادقة مجلس الوزراء وصدر مرسوم آخر بذلك .

مادة ٢٢ - يتبع في تحصيل الرسوم المقررة بمقتضى هذا القانون القواعد المنبثقة في تحصيل أموال الدولة . وتعتبر أموال مجالس المديرية أموالاً عامة . ويتبع بشأنها القواعد الخاصة بحفظ وصرف الأموال العامة .

حذفت

الفصل التاسع

أحكام عامة

مادة ٢٣ - موافقة مجلس المديرية مقبلاً واجبة في الأمور الآتية :

(١) إصدار المدير لائحة عليّة أو تعديلها أو إلغائها بالنسبة للمديرية كلها أو لقسم منها أو لبعض المدن أو القرى فيها .

(٢) تطبيق قرار أو لائحة على تلك المدن أو القرى أو إبطال تطبيقها عليها .

(٣) وضع الأحكام اللازمة لتنفيذ قرار أو لائحة في مدينة أو قرية بالمديرية . وللمدير في حالة وياه أو غيرها من الأحوال المستعجلة أن يتجاوز عن رأى المجلس وعليه في هذه الحالة أن يخبر المجلس في أول انعقاد له بالأسباب التي دعت لذلك .

مشروع اللجنة (الداخلية)

مادة ٢١ - كما وردت من اللجنة الاستشارية التشريعية .

مادة ٢٢ - كما وردت من اللجنة الاستشارية التشريعية .

مادة ٢٣ - لمجلس المديرية أن يراقب استعمال مالا يباشره صرفه من الرسوم التي يقرها طبقاً لنصوص هذا القانون أو أى قانون آخر .

الفصل التاسع

أحكام عامة

مادة ٢٤ - كما وردت من اللجنة الاستشارية التشريعية .

المشروع كما أقره المجلس في المداولة الأولى

(أنظر التقريرين ٤ و ٥ من المادة ٣٩)

مادة ٤ - فضلا عن الاختصاصات المقررة لمجلس المديرية بنص صريح في هذا القانون أو في أى قانون آخر، يجوز للمدير ولكل وزير أن يستشير المجلس في كل مسألة يرى أخذ رأيه فيها. والمجلس أن يبدى من نفسه للمدير ولكل وزير بواسطة المدير وكذلك لمجلس الوزراء رغبات فيما يتعلق بالحاجات العامة للمديرية وعلى الأخص في شؤون الزراعة والرى وطرق المواصلات والأمن العام والصحة العمومية والتعليم والصناعة والتجارة. وعلى الحكومة إذا لم تقول على هذه الآراء والرغبات أن ترسل إلى المجلس بياناً بالأسباب التى دعت إلى ذلك. وفى هذه الحالة للمجلس أن يرد على هذا البيان والحكومة حرية الأخذ به أو رفضه.

ومع ذلك :

(أ) تخرج من اختصاص مجلس المديرية جميع المسائل التى تختص بها المجالس البلدية، من أى نوع كانت، الموجودة فى المديرية، وذلك فيما عدا التعليم الإلزامى الذى يختص بمجلس المديرية وحده بإدارته فى جميع بنادر المديرية وقرأها.

(ب) ولا يجوز لمجلس المديرية أن يبحث فى تعيين موظفى الحكومة أو قتلهم ولا فى تأديبهم أو وقفهم.

(ج) وكذلك لا يجوز له إبدا الرغبات السياسية. مادة ٥ - لمجلس المديرية أن يلقى البت فى أية مسألة من المسائل التى تهمها له الوزارات أو المصالح على حضور مندوب منها يشرح له المسألة ويناقشه فيها.

والمجلس أن يطلب بواسطة الرئيس من الوزارات والمصالح كل ما يحتاج إليه من البيانات والمعلومات المتعلقة بالأعمال التى من اختصاص المجلس النظر فيها.

المشروع كما عدلته اللجنة الاستشارية التشريعية

مادة ٢٤ - يؤخذ رأى مجلس المديرية مقدما فى الأمور الآتية :

(١) تطبيق قانون على مدينة أوقرية فى المديرية أو إبطال تطبيقه.
(٢) وضع الأحكام اللازمة لتنفيذ قانون فى مدينة أوقرية بالمديرية.

مادة ٢٥ - فيما عدا الاختصاصات المقررة لمجلس المديرية بنص صريح فى هذا القانون أو فى أى قانون آخر يجوز للمدير ولكل وزير أن يستشير المجلس فى كل مسألة يرى أخذ رأيه فيها. والمجلس فضلا عن ذلك أن يبدى من نفسه للمدير أو بواسطة المدير لكل وزير أو لمجلس الوزراء رغبات فيما يتعلق بالحاجات العامة للمديرية وعلى الأخص فى شؤون الزراعة والرى وطرق المواصلات والأمن العام والصحة العمومية والتعليم والصناعة والتجارة.

وعلى الحكومة إذا لم تأخذ بتلك الرغبات أن تبين للمجلس الأسباب التى دعت إلى ذلك. والمجلس فى هذه الحالة أن يرد على بيان الحكومة ولا تكون الحكومة مقيدة بهذا الرد.

مادة ٢٦ - تخرج من اختصاص مجلس المديرية المسائل الداخلة فى اختصاص المجالس البلدية الموجودة فى المديرية.

ولا يجوز له أن يبحث فى تعيين موظفى الحكومة أو قتلهم ولا فى تأديبهم أو وقفهم. وكذلك الرغبات والمناقشات والقرارات السياسية محظورة على المجلس.

مادة ٢٧ - للمجلس أن يطلب من الوزارات والمصالح كافة البيانات والمعلومات المتعلقة بالأعمال الداخلة فى اختصاصه.

وله أيضا أن يطلب منها انتداب أحد موظفها لحضور المناقشة فى مسألة معروضة عليه.

مشروع اللجنة (الداخلية)

مادة ٢٥ - كما وردت من اللجنة الاستشارية التشريعية.

مادة ٢٦ - كما وردت من اللجنة الاستشارية التشريعية.

مادة ٢٧ - كما وردت من اللجنة الاستشارية التشريعية.

مادة ٢٨ - كما وردت من اللجنة الاستشارية التشريعية.

المشروع كما أقره المجلس في المناقشة الأولى

مادة ٦ - يجب على المجلس أن يتم بحثه وأن يبدأ رأيه في المسائل الواجب عرضها عليه بمقتضى نصوص هذا القانون أو القوانين الأخرى في مدى دورين متتابعين من وقت عرضها عليه إلا إذا انتهت الحكومة إلى حالة الاستعجال في هذه الحالة يجب إبداء الرأي في مدى دور واحد .

فإذا أبقى إبداء رأيه أو لم يبدأ رأياً مطلقاً بالكيفية المتقدمة جاز لمجلس الوزراء أن يأمر بإجراء العمل بدون انتظار الرأي المذكور .

المشروع كما عدّله اللجنة الاستشارية التشريعية

مادة ٢٨ - يجب على المجلس أن يبدأ رأيه في المسائل المروضة عليه في مدة لا تتجاوز ثلاثة الشهور .

فإذا كان الرأي مطلوباً بصفة مستعجلة يتعين إبداءه في مدى شهر واحد .

فإذا أبقى المجلس إبداء رأيه أو تأخر في إبدائه في المواعيد المتقدمة جاز لمجلس الوزراء أن يقرر التجاوز عن هذا الرأي .

مشروع اللجنة (الداخلية)

مادة ٢٩ - كما وردت من اللجنة الاستشارية التشريعية .

الباب الثالث

في سير أعمال مجالس المديريات

الفصل الأول
أحكام عامة

مادة ٢٩ - قبل أن يتولى أعضاء مجلس المديرية المنتخبون عملهم يقسمون أن يكونوا مخلصين للوطن وللك مطيعين للدستور ولقوانين البلاد وأن يؤدوا أعمالهم بالذمة والصدق .

ويكون حلف الميين في جلسة علنية .

مادة ٤٣ - قبل أن يتولى رئيس مجلس المديرية وأعضاؤه المنتخبون عملهم يقسمون أن يكونوا مخلصين للوطن وللك مطيعين للدستور ولقوانين البلاد وأن يؤدوا أعمالهم بالذمة والصدق .

ويكون حلف الميين في جلسة علنية .

مادة ٣٠ - يكون لمجلس المديرية دور اجتماع عاды في كل شهر مرة على الأقل بدعوة من المدير .

مادة ٤٤ - يكون لمجلس المديرية دور اجتماع عاды في كل شهر مرة على الأقل . ولا ينفذ دور الاجتماع إلا بعد بحث المسائل المروضة على المجلس والمناقشة فيها .

والدور عبارة عن جلسة أو جلسات متتالية تتعقد بناء على دعوة واحدة .

ولرئيس دعوة المجلس لاجتماع فوق العادة في أى وقت . وعليه دعوته إذا طلب ذلك كتابة نصف الأعضاء المنتخبين . على أنه يجوز للرئيس أن يمنع عن توجيه الدعوة للاجتماع فوق العادة أكثر من مرة واحدة بين دورى اجتماع عادين .

وفي الاجتماعات التي فوق العادة لا يجوز للمجلس أن يتداول إلا في الأمور التي دعى من أجلها .

ولا ينفذ دور الاجتماع إلا بعد النظر في جميع المسائل الواردة بمجدول الأعمال والمناقشة فيها .

وللرئيس في أى وقت كان أن يدعو المجلس لدور خاص . وعليه دعوته إذا خدم إليه طلب تنجاني بذلك موقع عليه من نصف الأعضاء المنتخبين على الأقل . على أنه يجوز للرئيس الامتناع عن توجيه الدعوة لدور خاص أكثر من مرة واحدة في الشهر .

وفي أدوار الاجتماع الخاصة لا يجوز للمجلس أن يتداول إلا في الأمور التي دعى من أجلها .

الباب الثالث

في سير أعمال مجالس المديريات

الفصل الأول
أحكام عامة

مادة ٣٠ - كما وردت من اللجنة الاستشارية التشريعية .

مادة ٣١ - كما وردت من اللجنة الاستشارية التشريعية .

مشروع اللجنة (الداخلية)

مادة ٣٢ - كما وردت من اللجنة الاستشارية التشريعية .

مادة ٣٣ - لا يكون العضو الذي بمحكم وظيفته رأى ممدود في مداولات المجلس أو لانه لا نيا يتعلق بعمله .

ولكل وزارة ممثلة في المجلس بمحكم القانون أن تتدب أكثر من ممثل واحد وذلك عند تصدد المواضيع المتعلقة بها واختلافها . ولكن لا يكون لمن يمثلها غير صوت واحد في كل مسألة .

ولكل وزارة غير ممثلة تعيين مندوب أو أكثر يحضر جلسات مجلس المديرية أو لبلاته عند النظر في أمر يتعلق بتلك الوزارة أو بأحدى المصالح التابعة لها . وهؤلاء المندوبون يشتركون في المداولات ولكن لا يكون لهم رأى ممدود .

مادة ٣٤ - لا تكون مداولات المجلس قانونية إلا إذا حضرها أكثر من نصف الأعضاء المتخيين .

مادة ٣٥ - كما وردت من اللجنة الاستشارية التشريعية .

مادة ٣٦ - كما وردت من اللجنة الاستشارية التشريعية .

المشروع كما عدلته اللجنة الاستشارية التشريعية -

مادة ٣١ - جلسات مجلس المديرية علنية على أنه يجوز انعقاده بصفة سرية بناء على طلب الرئيس أو ربع الأعضاء المتخيين ثم يقرر ما إذا كانت المناقشة في الموضوع المطروح أمامه تجري في جلسة أمامه تجري في جلسة علنية أم لا .

مادة ٣٢ - لكل وزارة تعيين مندوب أو أكثر لحضور جلسات مجلس المديرية أو لبلاته عند النظر في أمر يتعلق بتلك الوزارة أو بأحدى المصالح التابعة لها .
ويشارك هؤلاء المندوبون في المناقشات ولا يكون لهم رأى ممدود .

مادة ٣٣ - لا تكون مداولات المجلس قانونية إلا إذا حضرها أكثر من نصف الأعضاء .

مادة ٣٤ - في غير الأحوال المشترط فيها أغلبية خاصة تصدق قرارات المجلس بالأغلبية المطلقة . وعند تساوى الآراء تكون الأرجحية للفريق الذى منه الرئيس .

مادة ٣٥ - إذا لم يتكامل العدد القانونى بعد مضي نصف ساعة من المياد المحدد لإحدى جلسات دور الاجتماع فتؤجل الجلسة ثلاثة أيام على الأقل أو سبعة على الأكثر ، ويدعى الأعضاء المتخلفون لحضور لاجتماع التالى .

وتكون مداولات المجلس في الاجتماع الجديد صحيحة مهما بلغ عدد الأعضاء الحاضرين ما لم تكن هناك أحوال مشترط فيها أغلبية خاصة .
فإن كان عدد الأعضاء أقل من العدد القانونى وجب أن يكون البحث قاصرا على المسائل الواردة في جدول أعمال الجلسة المؤجلة .

المشروع كما أقره المجلس في المداولة الأولى

مادة ٤٥ - جلسات مجلس المديرية علنية على أنه ينقد بصفة سرية بناء على طلب الرئيس أو ربع الأعضاء المتخيين ثم يقرر ما إذا كانت المناقشة في الموضوع المطروح أمامه تجري في جلسة علنية أم لا .

مادة ٤٦ - لا يكون العضو الذى بمحكم وظيفته رأى ممدود في مداولات المجلس أو لبلاته لا نيا يتعلق بعمله .

ولكل وزارة ممثلة في المجلس بمحكم القانون أن تتدب أكثر من ممثل واحد وذلك عند تصدد المواضيع المتعلقة بها واختلافها . ولكن لا يكون لمن يمثلها غير صوت واحد في كل مسألة .

ولكل وزارة غير ممثلة تعيين مندوب أو أكثر يحضر جلسات مجلس المديرية أو لبلاته عند النظر في أمر يتعلق بتلك الوزارة أو بأحدى المصالح التابعة لها . وهؤلاء المندوبون يشتركون في المداولات ولكن لا يكون لهم رأى ممدود .

مادة ٤٧ - لا تكون جلسات المجلس قانونية إلا إذا حضرها أكثر من نصف الأعضاء المتخيين .

مادة ٤٨ - في غير الأحوال المشترط فيها أغلبية خاصة تصدق قرارات المجلس بالأغلبية المطلقة . وعند تساوى الآراء تكون الأرجحية للفريق الذى منه الرئيس .

مادة ٤٩ - إذا لم يتكامل العدد القانونى بعد مضي نصف ساعة من المياد المحدد لإحدى جلسات دور الاجتماع فتؤجل الجلسة ثلاثة أيام على الأقل أو سبعة على الأكثر ، ويدعى الأعضاء ، الذين غابوا ، للحضور في الجلسة التالية .

وإذا تكامل العدد القانونى ومضت نصف ساعة ولم يحضر الرئيس جاز انعقاد المجلس تحت رئاسة أكبر الأعضاء سنا .

في غير الأحوال المشترط فيها أغلبية خاصة تكون مداولات المجلس في جلساته اللاحقة

المشروع كما أقره المجلس في المداولة الأولى

المجلس المؤجلة قانونية مهما بلغ عدد الأعضاء
الناشرين. فان كان عددهم أقل من العدد
القانوني وجب ألا يمرض في الجلسات اللاحقة
غير المسائل الواردة في جدول الجلسة المؤجلة.

مادة ٨٤ - لو وزير الداخلية أن يصدر
بموافقة مجلس الوزراء، لوائح عامة تتضمن القواعد
المتعلقة بالنظام الداخلي لمجالس المديريات وبطريقة
السير في أعمال المجالس.

ولكل مجلس مديرية أن يضع لائحته بالتطبيق
للوائح العامة ويجب المصادقة على تلك اللوائح
من وزير الداخلية.

مادة ٥٠ - في شهر يناير من كل عام يعين
المجلس الجبان الدائمة للترسية لفحص وتبشير
الأعمال ويحدد عدد أعضاء هذه الجبان
واختصاصاتها. ويكون انتخاب أعضائها بطريق
الاقتراع السري لكل لجنة بالأغلبية النسبية.

ويجوز للمجلس أن يعين، بحسب مقتضيات
الحاجة، بلجان خاصة لأغراض معينة.

والعضو الذي يحكم وظيفته في المجلس يكون
أيضا عضوا بحكم وظيفته في اللجنة التي لعمله صلة
باختصاصها.

ويستمر المدير أو وكيله بالنيابة عنه عضوا في جميع
لجان المجلس ورأس كل جلسة يحضرها. فان
غاب كلاهما أو متعهما عن العمل مانع انتخاب
اللجنة من رأس جلستها بصفة مؤقتة.

مادة ٥١ - تعرض تقارير الجبان على
مجلس المديرية للمداولة فيها وإصدار قراراته
فيها اشتملت عليه.

وفيما عدا ما هو مبين في هذا القانون ينص صريح
لا يجوز للمجلس أن يهبط بشئ من سلطته إلى
إحدى بلاته.

المشروع كما عقله اللجنة الاستشارية للتشريعية

مادة ٣٦ - إذا تكامل السداد القانوني
ومضت نصف ساعة ولم يحضر الرئيس جاز انعقاد
المجلس تحت رئاسة أكبر الأعضاء سنا.

مادة ٣٧ - لو وزير الداخلية أن يصدر
بموافقة مجلس الوزراء لوائح عامة تتضمن القواعد
المتعلقة بالنظام الداخلي لمجالس المديريات ولطريقة
السير في أعمالها.

ولكل مجلس مديرية أن يضع لائحته بموافقة
اللوائح المذكورة ويجب المصادقة على تلك اللوائح
من وزير الداخلية.

الفصل الثاني

الجبان

مادة ٣٨ - في شهر يناير من كل سنة يعين
المجلس الجبان الدائمة للترسية لفحص وتبشير الأعمال
ويحدد عدد أعضاء هذه الجبان واختصاصاتها.
ويكون انتخاب أعضائها بطريق الاقتراع السري
لكل لجنة بالأغلبية النسبية.

وللمجلس أن يعين بحسب مقتضيات الحاجة
بلجان خاصة لأغراض معينة.

والأعضاء المعينون بحكم وظائفهم يكونون
أعضاء في الجبان المكلفة بمسائل تدخل في اختصاصهم.
وللمدير أو وكيله الاشتراك في أعمال لجبان المجلس
ورأس كل جلسة يحضرها. فلذا لم يحضر أحدهما
جلسة عينت اللجنة أحد أعضائها للرئاسة.

مادة ٣٩ - تعرض تقارير الجبان على
مجلس المديرية لإصدار قرار في شأنها.

وفيما عدا ما هو مبين في هذا القانون ينص
صريح لا يجوز للمجلس أن يهبط بشئ من سلطته
إلى إحدى بلاته.

مشروع اللجنة (الداخلية)

مادة ٣٧ - كما وردت من اللجنة الاستشارية
التشريعية.

مادة ٣٨ - كما وردت من اللجنة الاستشارية
التشريعية.

الفصل الثاني

الجبان

مادة ٣٩ - كما وردت من اللجنة الاستشارية
التشريعية.

مادة ٤٠ - كما وردت من اللجنة الاستشارية
التشريعية.

المشروع كما أقره المجلس في المداولة الأولى

مادة ٥٢ — جلسات اللجان سرية . وما لم تقرر اللجنة خلاف ذلك يكون لكل عضو من لأعضاء اللجان الذين يتألف منهم المجلس حق الحضور في جلسات اللجان دون أن يشارك في المناقشة أو أن يبدى أية ملاحظة .

مادة ٨٥ — لو وزير الداخلية أن يصدر القرارات اللازمة لتنفيذ هذا القانون .

وله بوجه خاص أن يصدر ما يراه من القرارات لتنظيم أعمال اللجان المنصوص عليها في المواد (٥٣) و (٦٧) و (٨٧) على ألا تتعارض مع أحكام هذا القانون .

مادة ٥٣ — على مجلس المديرية أن يضع سنويا ميزانية شاملة لإيراداته ومصروفاته ويقدمها إلى وزارة الداخلية قبل ابتداء السنة المالية بثلاثة أشهر على الأقل . ويرفق المجلس بمشروع ميزانيته جميع البيانات والمقاييس والأوراق التي بليت عليها تقديرات الميزانية من إيرادات ومصروفات .

ويتبع في تحضير ميزانيات مجالس المديريات القواعد المعمول بها في وضع ميزانية الدولة .
ويصدر باعتقاد الميزانية قرار من وزير الداخلية بعد أخذ رأى لجنة مؤلفة من :

وكيل وزارة الداخلية رئيسا

مدير قسم الإدارة بوزارة الداخلية ...
« البلديات » « ... »
« مندوب عن وزارة المالية ... »
« المعارف العمومية »
« الصحة العمومية ... »
« الزراعة ... »
« الأشغال العمومية »
« المواصلات ... »

المشروع كما عدلته اللجنة الاستشارية التشريعية

مادة ٤ — جلسات اللجان سرية . وما لم تقرر اللجنة خلاف ذلك يكون لكل عضو من أعضاء المجلس حق الحضور في جلسات اللجان دون أن يشارك في المناقشات أو أن يبدى ملاحظات .

٤١ — يصدر وزير الداخلية قرارا بتنظيم سير أعمال اللجان .

(انظر أيضا المادة ٧٦)

الفصل الثالث

ميزانية مجالس المديريات

مادة ٤٢ — يضع مجلس المديرية ميزانية معتمدة بمعرفة المدير وشاملة لإيراداته ومصروفاته ويقدمها إلى وزير الداخلية قبل ابتداء السنة المالية بثلاثة أشهر على الأقل . ويرفق المجلس بمشروع ميزانيته جميع البيانات والمقاييس والأوراق التي بليت عليها تقديرات الميزانية من إيرادات ومصروفات .

ويقع في تحضير ميزانيات مجالس المديريات القواعد المعمول بها في وضع ميزانية الدولة .
ويصدر باعتقاد الميزانية قرار من وزير الداخلية بعد أخذ لجنة مؤلفة من :

وكيل وزارة الداخلية رئيسا

مدير قسم الإدارة بوزارة الداخلية ...
« البلديات » « ... »
« مندوب عن مصلحة الصحة العمومية »
« مندوب عن كل من الوزارات الآتية : »
« وزارة المالية ... »
« المعارف العمومية ... »
« الزراعة ... »
« الأشغال العمومية ... »
« المواصلات ... »

مشروع اللجنة (الداخلية)

مادة ٤١ — كما وردت من اللجنة الاستشارية التشريعية .

مادة ٢٤ — كما وردت من اللجنة الاستشارية التشريعية .

(انظر أيضا المادة ٧٧)

الفصل الثالث

ميزانية مجالس المديريات

مادة ٤٣ — كما وردت من اللجنة الاستشارية التشريعية .

المشروع كما أقره المجلس في الدواولة الأولى

مادة ٥٤ - يجوز لجنة أن تحذف أو تخفض من مشروع الميزانية أرقاما أدرجها المجلس ولكن لا يجوز لها أن تفتي اعتادات لم يدرجها في المصروفات .

ومع ذلك فإن عليها أن تدرج المبالغ اللازمة للأبواب الآتية إذا أحملها المجلس :

(١) الالتزامات والارتباطات التي يكون المجلس مقيدا بها .

(٢) المصروفات التي يفرضها هذا القانون أو أي قانون آخر .

(٣) مصاريف إدارة المنشآت والمؤسسات أو الأعمال التي يقوم بها المجلس ، وكذلك مصاريف صيانة هذه المنشآت أو المؤسسات أو الأعمال .

مادة ٥٥ - على اللجنة أن تحظر المجلس بملاحظات على مشروع ميزانيته ليؤدي رأيه فيها ، فإذا خلا تخلفين رفع الأمر إلى مجلس الوزراء برأى اللجنة ورأى مجلس المديرية .

ويذكر في تقرير وزير الداخلية إلى مجلس الوزراء رأى أغلبية اللجنة ومختلف الاقتراحات المناهضة له وملخص الأسباب التي بينت عليها . وفي هذه الحالة يصدر قرار وزير الداخلية باعتداء الميزانية طبقا لما يقرره مجلس الوزراء .

مادة ٥٦ - إذا لم يصدر قرار وزير الداخلية بالميزانية قبل ابتداء السنة المالية يعمل بالميزانية القديمة حتى يصدر القرار بالميزانية الجديدة .

مادة ٥٧ - كل مصروف غير وارد بالميزانية أو زائد على التقديرات الواردة بها واقترحه مجلس المديرية يجب أن يصدر به قرار من وزير الداخلية . ويجب أيضا استئذان وزير الداخلية كلما أريد قتل أي مبلغ من باب إلى آخر من أبواب الميزانية .

وكذلك يجب استئذان وزير الداخلية كلما أريد قتل أي مبلغ من بند إلى آخر من البنود الواردة في باب الأعمال الجديدة .

ولا يصدر قرار الوزير إلا بعد أخذ رأى اللجنة المنصوص عليها في المادة (٥٧) من هذا القانون .

المشروع كما عدته اللجنة الاستشارية التشريعية

مادة ٤٣ - يجوز لجنة أن تحذف أو تخفض من مشروع الميزانية أرقاما أدرجها المجلس مع اقتراح كيفية استعمال المبالغ الناشئة عن الحذف أو التخفيض .

ومع ذلك فإن عليها أن تدرج المبالغ اللازمة للأبواب الآتية إذا أحملها المجلس كلها أو بعضها :

(١) الالتزامات التي يكون المجلس مقيدا بها .

(٢) المصروفات التي يفرضها هذا القانون أو أي قانون آخر .

(٣) مصاريف الإدارة والصيانة المتعلقة بالمنشآت أو المؤسسات أو الأعمال التي يقوم بها المجلس .

مادة ٤٤ - على اللجنة أن تحظر المجلس بملاحظات على مشروع ميزانيته ليؤدي رأيه فيها ، فإذا خلا تخلفين رفع الأمر إلى مجلس الوزراء بتقرير من وزير الداخلية يتضمن رأى اللجنة ورأى مجلس المديرية ومختلف الاقتراحات الأخرى وملخص الأسباب التي بينت عليها .

مادة ٤٥ - إذا لم يصدر قرار وزير الداخلية بالميزانية قبل ابتداء السنة المالية يعمل بالميزانية القديمة حتى يصدر القرار بالميزانية الجديدة .

مادة ٤٦ - كل مصروف غير وارد بالميزانية أو زائد على التقديرات الواردة فيها وكل مبلغ يراد قتله من باب إلى آخر من أبواب الميزانية أو من بند إلى آخر في باب الأعمال الجديدة يجب عرض أمره على وزير الداخلية بناء على طلب مجلس المديرية . ويصدر الوزير التصريح اللازم بقراره بعد أخذ رأى اللجنة المنصوص عليها في المادة (٤٦) من هذا القانون .

ويجوز للمجلس أن يقرر قتل الاعتقاد الخاص ببند إلى بند آخر في الباب الواحد ماعدا الباب الخاص بالأعمال الجديدة .

مشروع اللجنة (الداخلية)

مادة ٤٤ - كما وردت من اللجنة الاستشارية التشريعية .

مادة ٥٥ - كما وردت من اللجنة الاستشارية التشريعية .

مادة ٥٦ - كما وردت من اللجنة الاستشارية التشريعية .

مادة ٥٧ - كما وردت من اللجنة الاستشارية التشريعية مع تغيير رقم "٤٣" برقم "٤٤" .

مشروع اللجنة (الداخلية)

للمشروع كما عدلته اللجنة الاستشارية التشريعية

المشروع كما أقره المجلس في المداولة الأولى

وقفاً لذلك يجوز لمجلس المديرية أن يقرر قبل أي مبلغ من بند إلى بند آخر ما دام البندان في باب واحد .

مادة ٥٨ - على المجلس أن يضع حسابه الختامي للإدارة المالية من العام المتقضى بعد ثلاثة أشهر على الأكثر من انتهاء السنة المالية .
ويصدر باعتقاد هذا الحساب قرار من وزير الداخلية بعد أخذ رأى اللجنة المنصوص عليها في المادة (٥٣) .

مادة ٥٩ - تنشر الميزانية والحساب الختامي في الجريدة الرسمية بعد اعتمادهما .

مادة ٥٧ - على المجلس أن يضع حسابه الختامي للإدارة المالية من العام المتقضى بعد ثلاثة أشهر على الأكثر من انتهاء السنة المالية .
ويصدر باعتقاد هذا الحساب قرار من وزير الداخلية بعد أخذ رأى اللجنة المنصوص عليها في المادة (٥٢) .

مادة ٥٨ - تنشر الميزانية والحساب الختامي في الجريدة الرسمية بعد اعتمادهما .

مادة ٤٨ - كما وردت من اللجنة الاستشارية التشريعية مع تغيير رقم "٤٧" بـ "٤٣"

مادة ٤٩ - كما وردت من اللجنة الاستشارية التشريعية .

الفصل الرابع

حقوق أعضاء مجالس المديرات واجباتهم

الفصل الرابع

حقوق أعضاء مجالس المديرات واجباتهم

مادة ٥٠ - كما وردت من اللجنة الاستشارية التشريعية .

مادة ٤٩ - لكل عضو أن يوجه أسئلة للرئيس في المسائل التي من اختصاص المجلس .
وطليه أن يكتب السؤال في عبارة واضحة موجزة وأن يقدمه إلى الرئيس وهو يدرجه في جدول أعمال أول جلسة .

ويجوز للرئيس أن يؤجل الجواب على السؤال إلى دور الاجتماع التالي .

والعضو الذي يوضع السؤال أن يستوضح الرئيس مرة واحدة فيما أجاب به ولكن ليس له أن يقب على الإجابة .

مادة ٥٠ - لا يجوز لأى عضو من أعضاء مجالس المديرات أن يتدخل في الأعمال التي تكون من شؤون السلطة التنفيذية ، حتى لو كان لهذه الأعمال صلة باختصاص المجالس المذكورة .

على أن لكل عضو أن يوجه أسئلة للرئيس في المسائل التي من اختصاص المجلس أو مما يدخل في اختصاصات الرئاسة بالنسبة لإدارة المجلس .
وطليه في هذه الحالة أن يصوغ السؤال في عبارة واضحة موجزة وأن يقدمه مكتوباً إلى الرئيس وهو يدرجه في جدول أعمال أول جلسة .

ويجوز للرئيس أن يؤجل الجواب على السؤال إلى دور الاجتماع التالي .

والعضو الذي يوضع السؤال أن يستوضح الرئيس مرة واحدة فيما أجاب به ولكن ليس له أن يقب على الإجابة .

مادة ٥١ - كما وردت من اللجنة الاستشارية التشريعية .

مادة ٥٠ - لا يجوز لعضو مجلس المديرية أن يشترك - سواء في جلسات المجلس أم في لجانه - في مداولة له فيها مصالح سواء أكان عن نفسه شخصياً أم بصفته وصياً أو وكلاً .

مادة ٥١ - لا يجوز لعضو مجلس المديرية أن يشترك - سواء في جلسات المجلس أم في لجانه - في مداولة له فيها مصالح ، سواء أكان عن نفسه شخصياً أم بصفته ولياً أو وكلاً .

المشروع كما أقره المجلس في الدائلة الأولى

مادة ٦٢ - لا يجوز لعضو مجلس المديرية أن يدخل أو يترك بالقات أم بالواسطة في صفقة مع مجلس المديرية سواء أكان ذلك في المقلولات أم في المناقصات أم التوريدات أم البيوع .

على أنه يجوز للمجلس - في الأحوال الضرورية القصوى - أن يستأجر من أحد أعضائه أو يتناع أرضاً أو بناء لعمل من الأعمال العامة التي يتولاها المجلس . وقرار المجلس في هذا لا يكون نهائياً إلا بعد اعتاده من وزير الداخلية .

مادة ٦٤ - لا يجوز لعضو مجلس المديرية أن يشتغل في قضية ضد المجلس سواء بصفته عامياً أم متنازلاً إليه من الحقوق المتنازع فيها . فإذا أراد رفع الدعوى على المجلس الذي هو عضوه لأمر له علاقة بمصالحه الشخصية أو بمصالح من له عليهم الولاية أو القوامة وجب عليه استئذان المجلس مقدماً .

مادة ٦٣ - العضوية في مجالس المديرية مجانية .

ولا يجوز أن يتناول العضو من المجلس أجراً أو مكافأة على أي عمل يؤديه للمجلس مما تحتمه عليه العضوية فيه .

على أنه يجوز أن يسترد الأعضاء المتخبون نفقات انتقلهم من محل إقامتهم إلى مقر المجلس لحضور جلساته أو جلسات لجانه، أو لولاية جهة يكلفهم المجلس الانتقال إليها لأداء عمل من أعماله .

مادة ٦٥ - إذا غاب العضو المنتخب عن جلسات المجلس أو في أثناءها بدون عذر مقبول فلمجلس أن يقرر نشر اسمه في الجريدة الرسمية وفي مقر المركز الذي ينوب عنه باعتباره غائباً بلا إجازة .

ويسرى حكم هذه المادة على العضو الذي يتأخر عن ميعاد انعقاد الجلسة أكثر من نصف ساعة أو يتيب بدون إذن أثناء أخذ الآراء .

المشروع كما عدلته اللجنة الاستشارية التشريعية

مادة ٥٩ - لا يجوز لعضو مجلس المديرية أن يقوم بالقات أم بالواسطة بعمل أو مقالة أو مناقصة أو توريد أي كان لحساب المجلس ولا أن يدخل طرفاً معه في بيع أو إيجارة .

على أنه يجوز للمجلس عند الضرورة أن يشتري أو يستأجر من أحد أعضائه قطعة أرض أو بناء لعمل من الأعمال العامة التي يتولاها، ولا يكون قرار المجلس في هذا قاطعاً إلا بعد اعتاده من وزير الداخلية .

مادة ٥٢ - لا يجوز لعضو مجلس المديرية أن يشتغل في قضية ضد المجلس بصفته عامياً أو متنازلاً له عن الحقوق المتنازع فيها .

مادة ٥٣ - العضوية في مجالس المديرية مجانية .

ولا يجوز أن يتناول العضو من المجلس أي أجر أو مكافأة على عمل يؤديه للمجلس في حدود العضوية .

على أنه يجوز أن يسترد الأعضاء المنتخبون نفقات انتقلهم من محل إقامتهم إلى مقر المجلس لحضور جلساته أو جلسات لجانه أو إلى الجهات التي يكلفون بأداء عمل فيها .

مادة ٥٤ - إذا غاب العضو المنتخب بدون عذر مقبول أكثر من ثلاث مرات في السنة عن جلسات المجلس فلمجلس أن يقرر تعليق إعلان يذكر فيه اسمه باعتباره غائباً بلا إجازة في مقر المركز الذي ينوب عنه .

ويسرى حكم هذه المادة على العضو الذي يتيب بدون عذر مقبول عن جلسات اللجنة التي هو عضو فيها ثلاث مرات متوالية أو ينوب عشر مرات غير متوالية ولو بمنذر .

مشروع اللجنة (الداخلية)

مادة ٥٢ - كما وردت من اللجنة الاستشارية التشريعية .

مادة ٥٣ - كما وردت من اللجنة الاستشارية التشريعية .

مادة ٥٤ - كما وردت من اللجنة الاستشارية التشريعية .

مادة ٥٥ - كما وردت من اللجنة الاستشارية التشريعية .

المشروع كما أقره المجلس في المداولة الأولى

. ويعرض المشروع أولاً على كل من مجلس ذي شأن فيه. فإذا أقرته المجالس وأقرت له الأموال اللازمة على الوجه الذي يفرضه هذا القانون تتولى تنفيذه وإدارته لجنة تؤلف من رؤساء المجالس المشتركة فيه وعضوين عن كل مجلس بينهما المجلس في شهر يناير من كل عام . ولا يجوز للمجلس أن يستبدل مندوبيه أو أحدهما خلال العام إلا في الأحوال الضرورية القصوى وبموافقة وزير الداخلية .

وتكون رئاسة اللجنة لأعلى رؤساء المجالس درجة فإذا تساوت الدرجات روعيت الأقدمية. فان غاب الرئيس أو منعه عن العمل مانع حل محله مؤقتاً الرئيس التالي له في الدرجة والأقدمية. وتصدر قرارات اللجنة بأغلبية الأصوات وعند "ساوى الآراء تكون الأربعة للفرق التي منه الرئيس .

وقيل أن ينفذ اجتماع اللجنة في كل مرة بمحدد الموعد الذي يعقد فيه "اجتماع التالى ، وتبلغ مداوالت اللجنة وقراراتها إلى المجالس المختصة وإلى وزير الداخلية ، ولا تنفذ هذه القرارات إلا إذا اعتمدها الوزير .

وقرارات اللجنة — فيما يتعلق بزيادة مايدفعه المستفوعون من المشروع أو بزيادة مخصصاته — لا تكون نهائية إلا بعد موافقة المجالس المختصة .

فإذا تقرر تصفية المشروع أو إبطاله حولت اللجنة الموكول إليها إدارته أعمال التصفية ، وإذا اختلفت فيما بينها كانت الحكم النهائي لوزير الداخلية .

المشروع كما عدلته اللجنة الاستشارية التشريعية

الباب الرابع

في التعاون بين المجالس على الأعمال
ذات المصلحة المشتركة

مادة ٥٩ — لكل مجلس مديرية بموافقة وزير الداخلية أن يشترك مع غيره من مجالس المديريات أو مع المجالس البلدية في إنشاء وإدارة حمل من الأعمال التي تعود بالفائدة على المديريات أو المدن أو القرى التي تحتلها تلك المدارس .
ويسمى وزير الداخلية بقراره شروط ذلك التعاون .

مشروع اللجنة (الداخلية)

الباب الرابع

في التعاون بين المجالس على الأعمال
ذات المصلحة المشتركة

مادة ٦٠ — كما وردت من اللجنة
الاستشارية التشريعية .

مشروع اللجنة (الداخلية)

الباب الخامس
في الأحكام العامة

مادة ٦١ - كما وردت من اللجنة الاستشارية
التشريعية .

مادة ٦٢ - كما وردت من اللجنة الاستشارية
التشريعية مع تغيير الرقم (٧٣) بالرقم (٧٤) .

مادة ٦٣ - كما وردت من اللجنة الاستشارية
التشريعية .

مادة ٦٤ - كما وردت من اللجنة الاستشارية
التشريعية .

مادة ٦٥ - كما وردت من اللجنة الاستشارية
التشريعية .

المشروع كما عدته اللجنة الاستشارية التشريعية

الباب الخامس
في الأحكام العامة

مادة ٦٠ - يكون لمجلس المديرية أهلية
التقاضى وله أن يقبل بإذن من وزير الداخلية
التبرعات التي ترد إليه من طريق الوقف والوصايا
والمبات وغيرها ، ويدير أمواله المقبولة والتأبئة .
ويكون إذن وزير الداخلية واجبا أيضا للتصرف
في هذه الأموال أو تنيير تخصيصها .

مادة ٦١ - ومع عدم الإخلال بأحكام
المادة (٣٧) لا يجوز لمجلس بدون مصادقة
مجلس الوزراء للتنازل عن حقوقه في الأموال
أو المنشآت أو المؤسسات التي يملكها أو يقوم
بإدارتها .

مادة ٦٢ - لمجلس المديرية ، بمصادقة مجلس
الوزراء ، أن يقوم بعمل من الأعمال ذات المنفعة
العامة أو التي تعود بالنفع على المديرية .

مادة ٦٣ - تبقي في الإلغاء من الرسوم
المقررة من المجلس القواعد المعمول بها بشأن
الضرائب العامة .

مادة ٦٤ - لا يجوز لمجلس المديرية ، بدون
مصادقة مجلس الوزراء ، أن يقدم قرضا أو يتعهد
بالتزام يقرب عليه مصروفات في ميزانيته لسنة
أو سنوات مالية مقبلة .

المشروع كما أقره المجلس في المداولة الأولى

مادة ٦٨ - مجلس المديرية أن يقبل المال
أو العقار الذي يوجب أو يوقف ليستعمل هو
أو غشه في شأن من الشؤون العامة التي يتولاها .
وله أن يقبل الاكتمبات التي يخصصها المكتوبون
لعمل من الأعمال التي يختص بها مع احترام رغبة
الواهبين والواقفين والمكتسبين ، إن كانوا قد
خصصوا وجه الاستعمال .

فإن كانت الهبة أو الوقف أو الاكتمبات لعمل
من الأعمال التي لا تدخل في اختصاص المجلس
أصلا قيد قبوله لما بموافقة مجلس الوزراء .

مادة ٧١ - فبما هذا المدارس التي تستلها
وزارة المعارف العمومية من مجالس المديرية
بحكم هذا القانون ، لا يجوز لمجلس المديرية ،
بدون مصادقة مجلس الوزراء ، أن يتنازل للغير
عن شيء من أملاكه أو أمواله أو من المؤسسات
والمنشآت التي يملكها أو يديرها ، وأن يسهل للغير
إدارة هذه الأملاك أو المؤسسات أو المنشآت
أو أن يغير وجه استعمالها .

مادة ٦٩ - لمجلس المديرية ، بموافقة مجلس
الوزراء ، أن يباشر أعمالا تجارية سواء أكانت
صحتها تجارية محضة أم ذات صفة تعود بالنفع
على المجموع .

وليس للمجلس أن يخفض ما يعود عليه من إيرادات
هذه الأعمال إلا بموافقة وزير الداخلية .

مادة ٧٠ - لا يجوز لإضاعة أي فرد أو جماعة
من الرسوم المقررة للمجلس في غير الأحوال المبينة
في القانون .

ولا يجوز لمجلس المديرية التنازل عن شيء مما له
من الرسوم لدى أي فرد أو جماعة إلا بمصادقة
مجلس الوزراء .

مادة ٧٢ - لا يجوز لمجلس المديرية أن
يقصد قرضا أو يتعهد بما قد يقرب عليه ائتماني
مبالغ من خزائنه في سنة أو سنوات مقبلة إلا
بمصادقة مجلس الوزراء .

المشروع كما اقتره المجلس في المداولة الأولى	المشروع كما علقته اللجنة الاستشارية التشريعية	مشروع اللجنة (الداخلية)
<p>مادة ٧٣ - تقوم إدارة أقسام قضايا الحكومة بقضايا مجالس المديرين بلا مقابل .</p> <p>مادة ٧٤ - التصميمات والمقاييس الخاصة بمشروعات المجالس التي تزيد قدراتها على ما تتيحه جنيته تعرض على وزارة الداخلية لفحصها واعتمادها مقدما .</p> <p>ويموز لوزارة الداخلية أن تتولى أو تعهد لإحدى مصالح الحكومة ذات الشأن القيام على تنفيذ المشروع مبدئيا من وجهة البناء وإعداد المعدات الفنية إذا رأت أنه ليس لدى المجلس الوسائل اللازمة لذلك على ما ينبغي بعد موافقة مجلس المديرية .</p>	<p>حذفت</p> <p>مادة ٦٥ - على مجالس المديرين أن تعرض التصميمات والمقاييس الخاصة بمشروعات تزيد قيمتها على ٢٠٠ ج.م على وزارة الداخلية لفحصها واعتمادها مقدما .</p> <p>وأوزير الداخلية، بعد موافقة مجلس المديرية، أن يطرح أعمال المشروع في مناقصة أو أن يعهد بتنفيذها إلى إحدى مصالح الحكومة المختصة .</p>	<p>حذفت</p> <p>مادة ٦٦ - كما وردت من اللجنة الاستشارية التشريعية .</p>
<p>مادة ٧٥ - على وزارة الداخلية أن تفتش وتراجع حسابات مجالس المديرين وأعمال الإدارة في المجالس .</p> <p>مادة ٧٦ - الرئيس هو الذي يتقارص وزارات الحكومة ومصالحها ومع الهيئات والأفراد في كل شأن من شؤون المجلس، إلا في الأحوال التي يقرر فيها المجلس تكليف لجنة منه برئاسة الرئيس للقيام بهذه المهمة .</p> <p>والرئيس هو الذي يدعو المجلس للاجتماع في الحدود التي قررها القانون . وهو الذي يعد جدول أعمال الجلسة، ويتولى المحافظة على نظام المجلس وأمنه، والأخذ بمراعاة هذا القانون، ويدير المناقشات، ويأذن بالكلام، ويضع الأسئلة، ويعلن نتائج الاقتراح، وله الكلام في أي وقت إذا رأى في ذلك فائدة لنظام المناقشة أو لإيضاحها. وهو الذي يحدد موضوع البحث، ويرد إليه من يخرج عنه من المتكلمين، ويثبه إلى المحافظة على النظام . وهو الذي يوقع قرارات المجلس ويحضر مداولاته وكافة الأوراق التي تصدر باسم المجلس للغير. وهو الذي يوقع أيضا ما يرخص به المجلس في حدود القانون من عقود البيع والشراء والصلح والتنازل والإيجار والاقتراض وقبول الهبات والاكتتابات والوقف . وهو الذي يضع مشروع الميزانية السنوية ويقدمه للمجلس للنظر فيه . وهو الذي يأمر بصرف المبالغ المرخص بها في الميزانية</p>	<p>حذفت</p> <p>مادة ٦٦ - لوزارة الداخلية أن تفتش على حسابات مجالس المديرين وأعمال الإدارة في تلك المجالس .</p>	<p>حذفت</p> <p>مادة ٦٧ - كما وردت من اللجنة الاستشارية التشريعية .</p>

المشروع كما أقره المجلس في المداولة الاولى	المشروع كما عدته اللجنة الاستشارية التشريعية	مشروع اللجنة (الداخلية)
<p>١ أو قرارات من المجلس في حدود القانون ، وعليه مسئولية كل ما يقع من ذلك مخالفًا للقانون أو التعليلات المالية . وهو الرئيس القمل لجميع موظفي المجلس ومستخدميه فنه وحده يتقون الأوامر والتعليلات .</p> <p>مادة ٧٧ - تسرى القواعد الخاصة بتعيين موظفي الحكومة ومستخدميها وترقيتهم وفصلهم وغير ذلك من شروط الخدمة وقواعد العمل على موظفي مجالس المديرية ومستخدميها . ولا يترتب على هذا لموظفي المجالس ومستخدميها أى حق على الحكومة فى معاش أو مكافأة من أى نوع كانا .</p> <p>ويكون للرئيس فيما يتعلق بموظفي مجلسه سلطة الوزير بالنسبة لموظفي وزارته . أما السلطات التي تخولها القوانين واللوائح لمجلس الوزراء فيتعولها بالنسبة لم مجلس المديرية بناء على اقتراح الرئيس وبشروط اعتماد قرار المجلس فى ذلك من وزير الداخلية .</p>	<p>حذفت</p>	<p>حذفت</p>
<p>مادة ٧٨ - يصدر وزير الداخلية ، بعد أخذ رأى اللجنة المنصوص عليها فى المادة (٥٣) من هذا القانون ، قرارا بتحديد عدد الموظفين المستخدمين المنحصرين لأعمال كل مجلس وبيان وظائفهم والكادر الخاص بهم ، ولا يبدل هذا القرار بزيادة عدد الوظائف أو رفع درجاتها إلا بموافقة الوزير وبعد أخذ رأى اللجنة المشار إليها .</p> <p>وعلى الرئيس أن يستشعر بوزارة الداخلية فى عمل الوظائف الفنية والرئيسية فى المجلس - وكل وظيفة تراها وزارة الداخلية كذلك - لتستشير المصالح ذات الشأن فيمن عهله كفايته لها .</p> <p>ويجوز لوزير الداخلية أن يرقى موظفا أو مستخدما فى مجلس ما إلى وظيفة أرقى فى مجلس آخر إذا كانت قد مضت على الموظف أو المستخدم المدة القانونية للترقية .</p>	<p>حذفت</p>	<p>حذفت</p>
<p>مادة ٧٩ - يؤلف مجلس الساديب من وكيل المديرية بصفة رئيس ومن عضوين من أعضاء المجلس يختصهما المجلس فى شهر يناير من كل عام ، ويختار المجلس بالحكم .</p>	<p>حذفت</p>	<p>حذفت</p>

المشروع كما أقره المجلس في المداولة الأولى

ويحوز للوظف أو المستخدم المحكوم عليه ، وكذلك لرئيس مجلس المديرية ، التقرير باستئناف حكم التأديب .
وينظر في الاستئناف المجلس المخصوص الذي ينظر في قضايا تأديب موظفي وزارة الداخلية ومستندمها .

الباب السادس

في الأحكام العامة والأحكام الوقتية

مادة ٦٧ - تكون مداولات مجلس المديرية باطلة ولا يعمل بها إذا جاوز المجلس فيها حدود اختصاصه .
ويصدر وزير الداخلية قرارا يبطالها .

مادة ٨٠ - يكون قرار مجلس المديرية باطلا ولا يعمل به إذا جاوز المجلس فيه حدود اختصاصاته أو صدر القرار في اجتماع غير قانوني أو كان باطلا من جهة الشكل لأي سبب كان أو مخالفا للقوانين أو اللوائح المعمول بها .
وعلى المدير في مثل الأحوال المبينة في هذه المادة الامتناع عن تنفيذ قرارات المجلس التي صدرت باطلة وإخطار وزير الداخلية عنها فوراً .

فإذا أصر المجلس على قراره بعد أن يفبه وزير الداخلية إلى أوجه بطلانه أصدر الوزير قرارا بالبطالان يبين فيه الأسباب . وينشر قرار وزير الداخلية في الجريدة الرسمية .

مادة ٨١ - مداولات الأعضاء كمجلس مديرية خارجا عن اجتماعه القانوني تكون باطلة حتا ويقرر المدير بطلان هذا الاجتماع وبطلان أعماله ويتخذ الوسائل اللازمة لفضه في الحال .
ويعد من دعا إلى هذا الاجتماع ومن حضره من الأعضاء مرتكباً للجريمة المنصوص عليها في المادة ١٣٩ من قانون العقوبات الأهلي .

والحكم بالإدانة يشمل سقوط العضوية وعدم جواز انتخاب من حكم عليه مدى الثلاث السنوات التالية لصدور الحكم .

وتسقط الدعوى العمومية بمضى ثلاثة أشهر على اليوم الذي حصل فيه الاجتماع .

مشروع اللجنة (الداخلية)

الباب السادس

في الأحكام العامة والأحكام الوقتية

مادة ٦٨ - كما وردت من اللجنة الاستشارية التشريعية .

مادة ٦٨ - كل اجتماع يعقده الأعضاء كمجلس مديرية خارجا عن المكان المخصص لاجتماعه يعتبر غير مشروع .
وتكون القرارات التي يصدرها الأعضاء في هذه الاجتماعات باطلة قانوناً . ويتخذ المدير الوسائل اللازمة لفض الاجتماع فوراً .

مادة ٦٩ - كما وردت من اللجنة الاستشارية التشريعية .

مشروع اللجنة (الداخلية)

مادة ٧٠ - كما وردت من اللجنة الاستشارية التشريعية .

مادة ٧١ - كما وردت من اللجنة الاستشارية التشريعية مع تغيير الرقم "٤٣" بالرقم "٤٣".

مادة ٧٢ - كما هي .

مادة ٧٣ - كما وردت من اللجنة الاستشارية التشريعية مع تغيير الرقم "٧٣" بالرقم "٧٤".

المشروع كما عدته اللجنة الاستشارية التشريعية

مادة ٦٩ - فيما عدا الأحوال المنصوص عليها في قانون الانتخاب أوفى هذا القانون لإبطال الانتخاب وصمم الجمع والسقوط من العضوية لا يجوز عزل أحد أعضاء مجالس المديريات المتخفين إلا بمرسوم يصدر بناء على طلب مجلس الوزراء إثر قرار يصدر من مجلس المديرية بأغلبية ثلثي الأعضاء .

ويجوز وقف العضو المرسوم أمره على المجلس بقرار من وزير الداخلية وذلك إلى أن يتخذ المجلس قراراً بشأنه .

مادة ٧٠ - لوزير الداخلية أن يأخذ رأى اللجنة المنصوص عليها في المادة ٤٢ من هذا القانون بشأن قرارات المجالس المعروضة لاعتياده أو لمصادقة مجلس الوزراء .

مادة ٧١ - كما هي .

مادة ٧٢ - عقب صدور المرسوم يحل مجلس المديرية يصدر وزير الداخلية قراراً بتأليف لجنة من : (١) أعضاء المجلس للنحل المعينين بحكم وظائفهم إذا أمكن ذلك ، (٢) كبار الموظفين الآخرين التابعين للوزارات والمصالح لدى المديرية .

ولوزير الداخلية أن يمين في هذه اللجنة بعض أعيان المديرية .

ومع عدم الإخلال بأحكام المادة (٧٣) تقوم هذه اللجنة مقام المجلس في الأعمال المستعجلة . ويرأس هذه اللجنة المدير وعند الاقتضاء وكيل المديرية .

وتجتمع اللجنة للمذكورة في المواعيد التي يحددها المدير وتصدر قراراتها بالأغلبية المطلقة وعند تساوى الآراء يرجح جانب الرئيس .

المشروع كما اقترحه المجلس في المداولة الأولى

مادة ٨٢ - فيما عدا الأحوال المنصوص عليها في قانون الانتخاب لإبطال الانتخاب وصمم الجمع والسقوط من العضوية ، وفيما عدا الأحوال المنصوص عليها في المادتين (٦٦) و(٨١) من هذا القانون ، لا يجوز عزل أحد الأعضاء المتخفين إلا بمرسوم يصدر بناء على عرض مجلس الوزراء إثر قرار يصدر من مجلس المديرية بأغلبية ثلثي الأعضاء المتخفين .

ويوقف العضو المعزول إلى أن يبت في أمره .

مادة ٨٣ - لوزير الداخلية قبل أن يمتد ما يجب عرضه عليه من أعمال المجالس وقراراتها ، أو قبل أن يرفع هذه الأعمال أو القرارات إلى مجلس الوزراء ، أن يأخذ فيها رأى اللجنة المنصوص عليها بالمادة (٥٣) من هذا القانون .

مادة ٨٦ - يجوز حل مجلس المديرية بمرسوم تبين فيه أسباب الحل . ويحتفظ بحل إجراء الانتخابات الجديدة في مدى ثلاثة أشهر من تاريخ حل المجلس .

مادة ٨٧ - عقب صدور المرسوم يحل مجلس المديرية يصدر وزير الداخلية قراراً بتأليف لجنة من كبار موظفي الوزارات والمصالح المحليين في المديرية تمهد إليها إدارة أعمال المجلس وتصرف أموره المستعجلة لحين اجتماع المجلس ببيته الجديدة .

ويكون أعضاء هذه اللجنة - بقدر الاستطاعة - من سبق لهم الاشتراك في أعمال المجلس بحكم وظائفهم .

ويجوز لوزير الداخلية أن يشرك في هذه اللجنة بعض أعيان المديرية ممن تتوافر فيهم شرائط الانتخاب لعضوية المجلس ولا يرغبون في ترشيح أنفسهم لها .

ويكون المدير أو وكيله عند الاقتضاء رئيساً للجنة .

وتجتمع هذه اللجنة في المواعيد التي يقرها المدير . ويكون لكل عضو فيها رأى مسموع . وتصدر قراراتها بالأغلبية المطلقة . وعند تساوى

المشروع كما اقتره المجلس في المداولة الأولى

الآراء تكون الأربعة للفرق الذي منه الرئيس .
وتبلغ حاضر مداولتها إلى وزير الداخلية ولا تنفذ
قراراتها إلا بعد اعتمادها من الوزير .

وفضلاً عن الأعمال المرتبطة بإدارة المجلس
والقرارات يجوز أن تعرض على هذه اللجنة المسائل
التي يستشار فيها المجلس قبل تنفيذها وكذلك
المسائل التي له فيها رأي قاطع ولكن غداً من
تأجيل البت فيها إضمار بمصالح الأفراد

مادة ٨٨ - إذا انتهى أجل سريان رسوم
المجلس في الفترة التي تنقضي بين حله واجتماعه
بيته الجديدة، يجوز لوزير الداخلية أن يستصدر
مرسوماً يسريان تلك الرسوم كلها أو بعضها لمدة
لا تتجاوز ستة أشهر .

مادة ٨٩ - تستمر مجالس المديرية على
إدارة ما لديها من المدارس المختلفة التي لا تدخل
في باب التعليم الإلزامي أو الملازم، إلى أن تستلم
وزارة المعارف العمومية هذه المدارس أو أن
يستغنى عنها .

واستثناء من تاريخ تنفيذ هذا القانون إلى أن
يصدر قانون التعليم الإلزامي يجوز لمجلس المديرية
أن يخصص للتعليم بكافة أنواعه ما لا يزيد على
٦٦٪ من مجموع رسوم مجلس المديرية . وكل
مدرسة من غير تلك الإلزامي تستلمها وزارة
المعارف أو يستغنى عنها ينقل المبلغ المقر لها في
المصروفات إلى باب التعليم الإلزامي .

وفي كل حال لا يكلف مجلس المديرية بأى
نصيب من نفقات التعليم الإلزامي في البنايات التي
لها مجالس بلدية من أى نوع .

مادة ٩٠ - تخفى الأبواب الخامسة والسادس
والسابع من القانون النظامي نمرة ٢٩ لسنة ١٩١٣
ما عدا المادة الحادية والأربعين في الباب
الخامس منه .

مادة ٩١ - على وزراء حكومتنا تنفيذ هذا
القانون كل فيما يخصه ويكمل به من تاريخ نشره
في الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يعم هذا القانون بنظام الدولة وأن
ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من
قوانين الدولة .

المشروع كما عدله اللجنة الاستشارية التشريعية

مادة ٧٣ - إذا انتهى أجل سريان الرسوم
المفروضة في السنتين (١٩) و (٢٠) في الفترة التي
تنقضي بين حل المجلس واجتماعه بيته الجديدة
يجوز لوزير الداخلية أن يستصدر مرسوماً
بالاستقرار في تحصيل تلك الرسوم كلها أو بعضها
لمدة لا تتجاوز ستة شهور .

مادة ٧٤ - تستمر مجالس المديرية على
إدارة مدارسها ولا يدخل في ذلك الملازم
والمدارس المخصصة للتعليم الإلزامي إلى أن تستلم
وزارة المعارف العمومية هذه المدارس أو أن
يستغنى عنها .

وكل مدرسة من المدارس المذكورة تستلمها
وزارة المعارف العمومية أو يستغنى عنها يقل
الاتحاد المقر لها إلى باب التعليم الإلزامي .

مادة ٧٥ - يلغى القانون النظامي رقم ٢٩
لسنة ١٩١٣

مادة ٧٦ - على وزراء حكومتنا تنفيذ هذا
القانون كل فيما يخصه ويكمل به من تاريخ نشره
في الجريدة الرسمية .

ويصدر وزير الداخلية القرارات اللازمة
لذلك .

نأمر بأن يعم هذا القانون بنظام الدولة وأن
ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من
قوانين الدولة .

مشروع اللجنة (الداخلية)

مادة ٧٤ - كما وردت من اللجنة الاستشارية
التشريعية .

مادة ٧٥ - كما وردت من اللجنة الاستشارية
التشريعية .

مادة ٧٦ - كما وردت من اللجنة الاستشارية
التشريعية .

مادة ٧٧ - كما وردت من اللجنة الاستشارية
التشريعية .

وتقرر مصلحة الصحة العمومية لكل مديرية برنامجا للإصلاحات الصحية والطبية التي يتعين القيام بها في مدى خمس سنوات وفي ميعاد ستة شهور قبل بداية السنة المالية تتقدم مصلحة الصحة العمومية إلى المجلس باقتراحاتها في وجوه الصرف أثناء السنة المالية مع بيان ملاقة هذه الوجوه بالبرنامج الموضوع للمديرية .

الرئيس — هل توافقون على هذه المادة ؟

• (موافقة عامة)

المقرر :

”مادة ٤ — تتولى مصلحة الصحة العمومية التفتيش على جميع المنشآت الصحية والطبية التابعة لمجالس المديرية وتبلغ ملاحظاتها إلى هذه المجالس للعمل بها“ .

الرئيس — هل توافقون على هذه المادة ؟

• (موافقة عامة)

المقرر :

”مادة ٥ — يؤخذ رأى مجلس المديرية مقدما في إنشاء المستشفيات التابعة لمصلحة الصحة العمومية أو للمجالس البلدية وفي نقلها أو إبطالها .

ويؤخذ رأي ذلك في إنشاء الجبانات أو إبطالها .“

الرئيس — هل توافقون على هذه المادة ؟

• (موافقة عامة)

المقرر :

” الفصل الثاني

اختصاص مجالس المديرية في شؤون التعليم

مادة ٦ — يقوم مجلس المديرية بالتعليم الأول ويتولى إدارته في جميع المدن والقرى بالمديرية وفقا للقوانين والقرارات .

وله أن يفتش ويدير ملاجئ للأطفال من بنين وبنات .

ولا يتولى مجلس المديرية أى فرع آخر من فروع التعليم .“

الرئيس — هل توافقون على هذه المادة ؟

• (موافقة عامة)

المقرر :

”مادة ٧ — يؤخذ رأى مجلس المديرية مقدما في إنشاء مدارس الحكومة بالمديرية وفي نقلها أو إبطالها .“

الرئيس — هل توافقون على هذه المادة ؟

• (موافقة عامة)

الرئيس — والآت من قبل على حضراتكم مواد المشروع كما أقرتها لجنة المداخلة والشؤون الصحية لأخذ رأى عليها مادة مادة .

مشروع قانون بوضع نظام لمجالس المديرية

المقرر :

”نحن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

الباب الأول

في تشكيل مجالس المديرية

مادة ١ — ينشأ في كل مديرية مجلس مديرية مركزه حاصمة المديرية .“

الرئيس — هل توافقون على هذه المادة ؟

• (موافقة عامة)

المقرر :

”مادة ٢ — يؤلف مجلس المديرية من :

(أ) أعضاء ينتخبون طبقا لأحكام قانون انتخاب أعضاء مجالس المديرية .

(ب) وأعضاء يسميهم وتظافهم باعتبار عضو من كل من وزارات الزراعة والصحة العمومية والمعارف العمومية والأشغال العمومية والمواصلات .

ويكون المدير رئيسا لمجلس المديرية ويمثله . فان ظلم أو منعه عن العمل مانع نائب عنه ويكيل المديرية .“

الرئيس — هل توافقون على هذه المادة ؟

• (موافقة عامة)

المقرر :

” الباب الثاني

في حقوق مجالس المديرية واختصاصاتها

الفصل الأول

اختصاص مجالس المديرية في الشؤون الصحية

مادة ٣ — يخصص مجلس المديرية ٢٠٪ على الأقل من مجموع الرسوم المقررة طبقا للسنتين (١٩) و (٢٠) من هذا القانون للصرف على الشؤون الصحية والطبية في المديرية .

المقرر :

الفصل الثالث

اختصاص مجالس المديريات في الشؤون الزراعية

مادة ٨ - لمجلس المديرية :

(أ) أن ينشئ متاحف وينظم معارض عليا للمحاصيل الزراعية والمواشي والدواجن والطيور والصناعات الزراعية .

(ب) أن يقرر جوائز مالية لأغراض معينة .

(ج) أن ينشئ مزارع بمثابة نماذج للزراعات الأكثر نجاحا في المديرية ، وأن ينشئ كذلك نماذج لتربية المواشي والدواجن والصناعات الزراعية .

(د) أن يقرر النظم الخاصة ببيع المحاصيل والمستجات الزراعية في الحلقاات والمخارج والأسواق وأن يخصص بوجه عام الاعتمادات اللازمة ويخضع الإجراءات الكفيلة بتشجيع تقدم الزراعة وتحسين أحوالها والأعمال المرتبطة بها ونشر التعاون الزراعي بين أهالي المديرية والدفاع عن صواالح المزارعين .

الرئيس - هل توافقون على هذه المادة ؟

(موافقة عامة) .

المقرر :

مادة ٩ - يؤخذ رأى مجلس المديرية مقدما في تنفيذ كافة المشروعات المتعلقة بالزراعة .

ويجب أخذ رأيه أيضا في حالة العدول عن هذه المشروعات أو تغيير الجهة المرغوب تنفيذها فيها .

الرئيس - هل توافقون على هذه المادة ؟

(موافقة عامة) .

المقرر :

مادة ١٠ - يؤخذ رأى مجلس المديرية في تحديد المناطق المخصصة لزراعات معينة في المديرية .

الرئيس - هل توافقون على هذه المادة ؟

(موافقة عامة) .

المقرر :

الفصل الرابع

اختصاص مجالس المديريات في شؤون الري

مادة ١١ - يؤخذ رأى مجلس المديرية مقدما في :

أولا - إنشاء أو إبطال الترع والمصارف العمومية الخاصة بالمديرية دون سواها .

ثانيا - الترتيبات السنوية التي تضمنها وزارة الأشغال العمومية فيما يخص :

(أ) بتطوير الترع والمصارف العمومية في المديرية .

(ب) بتأويلات الري الخاصة بالمديرية .

ومع ذلك فلوزارة الأشغال العمومية في الأحوال المستعجلة أن تمثل ترتيب التأويلات ، وفي هذه الحالة تخبر المجلس في أول انعقاد له بالأسباب التي دعت إلى عدم أخذ رأيه .

الرئيس - هل توافقون على هذه المادة ؟

(موافقة عامة) .

المقرر :

الفصل الخامس

اختصاص مجالس المديريات في شؤون المواصلاات

مادة ١٢ - يؤخذ رأى مجلس المديرية مقدما في إنشاء طرق المواصلاات البرية أو المائية أو الحديدية متى كانت خاصة بالمديرية دون سواها وكذلك في إبطال تلك الطرق أو تعديل خطوطها .

وتكون موافقة المجلس لازمة مقدما فيما يخص بالسكك الحديدية الزراعية .

الرئيس - هل توافقون على هذه المادة ؟

(موافقة عامة) .

المقرر :

الفصل السادس

اختصاص مجالس المديريات في أملاك الحكومة العامة والخاصة

مادة ١٣ - يؤخذ رأى مجلس المديرية مقدما :

(أ) فيما يمرض للبيع من الأراضي القضاء المملوكة للدولة والمملوكة للبناء في مدن المديرية وقراها التي ليس لها مجالس بلدية .

فلما وافقتم حضراتكم على ذلك يستقم المعنى ، وإنما ما ثبت هذا التفسير في محضر الجلسة أمكني الطلع أن يفهم المعنى الذي قصده الشارع .

المقرر — توافق اللجنة على هذا التفسير وترى أن إثباته في المحضر فيه الكفاية .

حضرة صاحب السعادة وزير الداخلية — لي ملاحظة أخرى على التعديل الذي أدخلته اللجنة الاستشارية التشريعية في المادة ١٤ ، فقد رأت تلك اللجنة أن تشكل اللجنة الخاصة بالفصل في الشكوى من توزيع رسوم الخفر ، من ثلاثة من أعضاء المجلس ومن رئيس النيابة وقاض يعينه وزير الحفانية ، وهذا التعديل وإن كان وجها وفيه الضمان لتحقيق العدالة كما قالت اللجنة البرلمانية إلا أنني لاحظ أن رئيس النيابة لا يوجد إلا في المحاكم الكلية . فني بعض المديريات كأسوان وجرجا والبحيزة والقليوبية لا يوجد فيها إلا نائب نيابة ، فهل في هذه الحالة يكون رئيس نيابة مصر هو الذي يحضر اجتماع هذه اللجنة تحت رئاسة مدير البحيزة ؟ وهل ينتقل رئيس نيابة قنا إلى أسوان ليعرض جلسة اللجنة ملاوة على أعماله في نيابته ؟

أظن أن في ذلك إرهافا لرئيس النيابة ، وأرى تخفيفا للسب الملقى عليه أن يذكر بعد عبارة "رئيس النيابة" أو "نائب النيابة بالمديرية" .

الرئيس — هل يريد سعادة الوزير أن ينص على ذلك في المادة أم يكفي إثباته في المحضر ؟

حضرة صاحب السعادة وزير الداخلية — يكفي إثبات ذلك في المحضر .

حضرة النائب المحترم السيد حبيب — أرى وجوب النص على ذلك في المادة .

الرئيس — هل تريدون أن تذكر في المادة أيضا عبارة "أو النائب" ؟
أصوات — أو نائب نيابة المديرية .

حضرة صاحب السعادة وزير الداخلية — لم يبين الشارع في هذه المادة تحت رئاسة من تقصد هذه اللجنة ، فهل يرأسها المدير أو رئيس النيابة ؟

حضرة النائب المحترم السيد حبيب — لم تذكر المادة ما إذا كان المدير عضوا في تلك اللجنة أولا .

حضرة صاحب السعادة وزير الداخلية — يجب أن يكون الرئيس معروفا ليدعو اللجنة للاجتماع .

الرئيس — هل هناك مانع من أن يكون القاضي رئيسا لتلك اللجنة ؟

حضرة صاحب العزة وزير الزراعة — قد يكون رئيس النيابة أكبر درجة من القاضي .

الرئيس — يمكن وزير الحفانية في هذه المسألة أن يختار للرئاسة قاضيا من العوجة الأولى .

(٢) فيما يمرض للبح من الأراضي الزراعية المملوكة للدولة والواقعة في دائرة نصف قطرها خمسمائة متر من حدود المدن والقرى التي ليس لها مجالس بلدية .

(٣) في إنشاء المباني الداخلة في أملاك الحكومة العامة أو تخصيصها أو تفتير استغلال أو إلزائها ولا يدخل في ذلك ما هو خاص بأعمال الري ولا الجارى .

الرئيس — هل توافقون على هذه المادة ؟

(موافقة عامة) .

المقرر :

الفصل السابع

اختصاص مجالس المديريات في الشؤون الإدارية

مادة ١٤ — يقرر مجلس المديرية بمصادقة وزارة الداخلية عدد الخفراء اللازمين لحراسة كل مدينة أو قرية في المديرية ما عدا المدن والقرى التي لها مجالس بلدية وبين كذلك درجاتهم .

ويقرر المجلس بالطريقة عينها أجور الخفراء مع مراعاة معدل الأجور الجارية في أنحاء المديرية .

وإذا لم يقرر المجلس قبل ١٥ سبتمبر من كل سنة إجراء تغيير في عدد خفراء مدينة أو قرية أو في فئات أجورهم فيبقى عدد الخفراء في المدينة أو القرية ومعدل أجورهم كما كانت في السنة الماضية .

ومع ذلك يجوز لوزير الداخلية بعد أخذ رأى المجلس أن يزيد عدد خفراء أي مدينة أو قرية إذا رأى أن حالة الأمن العام تستدعي تلك الزيادة .

وتعين في كل سنة لجنة مشكلة من ثلاثة من أعضاء المجلس ومن رئيس النيابة وقاض يعينه وزير الحفانية للفصل نهائيا في الشكوى من توزيع رسوم الخفر اللازمة لحراسة المدينة أو القرية على مساكنها .

حضرة صاحب السعادة وزير الداخلية — لي ملاحظة بسيطة على عبارة "المجالس البلدية" التي وردت في مواد هذا المشروع .

لا ينبغي حل حضراتكم أن هذه المجالس بعضها على وبعضها قروى وبعضها الأخر بلدى أى مختلط .

وبما أن المادة ١٢٢ من الدستور عند ما ذكرت "المجالس البلدية" قالت "على اختلاف أنواعها" حتى يشمل هذا التعبير جميع المجالس البلدية .

ثمحيما مع فصوص الدستور ودفعنا ليس ، وخشية أن تنصر "المجالس البلدية" بالمعنى الضيق ، أرى أن يكون مفهومنا أن عبارة "المجالس البلدية" تنصب على المجالس البلدية بأنواعها المختلفة .

(٢) تغيير دوائر الاختصاص الإدارية أو القضائية وإنشاء أو إلغاء قط البوليس المستديرة .

(٣) إنشاء أو إلغاء مجلس بلدى فى المديرية .

الرئيس — هل توافقون على هذه المادة ؟

(موافقة عامة) .

المقرر :

” الفصل الثامن

اختصاص مجالس المديرات فى الشؤون المالية

مادة ١٩ — لمجلس المديرية أن يقرر رسوما إضافية لمدة معينة على ضرائب الأقطان فى المديرية .

ويكون قراره قاطعا ويصدر به مرسوم إذا لم يتجاوز ١٠ ٪ من مجموع ضرائب الأقطان فى المديرية .

ويجوز لمجلس زيادة الرسوم الإضافية إلى ١٣ ٪ من مجموع ضرائب الأقطان ولا يكون قراره بالنسبة للزيادة نافذا إلا إذا صادق عليه مجلس الوزراء وصدر مرسوم بذلك .

فى الواقع أن اللجنة الاستشارية التشريعية لم تبحث فى هذه المادة فتميرا يجرىها عما أقره المجلس بشأنها فى العام الماضى وكل ما عمله هو تقديم وتأخير فى بعض الألفاظ .

حضرة النائب المحترم إبراهيم زكى — حضرات النواب المحترمين :

لقد ناقشنا طويلا فى الدورة الماضية فى هذه المادة، وكما نريد من الحكومة أن تتخذ من نسبة العشرة فى المائة إلى ٥ ٪، وذلك بألف الفلاح وشقة به، ولكنها تمسكت بهذه النسبة، بل قالت إنه فى حالة ما إذا احتاج مجلس المديرية إلى مال تزد الضريبة إلى ١٣ ٪ من مجموع ضرائب الأقطان. وأنى أرى أن هذه الضريبة باهظة، وفيها إرهاب الفلاح المسكين الذى لا تسمح حاله المالية بإداء الأموال الأميرية، ذلك الفلاح البائس الذى تمل الحكومة حاله، ورأت أن تخفف من وبلاته وترفع من كاهله بعضا من الأعباء التى يتوهمها، فقررت تخفيض مليون جنيه من ضرائب مجالس المديرية. فأرجو أن توافقون على أن تزد نسبة الضريبة بمجال من الأحوال على ٧ ٪ حتى تتفتح غيوم هذه الأزمة للخلافة .

المقرر — كآنى بحضرة النائب المحترم يريد علاجاً مؤقتاً ونحن نمرع للمستقبل .

حضرة النائب المحترم إبراهيم زكى — إننى لا أريد علاجاً مؤقتاً .

إنما كانت الحكومة متفقة معنا على أن حالة الفلاح تستدعى الرحمة والشفقة فنحن لا نطلب منها الآن أمراً صعباً، بل نطلب منها — وهى تنظر فى تعديل هذه الضرائب التى زأها بحق تريد على ما تتجه الأقطان — أن تقلل من شيء من هذه الضريبة الباهظة وهى ١٠ ٪

حضرة النائب المحترم السيد حبيب — ولم لا يترك لجنة انتخاب رئيسها ؟

حضرة صاحب السعادة وزير الداخلية — بما أن تلك اللجنة تشمل عضوين من رجال القضاء فيرجع فى هذه الحالة لوزير الحفانية لمعرفة أيهما أكبر درجة لتكون له الرئاسة .

حضرة صاحب المال وزير الحفانية — تختلف الرئاسة تبعاً لكل حالة فقد يكون القاضى المنتسب مع النائب قاضياً من الدرجة الأولى، وفى هذه الحالة يكون أكبر منه درجة وله حق الرئاسة، ومع ذلك أرى أن هذه المسألة تحتاج إلى بحث فيجس إنهاء الموافقة على المادة ١٤ إلى جلسة الند .

الرئيس — هل توافقون على ذلك ؟

(موافقة عامة) .

المقرر :

” مادة ١٥ — لا يقام مولد أو سوق فى أى جهة من جهات المديرية لم تغير المادة بأقاصيه فيها إلا بعد الترخيص به من المديرية بموافقة مجلس المديرية ويطلب المدير بالطرق الإدارية الموالد والأسواق التى تخام مخالفة لحكم هذه المادة .

ولا تلتى الموالد المرخص بها أو التى جرت العادة على إقامتها إلا بموافقة مجلس المديرية .

الرئيس — هل توافقون على هذه المادة ؟

(موافقة عامة) .

المقرر :

” مادة ١٦ — يؤخذ رأى مجلس المديرية مقدماً فى منح امتيازات يعمل من الأعمال ذات المنفعة العامة فى المديرية .”

الرئيس — هل توافقون على هذه المادة ؟

(موافقة عامة) .

المقرر :

” مادة ١٧ — موافقة مجلس المديرية مقدماً واجبة :

(١) لتغيير أسماء أو حدود القرى التى لا يوجد لها مجالس بلدية .

(٢) لإنشاء قرى جديدة فى المديرية أو إلغاء قرى موجودة فيها .”

الرئيس — هل توافقون على هذه المادة ؟

(موافقة عامة) .

المقرر :

” مادة ١٨ — يؤخذ رأى مجلس المديرية مقدماً فى الأمور الآتية :

(١) تدمير حلود المديرية .

بالضريبة إلى الحد الأقصى، بمعنى أن لما أن تقرر ٧٪ أو ٦٪ أو ٥٪ أو أقل، قلست أرى سببا يدفعكم إلى إقصاء هذه الرسوم عن الحد الأقصى لأن هذا يكون معناه الحجر على مجالس المديرية وإيقاعها في دائرة ضيقة ومنعها من القيام بمشروعات ثراها نافعة .

فجلس المديرية أو المجلس المحلي يرى ما لا نراه نحن فيجب أن ترك له حرية أوسع .

ولذلك لا أرى أن ضريبة الـ ١٠٪ كثيرة بعد أن كانت ١٥٪ وأرى أن ترك المسألة على ما هي عليه .

حضرة النائب المحترم إبراهيم زكي — إذن أقترح حذف الفقرة الأخيرة من هذه المسألة .

الزئيس — ليقدم حضرة النائب المحترم اقتراحا بذلك .

حضرة النائب المحترم أحمد والي الجندي — دعاني للكلام ما قاله معالي رئيس المجلس ثم عقب عليه سعادة وزير الداخلية ، وهو أن مجالس المديرية لما لرجالها من عقول رابحة ، ودراية بشؤون بلادهم ، وغيرة على هذه المصالح التي ترض عليهم ، لا يجوز لنا مجال أن نحد من اختصاصهم في فرض الضرائب . لأن في هذا شبه تعرض بكفائهم وكرامتهم وغيبتهم على مصالح مواطنهم ، وهم بما عندهم من هذه التنية لا يجاؤون إلى إخراج مواطنهم بفرض الضرائب الباهظة التي تنوء بها مآلهم .

على ضوء هذا أريد أن أقول إن الفقرة التالية للفقرة الأولى تحمل في سطورها ما ينقض هذه الدعوى ، لأنها تفترض أن مجلس المديرية قد يسطر سططا بعيدا في فرض الضرائب إلى ١٣٪ ، فلما وصل به السطط إلى هذا الحد رجعت إلى مجلس الوزراء تحتمل إليه . كأننا تهم أعضاء مجلس المديرية في غيرتهم وفي كفائهم وفي جهم لصالح بلادهم .

لهذا ولما سيأتى في غلظ المواد التي يعد فيها هذا القانون من سلطة أعضاء مجلس المديرية ، ويفترض فيهم أحيانا عدم استكمالهم لكفاءة الهيئات التابعة ، لهذا وسدده ولهذا الحد من سلطتهم الوارد في الفقرة الأخيرة وجب على أن أقول على ضوء هذا كله — والرأي لحضراتكم — أنه يجب أن ينص على أن لحضرات أعضاء مجالس المديرية حقا في فرض الضرائب واستصدار مراسيم بها على ألا تزيد على ٧٪ فإن زادت إلى ١٠٪ رجعت إلى مجلس الوزراء .

هذا هو التشريع الأحوط ، وهو الذي يتشى مع القانون ، ومع الحالة المالية التي لم تنب عن فكر الحكومة فأحت لها أن ترفع عن كاهل المواطنين ما يبادل لهم من شراب مجالس المديرية ، علما أنها بالموالين بثون من هذه الضرائب القادحة .

نحن لا نقول بمحوها محوا تاما .

ونسال الله أن يلجأ الحكومة إلى هذا المحو ، فقد تحسن الأحوال فتريد مجالس المديرية الضرائب إلى أن تصل إلى ٢٠٪ .

لهذا أرجو أن توافقوني على رأيي في ألا تزيد الضريبة على ٧٪ (تصفيق) .

الزئيس — تنص المسألة على : " إذا لم يتجاوز القرار ١٠٪ من مجموع الضرائب " فكان نسبة الـ ١٠٪ ليست إلزامية .

حضرة النائب المحترم إبراهيم زكي — إذا لم يتجاوز ١٠٪ معناه ألا تقل الضريبة عن ١٠٪ .

المقرر — إن ١٠٪ هي الحد الأقصى للضريبة ، ويجوز أن يجعلها مجلس المديرية ٥٪ أو ٦٪ أو أقل من ذلك .

حضرة النائب المحترم إبراهيم زكي — إننا لم نرمطقا مجلسا من المجالس قد تزل عن الحد الأقصى للضريبة ، ولذلك أصر على طلب تخفيض نسبة الضريبة إلى ٧٪ ، وأرجو أن يؤخذ رأي المجلس على هذه النسبة .

الزئيس — أرجو أن يقدم حضرة النائب المحترم اقتراحا بذلك يؤيده فيه عشرة من حضرات الأعضاء .

حضرة النائب المحترم إبراهيم زكي — هو كذلك .

حضرة صاحب السعادة وزير الداخلية — لمجلس المديرية الحق في أن يقرر ضريبة لنافية ١٠٪ . ومعنى هذا أنه قد يفرض ضريبة قدرها ٥٪ أو ٦٪ أو ٧٪ ، وهذه النسبة لا يقدرها طمعا أعضاء المجالس إلا تنفيذ الرغبات الأهالي ، صراحين في الوقت نفسه حالة مديريتهم من الوجهة الاقتصادية ، فلا يصح بعد ذلك أن نحدد نسبة معينة للضريبة قد توافق حالة مديرية ، ولكنها تكون ضئيلة جدا لا تفي بحاجة مديرية أخرى . لهذا أرى وجوب ترك الحرية لمجلس المديرية في تقدير النسبة التي يراها متفقة ومصلحة لبلاد المديرية .

حضرة النائب المحترم مدني حسن حزين — أذكر أنني عندما كنت عضوا في مجلس مديرية قنا سق ١٩١١ و ١٩١٢ كان أقصى حد للضريبة ٥٪ ، فلم تقرر سوى ٣٪ ولم يتجاوز هذه النسبة .

إن أعضاء مجالس المديرية يقدرون مصلحة مديريتهم كل التقدير ، فلما ما غلبنا أديهم عن الحصول على المال فكيف يمكنهم أن يقوموا بالإصلاحات التي تتطلبها حالة مديريتهم من إنشاء كبار وجسور والصرف على شؤون الصلح ؟

إن الواجب بالحضرات التواب أن ترك الحرية للمجالس ففقر الضريبة التي تكون متفقة وحالة المديرية بشرط ألا تزيد الضريبة على ١٠٪ .

المقرر — كانت المسألة في المشروع الأصل تنص على ما يأتي :

"مادة ٣٧ — لمجلس المديرية أن يقر رسوما إضافية ، للمدة معينة ، على ضرائب الأطنان في المديرية للصرف منها على مشروعاته . وقراره في ذلك يكون قاطعا ويصدره مرسوم ما دام لا يتجاوز ١٥٪ من مجموع ضرائب الأطنان في المديرية ."

ولقد أضيفنا في الدورة الماضية ثلاث جلسات في البحث والتجسس والدراسة، وبسمنا أقوال الحكومة وردود المارضة فاستقر الرأي بعد ذلك على إزاله الضريبة من ١٥٪ إلى ١٠٪ . ومجالس المديرية الحق في ألا تصل

إذا فرضنا وقوع شطط من مجلس مديرية ما، فلاك في أن مجلس الوزراء يضع الأمور في نصابها، وبذلك يزول الخطر.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن أعضاء مجالس المديريات من دافعي الضرائب، وهم بطبيعة الحال لا يعملون أنفسهم وسكان مديرياتهم من الأحياء ما لا قيل لهم بها.

لذلك أرى إبقاء المادة كما أقرها المجلس في المداولة الأولى.

حضرة النائب المحترم إبراهيم زكي - ردا على مقالته سعادة وزير الداخلية أقر حضراتكم الواقعة الآتية: قرر مجلس مديرية البحيرة هذا العام وفي هذه الأزيمة اللطاعة أن تكون الضريبة ١٣ ٪. وأرسل القرار إلى وزارة الداخلية فرفضته على مجلس الوزراء فصدق عليه. وقع هذا بإحضرات النواب والأزمنة في أوجها، وحضراتكم جميعا تملكون ماحق بمديرية البحيرة في هذا العام من التكتلات التالية، قول فضمن بعد هذه الواقعة أن يخصص مجلس الوزراء المسألة ويرد الأمور إلى نصابها ويرجع مجالس المديريات إلى صوابها ! أعتقد أن حضراتكم توافقوني على أنه إذا ماقر شيء في مجلس المديرية فلا متعوسة من التصديق عليه من جانب الحكومة.

حضرة النائب المحترم عبد الحميد عمريك - انضم إلى حضرات النواب في ضرورة حذف الفقرة الأخيرة من المادة، وأوافق حضرة النائب المحترم أحد والى الجندی على أن يكون قرار مجالس المديريات قاطعا في فرض الضريبة إذا لم تتجاوز ٧ ٪. وأنه يجوز له زيادتها إلى ١٠ ٪، ولا شك في أن هذا واجب وكل من اطلع أو مارس أعمال مجالس المديريات ووقف على حقيقة تصرفاتها يوافقني على هذا الرأي.

قضيت بإحضرات النواب في مجالس للمديريات نحو ست عشرة سنة، فبين أن الأعضاء لا يستطيعون إبداء أي اقتراح أو الإدلاء بأي رأي يتعارض مع رغبة الحكومة، ولم تقرر مجالس المديريات فرض أي ضريبة أو زيادتها إلا بناء على طلب رئيسها وهو المدير تنفيذًا لرغبة الحكومة (تصديق).

في الواقع بإحضرات النواب، أن أعضاء مجالس المديريات لا يعملون من الأمر شيئاً يقتضي نصوص هذا القانون، ومع أن كل مادة منه تنص على وجوب أخذ رأي أعضاء مجالس المديريات إلا أنهم في الواقع محرومون من تحرير رأي قاطع أو عمل إداري في بلادهم، لأنهم واقفون تحت تأثير وسلطة المدير. اعلموا على أن يكون رئيس مجلس المديرية متبنا من بين أعضائه ثم قرروا بعد ذلك ماتشون.

إن البلاد من هذه النظم التي ترجع بنا إلى الوراء. وإلى أتمتته هذه الفرصة لأخلى لحضراتكم بواقعة معينة، فقد عين مدير لمديرية المنوفية، وقرر مجلس المديرية الذي يرأسه أعمالاً إنشائية بمبلغ ٣٠.٠٠٠ جنيه تقريباً، وأخذ المجلس في تنفيذها بعمق ونشاط، لأن ذلك المدير كان ممن يعملون للصحة العامة، وقد حدث أن تغيرت الحالة السياسية وعين مدير آخر، منهجه السياسي يخالف مذهب الأول، فعمل على إبطال جميع هذه الأعمال الإنشائية رغم أعضاء مجلس المديرية الذين سبق أن قروها، وقد ترتب على

حضرة النائب المحترم أمين عامر - لقد سبق لمجلس النواب أن بحث هذه المادة بمناطير ولا وقد تكلم وقتئذ حضرة صاحب العزة على المتلاوى بك وزير الزامه الآن وأيد كلامه بجميع قيمة منطقية، وأزهر مجلسكم الموقر لأنه رأى أن ماذهب إليه عزيمته يتفق والظروف الحاضرة.

قررت حضراتكم أن حالة الفلاح تستوجب الرحمة، وأخذتم تعملون كل يوم على مصلحة بمبارفته عنه وتخفف البعب عنه كله، وأرى عبه أهل على كاهل الفلاح من زيادة الضرائب التي يتن من فداها ٩

قد يقال إن التعليم يحتاج إلى أموال لا تتوافر إلا بزيادة الضرائب. إنسا جميعاً نرجو أن يتقدم التعليم في المديريات، ولكني أرى - في هذه الأزيمة الطاحنة - أنه إذا عجزت ميزانيات مجالس المديريات من إبقاء الأموال اللازمة للتعليم في المديريات وجب على الحكومة في هذه الحالة أن تسد العجز، لأن التعليم من أولى واجبات الحكومة وأفضلها.

حوست هذه المسائل في اللويرة الماضية، ولم يتطرق الشك إلى أي واحد من في أن الضريبة المعقولة التي يمكن أن تحصلها مجالس المديريات هي ٧ ٪، ومع ذلك فقد قيل لنا إن في هذا مجرأ على مجالس المديريات وأن تلك المجالس أدري بمصالح البلاد.

وردي على هذا أن ليس في تحميل الضريبة بـ ٧ ٪ أي حجر على مجالس المديريات ! نحن هنا نشرع للأمة كلها بما فيها تلك المجالس ونعلم حاجة المديريات كما يعلمها أعضاء مجالسها، فإن شرعنا لم فلا يعد هذا طعنا في كفايتهم، لأننا حينما نضع قانوناً خاصاً بالمحكم والقضاء مثلاً فالتا نضمه في حدود معينة، ولا يمكن أن يعد هذا طعناً في كفاية القضاة، لأن أول واجب على المشرع أن يكون تشرسه دقيقاً، خصوصاً في مثل هذا الموضوع.

إحضرات النواب المحترمين، لقد قررت ما قررت في شأن هذه المادة. وفي الواقع لم تكن ضامراً متسرعاً إليه. والقانون يسلي لنا الحق في أن نرجع إلى أنفسنا فيما أجزأه، حتى إذا تبين لنا أن المصلحة في الدول عنه وجب علينا ذلك.

إذا رأيت حضراتكم أن الـ ١٠ ٪ حد وسط بين ما تقرمونه وبين ما تقرره الآن، فأرجو على الأقل أن توافقوا على حذف الفقرة الأخيرة التي تميز زيادة الضريبة إلى ١٣ ٪. وبذلك يكون المجلس قد راعى إلى حد ما الظروف السيئة التي تحيط بالفلاح المسكين (تصديق).

حضرة صاحب السعادة وزير الداخلية - لا أخطر مطلقاً من إبقاء الفقرة الأخيرة من المادة ونصها: "ويجوز للمجلس زيادة الرسوم الإضافية إلى ١٣ ٪ من مجموع ضرائب الأطنان ولا يكون قراره بالنسبة للزيادة تأفدا إلا إذا صادق عليه مجلس الوزراء وصدر مرسوم بذلك" لأن الشارع أراد في الواقع أن يفسح المجال أمام مجالس المديريات. إذ قد يطرأ من ظروف التعليم أو الصعبة ما يضطر أحد مجالس المديريات إلى أن يتجاوز الـ ١٠ ٪ التي هي من حقه، فأحاطت الحكومة هذا التجاوز بضمانات منصوب عليها في هذه الفقرة، وهي أن زيادة الضرائب على الـ ١٠ ٪ لا تكون نافذة إلا بقرار من مجلس الوزراء وصدر مرسوم بها.

حضرة صاحب السعادة وزير الداخلية — لا أريد أن أطيل الكلام في هذا الموضوع بعد أن تكلم حضرة المقرر بما فيه الكفاية ، وأكتفى بأن أقول أنه تين الحكومة من تاريخ مجالس المديرات وأعمالها ومن المشروعات الهامة التي قامت بها خادمة للإنسانية والثقافة في البلاد أنه يجب أن يبنى بشأن تلك المجالس التي تستحق بحق التوسع في اختصاصاتها ، ولذلك قد وضعت الحكومة مشروع هذا القانون وصنعتاه سلطة واسعة كبيرة لتتمكن من خدمة البلاد خدمة صادقة .

إن الحكومة تحسن الفن مجالس المديرات وأعضائها وأعمالها أكثر من حضرة النائب المحترم عبد الحميد عريك (تصفيق) ، ولأجل هذا منحتها الحكومة كل هذه الثقة والسلطة ، وأظن بل أؤكد أن هذا يتفق ورغبات حضراتكم جميعا (تصفيق) .

حضرة النائب المحترم عبد الحميد عريك — يا حضرات النواب : لقد بالغت حضرة المقرر في أبعاده ، لأنه أراد أن يؤثر على المجلس دون أن يستند على وقائع معينة . يقول حضرته إنني بالمت كثيرا في طلب منح مجالس المديرات سلطة واسعة بحيث تصبح مجالس نيابية بالمعنى الصحيح ، وإنني دائما أسمى لهذا الغرض ، مع أنني أقول في الوقت نفسه أن أعضاء مجالس المديرات لا يستطيعون إبداء آرائهم ولا يصح إعطائهم الحق في فرض الضرائب على هذا الحد ، على أني لازلت أقول إن أعضاء مجالس المديرات مغلولو الأيدي فلا يملكون إلا إبداء آراء استشارية ، وليس لهم رأى قطعي إلا بالنسبة لقروض الرسوم الإضافية حسب نص القانون الجديد ، فمن هذا ترون حضراتكم أنهم في غاية الضعف ولا يصح أن يوجد في البلاد مجالس بهذه الصفة .

يقول سعادة وزير الداخلية إن الحكومة تحسن الفن مجالس المديرات أكثر مني ولذلك أعطتها سلطة واسعة .

حقيقة إننا رجعت حضراتكم إلى نصوص القانون المروض عليكم وجدتم أن مجالس المديرات سلطة واسعة ، ولكن خبروني بربكم من يملك مطلق التصرف في أعمالها ؟ ! الواقع أن من يسيطر على شؤون مجالس المديرات هي لجنة حكومية مؤلفة من مندوب عن كل وزارة . بينا الأعضاء المنخبون تلك المجالس وهم دافعو الضرائب يبدون عن التصرف في شؤون هذه المجالس .

نحن نطالب الآن بحق ظلم يباب علينا ؟ مع أن الحق أولى بأن يتبع ، لذلك أرجو أن تحكموا عقولكم وتهربوا ألا تزيد الرسوم الإضافية على ٧٪ (تصفيق) .

حضرة النائب المحترم السيد حبيب — أثير هذا الموضوع في الدورة الماضية وبلغنا في مناقشته ثلاث جلسات متتاليات ، وتكلم فريق من المؤيدين وفريق من المعارضين وطال الجدل وحيث المناقشة ، ثم استقر رأى المجلس على صياغة المادة كما هي ولم يتغير من المادة في المشروع المروض علينا الآن إلا رقمها فأصبحت ١٩ بدلا من ٣٧ ، ولا أظن أن اختلاف الرقم يؤدي بنا إلى هذه الجدلالات الحادة ويرجع بنا إلى المناقشات الماضية . وأرى أنه

هذا ضياع نحو ٢٥.٠٠٠ جنيه ثمن مواد أولية تركت معرضة للتلف ، وآثار ذلك ثابتة في السجلات . عمل المدير الجديد كل هذا يا حضرات النواب لأن سياسة الحكومة التي عبته تخالف سياسة المدير السابق ، وقد وقف أعضاء مجلس المديرية مكتوفي الأيدي لا يستطيعون الدفاع عن أموالهم ، لأنه لا يوجد قانون يستند . تعرفون حضراتكم كل هذه التصرفات حتى المعرفة . فلم تحشون الجهر بهذه الحقائق لتصوروا الحق لأصحابه وأتم هذا الأمانة على أموال مواطنكم ؟ أرجو أن تصفوه وأن تعملوا على المحافظة على حقوقهم (تصفيق) كما أرجوكم بحق أن توافقوا على ألا تزيد الضريبة على ٧٪ ، كما قال حضرة النائب المحترم أحمد والي الجندي ، وألا يمكن زيادتها إلا ٣٪ . وأن تعملوا على أن يكون لأعضاء مجالس المديرات الرأى الأمل وأن يكون لهم الحق في وضع الميزانية .

ورد في مشروع هذا القانون أمر يدعو إلى الدهشة والألم وهو أن المدير يتولى بنفسه وضع ميزانية مجلس المديرية ويقدمها لجانة ذلك إلى لجنة حكومية تشكيلة من مندوبين عن كل وزارة ، وهذه اللجنة تملك مطلق التصرف في أموال المجلس بينما لا يملك أعضاؤه سوى تحرير الضريبة (تصفيق) .

أرجو يا حضرات النواب أن تهربوا ألا تزيد الضريبة على ٧٪ . وأنه يجب أن تقوم مجالس المديرات بوضع ميزانياتها ، ولا شك في أن هذا ما يرضى به الواجب (تصفيق) .

المقرر — من الغريب يا حضرات النواب أن يكون حضرة النائب المحترم عبد الحميد عريك من أنصار توسيع اختصاصات مجالس المديرات — وحضرته من أعضاء لجنة الشؤون الداخلية وقد أتمت كثيرا في هذا السبيل (ضحك) وفي العمل على إحالة اختصاص مجلس النواب على مجالس المديرات وإخبارها بمجالس نيابية حقيقة ، مع أنه في الوقت نفسه يقرر أنه تين له — بعد أن قضى ست عشرة سنة عضوا بمجلس المديرية — أن أعضاء مجالس المديرات لا إرادة لهم ولا استقلال في أعمالهم ، وهذا تناقض عجيب .

يرى حضرته أن أعضاء مجالس المديرات لا يستطيعون الإدلاء بأى رأى ، ومع ذلك يطلب توسيع اختصاصات هذه المجالس ، وكان الأولى به أن يطلب الحد من اختصاصها بل يحوها ، وإلناها ، والواقع أنها ليست كما يصورها حضرة النائب المحترم ، فقد وقف بعضها مواقف حازمة سديدة في وجه رؤسائها وكان لها ما أرادت ، ولدى أمثلة كثيرة على ذلك .

إن الأسياب التي يستند عليها حضرة العضو المحترم في الاعتراض على زيادة الرسوم الإضافية إلى ١٣٪ غريبة جدا لأنه يفترض أن أعضاء مجالس المديرات ظالمون وأنهم يتمردون لإرهاق أهالى المديرات ، مع أنهم من ذويهم وأقاربهم ويمشون في وسطهم ، كما أنه يفترض أن مجلس الوزراء يوافق على هذا الظلم والإرهاق ويكيد الأهالى مالا طامع لم به .

إن الرسوم التي تملك مجالس المديرات فرضها سواء أكانت ١٠٪ أم ١٣٪ هي رسوم اختيارية ، ولما إذا أرادت ألا تزيد على ٧٪ ، فذلك أطلب من حضراتكم أن توافقوا على إبقاء المادة كما هي (تصفيق) .

تجبي الضريبة . فإذا ما جمع المال سمح لأعضاء مجالس المديريات أن يتصرفوا فيه التصرف الذي يود على بلادهم بالمضعة التي يقدرونها وهم أدنى بها . هنا يكون توسيع الاختصاص بالمعنى الصحيح .

أما ودى على زميلي النائب المحترم السيد حبيب ، فهو أنه قد درس القانون وأشر به بالمبادئ القانونية ، فهو يتكلم من الناحية التشريعية كفقيه مشرع ، ولكن تموزه الخبرة بأعمال مجالس المديريات ومعرفة ما يجري بداخلها ، وما يحيط بأعضائها من قيود ومخبطوات تمنعهم من أن يصلوا في حدود المصلحة .

تحول الحكومة : إنما قصد توسيع اختصاص مجالس المديريات ، ولكنها لا قصد بهذا القول إلا أن تمر هذه المادة حتى إذا مرت ظهرت القيود ، وعندئذ تحول لنا الحكومة . لقد مرت المادة ووافق عليها ، فينتطبق علينا المثل القائل " الصيف ضيبت اللبن " .

لذلك أرى ، وأصر على هذا الرأي ، ألا تزيد الضريبة على ١٠٪ . وأن يكون رأى مجلس المديرية قاطعاً لناية ٧٪ . فإذا زادت إلى ١٠٪ فلا يكون قراره نافذاً إلا بشرط مصادقة مجلس الوزراء وصدر مرسوم بذلك .

الرئيس — قدم اقتراحاً وقع على كل منهما أكثر من عشرة أعضاء ، الأول خاص بالفقرة الأولى ونصه :

" تحقح ألا تزيد الضريبة الإضافية على ٧٪ " والثاني خاص بالفقرة الثانية ونصه :

" تحقح حذف الفقرة الأخيرة من المادة ١٩ " .

وطبقاً للفقرة الأخيرة من المادة ٦٤ من قانون النظام الداخلي للبرلمان يجب أن يحال هذان الاقتراحان على لجنة الداخلية إلا إذا وافق المقرر على المداولة فهما فوراً فيجري مناقشتها في الحال .

المقرر — لم أستاذى برأى أعضاء اللجنة في هذين الاقتراحين ، لذلك أرى أن يحال على اللجنة ، ومتى اجتمعت وبجتمتها عرضت على المجلس ما قرره فهما .

(ختمة ومقاطعة) .

حضرة النائب المحترم عبد اللطيف حلي غنام بك — إن نص المادة ٦٤ من القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٣١ الخاص بالنظام الداخلي للبرلمان ينصب على التعديلات ، في حين أن أحد هذين الاقتراحين يشير إلى حذف الفقرة الأخيرة من المادة المذكورة .

الرئيس — إن المادة ٦٤ تنص على الزيادة ، والتعديل ، والحذف . والان هل توافقون على أن يحال هذان الاقتراحان على اللجنة ؟

(موافقة عامة) .

لا يجوز لنا — لمناخبة الموضوع الذي يشهه حضرات الزملاء — أن نلقي القول بخفا عن هيئات نيابية ناشئة ، نستخدم لنا السلطة التنفيذية بمشروع خطير يوسع اختصاصاتها .

غريب ، يا حضرات النواب ، إن تسير الحكومة بالمبادئ التي ياتيها البلاد إلى الأمام وتطعيها من الاختصاصات ما يتفق مع روح العصر والتقدم المطرد في الحياة المصرية ، ثم تأتي السلطة التشريعية — وهي تعتبر بحق أبا للهيئات النيابية الصغرى — وتقول ضيقوا من اختصاصات مجالس المديريات . إن المجلس النيابي الأعلى أولى من السلطة التنفيذية بأن يقرر حقوقاً واسعة لمجالس المديريات .

لذلك أناشدكم أن تقرروا لإخوانكم أعضاء مجالس المديريات تلك الحرية التي تطلبونها لأنفسكم .

إن الضريبة التي تنص عليها المادة هي ضريبة منصرفة في تحريرها وتوجهها إلى الإصلاحات والخير العام ، فإذا لم يكن المال متوافراً ، وإذا لم يكن حق أعضاء مجالس المديريات كاملاً في تقرير الضريبة تحت إشراف مجلس الوزراء ، وإذا لم تكن تحت إشراف السلطة التشريعية إلى الرقابة على السلطة التنفيذية ، فكيف نتفكرون من هذه المجالس أن تقوم بالإشراف على التعليم والإصلاحات الخطيرة التي تطلب منها .

إن هذا الحق الجوازي المعطى لمجالس المديريات تحت رقابة مجلس الوزراء وتحت إشراف البرلمان لا يجوز بحال أن يوصف بالظلم والعتى ، كما لا يجوز أن تهم أعضاء مجالس المديريات بأنهم غرءاء عن مواطنهم الذين يرضون الضرائب عليهم مع أنهم من صميم المنطقة التي تهدر عليها الضريبة وهم أعرف بمحاجاتها وطلبتها .

لكل ذلك أرجو أن توافقوا على المادة كما وافقتم عليها في الدورة الماضية ولا ترجعوا بنا إلى الوراء أو تعودوا إلى مثل الجدل السابق .

حضرة النائب المحترم أحمد والى الجندي — يا حضرات النواب المحترمين ، تريد الحكومة أن تشيد بتدويرها لكفايات أعضاء مجالس المديريات وريغتها الصادقة في توسيع اختصاص تلك المجالس فتقول في صراحة على لسان حضرة صاحب السعادة وزير الداخلية : إن مجالس المديريات تستحق توسيعاً في اختصاصها . هذا حق ، ولكنه حتى يراد به إفلات هذه المادة من المعارضة . إن هذه الرغبة التي تبليها الحكومة في توسيع اختصاص مجالس المديريات لا تثبت أن تهاز أمام القيود الشديدة التي قيد بها أعضاء مجالس المديريات كطريقة وضع ميزانية المجالس وتحكم الرياسة فيهم وعدم قدرتهم على القيام بأى عمل من الأعمال التي تتمتع بها المجالس النيابية الأخرى .

إن الحكومة تليس مسوح الزايف في توسيع اختصاص مجالس المديريات من هذه الناحية ، ولا تريد أن توسع اختصاصها من الناحية الأخرى ، فإن كانت الحكومة جادة حقاً في ريغتها هذه فتترك الحرية لمجالس المديريات في صرف ما يجع من الضرائب التي أصر على ألا تزيد على ٧٪ ، وهذا هو التوسع في الاختصاص بالمعنى الصحيح .

الرئيس — هل توافقون على المادة ١٩ كما صلتها اللجنة ؟
(موافقة عامة)

الرئيس — ليتفضل حضرة المقرر بتلاوة المادة العشرين من مشروع القانون.
أصوات — يؤجل ذلك إلى الغد ؟

الرئيس — هل توافقون على تأجيل النظر فيما بقي من مواد مشروع هذا القانون لجلسة الغد ؟
(موافقة عامة)

مجلس النواب

استمرار المناقشة في مشروع القانون
الالتقاء من المداولة الثانية
(جلسة ٣١ يناير ١٩٣٤)

الرئيس — الكلمة لحضرة المقرر .

حضرة النائب المحترم ابراهيم دسوقي أباظه (المقرر) — أستمع حضرات النواب المحترمين في الرجوع إلى المادة ١٤ ، فقد لاحظت سعادة وزير الداخلية أن اللجنة لم تذكر شيئا عن رياسة اللجنة المشار إليها في هذه المادة . على أننا بمراجعة نصوص المشروع وجدنا أن نص الفقرة الأخيرة من المادة ٣٩ (وفي المقابلة للمادة ٣٨ من مشروع اللجنة الاستشارية التشريعية) فيه ما ينبغي من تكلمة ما ظنته سعادة الوزير قصفا في المادة ١٤ ، فقد نصت المادة ٣٩ على ما يأتي :

« ولدى أو وكيله ، الاشتراك في أعمال لجان المجلس ورأس كل جلسة يحضرها فلذا لم يحضر أحدهما جلسة عينت اللجنة أحد أعضائها للرئاسة . وهذا كما ترون نص صريح أعتمد أن فيه الكفاية .

حضرة صاحب السعادة وزير الداخلية — لقد أثيرت مسائلان عند مناقشة المادة ١٤ ، الأولى خاصة بتشكيل اللجنة والثانية بالرئاسة .

أما من تشكيل اللجنة فقد تناولت مع زميلي معالي وزير الداخلية ، واتفق رأينا على أن تكون الفقرة الأخيرة من المادة ١٤ كما يأتي : « وتعين في كل سنة لجنة مشكلة من ثلاثة من أعضاء المجلس ومن قاض ووكيل نيابة بينهما وزير الداخلية للفصل نهائيا في الشكوى من توزيع رسوم الخفر اللازمة لحراسة المدينة أو القرية على مساكنها ، ويكون المدير رئيسا لهذه اللجنة . فان ظن مانع أو ممانع رأسها وكيل المديرية » .

وقد أبدلتنا رئيس النيابة أو النائب وكل نيابة ، لأنه قد تعرض لرئيس النيابة أو النائب مشاكل توقعه من أدبه المطلوب منه في هذه المادة .

أما عن الرئاسة فان المادة ١٤ تنص على حالة تخالف الحالات التي تنص عليها المادة ٣٨ ، فان هذه المادة الأخيرة تتفق بالجليل التي يشكها مجلس المديرية بطريق الانتخاب . بينما المادة ١٤ تتفق بلجنة خاصة رأى الشارع تكوينها من عناصر خاصة .

مجلس النواب

تقرير لجنة الداخلية عن الاقترحين المقدمين
بشأن تعديل المادة (١٩) ومشروع القانون
موافقة المجلس على المادة المذكورة معقولة كما رآه اللجنة
(جلسة ٣٠ يناير ١٩٣٤)

الرئيس — ورد تطلب من لجنة الداخلية والشؤون الصحية نصه :

« حضرة صاحب المعالي رئيس مجلس النواب

أشرف بإبلاغ معاليكم أنه بناء على قرار المجلس الصادر بجملة ٢٩ يناير سنة ١٩٣٤ اجتمعت لجنة الداخلية والشؤون الصحية اليوم (٣٠ يناير سنة ١٩٣٤) للنظر في الاقتراحين المقدمين من بعض حضرات النواب المحترمين بشأن تعديل المادة ١٩ من مشروع القانون الخاص بوضع نظام لمجالس المديريات .

والنص أولا « فترح ألا تزيد الضريبة الإضافية على ٧٪ »

ونص ثانيا « فترح حذف الفقرة الأخيرة من المادة ١٩ »

وقد رأت اللجنة بالإجماع عدم الأخذ بأى من الاقتراحين كما رأت بالإجماع ، ما عدا أحد حضرات الأعضاء ، تعديل المادة كما يأتي :

- مادة ١٩ — مجلس المديرية أن يقرر رسوما إضافية لمدة معينة على «
- ضرائب الأطنان في المديرية .
- ويكون قراره قاطعا ويصدر به مرسوم إذا لم يتجاوز ٨٪ من مجموع «
- ضرائب الأطنان في المديرية .
- ويجوز للمجلس زيادة الرسوم الإضافية إلى ١١٪ من مجموع ضرائب «
- الأطنان ولا يكون قراره بالنسبة للزيادة نافعا إلا إذا صادق عليه مجلس «
- الوزراء وصدر مرسوم بذلك .

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحترام

٣٠ يناير سنة ١٩٣٤

رئيس اللجنة
ابراهيم دسوقي أباظه

(تصديق متواصل) .

أصوات : موافقون .

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء — توافق الحكومة على الرغبة التي أبدتها اللجنة في تقريرها ، وهي أن يكون قرار مجلس المديرية قاطعا ويصدر به مرسوم إذا لم يتجاوز الرسوم الإضافية ٨٪ وأنه يجوز لمجلس المديرية زيادة هذه الرسوم إلى ١١٪ من مجموع ضرائب الأطنان ، ولا يكون قراره بالنسبة لهذه الزيادة نافعا إلا إذا صادق عليه مجلس الوزراء وصدر مرسوم بذلك .

وتأمل الحكومة أن تضغط مجالس المديريات مصروفتها ، متوخية في ذلك سبل الاقتصاد ، بحيث تنى هذه النسبة بمجاها متشابهة العامة ، وبالأخص التعليم والصحة (تصديق حاد) .

وإذا لم يقر المجلس قبل ١٥ سبتمبر من كل سنة إجراء تغيير في عدد خفره مدينة أو قرية أو في ثلث أجورهم فيبقى عدد الخفره في المدينة أو القرية وسعد أجورهم كما كانت في السنة الماضية .

ومع ذلك يجوز لوزير المالية بعد أخذ رأى المجلس أن يزيد عدد خفره أى مدينة أو قرية إذا رأى أن حالة الأمن العام تستدعى تلك الزيادة .

وتعين في كل سنة لجنة مشكلة من ثلاثة من أعضاء المجلس ومن قاض ووكيل نيابة بينهما وزير المالية للفصل نهائياً في الشكاوى من توزيع رسوم الخفر اللازمة لحراسة المدينة أو القرية على مساكنها ويكون المدير رئيساً لهذه اللجنة فإن غاب أو منعه مانع رأسها ووكيل المديرية وإذا غاب الإنسان كانت الرئاسة للقاضي .

الرئيس — هل توافقون على هذه المادة .

(موافقة طمة) .

حضرة النائب المحترم عبد الحميد عمر بك — إن هذه المسألة على جانب عظيم من الأهمية ولى ملاحظة بشأنها فليسمح لي المجلس بالإدلاء بها :

إن لبلاد الأرياف حالات خاصة، ولأهلها عوائد وأخلاقاً لا يعرفها تام للمعرفة إلا المقيمون بينهم ، خصوصاً فيما يتعلق بمقدرة الأهالي المالية والمقارنة بين مقدرة هذا ومقدرة ذلك . وقد قررت المادة أن يكون الفصل في شكاوى الخفر لجنة مكونة من المدير وقاض ووكيل نيابة وثلاثة من أعضاء مجلس المديرية برئاسة المدير ، فإذا اتفق العضوات المتينان مع المدير ، أصبحت الأربعة في جانبهم وتعرضت مصالح الأهالي للضرر . لذلك يجب أن تكون الأربعة للجان الذي يضم الأعضاء المتخفين الذين يعرفون حالة البلاد ومقدرة الأهالي . وقد جرت العادة بأن يعتمد الحاكم في تقديره لثروة الشخص ومقدرته المالية على ما عنده من الأفيان والأمولاك ، أما ثروته الحقيقية الخفية فلا يسلها إلا أهالي بلده .

فيجب ، والأمر كما بيئت ، إما أن تكون الأربعة في جانب الأعضاء المتخفين ، وإما أن يضم إلى اللجنة عضو رابع من أعضاء المجلس ليصبح المتخفون أربعة بدلاً من ثلاثة .

إن القانون والمعدلة مبتلان في القاضي ، فليكتف بوجوده ومنه هؤلاء الأربعة برئاسة المدير .

هذا ما يجب اتباعه ، وإلا أصبحت الأحكام فوضى لا تمتشى وحالة الأهالي ، خصوصاً أن أجور الخفر تقديرية لا تسير على قاعدة ثابتة (مختوم مقاطمة) . هذا ما أردت أن أقوله لإرضاء لضميري وقياماً بواجبي .

حضرة النائب المحترم عبد العزيز الصوفاني — إن المسألة التي أثارها حضرة النائب المحترم عبد الحميد عمر بك ليس لها عمل الآن بعد أن وافق المجلس على المادة ، فضلاً عن أنها من الوجهة العملية لا تنطبق على الواقع ، وإذا صح الأخذ بنظرية حضرته وجب أن يكون في اللجنة أعضاء من كل بلد . لأن الشكاوى قادمة من جميع بلاد المديرية ، وإنى لا أرى داعياً مطلقاً لإثارة ضجة صغيرة أو كبيرة حول تشكيل هذه اللجنة ، فإن في تشكيلها على الوجه المبين بالمادة — من الأعيان ورجال القانون ، وهم يملكون بالحالة العامة — ما يكفي لتحقيق العدالة .

لذلك أرى — إذا استحسن المجلس — أن يكون النص ، فيما يتعلق بالتشكيل ، كما تلوه على حضراتكم الآن . وفيما يتعلق برئاسة أن تكون المدير ، فإذا غاب أو منعه مانع عن الحضور قام مقامه وكيل المديرية . وهذا يتفق مع سائر نصوص المشروع فيما يتعلق برئاسة الجلسان .

المقرر — وعني أيضاً مع نص المادة ٣٩ من مشروع اللجنة .

حضرة صاحب المعالي وزير المالية — إن الشارع يفترض في المادة ٣٩ حالة غياب المدير ووكيل المديرية . فجعل لأعضاء اللجنة ، في هذه الحالة ، الحق في انتخاب أحد أعضائها لتولي الرئاسة . ولاشك أننا لو طبقنا هذا النص على حالة اللجنة الخاصة المشار إليها في المادة ١٤ لحصل إشكال . لذلك يحسن أن ينص في صراحة على أنه في حالة غياب المدير والوكيل تكون رئاسة اللجنة للقاضي (استصاحان) .

المقرر — إذن يكون نص الفقرة الأخيرة من المادة ١٤ كما يأتي :

وتعين في كل سنة لجنة مشكلة من ثلاثة من أعضاء المجلس ومن قاض ووكيل نيابة بينهما وزير المالية للفصل نهائياً في الشكاوى من توزيع رسوم الخفر اللازمة لحراسة المدينة أو القرية على مساكنها ، ويكون المدير رئيساً لهذه اللجنة فإن غاب أو منعه مانع رأسها ووكيل المديرية وإذا غاب الإنسان كانت الرئاسة للقاضي .

حضرة النائب المحترم علي عبد الرزاق بك — إننا أقسمت الآراء قسمين متساويين فأعياها يؤخذ به ؟

المقرر — يؤخذ برأى الفريق الذي فيه الرئيس .

حضرة النائب المحترم السيد حبيب — أرى ألا يعتبر صوت الرئيس مرجحاً ، لأن الرئيس قد يكون مع عضوين في جانب ، بينما يكون المنصر القضاة في الجانب الآخر .

المقرر — إن عمل اللجنة لا يتجاوز بحث الشكاوى من توزيع رسوم الخفر (ضجة) .

حضرة النائب المحترم علي عبد الرزاق بك — ما المانع من النص على أن تكون الرئاسة للقاضي ؟

الرئيس — هل توافقون على النص الذي تلاه حضرة المقرر ؟

(موافقة عامة) .

المقرر — أتلو على حضراتكم نص المادة ١٤ بعد التعديل الذي وافقتم عليه لأخذ الرأى عليها ونصها :

”مادة ١٤ — يقرر مجلس المديرية بمصادقة وزارة الداخلية عدد الخفره اللازمين لحراسة كل مدينة أو قرية في المديرية ما عدا المدن والقرى التي لها مجالس بلدية وبين كذلك درجاتهم .

ويقرر المجلس بالطريقة عينها أجور الخفره مع مراعاة معدل الأجور الجارية في أنحاء المديرية .

المقرر :

”مادة ٢٣ — مجلس المديرية أن يراقب استعمال ما لا مباشر هو صرفه من الرسوم التي يقرها طبقا لنصوص هذا القانون أو أى قانون آخر“ .

الرئيس — هل توافقون على هذه المادة ؟

• (موافقة عامة)

المقرر :

”الفصل التاسع

أحكام عامة

”مادة ٢٤ — موافقة مجلس المديرية مقدما واجبة في الأمور الآتية :

(١) إصدار المدير لأمانة محلية أو تعديلها أو إلغاؤها بالنسبة للمديرية كلها أو قسم منها أو لبعض المدن أو القرى فيها .

(٢) تطبيق قرار أو لأمانة على تلك المدن أو القرى أو إبطال تطبيقها عليها .

(٣) وضع الأحكام اللازمة لتنفيذ قرار أو لأمانة في مدينة أو قرية بالمديرية .

وللمديرى حالة وباء أو غيرها من الأحوال المستعجلة أن يتجاوز عن رأى المجلس وعليه في هذه الحالة أن يغير المجلس في أول انعقاده بالأسباب التي دعت لذلك “ .

الرئيس — هل توافقون على هذه المادة ؟

• (موافقة عامة)

المقرر :

”مادة ٢٥ — يؤخذ رأى مجلس المديرية مقدما في الأمور الآتية :

(١) تطبيق قانون على مدينة أو قرية في المديرية أو إبطال تطبيقه .

(٢) وضع الأحكام اللازمة لتنفيذ قانون في مدينة أو قرية بالمديرية “ .

الرئيس — هل توافقون على هذه المادة ؟

• (موافقة عامة)

المقرر :

”مادة ٢٦ — فيما عدا الاختصاصات المقررة لمجلس المديرية بنص صريح في هذا القانون أو في أى قانون آخر يجوز للمدير ولكل وزير أن يستشير المجلس في كل مسألة يرى أخذ رأيه فيها .

والمجلس فضلا عن ذلك أن يسدى من نفسه للدير أو بواسطة المدير لكل وزير أو لمجلس الوزراء ورغباتها فيما يتعلق بالحاجات العامة للمديرية وعلى الأخص في شؤون الزراعة والرعى وطرق المواصلات والأمن العام والصحة العمومية والتعليم والصناعة والتجارة .

وإذا تمسكتا مع المحافظة فقد توافق حضرة النائب المحترم ، أما إذا توخيتا الواجب والممكن فلن توافقاه على رأيه .

حضرة النائب المحترم عبد الحميد عمريك — لازلت أصر على رأيي ، ولكن العضو الرابع هو عمدة البلدة .

حضرة النائب المحترم عبد العزيز الصوفاني — إذن العمدة هو الذى قدر رسوم الخضر .

حضرة النائب المحترم عبد الحميد عمريك — وهذا سبب أدعى لوجوده ضمن أعضاء اللجنة حتى يستطيع أن يدافع عن تقديره .

المقرر :

”مادة ٢٠ — للمجلس أن يقر كذلك رسوما إضافية لمدة معينة على كل ضريبة عامة أخرى مقررة في المديرية . وفي هذه الحالة لا يكون قراره نافذا إلا إذا صادق عليه مجلس الوزراء وصدر مرسوم بذلك “ .

حضرة النائب المحترم عبد اللطيف حلى غنام بك — أودج أن يذكر لنا حضرة المقرر أو مساعدة الوزير الضرائب المقررة التي تشير إليها هذه المادة ، على سبيل الحصر إن أمكن ، أو على سبيل التمثيل .

حضرة صاحب السعادة وزير الداخلية — إن هذا احتياط أراد الشارع أن يذكره الآن ، لأنه قد تحرر في المستقبل ضرائب على المهن : كالطلب ، وللقاولة ، والحمامة ، وسواها ، فلي صدق على هذه الضرائب ، جاز لمجالس المديرات — طبقا لمادة ٢٠ — أن تعرض رسوما إضافية لمدينة معينة على هذه الضريبة العامة .

حضرة النائب المحترم عبد اللطيف حلى غنام بك — إنى مقتنع بهذه الإجابة .

الرئيس — هل توافقون على هذه المادة ؟

• (موافقة عامة)

المقرر :

”مادة ٢١ — يمد صدور الرسوم بإعتاد الرسوم الإضافية من أى نوع كانت إذا أصدر مجلس المديرية قرارا بتخفيضها أو تصغير أجل سريانها أو إلغاؤها فلا يكون هذا القرار نافذا إلا بعد مصادقة مجلس الوزراء وصدر مرسوم آخر بذلك “ .

الرئيس — هل توافقون على هذه المادة ؟

• (موافقة عامة)

المقرر :

”مادة ٢٢ — يتبع في تحصيل الرسوم المقررة بمقتضى هذا القانون القواعد المتبعة في تحصيل أموال الدولة .

وتعتبر أموال مجالس المديرات أموالا عامة ويتبع بشأنها القواعد الخاصة بحفظ وصرف الأموال العامة “ .

الرئيس — هل توافقون على هذه المادة ؟

• (موافقة عامة)

حضرة العليّ المحترم أحمد والى الجندى — إن وجود هذه الفقرة لنفوذ فائدة منه. وأرى أن يحذف صدر هذه المادة ويكتفى بالجزء الأخير منها الذى ينص على أن "الرغبات والمناقشات والقرارات السياسية محظورة على المجلس".

المقرر — الفرض الأساسى من هذا النص، على ما أعلم، هو إزالة اللبس. حضرة النائب المحترم أحمد والى الجندى — هذا ما يعلمه حضرة المقرر، وأريد أن أعرف رأى الحكومة فى ذلك.

حضرة صاحب السعادة وزير الداخلية — إن اختصاصات المجالس البلدية ومجالس المديرات متشابهة متشابهة في نواح كثيرة. وقد أراد المشرع بهذا النص أن يمنع، بتاتا، كل ليس أو احتكاك يقع في المستقبل بين هاتين الهيئتين التابيتين المحليتين، وأرى أنه لا ضرر مطلقا من وجوده.

حضرة النائب المحترم أحمد والى الجندى — لم أقل إن في ذلك ضررا، وإنما أردت باقتضى أن يكون التشريع منسجما ومتشاميا مع الروح والمبدأ اللذين اختطتهما اللجنة الاستشارية التشريعية.

حضرة صاحب السعادة وزير الداخلية — قلت إن هذا النص إما وضع للفصل بين هيئتين تتشابه اختصاصاتهما، حتى لا تتدخل إحداها في شؤون الأخرى.

الرئيس — هل توافقون على هذه المادة ؟

(موافقة عامة)

المقرر :

"مادة ٢٨ — للمجلس أن يطلب من الوزارات والمصالح كافة البيانات والمعلومات المتعلقة بالأعمال الداخلة في اختصاصه.

وله أيضا أن يطلب منها انتداب أحد موظفيها لحضور المناقشة في مسألة معروضة عليه".

الرئيس — هل توافقون على هذه المادة ؟

(موافقة عامة)

المقرر :

"مادة ٢٩ — يجب على المجلس أن يبدى رأيه في المسائل المروضة عليه في مدة لا تتجاوز ثلاثة اشهر.

فإذا كان الرأى مطلوباً بصيغة مستجيبة يمتنع إبداؤه في مدى شهر واحد. فإذا أن المجلس إبداء رأيه أو تأخر في إبداؤه في المواعيد المتتالية لمجلس الوزراء أن يقترن التجاوز من هذا الرأى".

حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك — من الذى يقرر حالة الاستعجال ؟ حضرة صاحب السعادة محمود صادق بونس (وكيل وزارة الداخلية) — إن الجهة التى تعرض المسألة على المجلس هي التى تقرر صفة الاستعجال،

وعلى الحكومة إذا لم تأخذ تلك الرغبات أن تبين لجلس الأسباب التى دعت إلى ذلك. ولجلس في هذه الحالة أن يرد على بيان الحكومة ولا تكون الحكومة مقيدة بهذا الرد".

حضرة النائب المحترم عبد الحميد عمر بك — هل يفهم من الفقرة الثانية من هذه المادة أنه إذا أراد أحد أعضاء مجلس المديرية أن يبدى رغبة للوزير أو لمجلس الوزراء يجب عليه أن يدعو المجلس كله ويطلب منه الموافقة على هذه الرغبة حتى يمكن إبداؤها للجهات المختصة ؟

حضرة صاحب السعادة وزير الداخلية — لكل عضو أن يسدى رغبته أثناء انعقاد الجلسة، فإذا وافق المجلس عليها أبلغت للجهات المختصة، وشأن أعضاء مجلس المديرية في ذلك شأن أعضاء البرلمان فيما يخص بالرغبات.

الرئيس — هل توافقون على هذه المادة ؟

(موافقة عامة)

المقرر :

"مادة ٢٧ — تخرج من اختصاص مجلس المديرية المسائل الداخلة في اختصاص المجالس البلدية الموجودة في المديرية.

ولا يجوز له أن يبحث في تعيين موظفى الحكومة أو قتلهم ولا في تأديبهم أو رفعتهم. وكذلك الرغبات والمناقشات والقرارات السياسية محظورة على المجلس".

حضرة النائب المحترم أحمد والى الجندى — حذف اللجنة الاستشارية التشريعية من مشروع هذا القانون كل المواد التى تضمنت منها قوانين أخرى والى يجب أن تكون من اختصاص هيئة أخرى، فقد حذفت منه المادة ١٦ الخاصة بدم المستقعات، وذلك لوجود قانون خاص بها، وكذلك حذفت المادتين ١٢ و ١٣ لأنها تتصلان على أحكام خاصة بالتعليم الأولى وذلك لقيام قانون يتضمن معنى هذه النصوص. وما دامت اللجنة الاستشارية التشريعية قد درجت على هذه السنة، فاني أرى أن أرى أن الفقرة الأولى من المادة وهى : "تخرج من اختصاص مجلس المديرية المسائل الداخلة في اختصاص المجالس البلدية الموجودة في المديرية" لا لزوم لها.

المقرر — لم يسن قانون للمجالس البلدية بعد، وقد أريد بهذا النص أن يستثنى من اختصاص مجالس المديرات ما سيكون من اختصاصات المجالس البلدية.

حضرة النائب المحترم أحمد والى الجندى — إن للمجالس البلدية قانونا قائما فعلا، وما دامت اللجنة الاستشارية التشريعية قد سارت على حذف المواد التى تضمنتها قوانين أخرى، فكان الأجدر بها أن تحذف صدر هذه المادة وأن تكتفى ببنجها، لأن قانون المجالس البلدية المعمول به الآن، وكذلك مشروع القانون المروض علينا، يحدد لكل اختصاصه وحقوقه.

المقرر — أراد المشرع بهذا النص منع اللبس والغموض فرأى أن ينص على ذلك صراحة لاشتراك المصالح بين هاتين الهيئتين المحليتين.

حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك — إن كل ما أترض عليه هو أن اللجنة الاستشارية التشريعية عدلت من غير مسوغ عن نص واضح إلى آخره واضح.

حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية — أرى أن تبقى المادة كما هي على أن تكون الفقرة الثانية منها كما يأتي: "وإذا كان الرأي مطلوباً من الحكومة وبصفة مستحيلة يتعين إبداءه في مدى شهر واحد".

المقرر — يفهم من هذا التعديل أن الرأي يطلب من الحكومة لا من المجلس.

حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك — أصر على الرجوع إلى النص الأصلي لوضوحه.

حضرة صاحب السعادة وزير الأوقاف — إن إبداء الرأي في هذه الحالة لا يطلب من الحكومة وإنما يطلب من المجلس، وأرى أن تعدل الفقرة الثانية من هذه المادة كما يأتي: "فإذا طُلبت الحكومة الرأي من المجلس بصفة مستحيلة يتعين إبداءه في مدى شهر واحد".

حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك — أوافق على هذا التعديل وأرى أن هذه أحسن صيغة للفقرة.

الرئيس — هل توافقون على هذا التعديل؟

(موافقة عامة)

المقرر — إذن يكون نص المادة ٢٩ كما يأتي:

"يجب على المجلس أن يبدى رأيه في المسائل المعروضة عليه في مدة لا تتجاوز ثلاثة شهور.

فإذا طُلبت الحكومة الرأي من المجلس بصفة مستحيلة يتعين إبداءه في مدى شهر واحد.

فإذا أيد المجلس إبداء رأيه أو تأخر في إبدائه في المواعيد المتقدمة جاز لمجلس الوزراء أن يقرر التجاوز عن هذا الرأي".

الرئيس — هل توافقون على هذه المادة؟

(موافقة عامة)

المقرر:

"الباب الثالث"

في سير أعمال مجالس المديرية

الفصل الأول

أحكام عامة

"مادة ٣٠ — قبل أن يتولى أعضاء مجلس المديرية المنتخبون عملهم يقسمون أن يكونوا مخلصين للوطن وللك مطيعين للدستور وقوانين البلاد وأن يوقوا أعمالهم بالثقة والصدق.

ويكون حلفهم في جلسة علنية".

حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك — إذا عرض أحد الأعضاء رغبة أو مسألة على المجلس فهل هو الذي يقرر صفة الاستقبال؟ وهل يمكن أن يقول إن هذه المسألة مستحيلة حتى يقرر لما صفة الاستقبال؟

لا شك أن هناك لبساً في هذه المادة يجب أن يزول.

المقرر — المقول أن المجلس هو الذي يقرر صفة الاستقبال.

حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك — لا يجوز مطلقاً التأويل في القانون، بل يجب أن يكون النص واضحاً جلياً حتى لا يلجأ إلى تفسيرات تخن في غنى عنها. وأرى أن نضع نصاً صريحاً للادة.

حضرة النائب المحترم السيد حبيب — جاء في الفقرة الأخيرة من المادة:

"فإذا أيد المجلس إبداء رأيه أو تأخر في إبدائه في المواعيد المتقدمة جاز لمجلس الوزراء أن يقرر التجاوز عن هذا الرأي" ومفهوم من ذلك أن مجلس الوزراء أي السلطة التنفيذية هي التي تطلب إبداء الرأي وهي أيضاً صاحبة الحق في تقرير صفة الاستقبال.

حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك — غريب هذا. ولم تلجأ إلى التأويلات ويقول إن هذا هو المفهوم من المادة!

حضرة النائب المحترم السيد حبيب — إن الفقرة الأخيرة من المادة تبين من طلب الاستقبال.

حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك — إذا كان ذلك هو المقصود فلماذا لا نحدد تلك الجهة؟

حضرة صاحب السعادة وزير الداخلية — لو رجعنا إلى المشروع الذي أقره المجلس في المناقشة الأولى لوجدنا أن المادة ٦ منه تنص على ما يأتي:

"يجب على المجلس أن يتم بحثه وأيد يبدى رأيه في المسائل الواجب عرضها عليه بمقتضى نصوص هذا القانون أو القوانين الأخرى في مدى دورين متتبعين من وقت عرضها عليه إلا إذا نبهته الحكومة إلى حالة الاستقبال ففي هذه الحالة يجب إبداء الرأي في مدى دور واحد.

فإذا أيد إبداء رأيه أو لم يبد رأياً مطلقاً بالكييفية المتقدمة جاز لمجلس الوزراء أن يأمر بإجراء العمل بدون انتظار للرأي المذكور."

وهذا يتفق في معناه مع ما فسره به حضرة النائب المحترم السيد حبيب المادة ٢٩ من للمشروع المروض على حضراتكم.

حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك — إن المادة الأصلية واضحة كل الوضوح، إذ تنص على أن المجلس يتم بحثه ويبدى رأيه في المسائل الواجب عرضها عليه بمقتضى هذا القانون أو القوانين الأخرى، كذلك نصت على أن الحكومة هي التي تبني إلى حالة الاستقبال، فلماذا تعدل عن هذا النص إلى نص غامض نحن نحفظون في تفسيره؟

حضرة صاحب السعادة وزير الداخلية — يظهر لي من كلام حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك أنه لا يتنازع في أن الحكومة هي التي تطلب الاستقبال، فهو متفق معنا في هذا، ولكنه يرى الرجوع إلى نص المادة ٦ من المشروع الأصلي لأنه أكثر وضوحاً.

”حتم أن يحلف المدير اليمن الدستورية مع حضرات أعضاء المجلس أسوة بحضرات الوزراء الذين صدر مرسوم بشأن حلهم اليمن أخيراً“ .
فالواقف على هذا الاقتراح يحلف .
(وقت أقلية) .

حضرة النائب المحترم عبد اللطيف حلمى غنام بك — أرجو أخذ الراى على اقتراحى بالبناء بالاسم لآنى أشك فى أن أغلبية المجلس قد رفضته .
الرئيس — ليس هناك شك فى النتيجة مطلقاً ، وعلى ذلك تقرر رفض الاقتراح ، والآن هل توافقون على المادة ٣٠ كما هى ؟

• موافقة عامة •

المقرر :

”مادة ٣١ — يكون لمجلس المديرية دور اجتماع عادى فى كل شهر مرة على الأقل بدعوة من المدير والدور عبارة عن جلسة أو جلسات متتالية تتعقد بناء على دعوة واحدة .
ولا ينقض دور الاجتماع إلا بعد النظر فى جميع المسائل الواردة بجدول الأعمال والمناقشة فيها .

والرئيس فى أى وقت كان أن يدعو المجلس لدور خاص وعليه دعوته إذا تقدم إليه طلب كتابى بذلك موقع عليه من نصف الأعضاء المنتخبين على الأقل . على أنه يجوز للرئيس الامتناع عن توجيه الدعوة لدور خاص أكثر من مرة واحدة فى الشهر .

وفى أدوار الاجتماع الخاصة لا يجوز للمجلس أن يتناول إلا فى الأمور التى دعى من أجلها .“

الرئيس — هل توافقون على هذه المادة ؟

• موافقة عامة •

المقرر :

”مادة ٣٢ — جلسات مجلس المديرية علنية . على أنه يجوز انعقاد مباحثة سرية بناء على طلب الرئيس أو راجع الأعضاء المنتخبين على الأقل ثم يقرر ما إذا كانت المناقشة فى الموضوع المطروح أمامه تجري فى جلسة علنية أم لا .“
الرئيس — هل توافقون على هذه المادة ؟

• موافقة عامة •

المقرر :

”مادة ٣٣ — لا يكون للعضو الذى يحكم وظيفته رأى معسول فى مدلولات المجلس أو بطلانه إلا فيما يتعلق بعمله .
ولكل وزارة ممثلة فى المجلس بحكم القانون أن تندب أكثر من ممثل واحد ، وذلك عند تعدد المواضع المتعلقة بها واختلافها . ولكن لا يكون لمن يمثلها فيه صوت واحد فى كل مسألة .

حضرة النائب المحترم عبد اللطيف حلمى غنام بك — أرى أن يحلف المدير باعتباره رئيساً لمجلس المديرية اليمن المتخصص عليها فى هذه المادة أسوة بباقي الأعضاء ، خصوصاً قد كانت المادة ٤٣ من المشروع الذى أقره المجلس فى المسألة الأولى تفضى بذلك . وإلى حضراتكم نص المادة المذكورة :

”قبل أن يتولى رئيس مجلس المديرية وأعضاؤه المنتخبون عملهم يقسمون أن يكونوا مخلصين للوطن وللك طعيين للدستور وقوانين البلاد وأن يؤدوا أعمالهم بالهمة والصدق .

و يكون حلف اليمن فى جلسة علنية .“

يتبين لحضراتكم أن هذا النص أفضل بكثير من النص المزمع طبعاً الآن ، وأرى من الواجب أن يضم المدير اليمن أسوة ببقية الأعضاء ، خصوصاً أنه قد صدر أخيراً مرسوم يقضى بأن يحلف حضرات الوزراء فيما بينة قبل أن يتولوا مناصبهم .

حضرة صاحب العزة وزير الزراعة — هذا اقتراح بتعديل يجب أن يقدمه حضرة النائب المحترم كتابة وأن يؤيده فيه عشرة من حضرات الأعضاء ، ثم يبدى حضرة المقرر رأيه فيما إذا كانت تجرى المناقشة فيه فوراً أو يحال على اللجنة لبحثه .

المقرر — لا أرى فى الواقع ضرورة لأن يحلف المدير اليمن ، لأنه لا يستقر فى مديرية واحدة بل هو عرضة للنقل من وقت إلى آخر .

حضرة النائب المحترم مصطفى صدق — إن حضرات القضاة وأعضاء النيابة يتناولون أيضاً من جهة إلى أخرى فلا يمنهم ذلك من حلف اليمن .

حضرة النائب المحترم أحمد محمد الشاذلى — أؤيد زميلى حضرة النائب المحترم عبد اللطيف حلمى غنام بك فيما يراه .

حضرة صاحب السعادة وزير الداخلية — ليس المدير إلا موظفاً يرأس المجلس باعتباره مديراً للمديرية ، وهو — كوظف — ينتقل من وقت إلى آخر فلا ضرورة لحلفه اليمن ، لأننا إذا سلمنا هذه القناعة وجب أن تسرى على كل موظف يكون عضواً بمحكم وظيفته فى هذه المجالس ، وتعملون حضراتكم أن من بين الأعضاء العيين بالمشهدس الرى ، ومفتش الزراعة وغيرها من الموظفين ، فنكون إذ ذاك أمام سلسلة لانهاية لها .

حضرة النائب المحترم عبد اللطيف حلمى غنام بك — إن انتقال المدير من مديرية إلى أخرى لا يمنع من حلفه اليمن ، وهو إذا حلفها فى مديرية الشرقية مثلاً فلا يخافها فى المديرية التى ينتقل إليها ، اكتفاء بقسمه الأول . ولما أصر على اقتراحى وأطلب أخذ الراى عليه .

الرئيس — قدم حضرة النائب المحترم عبد اللطيف حلمى غنام بك اقتراحاً موقفاً عليه منه ومن عشرة من حضرات الأعضاء نصه :

المقرر :

”مادة ٣٦ — إذا لم يتكامل العدد القانوني بعد مضي نصف ساعة من الموعد المحدد لإحدى جلسات دور الاجتماع فتؤجل الجلسة ثلاثة أيام على الأقل وأسبوعاً على الأكثر ، ويدعى الأعضاء المتخلفون لحضور الاجتماع التالي .

وتكون مددوات المجلس في الاجتماع الجديد صحيحة مهما بلغ عدد الأعضاء الحاضرين ما لم تكن هناك أحوال مشترط فيها أغلبية خاصة .
فإن كان عدد الأعضاء أقل من العدد القانوني يجب أن يكون البحث قاصراً على المسائل الواردة في جدول أعمال الجلسة المؤجلة .”

الرئيس — هل توافقون على هذه المادة ؟

• (موافقة عامة)

المقرر :

”مادة ٣٧ — إذا تكامل العدد القانوني ومضت نصف ساعة ولم يحضر الرئيس جاز انعقاد المجلس تحت رئاسة أكبر الأعضاء سناً .”
الرئيس — هل توافقون على هذه المادة ؟

• (موافقة عامة)

المقرر :

”مادة ٣٨ — لوزير الداخلية أن يصدر بموافقة مجلس الوزراء لوائح عامة تتضمن القواعد المتعلقة بالنظام الداخلي لمجالس المديرات ولطريقة السير في أعمالها .

ولكل مجلس مديرية أن يضع لائحته بمرافعة اللوائح المذكورة ويجب المصادقة على تلك اللائحة من وزير الداخلية .”

الرئيس — هل توافقون على هذه المادة ؟

• (موافقة عامة)

المقرر :**”الفصل الثاني****الجان**

”مادة ٣٩ — في شهر يناير من كل سنة يبين المجلس الجان الدائمة اللازمة لفحص وتحضير الأعمال ويحدد عدد أعضائه الجان واختصاصاتها . ويكون انتخاب أعضائها بطريق الاقتراع السري لكل لجنة ، وبالأغلبية النسبية .

ولجان أن يبين بحسب مقتضيات الحاجة لجائناً خاصة لأغراض معينة . والأعضاء المينون يحكم وظاههم يكونون أعضاء في الجان المكلفة بمسائل تدخل في اختصاصهم .

ولكل وزارة غير ممثلة تعيين مندوب أو أكثر يحضر جلسات مجلس المديرية أو لجانه عند النظر في أمر يتعلق بلك الوزارة أو بأحدى المصالح التابعة لها . وهؤلاء المندوبون يشتركون في المددوات ولكن لا يكون لهم رأى معدود .”

حضره النائب المحترم عبد الحميد عمر بك — هل يلجج بمثلل الوزارات في مجلس المديرية الحق في المناقشة أو المددوات في أي أمر خاص بآية وزارة من الوزارات أو أن هذا الحق قاصر على ممثل الوزارة المختصة بالمسألة المعروضة على المجلس ؟

المقرر — المناقشة مباحة بلجج ممثل الوزارات .

حضره النائب المحترم عبد الحميد عمر بك — إذا فرضنا أن ممثل الوزارات يبلغ مددم في الجلسة ١٥ مندوباً ، كان عدد الأعضاء المنتخبين أربعة فقط فأننا نكون الحال عند المناقشة في موضوع مطروح على المجلس ؟ لاشك أن الطلبة ستكون ممثلى الحكومة .

المقرر — إن المددوات فقط هى المباحة بلجج أما عند أخذ الرأى فلا يكون للأعضاء بحكم وظاههم إلا صوت واحد .

حضره النائب المحترم عبد الحميد عمر بك — يتعذر على الأعضاء المنتخبين في حالة كهذه أن يبدوا آراهم بصراحة فقلة مددم وكثرة ممثلى الحكومة .

حضره النائب المحترم مدنى حسن حزين — إن هذا ملن في أعضاء مجالس المديرات وهم مسفوة رجال المديرية ولم الدراية التامة بمجايلت مديرتهم وإرادتهم هى التى تنفذ ، وقد كنت أحد أعضاء تلك المجالس وشاهدت بنفسى أن لا سلطة لأحد عليهم إلا وصى خاتمهم .

الرئيس — هل توافقون على هذه المادة كما هى ؟

• (موافقة عامة)

المقرر :

”مادة ٣٤ — لا تكون مددوات المجلس قانونية إلا إذا حضرها أكثر من نصف الأعضاء المنتخبين .”

الرئيس — هل توافقون على هذه المادة ؟

• (موافقة عامة)

المقرر :

”مادة ٣٥ — في غير الأحوال المشترط فيها أغلبية خاصة تصدر قرارات المجلس بالأغلبية المطلقة للأعضاء الحاضرين وعند تساوى الأصوات يرجح جانب الرئيس .”

الرئيس — هل توافقون على هذه المادة ؟

• (موافقة عامة)

والجلس أن يمين بحسب مقتضيات الحاجة بلان حاجة لأغراض معينة.
والأعضاء المدينون بحكم وظائفهم يكونون أعضاء في اللجان المكلفة بمسائل
تدخل في اختصاصهم .

والدبر أو وكالة الاشتراك في أعمال بلان المجلس ورأس كل جلسة يحضرها
فإن لم يحضر أحدها جلسة انتقبت اللجنة أحد أعضائها للرئاسة ؟

الرئيس — هل توافقون على هذه المادة ؟

• (موافقة عامة)

المقرر :

”مادة ٤ — تعرض تقارير اللجان على مجلس المديرية لإصدار
قرار في شأنها .

وفيما عدا ما هو مدين في هذا القانون بنسب جميع لا يجوز المجلس أن يهود
بشيء من سلطته إلى إحدى لجانه .”

الرئيس — هل توافقون على هذه المادة ؟

• (موافقة عامة)

المقرر :

”مادة ٤ — جلسات اللجان سرية . وما لم تقرر اللجنة خلاف ذلك
يكون لكل عضو من أعضاء المجلس حق الحضور في جلسات اللجان دون
أن يشترك في المناقشات أو أن يبدى ملاحظات .”

الرئيس — هل توافقون على هذه المادة ؟

• (موافقة عامة)

المقرر :

”مادة ٤ — يصدر وزير الداخلية قراراً بتنظيم سير أعمال اللجان .”

الرئيس — هل توافقون على هذه المادة ؟

• (موافقة عامة)

المقرر :

”الفصل الثالث

ميزانية مجالس المديرية

مادة ٤٣ — يضع مجلس المديرية ميزانية ومدة معرفة المدير وشاملية
لإيراداته ومصروفاته ويقدمها إلى وزير الداخلية قبل ابتداء السنة المالية
بثلاثة أشهر على الأقل . ويرفق المجلس بمشروع ميزانيته جميع البيانات
والمقاييس والأوراق التي بينت عليها تهديرات الميزانية من إيرادات
ومصروفات .

والدبر أو وكالة الاشتراك في أعمال بلان المجلس ورأس كل جلسة يحضرها
فإن لم يحضر أحدها جلسة عنت اللجنة أحد أعضائها للرئاسة .”

حضره النائب المحترم أحمد والى الجندى — لاحظ أن صيغة الفقرة
الأخيرة من هذه المادة لا تتفق مع المعنى القوي ولا الاصطلاح .

جاء هذه الفقرة أن لدير أو وكالة أن رأس كل جلسة يحضرها ، فإن لم
يحضر أحدها جلسة عنت اللجنة أحد أعضائها للرئاسة . فقدى بنسب
على كلمة ”عنت“ إذ التمين كما تعلمون لغة هو التخصيص في الجملة ، أى
تحديد فرد معين . فأرى أن توضع كلمة ”انتقبت“ بدلا من كلمة ”عنت“ .
حضره صاحب السعادة وزير الداخلية — لا مانع لدينا من ذلك .

الرئيس — كلمة ”عنت“ في هذه المادة بمعنى ”انتقبت“ وقد ورد
في المادة ٣٩ من قانون النظام الداخلي للبرلمان كلمة ”مين“ ، ومع ذلك
فالفهم أن معناها ”ينتخب“ .

حضره النائب المحترم أحمد والى الجندى — إذا كانت كلمة ”مين“ قد
ذكرت في قانون النظام الداخلي للبرلمان خطأ ، فهل يجوز لنا أن نقع في هذا
الخطأ في قانون مجالس المديرية ؟ !

حضره النائب المحترم السيد حبيب — كلمة ”عنت“ هنا ليست خطأ ،
لا في اللغة ولا في الاصطلاح .

حضره النائب المحترم أحمد والى الجندى — إذن ثبت في المحضر أن كلمة
”عنت“ الواردة في هذه المادة يراد بها كلمة ”انتقبت“ .

المقرر — هذا التفسير سيثبت في المحضر .

حضره النائب المحترم أحمد والى الجندى — إننى أثار على سلامة اللفظ
شفقة منى على اللغة . ومع ذلك قد قبلت الحكومة أن تصحح هذا الخطأ
ليستقم المعنى ، فلما نعارض نحن فيه ؟ هل نريد أن نكون حكوميين أكثر
من الحكومة ؟ !

حضره صاحب السعادة وزير الداخلية — كلا القائلين صحيح ، وسأين
لدينا أن ذكر هذا اللفظ أم ذلك .

المقرر — واللجنة لا ترى مانعا من أن تستبدل بكلمة ”عنت“ كلمة
”انتقبت“ .

الرئيس — هل توافقون على ذلك ؟

• (موافقة عامة)

المقرر — بناء عليه يكون نص المادة ٣٩ بيد هذا التعديل كما يأتى :

”مادة ٣٩ — في شهر يناير من كل سنة يمين المجلس اللجان الداعة
اللازمة لتحضر الأعمال ويجتمع عدد أعضاء هذه اللجان واختصاصاتها ،
ويكون انتخاب أعضائها بطريق الاقتراع السرى لكل لجنة وبالأغلبية
النسبية .

المجالس. وبين الضروري أن يتبع كل مجلس في وضع مشروع ميزانية ومراجعة حساباته انتخابي القواعد المعمول بها في وضع مشروعات ميزانية الدولة. فمن الذي يمكن أن يستشار فيها في مثل هذه الأعمال؟ إنه مندوب من وزارة المالية من غير شك.

فلذلك أرى أن ينص في المادة الثانية على أن يكون من بين أعضاء المجلس عضو عن وزارة المالية، فذلك أغنى وأجدي لمصلحة العامة. وأكره ظني أنه ليس لديك اعتراض على هذه الإضافة، لأن وجود هذا النص يفيد فائدة كبرى.

المقرر - يقترح حضرة صاحب السعادة وزير الداخلية أن يزداد على أعضاء المجلس الذين هم بحكم وظائفهم عضو عن وزارة المالية. وأرى أن هذا العضو مادام لا يكون له رأى مبدد إلا عند أخذ الرأى فيما يختل في اختصاصه، شأنه في ذلك شأن جميع ممثلي فروع الحكومة الآخرين، فليس يمانع من الأخذ بوجهة نظر حضرة صاحب السعادة وزير الداخلية، وأرجو أن يوافق المجلس على ذلك.

وطيه يكون نص المادة الثانية بعد التعديل كما يأتي :

مادة ٢ - يؤلف مجلس المديرية من :

(١) أعضاء يختارون طبقاً لأحكام قانون انتخاب أعضاء مجالس المديريات.

(ب) وأعضاء بحكم وظائفهم باعتبارهم عضو عن كل من وزارات المالية والزراعة والصحة العمومية والمعارف العمومية والأشغال العمومية والمواصلات.

ويكون المدير رئيساً لمجلس المديرية ويمثله. فان غاب أو منعه عن العمل، انتع نائب عنه وكيل المديرية.

الرئيس - هل توافقون على هذه المادة ؟

(موافقة طامة)

الرئيس - الآن نعود إلى مناقشة المادة ٣

قدم اقتراح من حضرة النائب المحترم أحمد والى الجندي مؤيداً من أكثر من عشرة من حضرات النواب نصه :

« أقترح أن تعدل المادة ٣ كما يأتي :

يضع مجلس المديرية ميزانية معدة بمعرفة لجنة منتخبة من بين أعضائه وشاملة لإيراداته ومصروفاته وبعد موافقة المجلس عليها يقدمها إلى وزير المالية قبل ابتداء السنة المالية بثلاثة أشهر على الأقل. ويرفق المجلس بمشروع الميزانية جميع البيانات والمقاييس والأوراق التي تبين عليها تقديرات الميزانية من إيرادات ومصروفات.

ويبقى الخ

يتم في تحضير ميزانيات مجالس المديريات القواعد المعمول بها في وضع ميزانية الدولة.

ويصدر باعتقاد الميزانية قرار من وزير الداخلية بعد أخذ رأى لجنة مؤلفة من :

وكيل وزارة الداخلية رئيساً
مدير قسم الإدارة بوزارة الداخلية
« البلديات »
مندوب عن مصلحة الصحة العمومية
مندوب عن كل من الوزارات الآتية :
وزارة المالية أعضاء
وزارة المعارف العمومية
وزارة الزراعة
وزارة الأشغال العمومية
وزارة المواصلات

حضرة صاحب السعادة وزير الداخلية - بمناسبة بحث هذه المادة أرجو أن تسمحوا بملاحظة ترى إلى تعديل المادة الثانية من مشروع المنة. الرئيس - هل توافقون على البودة إلى مناقشة المادة الثانية من المشروع ؟

(موافقة طامة)

حضرة صاحب السعادة وزير الداخلية - تنص الفقرة الأخيرة من المادة ٣ على ما يأتي :

« ويصدر باعتقاد الميزانية قرار من وزير الداخلية بعد أخذ رأى لجنة مؤلفة من :

وكيل وزارة الداخلية رئيساً
مدير قسم الإدارة بوزارة الداخلية
« البلديات »
مندوب عن مصلحة الصحة العمومية
مندوب عن كل من الوزارات الآتية :
وزارة المالية أعضاء
وزارة المعارف العمومية
وزارة الزراعة
وزارة الأشغال العمومية
وزارة المواصلات

فلذا رجينا إلى المادة الثانية كما أقرها المجلس وجدنا أن كل مجلس مديرية يؤلف من أعضاء منتخبين وأعضاء بحكم وظائفهم، باعتبار عضو عن كل من وزارات الزراعة والصحة العمومية والمعارف العمومية والأشغال العمومية والمواصلات، بينما لا نجد لوزارات المالية مندوباً يمثلها، في حين أن مشروعات مجالس المديريات ترتكز - كما تبطلون حضراتكم - على

حضرة النائب المحترم أحمد والى الجندي — حضرات التواب المحترمين :
أرى أنه يجب أن تقوم مجالس المديريات بوضع ميزانياتها، وفي مدى
المستندات التي تؤيد رأبي :

لقد طورت المادة "١٩" بعد أن حثنا حولها ، نحن والحكومة ، كل
يكني كل ليلة . فالحكومة تقول إنها تعمل على توسيع اختصاص مجالس
المديريات — وربما كان قولها حقاً — بينما نحن نسعى إلى الحد من هذا
الاختصاص . ونحن بدورنا نقول إن الأمر على عكس ذلك ، وستكشف
لنا هذه المادة حقيقة موقف كل منا .

تعلون حضراتكم أنه لا يمكن فرد أو شركة من الشركات أو هيئة من
الهيئات أن تقوم بتنظيم مالياتها ووضع ميزانياتها — إيراداً ومصرفاً — إلا إذا
كانت مطلقة اليد في الميمنة عليها ، فكيف تستطيع أن تضع ميزانياتها
وليست لها هذه الميمنة ؟

خبروني ، كيف يجوز لنا أن نصدق أن في الحد من حرية المجبور عليه ،
ووضع الأغلل في يديه توسيعاً لحرية ؟ كيف يكون للدرج وحده الحق في أن
يضع ميزانية المجلس ويقدمها إلى وزارة الداخلية ويستصدر قراراً باعتبارها
وآتي بها إلى الأعضاء ، وهم مكتوفو الأيدي لا يستطيعون أن يبدأوا بشأنها
أية ملاحظة ، وأن يجروا فيها تعديلاً ما ؟ أننا أن نقول بذلك إن في البلاد
مجالس مديريات يضطلع أعضاؤها بالمسئولية أمام مواطنهم وأمام العالم
وأمام التاريخ ؟ !

إن مجالس المديريات لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تأتي بالفائدة
المرجوة منها إلا إذا أطلعت يد أعضائها ، في وضع ميزانياتها .

حضرة النائب المحترم عبد الحميد عريك — أو أشرككم على الأقل في وضع
مشروع الميزانية .

المقرر — إن أليهم مطلقاً على كل حال .

حضرة النائب المحترم أحمد والى الجندي — أرجو أن يفهمني حضرة
المقرر كيف تكون يد مجلس المديرية مطلقاً ، بينما ينص صلب المادة على
أن " يضع مجلس المديرية ميزانية مدعة بمعرفة المدير " .

حضرة صاحب السعادة وزير الداخلية — أكتفي حضرة النائب المحترم
مؤونة الكلام ...

حضرة النائب المحترم أحمد والى الجندي — أرجو تركي حتى أشرح وجهة
نظري فلا ينقطع اتصال أفكاري ، وإلا أكون قد ظلمت كما ظلمت مجالس
المديريات .

حضرة صاحب السعادة وزير الداخلية — إنني أرى أن أكتفي حضرة
العضو مؤونة البحث والمناقشة .

أريد أن أقول إنه يستوي لدينا أوافق المجلس على النص الجديد الذي
وضعت اللجنة الاستشارية التشريعية ، أم على النص القديم الذي أقره المجلس
عند المدالولة الأولى : وهو " على مجلس المديرية أن يضع سنوياً ميزانية شاملة

لإيراداته ومصروفاته ويقدمها إلى وزير الداخلية قبل ابتداء السنة المالية
بثلاثة أشهر على الأقل ... الخ " فإذا أدرتم الرجوع إلى هذا النص فلا
اعتراض للحكومة على ذلك .

حضرة النائب المحترم أحمد والى الجندي — أوافق على هذا النص ، على أن
ينص في المادة على أن يكون وضع الميزانية بمعرفة لجنة مستعينة .

حضرة النائب المحترم الدكتور عبد العزيز نظفي بك — أوافق على الرجوع
إلى نص المادة كما أقرها المجلس في المدالولة الأولى .

المقرر — لا مانع لدينا من الرجوع إلى النص القديم بشرط أن يترك
لمجالس المديريات الحرية في وضع ميزانياتها .

حضرة النائب المحترم أمين عاصر — أرى أن التعديل الذي أدخلته اللجنة
الاستشارية التشريعية على هذه المادة يتفق والواقع ، فإن الحكومة تضع
مشروع الميزانية العامة ثم تعرضها على البرلمان وهو يناقشها وله حق تقديمها
وتعديلها كما يشاء ، فليس للبرلمان أن يقوم بوضع مشروع الميزانية وإنشائها
بجميع أقسامها وأبوابها ، فهذا ليس من عمله ، إنما هو من اختصاص
الحكومة ...

حضرة النائب المحترم عبد الحميد عريك — ليست هذه المفارقة في محلها .

حضرة النائب المحترم أمين طاهر — إن ما أرى إليه هو أن المجالس
النايبة سواء أكانت هيئات كبرى أم هيئات صغرى مثلها مثل مجالس
المديريات لا تعد الميزانية ، وإنما تضعها السلطة التنفيذية وتعرضها على
المجالس . وحق المجالس إنما هو الرقابة على هذه الميزانيات ولها أن تقر
ما ترى لإقراره أو أن تحذف ما تراه من الأبواب أو الاعتادات . وقد روى
المشرع بالنص الوارد في هذه المادة إلى أن ينشئ مع هذه الفكرة ، وأن يدع
هذا الحق للدير باعتباره ممثلاً للسلطة التنفيذية ، وأن يكون لمجالس المديريات
من السلطان والرقابة على هذه الميزانيات ، ما لحضراتكم وللمجلس الشيوخ على
مشروع الميزانية العامة . ومن هذا ترون أن المشرع لم يقصد مطلقاً الحد
من سلطة مجالس المديريات ، أو يري إلى تهديد رقابتها ، وأرى أن وضع
الميزانية بمعرفة مجلس المديرية إهمال للفكرة التي توخاها المشرع وضياح الفاتكة
للمرجوة منها . وكأننا نكل إلى مجالس المديريات أمر وضع الميزانية ، مع أن
إصدار الميزانيات يحتاج إلى عمل قتي قبل عرضها على المجالس .

لهذا كله أرى إبقاء نص المادة على ما هو عليه .

حضرة صاحب السعادة وزير الداخلية — أرى أن تهر المادة ٤٣ بعد
حذف العبارة التي أثارته هذه المناقشة وهي " مدعة بمعرفة المدير " .

حضرة صاحب السعادة وزير الأوقاف — إن نص هذه المادة كما
عدته اللجنة الاستشارية التشريعية وهو " يضع مجلس المديرية ميزانية
شاملة ... " خير من النص الذي أقره المجلس في المدالولة الأولى وهو
" على مجلس المديرية أن يضع سنوياً ميزانية شاملة ... " إذ في هذا النص
معنى الإلزام .

الرئيس — نأخذ الرأي على المادة ٤٣ طبقاً لهذا التعديل .

المقرر :

مادة ٥٥ - إذا غاب العضو المنتخب بدون عذر مقبول أكثر من ثلاث مرات في السنة عن جلسات المجلس فللمجلس أن يقرر تعليق إعلان ذكره اسمه باعتباره غائبا بلا إجازة في مقر المركز الذي ينوب عنه .
ويسرى حكم هذه المادة على العضو الذي يتغيب بدون عذر مقبول عن جلسات اللجنة التي هو عضو فيها ثلاث مرات متوالية أو يتغيب عشر مرات غير متوالية ولو بذذر .

الرئيس - هل توافقون على هذه المادة ؟

(موافقة عامة) .

المقرر :

مادة ٥٦ - لمجلس المديرية أن يعتبر مستغيلا كل عضو منتخب تخلف عن الحضور ثلاثة أدوار عادية متوالية بدون عذر مقبول .
ولا يصدر القرار إلا بعد أن يسمع المجلس أحوال العضو أو بعد إثبات غيابه عن الجلسة التي تتعقد في ميعاد لا يقل عن خمسة عشر يوما من تاريخ إخطار العضو صاحب الشأن بها .

الرئيس - هل توافقون على هذه المادة ؟

(موافقة عامة) .

المقرر :

مادة ٥٧ - يسقط من العضوية كل عضو مجلس مديرية يخالف أحكام المواد ٥١ و ٥٢ و ٥٣ ويتبع في إسقاطه أحكام المادة ١٣ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٣١ الخاصة بانتخاب أعضاء مجالس المديريات .

الرئيس - هل توافقون على هذه المادة ؟

(موافقة عامة) .

المقرر :

مادة ٥٨ - لا يجوز الجمع بين العضوية في مجلس المديرية وإحدى الحالات المنصوص عليها في المادتين (٥٢) و (٥٣) إذا وجد العضو فيها وقت انتخابه .

الرئيس - هل توافقون على هذه المادة ؟

(موافقة عامة) .

المقرر :

مادة ٥٩ - فيا عند أحوال عدم الجمع المنصوص عليها في القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٣١ يعتبر الشخص المنتخب منتخبا عن العضوية ما لم يثبت في مجر الخامسة عشر يوما من تاريخ انتخابه زوال السبب في عدم الجمع .

الرئيس - هل توافقون على هذه المادة ؟

(موافقة عامة) .

ويجوز للرئيس أن يؤجل الجواب عن السؤال إلى دور الاجتماع التالي .
والعضو الذي وضع السؤال أن يستوضح الرئيس مرة واحدة فيما أجاب به ولكن ليس له أن يعقب على الإجابة .

الرئيس - هل توافقون على هذه المادة ؟

(موافقة عامة) .

المقرر :

مادة ٥٩ - لا يجوز لعضو مجلس المديرية أن يشترك - سواء في جلسات المجلس أم في لجانه - في مداولة له فيها معاه سواء أكان عن نفسه شخصيا أم بصفته وصيا أو قيا أو وكلا .

الرئيس - هل توافقون على هذه المادة ؟

(موافقة عامة) .

المقرر :

مادة ٥٢ - لا يجوز لمعضو مجلس المديرية أن يهجم بالذات أم بالواسطة بعمل أو مقالة أو مناقصة أو توريد أي كان لحساب المجلس ولا أن يدخل طرفا معه في بيع أو إجازة .

على أنه يجوز للمجلس عند الضرورة أن يشتري أو يستأجر من أحد أعضائه قطعة أرض أو بناء لعمل من الأعمال العامة التي يتولاها ، ولا يكون قرار المجلس في هذا قاطعا إلا بعد اعتاده من وزير الداخلية .

الرئيس - هل توافقون على هذه المادة ؟

(موافقة عامة) .

المقرر :

مادة ٥٣ - لا يجوز لعضو مجلس المديرية أن يشتغل في قضية ضد المجلس بصفته محاميا أو متنازلا له عن الحقوق المتنازع فيها .

الرئيس - هل توافقون على هذه المادة ؟

(موافقة عامة) .

المقرر :

مادة ٥٤ - العضوية في مجالس المديريات مجانية :

ولا يجوز أن يتناول العضو من المجلس أي أجر أو مكافأة على عمل يؤديه للمجلس في حدود العضوية .

عز أنه يجوز أن يسترد الأعضاء المنتخبون نفقات انتظامهم من عمل لقائهم إن مقرر المجلس لحضور جلساته أو جلسات لجانه أو إلى الجهات التي يكلفون بإدائها عمل فيها .

الرئيس - هل توافقون على هذه المادة ؟

(موافقة عامة) .

الباب الرابع

في التعاون بين المجالس على الأعمال ذات المصلحة المشتركة

”مادة ٦٠ — لكل مجلس مديرية بموافقة وزير الداخلية أن يشترك مع غيره من مجالس المديريات أو مع المجالس البلدية في إنشاء أو إدارة عمل من الأعمال التي تعود بالفائدة على المديريات أو المدن أو القرى التي تحتلها تلك المجالس .

ويعين وزير الداخلية بقرار منه شروط ذلك التعاون .“

الرئيس — هل توافقون على هذه المادة ؟

(موافقة عامة) .

المقرر :

الباب الخامس

في الأحكام العامة

”مادة ٦١ — يكون لمجلس المديرية أهلية التقاضي وله أن يقبل بإذن من وزير الداخلية التبرعات التي ترد إليه من طريق الوقف والوصايا والمبات وغيرها ، ويدير أمواله الموقوفة والتابثة .

ويكون إذن وزير الداخلية واجبا أيضا للتصرف في هذه الأموال أو تغيير تخطيطها .“

حضره النائب المحترم أحمد والى الجندي — أرجو أن أتين الحكمة من تمديد مجالس المديريات في قبول الوقف والوصايا والمبات بإذن وزير الداخلية .

المقرر — الذي أعتقد أنه هناك مبرهنين يتقدمون بتبرعات عن طريق الوقف أو الوصية أو الهبة ويقصدون في ذلك إلى غرض خاص ، فيجب البحث والتقصي لتوضيح النية الحسنة والغاية النبيلة والتعبد الشريف .

حضره النائب المحترم أحمد والى الجندي — هل هذا هو رأى الحكومة ؟

حضره صاحب السعادة وكيل وزارة الداخلية — نعم هذا هو رأى الحكومة لأنه لا ينبغي قبول التبرعات إلا من أمس شراء تلاء في مقاصدهم ، ولهذا قيد مشروع القانون هذا القبول بإذن وزير الداخلية لتحقيق هذه الناية .

حضره النائب المحترم أحمد والى الجندي — إن الحكومة التي تدعى أنها حرصة على كرامة مجالس المديريات

الرئيس — لعل حضرة النائب المحترم يقصد أن يقول (الحكومة التي تحرم) !

حضره النائب المحترم أحمد والى الجندي — نعم إن الحكومة التي تحرم كل الحرص على كرامة مجالس المديريات ، وتفرغ في صراعة أنها تعمل على توسيع سلطانها ، وأنها تسمو بأعضائها حتى عن الشطط في وضع ميزانياتها ، لا ينبغي مطلقا أن تسمى الفطن بمجلس المديرية الذي يرأسه المدير ، يمثل الحكومة ، بل يمثل جلالة الملك ، والذي يضم أعضاء يمثلون الأمة في تلك الدائرة ، فتعزو إليه أنه لا يستطيع أن يبتين ما إذا كان في قبول هذا التبرع الخاص أساس بالكرامة أو ضياع لها أو تجزيع لكرمة المجلس !

هنا مالا أنفهم ، بل أنفهم منطقا معكوما إزاء التصريحات الجلييلة التي أعلنتها الحكومة ودلت بها على حسن تقديرها لمجالس المديريات وتعام حرصها على كرامتها (تصفيق) .

هل أنكم تملكون يا حضرات التواب المحترمين أن الشريعة الضراة سمحت للوصايا والهبات سننا تتبعها المحاكم الشرعية في قضائها ، بل تقضي بها المحاكم الأهلية التي تسير أحيانا بل كثيرا على سنن القوانين الوضعية لا المساوية ، فالذي يجري عليه القضاء أن الهبات إذا صدرت معلقة بشرط باطل أو غير شريف أو غير صحيح سمحت الهبة وبطل الشرط .

وما دامت الحكومة تريد — حرصا على كرامة مجالس المديريات — أن تتحاشى من قبول الهبات المعلقة على شرط فاسد أو الصادرة من شخص غير شريف... الخ ، فما ضرنا لو تقدم ذلك الشخص ذو الرتبة غير الشريف ...

حضره النائب المحترم السعيد حبيب — هل تقبل الهبة إذا ذهبتها مومن ؟

حضره النائب المحترم أحمد والى الجندي — أرجو حضرة النائب المحترم ألا يقاطعني ولا يفسد علي اتصال أفكارى .

لماذا ترفض الهبة من رجل غير شريف يريد أن يكفر عن سيئاته وأن يقدم لأمتة ، بل لربه ، قربانا يظهر به من ذنوبه ؟ (تصفيق) .

إلى أقزع إليكم ، يا حضرات التواب المحترمين ، وإلى الحكومة التي أقرت ثانية أنها تحرم على كرامة مجالس المديريات ، واجبا أن تطلقوا جميع التبرعات من القيود والشرط . وحسبك من مجلس المديرية أنه يمثل الأمة والحكومة ، فهو جدير بتحصير الأغراض والنيات ، وخلق بتقدير الضرورات (تصفيق) .

حضره صاحب السعادة وزير الداخلية — إن التصحير المعروض على حضراتكم لم يأت بأمر جديد ، ولكنه تضمن مبدأ عاما متبعا في مختلف الممالك المتحدية . وما دامت أموال التبرعات تصبح أموالا عامة ، فيجب أن يؤخذ رأى الحكومة بشأن قبولها على أن حضراتكم قد أقرتم في الدورة الماضية قانونا بحجامة المصرية ، فيه نص صريح على أن مجلس الجامعة لا يقبل التبرعات إلا بقرار من مجلس الوزراء . فالحكومة لم تتقدم إلا بمبدأ سبق أن أقرتموه ولا غشاضة فيه (تصفيق) .

الرئيس — هل توافقون على هذه المادة ؟

(موافقة عامة) .

حضرة النائب المحترم أحمد والى الجندى — هذه الموافقة غير واضحة ، وأرجو أخذ رأى بطريق الوقوف .

حضرة صاحب المالى وزير المعارف العمومية — قد فهم حضرات الأعضاء واقتنعوا فأبدوا موافقتهم ، ولا داعى لإعادة أخذ رأى . على أنى أريد أن أزيد الأمر وضوحا لدى حضرة النائب المحترم ، فأقول إن من بين التبرعات ما تريد فقائه على فقه ، ومنها ما لا غلة له أصلا . فالحكمة من أخذ رأى وزارة الداخلية هى الوقوف على حقيقة هذا التبرع وحالته ومبلغ ما تستفيد جهات البرية ، خصوصا أن أكثر التبرعات مصروفة إلى الملايين والمستشفيات والمدارس . ولا تريد الوزارة أن تقبل مجالس المديرية كل ما يعرض عليها ، فقد يكون منه ما يضر بالشؤون العامة أو الخاصة أو يلحق الضرر بالطبقات الفقيرة .

حضرة النائب المحترم أحمد والى الجندى — المفروض أن أعضاء مجالس المديرية رجال لهم عقول يميزون بها ولهوسوا بسفهاء .

حضرة صاحب المالى وزير المعارف العمومية — وهل فائدة يا أستاذ أن مجلس الجامعة — وهو مشكل من أساتذة كبار ومن وزراء سابقين — قد نص فى قانون تشكيكه على أنه لا يقبل التبرعات مطلقا إلا بموافقة مجلس الوزراء ؟

حضرة النائب المحترم أحمد والى الجندى — دعنى يا معالى الوزير من مجلس الجامعة ، إن مشروع القانون المروض الآن قد قتل علينا الثلاثة الأولى فأقرناه ، ولكننا فى الثلاثة الثانية قضينا فيه بعض ما أقرناه من قبل ، والحقيقة تأتية ، يا حضرات الأعضاء ، لا تدرى متى نتهدى إليها ؟

حضرة صاحب المالى وزير المعارف العمومية — لقد قبلت فى الدورة الماضية قيد موافقة مجلس الوزراء فى قانون الجامعة .

حضرة النائب المحترم أحمد والى الجندى — هذا صحيح ، ولكنى تيفت اليوم ما خفى على بالأس .

حضرة صاحب المالى وزير المعارف العمومية — لماذا يأخذ الاجتماع حضرة العضو فى مناقشته ؟ ليس الانفعال من أصول المناقشة وهو ليس طريقا لكسب الآراء .

حضرة النائب المحترم أحمد والى الجندى — هذا مالا أقبله من سالى الوزير ، إذ أعضاء مجلسنا الموقر لا يكتفون بالتهويز والانفعال بل بالهجة والبرهان . وقد شرحت رأيي ، ولا أزال متمسكا بطلي أن يؤخذ رأى بطريق الوقوف ، ومؤلا عشرة أو أكثر من زملائي يؤيدوننى فى رأيي .

الرئيس — لم تقدم لى اقتراح مكتوب ، وقد انتهى المجلس من الموافقة على هذه المادة ، فليفضل حضرة المقرر بتلاوة المادة التالية .

المقرر :

”مادة ٦٢ — ومع عدم الإخلال بأحكام المادة (٧٤) لا يجوز للمجلس بدون مصادقة مجلس الوزراء التنازل عن حقوقه فى الأموال أو المنشآت أو المؤسسات التى يملكها أو يقوم بإدارتها“ .

الرئيس — هل توافقون على هذه المادة ؟

(موافقة عامة) .

المقرر :

”مادة ٦٣ — لمجلس المديرية بمصادقة مجلس الوزراء أن يقوم بعمل من الأعمال ذات المنفعة العامة أو التى تعود بالنفع على المديرية“ .

الرئيس — هل توافقون على هذه المادة ؟

(موافقة عامة) .

المقرر :

”مادة ٦٤ — تتبع فى الإضاء من الرسوم المقررة من المجلس القواعد المعمول بها بشأن الضرائب العامة“ .

الرئيس — هل توافقون على هذه المادة ؟

(موافقة عامة) .

المقرر :

”مادة ٦٥ — لا يجوز لمجلس المديرية بدون مصادقة مجلس الوزراء أن يعقد قرضا أو يتعهد بالتزام يترتب عليه مصروفات فى ميزانيته لسنة أو سنوات مالية مقبلة“ .

الرئيس — هل توافقون على هذه المادة ؟

(موافقة عامة) .

المقرر :

”مادة ٦٦ — على مجالس المديرية أن تعرض التصميمات والمقاييس الخاصة بمشروعات تريد قيمتها على ٢٠٠ جنيه على وزارة الداخلية لفحصها واعتمادها مقدما .

ولوزر الداخلية بعد موافقة مجلس المديرية أن يطرح أعمال المشروع فى مناقصة أو أن يهد بتفويضها إلى إحدى مصالح الحكومة المختصة“ .

الرئيس — هل توافقون على هذه المادة ؟

(موافقة عامة) .

المقرر :

”مادة ٦٧ — لوزارة الداخلية أن تفتش على حسابات مجالس المديريات وأعمال الإدارة في تلك المجالس“ .

الرئيس — هل توافقون على هذه المادة ؟

(موافقة عامة) .

المقرر :

”مادة ٧٠ — فيما عدا الأحوال المنصوص عليها في قانون الانتخاب أوفى هذا القانون لإبطال الانتخاب وعدم الجمع والافتراد من العضوية لا يجوز عزل أحد أعضاء مجالس المديريات المنتخبين إلا بمرسوم يصدر بناء على طلب مجلس الوزراء إثر قرار يصدر من مجلس المديرية بأغلبية ثلثي الأعضاء“ .

ويجوز وقف العضو المعروض أمره على المجلس بقرار من وزير الداخلية وذلك إلى أن يتخذ المجلس قراراً بشأنه“ .

الرئيس — هل توافقون على هذه المادة ؟

(موافقة عامة) .

المقرر :

”مادة ٧١ — لو وزير الداخلية أن يأخذ رأى اللجنة المنصوص عليها في المادة ٤٣ من هذا القانون بشأن قرارات المجالس المعروضة لاعتمادها أو لمصادقة مجلس الوزراء“ .

الرئيس — هل توافقون على هذه المادة ؟

(موافقة عامة) .

المقرر :

”مادة ٧٢ — يجوز حل مجلس المديرية بمرسوم تبين فيه أسباب الحل . ويجوز يجب إجراء الانتخابات الجديدة في مدى ثلاثة أشهر من تاريخ حل المجلس“ .

الرئيس — هل توافقون على هذه المادة ؟

(موافقة عامة) .

المقرر :

”مادة ٧٣ — عقب صدور الرسوم بحل مجلس المديرية يصدر وزير الداخلية قراراً بتأليف لجنة من : (١) أعضاء المجلس للنحل المعين بحكم وظائهم إذا أمكن ذلك ، (٢) كبار الموظفين الآخرين التابعين للوزارات والمصالح لدى المديرية“ .

ولو وزير الداخلية أن يعين في هذه اللجنة بعض أعيان المديرية .

المقرر :

”مادة ٦٧ — لوزارة الداخلية أن تفتش على حسابات مجالس المديريات وأعمال الإدارة في تلك المجالس“ .

الرئيس — هل توافقون على هذه المادة ؟

(موافقة عامة) .

حضرة النائب المحترم إبراهيم زكي — أريد الكلام في المواد التي حققتها اللجنة الاستشارية التشريعية من المشروع الذي أقره المجلس في التلاوة الأولى ووافقها أيضاً على حذفها لجنة الداخلية والشؤون الصحية .

الرئيس — أذكر المواد التي تريد الكلام فيها .

حضرة النائب المحترم إبراهيم زكي — أريد الكلام في المادتين ٧٨ و ٧٧ من المشروع الذي أقره في التلاوة الأولى .

حضرة صاحب السعادة وزير الداخلية — إن هاتين المادتين وما يتصل بهما تتضمنهما اللائحة الداخلية التي يضمنها وزير الداخلية بموافقة مجلس الوزراء لأن اللجنة الاستشارية التشريعية رأت أنها تشتمل على إجراءات وتطبيقات هي عرضة في كثير من الأوقات للتغيير والتبديل ، كإجراءات التفتيش على حسابات وتعيين الموظفين وغير ذلك من الأعمال الإدارية . فلها رأى أن اصطلح مكان لتنظيم هذه المسائل هو اللائحة الداخلية التي تقبل ذلك التغيير والتبديل بسهولة ، لاصلب القانون الذي يلجئ التغيير والتبديل فيه إلى المرض على البرلمان .

حضرة النائب المحترم إبراهيم زكي — أكتفى بهذا البيان .

المقرر :

”الباب السادس

في الأحكام العامة والأحكام الوتية

”مادة ٦٨ — تكون مداوات مجلس المديرية باطلة ولا يعمل بها إذا جاوز المجلس فيها حدود اختصاصه .

ويصدر وزير الداخلية قراراً بيطاؤها“ .

الرئيس — هل توافقون على هذه المادة ؟

(موافقة عامة) .

المقرر :

”مادة ٦٩ — كل اجتماع يعقد الأعضاء كمجلس مديرية خارجاً عن المكان المخصص لاجتماعه يعتبر غير مشروع .

المقرر :

”مادة ٧٧ — حل وزراء حكومتنا تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه ويصل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

ويصدر وزير الداخلية القرارات اللازمة لذلك .

نأمر بأن يصم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة“.

الرئيس — هل توافقون على هذه المادة ؟

(موافقة عامة) .

الرئيس — تمت المداولة الثانية لمشروع هذا القانون، وتطابقها المادة ٧٤ من قانون النظام الداخلي للبرلمان ولقد رأى على هذا المشروع بقدر ثمانية أيام .

مجلس النواب

إحالة مشروع القانون إلى لجنة الداخلية

لإرساله إلى اللجنة الاستشارية التشريعية

(جلسة ٦ فبراير ١٩٢٤)

الرئيس — حضرات النواب المحترمين :

نظرا لأن المجلس قد أدخل بعض التعديلات على مشروع القانون الخاص بوضع نظام لمجلس المديرات عند المداولة الثانية فيه .

فهل توافقون على إعادة لجنة الداخلية لإحالة على اللجنة الاستشارية التشريعية للنظر في صياغة القانونية ، طبقا للمادتين ٦٥ و ٤٦ من قانون النظام الداخلي للبرلمان ؟

حضرة النائب المحترم إبراهيم دموق أباظه (مقرر لجنة الداخلية) —

ليس هناك مانع من إحالة المشروع على اللجنة الاستشارية التشريعية :

الرئيس — هل توافقون على ذلك ؟

(موافقة عامة) .

وينع عدم الإخلال بأحكام المادة (٧٤) تقوم هذه اللجنة مقام المجلس في الأعمال المستعجلة .

ويرأس هذه اللجنة المدير وعند الاقتضاء وكيل المديرية .

وتجتمع اللجنة المذكورة في المواعيد التي يحددها المدير وتصدر قراراتها بالأغلبية المطلقة وعند تساوى الآراء يرجح جانب الرئيس“.

الرئيس — هل توافقون على هذه المادة ؟

(موافقة عامة) .

المقرر :

”مادة ٧٤ — إذا انتهى أجل سريان الرسوم المقررة في المادتين (١٩) و (٢٠) في الفترة التي تنقضي بين حل المجلس واجتماعه بعينه الجديدة يجوز لوزير الداخلية أن يستصدر مرسوما بالاستمرار في تحصيل تلك الرسوم كلها أو بعضها لمدة لا تتجاوز ستة شهور“.

الرئيس — هل توافقون على هذه المادة ؟

(موافقة عامة) .

المقرر :

”مادة ٧٥ — تستمر مجالس المديرات على إدارة مدارسها ولا يدخل في ذلك الملايين والمدارس المخصصة للتعليم الإلزامي إلى أن تستلم وزارة المعارف العمومية هذه المدارس أو أن يستغنى عنها .

وكل مدرسة من المدارس المذكورة تستلمها وزارة المعارف العمومية أو يستغنى عنها بقفل الاتحاد المقرر لها إلى باب التعليم الإلزامي“.

الرئيس — هل توافقون على هذه المادة ؟

(موافقة عامة) .

المقرر :

”مادة ٧٦ — يلغى القانون النظامي رقم ٢٩ لسنة ١٩١٣“

الرئيس — هل توافقون على هذه المادة ؟

(موافقة عامة) .

وقد عدلتها اللجنة الاستشارية التشريعية على الوجه الآتي :

”وتعين في كل سنة لجنة مشكلة من ثلاثة من أعضاء المجلس ومن قاض ووكيل نيابة بينهما وزير الحفانية للفصل نهائياً في الشكاوى من توزيع رسوم الخفر اللازمة لحراسة المدينة أو القرية على مساكنها . وتكون رئاسة تلك اللجنة للقاضي“ .

وقد فرضنا في هذا التعديل أن اللجنة الاستشارية التشريعية أرادت منه أن يكون العدد فردياً ، فقد أصبحت اللجنة المشار إليها في المادة مكونة من خمسة أعضاء بدلاً من ستة ، وفوق هذا فقد نزلت الحكومة عن حق من حقوقها ، إذ كان المصير الحكومي في اللجنة مكوناً من ثلاثة أعضاء وكانت الرئاسة للدير التي يرجح صوته عند تساوي الأصوات ، وقد أصبح عدد الأعضاء خمسة كما ذكرت وأصبحت الرئاسة للقاضي .

حضره النائب المحترم محمد حسن — أوجه النظر إلى أن المجلس قبل الاقتراع نهائياً على أي مشروع قانون يحمله على اللجنة التي كان قد عهد إليها بخصمه ، ليعرض على اللجنة الاستشارية التشريعية لضبط صياغته ويتوافق بينه وبين التشريع القائم . والمفهوم قطعاً فيما يتعلق بهذه المرحلة من مراحل المشروع ، أن مناقشة المجلس فيه تكون قد استوفت ، واستقر رأيه فيما يتعلق بالموضوع ، وإذن فهذا الرأي واجب الاحترام ، ولا يجوز مجال من الأحوال أن تتعدى اللجنة الاستشارية التشريعية النظر في ضبط الصياغة إلى الموضوع نفسه ، والفكرة في هذا ترجع إلى نص الدستور .

إن مشروعات القوانين ليناقشها المجلس عند القراءة الثالثة ، بل تتل بمجالتها لأخذ الرأي عليها بالبدء بالاسم ، وإذن فالنتيجة المترتبة على ذلك من الوجهة الدستورية ، هي أن يكون عمل اللجنة الاستشارية التشريعية قاصراً على ضبط صياغة الألفاظ والمعارف ، لا تتعداه إلى تغيير في الموضوع بعد أن وافق المجلس عليه .

أخرج من هنا إلى أن اللجنة الاستشارية التشريعية لا حق لها في تغيير الفقرة الأخيرة من المادة (١٤) وهي التي أشار إليها حضره المقرر المحترم .

لقد عرضت المادة (١٤) على المجلس ضمن مشروع القانون فعدلها ، ثم عرضت على اللجنة الاستشارية التشريعية فوافقت على التعديل ، وعرضت بعد ذلك على المجلس في المداولة الثانية فأقر هذا التعديل . بعد ذلك رأينا اقتضاها أمام تعديل آخر وضعت اللجنة الاستشارية التشريعية ...

حضره النائب المحترم علي عبد الرزاق بك — لقد رجعت اللجنة الاستشارية التشريعية إلى رأيها الأول فليس هناك في الواقع تعديل ثان .

حضره النائب المحترم محمد حسن — إن اللجنة الاستشارية التشريعية لا تملك بعد المداولة الثانية أن تجري أي تعديل في المشروع .

إننا إذا أخذنا بالفكرة التي أشار إليها حضره المقرر من أن الحكومة قد عادت فرائت أن تكون الرئاسة للقاضي ووافقنا على ذلك لكنا في إجراءاتنا غافلين للدستور ، وأما دائماً ممن يدينون باتباع نصوصه . وإذا كان حضره يشكر الحكومة على ذلك فإنني أشكره في شكره ، ولكننا أمام

مجلس النواب

مناقشة تعديلات اللجنة الاستشارية التشريعية — الاقتراع

النهائي على مشروع القانون

(جلسة ١٣ فبراير ١٩٣٤)

حضره النائب المحترم إبراهيم دسوقي أباطه (المقرر) — حضرات السادة المحترمين :

قبل الاقتراع نهائياً على مشروع القانون أتوجه إلى الحكومة بكلمة شكر ورجاء :

أما الشكر فلأنها وافقت على تخفيض الرسوم الإضافية على ضرائب الأطنان لآلة الثالثة تخفيضاً كبيراً . فرفهت بذلك عن طبقة الزراع الذين هم عماد الأمة وقوتها ، وأما الرجاء فهو أن تمنى الحكومة بمسألة موظفي التعام الابتدائي بمجالس المديرية ، فقد قدموا عرائض عتة يظهرون فيها الخوف على مستقبلهم بعد أن تحقق تلك المدارس بوزارة المعارف العمومية . وأملنا كثيراً أن تسلمهم الوزارة ببغفها ووعايتها .

هذا وبناء على قرار المجلس الصادر في ٦ فبراير سنة ١٩٣٤ بأحالة مشروع القانون الخاص بوضع نظام لمجالس المديرية على اللجنة لفرضه على اللجنة الاستشارية التشريعية ، قد اجتمعت لجنة الداخلية وقررت عرض هذا المشروع على تلك اللجنة .

وقد أعادته تلك اللجنة بتاريخ ١٢ الجاري بعد أن أدخلت على بعض المواد تعديلات لغظية اقتضتها الصياغة القانونية .

وقد اجتمعت لجنة الداخلية ووافقت بالإجماع على هذا التعديل إذ أنه لم يمس الجوهر .

ولكن اللجنة قد وجدت تقييداً أساسياً في مادة واحدة هي المادة (١٤) فقد كانت الفقرة الأخيرة منها تنص على ما يأتي :

”وتعين في كل سنة لجنة مشكلة من ثلاثة من أعضاء المجلس ومن قاض ووكيل نيابة بينهما وزير الحفانية للفصل نهائياً في الشكاوى من توزيع رسوم الخفر اللازمة لحراسة المدينة أو القرية على مساكنها ، ويكون للمدير رئيساً للجنة فإن غاب أو منعه مانع وأمسها وكيل المديرية وإن غاب الاثنان كانت الرئاسة للقاضي“ .

نص دستوري لا يجوز أن تقتضاه . وما دامت الهيئة التشريعية قد أقرت المشروع في المرحلة الثانية منه فإنها بهذا واجب الاحترام .

وإن سمح جديلا وكان للحكومة أن تقدم تعديلا لمشروع ما ، فلا يجوز أن يكون ذلك في المرحلة الثالثة منه ، وإلا أهملت الأوضاع وجاز أن تقدم لنا الحكومة عند نظر أي مشروع من المشروعات في أية مرحلة من مراحلها مشروعا ترتب اعتبار أنه أصح من المعروض على المجلس .

أرجو أن يكون ما قرره واجب الاحترام والألمس في موضوعه مجال ما . ولهذا أرى أن تبقى المادة (١٤) من مشروع القانون كما أقرها المجلس .

حضرة النائب المحترم علي عبد الرزاق بك - المحكمة في أن اللجنة الاستشارية التشريعية قررت ما قرره مؤخرا ، هي أنها لاحظت أن من وظيفة اللجنة المشار إليها في المادة (١٤) من مشروع القانون النظر في الإجراءات الإدارية التي يشرف عليها المدير ، أي أن وظائفها مراقبة العمل الإداري الذي يرأسه كما لاحظت أنه لا يصح قانونا ولا يتفق مع الحق والعدالة أن يكون المشكور منه - وهو المدير - رئيسا لهذه اللجنة ، ولذلك عدلت اللجنة الاستشارية التشريعية الفقرة الأخيرة من المادة (١٤) ، بأن جعلت الرئاسة للقاضي ولا محل للانتقاد في ذلك ، فإن القاضي الجزئي في المحاكم يرأس الجلسة ويبحث أن يترافع أمامه النائب العام .

حضرة النائب المحترم محمد حسن - إنني أتكلم من الوجهة الدستورية ، وأجيز ما يراه حضرة النائب المحترم علي عبد الرزاق بك إذا كان التعديل قد أجرى بعد المداولة الأولى ، أما وقد انتهينا من المداولة الثانية فليس للجنة لاستشارة بالتشريع مطلقا حق التصديق في أية مادة من مواد المشروع .

حضرة النائب المحترم محمد فهم القبيعي - إنني أتحق في الرأي مع حضرة النائب المحترم محمد حسن .

الرئيس - يرى حضرة النائب المحترم محمد حسن أن اللجنة الاستشارية التشريعية لا حق لها مطلقا بإجراء أي تعديل في المشروع بعد المداولة الثانية ، ويرى حضرة النائب المحترم علي عبد الرزاق بك أن التعديل الذي أجرته تلك اللجنة يتفق مع العدالة لا لأسباب التي فيها ، فإنا ما أريد إجراء هذا التعديل أمكن أن يحصل في مجلس الشيوخ عند عرض المشروع .

حضرة النائب المحترم محمد حسن - للهيئة التشريعية اختصاص يجب أن يحافظ عليه .

حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك - إنني أخالف حضرة النائب المحترم محمد حسن في أن المجلس ممنوع دستوريا من إدخال تعديلات على مشروعات القوانين بعد المداولة الثانية وقبل الاقتراع النهائي عليها .

حضرة النائب المحترم محمد حسن - الذي قلته هو أن اللجنة الاستشارية التشريعية لا تملك إدخال أي تعديل على المشروع بعد انتهاء المجلس من المداولة الثانية فيه .

حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك - إنني أسف لأني فهمت عبارة حضرة النائب المحترم علي عبد الرزاق بك ، وظهر أنني أخطأت السمع ، ولكن ما أراه بعد البيان الذي أدلى به حضرة النائب المحترم علي عبد الرزاق بك هو أن أقل ما يمكن عمله في هذه الحالة أن يبنه أحد حضرات النواب إلى هذا التعديل كأنه صدر منه ، ونحن الآن في الدور الذي يصح فيه لأي عضو منا أن يطلب تعديلا أو يلفت النظر إلى خطأ يمكن أن نتداركه .

حضرة النائب المحترم محمد حسن - لا يصح إجراء أي تعديل عند الاقتراع النهائي على المشروع .

حضرة النائب المحترم محمد فهم القبيعي - حتى ولا المناقشة .

حضرة النائب المحترم محمد حسن - إن المادة (٦٦) من قانون النظام الداخلي للبرلمان تنص على ما يأتي :

” يجب قبل الاقتراع النهائي على قانون أن يتل من جديد ولا يجوز أن يبنى على هذه الثلاثة مناقشات جديدة . على أن لكل عضو أن يبدى اعتبارات عامة يؤيد بها قبول المشروع أو رفضه “ .

أعني أن حق العضو يقتصر على إبداء اعتبارات عامة يؤيد بها قبول المشروع أو رفضه .

حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك - هل يريد حضرة النائب المحترم محمد حسن أن يقول إن عبارة ”ولا يجوز أن يبنى على هذه الثلاثة مناقشات جديدة“ معناها أن القانون يبقى بعد المداولة الثانية كما هو حرفيا ؟

إذا كان هذا هو الفرض المقصود فلا معنى لثلاثة المشروع مرة ثالثة إذ أن في ذلك ضياعا لوقت المجلس بلا جدوى ، ولا يمكن أن يكون المشروع قد قصد إلى هذا .

حضرة النائب المحترم محمد حسن - إن الفرض من الثلاثة الثالثة هو أن يكون المشروع حاضرا في ذهن حضرات النواب قبل الاقتراع عليه نهائيا .

حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك - في رأي أنت القراءة الثالثة ليست لمجرد التصويت على المشروع ، إذ لا معنى لأن يتل المشروع بنفسه لأخذ الرأي عليه بالبناء بالأمم .

الواقع أن ما نرى إليه المادة أو ما يجب أن يكون عليه مدلولها هو احتمال تدارك ما قد تقوم عليه المناقشة الحادة في الثلاثة الثانية ، إذ قد ين لأحد حضرات الأعضاء قبل الثلاثة الثالثة تعديل مسلم به بحيث لا يكون محل مناقشة فما الذي يمنع من الأخذ به ؟

يجب يحضرات النواب أن يفسر القانون على أوسع مدى يحتمله .

الرئيس - إن المادة (٦٥) من قانون النظام الداخلي للبرلمان هي التي تحدد اختصاص اللجنة الاستشارية التشريعية فقد نصت على ما يأتي :

” إذا أدخل على مشروع أي أيا كان مصدر اقتراحه تعديلات غير من أصله أحاله المجلس ، بعد المداولة الثانية وقبل الاقتراع النهائي عليه على اللجنة

في المني أم في الصياغة ، فلما عدلت اللجنة التشريعية هذا المشروع بعد المداولة الأولى اضطروا إلى إعادة نظره مرة جديدة . ولا يمكن أن يكون للمشروع قد قصد حتما وضع المادة (٩٦) من الدستور والمادة (٤٦) من قانون النظام الداخلي للبرلمان ، وهي المتصلة بالمادة ٩٦ من الدستور ، لا يمكن أن يكون قد قصد وضع طريقة يقرب عليها أن يبقى المشروع تحت نظر الهيئات المختلفة إلى أمد بعيد فيفضل إلى المجلس ثم يرسل إلى اللجنة الاستشارية التشريعية فتصلت فيه تغييرا جوهريا أو غير جوهري ثم يرد بعد ذلك إلى المجلس .

إن كل تغيير حتى ياتعلق منه بالصياغة يقرب عليه حتما تغيير في المني . وما قصده الشارع هو التي تضعه الهيئة التشريعية وحدها . ولا ينبغي أن مجرد أي تعديل أو تأخير في الجار والمجور أو نحو ذلك يقرب عليه تحويل في المني ، وإذا فكل تغيير في المني تجريه اللجنة الاستشارية التشريعية إنما هو خارج عن اختصاصها ولا يصح أن تقرها عليه الهيئة التشريعية .

لقد نصت المادة (٤٩) من قانون النظام الداخلي للبرلمان على ما يأتي :
" يجب على البرلمان عند بحث مشروعات القوانين والتعديلات المرتبطة بها أن تستشير اللجنة المذكورة في المادة (٩٦) من الدستور ... "

ومكان الاستشارة ، بإحضرات النواب ، إنما هو في الواقع عند نظر المشروع في اللجنة ، وهذا ظاهر من النص الذي تلوه على حضراتكم .

إن مشروعات القوانين التي تقدمها الحكومة إنما تعرض — قبل أن تصل إلى هيئتك الموقرة — على اللجنة التشريعية فتصفيها في الوضع الذي ترتضيه ، فلما ما أحال المجلس المشروع على اللجنة المختصة كان لها أن تجري من التعديل في معناه أو صيغته ما تراه صوابا ، ويجب عليها والحالة هذه طبقا للمادة (٤٦) التي تلوتها على حضراتكم أن تتصل باللجنة الاستشارية التشريعية للاتفاق معها على التعديل الذي تراه وعلى الصيغة النهائية للمشروع .

بعد هذا تنتهي مهمة اللجنة الاستشارية التشريعية ويعرض المشروع على السلطة التشريعية التي هي صاحبة الكلمة العليا . وفي هذه الهيئة من المشرعين ورجال القانون العدد الكبير ، فضلا عن أنها يجمعونها لها تقدير خاص هو أقرب ما يكون إلى مصلحة الأمة .

إن إعادة المشروعات — بعد نظر المجلس — إلى اللجنة الاستشارية التشريعية إنما جاء من الشبهة القانونية التي نشأت من نص المادة (٩٦) من الدستور وقد نصت على ما يأتي :

" تعرض مشروعات القوانين ، علما ما كان منها خاصا بالاعتبارات المالية ، على لجنة من رجال القانون قبل أن يقر عليها نهائيا ، وذلك لضبط صياغتها القانونية والتوفيق بينها وبين التشريع القائم ... " ففهم من ذلك أن العرض إنما يكون قبل الاقتراع النهائي أي بعد المداولة الثانية .

وبما أن المادة (٤٦) من قانون النظام الداخلي للبرلمان هي تفسير للمادة (٩٦) من الدستور فلا شك أن للسنتين تعتبران كإحدى واحدة وأن ما يفهم من "التعليق" هو أن يكون العرض على اللجنة الاستشارية التشريعية أثناء نظر المشروع أمام اللجنة البرلمانية .

إلى كان قد عهد إليها بضمه وذلك لإعادة النظر في صياغته القانونية والتوفيق بين أجزائه المختلفة وبينه وبين التشريع القائم .

حضره النائب المحترم وهيب دوس بك — إنني لم أتعرض في كلامي لاختصاص اللجنة الاستشارية التشريعية وحدود ذلك الاختصاص ، ولكن فصرت القول على أن حضرة النائب المحترم على عبد الرزاق بك قد بين السبب في التعديل الذي نحن بصدده وهو — فيما أرى — مسلم به منا جميعا ولا يحتاج إلى جدل أو مناقشة . ففترض أن حضرة الأستاذ على عبد الرزاق بك هو صاحب هذا التعديل وأن صوابه واضح بحيث لا يحتاج إلى مناقشة ، فما الذي يمنع من الأخذ به ؟

حضره النائب المحترم محمد حسن — وما الرأي إذا احتاج التعديل إلى مناقشة ؟

حضره النائب المحترم وهيب دوس بك — في هذه الحالة يرد المشروع إلى اللجنة المختصة ولا يمنع المجلس من بحثه .

لقد أبلغت اللجنة الاستشارية التشريعية رأيا أيدها فيه أحد أعضاء المجلس ، وهذا الرأي في ذاته مسلم به منا ، وبما أن القانون قد قصد إلى التيسير لا التعسير فلا يصح أن تقيد سلطة المجلس دون مسوغ .

حضره النائب المحترم محمد فهم التقي — إن اللجنة الاستشارية التشريعية قد عدلت المادة (١٤) تعديلا جوهريا ، فهل لها الحق في ذلك؟ وهذا ما يجب أن يدور عليه البحث أولا . وفي رأيي أن ليس لها هذا الحق .

حضره النائب المحترم وهيب دوس بك — إن المادة ٩٥ من قانون النظام الداخلي للبرلمان صريحة في أن اللجنة لا تملك هذا الحق ، ولكن أحد حضرات النواب قد رأى صواب هذا التعديل وهو يرضه على المجلس .
حضره النائب المحترم محمد فهم التقي — كيف عرضه على المجلس ؟

حضره النائب المحترم وهيب دوس بك — في رأيي أن المادة ٩٦ من قانون النظام الداخلي للبرلمان لا تمنع بمثلها من الأخذ بتعديل مسلم به . إننا لو قلنا ذلك لا نخرج عن المقصود من التشريع وهو إيجاد تيسر يمكن معه الهيئة التشريعية ، في أقل وقت ممكن ، من الوصول إلى الصواب بقدر الطاقة .

حضره النائب المحترم أمين طاهر — لقد سار المجلس في تفسير المادة ٩٦ من قانون النظام الداخلي للبرلمان على تطبيقها تطبيقا لا يتفق وصراحة النص الواردة بها . ولو أننا اتبعنا ماتص على صراحة لما أمكن أن تقع في مثل هذا الإشكال ، ولما كان هناك داع لتأخير هذا المشروع الذي عرض على هيئتك الموقرة في الدورة الماضية وتأخر إلى الدورة الحالية .

الواقع أن سبب هذا الخطأ هو مأتين من أن المشروع لم يكن قد عرض مطلقا على اللجنة التشريعية لوزارته الخفية ، فلما عرض عليها بعد المداولة الأولى غيرت فيه تغييرا جوهريا وقلبه رأسا على عقب . والواقع بإحضرات النواب أنه ليس لأية هيئة كانت غير البرلمان حق التشريع ، سواء أكان ذلك

حضره النائب المحترم السيد حبيب — لو أخذنا برأى حضرة النائب المحترم عبد الرحمن البيل فإن كل تعديل تدخله اللجنة الاستشارية التشريعية ويتناول الموضوع يقبله المجلس إذا رأى أن فيه مصلحة عامة ، ولا شك أن هذا مخالف لنص القانون وينقض القاعدة من أسسها .

حضره النائب المحترم عبد الرحمن البيل — قلت إن هذا التعديل المطروح أمامنا ليس في صميم الموضوع .

إن كانت التعديلات جوهرية ، وجب أن تناقش المناقشة الجدية وأن يفتح الباب على مصراعيه للنظر في مشروع القانون من جديد ، أما إذا كانت التعديلات لا تتناول الجوهر وكان وجه المصلحة واضحاً فيها فلا مانع مطلقاً من الموافقة عليها .

حضره النائب المحترم محمد حسن — بعد ما سمعته من حضرات الخطباء وكل منهم نحا نحواً ازدادت تمسكاً برأى .

الأولى لمجلس النواب — وهو الذي يشرع للناس — أن يتبع القانون أولاً يضرب المثل في تجاوزه إذا ما رأى المصلحة في تجاوز القانون . لأن التشريع وضع لضبط الحالات كلها مهما اختلفت وقد روعيت في وضعه المصلحة العامة .

يحصل الاقتراع النهائي على مشروع القانون بعد ثلاث مداولات نص عليها في المواد ٦٣ و٦٤ و٦٥ و٦٦ من قانون النظام الداخلي للبرلمان ، وتركت قرة بين كل مداولة وأخرى حددت بثمانية أيام . والمقصود من هذا أن يقرأ النائب مشروع القانون ويديره ويعرض ماعن من الملاحظات ، حتى إذا جدد تعديل بعد المرحلة الأولى استدركه في المرحلة الثانية .

والمفروض في المرحلة الثالثة أن النواب قد درسوا الموضوع وفهموه وعرفوه واتجهوا إلى قرار فيه ، فالمجلس يملك التعديل في المرحلة الأولى والثانية ولكل عضو أن يتقدم ، بأي تعديل ، في المرحلة الثالثة يؤيده عشرة أعضاء .

هذا من وجهة حق المجلس في التعديل ، أما من وجهة حق اللجنة الاستشارية التشريعية ليس لها أن تتدخل ، لأن أعضائها لا يمثلون إلا رجال التشريع ، وهم ليسوا أداة حكومية للتعديل ، بل عليهم أن يصوغوا المواد في الصيغة القانونية ولا يحسبوا بتعديل في الموضوع .

وإنني إذا طُلبت إلى المجلس أن يقر المادة (١٤) من مشروع القانون كما كانت قبل التعديل فإني أريد أن يكون لقرارات المجلس ما يجب لها من الاحترام .

وإن صح أن ما رأته اللجنة الاستشارية التشريعية أصح بكثير مما رآه المجلس — وهو يبدى نظري — فإن قانون النظام الداخلي للبرلمان ما يمتص من الأخذ بالتعديل ، فقد نصت المادة (٨١) منه على أنه "لا يجوز العودة للنقطة في موضوع أخذت الآراء عنه إلا بقرار من المجلس على أن يطلب كافي إجماع إلى الرئيس وينظر فيه بالجلسة التي تلي تقديمه فإن قدم أثناء جلسة نظر بعد استيفاء جدول أعمالها " .

وبما أن معالي رئيس المجلس قد وعد في نهاية الدورة الماضية بدروس هذه المسألة حتى لا تقع في مثل ما وقعنا فيه من الخطأ وحتى لا تحدث اللجنة الاستشارية التشريعية تغييراً فيما قرره المجلس ، أتت هذه الفرصة وأرجو أن يدرس الموضوع ويبت فيه برأى قاطع حتى نسير على طريقة واضحة معينة .

أما عن التغير الذي أجرتة اللجنة الاستشارية التشريعية في المادة (١٤) من مشروع القانون ، فأرى أن للمجلس أن يسود إلى ما قرره في المداولة الثانية ، وله في ذلك الحق المطلق .

حضره النائب المحترم عبد الرحمن البيل — إن اختصاص اللجنة الاستشارية التشريعية غير مختلف عليه ، فهي لا تملك أن تدخل تعديلاً جوهرياً على التشريع الذي يعرض عليها لضبط صياغته القانونية والتوفيق بينه وبين التشريع القائم .

أما فيما يتعلق بالمادة (١٤) التي عدلت اللجنة فيها تعديلاً من الرضاة ..

حضره النائب المحترم محمد حسن — لم يتناول التعديل الرضاة فقط بل تناول أيضاً تكوين اللجنة وعدد أعضائها وصفاتهم .

الرئيس — حضره النائب عضو في اللجنة التشريعية ، فهل أدلى بذلك أثناء اجتماعها ؟

حضره النائب المحترم محمد حسن — ثم ذكرت ذلك ، ولو لم أكن أعقد أن هذا يمس حقوق المجلس وواجبات اللجنة لما أثرت هذا الموضوع الليلة .

حضره النائب المحترم عبد الرحمن البيل — لا يبلغ التعديل الذي أحسسته اللجنة الاستشارية التشريعية حد التعديل الجوهرى كما أنه لا يتل إلى حد ضبط الصياغة القانونية إنما هو تعديل بين يدي ، وإلى أرى — حلاً لهذا الإشكال وحياً في الانتهاء من هذا التشريع الذي طال عليه الأمد — أن يقرر المجلس أن هذا التعديل في مذهبون إقرار المجلس له لا يستمرسابقة ، ولا سلم بمحال أن تدخل اللجنة الاستشارية التشريعية أى تعديل في موضوع مواد ومشروعات القوانين . وهذا يحل الإشكال عملياً وتتمى الليلة بأخذ الرأى على المشروع .

وقد يعترض على رأى هذا بأنه غير النافذة كما قال حضرة الزميلين المحترمين محمد حسن ووجيه دوس بك ، لأنه سيتناول البحث في : هل من المصلحة أن تتكون اللجنة من المدير والوكيل أو تتكون من ثلاثة أعضاء من مجالس المديرية ، وعلى رأسهم قاضٍ ؟ ورداً على ذلك أقول إننا إذا رجعنا إلى تكوين اللجنة في ذاتها ، وجدنا أن في وجود القاضي ضماناً كافياً ما دام يستتبر بأراء الأعضاء الآخرين وهم من الأهالي ومن صميم القرى ، ويعرفون حالة بلادهم تمام المعرفة مما يحيط لأربابهم في موضوع رسوم الخرافات قيمة أكبر من قيمة رأى المدير والوكيل ، لأن هذين — ولو أنهما قيمتهما الشخصية كوظفين — بعيدان عن أن يتنبأ قدرة الأهالي على دفع أجور الخراف .

فإذا رأى المجلس أن موضوع تعديل في عمله ، فلا يحول الشكل دون إنفاذه ، بشرط ألا يعد هذا سابقة للجنة الاستشارية التشريعية في تعديل ما يعرض عليها من مشروعات القوانين .

ونحن الآن أمام تعديل أدخلته اللجنة الاستشارية التشريعية ، فما موقف المجلس إزاء هذا التعديل ؟ إن القانون صريح في أن مهمة اللجنة الاستشارية التشريعية هي ضبط صياغة مواد مشروعات القوانين والتوفيق بينها وبين التشريع القائم . ولا شك أنه إذا تجاوزت هذه اللجنة حدود سلطتها كان عملها باطلاً ، فالتعديل الذي أدخلته اللجنة الاستشارية التشريعية يمس جوهر الموضوع ، لذلك يجب اعتباره باطلاً لا قيمة له ، ويجب أن يؤخذ الرأي الآن على المادة كما أقرها المجلس أثناء المداولة الثانية .

حضره صاحب السعادة وزير الداخلية — أعلن أن الموضوع قد استوفى بحثاً من الوجهة الدستورية ، وتنص الفقرة الأخيرة من المادة ٦٦ من قانون النظام الداخلي للبرلمان "على أن لكل عضو أن يبدى اعتبارات عامة يؤيد بها قبول المشروع أو رفضه" .

أما بالنسبة للموضوع فحضرات النواب يذكرون أن المادة (١٤) من مشروع القانون المزمع عرضها على المجلس لم تكن تعرض لمسألة الريادة وقد رأى بحق أن المدير — وهو المسؤول عن شؤون مديرته وعن شؤون الأمن العام بها — يجب أن يشترك في هذه اللجنة حتى يدل برأيه من وجهة النظام والأمن العام ، لذلك تسمك وزارة الداخلية بنص المادة كما أقرها المجلس أثناء المداولة الثانية .

حضره النائب المحترم عبد الحميد عمر بك — ورد في الفقرة الأخيرة من المادة (١٤) "وتعين في كل ستة لجنة مشكلة من ثلاثة من أعضاء المجلس" فهل هؤلاء الأعضاء من المنتخبين أم من المعيّنين ؟

المقرر — تتكون هذه اللجنة من ثلاثة من أعضاء المجلس المنتخبين .

حضره النائب المحترم عبد الحميد عمر بك — أريد أن أدلى الآن باعتبارات عامة .

الرئيس — لا يكون الإدلاء بالاعتبارات العامة إلا بعد تلاوة مواد المشروع .

حضره النائب المحترم عبد الرحمن البيل — لم أكن أتوقع مطلقاً أن يكون

الحكومة رأي يخالف رأي اللجنة الاستشارية التشريعية ، لأنهم أن هذه اللجنة أداة حكومية تقوم بضبط صياغة مواد مشروعات القوانين والتوفيق بينها وبين التشريع القائم ، وأنها لا تملك إدخال تعديلات تمس الموضوع .

وقد تبين الآن ، يا حضرات النواب ، أن الحكومة لا توافق على التعديل الذي أدخلته اللجنة الاستشارية التشريعية وأن لها رأياً خاصاً في تشكيل اللجنة المنصوص عليها في المادة (١٤) من مشروع القانون وكان يتبادر إلى الفطن أن الحكومة تسم بوجهة نظر اللجنة الاستشارية التشريعية التي يرأسها معالي وزير الحفانية . وهناك بعض حضرات الأعضاء وافقون على رأي اللجنة الاستشارية التشريعية وبعضهم لا يسلم بمقتضاها في إدخال هذا التعديل ، ولا شك في أن هذا يستدعي إعادة البحث من جديد وفي جهات النظر المختلفة .

حضره النائب المحترم محمد حسن — هل يسلم حضره النائب المحترم بأن اللجنة الاستشارية التشريعية تملك إدخال تعديلات في الموضوع ؟

بالإضافة لا يمكن إنكار أن تمتنع إلا طلب كتابي يشترط مصبة على أن يكون التعديل صادراً من مجلس النواب فليس لأبى اللجنة الاستشارية التشريعية .

لهذا أوجز من المجلس أن قرر عدم الأخذ بالتعديل الذي أدخلته اللجنة الاستشارية التشريعية على المادة (١٤) من مشروع القانون .

المقرر — عندما عرضت على لجنة الداخلية التعديلات التي أدخلتها أخيراً اللجنة الاستشارية التشريعية وجدنا أن هناك تعديلات لفظية ، وأخرى جوهرية ، ولا شك أن هذه اللجنة تملك حق إدخال تعديلات لفظية ، ولا تملك مطلقاً إجراء أي تعديل يتعلق بالموضوع .

وقد رأيت لجنة الداخلية أن التعديل الذي أجتهه اللجنة الاستشارية التشريعية بعدم اشتراك المدير في اللجنة المنصوص عليها في المادة (١٤) وإسناد رئاستها إلى قاض ، يؤدي إلى المصلحة العامة بقبول الإجماع رغم أن هذا التعديل يتناول الموضوع ، وإذا رأى المجلس أن تبقى المادة كما أقرها أثناء المداولة الثانية فلا شك أن له الرأي الأعلى .

حضره النائب المحترم محمد حسن — هل يصح التعديل المزمع عرض علينا الآن صادراً من اللجنة الاستشارية التشريعية أو من لجنة الداخلية ؟

المقرر — يصح معروفاً من اللجنة الاستشارية التشريعية .

حضره النائب المحترم محمد حسن — لا يمكن أن قبل هذا التعديل باعتباره صادراً من اللجنة الاستشارية التشريعية ، أما إذا اعتبر مقدماً من لجنة الداخلية فإنه يصح النظر فيه .

حضره النائب المحترم حسن حسي — إذا كانت لجنة الداخلية قد بحث هذا التعديل ووافقت عليه ، فلا شك في اعتبار المعروض علينا الآن هو أنه رأى لجنة الداخلية .

المقرر — بقيت مسألة أخيرة وهي حق المجلس في مناقشة المواد أثناء المداولة الثالثة .

تقضى اللائحة الداخلية بعدم جواز مناقشة مواد مشروع القانون أثناء المداولة الثالثة خلافاً لما ذهب إليه بعض حضرات الأعضاء . أما فيما يخص بمناقشة المادة التي أدخل عليها التعديل فهي الآن على بحث المجلس .

حضره النائب المحترم أمين عامر — إن القانون في هذه المسألة صريح جداً ، فقد نصت الفقرة الأولى من المادة (٦٤) من القانون الخاص بالنظام الداخلي للبرلمان على أنه "لكل عضو أن يقترح أثناء المداولة الأولى أو الثانية ما يراه من تعديلات (زيادة أو تحجيلاً أو حذفاً) ويجب أن توضع هذه التعديلات بالكتابة وأن يوقع عليها صاحبها وأن تجرهم للرئيس" وهذا صريح في أن المجلس الحق في إدخال أي تعديل على المواد أثناء المداولة الأولى والثانية . وتنص المادة (٦٦) من القانون المذكور على أنه "يجب قبل الاقتراع النهائي على قانون أن يتلى من جديد ولا يجوز أن يبنى على هذه الخطوة مناقشات جديدة . على أن لكل عضو أن يبدى اعتبارات عامة يؤيد بها قبول المشروع أو رفضه" .

الرئيس — والأآن سنأخذ الرأى على باقى المواد التى قبلتها اللجنة الاستشارية التشريعية لتعديل اقتضته الصياغة .

المقرر :

مادة ٢ — يؤلف مجلس المديرية من :

(١) أعضاء ينتخبون طبقاً لأحكام قانون انتخاب أعضاء مجالس المديرات .

(ب) وأعضاء يمثلون كلا من وزارات المالية والزراعة والصاغشية (الصحة العمومية) والمعارف العمومية والأشغال العمومية والمواصلات ، معينين بحكم وظائفهم بقرار من مجلس الوزراء . ويكون المدير رئيساً لمجلس المديرية ويمثله . فإن غاب أو منعه من العمل مانع نائب عنه وكيل المديرية .

الرئيس — هل توافقون على هذه المادة ؟

(موافقة عامة) .

المقرر :

مادة ٤ — تتولى مصلحة الصحة العمومية التفتيش على جميع المنشآت الصحية والطبية التابعة لمجالس المديرات وتبلغ ملاحظاتها إلى هذه المجالس لمراجعتها .

الرئيس — هل توافقون على هذه المادة ؟

(موافقة عامة) .

المقرر :

مادة ٢٣ — لمجلس المديرية أن يراقب استعمال المالا يباشره هوصرفه من الرسوم طبقاً لنصوص هذا القانون أو أى قانون آخر .

الرئيس — هل توافقون على هذه المادة ؟

(موافقة عامة) .

المقرر :

مادة ٢٩ — يجب على المجلس أن يبدى رأيه فى المسائل المعروضة عليه فى مدة لا تتجاوز ثلاثة الشهور .

فأما طلب المدير أو الوزير الرأى بصفة مستعجلة يتعين إبداءه فى مدى شهر واحد .

فلذا أبى المجلس إبداء رأيه أو تأخر فى إبدائه فى المواعيد المتضمنة جاز لمجلس الوزراء أن يقرر التجاوز عن هذا الرأى .

الرئيس — هل توافقون على هذه المادة ؟

(موافقة عامة) .

المقرر :

مادة ٣٣ — الأعضاء المدينون بحكم وظائفهم طبقاً لقاعدة الثانية لا يكون لهم رأى معدود فى المداولات إلا فى المسائل المتعلقة بالوزارات التى يمثلونها .

حضره النائب المحترم عبد الرحمن السبلى — لا أسلم بذلك . وكنت اعتقد

أن وزارة الداخلية توافق على رأى اللجنة الاستشارية التشريعية ولا تتحرك بوجود المدير والوكيل فى اللجنة وأن وجود القاضى والأعضاء المنتخبين الضمان الكافى ، وقد تبين الآن أن وزارة الداخلية لاسلم بوجهة نظر تلك اللجنة ، وأنه توجد وجهات نظر مختلفة ؛ لذلك يجب إعادة المناقشة فى الموضوع .

حضره النائب المحترم حسن حسنى — ورد فى كلام حضره النائب المحترم

محمد حسن أنه إذا كانت لجنة الداخلية توافق على وجهة نظر اللجنة الاستشارية التشريعية فإنه يصح عرض هذا الرأى على المجلس باعتباره صادراً من لجنة الداخلية ، وقد استغفمت عن ذلك من حضره المقرر فأجلب بأن اللجنة اجتمعت ووافقت على رأى اللجنة الاستشارية التشريعية وبهذا لا أرى عللاً للاعتراض .

حضره النائب المحترم محمد فهم القبلى — لو فرضنا أن لجنة الداخلية وافقت

على رأى اللجنة الاستشارية التشريعية فإنه لا يصح الأخذ بهذا الرأى لأنه يتناقض مع الدستور .

حضره النائب المحترم حسن حسنى — إن إقرار لجنة الداخلية لتعديل

الذى أدخلته اللجنة الاستشارية التشريعية يحل للمعرض علينا الآن هو رأى لجنة الداخلية .

الرئيس — سنأخذ الرأى الآن على التعديل الذى أقره لجنة الداخلية على

نص المادة (١٤) من مشروع القانون ونصها :

مادة ١٤ — يقرر مجلس المديرية بمصادقة وزارة الداخلية عدد الخفراء اللازمين لحراسة كل مدينة أو قرية فى المديرية ما عدا المدن والقرى التى لها مجالس بلدية ويصين كذلك درجاتهم .

ويقرر المجلس بالطريقة عينها أجور الخفراء مع مراعاة معدل الأجور الجارية فى أنحاء المديرية .

وإذا لم يقرر المجلس قبل ١٥ سبتمبر من كل سنة إجراء تغيير فى عدد خفراء مدينة أو قرية أو فى فئات أجورهم فيبقى عدد الخفراء فى المدينة أو القرية ومعدل أجورهم كما كانت فى السنة الماضية .

ومع ذلك يجوز لوزير الداخلية بعد أخذ رأى المجلس أن يزيد عدد خفراء أى مدينة أو قرية إذا رأى أن حالة الأمن العام تستدعى تلك الزيادة .

وتعين فى كل سنة لجنة مشكلة من ثلاثة من أعضاء المجلس ومن قاضى ووكيل نياية بينهما وزير الداخلية لفصل نهائياً فى الشكاوى من توزيع رسوم الخفراء اللازمة لحراسة المدينة أو القرية على مساكنها .

وتكون رئاسة تلك اللجنة للقاضى .

فالوافق على هذا النص يقف ؟

(وقفت أغلبية) . (تصفيق) .

وتقرر مصلحة الصحة العمومية لكل مديرية برنامجا للإصلاحات الصحية والطبية التي يتعين القيام بها في مدى خمس سنوات . وفي ميعاد ستة شهور قبل بداية السنة المالية تقدم مصلحة الصحة العمومية إلى المجلس باقتراحاتها في وجوه الصرف أثناء السنة المالية مع بيان علاقة هذه الوجوه بالبرنامج الموضوع للمديرية .

مادة ٤ - تتولى مصلحة الصحة العمومية التفويض على جميع المنشآت الصحية والطبية التابعة لمجالس المديرات وتبلغ ملاحظاتها إلى هذه المجالس لمراجعتها .

مادة ٥ - يؤخذ رأى مجلس المديرية مقدما في إنشاء المستشفيات التابعة لمصلحة الصحة العمومية أو المجالس البلدية وفي قتلها أو إبطالها . ويؤخذ رأيه كذلك في إنشاء الجبايات أو إبطالها .

الفصل الثاني

اختصاص مجالس المديرات في شؤون التعليم

مادة ٦ - يقوم مجلس المديرية بالتعليم الأول ويتولى إدارته في جميع المدن والقرى بالمديرية وفقا للقوانين واللوائح .

وله أن يثني ويدير ملاجئ الأولاد من بنين وبنات . ولا يتولى مجلس المديرية أي فرع آخر من فروع التعليم .

مادة ٧ - يؤخذ رأى مجلس المديرية مقدما في إنشاء مدارس الحكومة بالمديرية وفي قتلها أو إبطالها .

الفصل الثالث

اختصاص مجالس المديرات في الشؤون الزراعية

مادة ٨ - لمجلس المديرية :

(أ) أن يثني متاحف وينظم معارض عملية للمحاصيل الزراعية والمواشي والموالين والطيور والصناعات الزراعية .

(ب) أن يقرر جوائز مالية لأغراض معينة .

(ج) أن يثني مزارع بمثابة نماذج للزراعات الأكثر نجاحا في المديرية ، وأن يثني كذلك نماذج لتربية المواشي والموالين والصناعات الزراعية .

(د) أن يقرر النظم الخاصة بجميع المحاصيل والمنتجات الزراعية في الحفقات والمناج و الأسمدة وأن يخصص بوجه عام الإعانات اللازمة ويتخذ الإجراءات الكفيلة بتشجيع تهم الزراعة وتحسين أحوالها والأعمال المرتبطة بها ونشر التعلون الزراعي بين أهالي المديرية والدفاع عن صوالح المزارعين .

ولكل من الوزارات المذكورة أن تتدب أكثر من ممثل واحد إذا اقتضى الحال . ولكن لا يكون لمن يمثلها غير صوت واحد في المسألة المطروحة للداولة .

والوزارات غير المثلة تعيين مندوب أو أكثر عند النظر في أمر يتعلق بها . وهؤلاء المندوبون يشتركون في المداولات ولكن لا يكون لهم رأى معدود .

الرئيس - هل توافقون على هذه المادة ؟

(موافقة عامة) .

الرئيس - يتل مشروع القانون لأخذ الرأى عليه بالنسبة بالاسم .

مشروع قانون

بوضع نظام لمجالس المديرات

المقرر :

نحن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

الباب الأول

في تشكيل مجالس المديرات

مادة ١ - ينشأ في كل مديرية مجلس مديرية مركزه حاصمة للمديرية .

مادة ٢ - يؤلف مجلس المديرية من :

(أ) أعضاء ينتخبون طبقا لأحكام قانون انتخاب أعضاء مجالس المديرات .

(ب) وأعضاء يمثلون كلا من وزارات المالية والزراعة والداخلية (الصحة العمومية) والمعارف العمومية والأشغال العمومية والمواصلات ، معينين بحكم وظائفهم بقرار من مجلس الوزراء .

ويكون المدير رئيسا لمجلس المديرية وعمله له . فإن غاب أو امتنع عن العمل مانع نائب عنه وكل المديرية .

الباب الثاني

في حقوق مجالس المديرات واختصاصاتها

الفصل الأول

اختصاص مجالس المديرات في الشؤون الصحية

مادة ٣ - ينحصر مجلس المديرية ٢٠٪ على الأقل من مجموع الرسوم المقررة طبقا للاديين (١٩) و (٢٠) من هذا القانون للصرف على الشؤون الصحية والطبية في المديرية .

(٣) في إنشاء المباني الباخلة في أملاك الحكومة العامة أو تخصيصها أو تغيير استعمالها أو إزالتها ولا يدخل في ذلك ما هو خاص بأعمال الري ولا الكبارى .

الفصل السابع

اختصاص مجالس المديرية في الشؤون الإدارية

مادة ١٤ - يقرر مجلس المديرية بمصادقة وزارة الداخلية عدد الخفرء اللازمين لحراسة كل مدينة أو قرية في المديرية معاً المدن والقرى التي لها مجالس بلدية وبين ذلك درجاتهم .

ويقرر المجلس بالطريقة عينها أجور الخفرء مع مراعاة معدل الأجور الجارية في أنحاء المديرية .

وإذا لم يقرر المجلس قبل ١٥ سبتمبر من كل سنة إجراء تغيير في عدد خفرء مدينة أو قرية أو في فئات أجورهم يبقى عدد الخفرء في المدينة أو القرية ومعدل أجورهم كما كانت في السنة الماضية .

ومع ذلك يجوز لوزير الداخلية بعد أخذ رأى المجلس أن يزيد عدد خفرء أى مدينة أو قرية إذا رأى أن حالة الأمن العام تستدعى تلك الزيادة .

وتبين في كل سنة لجنة مشكلة من ثلاثة من أعضاء المجلس ومن قاض ووكيل ناية بينهما وزير الداخلية للفصل نهائياً في الشكاوى من توزيع رسوم الخفر اللازمة لحراسة المدينة أو القرية على مساكنها .

وتكون رئاسة اللجنة للقاضى .

مادة ١٥ - لا يقام مولد أو سوق في أى جهة من جهات المديرية لم تجر العادة بإقامتها فيها إلا بعد الترخيص بمن المديرية بموافقة مجلس المديرية .

ويسلط المدير بالطرق الإدارية المواليد والأسواق التي تخلف مخالفة لحكم هذه المادة .

ولا تبنى المواليد المرخص بها أو التي جرت العادة على إقامتها إلا بعد موافقة مجلس المديرية .

مادة ١٦ - يؤخذ رأى مجلس المديرية مقمماً في منح امتيازات بعمل من الأعمال ذات المنفعة العامة في المديرية .

مادة ١٧ - موافقة مجلس المديرية مقمماً واجبة :

(١) لتغيير أسماء أو حدود القرى التي لا يوجد لها مجالس بلدية .

(٢) لإنشاء قرى جديدة في المديرية أو إلغاء قرى موجودة فيها .

مادة ١٨ - يؤخذ رأى مجلس المديرية مقمماً في الأمور الآتية :

(١) تغيير حدود المديرية .

(٢) تغيير دوائر الاختصاص الإدارية أو القضائية وإنشاء أو إلغاء قط البوليس المستدعية .

(٣) إنشاء أو إلغاء مجلس بلدى في المديرية .

مادة ٩ - يؤخذ رأى مجلس المديرية مقمماً في تنفيذ كافة المشروعات المتصلة بالزراعة .

ويجب أخذ رايه أيضاً في حالة العلول عن هذه المشروعات أو تغيير الجهة المرخوب تنفيذها فيها .

مادة ١٠ - يؤخذ رأى مجلس المديرية في تحديد المناطق المخصصة للزراعات معينة في المديرية .

الفصل الرابع

اختصاص مجالس المديرية في شؤون الري

مادة ١١ - يؤخذ رأى مجلس المديرية مقمماً في :
أولاً - إنشاء أو إبطال الترع والمصارف العمومية الخاصة بالمديرية دون سواها .

ثانياً - الترتيبات السنوية التي تضعها وزارة الأشغال العمومية فيها يختص :

(١) بتطهير الترع والمصارف العمومية في المديرية .

(ب) بمناوبات الري الخاصة بالمديرية .

ومع ذلك فلوزارة الأشغال العمومية في الأحوال المستعجلة أن تعطل ترتيب المناوبات ، وفي هذه الحالة تخبر المجلس في أول انعقاد له بالأسباب التي دعت إلى عدم أخذ رايه .

الفصل الخامس

اختصاص مجالس المديرية في شؤون المواصلات

مادة ١٢ - يؤخذ رأى مجلس المديرية مقمماً في إنشاء طرق المواصلات البرية أو المائية أو الحديدية متى كانت خاصة بالمديرية دون سواها وكذلك في إبطال تلك الطرق أو تعديل خطوطها .

وتكون موافقة المجلس لازمة مقمماً فيما يختص بالسكك الحديدية الزراعية .

الفصل السادس

اختصاص مجالس المديرية في أملاك الحكومة العامة والخاصة

مادة ١٣ - يؤخذ رأى مجلس المديرية مقمماً :

(١) فيما يمرض للبيع من الأراضي القضاء المملوكة للدولة والمعدة للبناء في مدن المديرية وقراها التي ليس لها مجالس بلدية .

(٢) فيما يمرض للبيع من الأراضي الزراعية المملوكة للدولة والواقعة في دائرة نصف قطرها خمسمائة متر من حدود المدن والقرى التي ليس لها مجالس بلدية .

والدير في حالة وباء أو غيرها من الأحوال المستعجلة أن يتجاوز عن رأى المجلس وعليه في هذه الحالة أن يجتمع المجلس في أول انعقاد له بالأسباب التي دعت لذلك .

مادة ٢٥ - يؤخذ رأى مجلس المديرية مقدما في الأمور الآتية :

(١) تطبيق قانون على مدينة أو قرية في المديرية أو إبطال تطبيقه .

(٢) وضع الأحكام اللازمة لتنفيذ قانون في مدينة أو قرية بالمديرية .

مادة ٢٦ - فيما عدا الاختصاصات المقررة لمجلس المديرية بنص صريح في هذا القانون أو في أى قانون آخر يجوز للدير ولكل وزير أن يستشير المجلس في كل مسألة يرى أخذ رأيه فيها .

والمجلس فضلا عن ذلك أن يبدى من نفسه للدير أو بواسطة المدير لكل وزير أو لمجلس الوزراء ورغبات فيما يتعلق بالمخارج العامة للمديرية وعلى الأخص في شؤون الزراعة والري وطرق المواصلات والأمن العام والصحة العمومية والتعليم والصناعة والتجارة .

وعلى الحكومة إذا لم تأخذ بتلك الرغبات أن تبين للمجلس الأسباب التي دعت إلى ذلك . والمجلس في هذه الحالة أن يرد على بيان الحكومة ولا تكون الحكومة مقيدة بهذا الرد .

مادة ٢٧ - تخرج من اختصاص مجلس المديرية المسائل الداخلة في اختصاص المجالس البلدية الموجودة في المديرية .

ولا يجوز له أن يبحث في تعيين موظفي الحكومة أو قتلهم ولا في تأديبهم أو رفقهم .

وكذلك الرغبات والمناقشات والقرارات السياسية محظورة على المجلس .

مادة ٢٨ - للمجلس أن يطلب من الوزارات والمصالح كافة البيانات والمعلومات المتعلقة بالأعمال الداخلة في اختصاصه .

وله أيضا أن يطلب منها استدعاء أحد موظفيها لحضور المناقشة في مسألة مرفوعة عليه .

مادة ٢٩ - يجب على المجلس أن يبدى رأيه في المسائل المرفوعة عليه لمدة لا تتجاوز ثلاثة شهور .

فإذا طلب المدير أو الوزير الرأى بصفة مستعجلة يتعين إيداعه في مدى شهر واحد .

فإذا أيد المجلس إبداء رأيه أو تأخر في إيداعه في المواعيد المتقدمة جاز لمجلس الوزراء أن يقرر التجاوز عن هذا الرأى .

الفصل الثامن

اختصاص مجالس المديريات في الشؤون المالية

مادة ١٩ - لمجلس المديرية أن يقرر رسوما إضافية لمدة معينة على ضرائب الأطنان في المديرية .

ويكون قراره قاطعا ويصدره مرسوم إذا لم يتجاوز ٨٪ من مجموع ضرائب الأطنان في المديرية .

ويجوز للمجلس زيادة الرسوم الإضافية إلى ١١٪ من مجموع ضرائب الأطنان ولا يكون قراره بالنسبة للزيادة نافذا إلا إذا صادق عليه مجلس الوزراء وصدر مرسوم بذلك .

مادة ٢٠ - للمجلس أن يقرر كذلك رسوما إضافية لمدة معينة على كل ضريبة عامة أخرى مقررة في المديرية . وفي هذه الحالة لا يكون قراره نافذا إلا إذا صادق عليه مجلس الوزراء وصدر مرسوم بذلك .

مادة ٢١ - بعد صدور المرسوم باعتداد الرسوم الإضافية من أى نوع كانت إذا أصدر مجلس المديرية قرارا بتفويضها أو تقصير أجل سريانها أو إلغائها فلا يكون هذا القرار نافذا إلا بعد مصادقة مجلس الوزراء وصدر مرسوم آخر بذلك .

مادة ٢٢ - يتبع في تحصيل الرسوم المقررة بمقتضى هذا القانون القواعد المتبعة في تحصيل أموال الدولة .

وتعتبر أموال مجالس المديريات أموالا عامة، ويتبع بشأنها القواعد الخاصة بحفظ وصرف الأموال العامة .

مادة ٢٣ - لمجلس المديرية أن يراقب استعمال مالا يشره صرفه من الرسوم طبقا لنصوص هذا القانون أو أى قانون آخر .

الفصل التاسع

أحكام عامة

مادة ٢٤ - موافقة مجلس المديرية مقدما وإجابة في الأمور الآتية :

(١) إصدار المدير لأمر على أو تعديلها أو إلغائها بالنسبة للمديرية كلها أو لقسم منها أو لبعض المدن أو القرى فيها .

(٢) تطبيق قرار أو لأمر على تلك المدن أو القرى أو إبطال تطبيقها عليها .

(٣) وضع الأحكام اللازمة لتنفيذ قرار أو لأمر في مدينة أو قرية بالمديرية .

الباب الثالث

في سير أعمال مجالس المديرية

الفصل الأول

أحكام عامة

مادة ٣٠ - قبل أن يتولى أعضاء مجلس المديرية المتخويون عملهم يتقسمون أن يكونوا عظميين للوطن وللك مطيعين للدستور ولقوانين البلاد وأن يؤدوا أعمالهم بالقامة والصدق .

ويكون حلف اليمين في جلسة علنية .

مادة ٣١ - يكون لمجلس المديرية دور اجتماع عادي في كل شهر مرة على الأقل بدعوة من المدير .

والدور عبارة عن جلسة أو جلسات متتالية تتعقد بناء على دعوة واحدة .

ولا ينفذ دور الاجتماع إلا بعد النظر في جميع المسائل الواردة بمحلول الأعمال والمناقشة فيها .

والرئيس في أي وقت كان أن يدعو المجلس لدور خاص . وطيه دعوته إذا تقدم إليه طلب بكأي ذلك موقع عليه من نصف الأعضاء المنتخبين على الأقل . على أنه يجوز للرئيس الامتناع عن توجيه الدعوة لدور خاص أكثر من مرة واحدة في الشهر .

وفي أحوار الاجتماع الخاصة لا يجوز للمجلس أن يتداول إلا في الأمور التي دعى من أجلها .

مادة ٣٢ - جلسات مجلس المديرية علنية على أنه لا يجوز انعقاده ببيئة سرية بناء على طلب الرئيس أو رجع الأعضاء المنتخبين على الأقل ثم يقرر ما إذا كانت المناقشة في الموضوع المطروح أمامه تجري في جلسة علنية أم لا .

مادة ٣٣ - الأعضاء المنتخبون بمحكم وظائعهم طبقا لقاعدة الثانية لا يكون لهم رأى مسدود في المدولات إلا في المسائل المتعلقة بالوزارات التي يتولونها . ولكن من الوزارات المذكورة أن تنب أكثر من يمثل واحد إذا اقتضى الحال . ولكن لا يكونان يمثلها غير صوت واحد في المسألة المطروحة للمدولة .

والوزارات غير المثلة تعيين مندوب أو أكثر عند النظر في أمر يتعلق بها . وهؤلاء المندوبون يشتركون في المدولات ولكن لا يكون لهم رأى مسدود .

مادة ٣٤ - لا تكون مدلولات المجلس قانونية إلا إذا حضرها أكثر من نصف الأعضاء المنتخبين .

مادة ٣٥ - في غير الأحوال المشترط فيها أغلبية خاصة تصدر قرارات المجلس بالأغلبية المطلقة للأعضاء الحاضرين وعند تساوى الأصوات يرجح جانب الرئيس .

مادة ٣٦ - إذا لم يتكامل العدد القانوني بعد مضي نصف ساعة من المياد المحدد لإحدى جلسات دور الاجتماع تؤجل الجلسة لثلاثة أيام على الأقل أو سبعة على الأكثر . ويدعى الأعضاء المتخلفون لحضور الاجتماع التالي .

وتكون مدلولات المجلس في الاجتماع الجديد صحيحة مهما بلغ عدد الأعضاء الحاضرين ما لم تكن هناك أحوال مشترط فيها أغلبية خاصة . فإن كان عدد الأعضاء أقل من العدد القانوني وجب أن يكون البحث قاصرا على المسائل الواردة في جدول أعمال الجلسة المؤجلة .

مادة ٣٧ - إذا تكامل العدد القانوني ومضت نصف ساعة ولم يحضر الرئيس جاز انعقاد المجلس تحت رئاسة أكبر الأعضاء سنا .

مادة ٣٨ - لو وزير الداخلية أن يصدر بموافقة مجلس الوزراء لوائح عامة تضمن القواعد المتعلقة بالنظام الداخلي لمجالس المديرية ولطريقة السير في أعمالها .

ولكل مجلس مديرية أن يضع لائحته بمراعاة اللوائح المذكورة ويجب المصادقة على تلك اللائحة من وزير الداخلية .

الفصل الثاني

الجان

مادة ٣٩ - في شهر يناير من كل سنة يبين المجلس الجان القائمة اللازمة لفحص وتحضير الأعمال ويحدد عدد أعضاء هذا الجان واختصاصاتها . ويكون انتخاب أعضائها بطريق الاقتراع السري لكل لجنة وبالأغلبية النسبية .

وللمجلس أن يبين بحسب مقتضيات الحاجة لجانا خاصة لأغراض معينة . والأعضاء المعينون بمحكم وظائعهم يكونون أعضاء في الجان المكلفة بمسائل تدخل في اختصاصهم .

والدور أو وكالة الاشتراك في أعمال لجان المجلس ، ورأس كل جلسة يحضرها . فإذا لم يحضر أحدهما جلسة انتخب اللجنة أحد أعضائها للرياسة .

مادة ٤٠ - تعرض تقارير الجان على مجلس المديرية لإصدار قرار في شأنها .

وقيا علما ما هو مبين في هذا القانون بنص صريح لا يجوز للمجلس أن يعهد بشيء من سلطته إلى إحدى لجانه .

مادة ٤١ - جلسات الجان سرية . وما لم تقرر اللجنة خلاف ذلك يكون لكل عضو من أعضاء المجلس حق الحضور في جلسات الجان دون أن يشترك في المناقشات أو أن يبدى ملاحظات .

مادة ٤٢ - يصدر وزير الداخلية قرارا بتنظيم سير أعمال الجان .

بناء على طلب مجلس المديرية ، ويصدر للوزير بالتصريح اللازم بقرار منه بعد أخذ رأى اللجنة المنصوص عليها في المادة (٤٣) من هذا القانون .

ويجوز للمجلس أن يقرر قتل الاعتداء الخاص يند إلى بند آخر في الباب الواحد ما عدا الباب الخاص بالأعمال الجديدة .

مادة ٤٨ — على المجلس أن يضع حساباته الختامية للإدارة المالية عن العام المنتهى بعد ثلاثة أشهر على الأكثر من انتهاء السنة المالية .

ويصدر باعتداء هذا الحساب قرار من وزير الداخلية بعد أخذ رأى اللجنة المنصوص عليها في المادة (٤٣) .

مادة ٤٩ — تنشر الميزانية والحساب الختامي في الجريدة الرسمية بعد اعتمادها .

الفصل الرابع

حقوق أعضاء مجالس المديرية وأواجباتهم

مادة ٥٠ — لكل عضو أن يوجه أسئلة للرئيس في المسائل التي من اختصاص المجلس . وعليه أن يكتب السؤال في عبارة واضحة موجزة وأن يقدمه إلى الرئيس وهو يدرجه في جدول أعمال أول جلسة .

ويجوز للرئيس أن يرسل الجواب على السؤال إلى دور الاجتماع التالي . والعضو الذي وضع السؤال أن يستوعب الرئيس مرة واحدة فيما أجاب به ولكن ليس له أن يعقب على الإجابة .

مادة ٥١ — لا يجوز لعضو مجلس المديرية أن يشترك — سواء في جلسات المجلس أم في لجانه — في مناقشة له فيها مصالح سواء أكان من نفسه شخصياً أم بصفتة وصياً أو قياً أو وكيلاً .

مادة ٥٢ — لا يجوز لعضو مجلس المديرية أن يقوم بالذات أم بالواسطة بعمل أو مقالة أو مناقصة أو توريد أى كان لحساب المجلس ولا أن يدخل طرفاً فيه في بيع أو لئامارة .

على أنه يجوز للمجلس عند الضرورة أن يشتري أو يستأجر من أحد أعضائه قطعة أرض أو بناء لعل من الأعمال العامة التي يتولاها . ولا يكون قرار المجلس في هذا قاطعاً إلا بعد استئذنه من وزير الداخلية .

مادة ٥٣ — لا يجوز لعضو مجلس المديرية أن يشتغل في قضية ضد المجلس بصفتة محامياً أو متنازلاً له عن الحقوق المتنازع فيها .

مادة ٥٤ — العضوية في مجالس المديرية مجانية .

ولا يجوز أن يتناول العضو من المجلس أى أجر أو مكافأة على عمل يؤديه للمجلس في حدود العضوية .

على أنه يجوز أن يسترد الأعضاء المتخيفون نفقات استقلامهم من عمل إقامتهم إلى مقر المجلس لحضور جلساته أو جلسات لجانه أو إلى الجهات التي يكلفون بإدائه عمل فيها .

الفصل الثالث

ميزانية مجالس المديرية

مادة ٤٣ — يضع مجلس المديرية ميزانية شاملة لإيراداته ومصروفاته ويقدمها إلى وزير الداخلية قبل ابتداء السنة المالية بثلاثة أشهر على الأقل . ويرفق المجلس بمشروع ميزانيته جميع البيانات والمقاييس والأوراق التي بنيت عليها تقديرات الميزانية من إيرادات ومصروفات .

ويتبع في تحضير الميزانيات مجالس المديرية القواعد المعمول بها في وضع ميزانية الدولة .

ويصدر باعتبارات الميزانية قرار من وزير الداخلية بعد أخذ رأى لجنة مؤلفة من: وكيل وزارة الداخلية رئيساً

ومدير قسم الإدارة بوزارة الداخلية

البلديات

مندوب عن مصلحة الصحة العمومية

كل من الوزارات الآتية :

وزارة المالية أعضاء

المعارف العمومية

الزراعة

الأشغال العمومية

المواصلات

مادة ٤٤ — يجوز للجنة أن تخفف أو تخفض من مشروع الميزانية أرقاماً أدرجها المجلس مع اقتراح كيفية استعمال المبالغ الناشئة عن الخلف أو التخفيض . ومع ذلك فإن عليها أن تدرج المبالغ اللازمة للأبواب الآتية إذا أحملها المجلس كلها أو بعضها :

(١) الالتزامات التي يكون المجلس مقيداً بها .

(٢) المصروفات التي يفرضها هذا القانون أو أى قانون آخر .

(٣) مصاريف الإدارة والصيانة المنقطة بالمنشآت أو المؤسسات أو الأعمال التي يقوم بها المجلس .

مادة ٤٥ — على اللجنة أن تحظر المجلس بملاحظاتها على مشروع ميزانيته ليبدى رأيه فيها ، فإذا ظلا غثظين رفع الأمر إليت فيه إلى مجلس الوزراء بتقرير من وزير الداخلية يتضمن رأى اللجنة ورأى مجلس المديرية وتخفف الاقتراحات الأخرى وملخص الأسباب التي بنيت عليها .

مادة ٤٦ — إذا لم يصدر قرار وزير الداخلية بالميزانية قبل ابتداء السنة المالية يعمل بالميزانية القديمة حتى يصدر القرار بالميزانية الجديدة .

مادة ٤٧ — كل مصروف غير وارد في الميزانية أو زائد على التقديرات الواردة فيها ، وكل مبلغ يرد قله من باب إلى آخر من أبواب الميزانية أو من بند إلى آخر في باب الأعمال الجديدة يجب عرض أمره على وزير الداخلية

ويكون إذن وزير الداخلية واجبا أيضا التصرف في هذه الأموال أو تفويض تخصيصها .

مادة ٦٢ - ومع عدم الإخلال بأحكام المادة (٧٤) لا يجوز لمجلس بدون مصادقة مجلس الوزراء التنازل عن حقوقه في الأموال أو المنشآت أو المؤسسات التي يملكها أو يقوم بإدارتها .

مادة ٦٣ - لمجلس المديرية بمصادقة مجلس الوزراء أن يقوم بعمل من الأعمال ذات المصلحة العامة أو التي تعود بالنفع على المديرية .

مادة ٦٤ - تتبع في الإعضاء من الرسوم المقررة من المجلس القواعد المعمول بها بشأن الضرائب العامة .

مادة ٦٥ - لا يجوز لمجلس المديرية بدون مصادقة مجلس الوزراء أن يعقد قرضا أو يتعهد بالتزام يقرب عليه مصروفات في ميزانيته لسنة أو سنوات مالية مقبلة .

مادة ٦٦ - على مجالس المديرية أن تعرض التصميمات والمقاييس الخاصة بمشروعات تزيد قيمتها على ٢٠٠ جنيه على وزارة الداخلية لفحصها واعتمادها موقعا .

ولوزير الداخلية بعد موافقة مجلس المديرية أن يطرح أعمال المشروع في مناقصة أو أن يعهد بتنفيذها إلى إحدى مصالح الحكومة المختصة .

مادة ٦٧ - لوزارة الداخلية أن تفتش على حسابات مجالس المديرية وأعمال الإدارة في تلك المجالس .

مادة ٦٨ - تكون مداولات مجلس المديرية باطلة ولا يعمل بها إذا جاوز المجلس فيها حدود اختصاصه .

ويصدر وزير الداخلية قرارا يبطلها .

مادة ٦٩ - كل اجتماع يعقدّه الأعضاء كمجلس مديرية خارجا عن المكان المخصص لاجتماعه يعتبر غير مشروع .

وتكون القرارات التي يصدرها الأعضاء في هذه الاجتماعات باطلة قانونا . ويتخذ المدير الوسائل اللازمة لفرض الاجتماع فوراً .

مادة ٧٠ - فيما عدا الأحوال المنصوص عليها في قانون الانتخاب أوف هذا القانون لإبطال الانتخاب وعدم الجمع والسقوط من العضوية لا يجوز عزل أحد أعضاء مجالس المديرية المتخصصين إلا بمرسوم يصدر بناء على طلب مجلس الوزراء إثر تقرير يصدر من مجلس المديرية بأغلبية ثلثي الأعضاء .

ويجوز وقف العضو المعروض أمره على المجلس بقرار من وزير الداخلية وذلك إلى أن يتخذ المجلس قرارا بشأنه .

مادة ٧١ - لوزير الداخلية أن يأخذ رأي اللجنة المنصوص عليها في المادة (٤٣) من هذا القانون بشأن قرارات المجالس المروضة لاعتماد أو لمصادقة مجلس الوزراء .

مادة ٥٥ - إذا غاب العضو المنتخب بدون عذر مقبول أكثر من ثلاث مرات في السنة عن جلسات المجلس فالمجلس أن يقر تعليق إعلان يذكر فيه اسمه باعتباره غائبا بلا إجازة في مقر المركز الذي ينوب عنه .

ويسرى حكم هذه المادة على العضو الذي يتغيب بدون عذر مقبول عن جلسات اللجنة التي هو عضو فيها ثلاث مرات متوالية أو يغيب عشر مرات غير متوالية ولو بغير .

مادة ٥٦ - لمجلس المديرية أن يعتبر مستقلا كل عضو منتخب تنطق عن الحضور ثلاثة أدوار عادية متوالية بدون عذر مقبول .

ولا يصدر القرار إلا بعد أن يسمع المجلس أقوال العضو أو بعد إثبات غيابه عن الجلسة التي تتعقد في ميدان لا يقل عن خمسة عشر يوما من تاريخ إخطار العضو صاحب الشأن بها .

مادة ٥٧ - يسقط من العضوية كل عضو مجلس مديرية يخالف أحكام المواد (٥١) و(٥٢) و(٥٣) .

وينتج في إسقاطه أحكام المادة ١٣ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٣١ الخاصة بانتخاب أعضاء مجالس المديرية .

مادة ٥٨ - لا يجوز الجمع بين العضوية في مجلس المديرية وإحدى الحالات المنصوص عليها في المادتين (٥٢) و(٥٣) إذا وجد العضو فيها وقت انتخابه .

مادة ٥٩ - فيما عدا أحوال عدم الجمع المنصوص عليها في القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٣١ يعتبر الشخص المنتخب متخذا عن العضوية ما لم يثبت في بحر خمسة عشر يوما من تاريخ انتخابه زوال السبب في عدم الجمع .

الباب الرابع

في التعاون بين المجالس على الأعمال ذات المصلحة المشتركة

مادة ٦٠ - لكل مجلس مديرية بموافقة وزير الداخلية أن يشترك مع غيره من مجالس المديرية أو مع المجالس البلدية في إنشاء أو إدارة عمن من الأعمال التي تعود بالفائدة على المديرية أو المدن أو القرى التي تمثلها تلك المجالس .

ويجوز وزير الداخلية بقرار منه شروط ذلك التعاون .

الباب الخامس

في الأحكام العامة والأحكام الوتعية

مادة ٦١ - يكون لمجلس المديرية أهلية التقاضي وله أن يقبل إذن من وزير الداخلية التبرعات التي ترد إليه من طريق الوقف والوصايا والهبات وغيرها . ويدير أمواله المتقولة والثابتة .

وكل مدرسة من المدارس المذكورة تستلمها وزارة المعارف العمومية أو يستغنى عنها بنقل الاعتماد المقرر لها إلى باب التعليم الإلزامي .

مادة ٧٦ - يلغى القانون النظامي رقم ٢٩ لسنة ١٩١٣

مادة ٧٧ - على وزراء حكومتنا تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه ويصل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

ويصدر وزير الداخلية القرارات اللازمة لذلك .

نأمر بأن يعم هذا القانون بنجام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

أخذ الرأي على مشروع القانون للبدء بالاسم

الرئيس - ليد حضرة النائب المحترم عد فهم ألقى أسباب امتناعه .

حضرة النائب المحترم عد فهم ألقى - امتنعت عن إبداء رأيي لأنني أعتقد أن لجنة الداخلية لا يمكنها أن توافق على رأى اللجنة الاستشارية التشريعية التي لا يمكن أن تتدخل في موضوعات فليس المجلس التواب، لأن سلطتها لاتصلو صياغة المواد والتوفيق بينها وبين التشريع القائم .

الرئيس - أسفرت نتيجة أخذ الرأي على المشروع عن قبوله بأغلبية ٩٧ صوتاً ورفضه واحد وامتنع واحد ، وإنذن يحال على مجلس الشيوخ .

مادة ٧٢ - يجوز حل مجلس المديرية بمرسوم تبين فيه أسباب الحل ويجتنب إجراء الانتخابات الجديدة في مدى ثلاثة أشهر من تاريخ حل المجلس .

مادة ٧٣ - عقب صدور المرسوم بحل مجلس المديرية يصدر وزير الداخلية قراراً بتأليف لجنة من : (١) أعضاء المجلس المنحل للمبين بحكم وظائهم إذا أمكن ذلك ، (٢) كبار الموظفين الآخرين التابعين للوزارات والمصالح لدى المديرية .

ولوزير الداخلية أن يمين في هذه اللجنة بعض أعيان المديرية .

ومع عدم الإخلال بأحكام المادة (٧٤) تقوم هذه اللجنة بمقام المجلس في الأعمال المستبلة .

ورأس هذه اللجنة المدير وعند الاحتضاء وكل المديرية .

ويجتمع اللجنة المذكورة في المواعيد التي يحددها المدير وتصدر قراراتها بالأغلبية المطلقة وعند تساوى الآراء يرجح جانب الرئيس .

مادة ٧٤ - إذا انتهى أجل مريان الرسوم المقررة في المادتين (١٩) و (٢٠) في الفترة التي تنقضي من حل المجلس واجتباؤه بجلسته الجديدة يجوز لوزير الداخلية أن يستصدر مرسوماً بالاستقرار في تحصيل تلك الرسوم كلها أو بعضها لمدة لا تتجاوز ستة شهور .

مادة ٧٥ - تستمر مجالس المديريات على إدارة مدارسها ولا يدخل في ذلك الملازم والمدارس المخصصة للتعليم الإلزامي إلى أن تستقر وزارات المعارف العمومية هذه للمعارس أو أن يستغنى عنها .

بيان أسماء حضرات التواب المحترمين الذين أخذت آراؤهم بالاسم ووافقوا على مشروع القانون الخاص بوضع نظام مجالس المديريات

(١) محمود عباس بك ، (٢) وجيب درس بك ، (٣) علي عبد الرزاق بك ، (٤) محمد حسن ، (٥) حسن حسني ، (٦) حافظ رمضان بك ، (٧) محمود أسعد ، (٨) الدكتور عبد العزيز نظلي بك ، (٩) محمود الطوير بك ، (١٠) عبد الله أرسلان بك ، (١١) عبد وهب كهي بك ، (١٢) عبد العزيز هني بك ، (١٣) محمود زكي بك ، (١٤) الدكتور عبد صالح بك ، (١٥) اسماعيل فهمي الشلقاني بك ، (١٦) حسن الباني بك ، (١٧) اسماعيل مراد ، (١٨) ابراهيم حسون آيالة ، (١٩) فريد خرفايع ، (٢٠) سليمان خضر ، (٢١) حسين مصطفى خليل بك ، (٢٢) عبد المحسن حسين بك ، (٢٣) عبد الحميد قاضي ، (٢٤) عبد الله حلال بك ، (٢٥) السيد حبيب ، (٢٦) عبد ليث قوره بك ، (٢٧) توفيق الكوكبي ، (٢٨) رضوان عهده ، (٢٩) ابراهيم البيهون ساطع بك ، (٣٠) سعد نور ، (٣١) الدكتور هادي توفيق رقت باشا ، (٣٢) ابراهيم مراد أبو صعد ، (٣٣) حسن كهي ، (٣٤) كامل زايد ، (٣٥) شاهين الجنزوري ، (٣٦) عبد الحميد طه ، (٣٧) عبد الرحمن هني حسن ، (٣٨) ابراهيم فهمي كريم باشا ، (٣٩) السيد منصور ، (٤٠) مصطفى القرائي بك ، (٤١) السيد أحمد عيسى بك ، (٤٢) محمود أبو حسين بك ، (٤٣) عبد النعم سطلان بك ، (٤٤) حافظ النقي ، (٤٥) أمين القرائي ، (٤٦) سليمان نصار ، (٤٧) عبد الشاذل ، (٤٨) عبد غفور القطار ، (٤٩) محمد طلام باشا ، (٥٠) الدكتور عبد الحميد سعيد ، (٥١) محمود السيد ، (٥٢) أحمد أبو الفتوح ، (٥٣) علي المزلزي بك ، (٥٤) عبد العزيز السوفاني ، (٥٥) محمود الجبار ، (٥٦) محمد زكي صالح بك ، (٥٧) شحات الكاتب ، (٥٨) سليمان صفور ، (٥٩) ابراهيم زكي ، (٦٠) عبد الحميد البرادي بك ، (٦١) عبد الرحمن علي أبو اسماعيل ، (٦٢) حفاري الزمر بك ، (٦٣) عبد الله سمير بك ، (٦٤) سيد احمد القط ، (٦٥) قزاد حسين ، (٦٦) محمد فريد حسني ، (٦٧) حسن الجبل بك ، (٦٨) حسن اسماعيل ، (٦٩) يوسف كساب بك ، (٧٠) عبد قلاب عبد الله ، (٧١) محمد سليم جابر ، (٧٢) نجيب عريات بك ، (٧٣) أحمد دلال الجندى ، (٧٤) بكليان دكوري ، (٧٥) حسن موسى بك ، (٧٦) أمين ناصر ، (٧٧) علي الباسي ، (٧٨) محمود فهمي القيسي باشا ، (٧٩) مصطفى سيف النصر بك ، (٨٠) عبد مصطفى عريك ، (٨١) علي عبد الناصر ، (٨٢) ليون جيتي ويصا ، (٨٣) ابراهيم اللطال بك ، (٨٤) زكي غانم أحمد ، (٨٥) ابراهيم زغالي بك ، (٨٦) جوي جوي تناغوبك ، (٨٧) أبو الحميد بدوي عبد الآخر ، (٨٨) السيد مصطفى الشريف ، (٨٩) محمد حامد الشريف بك ، (٩٠) عبد الفتاح أبو يحيى بك ، (٩١) ابراهيم حسن السيد ، (٩٢) عمر أحمد حامد بك ، (٩٣) فكري الصغير ، (٩٤) سيد الزقاني بك ، (٩٥) مدني حزين ، (٩٦) صالح مثالي ، (٩٧) عبد الله أبو زيد بك .

وتدريغ الموافقة على هذا المشروع حضرة النائب المحترم عبد الحميد عريك .

وامتنع عن إبداء الرأي حضرة النائب المحترم فهم القيسي .

مجلس الشيوخ

إحالة مشروع القانون إلى لجنة الداخلية

(جلسة ١٩ فبراير ١٩٣٤)

على الكتاب الوارد من مجلس النواب عن مشروع القانون المذكور وهذا نصه :

«حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

نظر مجلس النواب في أواخر أصفاده الثاني والثالث والرابع جلسات المنعقدة في ١٨ يناير و ٢١ يونيو و ٢٠ و ٢١ و ٢٦ و ٢٧ و ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٣٣ و ١٠ و ١١ و ١٦ و ١٨ يناير و ٦ و ٧ و ١٣ فبراير و ٢٩ مايو سنة ١٩٣٣ و ٢٩ و ٣٠ و ٣١ يناير و ١٣ فبراير سنة ١٩٣٤ تقارير لجنة

الداخلية والشؤون الصحية عن مشروع القانون الخاص بوضع نظام لمجالس المديرية — ووافق عليه بالصيغة المرافقة لهذا .

فأتشرف بأن أرسل مع هذا مشروع القانون ، وتقارير لجنة الداخلية والشؤون الصحية ، ومحاضر الجلسات المذكورة ، وأجبا عرض ذلك على هيئة مجلس الشيوخ .

وتفضلوا بكونكم يقبلون عظيم الاستعظام

القاهرة في ١٤ فبراير سنة ١٩٣٤
رئيس مجلس النواب
محمد توفيق رفعت

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على إحالة مشروع هذا القانون إلى لجنة الداخلية والشؤون الصحية ؟
(موافقة) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على إحالة مشروع القانون المذكور إلى لجنة الداخلية والشؤون الصحية .

مَجْلِسُ الشُّبُوحِ

تقرير لجنة الداخلية والشؤون الصحية عن مشروع القانون

وأما تنظيم هذه المجالس وتزيب اختصاصاتها فهو موضوع مشروع القانون المطروح على المجلس الآن .

ولقد وضع هذا المشروع على أساس القانون النظامي بموافقة المبادئ الدستورية تشيا مع تلك الخطوات المباركة التي خطتها الأمة في سبيل الرق والتقدم .

وأهم ما تضمنته هذه المبادئ اعتبار المديرية نفسها إختصاصا ممنوية تحتها مجالس المديرية وهو مبدأ قم له خطورته من حيث الاعتراف لهذه الوحدات الإدارية بنوع من الاستقلال في مباشرة حقوقها وإدارة شؤونها وتزيب على هذا أن نص الدستور على مبدأ آخرية نتيجة لازمة لهذه الشخصية المنوية ألا وهو اختصاص هذه المجالس بكل ما يهم أهل المديرية ، وزولا على هذا المبدأ قد خول مشروع القانون لهذه المجالس اختصاصا واسعا في شؤون التعليم والصحة والزراعة والمواصلات وغيرها كما يبدو ذلك فيما على :

في شؤون التعليم — على أثر المناقشات التي دارت في مجلس شوري القوانين في شؤون التعليم عدل القانون النظامي قديلا أجاز مجالس المديرية تخصيص كل ما تقرر من الرسوم على ضرائب الأقطان للتعليم (البند الثاني من الفقرة الأولى من المادة ٣٥) من القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩١٣ كما خول لها الحق في العمل على نشر التعليم بجميع أنواعه ودرجاته (الفقرة الأولى من المادة ٤٢) بشرط أن يخصص للتعليم الأول ٧٠٪ من مجموع هذه الرسوم وكان الفرض الأول من ذلك محاربة الأمية بنشر التعليم الأول في مختلف أوساط الأمة. والآن وقد قامت الحكومة قياما مشكورا بنشر التعليم والثقافة وخصص لهذا الغرض في ميزانية وزارة المعارف مبالغ طائلة أضاف ما كان مخصصا له وقت إصدار القانون النظامي، وبعد أن نص في صلب الدستور (المادة ١٩) على أن التعليم الأول إلزامي للصغار بين وبنات، فقد وضعت الحكومة قانونا للتعليم الإلزامي أقره البرلمان وبمقتضاه عهد إلى مجالس المديرية بنشر هذا النوع من التعليم بتخصيص ٦٦٪ من مجموع الرسوم

(المقرر خضرة الشيخ المحرم على جلال الدين باشا) .

أحال المجلس هذا المشروع على اللجنة بتاريخ ١٩ فبراير سنة ١٩٣٤ فبحثه في أربع جلسات حضرها حضرة صاحب السعادة محمود صادق يونس باشا مندوبا من قبل الحكومة .

ولقد وضع للجنة أن نظام مجالس المديرية منذ بدأ تكوينه إلى الآن مرتبط بالنظم النيابية العامة ارتباطا وثيقا، وكان كل إصلاح يدخل على هذه النظم يتناول نظام هذه المجالس .

فقد صدر القانون النظامي في أول ما يوسنة ١٨٨٣ شاملا لنظم مجالس المديرية والجمعية العمومية ومجلس شوري القوانين ، وكان كل ما تملكه مجالس المديرية من اختصاص مجرد إبداء رغبات في الحاجات العامة كما كانت تستشيرها الحكومة في بعض الشؤون الثانوية .

ثم عدل هذا القانون في سني ١٩٠٩ و ١٩١٣ تبعا لظروف السياسة العامة، وكان من مقتضى هذين التعديلات أن استعيز بالجمعية التشريعية عن الجمعية العمومية ومجلس شوري القوانين وأن وسع في اختصاص مجالس المديرية . إذ خول لها الحق في فرض رسوم مؤقتة على ضرائب الأقطان واعترف لها بالشخصية المنوية وعهد إليها بنشر التعليم بجميع درجاته وجعل من اختصاصها النظر في شؤون المنافع العامة وغير ذلك من الأمور الهامة التي أحصاها القانون النظامي وذكرته به على وجه التفصيل . ولقد أملت هذه المجالس بلاء حسنا فيما عهد به إليها وقامت بمجتمات صادقات كان لها أحسن الوقع وأبلغ الأثر في نفوس الأهلين جميعا .

فلما سن الدستور وقامت الحياة النيابية بنظامها الحالي كان لا بد أن يقع ذلك إعادة النظر في نظم مجالس المديرية وهو ما قرره الدستور حيث نص في المادتين ١٢١ و ١٢٢ على المبادئ التي يجب مراعاتها فيما يتعلق بانتخاب أعضائها وبتنظيمها وتزيبها .

أما إصلاح الانتخاب فقد صدر به القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٣١ وتم الانتخاب فعلا على مقتضاه .

وقد أغفل الشارع تحديد اختصاص مجالس المديرات في مسائل النزب اكتفاء بالقانون الذي أتته البرلمان في دورته الماضية .

وبالنسبة لتنوع هذه الاختصاصات ولأن أكثرها تمت إلى الفن بصفة وطيدة ، ولما لوحظ من أن مجالس المديرات بتشكيلها الحالي المقتصر فيه على الأعضاء المنتخبين لا تكون مستقلة كل العناصر التي تؤدي بها مهمتها على الوجه الأكمل إذ التمثيل عن طريق الانتخاب لا تراعى فيه غير مشيئة المنتخبين وقد يحى المنتخبون غالباً من عنصر واحد هو العنصر الزراعى فقد روى في وضع المشروع أن يكون بين أعضاء مجالس المديرات أعضاء من رجال الفن يمينون بحكم وظائفهم كما نص على ذلك في المادة ١٢٢ من الدستور على ألا يكون لهم رأى معدود في المسدولات إلا في المسائل التي لها صلة بأعمالهم .

وبناء على ما تقدم ترى اللجنة أن هذا المشروع واف بالحاجة حيث روى فيه ما وصلت إليه البلاد من التقدم والرق وعحقق لفكرة تقريب الأمة إلى الاستعداد على نفسها ولذا وافقت عليه بالصيغة التي أتتها مجلس النواب ماصدا التعديلات الآتية :

أولاً - طلبت الحكومة لسان متلوها صاحب السعادة محمود صادق يونس باشا وكيل وزارة الداخلية تعديل الفقرة الأخيرة من المادة ١٤ من مشروع القانون الخاصة بتشكيل لجنة للفصل نهائياً في الشكوى من توزيع رسوم الخفر بجند البشارة الأخيرة منها التي نصها "وتكون رئاسة تلك اللجنة للقاضي" والاستضافة عنها بالنص الآتي "ويكون المدير رئيساً لهذه اللجنة فإنت غالب أو منعه مانع رأسها وكيل المديرية" ويقول سعادته تهرباً لهذا الطلب إن المدير ووكيله أعرف الناس بحالة الأهالي ومقدرتهم المالية وبناء على ما يؤمن به من تحريرات إدارية دقيقة توصل إلى معرفة الحقيقة فضلاً عن أنها مستحولة عن شؤون الإدارة والأمن العام .

والجنة بعد أن راجعت نصوص القانون واطلعت على المناقشات التي دارت في مجلس النواب حول هذه المادة ترى قبول النص الذي أتته هذه الجلسة عند القراءة الثانية للشروع وقبل إرساله إلى اللجنة الاستشارية التشريعية وكان هذا النص بقضى بأن "يكون المدير رئيساً لهذه اللجنة فإن غالب أو منعه مانع رأسها وكيل المديرية وإذا غالب الاثنان كانت الرئاسة للقاضي" .

وفذلك للأصواب الآتية :

(١) لأن المادة ٣٨ من المشروع تنص على أن الرئيس المدير أو وكيله الاشتراك في أعمال لجان المجلس ورأس كل جلسة يحضرها فالخروج على هذا النص العام بوضع نص استثنائي في هذه المادة بقضى بإيجاد المدير أو وكيله عن هذه اللجنة لتبرير مجرد أقل ما يقال فيه إنه تعرض بأفهام ما يجب أن يملكه الحاكم الإداري المولى لإقامة العدل بين الناس .

الإضافية على ضرائب الأقطان (المادة ١٩ من قانون التعليم الإلزامي) على أن تحتل هذه المجالس لوزارة المعارف عن الأنواع الأخرى من التعليم تنفيذاً لسياسة ثابتة تسيير الحكومة والمهيات النيابية المحلية على منها ، فلا تعارض الخطوط ولا تصادم الجهود أخذاً مبدأ توزيع الاختصاص وتعميده .

ولا يعزب عن البال أن إلغاء أحمال هذه المهمة الخطيرة على مجالس المديرات دليل ساطع على عظم الثقل بها . إذ الاختصاص الجديد لهذه المجالس أوسع مدى وأعظم مسئولية وأبلغ ثمة من الاختصاص الحالي .

وبهذه المناسبة ترى اللجنة أن تعرب عن أمنية تملأ نفسها وهي صيانة الحقوق التي كسبها رجال التعليم الحاليين . ولقد يكون في الاحتفاظ بهم تحقيقاً لرغبات البلاد شعباً وحكومة وهي تسيير الحياة لأفراد الأمة المصرية بقدر ما لدى الحكومة من وسائل ومال .

في شؤون الصحة - لم ينص القانون النظامي عن هذه الشؤون وإنما أشار إليها عرضاً عند الكلام على حق مجالس المديرات في إبداء رغبات فيما يتعلق بالحاجات العامة للمديرية ومنها الصحة (المادة ٣٩ من القانون النظامي) .

أما المشروع الحالي فقد عني بهذه الشؤون أكبر عناية وفرض على كل مجلس أن يخصص للأعمال الصحية والعلمية ما لا يقل عن ٢٠٪ من مجموع الرسوم التي تمر على ضرائب الأقطان ، ولقد أحسن الشارع كل الإحسان في إيجاب هذه النسبة حتى لا تطغى الشؤون الأخرى على الشؤون الصحية ، تلك الشؤون الخطيرة التي يجب أن تكون في المقام الأول من الأهمية .

في الشؤون الزراعية - وإذا كان نصيب الزراعة من القانون النظامي الحالي نصيب الصحة ، إذ لم يرد لها ذكر فيه إلا مرة واحدة وعرضاً عند تقرير حق مجلس المديرية في إبداء رغبات الحكومة . فقد كان من حظها أيضاً أن تنال من هذا التشريع أجل عناية وأجل رعاية . فقد تناول القانون مسألة تحسين الأحوال الزراعية ونص على أن مجالس المديرات أن تنشئ المتاحف وأن تنظم المعارض لمختلف الزراعات والصناعات الزراعية وأنواع الحيوانات والطيور وأن تعمل على تشجيع حركة التعاون الزراعي وقوم بكل ما يكفل لها التقدم والنمو كما أوجب أخذ رأيها مقدماً في تنفيذ جميع المشروعات المتعلقة بالزراعة وفي تحديد المناطق المخصصة لزراعات معينة .

في شؤون المواصلات - قد أثبت مشروع القانون لمجالس المديرات الحق في أخذ رأيها مقدماً في إنشاء طرق المواصلات البرية أو المائية أو الحديدية وكذلك في إبطال هذه الطرق أو تعديل خطوطها كما أوجب موافقتها مقدماً فيما يخص بالسكك الحديدية الزراعية وكان رأيها في ذلك استشارياً .

وما يقال عن هذه الشؤون يقال أيضاً في غيرها فقد أثبت مشروع القانون لهذه المجالس حقوقاً مالية وإدارية مبنية تفصيلاً في نصوصه .

نحن قواد الأول ملك مصر

قرد مجلس الشيخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه وأصلده :

الباب الأول

فى تشكيل مجالس المديرىات

مادة ١ - ينشأ فى كل مديرية مجلس مديرية مركزه عاصمة المديرية .

مادة ٢ - يؤلف مجلس المديرية من :

(أ) أعضاء ينتخبون طبقا لأحكام قانون انتخاب أعضاء

مجالس المديرىات رقم ٤٣ لسنة ١٩٣١ .

(ب) وأعضاء يمثلون كلا من وزارات المالية والزراعة

والداخلية (الصحة العمومية) والمعارف العمومية

والأشغال العمومية والمواصلات معينين بحكم وظائفهم

بقرار من مجلس الوزراء .

ويكون المدير رئيسا لمجلس المديرية ونظائره . فإن غاب أو منعه عن

العمل مانع نائب عنه ويكل المديرية .

الباب الثانى

فى حقوق مجالس المديرىات واختصاصاتها

الفصل الأول

اختصاص مجالس المديرىات فى الشؤون الصحية

مادة ٣ - ينحصر مجلس المديرية ٢٠٪ على الأقل من مجموع الرسوم

المقررة طبقا للمادة (١٩) من هذا القانون للصرف على الشؤون الصحية

والطبية فى المديرية .

وتقرر مصلحة الصحة العمومية لكل مديرية برنامجا للإصلاحات الصحية

والطبية التى يتعين القيام بها فى مدى خمس سنوات . وفى ميعاد ستة شهور

قبل بداية السنة المالية تتقدم مصلحة الصحة العمومية إلى المجلس باقتراحاتها

فى وجوه الصرف أثناء السنة المالية مع بيان علاقة هذه الوجوه بالبرنامج

الموضوع للمديرية .

مادة ٤ - تتولى مصلحة الصحة العمومية التفتيش على جميع المنشآت

الصحية والطبية التابعة لمجالس المديرىات وتبلغ ملاحظاتها إلى هذه المجالس

لمراجعتها .

مادة ٥ - يؤخذ رأى مجلس المديرية مقدما فى إنشاء المستشفيات التابعة

لمصلحة الصحة العمومية أو للمجالس البلدية وفى قناتها أو إيطالها .

ويؤخذ رأيه كذلك فى إنشاء الجليانات أو إيطالها .

(ب) لأن فى حضوية القاضى ووكيل النيابة خمسة كبرى لوضع الحق فى نصابه .

(ج) لأن القاضى قد يتولى رئاسة اللجنة فى حال غياب المدير أو وكيله .

وقد وافقت الحكومة على النص الذى أقرته اللجنة .

ثانيا - رأت أغلبية اللجنة حذف المادة ٢٠ من مشروع القانون وهى

التي كانت تحول لمجلس المديرية فرض رسوم إضافية على الضرائب العامة

الأخرى غير ضرائب الأطنان ، وحجتها فى ذلك :

(أ) أن الضرائب العامة ، غير ضريبة الأطنان ، لاوجود لها فى الوقت

الحاضر اللهم إلا ضريبة القطن وقد اتجه ميل الأمة إلى إلغائها

والتخلص من أعبائها وعوائد الأملاك المبينة وقد حُلت فوق

طاقاتها من الرسوم الإضافية للصرف منها فى شؤون المجالس البلدية .

(ب) لأن عدم وجود تشريع يميز الضرائب العامة من غيرها من الرسوم

والمواد قد يدفع المجالس إلى تقرير رسوم إضافية على هذين النوعين

الأخيرين ، وفى هذا إرهابا للناس لا يبرره الحالة الحاضرة .

وقد لاحظت الأغلبية فضلا عما تقدم أن نص هذه المادة كاف

يحول لمجلس المديرية الحق المطلق فى فرض رسوم على الضرائب العامة الأخرى

بالغة ما بلغت بنبر تحديد نسبة معينة ، وهو ما لا يتفق وما نص عليه

فى المادة ١٩ من المشروع بخصوص ضرائب الأطنان .

أما الأغلبية فكان رأيا أن مشروع القانون إنما وضع للحال والاستقبال

وأن نية الحكومة قد اتجهت إلى تحرير أنواع أخرى من الضرائب العامة

كضريبة المهن مثلا وفى فرض رسوم إضافية عليها توزيع لأحمال التكليف

العامة بدلا من حصرها فى طبقة المزارعين وحدهم .

وهناك بعض تعديلات طليقة أدخلتها اللجنة على المشروع دعت إليها

الصياغة القانونية واقتضاها حذف المادة (٢٠) كما يسودك وانحسا

فى المقارنة بين المشروع الوارد من مجلس النواب والمشروع المعدل الذى

أقرته اللجنة .

وطبقا لنص المادة (٩٦) من الدستور والمادة (٤٦) من قانون

النظام الداخلى للبلدان قد اتصلت اللجنة باللجنة الاستشارية التشريعية بعد

التعديلات التى أدخلتها على المشروع وجاء ردّها بالموافقة عليها .

بناء على ذلك ترجو اللجنة من المجلس الموافقة على المشروع بالصيغة التى

أقرتها :

ثانياً - الترتيبات السوية التي تضعها وزارة الأشغال العمومية فيما يخص:

(أ) بتطهير القترع والمصارف العمومية في المديرية .

(ب) بمناوبات الرى الخاصة بالمديرية .

ومع ذلك فلوزارة الأشغال العمومية في الأحوال المستعجلة أن تتخذ ترتيبات المناوبات ، وفي هذه الحالة تخبر المجلس في أول انعقاد له بالأسباب التي دعت إلى عدم أخذ رأيه .

الفصل الخامس

اختصاص مجالس المديرات في شؤون المواصلات

مادة ١٢ - يؤخذ رأى مجلس المديرية مقمداً في إنشاء طرق المواصلات البرية أو المائية أو الحديدية متى كانت خاصة بالمديرية دون سواها وكذلك في إبطال تلك الطرق أو تعديل خطوطها .

وتكون موافقة المجلس لازمة مقمداً فيما يخص بالسكك الحديدية الزراعية.

الفصل السادس

اختصاص مجالس المديرات في أملاك الحكومة العامة والخاصة

مادة ١٣ - يؤخذ رأى مجلس المديرية مقمداً :

(١) فيما يرض للبيع من الأراضي القضاء المملوكة للدولة والمعدة للبناء في مدن المديرية وقراها التي ليس لها مجالس بلدية .

(٢) فيما يرض للبيع من الأراضي الزراعية المملوكة للدولة والواقعة في دائرة نصف قطرها خمسمائة متر من حدود المدن والقرى التي ليس لها مجالس بلدية .

(٣) في إنشاء المباني الداخلة في أملاك الحكومة العامة أو تخصيصها أو تغيير استعمالها أو إلزائها ولا يدخل في ذلك ما هو خاص بأعمال الرى ولا الكبارى .

الفصل السابع

اختصاص مجالس المديرات في الشؤون الإدارية

مادة ١٤ - يقتر مجلس المديرية بمصادقة وزارة الداخلية عدد الخفراء لللازمين لحراسة كل مدينة أو قرية في المديرية معاداً المدن والقرى التي لها مجالس بلدية وبين كذلك درجاتهم .

ويقدر المجلس بالطريقة عنها أجور الخفراء مع مراعاة معدل الأجور الجارية في أنحاء المديرية .

وإذا لم يقر المجلس قبل ١٥ سبتمبر من كل سنة إجراء تغيير في عدد خفراء مدينة أو قرية أو في ثقات أجورهم فيبقى عدد الخفراء في المدينة أو القرية ومعدل أجورهم كما كانت في السنة الماضية .

الفصل الثامن

اختصاص مجالس المديرات في شؤون التعليم

مادة ٦ - يقوم مجلس المديرية بالتعليم الأول ويتولى إدارته في جميع المدن والقرى بالمديرية وفقاً للقوانين واللوائح .

وله أن يثنى ويدير ملاحظي الأولاد من بين وبنات .

ولا يتولى مجلس المديرية أي فرع آخر من فروع التعليم .

مادة ٧ - يؤخذ رأى مجلس المديرية مقمداً في إنشاء مدارس الحكومة بالمديرية وفي تعلها أو إبطالها .

الفصل التاسع

اختصاص مجالس المديرات في الشؤون الزراعية

مادة ٨ - لمجلس المديرية :

(أ) أن يثنى متاحف وينظم معارض عملية للمحاصيل الزراعية والمواشي والدواجن والطيور والصناعات الزراعية .

(ب) أن يقرر جوائز مالية لأغراض معينة .

(ج) أن يثنى مزروعات بمثابة نماذج للزراعات الأكثر نجاحاً في المديرية وأن يثنى كذلك نماذج لتربية المواشي والدواجن والصناعات الزراعية .

(د) أن يقرر النظم الخاصة ببيع المحاصيل والمنتجات الزراعية في الحفلات والمناج والمأسواق وأن يخصص بوجه عام الاعتدات اللازمة ويقتض الإبرامات الكفيلة بتشجيع تهمم الزراعة وتحسين أحوالها والأعمال المرتبطة بها ونشر التعاون الزراعي بين أهلى المديرية والدفاع عن صوالح المزارعين .

مادة ٩ - يؤخذ رأى مجلس المديرية مقمداً في تنفيذ كافة المشروعات المتعلقة بالزراعة .

ويجب أخذ رأيه أيضاً في حالة العدول عن هذه المشروعات أو تغيير الجهة المرغوب تنفيذها فيها .

مادة ١٥ - يؤخذ رأى مجلس المديرية في تحديد المناطق المخصصة لزراعات معينة في المديرية .

الفصل العاشر

اختصاص مجالس المديرات في شؤون الرى

مادة ١٦ - يؤخذ رأى مجلس المديرية مقمداً في :

أولاً - إنشاء أو إبطال القترع والمصارف العمومية الخاصة بالمديرية دون سواها .

مادة ٢١ - يفتح في تحصيل الرسوم المقررة بمقتضى هذا القانون التواعد التمتية في تحصيل أموال الدولة .

وتعتبر أموال مجالس المديرية أموالاً عامة .

ويفتح بشأنها التواعد الخاصة بمخضف وصرف الأموال العامة .

مادة ٢٢ - مجلس المديرية أن يراقب استعمال ما لا يساشر هو صرفه من الرسوم طبقاً لنصوص هذا القانون أو أى قانون آخر .

الفصل التاسع

أحكام عامة

مادة ٢٣ - موافقة مجلس المديرية مقدماً واجبة في الأمور الآتية :

(١) إصدار المدير لأئحة محلية أو تعديلها أو إلغاؤها بالنسبة للمديرية كلها أو لقسم منها أو لبعض المدن أو القرى فيها .

(٢) تطبيق قرار أو لأئحة على تلك المدن أو القرى أو إبطال تطبيقها عليها .

(٣) وضع الأحكام اللازمة لتنفيذ قرار أو لأئحة في مدينة أو قرية بالمديرية .

والدير في حالة وباء أو غيرها من الأحوال المستعجلة أن يتجاوز عن رأى المجلس وعليه في هذه الحالة أن يخبر المجلس في أول انعقاد له بالأسباب التي دعت لذلك .

مادة ٢٤ - يؤخذ رأى مجلس المديرية مقدماً في الأمور الآتية :

(١) تطبيق قانون على مدينة أو قرية في المديرية أو إبطال تطبيقه .

(٢) وضع الأحكام اللازمة لتنفيذ قانون في مدينة أو قرية بالمديرية .

مادة ٢٥ - فيأخذ الاختصاصات المقررة لمجلس المديرية بنص صريح في هذا القانون أو في أى قانون آخر يجوز للدير ولكل وزير أن يستشير المجلس في كل مسألة يرى أخذ رأيها فيها .

والجلس فضلاً عن ذلك أن يبدى من نفسه للدير أو بواسطة المدير لكل وزير أو لمجلس الوزراء وغبات فيها يتعلق بالحاجات العامة للمديرية وعلى الأخص في شؤون الزراعة والرى وطرق المواصلات والأمن العام والصحة العمومية والتعليم والصناعة والتجارة .

وعلى الحكومة إذا لم تأخذ بتلك الرغبات أن تين للجلس الأسباب التي دعت إلى ذلك . وللجلس في هذه الحالة أن يد على بيان الحكومة ولا تكون الحكومة مقيلة بهذا الرد .

مادة ٢٦ - تخرج من اختصاص مجلس المديرية المسائل الداخلة في اختصاص المجالس البلدية الموجودة في المديرية .

ولا يجوز له أن يبحث في تعيين موظفى الحكومة أو قتلهم ولا في تأديبهم أو عقوبتهم .

وكذلك الرغبات والمناقشات والقرارات السياسية محظورة على المجلس .

ومع ذلك يجوز للوزير الداخلية بعد أخذ رأى المجلس أن يزيد عدد خفره أى مدينة أو قرية إذا رأى أن حالة الأمن العام تستدعى تلك الزيادة .

وتعين في كل سنة لجنة مشكلة من ثلاثة من أعضاء المجلس ومن قاض ووكيل نيابة مجتمعتهما وزير الداخلية لفصل نهائياً في الشكوى من توزيع رسوم الخفر اللازمة لحراسة المدينة أو القرية على مساكنها ، ويكون المدير رئيساً لهذه اللجنة فإن غالب أو منعه مانع رأسها وكيل المديرية وإذا غاب الاثنان كانت الرئاسة للقاضي .

مادة ١٥ - لإقام موله أو سوق في أى جهة من جهات المديرية لم جبر العادة بإقامتها فيها إلا بعد الترخيص به من المديرية بموافقة مجلس المديرية .

ويطلى المدير بالطرق الإدارية الموالم والأسواق التي تخام عخالفة لحكم هذه المادة .

ولا تلى الموالم المرخص بها أو التي جرت العادة على إقامتها إلا بعد موافقة مجلس المديرية .

مادة ١٦ - يؤخذ رأى مجلس المديرية مقدماً في منح امتيازات بعمل من الأعمال ذات المنفعة العامة في المديرية .

مادة ١٧ - موافقة مجلس المديرية مقدماً واجبة :

(١) تغيير أسماء أو حدود القرى التي لا يوجد لها مجالس بلدية .

(٢) إنشاء قرى جديدة في المديرية أو إلغاء قرى موجودة فيها .

مادة ١٨ - يؤخذ رأى مجلس المديرية مقدماً في الأمور الآتية :

(١) تغيير حدود المديرية .

(٢) تغيير دوائر الاختصاص الإدارية أو القضائية وإنشاء أو إلغاء قط البوليس المستندية .

(٣) إنشاء أو إلغاء مجلس بلدى في المديرية .

الفصل العاشر

اختصاص مجالس المديرية في الشؤون المالية

مادة ١٩ - لمجلس المديرية أن يقرر رسوموا إضافية لمدة معينة على ضرائب الأطنان في المديرية .

ويكون قراره قاطعاً ويصدر به مرسوم إذا لم يتجاوز ٨٪ من مجموع ضرائب الأطنان في المديرية .

وجوز للجلس زيادة الرسوم الإضافية إلى ١١٪ من مجموع ضرائب الأطنان ولا يكون قراره بالنسبة الزيادة نافذاً إلا إذا صادق عليه مجلس الوزراء وصدر مرسوم بذلك .

مادة ٢٠ - بعد صدور المرسوم باعتاد الرسوم الإضافية إذا أصدر مجلس المديرية قراراً بتخفيضها أو تقصير أجل سريانها أو إلغائها، فلا يكون هذا القرار نافذاً إلا بعد مصادقة مجلس الوزراء وصدر مرسوم آخر بذلك .

مادة ٢٧ - للجلس أن يطلب من الوزارات والمصالح كافة البيانات والمعلومات المتعلقة بالأعمال الداخلة في اختصاصه .
وله أيضا أن يطلب منها انتداب أحد موظفيها لحضور المناقشة في مسألة معروضة عليه .

مادة ٢٨ - يجب على المجلس أن يبدى رأيه في المسائل المعروضة عليه في مدة لا تتجاوز ثلاثة شهور .

فإذا طلب المدير أو الوزير الرأي بصفة مستجيبة يتعين إبداءه في مدى شهر واحد .

فإذا أبقى المجلس إبداء رأيه أو تأخر في إبدائه في المواعيد المتقدمة جاز للمجلس الوزراء أن يقرر التجاوز عن هذا الرأي .

الباب الثالث

في سير أعمال مجالس المديرية

الفصل الأول

أحكام عامة

مادة ٢٩ - قيل أن يتولى أعضاء مجلس المديرية للتحقيق معلوم يقسمون أن يكونوا عظمى للوطن وللك مطيعين للدستور وقوانين البلاد وأن يؤدوا أعمالهم بالنزاهة والصدق .

ويكون حلف اليمين في جلسة علنية .

مادة ٣٠ - يكون لمجلس المديرية دور اجتماع طارى في كل شهر مرة على الأقل بدعوة من المدير .

والقور عبارة عن جلسة أو جلسات متتالية تنعقد بناء على دعوة واحدة . ولا ينفذ دور الاجتماع إلا بعد النظر في جميع المسائل الواردة بمعدل الأعمال والمناقشة فيها .

والرئيس في أى وقت كان أن يدعو المجلس لقور خاص . وعليه دعوته إذا تقدم إليه طلب كتابي بذلك موقع عليه من نصف الأعضاء المنتخبين على الأقل . على أنه يجوز للرئيس الاستناع عن توجيه الدعوة للقور خاص أكثر من مرة واحدة في الشهر .

وفي أدوار الاجتماع خلاصة لا يجوز للمجلس أن يتداول إلا في الأمور التي دعى من أجلها .

مادة ٣١ - جلسات مجلس المديرية علنية . على أنه يجوز انعقادها بصفة سرية بناء على طلب الرئيس أو روع الأعضاء المنتخبين على الأقل ثم يقرر ما إذا كانت المناقشة في الموضوع المطروح أمامه تجري في جلسة علنية أم لا .

مادة ٣٢ - الأعضاء المنتخبون بحكم وظائفهم طبقا لقاعدة الثانية لا يكون لهم رأى مبدئي في المناولات إلا في المسائل المتعلقة بالوزارات التي يتناولها . ولكل من الوزارات المذكورة أن تتدب أكثر من ممثل واحد إذا اقتضى الحال . ولكن لا يكون لمن يمثلها غير صوت واحد في المسألة المطروحة للمداولة .

والوزارات غير المتلفة تحيين مندوب أو أكثر عند النظر في أمر يتعلق بها وهؤلاء المندوبون يشتركون في المناولات ولكن لا يكون لهم رأى مبدئي .

مادة ٣٣ - لا تكون مناولات المجلس قانونية إلا إذا حضرها أكثر من نصف الأعضاء المنتخبين .

مادة ٣٤ - في غير الأحوال المشترط فيها أغلبية خاصة تصدر قرارات المجلس بالأغلبية المطلقة للأعضاء الحاضرين وعند تساوى الأصوات يرجح جانب الرئيس .

مادة ٣٥ - إذا لم يتكامل المدد القانوني بعد مضي نصف ساعة من الميعاد المحدد لإحدى جلسات دور الاجتماع فتؤجل الجلسة ثلاثة أيام على الأقل أو سبعة على الأكثر . ويعدى الأعضاء المتخلفون لحضور الاجتماع التالى .

وتكون مناولات المجلس في الاجتماع الجديديحة مهما بلغ عدد الأعضاء الحاضرين ما لم تكن هناك أحوال مشترط فيها أغلبية خاصة . فإن كان عدد الأعضاء أقل من المدد القانوني وجب أن يكون البحث قاصرا على المسائل الواردة في جدول أعمال الجلسة الموجبة .

مادة ٣٦ - إذا تكامل المدد القانوني ومضت نصف ساعة ولم يحضر الرئيس جاز انعقاد المجلس تحت رئاسة أكبر الأعضاء سنا .

مادة ٣٧ - لو وزير الداخلية أن يصدر بموافقة مجلس الوزراء لوائح عامة تتضمن القواعد المتعلقة بالنظام الداخلى لمجالس المديرية ولطريقة سير أعمالها .

ولكل مجلس مديرية أن يضع لأنظمة بموافقة اللوائح المذكورة ويجب المصادقة على تلك الأنظمة من وزير الداخلية .

الفصل الثاني

المجلس

مادة ٣٨ - في شهر يناير من كل سنة يبين المجلس البيان العامة اللازمة لتحصين وتحضير الأعمال ويحدد عدد أعضاء هذه اللجان واختصاصاتها . ويكون انتخاب أعضائها بطريق الاقتراع السرى لكل لجنة وبالأغلبية النسبية .

وللمجلس أن يبين بحسب مقتضيات الحاجة بلانا خاصة لأغراض معينة .

مادة ٤٣ - يجوز للجنة أن تخفف أو تخفض من مشروع الميزانية أرقاما أدراجها المجلس مع اقتراح كيفية استعمال المبالغ الناشئة عن الحذف أو التخصيص .

ومع ذلك فإن عليها أن تدرج المبالغ اللازمة للأبواب الآتية إذا أهلها المجلس كلها أو بعضها :

- (١) الالتزامات التي يكون المجلس مقيدا بها .
- (٢) المصروفات التي يفرضا هذا القانون أو أي قانون آخر .
- (٣) مصاريف الإدارة والصيانة المتعاقبة بالمشآت أو المؤسسات أو الأعمال التي يقوم بها المجلس .

مادة ٤٤ - على اللجنة أن تخطر المجلس بملاحظاتها على مشروع ميزانيته ليبدأ رأيه فيها فإذا خلا تخفيفين رفع الأمر للبت فيه إلى مجلس الوزراء بتقرير من وزير الداخلية يتضمن رأى اللجنة ورأى مجلس المديرية ويختلف الاقتراحات الأخرى وملخص الأسباب التي بنيت عليها .

مادة ٤٥ - إذا لم يصدر قرار وزير الداخلية بالميزانية قبل ابتداء السنة المالية يعمل بالميزانية القديمة حتى يصدر القرار بالميزانية الجديدة .

مادة ٤٦ - كل مصروف غير وارد في الميزانية أو زائد على التقديرات الواردة فيها، وكل مبلغ يرد قلة من باب إلى آخر من أبواب الميزانية أو من بند إلى آخر في باب الأعمال الجديدة يجب عرض أمره على وزير الداخلية بناء على طلب مجلس المديرية ، ويصدر الوزير تصريح اللازم بقرار منه بعد أخذ رأى اللجنة المنصوص عليها في المادة (٤٢) من هذا القانون .

ويجوز للمجلس أن يقرر نقل الاعتماد الخاص ببند إلى بند آخر في الباب الواحد ماعدا الباب الخاص بالأعمال الجديدة .

مادة ٤٧ - على المجلس أن يضع حسابه الختامي للإدارة المالية عن العام المتقضى بعد ثلاثة أشهر على الأكثر من انتهاء السنة المالية .

ويصدر باعتدال هذا الحساب قرار من وزير الداخلية بعد أخذ رأى اللجنة المنصوص عليها في المادة (٤٢) .

مادة ٤٨ - تشر الميزانية والحساب الختامي في الجريدة الرسمية بعد اعتمادها .

الفصل الرابع

حقوق أعضاء مجالس اللديات وأجبايتهم

مادة ٤٩ - لكل عضو أن يوجه أسئلة الرئيس في المسائل التي من اختصاص المجلس . وعليه أن يكتب السؤال في عبارة واضحة موجزة وأن يقدّمه إلى الرئيس وهو يدرجه في جدول أعمال أول جلسة .

والأعضاء المليونون بحكم وظائفهم يكونون أعضاء في اللجان المكلفة بمسائل تدخل في اختصاصهم .

والدبر أو وكيله الاشتراك في أعمال لجانات المجلس ورأس كل جلسة يحضرها . فإذا لم يحضر أحدها جلسة انتظمت اللجنة أحد أعضائها الرئاسة .

مادة ٣٩ - تعرض تقارير اللجان على مجلس المديرية لإصدار قرار في شأنها .

وفيما عدا ما هو مبين في هذا القانون ينص صريح لا يجوز للمجلس أن يسهل بئى من سلطته إلى إحدى لجاناته .

مادة ٤٠ - جلسات اللجان سرية . وما لم تقرر اللجنة خلاف ذلك يكون لكل عضو من أعضاء المجلس حق الحضور في جلسات اللجان دون أن يشترك في المناقشات أو أن يبدى ملاحظات .

مادة ٤١ - يصدر وزير الداخلية قرارا بتنظيم سير أعمال اللجان .

الفصل الثالث

ميزانية مجالس اللديات

مادة ٤٢ - يضع مجلس المديرية ميزانية شاملة لإيراداته ومصروفاته ويقدمها إلى وزير الداخلية قبل ابتداء السنة المالية بثلاثة أشهر على الأقل ويرفق المجلس بمشروع ميزانيته جميع البيانات والمقاييس والأوراق التي بنيت عليها تقديرات الميزانية من إيرادات ومصروفات .

ويتبع في تحضير ميزانيات مجالس اللديات القواعد المعمول بها في وضع ميزانية الدولة .

ويصدر باعتدال الميزانية قرار من وزير الداخلية بعد أخذ رأى لجنة مؤلفة من :

وكيل وزارة الداخلية رئيسا
مدير قسم الإدارة بوزارة الداخلية
« « البلديات
« « مصلحة الصحة العمومية
« « كل من الوزارات الآتية :

وزارة المالية أعضاء
« المعارف العمومية
« الزراعة
« الأشغال العمومية
« المواصلات

مادة ٥٧ - لا يجوز الجمع بين العضوية في مجلس المديرية وإحدى الحالات المنصوص عليها في المادتين (٥١) و (٥٢) إذا وجد العضو فيها وقت انتخابه .

مادة ٥٨ - فيما عدا أحوال عدم الجمع المنصوص عليها في القانون الخاص بانتخاب أعضاء مجالس المديرات يعتبر الشخص المنتخب متيحاً من العضوية ما لم يثبت في بحر خمسة عشر يوماً من تاريخ انتخابه زوال السبب في عدم الجمع .

الباب الرابع

في التعاون بين المجالس على الأعمال ذات المصلحة المشتركة

مادة ٥٩ - لكل مجلس مديرية بموافقة وزير الداخلية أن يشترك مع غيره من مجالس المديرات أو مع المجالس البلدية في إنشاء أو إدارة عمل من الأعمال التي تعود بالفائدة على المديرات أو المدن أو القرى التي تحتلها تلك المجالس .

وسين وزير الداخلية بقرار منه شروط ذلك التعاون .

الباب الخامس

في الأحكام العامة والأحكام الوتية

مادة ٦٠ - يكون لمجلس المديرية أهلية التقاضي وله أن يقبل بإذن من وزير الداخلية التبرعات التي ترد إليه من طريق الوقف والوصايا والهبات وغيرها ، ويدير أمواله المنقولة والثابتة .

ويكون إذن وزير الداخلية واجباً أيضاً للتصرف في هذه الأموال أو تنصيب تخصيصها .

مادة ٦١ - ومع عدم الإخلال بأحكام المادة (٧٣) لا يجوز لمجلس بدون مصادقة مجلس الوزراء التنازل عن حقوقه في الأموال أو المنشآت أو المؤسسات التي يملكها أو يقوم بإدارتها .

مادة ٦٢ - لمجلس المديرية بمصادقة مجلس الوزراء أن يقوم بعمل من الأعمال ذات المنفعة العامة أو التي تعود بالنفع على المديرية .

مادة ٦٣ - تقع في الإعفاء من الرسوم المقررة من المجلس القواعد المعمول بها بشأن الضرائب العامة .

مادة ٦٤ - لا يجوز لمجلس المديرية بدون مصادقة مجلس الوزراء أن يقد قرضاً أو يتعهد بالقرام يقرب عليه مصروفات في ميزانيته لسنة أو سنوات مالية مقبلة .

ويجوز للرئيس أن يجبل الجواب على السؤال إلى دور الاجتماع التالي . وللعضو الذي وضع السؤال أن يستوضح الرئيس مرة واحدة فيما يجب به ولكن ليس له أن يقب على الإجابة .

مادة ٦٥ - لا يجوز لعضو مجلس المديرية أن يشترك - سواء في جلسات المجلس أم في لجانه - في مداولة له فيها مصالح سواء كان عن نفسه شخصياً أم بصفته وصياً أو قياً أو وكلاً .

مادة ٦٦ - لا يجوز لعضو مجلس المديرية أن يقوم بالذات أم بالواسطة بعمل أو مداولة أو مناقصة أو توريد أى كان لحساب المجلس ولا أن يدخل طرفاً منه في بيع أو إيجارة .

على أنه يجوز للمجلس عند الضرورة أن يشتري أو يستأجر من أحد أعضائه قطعة أرض أو بناء لعمل من الأعمال العامة التي يتولاها . ولا يكون قرار المجلس في هذا قاطعاً إلا بعد اعتياده من وزير الداخلية .

مادة ٦٧ - لا يجوز لعضو مجلس المديرية أن يشتغل في قضية ضد المجلس بصفته محامياً أو متنازلاً له عن الحقوق المتنازع فيها .

مادة ٦٨ - العضوية في مجالس المديرات مجانية .

ولا يجوز أن يتناول العضو من المجلس أى أجر أو مكافأة على عمل يؤديه المجلس في حدود العضوية .

على أنه يجوز أن يسترد الأعضاء المتخوون نفقات انتقالم من عمل إقامتهم إلى مقر المجلس لحضور جلسات أو جلسات لجانه أو إلى الجهات التي يكفون بأداء عمل فيها .

مادة ٦٩ - إذا غاب العضو المنتخب بدون عذر مقبول أكثر من ثلاث مرات في السنة عن جلسات المجلس فللمجلس أن يقرر تعليق إعلان يذكر فيه اسمه باعتباره غائباً بلا إجازة في مقر المركز الذي يتوب عنه .

ويسرى حكم هذه المادة على العضو الذي يتنوب بدون عذر مقبول عن جلسات اللجنة التي هو عضو فيها ثلاث مرات متوالية أو يغيب عشر مرات غير متوالية ولو بعذر .

مادة ٧٠ - لمجلس المديرية أن يعتبر مستقيل كل عضو منتخب تخلف عن الحضور ثلاثة أحوار متوالية بدون عذر مقبول .

ولا يصدر القرار إلا بعد أن يسمع المجلس أقوال العضو أو بعد إثبات غيابه عن الجلسة التي تتعقد في مجدا لا يقل عن خمسة عشر يوماً من تاريخ إخطار العضو صاحب الشأن بها .

مادة ٧١ - يسقط من العضوية كل عضو مجلس مديرية يخالف أحكام المواد (٥٠) و (٥١) و (٥٢) .

وتقع في إسقاطه أحكام المادة (١٣) من القانون الخاص بانتخاب أعضاء مجالس المديرات .

مادة ٧٢ - عقب صدور المرسوم بمجلس المديرية يصدر وزير الداخلية قراراً بتأليف لجنة من : (١) أعضاء المجلس المنحل المعيين بحكم وظائفهم إذا أمكن ذلك ، (٢) كبار الموظفين الآخرين التابعين للوزارات والمصالح لدى المديرية .

ولوزير الداخلية أن يعين في هذه اللجنة بعض أعيان المديرية .

ومع عدم الإخلال بأحكام المادة (٧٣) تهوم هذه اللجنة مقام المجلس في الأعمال المستبلة .

ويرأس هذه اللجنة المدير وعند الاقتضاء وكيل المديرية .

وتجتمع اللجنة المذكورة في المواعيد التي يحددها المدير وتصدر قراراتها بالأغلبية المطلقة وعند تساوى الآراء يرجح جانب الرئيس .

مادة ٧٣ - إذا انتهى أجل سريان الرسوم المقررة في المادة (١٩) في الفترة التي تنقضي بين حل المجلس واجتماعه بجيشه الجديدة يجوز لوزير الداخلية أن يستصدر مرسوماً بالاستمرار في تحصيل تلك الرسوم كلها أو بعضها لمدة لا تتجاوز ستة شهور .

مادة ٧٤ - تستمر مجالس المديرية على إدارة مدارسها ولا يدخل في ذلك الملاهي والمدارس المخصصة للتعليم الإلزامي إلى أن تستلم وزارة المعارف العمومية هذه المدارس أو أن يستغنى عنها .

وكل مدرسة من المدارس المذكورة تستلمها وزارة المعارف العمومية أو يستغنى عنها ينقل الاعتداد المقرر لها إلى باب التعليم الإلزامي .

مادة ٧٥ - يلغى القانون النظامي رقم ٢٩ لسنة ١٩١٣

مادة ٧٦ - على وزراء حكومتنا تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه ويصل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

ويصدر وزير الداخلية للقرارات اللازمة لذلك .

أمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

موقع ...

مادة ٦٥ - على مجالس المديرية أن تعرض التصديقات والمقاييس الخاصة بمشروعات تريد قيبتها على ٢٠٠ جنيه على وزارة الداخلية لفحصها واعتقادها مقبلاً .

ولوزير الداخلية بعد موافقة مجلس المديرية أن يلحج أعمال المشروع في مناقصة أو أن يعهد بتفيذها إلى إحدى مصالح الحكومة المختصة .

مادة ٦٦ - لوزارة الداخلية أن تفتش على حسابات مجالس المديرية وأعمال الإدارة في تلك المجالس .

مادة ٦٧ - تكون مداوات مجلس المديرية باطلة ولا يصح لها إذا جاوز المجلس فيها حدود اختصاصه .
ويصدر وزير الداخلية قراراً بإبطالها .

مادة ٦٨ - كل اجتماع يعقد الأعضاء كمجلس مديرية خارجاً من المكان المخصص لاجتماعه يعتبر غير مشروع .

وتكون القرارات التي يصدرها الأعضاء في هذه الاجتماعات باطلة قانوناً .
ويتخذ المدير الوسائل اللازمة لفض الاجتماع فوراً .

مادة ٦٩ - فيما عدا الأحوال المنصوص عليها في قانون الانتخاب أو في هذا القانون لإبطال الانتخاب وعدم الجمع وال سقوط من العضوية لا يجوز عزل أحد أعضاء مجالس المديرية المنتخبين إلا بمرسوم يصدر بناء على طلب مجلس الوزراء إثر قرار يصدر من مجلس المديرية بأغلبية ثلث الأعضاء .
ويجوز وقف العضو المروص أمره على المجلس بقرار من وزير الداخلية وذلك إلى أن يتخذ المجلس قراراً بشأنه .

مادة ٧٠ - لوزير الداخلية أن يأخذ رأى اللجنة المنصوص عليها في المادة ٤٢ من هذا القانون بشأن قرارات المجالس المروضة لاعتقاده أو لصداقة مجلس الوزراء .

مادة ٧١ - يجوز حل مجلس المديرية بمرسوم تين فيه أسباب الحل .
وحينئذ يجب إجراء الانتخابات الجديدة في مدى ثلاثة أشهر من تاريخ حل المجلس .

مشروع القانون كما أقره مجلس النواب

نحن نواد الأول ملك مصر

أقر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

الباب الأول

في تشكيل مجالس المديرية

مادة ١ — ينشأ في كل مديرية مجلس مديرية مركزه عاصمة المديرية .

مادة ٢ — يؤلف مجلس المديرية من :

(١) أعضاء يختبون طبقاً لأحكام قانون انتخاب أعضاء مجالس المديرية .

(ب) وأعضاء يمثلون كلا من وزارات المالية والزراعة والداخلية (الصحة العمومية) والمعارف العمومية والأشغال العمومية والمواصلات معينين بحكم وظائهم بقرار من مجلس الوزراء . ويكون المدير رئيساً لمجلس المديرية ويمثله ، فإن غاب أو امتنع عن العمل مانع عنه وكيل المديرية .

الباب الثاني

في حقوق مجالس المديرية واختصاصاتها

الفصل الأول

اختصاص مجالس المديرية في الشؤون الصحية

مادة ٣ — يخص مجلس المديرية ٢٠٪ على الأقل من مجموع الرسوم المتزرة طبقاً للادنين (١٩) و (٢٠) من هذا القانون للصرف على الشؤون الصحية والطبية في المديرية .

وتقرر مصلحة الصحة العمومية لكل مديرية برنامجاً للإصلاحات الصحية والطبية التي يتعين القيام بها في مدى خمس سنوات . وفي ميعاد ستة شهور قبل بداية السنة المالية تتقدم مصلحة الصحة العمومية إلى المجلس باقتراحاتها في وجوه الصرف أثناء السنة المالية مع بيان علاقة هذه الوجوه بالبرنامج الموضوع للمديرية .

مشروع القانون كما أقرته اللجنة ووافقت عليه اللجنة الاستشارية التشريعية

على أصلها .

مادة ٢ — يؤلف مجلس المديرية من :

(١) أعضاء يختبون طبقاً لأحكام قانون انتخاب أعضاء مجالس المديرية رقم ٤٣ لسنة ١٩٣١

(ب) وأعضاء يمثلون كلا من وزارات المالية والزراعة والداخلية (الصحة العمومية) والمعارف العمومية والأشغال العمومية والمواصلات معينين بحكم وظائهم بقرار من مجلس الوزراء . ويكون المدير رئيساً لمجلس المديرية ويمثله ، فإن غاب أو امتنع عن العمل مانع عنه وكيل المديرية .

الباب الثاني

في حقوق مجالس المديرية واختصاصاتها

الفصل الأول

اختصاص مجالس المديرية في الشؤون الصحية

مادة ٣ — يخص مجلس المديرية ٢٠٪ على الأقل من مجموع الرسوم المقررة طبقاً لقاعدة (١٩) من هذا القانون للصرف على الشؤون الصحية والطبية في المديرية .

وتقرر مصلحة الصحة العمومية لكل مديرية برنامجاً للإصلاحات الصحية والطبية التي يتعين القيام بها في مدى خمس سنوات . وفي ميعاد ستة شهور قبل بداية السنة المالية تتقدم مصلحة الصحة العمومية إلى المجلس باقتراحاتها في وجوه الصرف أثناء السنة المالية مع بيان علاقة هذه الوجوه بالبرنامج الموضوع للمديرية .

مشروع القانون كما أقره مجلس النواب

مشروع القانون كما أقرته اللجنة ووافقت عليه اللجنة الاستشارية التشريعية

على أصلها .

مادة ٤ — تتولى مصلحة الصحة العمومية التفتيش على جميع المنشآت الصحية والطبية التابعة لمجالس المديرية وتتبع ملاحظاتها إلى هذه المجالس لمراجعتها .

على أصلها .

مادة ٥ — يؤخذ رأى مجلس المديرية مقبلاً في إنشاء المستشفيات التابعة لمصلحة الصحة العمومية أو لمجالس البلدية وفي قتلها أو إبطالها .
ويؤخذ رأيه كذلك في إنشاء الجبايات أو إبطالها .

الفصل الثاني

اختصاص مجالس المديرية في شؤون التعليم

على أصلها .

مادة ٦ — يقوم مجلس المديرية بالتعليم الأول ويتولى إدارته في جميع المدن والقرى بالمديرية وفقاً للقوانين واللوائح .
وله أن يفتش ويدبر ملاجئ للأولاد من بين وبنات .
ولا يتولى مجلس المديرية أي فرع آخر من فروع التعليم .

على أصلها .

مادة ٧ — يؤخذ رأى مجلس المديرية مقبلاً في إنشاء مدارس الحكومة بالمديرية وفي قتلها أو إبطالها .

الفصل الثالث

اختصاص مجالس المديرية في الشؤون الزراعية

على أصلها .

مادة ٨ — لمجلس المديرية :
(أ) أن يفتش متاحف وينظم معارض عملية للحاصلات الزراعية والمواشي والدواجن والطيور والصناعات الزراعية .
(ب) أن يقرر جوائز مالية لأغراض معينة .
(ج) أن يفتش مزارع بمثابة نماذج للزراعات الأكثر نجاحاً في المديرية ، وأن يفتش كذلك نماذج لتربية المواشي والدواجن والصناعات الزراعية .

(د) أن يقرر النظم الخاصة ببيع الحاصلات والمنتجات الزراعية في الحفلات والمحال والأسواق وأن يخصص بوجه عام الاعتمادات اللازمة ويحدد الإجراءات الكفيلة بتشجيع هدم الزراعة وتحسين أحوالها والأشغال المرتبطة بها ونشر الصاكنون الزراعي بين أهالي المديرية والدفاع عن صواخل المزارعين .

على أصلها .

مادة ٩ — يؤخذ رأى مجلس المديرية مقبلاً في تنفيذ كافة المشروعات المتعلقة بالزراعة .
ويجب أخذ رأيه أيضاً في حالة السدول عن هذه المشروعات أو تغيير الجهة المرغوب تنفيذها فيها .

على أصلها .

مادة ١٠ — يؤخذ رأى مجلس المديرية في تحديد المناطق المخصصة لزراعات معينة في المديرية .

مشروع القانون كما أقره مجلس النواب

مشروع القانون كما أقرته اللجنة ووافقت عليه اللجنة الاستشارية التشريعية

الفصل الرابع

اختصاص مجالس المديرية في شؤون الري

على أصلها .

مادة ١١ - يؤخذ رأى مجلس المديرية مقبلاً في :
أولاً - إنشاء أو إبطال الترغ والمصارف العمومية الخاصة بالمديرية دون سواها .
ثانياً - الترتيبات السنوية التي تضعها وزارة الأشغال العمومية فيما يخص :

(١) بتطهير الترغ والمصارف العمومية في المديرية .
(ب) بمناوبات الري الخاصة بالمديرية .
ومع ذلك فلوزارة الأشغال العمومية في الأحوال المستعجلة أن تمتثل ترتيب المناوبات ، وفي هذه الحالة تخبر المجلس في أول انعقاد له بالأسباب التي دعت إلى عدم أخذ رايه .

الفصل الخامس

اختصاص مجالس المديرية في شؤون المواصلات

على أصلها .

مادة ١٢ - يؤخذ رأى مجلس المديرية مقبلاً في إنشاء طرق المواصلات البرية أو المائية أو الحديدية متى كانت خاصة بالمديرية دون سواها وكذلك في إبطال تلك الطرق أو تعديل خطوطها .
وتكون موافقة المجلس لازمة مقبلاً فيما يخص بالسكك الحديدية الزراعية .

الفصل السادس

اختصاص مجالس المديرية في أملاك الحكومة العامة والخاصة

على أصلها .

مادة ١٣ - يؤخذ رأى مجلس المديرية مقبلاً :
(١) فيما يمرض للبيع من الأراضي النضاه المملوكة للدولة والمملوكة للبناء في مدن المديرية وقراها التي ليس لها مجالس بلدية .
(٢) فيما يمرض للبيع من الأراضي الزراعية المملوكة للدولة والواقعة في دائرة نصف قطرها خمسمائة متر من حدود المدن والقرى التي ليس لها مجالس بلدية .
(٣) في إنشاء المباني الباطنة في أملاك الحكومة العامة أو تخصيصها أو تغيير استعمالها أو إزالتها ولا يدخل في ذلك ما هو خاص بأعمال الري ولا الكبارى .

مشروع القانون كما أقرته اللجنة ووافقت عليه اللجنة الاستشارية التشريعية

الفصل السابع

اختصاص مجالس المديريات في الشؤون الإدارية

مادة ١٤ - يقرر مجلس المديرية بمصادقة وزارة الداخلية عدد الخفراء اللازمين لحراسة كل مدينة أو قرية في المديرية ما عدا المدن والقرى التي لها مجالس بلدية وبين كذلك درجاتهم .

ويقرر المجلس بالطريقة عينها أجور الخفراء مع مراعاة معدل الأجور الجارية في أنحاء المديرية .

وإذا لم يقرر المجلس قبل ١٥ سبتمبر من كل سنة إجراء تغيير في عدد خفراء مدينة أو قرية أو في فئات أجورهم فيبقى عدد الخفراء في المدينة أو القرية ومعدل أجورهم كما كانت في السنة الماضية .

ومع ذلك يجوز لوزير الداخلية بعد أخذ رأى المجلس أن يزيد عدد خفراء أى مدينة أو قرية إذا رأى أن حالة الأمن العام تستدعي تلك الزيادة .

وتعين في كل سنة لجنة مشكلة من ثلاثة من أعضاء المجلس ومن قاض ووكيل نيابة بينهما وزير الحفانية للفصل نهائياً في الشكاوى من توزيع رسوم الخفر اللازمة لحراسة المدينة أو القرية على مساكنها ، ويكون المدير رئيساً لهذه اللجنة فإن غاب أو منعه مانع رأسها وكيل المديرية وإذا غاب الاثنان

كانت الرئاسة للقاضي .

على أصلها .

مشروع القانون كما أقره مجلس النواب

الفصل السابع

اختصاص مجالس المديريات في الشؤون الإدارية

مادة ١٤ - يقرر مجلس المديرية بمصادقة وزارة الداخلية عدد الخفراء اللازمين لحراسة كل مدينة أو قرية في المديرية ما عدا المدن والقرى التي لها مجالس بلدية وبين كذلك درجاتهم .

ويقرر المجلس بالطريقة عينها أجور الخفراء مع مراعاة معدل الأجور الجارية في أنحاء المديرية .

وإذا لم يقرر المجلس قبل ١٥ سبتمبر من كل سنة إجراء تغيير في عدد خفراء مدينة أو قرية أو في فئات أجورهم فيبقى عدد الخفراء في المدينة أو القرية ومعدل أجورهم كما كانت في السنة الماضية .

ومع ذلك يجوز لوزير الداخلية بعد أخذ رأى المجلس أن يزيد عدد خفراء أى مدينة أو قرية إذا رأى أن حالة الأمن العام تستدعي تلك الزيادة .

وتعين في كل سنة لجنة مشكلة من ثلاثة من أعضاء المجلس ومن قاض ووكيل نيابة بينهما وزير الحفانية للفصل نهائياً في الشكاوى من توزيع رسوم الخفر اللازمة لحراسة المدينة أو القرية على مساكنها .

وتكون رئاسة تلك اللجنة للقاضي .

مادة ١٥ - لا يقام مولد أو سوق في أى جهة من جهات المديرية لم يجر المولد بإقامته فيها إلا بعد الترخيص به من المديرية بموافقة مجلس المديرية .

ويسيطر المدير بالطرق الإدارية المواله والأسواق التي تقام مخالفة لحكم هذه المادة .

ولا تبنى المواله المرخص بها أو التي جرت المادة على إقامتها إلا بعد موافقة مجلس المديرية .

مادة ١٦ - يؤخذ رأى مجلس المديرية مقدماً في منح امتيازات بعمل من الأعمال ذات المنفعة العامة في المديرية .

مادة ١٧ - موافقة مجلس المديرية مقدماً واجبة :

(١) لتغيير أسماء أو حدود القرى التي لا يوجد لها مجالس بلدية .

(٢) لإنشاء قرى جديدة في المديرية أو إلغاء قرى موجودة فيها .

مادة ١٨ - يؤخذ رأى مجلس المديرية مقدماً في الأمور الآتية :

(١) تغيير حدود المديرية .

(٢) تغيير دوائر الاختصاص الإدارية أو القضائية وإنشاء أو إلغاء قطب البوليس المستندية .

(٣) إنشاء أو إلغاء مجلس بلدى في المديرية .

على أصلها .

على أصلها .

على أصلها .

مشروع القانون كما أقره مجلس النواب

مشروع القانون كما أقرته اللجنة ووافقت عليه اللجنة الاستشارية التشريعية

الفصل الثامن

اختصاص مجالس المديرية في الشؤون المالية

مادة ١٩ - المجلس المديرية أن يقرر رسوما إضافية لمدة معينة على ضرائب الأطنان في المديرية .

ويكون قراره قاطعا ويصدره مرسوم إذا لم يتجاوز ٨ ٪ من مجموع ضرائب الأطنان في المديرية .

ويجوز للمجلس زيادة الرسوم الإضافية إلى ١١ ٪ من مجموع ضرائب الأطنان ولا يكون قراره بالنسبة للزيادة نافذا إلا إذا صادق عليه مجلس الوزراء وصدر مرسوم بذلك .

مادة ٢٠ - للمجلس أن يقرر كذلك رسوما إضافية لمدة معينة على كل ضريبة عامة أخرى مقررة في المديرية . وفي هذه الحالة لا يكون قراره نافذا إلا إذا صادق عليه مجلس الوزراء وصدر مرسوم بذلك .

مادة ٢١ - بعد صدور المرسوم باعتدال الرسوم الإضافية من أى نوع كانت إذا أصدر مجلس المديرية قرارا بتخفيضها أو تمهيد أجل سريانها أو إلغائها فلا يكون هذا القرار نافذا إلا بعد مصادقة مجلس الوزراء وصدر مرسوم آخر بذلك .

مادة ٢٢ - يتبع في تحصيل الرسوم المقررة بمقتضى هذا القانون القواعد المتبعة في تحصيل أموال الدولة .

وتعتبر أموال مجالس المديرية أموالا عامة .

ويتبع بشأنها القواعد الخاصة بحفظ وصرف الأموال العامة .

مادة ٢٣ - لمجلس المديرية أن يراقب استهلاك مالا يباشره صرفة من الرسوم طبقا لنصوص هذا القانون أو أى قانون آخر .

الفصل التاسع

أحكام عامة

مادة ٢٤ - موافقة مجلس المديرية مقلما واجبة في الأمور الآتية :
(١) إصدار المدير لائحة محلية أو تنفيذها أو إلغائها بالنسبة للمديرية كلها أو لقسم منها أو لبعض المدن أو القرى فيها .
(٢) تطبيق قرار أو لائحة على تلك المدن أو القرى أو لإلطال تطبيقها عليها .
(٣) وضع الأحكام اللازمة لتنفيذ قرار أو لائحة في مدينة أو قرية بالمديرية .

وللدير في حالة وباء أو غيرها من الأحوال المستعجلة أن يتجاوز عن رأى المجلس ، وعليه في هذه الحالة أن يغير المجلس في أول انعقاد له بالأصواب التي دعت لذلك .

على أصلها .

حذفت .

مادة ٢ - بعد صدور المرسوم باعتدال الرسوم الإضافية إذا أصدر مجلس المديرية قرارا بتخفيضها أو تمهيد أجل سريانها أو إلغائها فلا يكون هذا القرار نافذا إلا بعد مصادقة مجلس الوزراء وصدر مرسوم آخر بذلك .

مادة ٢١ - على أصلها .

مادة ٢٢ -

مادة ٢٣ -

مشروع القانون كما أقره مجلس النواب

مادة ٢٥ - يؤخذ رأى مجلس المديرية مقمًا في الأمور الآتية :

(١) تطبيق قانون على مدينة أو قرية في المديرية أو إبطال تطبيقه .

(٢) وضع الأحكام اللازمة لتنفيذ قانون في مدينة أو قرية بالمديرية .

مادة ٢٦ - فيما عدا الاختصاصات المقررة لمجلس المديرية بنص صريح في هذا القانون أو في أى قانون آخر يجوز للمدير ولكل وزير أن يستشير المجلس في كل مسألة يرى أخذ رأيه فيها .

والجلس فضلا عن ذلك أن يبدى من نفسه للدبر أو بواسطة المدير لكل وزير أو لمجلس الوزراء رغبات فيما يتعلق بالاحتياجات العامة للمديرية وعلى الأخص في شؤون الزراعة والرى وطرق المواصلات والأمن العام والصحة العمومية والتعليم والصناعة والتجارة .

وعلى الحكومة إذا لم تأخذ بتلك الرغبات أن تبين للجلس الأسباب التى دعت إلى ذلك . والجلس في هذه الحالة أن يرد على بيان الحكومة ولا تكون الحكومة مقيدة بهذا الرد .

مادة ٢٧ - تخرج من اختصاص مجلس المديرية المسائل الباطنة في اختصاص المجالس البلدية الموجودة في المديرية .

ولا يجوز له أن يسمي موظفى الحكومة أو قلمهم ولا في تأديهم أو رقتهم . وكذلك الرغبات والمناقشات والقرارات السياسية محظورة على المجلس .

مادة ٢٨ - للجلس أن يطلب من الوزراء والمصالح كافة البيانات والمعلومات المتعلقة بالأعمال الباطنة في اختصاصه .

وله أيضا أن يطلب منها انتداب أحد موظفيها لحضور المناقشة في مسألة مبروزة عليه .

مادة ٢٩ - يجب على المجلس أن يبدى رأيه في المسائل المبروزة عليه في مدة لا تتجاوز ثلاثة شهور .

إذا طلب المدير أو الوزير الرأى بصفة مستعجلة يتعين إبداؤه في مدى شهر واحد .

إذا أبنى المجلس إبداء رأيه أو تأخر في إبداؤه في المواعيد المتضمنة جاز لمجلس الوزراء أن يقرر التجاوز عن هذا الرأى .

مشروع القانون كما أقرته اللجنة ووافقت عليه اللجنة الاستشارية التشريعية

مادة ٢٤ - على أصلها .

مادة ٢٥ -

مادة ٢٦ -

مادة ٢٧ -

مادة ٢٨ -

مشروع القانون كما أقره مجلس النواب

الباب الثالث

في سير أعمال مجالس المديرية

الفصل الأول

أحكام عامة

مادة ٣٠ - قبل أن يتولى أعضاء مجلس المديرية المنصوص عليهم يقسمون أن يكونوا مخلصين للوطن وللك ملطمين للستور ولقوانين البلاد وأن يؤتوا أعمالهم بالقامة والصدق .

ويكون حلف اليمين في جلسة علنية .

مادة ٣١ - يكون لمجلس المديرية دور اجتماع عادي في كل شهر مرة على الأقل بدعوة من المدير .

والدور عبارة عن جلسة أو جلسات متتالية تتعقد بناء على دعوة واحدة . ولا ينقض دور الاجتماع إلا بعد النظر في جميع المسائل الواردة بحلول الأعمال والمناقشة فيها .

ولرئيس في أي وقت كان أن يدعو المجلس لدور خاص . وعليه دعوته إذا تهمم إليه طلب كتابي بذلك موقع عليه من نصف الأعضاء المنتخبين على الأقل . على أنه يجوز للرئيس الامتناع عن توجيه الدعوة للدور خاص أكثر من مرة واحدة في الشهر .

وفي أدوار الاجتماع الخاصة لا يجوز المجلس أن يتناول إلا في الأمور التي دعى من أجلها .

مادة ٣٢ - جلسات مجلس المديرية علنية . على أنه يجوز انعقاده بصفة سرية بناء على طلب الرئيس أو ربع الأعضاء المنتخبين على الأقل ثم يقرر ما إذا كانت المناقشة في الموضوع المطروح أمامه تجري في جلسة علنية أم لا .

مادة ٣٣ - الأعضاء المسمون بمحكم وظائهم طبقا للسادة الثانية لا يكون لهم رأى معدود في المدلولات إلا في المسائل المتعلقة بالوزارات التي يمثلونها ولكل من الوزارات المذكورة أن تنتدب أكثر من ممثل واحد إذا اقتضى الحال . ولكن لا يكون لمن يمثلها غير صوت واحد في المسألة المطروحة للمدولة .

والوزارات غير المتمثلة بمصين مندوب أو أكثر عند النظر في أمر يتعلق بها وهؤلاء المندوبون يشتركون في المدلولات ولكن لا يكون لهم رأى معدود .

مادة ٣٤ - لا تكون مدلولات المجلس قانونية إلا إذا حضرها أكثر من نصف الأعضاء المنتخبين .

مادة ٢٩ - على أصلها .

مادة ٣٠ -

مادة ٣١ -

مادة ٣٢ -

مادة ٣٣ -

مادة ٣٤ - على أصلها .

مادة ٣٥ -

مادة ٣٦ -

مادة ٣٧ -

مادة ٣٥ - في غير الأحوال المشترط فيها أغلبية خاصة تصدر قرارات المجلس بالأغلبية المطلقة للأعضاء الحاضرين، وعند تساوي الأصوات يرجح جانب الرئيس .

مادة ٣٦ - إذا لم يتكامل العدد القانوني بعد مضي نصف ساعة من الميلاد المحدد لإحدى جلسات دور الاجتماع فتؤجل الجلسة لثلاثة أيام على الأقل أو سبعة على الأكثر، ويدعى الأعضاء المتخفون لحضور الاجتماع التالي .

وتكون مداولات المجلس في الاجتماع الجديد صحيحة مهما بلغ عدد الأعضاء الحاضرين ما لم تكن هناك أحوال مشترط فيها أغلبية خاصة . فإن كان عدد الأعضاء أقل من العدد القانوني وجب أن يكون البحث قاصراً على المسائل الواردة في جدول أعمال الجلسة المؤجلة .

مادة ٣٧ - إذا تكامل العدد القانوني ومضت نصف ساعة ولم يحضر الرئيس جاز انعقاد المجلس تحت رئاسة أكبر الأعضاء سناً .

مادة ٣٨ - لوزير الداخلية أن يصدر بموافقة مجلس الوزراء لوائح عامة تتضمن القواعد المتعلقة بالنظام الداخلي لمجالس المديرات ولطريقة السير في أعمالها .

ولكل مجلس مديرية أن يضع لائحته بموافقة اللوائح المذكورة ويجب المصادقة على تلك اللائحة من وزير الداخلية .

الفصل الثاني

الباب

مادة ٣٨ -

مادة ٣٩ - في شهر يناير من كل سنة يبين المجلس الجان العامة اللازمة لتحصن وتحضير الأعمال ويحدد عدد أعضاء هذه الجان واختصاصاتها . ويكون انتخاب أعضائها بطريق الاقتراع السري لكل لجنة وبالأغلبية النسبية .

والجلس أن يبين بحسب مقتضيات الحاجة لجاناً خاصة لأغراض معينة . والأعضاء المعينون بحكم وظائفهم يكونون أعضاء في الجان المكلفة بمسائل تختل في اختصاصهم .

والدبر أو وكيله الاشتراك في أعمال الجان المجلس ورأس كل جلسة يحضرها . فإذا لم يحضر أحدهما جلسة انتخب اللجنة أحد أعضائها للرئاسة .

مادة ٣٩ -

مادة ٤٠ - تعرض تقارير الجان على مجلس المديرية لإصدار قرار في شأنها .

وفيما عدا ما هو مبين في هذا القانون بنص صريح لا يجوز للمجلس أن يجهد بشيء من سلطته إلى إحدى بلطاته .

مشروع القانون كما أقرته اللجنة ووافقت عليه اللجنة الاستشارية التشريعية

مادة ٤ - على أصلها .

مادة ٤١ -

مادة ٤٢ -

مادة ٤٣ -

مشروع القانون كما أقره مجلس النواب

مادة ٤١ - جلسات الجان مربة . وما لم يقرر اللجنة خلاف ذلك يكون لكل عضو من أعضاء المجلس حق الحضور في جلسات الجان دون أن يشترك في المناقشات أو أن يبدى ملاحظات .

مادة ٤٢ - يصدر وزير الداخلية قرارا بتنظيم سير أعمال الجان .

الفصل الثالث

ميزانية مجالس المديرات

مادة ٤٣ - يضع مجلس المديرية ميزانية شاملة لإيراداته ومصروفاته ويقدمها إلى وزير الداخلية قبل ابتداء السنة المالية بثلاثة أشهر على الأقل . ويرفق المجلس بمشروع ميزانيته جميع البيانات والمقاييس والأوراق التي تبين عليها تقديرات الميزانية من إيرادات ومصروفات .

ويتبع في تحضير ميزانيات مجالس المديرات القواعد المعمول بها في وضع ميزانية الدولة .

ويصدر باعتماد الميزانية قرار من وزير الداخلية بعد أخذ رأى لجنة مؤلفة من :

- | | | |
|-----------------------------------|-------|-------|
| وكيل وزارة الداخلية | | رئيسا |
| مدير قسم الإدارة بوزارة الداخلية | | |
| « البلديات » | | |
| « مندوب عن مصلحة الصحة العمومية » | | |
| « كل من الوزارات الآتية : | | |
| وزارة المالية | | أعضاء |
| « المعارف العمومية » | | |
| « الزراعة » | | |
| « الأشغال العمومية » | | |
| « المواصلات » | | |

مادة ٤٤ - يجوز للجنة أن تحذف أو تخفف من مشروع الميزانية أرقاما أدرجها المجلس مع اقتراح كيفية استعمال المبالغ الناشئة عن الحذف أو التخفيض .

ومع ذلك فإن عليها أن تدوج المبالغ اللازمة للأبواب الآتية إذا أهلكها المجلس كلها أو بعضها :

(١) الالتزامات التي يكون المجلس مقبلا بها .

(٢) للمصروفات التي يفرضها هذا القانون أو أي قانون آخر .

(٣) مصاريف الإدارة والصيانة المتعلقة بالمنشآت أو المؤسسات أو الأعمال التي يقوم بها المجلس .

مشروع القانون كما أقرته اللجنة ووافقت عليه اللجنة الاستشارية التشريعية

مادة ٤٤ — على أصلها .

مادة ٤٥ — على أصلها .

مادة ٤٦ — كل مصروف غير وارد في الميزانية أو زائد على التقديرات الواردة فيها ، وكل مبلغ يراد نقله من باب إلى آخر من أبواب الميزانية أو من بند إلى آخر في باب الأعمال الجديدة يجب عرض أمره على وزير الداخلية بناء على طلب مجلس المديرية . ويصدر الوزير التصريح اللازم بقرار منه بعد أخذ رأى اللجنة المنصوص عليها في المادة (٤٢) من هذا القانون .

ويجوز للمجلس أن يقرر هل الاعتداء الخاص ينند إلى بند آخر في الباب الواحد ما عدا الباب الخاص بالأعمال الجديدة .

مادة ٤٧ — على المجلس أن يضع حسابه الختامي للإدارة المالية عن العام المتقضى بعد ثلاثة أشهر على الأكثر من انتهاء السنة المالية .

ويصدر باعتقاد هذا الحساب قرار من وزير الداخلية بعد أخذ رأى اللجنة المنصوص عليها في المادة (٤٢) .

مادة ٤٨ — على أصلها .

مشروع القانون كما أقره مجلس النواب

مادة ٤٥ — على اللجنة أن تخطر المجلس بملاحظاتنا على مشروع ميزانيته ليبدى رأيه فيها ، فإذا خلا مختلفين رفع الأمر للبث فيه إلى مجلس الوزراء بقرور من وزير الداخلية يتضمن رأى اللجنة ورأى مجلس المديرية ومختلف الاقتراحات الأخرى وملخص الأسباب التي بنيت عليها .

مادة ٤٦ — إذا لم يصدر قرار وزير الداخلية بالميزانية قبل انتهاء السنة المالية يعمل بالميزانية القديمة حتى يصدر القرار بالميزانية الجديدة .

مادة ٤٧ — كل مصروف غير وارد في الميزانية أو زائد على التقديرات الواردة فيها وكل مبلغ يراد نقله من باب إلى آخر من أبواب الميزانية أو من بند إلى آخر في باب الأعمال الجديدة يجب عرض أمره على وزير الداخلية بناء على طلب مجلس المديرية . ويصدر الوزير التصريح اللازم بقرار منه بعد أخذ رأى اللجنة المنصوص عليها في المادة (٤٢) من هذا القانون .

ويجوز للمجلس أن يقرر هل الاعتداء الخاص ينند إلى بند آخر في الباب الواحد ما عدا الباب الخاص بالأعمال الجديدة .

مادة ٤٨ — على المجلس أن يضع حسابه الختامي للإدارة المالية عن العام المتقضى بعد ثلاثة أشهر على الأكثر من انتهاء السنة المالية .

ويصدر باعتقاد هذا الحساب قرار من وزير الداخلية بعد أخذ رأى اللجنة المنصوص عليها في المادة (٤٢) .

مادة ٤٩ — تقرر الميزانية والحساب الختامي في الجريدة الرسمية بعد اعتقادها .

الفصل الرابع

حقوق أعضاء مجالس المديرية وواجباتهم

مادة ٥٠ — لكل عضو أن يوجه أسئلة للرئيس في المسائل التي من اختصاص المجلس . وعليه أن يكتب السؤال في عبارة واضحة موجزة وأن يهدهمه إلى الرئيس وهو يدرجه في جدول أعمال أول جلسة .

ويجوز للرئيس أن يؤجل الجواب على السؤال إلى دور الاجتماع التالي .

وللعضو الذي وضع السؤال أن يستوضح الرئيس مرة واحدة فيما أجاب به ولكن ليس له أن يعقب على الإجابة .

مادة ٥١ — لا يجوز لعضو مجلس المديرية أن يشترك — سواء في جلسات المجلس أم في لجاته — في مداولة له فيها مصالح سواء أكان من نفسه شخصيا أم بصفته وصيا أو قيا أو وِلا .

مادة ٤٩ —

مادة ٥٠ —

مشروع القانون كما أقره مجلس النواب

مادة ٥٢ - لا يجوز لمضو مجلس المديرية أن يقوم بالثبات أم بالواسطة بعمل أو مقابلة أو مناقشة أو توريد أى كان لحساب المجلس ولا أن يدخل طرفاً منه في بيع أو إعادة .

على أنه يجوز للمجلس عند الضرورة أن يشتري أو يشتري من أحد أعضائه قطعة أرض أو بناء لعمل من الأعمال العامة التي يتولاها ، ولا يكون قرار المجلس في هذا قاطعاً إلا بعد اعتاده من وزير الداخلية .

مادة ٥٣ - لا يجوز لمضو مجلس المديرية أن يشتغل في قضية ضد المجلس بصفته محامياً أو متنازلاً له عن الحقوق المتنازع فيها .

مادة ٥٤ - العضوية في مجالس المديرية مجانية . ولا يجوز أن يتناول العضو من المجلس أى أجر أو مكافأة على عمل يؤديه للمجلس في حدود العضوية .

على أنه يجوز أن يسترد الأعضاء المتخوون حققات انتظام من عمل إقامتهم إلى مقر المجلس لحضور جلساته أو جلسات بلانه أو إلى الجهات التي يكلفون بإداء عمل فيها .

مادة ٥٥ - إذا غاب العضو المنتخب بدون عذر مقبول أكثر من ثلاث مرات في السنة عن جلسات المجلس فالمجلس أن يقرر تعليق إعلان يذكّر فيه اسمه باعتباره غائباً بلا إجازة في مقر المركز الذي ينوب عنه .

ويسرى حكم هذه المادة على العضو الذي يتغيب بدون عذر مقبول عن جلسات اللجنة التي هو عضو فيها ثلاث مرات متوالية أو يقبض عشر مرات غير متوالية ولو بغير .

مادة ٥٦ - لمجلس المديرية أن يعتبر مستقبلاً كل عضو منتخب تخلف عن الحضور ثلاثة أدوار مادية متوالية بدون عذر مقبول .

ولا يصدر القرار إلا بعد أن يسمع المجلس أقوال العضو أو بعد إثبات غيابه عن الجلسة التي تتخذ في ميداد لا يقل عن خمسة عشر يوماً من تاريخ إخطار العضو صاحب الشأن بها .

مادة ٥٧ - يسقط من العضوية كل عضو مجلس مديرية يخالف أحكام المواد (٥١) و(٥٢) و(٥٣) .

ويتبع في إسقاطه أحكام المادة (١٣) من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٣١ الخاص بانتخاب أعضاء مجالس المديرية .

مادة ٥٨ - لا يجوز الجمع بين العضوية في مجلس المديرية وإحدى الحالات المنصوص عليها في المادتين (٥٢) و(٥٣) إذا وجد العضو فيها وقت انتخابه .

مادة ٥٩ - فيما عدا أحوال عدم الجمع المنصوص عليها في القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٣١ يعتبر الشخص المنتخب متخذاً عن العضوية ما لم يثبت في بحر الخمسة عشر يوماً من تاريخ انتخابه زوال السبب في عدم الجمع .

مشروع القانون كما أقرته اللجنة ووافقت عليه اللجنة الاستشارية التشريعية

مادة ٥١ - على أصلها .

مادة ٥٢ -

مادة ٥٣ -

مادة ٥٤ -

مادة ٥٥ -

مادة ٥٦ - يسقط من العضوية كل عضو مجلس مديرية يخالف أحكام المواد (٥٠) و(٥١) و(٥٢) .

ويتبع في إسقاطه أحكام المادة (١٣) من القانون الخاص بانتخاب أعضاء مجالس المديرية .

مادة ٥٧ - لا يجوز الجمع بين العضوية في مجلس المديرية وإحدى الحالات المنصوص عليها في المادتين (٥١) و(٥٢) إذا وجد العضو فيها وقت انتخابه .

مادة ٥٨ - فيما عدا أحوال عدم الجمع المنصوص عليها في القانون الخاص بانتخاب أعضاء مجالس المديرية يعتبر الشخص المنتخب متخذاً عن العضوية ما لم يثبت في بحر الخمسة عشر يوماً من تاريخ انتخابه زوال السبب في عدم الجمع .

الباب الرابع

في التعاون بين المجالس على الأعمال ذات المصلحة المشتركة

مادة ٥٩ - على أصلها .

مادة ٦٠ - لكل مجلس مديرية، بموافقة وزير الداخلية، أن يشترك مع غيره من مجالس للمدريات أو مع المجالس البلدية في إنشاء أو إدارة عمل من الأعمال التي تعود بالفائدة على المدريات أو المدن أو القرى التي تغطيها تلك المجالس .

ويسمى وزير الداخلية بقرار منه شروط ذلك التعاون .

الباب الخامس

في الأحكام العامة والأحكام الوتية

مادة ٦٠ -

مادة ٦١ - يكون لمجلس المديرية أهلية التقاضي، وله أن يقبل بإذن من وزير الداخلية التبرعات التي ترد إليه من طريق الوقف والهبات والهدايا، ويرى أمواله المتقولة والثابتة .
ويكون إذن وزير الداخلية واجباً أيضاً للتصرف في هذه الأموال أو تخيير تخصيصها .

مادة ٦١ - ومع عدم الإخلال بأحكام المادة (٧٣) لا يجوز للمجالس بدون مصادقة مجلس الوزراء التنازل عن حقوقه في الأموال أو المنشآت أو المؤسسات التي يملكها أو يقوم بإدارتها .

مادة ٦٢ - على أصلها .

مادة ٦٢ - ومع عدم الإخلال بأحكام المادة (٧٤) لا يجوز للمجالس بدون مصادقة مجلس الوزراء التنازل عن حقوقه في الأموال أو المنشآت أو المؤسسات التي يملكها أو يقوم بإدارتها .

مادة ٦٣ - لمجلس المديرية، بمصادقة مجلس الوزراء، أن يقوم بعمل من الأعمال ذات المنفعة العامة أو التي تعود بالنفع على المديرية .

مادة ٦٣ -

مادة ٦٤ - تتبع في الإغناء من الرسوم المقررة من المجلس القواعد المعمول بها بشأن الضرائب العامة .

مادة ٦٤ -

مادة ٦٥ - لا يجوز لمجلس المديرية، بدون مصادقة مجلس الوزراء، أن يعقد قرضاً أو يتعهد بالتزام يترتب عليه مصروفات في ميزانيته لسنة أو سنوات مالية مقبلة .

مادة ٦٥ -

مادة ٦٦ - على مجالس المدريات أن تعرض التصميمات والمقاييس الخاصة بمشروعات تزيد قيمتها على ٢٠٠ جنيه على وزارة الداخلية لفحصها واعتمادها مقبلاً .

ولوزير الداخلية، بعد موافقة مجلس المديرية، أن يطرح أعمال المشروع في مناقصة أو أن يهد بتفويضها إلى إحدى مصالح الحكومة المختصة .

مادة ٦٦ -

مادة ٦٧ - لوزارة الداخلية أن تقتض على حسابات مجالس المدريات وأعمال الإدارة في تلك المجالس .

مشروع القانون كما أقره مجلس النواب

مادة ٦٨ - تكون مداولات مجلس المديرية باطلة ولا يعمل بها إذا جاوز المجلس فيها حدود اختصاصه .

ويصدر وزير الداخلية قرارا بطلانها .

مادة ٦٩ - كل اجتماع يقصده الأعضاء كمجلس مديرية خرابا عن المكان المخصص لاجتماعه يعتبر غير مشروع .

وتكون القرارات التي يصدرها الأعضاء في هذه الاجتماعات باطلة قانونا .

ويقصد المدير الوسائل اللازمة لفض الاجتماع قورا .

مادة ٧٠ - فيما عدا الأحوال المنصوص عليها في قانون الانتخاب أو في هذا القانون لإبطال الانتخاب وعدم الجمع والسقوط من العضوية لا يجوز عزل أحد أعضاء مجالس المديرية المنتخبين إلا بمرسوم يصدر بناء على طلب مجلس الوزراء إثر قرار يصدر من مجلس المديرية بأغلبية ثلث الأعضاء .

ويجوز وقف العضو المروض أمره على المجلس بقرار من وزير الداخلية وذلك إلى أن يتخذ المجلس قرارا بشأنه .

مادة ٧١ - لوزير الداخلية أن يأخذ رأى اللجنة المنصوص عليها في المادة (٤٣) من هذا القانون بشأن قرارات المجالس المروضة لاعتقاده أو لمصادقة مجلس الوزراء .

مادة ٧٢ - يجوز حل مجلس المديرية بمرسوم تين فيه أسباب الحل . وحيتق يجب إجراء الانتخابات الجديدة في مدى ثلاثة أشهر من تاريخ حل المجلس .

مادة ٧٣ - عقب صدور المرسوم بحل مجلس المديرية يصدر وزير الداخلية قرارا بتأليف لجنة من : (١) أعضاء المجلس المنحل المعينين بحكم وظائفهم إذا أمكن ذلك ، (٢) كبار الموظفين الآخرين التابعين للوزارات والمصالح لدى المديرية .

ولوزير الداخلية أن يمين في هذه اللجنة بعض أعيان المديرية .

ومع عدم الإخلال بأحكام المادة (٧٤) تقوم هذه اللجنة مقام المجلس في الأعمال المستعجلة .

ويرأس هذه اللجنة المدير وعند الاقتضاء وكل المديرية .

وتجتمع اللجنة المذكورة في المواعيد التي يحددها المدير وتصدر قراراتها بالأغلبية المطلقة وعند تساوى الآراء يرجح جانب الرئيس .

مشروع القانون كما أقرته اللجنة ووافقت عليه اللجنة الاستشارية التشريعية

مادة ٦٧ - على أصلها .

مادة ٦٨ -

مادة ٦٩ -

مادة ٧٠ - لوزير الداخلية أن يأخذ رأى اللجنة المنصوص عليها في المادة (٤٣) من هذا القانون بشأن قرارات المجالس المروضة لاعتقاده أو لمصادقة مجلس الوزراء .

مادة ٧١ - على أصلها .

مادة ٧٢ - عقب صدور المرسوم بحل مجلس المديرية يصدر وزير الداخلية قرارا بتأليف لجنة من : (١) أعضاء المجلس المنحل المعينين بحكم وظائفهم إذا أمكن ذلك ، (٢) كبار الموظفين الآخرين التابعين للوزارات والمصالح لدى المديرية .

ولوزير الداخلية أن يمين في هذه اللجنة بعض أعيان المديرية .

ومع عدم الإخلال بأحكام المادة (٧٣) تقوم هذه اللجنة مقام المجلس في الأعمال المستعجلة .

ويرأس هذه اللجنة المدير وعند الاقتضاء وكل المديرية .

وتجتمع اللجنة المذكورة في المواعيد التي يحددها المدير وتصدر قراراتها بالأغلبية المطلقة وعند تساوى الآراء يرجح جانب الرئيس .

مشروع القانون كما أقرته اللجنة ووافقت عليه اللجنة الاستشارية التشريعية

مادة ٧٣ - إذا انتهى أجل سريان الرسوم المقررة في المادة (١٩) في الفترة التي تنقضي بين حل المجلس واجتماعه ببيئته الجديدة يجوز لوزير الداخلية أن يستصدر مرسوما بالاستمرار في تحصيل تلك الرسوم كلها أو بعضها لمدة لا تتجاوز ستة شهور .

مادة ٧٤ - حل أصلها

مادة ٧٥ - » .

مادة ٧٦ - » .

مشروع القانون كما أقره مجلس النواب

مادة ٧٤ - إذا انتهى أجل سريان الرسوم المقررة في المادتين (١٩) و (٢٠) في الفترة التي تنقضي بين حل المجلس واجتماعه ببيئته الجديدة يجوز لوزير الداخلية أن يستصدر مرسوما بالاستمرار في تحصيل تلك الرسوم كلها أو بعضها لمدة لا تتجاوز ستة شهور .

مادة ٧٥ - تستمر مجالس المديرات حل إنازة مدارسها ولا يدخل في ذلك الملاجع والمدارس المخصصة للتعليم الإلزامي إلى أن تستلم وزارة المعارف العمومية هذه المدارس أو أن يستغنى عنها .

وكل مدرسة من المدارس المذكورة تستلمها وزارة المعارف العمومية أو يستغنى عنها يتقل الاضداد المقر لها إلى باب التعليم الإلزامي .

مادة ٧٦ - ينفي القانون النظام رقم ٢٩ لسنة ١٩١٣

مادة ٧٧ - حل وزراء حكومتنا تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

ويصدر وزير الداخلية للقرارات اللازمة لذلك .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

مدون

مجلس الشيوخ

مناقشة مشروع القانون — الموافقة عليه من حيث المبدأ

(جلسة ٢٥ أبريل ١٩٣٤)

(المقرر حفرة الشيخ المحترم جل جلالته من هنا)

تلى كتاب من وزارة الداخلية هذا نصه :

حضرة صاحب المولة رئيس مجلس الشيوخ

بالإشارة لكتابنا المؤرخ ١٩ فبراير سنة ١٩٣٤ ونظرا لشروع المجلس في نظر قانون مجالس المديرية تشرف بالإفادة بأننا قد تلقينا حضرة صاحب السعادة سعيد الزبي باشا وكيل الوزارة وغفار حمجازي باشا مدير قسم الإدارة لحضور جلسات المجلس ، فترجوا الموافقة على ذلك .

وقضوا دولتك بقبول فائق الاحترام

٢٤ أبريل سنة ١٩٣٤

وزير الداخلية
محمود الفهسي

(حضر حضراتنا صاحب السعادة محمد سعيد الزبي باشا وكيل وزارة الداخلية وأحمد غفار حمجازي باشا مدير قسم الإدارة) .

الرئيس — لقد وزع التقرير على حضراتكم وأطلعكم عليه ، فهل توافقون على عدم تلاوته ؟

(موافقة) .

الرئيس — لنيل مشروع القانون .

تلى مشروع القانون وهذا نصه :

نحن فراد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

الباب الأول

في تشكيل مجالس المديرية

مادة ١ — ينشأ في كل مديرية مجلس مديرية مركبه حاصمة للمديرية .

مادة ٢ — يؤلف مجلس المديرية من :

(١) أعضاء ينتخبون طبقا لأحكام قانون انتخاب أعضاء

مجالس المديرية رقم ٤٣ لسنة ١٩٣١

(ب) وأعضاء يمثلون كلا من وزارات المالية والزراعة والداخلية (الصحة العمومية) والمعارف العمومية والأشغال العمومية والمواصلات معينين بحكم وظائفهم يقرر من مجلس الوزراء .
ويكون المدير رئيسا لمجلس المديرية ويمثله . فإن غاب أو منعه عن العمل مانع نائب عنه وكيل المديرية .

الباب الثاني

في حقوق مجالس المديرية واختصاصاتها

الفصل الأول

اختصاص مجالس المديرية في الشؤون الصحية

مادة ٣ — يخصص مجلس المديرية ٢٠٪ على الأقل من مجموع الرسوم المقررة طبقا للسنة (١٩) من هذا القانون للصرف على الشؤون الصحية والطبية في المديرية .

وتقرر مصلحة الصحة العمومية لكل مديريةية برنامجا للإصلاحات الصحية والطبية التي يتعين القيام بها في مدى خمس سنوات . وفي ميعاد ستة شهور قبل بداية السنة المالية تتقدم مصلحة الصحة العمومية إلى المجلس باقتراحاتها في وجوه الصرف أثناء السنة المالية مع بيان علاقة هذه الوجوه بالبرنامج الموضوع للمديرية .

مادة ٤ — تتولى مصلحة الصحة العمومية التفتيش على جميع المنشآت الصحية والطبية التابعة لمجالس المديرية وتبلغ ملاحظاتها إلى هذه المجالس لمراجعتها .

مادة ٥ — يؤخذ رأى مجلس المديرية مقدما في إنشاء المستشفيات التابعة لمصلحة الصحة العمومية أو لمجالس البلدية وفي قفلها أو إبطالها .
ويؤخذ رأيه كذلك في إنشاء الجبانات أو إبطالها .

الفصل الثاني

اختصاص مجالس المديرية في شؤون التعليم

مادة ٦ — يقوم مجلس المديرية بالتعليم الأول ويتولى إدارته في جميع المدن والقرى بالمديرية وفقا للقوانين واللوائح .

وله أن يشق ويدبر ملامحه للاولاد من بين وبنات .

ولا يتولى مجلس المديرية أى فرع آخر من فروع التعليم .

مادة ٧ — يؤخذ رأى مجلس المديرية مقدما في إنشاء مدارس الحكومة بالمديرية وفي قفلها أو إبطالها .

الفصل الخامس

اختصاص مجالس المديرية في شؤون المواصلات .

مادة ١٢ - يؤخذ رأى مجلس المديرية مقدماً في إنشاء طرق المواصلات البرية أو المائية أو الحديدية متى كانت خاصة بالمديرية دون سواها وكذلك في إبطال تلك الطرق أو تعديل خطوطها .
وتكون موافقة المجلس لازمة مقدماً فيما يختص بالسكك الحديدية الزراعية .

الفصل السادس

اختصاص مجالس المديرية في أملاك الحكومة العامة والخاصة

مادة ١٣ - يؤخذ رأى مجلس المديرية مقدماً :

(١) فيما يعرض للبيع من الأراضي القضاء الملوكه للدولة والمعدة للبناء في مدن المديرية وقراها التي ليس لها مجالس بلدية .
(٢) فيما يعرض للبيع من الأراضي الزراعية الملوكه للدولة والواقعة في دائرة نصف قطرها بمساحة متر من حدود المدن والقرى التي ليس لها مجالس بلدية .

(٣) في إنشاء المباني الداخلة في أملاك الحكومة العامة أو تخصيصها أو تغيير استعمالها أو إلزائها ولا يدخل في ذلك ما هو خاص بأعمال الري ولا الجبلي .

الفصل السابع

اختصاص مجالس المديرية في الشؤون الإدارية

مادة ١٤ - يقر مجلس المديرية، بمصادقة وزارة الداخلية، عدد الخفراء اللازمين لحراسة كل مدينة أو قرية في المديرية ما عدا المدن والقرى التي لها مجالس بلدية ويمن كذلك درجاتهم .

ويقر المجلس بالطريقة عينها أجور الخفراء مع مراعاة معدل الأجور الجارية في أنحاء المديرية .

وإنما يقر المجلس قبل ١٥ سبتمبر من كل سنة إجراء تغيير في عدد خفراء مدينة أو قرية أو في فئات أجورهم في عدد الخفراء في المدينة أو القرية ومعدل أجورهم كما كانت في السنة الماضية .

ومع ذلك يجوز لوزير الداخلية، بعد أخذ رأى المجلس، أن يرد عدد خفراء أي مدينة أو قرية إذا رأى أن حالة الأمن العام تستدعي تلك الزيادة .

وتعين في كل سنة لجنة مشكلة من ثلاثة من أعضاء المجلس ومن قاض ووكيل نيابة بينهما وزير الداخلية، للفصل نهائياً في الشكاوى من توزيع رسوم الخفر اللازمة لحراسة المدينة أو القرية على مساكنها، ويكون المدير رئيساً لهذه اللجنة . فإن غاب أو منعه مانع رأسها وكيل المديرية وإذا غاب الاثنين كانت الرئاسة للقاضي .

الفصل الثالث

اختصاص مجالس المديرية في الشؤون الزراعية

مادة ٨ - لمجلس المديرية :

(أ) أن يثني مناحف وينظم معارض عليا للمحاصيل الزراعية والمواشي والدواجن والطيور والصناعات الزراعية .

(ب) أن يقر جوائز مالية لأغراض معينة .

(ج) أن يثني مزارع مثابة نماذج للزراعات الأكثر نجاحاً في المديرية وأن يثني كذلك نماذج لتربية المواشي والدواجن والصناعات الزراعية .

(د) أن يقر النظم الخاصة بيع المحاصيل والمنتجات الزراعية في الحفلات والمحال والأسواق، وأن يخصص بوجه عام الاعتبارات اللازمة لتمهيد الإحرامات الكفيلة بتشجيع تهتم الزراعة وتحسين أحوالها والأعمال المرتبطة بها ونشر التعاون الزراعي بين أهالي المديرية والدفاع عن صوالح المزارعين .

مادة ٩ - يؤخذ رأى مجلس المديرية مقدماً في تنفيذ كافة المشروعات المتعلقة بالزراعة .

ويجب أخذ رايه أيضاً في حالة الملوك من هذه المشروعات أو تغيير الجهة المرغوب تنفيذها فيها .

مادة ١٥ - يؤخذ رأى مجلس المديرية في تحديد المناطق المخصصة لزراعات معينة في المديرية .

الفصل الرابع

اختصاص مجالس المديرية في شؤون الري

مادة ١١ - يؤخذ رأى مجلس المديرية مقدماً في :

أولاً - إنشاء أو إبطال الترع والمصارف العمومية الخاصة بالمديرية دون سواها .

ثانياً - الترتيبات السنوية التي تضعها وزارة الأشغال العمومية فيما يختص :

(أ) بتطهير الترع والمصارف العمومية في المديرية :

(ب) بمناوبات الري الخاصة بالمديرية .

ومع ذلك فلوزارة الأشغال العمومية في الأحوال المستعجلة أن تفعل ترتيب المناوبات ، وفي هذه الحالة تخبر المجلس في أوّل استفادته بالأسباب التي أعت إلى عدم أخذ رايه .

الفصل التاسع

أحكام عامة

- مادة ٢٣ — موافقة مجلس المديرية مقدما وأجبة في الأمور الآتية :
- (١) إصدار المدير لائحة عليية أو تعديلها أو إلغاؤها بالنسبة للمديرية كلها أو قسم منها أو لبعض المدن أو القرى فيها .
 - (٢) تطبيق قرار أو لائحة على تلك المدن أو القرى أو إبطال تطبيقها عليها .
 - (٣) وضع الأحكام اللازمة لتنفيذ قرار أو لائحة في مدينة أو قرية بالمديرية .
- والدبر في حالة وباء أو غيرها من الأحوال المستعجلة أن يتجاوز عن رأى المجلس وعليه في هذه الحالة أن يغير المجلس في أول انعقاد له بالأسباب التي دعت لذلك .
- مادة ٢٤ — يؤخذ رأى مجلس المديرية مقدما في الأمور الآتية :
- (١) تطبيق قانون على مدينة أو قرية في المديرية أو إبطال تطبيقه .
 - (٢) وضع الأحكام اللازمة لتنفيذ قانون في مدينة أو قرية بالمديرية .
- مادة ٢٥ — فيها عدا الاختصاصات المقررة لمجلس المديرية بنص صريح في هذا القانون أو في أى قانون آخر يجوز للمدير ولكل وزير أن يستشير المجلس في كل مسألة يرى أخذ رأيه فيها .
- والجلس فضلا عن ذلك أن يبدى من نفسه للدبر أو بواسطة المدير لكل وزير أو لمجلس الوزراء رغبات فيها يتعلق بالمخارج العامة للمديرية وعلى الأخص في شؤون الزراعة والرى وطرق المواصلات والأمن العام والصحة العمومية والتعليم والصناعة والتجارة .
- وعلى الحكومة إذا لم تأخذ بتلك الرغبات أن تبين لمجلس الأسباب التي دعت إلى ذلك . وللجلس في هذه الحالة أن يرد على بيان الحكومة ولا تكون الحكومة مقيدة بهذا الرد .
- مادة ٢٦ — تخرج من اختصاص مجلس المديرية المسائل الداخلة في اختصاص المجالس البلدية الموجودة في المديرية .
- ولا يجوز له أن يبحث في تعيين موظفي الحكومة أو ظلمهم ولا في تأديبهم أو ردهم .
- وكذلك الرغبات والمناقشات والقرارات السياسية محظورة على المجلس .
- مادة ٢٧ — لمجلس أن يطلب من الوزراء والمصالح كافة البيانات والمعلومات المتعلقة بالأعمال الداخلة في اختصاصه .
- وله أيضا أن يطلب منها انتداب أحد موظفيها لحضور المناقشة في مسألة معروضة عليه .
- مادة ٢٨ — يجب على المجلس أن يبدى رأيه في المسائل المعروضة عليه في مدة لا تتجاوز ثلاثة شهور .
- فإذا طلب المدير أو الوزير رأى بصفة مستعجلة يتعين إبداؤه في مدى شهر واحد .
- فإذا أبى المجلس إبداؤه رأيه أو تأخر في إبداؤه في المواعيد المتقدمة جاز لمجلس الوزراء أن يقرر التجاوز عن هذا الرأى .

مادة ١٥ — لا يقام مواء أو سوق في أى جهة من جهات المديرية لم تجر العادة بإقامته فيها إلا بعد الترخيص به من المديرية بموافقة مجلس المديرية .

ويسئل المدير بالطرق الإدارية الموائد والأسواق التي تخلف مخالفة لحكم هذه المادة .

ولا تبنى الموائد المرخص بها أو التي جرت العادة على إقامتها إلا بعد موافقة مجلس المديرية .

مادة ١٦ — يؤخذ رأى مجلس المديرية مقدما في منح امتيازات بعمل من الأعمال ذات المنفعة العامة في المديرية .

مادة ١٧ — موافقة مجلس المديرية مقدما وأجبة :

الفصل العاشر

اختصاص مجالس المديرية في الشؤون المالية

مادة ١٩ — لمجلس المديرية أن يقرر رسوما إضافية لمدة معينة على ضرائب الأطنان في المديرية .

ويكون قراره قاطعا ويصدر به مرسوم إذا لم يتجاوز ٨ ٪ من مجموع ضرائب الأطنان في المديرية .

ويجوز لمجلس زيادة الرسوم الإضافية إلى ١١ ٪ من مجموع ضرائب الأطنان ولا يكون قراره بالنسبة للزيادة نافذا إلا إذا صادق عليه مجلس الوزراء وصدر مرسوم بذلك .

مادة ٢٠ — بعد صدور المرسوم باعتداء الرسوم الإضافية إذا أصدر مجلس المديرية قرارا بتخفيضها أو تخصيص أجل سريانها أو إلغائها ، فلا يكون هذا القرار نافذا إلا بعد مصادقة مجلس الوزراء وصدر مرسوم آخر بذلك .

مادة ٢١ — يتفق في تحصيل الرسوم المقررة بمقتضى هذا القانون القواعد المتبعة في تحصيل أموال الدولة .

وتعتبر أموال مجالس المديرية أموالا عامة .

ويجب بشأنها القواعد الخاصة بحفظ وصرف الأموال العامة .

مادة ٢٢ — لمجلس المديرية أن يراقب استعمال ما لا يباشر هو صرفه من الرسوم طبقا لنصوص هذا القانون أو أى قانون آخر .

وتكون مدلولات المجلس في الاجتماع الجديدة صحيحة مهما بلغ عدد الأعضاء الحاضرين ما لم تكن هناك أحوال مشترط فيها أغلبية خاصة . فإن كان عدد الأعضاء أقل من العدد القانوني وجب أن يكون البحث قاصراً على المسائل الواردة في جدول أعمال الجلسة المؤجلة .

مادة ٣٦ - إذا تكامل العدد القانوني ومضت نصف ساعة ولم يحضر الرئيس جاز انعقاد المجلس تحت رئاسة أكبر الأعضاء سناً .

مادة ٣٧ - لو وزير الداخلية أن يصدر بموافقة مجلس الوزراء لوائح عامة تتضمن القواعد المتعلقة بالنظام الداخلي لمجالس المديريات ولطريقة السير في أعمالها .

ولكل مجلس مديرية أن يضع لائحته بمراجعة اللوائح المذكورة ويجب المصادقة على تلك اللائحة من وزير الداخلية .

الفصل الثاني

المجالس

مادة ٣٨ - في شهرين أو من كل سنة يعين المجلس الجبان العامة اللازمة لفحص وتخصيص الأعمال ويمدد عدد أعضاء هذه الجبان واختصاصاتها . ويكون انتخاب أعضائها بطريق الاقتراع السري لكل لجنة وبالأغلبية النسبية .

وللمجلس أن يعين ، بحسب مقتضيات الحاجة ، لجاناً خاصة لأغراض معينة .

والأعضاء المعيّنون بحكم وظائفهم يكونون أعضاء في الجبان المكلفة بمسائل تدخل في اختصاصهم .

والقديرو وكله الاشتراك في أعمال لجان المجلس ورأس كل جلسة يحضرها . فإذا لم يحضر أحدها جلسة ، انتخب اللجنة أحد أعضائها للرئاسة .

مادة ٣٩ - تعرض تقارير الجبان على مجلس المديرية لإصدار قرار في شأنها .

وفيا على ما هو مبين في هذا القانون بنص صريح لا يجوز للمجلس أن يعهد بشئ من سلطاته إلى إحدى لجانه .

مادة ٤٠ - جلسات الجبان سرية . وما لم تقرر اللجنة خلاف ذلك يكون لكل عضو من أعضاء المجلس حق الحضور في جلسات الجبان دون أن يشترك في المناقشات أو أن يبدى ملاحظات .

مادة ٤١ - يصدر وزير الداخلية قراراً بتنظيم سير أعمال الجبان .

الفصل الثالث

ميزانية مجالس المديريات

مادة ٤٢ - يضع مجلس المديرية ميزانية شاملة لإيراداته ومصروفاته ويقدمها إلى وزير الداخلية قبل ابتداء السنة المالية بتلاثة أشهر على الأقل ويرفق المجلس بمشروع ميزانيته جميع البيانات والمقاييس والأوراق التي بنيت عليها تقديرات الميزانية من إيرادات ومصروفات .

الباب الثالث

في سير أعمال مجالس المديريات

الفصل الأول

أحكام عامة

مادة ٢٩ - قبل أن يتولى أعضاء مجلس المديرية للمختصين عملهم يسمون أن يكونوا غلصين للوطن وللك عطينين للدستور وقوانين البلاد وأن يؤدوا أعمالهم بالثقة والصدق .

ويكون حلف الجمين في جلسة علنية .

مادة ٣٠ - يكون لمجلس المديرية دور اجتماع على في كل شهر مرة على الأقل بدعوة من المدير .

والدعوة عبارة عن جلسة أو جلسات متتالية تتعقد بناء على دعوة واحدة . ولا ينقض دور الاجتماع إلا بعد النظر في جميع المسائل الواردة بجدول الأعمال والمناقشة فيها .

والرئيس في أي وقت كان أن يدعو المجلس لدور خاص وعليه دعوته إذا تقدم إليه طلب كتابي بذلك موقع عليه من نصف الأعضاء المنتخبين على الأقل . على أنه يجوز للرئيس الاستعاضة عن توجيه الدعوة لدور خاص أكثر من مرة واحدة في الشهر .

وفي أحوال الاجتماع الخاصة لا يجوز للمجلس أن يتداول إلا في الأمور التي دعى من أجلها .

مادة ٣١ - جلسات مجلس المديرية علنية . على أنه يجوز انعقاد جلسة سرية بناء على طلب الرئيس أو ربع الأعضاء المنتخبين على الأقل ثم يقرر ما إذا كانت المناقشة في الموضوع المطروح أمامه تجري في جلسة علنية أم لا .

مادة ٣٢ - الأعضاء المعيّنون بحكم وظائفهم طبقاً للجنة الثانية لا يكون لهم رأى معدود في المداولات إلا في المسائل المتعلقة بالوزارات التي يتولونها . ولكل من الوزارات المذكورة أن تتدب أكثر من ممثل واحد إذا اقتضى الحال . ولكن لا يكون لمن يمثلها غير صوت واحد في المسألة المطروحة للمداولة .

والوزارات غير المثثلة تعيين مندوب أو أكثر عند النظر في أمر يتعلق بها ، وهذا المندوبون يشتركون في المداولات ولكن لا يكون لهم رأى معدود .

مادة ٣٣ - لا تكون مداولات المجلس قانونية إلا إذا حضرها أكثر من نصف الأعضاء المنتخبين .

مادة ٣٤ - في غير الأحوال المشترط فيها أغلبية خاصة تصدر قرارات المجلس بالأغلبية المطلقة للأعضاء الحاضرين وعند تساوى الأصوات يرجح جانب الرئيس .

مادة ٣٥ - إذا لم يتكامل العدد القانوني بعد مضي نصف ساعة من الميعاد المحدد لإحدى جلسات دور الاجتماع تؤجل الجلسة ثلاثة أيام على الأقل أو سبعة على الأكثر . ويدعى الأعضاء المتخلفون لحضور الاجتماع التالي .

مادة ٦٢ - لمجلس المديرية بمصادقة مجلس الوزراء أن يقوم بعمل من الأعمال ذات الطبيعة العامة أو التي تمود بالنفع على المديرية .

مادة ٦٣ - تقع في الإخفاء من الرسوم المقررة من المجلس القواعد المعمول بها بشأن الضرائب العامة .

مادة ٦٤ - لا يجوز لمجلس المديرية بدون مصادقة مجلس الوزراء أن يعقد قرضا أو يتعهد بالتزام يرتب عليه مصروفات في ميزانيته لسنة أو سنوات مالية مقبلة .

مادة ٦٥ - على مجالس المديرية أن تعرض التصميمات والمقاييس الخاصة بمشروعات تزيد قيمتها على ٢٠٠ جنيه على وزارة الداخلية لفحصها واعتمادها مقدما .

ولوزير الداخلية بعد موافقة مجلس المديرية أن يلحج أعمال المشروع في مناقصة أو أن يهد بتفويضها إلى إحدى مصالح الحكومة المختصة .

مادة ٦٦ - لوزارة الداخلية أن تختص على حسابات مجالس المديرية وأعمال الإدارة في تلك المجالس .

مادة ٦٧ - تكون ملفولات مجلس المديرية باطلة ولا يصلح بها إذا جاوز المجلس فيها حدود اختصاصه .

ويصدر وزير الداخلية قرارا بإبطالها .

مادة ٦٨ - كل اجتماع يعقد الأعضاء كجلس مديرية خارجا عن المكان المخصص لاجتماعه يعتبر غير مشروع .

وتكون القرارات التي يصدرها الأعضاء في هذه الاجتماعات باطلة قانونا ويتخذ المدير الوسائل اللازمة لنقض الاجتماع فوراً .

مادة ٦٩ - فيما عدا الأحوال المنصوص عليها في قانون الانتخاب أو في هذا القانون لإبطال الانتخاب وعدم الجمع وال سقوط من العضوية لا يجوز عزل أحد أعضاء مجالس المديرية المنتخبين إلا بمرسوم يصدر بشأنه على طلب مجلس الوزراء إثر قرار يصدر من مجلس المديرية بأغلبية ثلثي الأعضاء . ويجوز وقف العضو المروص أمره على المجلس بقرار من وزير الداخلية وذلك إلى أن يتخذ المجلس قرارا بشأنه .

مادة ٧٠ - لوزارة الداخلية أن يأخذ رأى اللجنة المنصوص عليها في المادة ٤٢ من هذا القانون بشأن قرارات المجالس المروضة لاجتماعه أو لمصادقة مجلس الوزراء .

مادة ٧١ - يجوز حل مجلس المديرية بمرسوم تبين فيه أسباب الحل وحقه يجب إجراء الانتخابات الجديدة في مدى ثلاثة أشهر من تاريخ حل المجلس .

مادة ٥٥ - لمجلس المديرية أن يجتمع مستقلا كل عضو منتخب تخلف عن الحضور ثلاثة أدوار جارية متوالية بدون عذر مقبول .

ولا يصدر القرار إلا بعد أن يسمع المجلس أقوال العضو أو بعد إثبات غيابه عن الجلسة التي تتخذ في معاد لا يقل عن خمسة عشر يوما من تاريخ إخطار العضو صاحب الشأن بها .

مادة ٥٦ - يسقط من العضوية كل عضو مجلس مديرية يخالف أحكام المواد (٥٠) و (٥١) و (٥٢) .

ويتبع في إسقاطه أحكام المادة (١٣) من القانون الخاص بانتخاب أعضاء مجالس المديرية .

مادة ٥٧ - لا يجوز الجمع بين العضوية في مجلس المديرية وإحدى الحالات المنصوص عليها في المادتين (٥١) و (٥٢) إذا وجد المصوفها وقت انتخابه .

مادة ٥٨ - فيما عدا أحوال عدم الجمع المنصوص عليها في القانون الخاص بانتخاب أعضاء مجالس المديرية يعتبر الشخص المنتخب متحيا عن العضوية مالم يثبت في بحر خمسة عشر يوما من تاريخ انتخابه زوال السبب في عدم الجمع .

الباب الرابع

في التعاون بين المجالس على الأعمال ذات المصلحة المشتركة

مادة ٥٩ - لكل مجلس مديرية بموافقة وزير الداخلية أن يشترك مع غيره من مجالس المديرية أو مع المجالس البلدية في إنشاء أو إدارة عمل من الأعمال التي تمود بالفائدة على المديرية أو المدن أو القرى التي تحتلها تلك المجالس .

ويبين وزير الداخلية بقرار منه شروط ذلك التعاون .

الباب الخامس

في الأحكام العامة والأحكام الوتية

مادة ٦٠ - يكون لمجلس المديرية أهلية التقاضي وله أن يقبل إذن من وزير الداخلية للبرعات التي ترد إليه من طريق الوقف والوصايا والمبات وغيرها ، ويدير أمواله المنقولة والثابتة .

ويكون إذن وزير الداخلية واجبا أيضا للتصرف في هذه الأموال أو تنوير تخصيصها .

مادة ٦١ - ومع عدم الإخلال بأحكام المادة (٧٣) لا يجوز لمجلس بدون مصادقة مجلس الوزراء التخلل من حقوقه في الأموال أو الممتلكات أو المؤسسات التي يملكها أو يقوم بإدارتها .

لأنه كان اهتمام الحكومة واضحاً في وضعه بما صرفت فيه من وقت ومالته من جهود صادقة وما قامت به من درس عميق وتحقيق وتطبيق .
وإنما كان لأن أدل على ارتباط نظم هذه المجالس بالحياة السياسية فحسب أن أشهد التاريخ وهو صادق في روايته عدل في شهادته ذلك أنه في سنة ١٨٨٣ وضع القانون النظامي شاملاً نظم مجالس المديرية والجمعية العمومية ومجلس شورى القوانين .

وكان اختصاص مجالس المديرية لا يتعدى حد الاستشارة في بعض الشؤون الثانوية وكانت أعمالها قليلة الأهمية كما كانت اجتماعاتها نادرة لأنها كانت تتمتع في كل سنة مرة بمقتضى أمر عال ينص فيه على تاريخ فضاء الاجتماع .

وفي سنة ١٩٠٩ عدل القانون النظامي بالقانون رقم ٢٢ ثم عدل مرة أخرى في سنة ١٩١٣ بالقانون رقم ٢٩ وذلك تبعاً لظروف السياسة العامة . وقد كان من مقتضى هذا التعديل الأخير أن استميت بالجمعية التشريعية عن الجمعية العمومية وعن مجلس شورى القوانين ، وأن وسع في اختصاص مجالس المديرية بحيث جعل رأياً لازماً مقلماً في كثير من الأمور المهمة واعترف لها بالشخصية المنوية واشترطت موافقتها على بعض التدابير الإدارية وأصبح من حقها فرض رسوم موقفة على ضرائب الأطنان إلى حد معين غير توقف على موافقة الحكومة وبموافقتها فيما يزيد على هذا الحد .

فلما تبدل الحال غير الحال ونالت الأمة حظها من الاستقلال ونودي بالحياة الدستورية في طول البلاد وعرضها كان لا بد من إعادة النظر في القانون النظامي الخاص بمجالس المديرية وتعديله بما يتفق والحياة البلدية وذلك بوجوب المسألة والمجانسة بين النظم النيابية وبين ما يقابلها من النظم المحلية .

لذلك عني المستور بإثبات هذه المجالس وقرروا اختصاصها بكل ما هم أهلى المديرية ونص على المبادئ التي تجب مراعاتها في انتخاب أعضائها وتنظيمها وترتيبها وتعديل اختصاصاتها وهي مبادئ مأخوذة من دساتير بلاد عريقة العهد في النظم النيابية .

فأما إصلاح الانتخاب فقد تم بإصدار القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٣١ وتم الانتخاب فعلاً على مقتضاه .

وأما تنظيم هذه المجالس وترتيب اختصاصاتها وتعديلها فهو موضوع مشروع القانون المروض على حضراتكم الآن .

وقد بنى مشروع هذا القانون على أساس القانون النظامي القائم الآن بمراجعة المادتين ١٢١ و ١٢٢ من الدستور .

وهذا يستلزم أن أتى على أظهر هذه المبادئ حتى تتبينوا الغرض منها وتعلموا الحكمة التي حلت بالشارع إلى وضعها .

المبدأ الأول — الشخصية المنوية

نعم إن القانون النظامي قور في المادة ٤٤ الشخصية المنوية لمجالس المديرية ولكن اللبس كان يلبس هذه الصفة ويكتسبها من كل جانب

مادة ٧٢ — عقب صدور المرسوم يحمل مجلس المديرية يصدر وزير الداخلية قراراً بتأليف لجنة من : (١) أعضاء المجلس النمثل المعين بحكم وظائفهم إذا أمكن ذلك ، (٢) كبار الموظفين الآخرين التابعين للوزارات والمصالح لدى المديرية .

ولوزير الداخلية أن يعين في هذه اللجنة بعض أعيان المديرية .

ومع علم الإخلال بأحكام المادة (٧٣) تقوم هذه اللجنة مقام المجلس في الأعمال المستعجلة .

ويرأس هذه اللجنة المدير وعند الاقتضاء وكيل المديرية .

وتجتمع اللجنة المذكورة في المواعيد التي يحددها المدير وتصدر قراراتها بالأغلبية المطلقة ، وعند تساوى الآراء يرجح جانب الرئيس .

مادة ٧٣ — إذا انتهى أجل سريان الرسوم المقررة في المادة (١٩) في الفترة التي تقتضي من حل المجلس واجتماعه يبعثه البلدية يجوز لوزير الداخلية أن يستصدر مرسوماً بالاستمرار في تحصيل تلك الرسوم كلها أو بعضها لمدة لا تتجاوز ستة شهور .

مادة ٧٤ — تستمر مجالس المديرية على إدارة مدارسها ولا يدخل في ذلك الملازم والمدارس المخصصة للتعليم الإلزامي إلى أن تستمر وزارة المعارف العمومية هذه المدارس أو أن يستغنى عنها .

وكل مدرسة من المدارس المذكورة تستلمها وزارة المعارف العمومية أو يستغنى عنها ينقل الاتحاد المقر لها إلى باب التعليم الإلزامي .

مادة ٧٥ — يلغى القانون النظامي رقم ٢٩ لسنة ١٩١٣

مادة ٧٦ — على وزراء حكومتنا تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه وبعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

ويصدر وزير الداخلية القرارات اللازمة لذلك .

نأمر بأن يعم هذا القانون بحكم النوبة وأن ينفرد في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين النوبة .

صدور ...

القرار — حضرات الشيوخ الأجلاء :

يروض على حضراتكم هذا اليوم مشروع قانون لا أصله الحقيقة إذا تمته بالخطورة وقد تبوأ منها المكان الأعلى ، ذلك لارتباطه بالحياة السياسية والنظم النيابية ودستور الأمة وصرافى البلاد العامة .

نعم أيها السادة فهو دستور لمجالس نيابية عليا تعمل على إسعاد الأمة ورفع شأنها بما تعالجه من شؤون عامة هامة مالية وإدارية وصحية وعلوية وزراعية وما إلى ذلك من الشؤون التي تهتم الأقاليم وسكانها وهم السواد الأعظم من الأمة .

وثانئها — تخفيض عدد الموظفين في الوزارات والمصالح تخفيضاً يخفف السب من كاهل الميزانية .
هذا هو المبدأ الأول .

المبدأ الثاني — علاقة جهات الحكومة بهذه المجالس
ويحل في في هذا المقام أن أشير إلى أن دستوراً قد سلك سواء السبيل
فلم يقر ولم يقر ولم يقر باللامركزية إلى حد ما الأقصى لكيلا تزل أقدام
المجالس فتلحق بالمصلحة العامة ألغى الضرر وهي تحسب أنها تحسن صنعا .
والطرفة — كما يقولون — حال مخالفتها لسفن الطبيعة ولأن الانتقاد في السير
يجبى ثابتة يوصل إلى أبعد المقاصد .

لذلك ذكر الدستور مبدأين خطيرين في المادة ١٧٧

جاء في المبدأ الأول اعتبار الحكومة أعمال هذه المجالس في الأحوال المينة
في القوانين وعلى الوجه المقترحها .

وبناء في المبدأ الثاني تتدخل السلطة التشريعية أو التنفيذية لمنع تجاوز
هذه المجالس حدود اختصاصها أو إضرارها بالمصلحة العامة وإبطال ما يقع
من ذلك. لم يقصد الدستور هذين المبدأين الحد من سلطة هذه المجالس ولكنه
يريد إرشادها إلى الحقبة البيضاء والسبيل السواء ولا ينبغي بتل هذه الوسيلة
إلا الإصلاح صوتاً للمصلحة العامة .

على أن الدستور المصري لم ينفرد بهذه القيود بل أخذنا من دساتير أخرى
عريقة في الحياة النيابية، وها هي فرنسا قد وضعت مثل هذه القيود للمجالس
العامة التي تقابل مجالس المديريات عندنا .

تروى حضراتكم آثار هذين المبدأين واضحة وضوحاً تاماً في نصوص
المشروع تصمياً في نص المادة ٦٧ التي تقول :

“تكون مداولات مجلس المديرية باطلة ولا يعمل بها إذا جاوز المجلس فيها
حدود اختصاصه .

ويصدر وزير الداخلية قراراً بيطاؤها .”

وتخصيصاً في المادة ٧٦ التي تقول :

“تخرج من اختصاص مجلس المديرية المسائل الداخلة في اختصاص
لمجالس البلدية الموجودة في المديرية .

ولا يجوز له أن يبحث في تعيين موظفي الحكومة أو قتلهم ولا في تأديبهم
أورقتهم .

وكذلك الرغبات والمناقشات والقرارات السياسية محظورة على المجلس .”
زاد للمشروع في هذا مبدأ جديداً . مبدأ مقرواً في جميع المجالس ذات
الأنظمة النيابية . فلك أنه قرر أن مداولات أعضاء هذه المجالس خارج
الأمكنة المدة لها تعتبر غير مشروعة ويصدر وزير الداخلية في هذه الحالة
قراراً بيطاؤها . ويضف للمديرية اجتماعهم في الحال .

وهذا التشريع مستمد من نص المادة الخامسة وأما حين من الدستور .
ومن القانون النظامي القائم الآن . ومن الأمر العالي الصادر بتشكيل مجلس
بلدى الاسكندرية ، بل ومن كل تشريع أجنبي يتفق بمجالس الأقاليم .

بقائه الدستور في جلاء ووضوح وأزال الإيهام وبدد سحب القموض واعتبر
بالشخصية المعنوية للمدريات ذاتها بل المدن والقرى على أن تحتلها مجالس
المدريات والمجالس البلدية المختلفة .

أراد الدستور وأحسن فيما أراد أن يقضى على نظام المركزية وأن يقر
اللامركزية في حدودها المعقولة التي تتفق والمصلحة العامة وأن يترف لهذه
الوحدات الإدارية بنسج من الاستقلال وبوجود قانوني وبمجان خاص
لا يختلف عن كان الفرد بمجال من الأحوال .

تقول المادة ١٢١ من الدستور “تعتبر المديريات والمدن والقرى فيما
يخص بمباشرة حقوقها أملاً معنوية وفقاً للقانون العام بالشروط التي
يقرها القانون وتحتلها مجالس المديريات والمجالس البلدية المختلفة ومعين
القانون حدود اختصاصها” .

جاء هذا القانون وأيد هذا المبدأ الدستوري وقرر صراحة في المادة ٦٠
من المشروع ما يأتي :

“يكون لمجلس المديرية أهلية التفاضل وله أن يقبل بإذن من وزير الداخلية
التبرعات التي ترد إليه من طريق الوقف والوصايا والهبات وغيرها . ويدير
أمواله المقبولة والتابعة .

ويكون لإذن وزير الداخلية واجباً أيضاً للتصرف في هذه الأموال أو تسيير
تخصيصها” .

نحا الدستور أنها السادة نحو دساتير الأمم الراقية وأخذ عنها كثيراً من
أحكامها . ولما كانت هذه الأمم تتفق مبدأ اللامركزية فقد سار الدستور
على هذا المبدأ ووسع الشارع في اختصاص مجالس المديريات غلظها حكا
قاطماً في كثير من المسائل وجعل لها رأياً يحترماً في غيرها من المسائل الخطيرة
كما ترونه مسطوراً في هذا المشروع .

لم يقر الدستور اللامركزية إلا لما أثبتته التجارب عند من سبقنا من
الأمم العريقة في الشؤون الدستورية من أنها أفضل أنواع الحكم وأقرب
أساليه إلى نظام العمل فتأخذ كل هيئة نصيبها في معالجة شؤون الدولة
وتضطلع بالمسؤوليات المفاد على ما فيها تجبده ونسب وتعمل مخلصه لله والملك
والوطن .

يكفى أيها السادة للدلالة على مزايا اللامركزية أنها :

أولاً — تتروى الجماعات على أن تدير أمورها وتتمتع على نفسها .

ثانياً — تث الروح النيابية بين أفراد الأمة وفي مختلف بيطاها .

ثالثاً — لأن أعضاء هذه الهيئات النيابية المحلية أعلم من غيرهم بمجاذب
البلاد التي يتولونها .

وبهذه المناسبة وفي هذه الفرصة السعيدة أقدمت إلى حكومتنا الرشيدة
برياء وأمنية طالما جاشت في صدرى ذلك أن تسم هذه الطريقة في جميع
وزارات الحكومة ومما حلها فلها بذلك نصيب غايتين وتحقق غرضين
أساسيين :

أولهما — فتزج السلطة المركزية العامة إلى الأعمال الخطيرة الموكولة إليها .

وهذه السياسة الرشيدة لا تتعارض الخطط، ولا تصادم الجهود . وإنى (أسأل الله تعالى أن يوفق هذه المجالس إلى خير العمل حتى تحمد البلاد خدمة صادقة تشكر عليها) .

وأما فيما يخص بالشؤون الزراعية فكان نصيبها كغصيب الصحة حيث لم يذكرها القانون النظامي إلا مرة واحدة وعرضا حين الكلام على حق مجالس المديرات في إنشاء ربات للحكومة ولكن المشروع الحالي قد حبا هذه المجالس بسلطة واسعة وعناية كيرة . وجعل لها اختصاصا عظيما واسعا فيما يتعلق بالشؤون الزراعية. وهذا الاختصاص موزن في المواد الخاصة والخاصة والعامرة . فستل هذه المواد على حضراتكم عند المناقشة في مواد المشروع مادة فائدة .

والمبدأ الرابع الذى عني به المشروع هو تأليف هذه المجالس للقانون القائم جعلها مؤلفة من منتخبين فقط، ولكن المشروع الحالي جعل يجوار الأعضاء المنتخبين أعضاء معينين بحكم وظائفهم . والحكمة في ذلك - أنها السادة - راجعة إلى أن التمثيل عن طريق الانتخاب لا يراعى فيه إلا مشيئة الناخبين . وقد يجرى جمع المنتخبين من عصر واحد هو العصر الزراعى . فتوزم وجود عناصر أخرى من رجال الفن للاستفادة منهم والاستشارة بآرائهم وتجاربهم في المسائل الكثيرة التى أصبحت من اختصاص هذه المجالس وهى مسائل تمت إلى الفن بصلة وثيقة وقد لا يستطيع أعضاء المجالس المنتخبون أن يتوا أو يقطعوا في هذه المسائل الفنية وحدهم . ولقد قررت المادة الثانية من مشروع القانون تمثيل الوزارات الأربعة : المالية ، والزراعة ، والمالية (الصحة العمومية) ، والمعارف العمومية ، والأشغال العمومية ، والمواصلات - ولا خوف من ذلك ولا ضرر ، لأن الشارع لم ينفذ ما يجب أن يكون لتمثيل المديرات عن طريق الانتخاب ، من كمال السلطة في تقرير ما يرونه ، باعتبار أنهم يستعملون إرادتهم من إرادة المنتخبين واحتاط الشارع لذلك حتى لا تخلف كثرة عدد المعينين . فتألف منهم كلمة متساوية تصرف في شؤون المجلس . ثم احتاط الشارع لكل ذلك وقرر أنه ليس هؤلاء المعينين - مهما بلغ عددهم - رأى مصدور في المدلولات ، إلا أنها يتلقى بأعمالهم .

بقيت لي كلمة ختامية أشير إليها بكل سرور . وذلك أن مشروع القانون أجاز لمجالس المديرات أن تتعاون فيما بينها ، وأن تتعاون أيضا مع المجالس المحلية أو البلدية في الشؤون ذات المصلحة المشتركة . والصواب - كما تعلمون حضراتكم - أساس النجاح ، والتضامن سبيل النجاح . وبهما تم الأعمال الجسام التى لا يقوى كل مجلس على القيام بها وحده .

ولمذا فإن هذا التعاون يشترط بغير عزم في المشروعات العامة التى تتولاها مجالس المديرات . ومن تمصيل الحاصل أن أقم الدليل على فضل التعاون فإن مدحه لا يفيد الأطناب ولا يعيط به الإسهاب . وإنى في الختام أسأل الله سبحانه وتعالى أن يوفق المجالس إلى ما فيه خدمة الأمة خدمة موفقة تصيب على بلها ما تصبو إليه من تهمم ورحمة في ظل حضرة صاحب الجلالة مولانا الملك "نواد الأول" حفظه الله . (تصفيق) .

ولم تكف فرنسا بمصدور قرار بإبطال هذه المدلولات . وإنما زادت على ذلك بأن كل من دعا لهذا الاجتماع ، وكل من حضره من الأعضاء ، يعتبر مرتكبا لجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٥٨ من قانون العقوبات الفرنسى التى ينالها في قانون العقوبات المصرى المادة ١٣٦ - ومن يحكم عليه بالإدانة تسقط عضويته ويحرم من حقوقه الانتخابية مدة ثلاث سنوات تالية لتاريخ الحكم .

هذه الفقرات كانت من ضمن المشروع الذى تهممت به الحكومة . ولكن مجلس النواب ، واللجنة الاستشارية التشريعية رأيا حذفها اكفاء بنصوص القانون العام .

كذلك أجاز الشارع للسلطة التنفيذية حل مجالس المديرات إذا أصبتها الحيل في إعطائها إلى حظيرة القانون والنظام . وهو تشريع له نفاذه في كل مجالس لما أنظمة نيابية .

المبدأ الثالث - اختصاص مجالس المديرات بكل ما همج المديرية . وهذا المبدأ يعتبر بحق نتيجة لازمة لنظرية الشخصية المعنوية . ولقد أحصى هذا المشروع اختصاصها . وأذكر حضراتكم بعضها على ميل المثال :

ففي شؤون الصحة لم يذكر القانون النظامي شيئا عن الشؤون الصحية مطلقا إلا مرة واحدة ، وعرضا عند الكلام على حق مجالس المديرات في إنشاء ربات للحكومة خاصة بالحالة العامة . ولكن المشروع الحالي فرض على كل مجلس أن ينصص من ميزانيته مبلغا لا يقل عن عشرين في المائة منها للصرف على الشؤون الصحية ، ورسوم العلاقة التى يجب أن تكون بين مصلحة الصحة وهذه المجالس ، وهو عمل جديد يقابل بالارتياح لما للشؤون الصحية من كير الأهمية .

ومن الميث أومن تمصيل الحاصل إقامة الجمعية على أولية معترف بها من الجميع . فلا يحتاج أمرها إلى تدليل أو تحليل .

وسيكون في مقدمة ما تنى به هذه المجالس من الشؤون الصحية تمسين القرية المصرية وتخطيطها تخطيطا صحيحا يتناسب مع اطراد التقدم وال عمران ، وزيادة عدد السكان ، وكذلك توفير المياه الصالحة للشرب وتوفير وسائل العلاج بإنشاء المستشفيات وغير ذلك من الشؤون المهمة . وهى آمال نجيش في صدر كل مصرى . إذن الله أن تقرر بالتنفيذ في هذا العهد السعيد ، عهد مولانا حضرة صاحب الجلالة الملك فؤاد الأول رحمه الله .

وأما اختصاصها في شؤون التعليم . فقد فرض الدستور التعليم الأولى وجعله لازما لجميع المصريين : من بنين وبنات ، وجاء قانون التعليم الإلزامى مؤيدا لذلك . حيث قرر أن تقوم مجالس المديرات بهذا النوع من التعليم . وأن تخصص له من ميزانيته ستة وستين في المائة لتحقيق هذه الغاية . وجاء نص مشروع القانون المروض على حضراتكم اللبية مؤيدا وعمقا لفكرة توزيع الاختصاص وتحميله . فبينما تقوم مجالس المديرات بإزالة الأمية والمهالة القاتية بنشر التعليم الإلزامى تقوم وزارة المعارف العمومية بنشر الثقافة والتعليم العام في جميع أنحاء البلاد ، ويتجاسة بعد أن حارت ميزانيتهما أهداف أفضل ما كانت عليه وقت إصدار القانون النظامي .

مقرر الشيخ المحترم عبد الله - رحمه الله - : حضرات الشيوخ المحترمين :
لا شك مطلقاً في أن مشروع قانون مجالس المديرات المطروح على حضراتكم
يوسع في اختصاصاتها ويعمل منها هيئات نيابية علياً هامة تنظر في كل
ما يختص بشؤون المديرات من الوجهة الصحية والزراعية كما تنظر في شؤون
التعليم والري والإدارة ... الخ .

ويحول أعضاء هذه المجالس حق سؤال المديرين كما يحول المجالس استدعاء
موظفي الحكومة للتخصيم لمناقشتهم في كل ما همم المجلس . كل هذا جميل
ومفيد وإنما العبرة - يا حضرات الشيوخ المحترمين - بالتنفيذ لأن القوانين
مهما كانت صالحة لا تجدي نفعاً إن لم تملأ أو أسيء استعمالها .

هذا القانون عظيم ، وغاية ما نؤمله أن ينفذ تنفيذاً صحيحاً حتى يتحقق
الغرض المقصود منه ، كما نأمل أن يرمح لعضوية مجالس المديرات أناس
أكفاء غلفون ومترون عن الأغراض رائدكم المصلحة العامة دون غيرها
وتكون لديهم الشجاعة الكافية لإبداء ما يمين لهم من الآراء والاقتراحات
الصالحة والتسلط بها . كما نأمل أن تمثل الحكومة في الأقاليم يستأمنون بهذه
الآراء ويعملون على تحقيق الصواب منها جهد المستطاع وبذلك لا تعود
تسمع بسوء استعمال أموال مجالس المديرات سواء في ركائب وسيارات لكار
موظفيها أو بصرف معظمها في مرثبات لكتبة وموظفي المجالس ، أو قبيل
هذه الأموال واختلاسها عن أوقعتوا عليها ، الأمر الذي وقع في عدة مديريات
وأدى إلى تدخل النيابة السومية وتقديم المسؤولين إلى محاكم الجنايات .

نود أن تخصص هذه الأموال قبل كل شيء لإصلاح الحالة الصحية
في القرى وتوفير مياه الشرب للأحالي ونشر التعليم الأولي بين طبقات الفلاحين
فيرتقي المجموع حقاً وتتشمل البلاد من الفقر والأمراض .

هنا ما نرجو أن يتم تدريجياً بفضل هذا التشريع الجديد وأن ينفذ بطريقة
وافية في عهد مولانا حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم حفظه الله ، وأتأثر
هذه الفرصة لأبدى رغبة خاصة بتعديل حدود المديرات الحالية .

تلمون حضراتكم أن هذه الحدود وضعت قديماً وروى فيها على ما يظهر
طرق المواصلات النهرية الموجودة على فروع النيل وعدد سكان كل جهة ،
غير أن هناك عوامل هامة جدت بعد ذلك مثل انتشار الطرق الزراعية
والسكك الحديدية والكباري التي أغتت من المواصلات النهرية فضلاً عن
زيادة عدد السكان إلى ثلاثة أضعاف ما كانت عليه سابقاً وهذا ما يستدعي
تعديل الحدود الحالية للمديريات بما يضمن راحة الأهالي .

مقرر الشيخ المحترم الدكتور زكي مختار الجزيري - : إن الضرائب العقارية
كثيرة جداً وزيادة على ذلك فإنه أجزى مجالس المديرات زيادة الرسوم
الإضافية إلى ١١ ٪ من مجموع ضرائب الألبان لتصرف هذه الزيادة في
أعمال كان يجب على الحكومة أن تقوم بها .

أما الطرق الزراعية فلا يصحها شيء من هذه الضريبة ولذلك لا توجد
طرق مهيأة لأكثر القرى والقرى ، فيجب أن ينحصر على الأقل ١٠ ٪
من الضريبة الإضافية لتحسين الطرق الزراعية وهذا طبعاً فيما يصرف على

مقرر الشيخ المحترم محمد غنيم بك - : لا شك أن مشروع القانون
المعرض الليلة على حضراتكم فيه اختصاص واسع لمجالس المديرات . وهذا
ما يبرر كل فرد في الأمة ، لما يعود على البلاد من المنافع العامة باتساع هذا
الاختصاص .

ولكن كان يجب مقابل هذا الاختصاص العظيم أن يزداد أيضاً في عدد
أعضاء هذه المجالس ، لأن القانون الخاص بانتخابها اشترط أن يمثل كل
مركز عضواً فقط . ويحل العوامم والباطور الكبيرة جزءاً من المراكز . ثم
إن مشروع القانون أدخل أعضاء جديداً ما كانت لهم صفة في المجالس من قبل ،
وهم ممثلو الوزارات . ففي هذه الأمانة تكون الحاجة ماسة جداً لزيادة الأعضاء
للمنتخبين .

فلاحظني الأول تقضى بأنه يجب أن يزداد الأعضاء المنتخبون عن
كل مركز إلى ثلاثة مثلاً ، وأن يختص من كل عاصمة مديرية عضو
لأن العاصمة إذا كان عددها ثلاثين ألفاً أو خمسين ألفاً أو مائة ألف وجب
ألا تحرم عن يمثلها في مجالس المديرات .

وملاحظني الثانية هي الخاصة بعدم الجمع بين عضوية هذه المجالس وعمدية
البلاد ، وإذا كان يسوغ بحكم هذا المشروع لموظف الحكومة الذي ينوب
عن وزارته أن يكون عضواً في المجلس له صوت معدود ، فمن باب أولى
يصح أن يكون العملة عضواً أيضاً فيه ، ولا ضرر من وجوده ، بل فيه
منفعة كبرى .

ولحين نعلم أنه يوجد كثير من العمدة ذوي الكفايات لا يمكن لهم أن
يتفخروا من العمدية ليتفخروا أعضاء في مجالس المديرات ، وكأننا بذلك نحرم
المجالس من أمثال هذه الكفايات .

المرر - : لاحظ أن حضرة الشيخ المحترم يتكلم في قانون الانتخاب ،
وهو قانون مفروق منه ، وقد صودق عليه ، وأصبح قانوناً دستورياً لا يصح
الكلام فيه الليلة ونحن في مشروعتنا إنما نتكلم في اختصاص هذه المجالس .

مقرر الشيخ المحترم محمد غنيم بك - : إن المشروع المعرض الليلة يلقي
قانوناً سابقاً وسيجعل لمجالس المديرات اختصاصاً جديداً كهيئات نيابية
ولذلك لا مانع من أن نبدي وفياتنا ...

مقرر صائب حمزة من مصري بك (وزير المالية) - : هل يريد حضرة
الشيخ المحترم بذلك تعديلاً لقانون انتخاب هذه المجالس ؟

مقرر الشيخ المحترم عيب دوس بك (السكرتير البرلماني) - : إننا كان
حضرة الشيخ المحترم محمد غنيم بك يريد تعديلاً لقانون سابق فليقدم بذلك
اقتراحاً بمشروع قانون .

مقرر الشيخ المحترم محمد غنيم بك - : لا مانع من إدخال أي نص يلقي
ما ورد في قانون سابق له علاقة وارتباط بالمشروع المعرض الليلة . مادام
هذا المشروع نفسه يلقي قانوناً سابقاً .

تليت المادة الأولى وهذا نصها :

نحن فراد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صنفنا عليه وأصدرناه :

الباب الأول

في تشكيل مجالس المديريات

مادة ١ — ينشأ في كل مديرية مجلس مديرية مركزه عاصمة المديرية .

الرئيس — هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على هذه المادة ؟
(لم يقرض أحد) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على المادة الأولى .
تليت المادة الثانية وهذا نصها :

مادة ٢ — يؤلف مجلس المديرية من :
(أ) أعضاء يتخيرون طبقاً لأحكام قانون انتخاب أعضاء مجالس المديريات رقم ٤٣ لسنة ١٩٣١

(ب) وأعضاء يمثلون كلا من وزارات المالية والزراعة والداخلية (الصحة العمومية) والمعارف العمومية والأشغال العمومية والمواصلات معينين بحكم وظائفهم بقرار من مجلس الوزراء .

ويكون المدير رئيساً لمجلس المديرية ويمثله فإن غاب أو منعه عن العمل مانع نائب عنه ويكيل المديرية .

الرئيس — هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على هذه المادة ؟
(لم يقرض أحد) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية .
تليت المادة الثالثة وهذا نصها :

مادة ٣ — يخصص مجلس المديرية ٢٠٪ من الأقل من مجموع الرسوم المقررة طبقاً للمادة (١٩) من هذا القانون للصرف على الشؤون الصحية والطبية في المديرية .

وتقرر مصلحة الصحة العمومية لكل مديرية برنامجاً للإصلاحات الصحية والطبية التي يتعين القيام بها في مدى خمس سنوات . وفي ميعاد ستة شهور قبل بداية السنة المالية تقدم مصلحة الصحة العمومية إلى المجلس باقتراحاتها في وجوه الصرف أثناء السنة المالية مع بيان علاقة هذه الوجوه بالبرنامج الموضوع للمديرية .

إصلاح الطرق العمومية . وقد أعددت اقتراحاً للوصول إلى هذه الغاية وأيدى فيه أكثر من عشرة من حضرات الأعضاء ...

مفكرة الشيخ المحترم عيب دوس بك (السكرتير البرلماني) — نحن نتناقص الآن في المبادئ العامة . ويمكن تقديم هذا الاقتراح عند المناقشة في مواد المشروع .

مفكرة الشيخ المحترم اللواء محمود عزمى باشا — لي ملاحظات على بعض المواد .

الرئيس — لم يأت بعد وقت المناقشة في المواد .

مفكرة الشيخ المحترم اللواء محمود عزمى باشا — إذن أحفظ بكتلي إلى حين مناقشة المواد .

مفكرة الشيخ المحترم جبر الرحمن رضا باشا — رأيت لجنة الداخلية حذف المادة ٢٠ من مشروع القانون الذي اقترحه مجلس النواب ولكني لم أتين حكمة هذا الحذف لأنه إذا كان من حق مجالس المديريات أن تقر رسوماً إضافية على ضرائب الأطنان فلماذا لا يكون لها حق فرض رسوم إضافية على الضرائب العامة الأخرى غير ضرائب الأطنان ؟
هل الضرائب لا تخضع إلا على الأطنان وحدها ؟

لقد نصت المادة ٢٠ المذكورة على أن يجلس أن يقرر كذلك رسوماً إضافية لمدة معينة على كل ضريبة عامة أخرى مقترحة في المديرية . وفي هذه الحالة لا يكون قراره اتفاقاً إلا إذا صادق عليه مجلس الوزراء وصدر مرسوم بذلك .

فما المانع من أن يجوز المجلس حق تقرير هذه الضريبة وفي المادة الضمان الكافي وهو تصديق مجلس الوزراء وصدر مرسوم .
أظن بعد ذلك أن حذف المادة ٢٠ المذكورة جاء في غير محله .

مفكرة الشيخ المحترم فليبي فهمي باشا — أنا أوافق حضرة الشيخ المحترم على رأيه هذا .

الرئيس — بعد هذا هل توافقون حضراتكم على مشروع القانون المذكور من حيث المبدأ ؟
(موافقة) .

الرئيس — إذن يقرر المجلس الموافقة على مشروع القانون للذكر من حيث المبدأ ولننتقل الآن إلى مناقشة مواده مادة فائدة .

القرار - يمكن لمجلس المديرية تعديل البرنامج . فلأن مصلحة الصحة اقترحت إنشاء مستشفى وثاقفها مجلس المديرية في إنشاء هذا المستشفى بالقلت ورأى أن يقرأ عمالاً أخرى مما يشغل طيه البرنامج ، فتل هذا الخلاف يكون عل بحث بين مجلس المديرية ومصلحة الصحة عند وضع الميزانية فإن اتخفا كان بها وإن اختلفا رفع الأمر إلى مجلس الوزراء ورأيه قاطع في هذا .

فقرة الشيخ الحرم أحمد نجيب براده بك - الواجب أن ينص على أن يكون للمصلحة حق تقديم الاقتراحات للمجلس على أن يكون حراً فيما يقتره .

القرار - إن مجلس المديرية ليس فنياً في المسائل المتعلقة بالصحة العامة .
فقرة الشيخ الحرم أحمد نجيب براده بك - ولكن مجلس المديرية مجلس نياي .

فقرة الشيخ الحرم ميب دوس بك (السكرتير البرلاني) - تنص المادة (٢٤) من قانون النظام الداخلي للبرلمان التي تنطبق على حالتنا هذه على أن " لكل عضو اقتراح إنشاء المداولة الأولى أو الثانية ما يراه من تعديلات (زيادة أو تمديلاً أو حذفاً) ويجب أن توضع هذه التعديلات بالكتابة وأن يوقع عليها صاحبها وأن يهزم إلى الرئيس . فإذا كان التعديل بعد أن يشرحه واضحه لا يؤيد من عشرة من الأعضاء فلا تجرى فيه مناقشة ولا يمرض للاقتراع " فلي حضره الشيخ الحرم أن يقدم التعديل على الوجه المين بهذه المادة إن أراد أن يطرح مطرح المناقشة .

فقرة الشيخ الحرم أحمد نجيب براده بك - يجب ألا نضيق فائدة القانون من أجل مسألة شكلية .

فقرة صائب العزفة من صبرى بك (وزير المالية) - الفرض الوقوف على تفسير معنى هذه الفقرة ، فقد يقتنع حضرة الشيخ المحترم بالتفسير وقد لا يقتنع . فإذا انتفع فلا حاجة للتعديل .

وإلى على استمداد لتفسيرها :

لنقم الموضوع تماماً أطول على حضراتكم نص الفقرة :

" وتقرر مصلحة الصحة العمومية لكل مديرية برنامجاً للإصلاحات الصحية والطبية التي يتعين القيام بها في مدى خمس سنوات " .

هذا هو القسم الأول منها .

إن مصلحة الصحة العمومية هي المهمة على أمور الصحة وكل المسائل الصحية في القطر المصري عامة - كوحدة - هذا أمر لا شك فيه . وإنشاء مجالس المديرية وإعطاء اختصاص لها لا يخرج مطلقاً وظيفة مصلحة الصحة عن حقيقتها .

الرئيس - هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على هذه المادة ؟

فقرة الشيخ الحرم أحمد نجيب براده بك - لي ملاحظة على الفقرة الثانية من هذه المادة ، فهي تملي لمصلحة الصحة العمومية حق تقرير ما يجب أن يقتره المجلس لا مصلحة الصحة .

لقد قررنا أن مجالس المديرية هي مجالس نياية ولها حق تقرير كل شيء يختص بالمديرية ، فكيف مع هذا تقرر مصلحة الصحة العمومية الإصلاحات الصحية والطبية .

لهذه المصلحة أن تقتح ما تراه صالحاً ولا يكون الإقرار إلا من المجلس .

فقرة الشيخ الحرم محمد غني بك - مصلحة الصحة العمومية إنما تقتر البرنامج .

فقرة الشيخ الحرم أحمد نجيب براده بك - نص الفقرة المذكورة هو : " وتقرر مصلحة الصحة العمومية لكل مديرية برنامجاً للإصلاحات الصحية والطبية التي يتعين القيام بها في مدى خمس سنوات " الخ والذي يملك التقرير يجب أن يكون مجلس المديرية لا مصلحة الصحة وإنما لهذه أن تقدم باقترح ما يتطلب عمله كما قلت .

إن اعتراضى على الفقرة المذكورة ونصها : " وتقرر مصلحة الصحة العمومية لكل مديرية برنامجاً للإصلاحات الصحية والطبية التي يتعين القيام بها في مدى خمس سنوات " وفي مباد ستة شهور قبل بداية السنة المالية تتقدم مصلحة الصحة العمومية إلى المجلس باقترحاتها في وجوه الصرف أثناء السنة المالية مع بيان علاقة هذه الوجوه بالبرنامج الموضوع للمديرية " اعتراضى عليها مبنى على أن القرار برنامج أى عمل يجب أن يكون من مجلس المديرية لا من مصلحة الصحة . وهذه الفقرة تجعل للحكومة حق تقرير العمل وتعمم مجلس المديرية من هذا الحق ، فيصبح بذلك مغضاً لما يقتره الحكومة .

القرار - المفهوم - وقد كان لشرف وإاسة اللجنة التي وضعت هذا التشريع - أن مصلحة الصحة العمومية تهتم برنامجاً لمجلس المديرية للإصلاحات التي يتعين القيام بها في مدى خمس سنوات ويشمل هذا البرنامج جميع الأعمال الصحية والطبية التي ترى مصلحة الصحة أن المديرية في حاجة إليها لمجلس المديرية ينحصر لهذه الأعمال ما لا يقل عن ٢٠ ٪ من مجموع الرسوم وما يقبله مجلس المديرية من تعديلات هذا البرنامج يكون رأيه فيه قطعياً بمعنى ألا يكون لمصلحة الصحة اقتراح ملزم لمجلس المديرية وإنما لهذه المصلحة أن تقدم إلى مجلس المديرية بالبرنامج وهو مختار من بينه المسائل التي يتولى الصرف عليها .

فقرة الشيخ الحرم أحمد نجيب براده بك - إن المادة تخم على مجالس المديرية القيام بما يقتره مصلحة الصحة العمومية أمي أن مجلس المديرية لا يمكنه تعديل البرنامج .

وقضى بالا برفع المجلس على القيام بمشروع صحي لا يقتره هو . ومن جهة أخرى ، قدرت بعض الاحتمالات التي قد تتعارض فيها قرارات المجلس مع المصلحة العامة كأن يدفع المجلس إلى تحرير مشروع لم يستوف البحث من كافة الوجوه أو لا يمتنع الحاجة إليه ، ففي مثل هذه الأحوال — أى الأحوال التي يقتر فيها المجلس مشروعا لا توافق عليه وزارة الصحة ، ويصر على قراره رغم البيانات التي يتقدم بها إليه ممثل الوزارة أو معطوها — طلباً الوزارة إلى تحكيم لجنة فحص الميزانيات بوزارة الداخلية الخ

فمن هذا يتبينون حضراتكم أن المجلس له حرية القول على شرط الاتية عند الخلاف إلى هذا التحكيم .

إن هذه المسائل فنية بحتة ويجب أن يرجع فيها إلى رجال الفن وأن تكون لهم الكلمة الأخيرة . يجب في مثل هذه الشؤون أن يعطى الحق لمن يفهمه وقددر على تنفيذه .

قصة الشيخ المحترم محمد غنم بك — إن المادة الخامسة من مشروع القانون ونصها "يؤخذ رأى مجلس المديرية مقدما لإنشاء المستشفيات التابعة لمصلحة الصحة العمومية أو المجالس البلدية وفي قائلها أو إبطالها" فمصر الموضوع قصيرا فلما بحثى أن البرنامج الذى يمتحنى حضرة الشيخ المحترم أحد نجيب براده بك من أن مصلحة الصحة العمومية هي التي تقرره لا يمكنها أن تقدم به لمجلس المديرية إلا بعد أخذ رأيه ، وليس لها أن تحم عليه تنفيذه . إن المادة الخامسة صريحة في ذلك .

قصة الشيخ المحترم حبيب روس بك (السكرتير البرلماني) — تقدم اقتراح من حضرة الشيخ المحترم أحد نجيب براده بك بتعديل الفقرة الثانية من هذه المادة وهذا نصه :

"يرجى تعديل جزء من الفقرة الثانية من مادة (٣)

هكذا

تقدم مصلحة الصحة العمومية لكل مديرية باقتراح برنامج الإصلاحات الصحية والطبية التي يتبين القيام بها في مدى خمس سنوات كما أنها في ميعاد ستة شهور الخ ما

الدكتوروا الجزيري . محمد توفيق مهنا . أحمد نجيب براده . صادق يحيى . شهدي بطرس . عبد الباقي بدوان . أمين حسين يوسف . سلطان محمد السعدى . على المنطوى . نصر طاب . أبو زيد طنطاوى . عبد المجيد فريد . أحمد السيد زين .

وهذا الاقتراح مؤيد من عشرة من حضرات الأعضاء .

وتنص المادة ٦٤ من قانون النظام الداخلي للبرلمان على أن التعديلات المؤيدة على الوجه المتقدم تجرى فيها المناقشة في الحال ثم تعال بعد ذلك على اللجنة إلا إذا وافق المقرر على المدلوله فيه فوراً وأيد في ذلك عضوان من أعضاء اللجنة .

القرار — وأوافق على المناقشة في هذا التعديل فوراً .

هناك مصلحة للصحة أو وزارة الصحة هي في الواقع المسئولة عن الحالة الصحية في البلاد فهي ذات الاختصاص الأول . فإذا ما أريد أن يعطى اختصاصها بعض الهيئات بنظام خاص فهذا لا يخرج مطلقا مصلحة الصحة عن وظيفتها .

يتضح من هذا أن القسم الأول من الفقرة الثانية يبين تماما أن مصلحة الصحة هي صاحبة الحق .

وكل ما هنالك أنها تبين مجالس المديرية الإصلاحات الصحية والطبية التي يحتاج إليها القطر من مستشفيات ممرضة وقروية ورمدية وغير ذلك . بأن تخدم لكل مجلس مديرية برنامجا للإصلاحات التي يتبين عليها القيام بها في مدى خمس سنوات وتقول إنها كسلطة مسيطرة على الصحة العامة ترى أن البلد في حاجة إلى كيت وكيت من المشروعات الصحية . فهذه العبارة الأولى تنص على اختصاص متصرف به لمصلحة الصحة .

جاء بعد ذلك في الفقرة المذكورة "وفي ميعاد ستة شهور قبل بداية السنة المالية (أى قبل وضع الميزانية) تقدم مصلحة الصحة العمومية إلى المجلس باقتراحاتها في وجوه الصرف أثناء السنة المالية مع بيان علاقة هذه الوجوه بالبرنامج الموضوع للمديرية" هذا هو القسم الثاني .

لقد خرجنا من القسم الأول باختصاص مصلحة الصحة في تقديم برنامج الإصلاحات الصحية التي يتبين القيام بها في مدى خمس سنوات .

وانتقل النص بعد هذا إلى أن مصلحة الصحة ما دامت هي المسيطرة على الصحة العامة — فلها قبل وضع الميزانية المقررة لمجلس المديرية أن تنبه ويقترح عليه أن ينفذ في فجر السنة المالية ما تراه لازما من المقترحات الواردة في برنامجها والتي للمجلس حق التصرف فيها بالقبول أو التعديل ولكن يراعى في كل ذلك أن المجلس مطالب أن يفتى من برنامج معين في مدى خمس سنوات .

بعد ذلك أرى أن الفقرة واضحة وضوحا تاما لا لبس فيها ولا إبهام .

قصة الشيخ المحترم أحمد نجيب براده بك — هذا التفسير ليس مكافئاً وسأقدم اقتراحا بالتعديل .

(حضر حضرة صاحب الدولة عبد الفتاح يحيى باشا رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية) .

قصة الشيخ المحترم عبد الحليم إدري بك — ألفت نظر حضرة الشيخ المحترم إلى العبارة التي جاءت بمذكرة الحكومة في الصفحة ٣٦ من تقرير اللجنة فلها تبين النقص الذي رى إليه الشارح وإلى استجيب حضراتكم في تلاوتها لأنها مقصرة الموضوع وهي :

"وتدري المشروع إلى طايتين ، رأى ضرورة التوفيق بين تحقيقها في آن واحد ، وإن كانت كل منهما تخفف عن الأخرى ، فمن جهة : تدر لكل مجلس حقه المطلق في قبول ما يوافق عليه من مقترحات وزارة الصحة

مقرر إذا رأيت مصلحة الصحة أن مديرية أسبوط يلزمها عدد معين من المستشفيات والمصحات في مدى خمس سنوات فإنها قبل ابتداء المصالحات بـ ستة أشهر تفتح ذلك على مجلس المديرية ...

مقرر الشيخ المحترم أحمد نجيب براده بك - هذه المقترحات يتعين على المجلس تنفيذها ، وهذا هو المفهوم من نص المادة .

مقرر الشيخ المحترم ميب دوس بك - المفهوم هو أن هذا البرنامج تفضي ضرورة الحالة الصحية القيام به ، وليس هناك أي إلزام للمجلس . فالمعنى الذي يقصده حضرة الشيخ المحترم من اقتراحه مستفاد من النص الأصلي . ومع ذلك فهل يكفي حضرة الشيخ المحترم بأن يؤيد حضرة المقرر هذا التصدير ، ويثبت ذلك في المحضر ؟

مقرر الشيخ المحترم الفريسي موسى فوزا بلشا - إن النص الوارد في اقتراح حضرة الشيخ المحترم أحد نجيب براده بك أكثر وضوحا .

مقرر صائب السعادة عمر سعيد العزبي باشا (وكيل وزارة الداخلية) - إن مصلحة الصحة هي التي تشرف على كل ما يهم الصحة العامة في البلاد ، فإذا ما رأيت أن مديرية ما في حاجة إلى مستشفيات وأخرى يلزمها ردم مستنقعات وثالثة في حاجة إلى مستشفيات للردم ورابعة لمستشفيات للجزام فهذا هو البرنامج الذي يجب أن يتبع لأنه في مصلحة البلاد وهو ملزم . وكل ما على المجلس هو أن يبدأ بالأمر ، وليس في هذا سلب لحق المجلس ، لأن مصلحة الصحة أقدر من أية جهة أخرى على تقرير ما يلزم للصحة العامة .

مقرر الشيخ المحترم أحمد نجيب براده بك - بناء على ذلك يكون مجلس المديرية ملزما بتنفيذ اقتراحات مصلحة الصحة .

مقرر الشيخ المحترم عبد الحليم البلي بك - وأنا أؤيد هذا الرأي وأفهم أن قرارات مصلحة الصحة يجب أن تكون ملازمة وأرى في ذلك كل المصلحة فإن أعضاء المجلس المنتخبين ليست لهم الدراية الكافية ولا يمكنهم البت في مثل هذه المسائل الفنية البحتة - وليس مطلوباً ممن ينتخب من الجمهور أن يكون صالحاً لكل عمل فيجب أن يفصل بين الكفايات وزايع المؤهلات فإنني إذا ما انتخب من الشعب مثلاً فإنما أكلف بالتصريح برأيه بجهة ولكن إذا ما احتاج الأمر لدراسة تفصيلية فنية فإنني لا يمكنني أن أبت في الأمر ، بل يجب أن أخضع فيه لرأي الفنيين ولذلك فإنني أوافق على التصدير الذي أدلى به حضرة صاحب السعادة وكيل الوزارة .

مقرر الشيخ المحترم محمد رشدي - وأنا أيضاً أؤيد هذا الرأي لأن المادتين الرابعة والخامسة من هذا القانون تقطعان بأن هناك منشآت صحية تابعة لمجالس المديرية وأخرى تابعة لمصلحة الصحة والواقع أن مركز مجالس المديرية فيما يتعلق بالشؤون الصحية هو مركز بمول لا أكثر ولا أقل ولو أن مصلحة الصحة تولت بمفردها القيام بتنفيذ البرنامج الصحي في جميع أنحاء القطر وتحتل هي كل ما يلزم لذلك من المنقعات من مزارعها لخاصة

مقرر الشيخ المحترم عبد الله سميك بك - وأنا بصفة كوني أحد أعضاء لجنة الداخلية أؤيد حضرة الشيخ المحترم المقرر .

مقرر الشيخ المحترم محمد رشدي - وأنا كذلك أؤيده .

الرئيس - الكلمة الآن لحضرة الشيخ المحترم أحد نجيب براده بك .

مقرر الشيخ المحترم أحمد نجيب براده بك - السبب في تقديم هذا الاقتراح هو أننا نود التوسع في مدى الفكرة النيابية في مجالس المديرية وهذه المادة تنوع الفكرة النيابية فيما هو من صميم اختصاص مجالس المديرية . وما دعنا نقول بوجوب تقيّة الروح النيابية في المجالس فيجب أن يترك لها حرية التصرف . ولهذا لا يصح أن تنص على أن مصلحة الصحة العمومية تقدر لكل مديرية برنامجاً للإصلاحات الصحية والطبية بل الأجلد الاكتفاء بأن تقترح وهذا هو جوهر التعديل . فإننا نريد استبدال لفظة "تتقدم" بلفظة "تقرر" .

على أن مجلس المديرية متى رأى أن الاقتراح في مصلحته وأنه مقدم من هيئة فنية هي صفوة أطباء القطر فهو لا يتأخر من قبوله .

أما أن تولى مصلحة الصحة إدارتها على مجالس المديرية وكذلك تولى عليه المصالح الأخرى ما تريد فهذا يخالف الفكرة الدستورية .

لهذا أوجو من حضرات الأعضاء أن يوافقوني على هذا الاقتراح حتى تسود الروح الدستورية بمجالس المديرية كما هي الحال في البرلمان .

مقرر الشيخ المحترم ميب دوس بك - إن الأثر الذي تركته في نفسي تلاوة هذه المادة لأول مرة كان يتفق مع ما قاله حضرة الشيخ المحترم أحمد نجيب براده بك ولكنني لما تلوتها مرة أخرى وجدت مدلولها يخالف ما ذهب إليه حضرة .

لفظة "تقرر" لا تعيد إلزام المجلس وإنما تعيد أن المصلحة ترم برنامجاً للإصلاحات الصحية والطبية اللازمة لكل مديرية لا لكل مجلس .

مقرر الشيخ المحترم أحمد نجيب براده بك - إن لفظة "يتعين" الواردة في المادة تعيد معنى الإلزام .

مقرر الشيخ المحترم ميب دوس بك - المقصود هو أن يتعين القيام بها لتحسين الحالة الصحية بوجه عام .

مقرر الشيخ المحترم أحمد نجيب براده بك - الأوفق أن تكون الفقرة صريحة لا لبس فيها ، والاقتراح الذي قمتنا عليه يصلح كذلك .

مقرر الشيخ المحترم ميب دوس بك - المادة واضحة فإن مجلس المديرية غير ملزم بتنفيذ ما تقرر مصلحة الصحة بلليل أنه نص في الجزء الثاني من هذه الفقرة على أنه في ميعاد ستة شهور قبل بداية السنة المالية تتقدم مصلحة الصحة العمومية إلى المجلس باقتراحاتها .

تليت المادة الثالثة وهذا نصها :

الباب الثاني

في حقوق مجالس المديرية واختصاصاتها

الفصل الأول

اختصاص مجالس المديرية في الشؤون الصحية

مادة ٣ — ينحصر مجلس المديرية ٢٠٪ على الأقل من مجموع الرسوم المقررة طبقاً للمادة (١٩) من هذا القانون للصرف على الشؤون الصحية والطبية في المديرية .

وتتقرر مصلحة الصحة العمومية لكل مديرية برنامجاً للإصلاحات الصحية والطبية التي يتعين القيام بها في مدى خمس سنوات . وفي ميعاد ستة شهور قبل بداية السنة المالية تتقدم مصلحة الصحة العمومية إلى المجلس باقتراحاتها في وجوه الصرف أثناء السنة المالية مع بيان علاقة هذه الوجوه بالبرنامج الموضوع للمديرية .

(موافقة) .

الرئيس — يقر المجلس الموافقة على المادة الثالثة .

تليت المادة الرابعة وهذا نصها :

مادة ٤ — تتولى مصلحة الصحة العمومية التفتيش على جميع المنشآت الصحية والطبية التابعة لمجالس المديرية وتبلغ ملاحظاتها إلى هذه المجالس لمراجعتها .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة) .

الرئيس — يقر المجلس الموافقة على المادة الرابعة .

تليت المادة الخامسة وهذا نصها :

مادة ٥ — يؤخذ رأى مجلس المديرية مقدماً في إنشاء المستشفيات التابعة لمصلحة الصحة العمومية أو للمجالس البلدية وفي غيرها أو إبطالها . ويؤخذ رأيه كذلك في إنشاء الجبانات أو إبطالها .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة) .

الرئيس — يقر المجلس الموافقة على المادة الخامسة .

لما أمكن الاعتراض على ذلك من مجالس المديرية وإنما يوزر المصلحة المال وهي لهذا تتعاون مع مجالس المديرية .

لهذا رأى أن المنشآت التي لا تستطيع مصلحة الصحة أن تتولى الإخفاق عليها تلجئ إلى مجالس المديرية لتسامح بقدر ما تسمح ما ليتها به في تنفيذ البرنامج الصحي .

يقول حضرة زميل الشيخ المحترم أحد نجيب براده بك إن من بين أعضاء مجالس المديرية أطباء فنيين وقد نسي أن هؤلاء بحكم تبعيتهم لمصلحة الصحة لا يمكن أن يختلفوا معها .

فقرة الشيخ المحترم أمر نجيب براده بك — يقول حضرة الشيخ المحترم عبد الحليم البلي بك إنه لا يوجد بمجالس المديرية أعضاء فنيون في المسائل الصحية وردى على ذلك أن القانون ذاته قد نص في المادة الثانية على أن مجالس المديرية يعين من بين أعضائها عظمين لكل من وزارات المالية والزراعة والدخيلة (الصحة العمومية) والمعارف العمومية والأشغال العمومية ومعنى هذا أنه بجانب الأعضاء المنتخبين من الأعيان يوجد موظفون معينون بحكم وظائفهم يقدرون المصلحة العامة فإذا ما عرضت مسألة فنية قام العضو المعين الفني بشرحها لأعضاء المجلس كما هو الحال في مجلسنا حتى يتمكن من إقناع بقية الأعضاء فيقبل الاقتراح .

المقرر — وإذا لم يقبل الاقتراح ؟

فقرة الشيخ المحترم أمر نجيب براده بك — النص الوارد في المشروع فيه إحصاف كبير بحريية مجلس المديرية فقد لا تتحمل ميزانيته نفقات ما تقرره مصلحة الصحة إذ أنه بمقتضى المادة الثالثة من هذا المشروع ينحصر ٢٠٪ من مجموع الرسوم للصرف على الشؤون الصحية الطبية في المديرية . لهذا أرى ترك الحرية للمجلس في القبول أو الرفض .

الرئيس — الآن وقد انتهت المناقشة في الاقتراح فنرى من حضرات الأعضاء قبول التعديل يفضل بالوقوف .

(وقت أقلية) .

الرئيس — يقر المجلس رفض الاقتراح .

وهل توافقون حضراتكم على المادة الثالثة كما هي :

(موافقة) .

الرئيس — يقر المجلس الموافقة على المادة الثالثة .

(انصرف حضرة صاحب الدولة عبد الفتاح يحيى بشا رئيس الوزراء ووزير الخارجية) .

تليت المادة السادسة وهذا نصها :

الفصل الثاني

اختصاص مجالس المديرية في شؤون التعليم

مادة ٦ - يقوم مجلس المديرية بالتعليم الأول ويتولى إدارته في جميع المدن والقرى بالمديرية وفقا للقوانين والقوانين .

وله أن ينشئ ويدير ملاجئ للاولاد من بنين وبنات .

ولا يتولى مجلس المديرية أى فرع آخر من فروع التعليم .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟
(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة السادسة .

تليت المادة السابعة وهذا نصها :

مادة ٧ - يؤخذ رأى مجلس المديرية مقبلا في إنشاء مدارس الحكومة بالمديرية وفي قراها أو إطلالها .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟
(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة السابعة .

تليت المادة الثامنة وهذا نصها :

مادة ٨ - لمجلس المديرية :

(أ) أن ينشئ متاحف وينظم معارض عليا للحصولات الزراعية والمواشى والدواجن والطيور والصناعات الزراعية .

(ب) أن يقرر جوائز مالية لأغراض معينة .

(ج) أن ينشئ مزارع نباتية نماذج للزراعات الأكثر نجاحا في المديرية وأن ينشئ كذلك نماذج لتربية المواشى والدواجن والصناعات الزراعية .

(د) أن يقرر النظم الخاصة بجمع الحاصلات والمستجات الزراعية في الحفقات والحالج والأسواق وأن يخصص بوجه عام الاعتبارات اللازمة ويحدد الإجراءات الكفيلة بتشجيع تقدم الزراعة وتحسين أحوالها والأعمال المرتبطة بها ونشر التعاون الزراعى بين أهالى المديرية والدفاع عن صوامع المزارعين .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة
(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثامنة .
تليت المادة التاسعة وهذا نصها :

مادة ٩ - يؤخذ رأى مجلس المديرية مقبلا في تنفيذ كافة الشروط المتعلقة بوزارة .

ويجب أخذ رايه أيضا في حالة الدلول عن هذه الشروط أو تغيير الجهة المرغوب تنفيذها فيها .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟
(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة التاسعة .

تليت المادة العاشرة وهذا نصها :

مادة ١٠ - يؤخذ رأى مجلس المديرية في تحديد المناطق المخصصة لزراعات معينة في المديرية .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟
(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة العاشرة .

تليت المادة الحادية عشرة وهذا نصها :

مادة ١١ - يؤخذ رأى مجلس المديرية مقبلا في :

أولا - إنشاء أو إبطال الترع والمصارف العمومية الخاصة بالمديرية دون سواها .

ثانيا - الترتيبات السنوية التى تضعها وزارة الأشغال العمومية فيما يخص :
(أ) بتطهير الترع والمصارف العمومية في المديرية .

(ب) بمناوبات الري الخاصة بالمديرية .

ومع ذلك فلوزارة الأشغال العمومية في الأحوال المستعجلة أن تعطل ترتيب المناوبات ، وفى هذه الحالة تخبر المجلس فى أول انعقاد له بالأسباب التى دعت إلى عدم أخذ رايه .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟
(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الحادية عشرة .

تليت المادة الثانية عشرة وهذا نصها :

الفصل الخامس

اختصاص مجالس المديرات في شؤون المواصلات

مادة ١٢ - يؤخذ رأى مجلس المديرية مقبلاً في إنشاء طرق المواصلات البرية أو المائية أو الحديدية متى كانت خاصة بالمديرية دون سواها وكذلك في إبطال تلك الطرق أو تعديل خطوطها .

وتكون موافقة المجلس لازمة مقبلاً فيما يختص بالسكك الحديدية الزراعية.

مقرر الشيخ المحترم ادوار قصيري بك (السكبير البرلماني) - ختم اقتراح من حضرة الشيخ المحترم الدكتور زكي مختار الجزيري هذا نصه :

"اقتراح بتعديل المادة ١٢"

أقترح تعديل المادة ١٢ من قانون مجالس المديرات بأن تضاف إليها الفقرة الآتية نصها :

"ويخصص ١٠٪ من مجموع الرسوم المقررة في المادة ١٩ من القانون للصرف على إنشاء وصيانة الطرق الزراعية في داخل المديرية ما عدا الطرق التابعة لمجالس البلديات أو التي تقوم بإنشائها وصيانتها وزارة المواصلات".

وعلى هذا يصبح نص المادة ١٢ من القانون المذكور كما يأتي :

"يؤخذ رأى مجلس المديرية مقبلاً في إنشاء طرق المواصلات البرية أو المائية أو الحديدية متى كانت خاصة بالمديرية دون سواها . وكذلك في إبطال تلك الطرق أو تعديل خطوطها".

وتكون موافقة المجلس لازمة موقفاً فيما يختص بالسكك الحديدية الزراعية .

"ويخصص ١٠٪ من مجموع الرسوم المقررة في المادة ١٩ من القانون للصرف على إنشاء وصيانة الطرق الزراعية في داخل المديرية ما عدا الطرق التابعة لمجالس البلديات، أو التي تقوم بإنشائها وصيانتها وزارة المواصلات".

محمد فهمي الناضوري . محمد توفيق مهنا . الدكتور الجزيري . أحمد ذوالفقار . قاضي يكن . محمد غيث . شهابي بطرس . اسماعيل سرى . عبد الله سمكة . أمين حسين يوسف . اللواء عبد الحميد فريد . يعقوب بياوي . أحمد السبازي . محمد خيرت راضي . فارس عمر . عبد الباقي عامر بدران . محمود أبانخ . أحمد نجيب براده . الياس عوض . ادوار قصيري . محمد الحميد ساين .

"الرئيس - الكلمة الآن لحضرة الشيخ المحترم مقبلاً الاقتراح .

مقرر الشيخ المحترم الدكتور زكي مختار الجزيري - نص المشروع على تخصيص ٦٦٪ من مجموع الضريبة الإضافية للصرف على التعليم الإلزامي و ٢٠٪ منها للصرف على المسائل الصحية . والطرق الزراعية ليست أقل أهمية من التعليم أو الصحة لأن لها أهميتها فيما يتعلق بالأمن العام ومصالح الأهالي . ومصلحة الري تخصص لإصلاح الطرق الزراعية فقرة مكونة من خمسة أو ستة أشخاص في كل مركز وهذا لا يكفي فالاقترح يرى إلى تخصيص ١٠٪ من ١٤٪ الباقية من الضريبة الإضافية لإصلاح الطرق الزراعية في داخل المديرية .

مقرر الشيخ المحترم ادوار قصيري بك (السكبير البرلماني) - هذا الاقتراح طبقاً لنص المادة ٦٤ من قانون النظام الداخلي يمكن طرحه نقاشاً في الحال إذا وافق حضرة المقرر على ذلك وأيده في هذا اثنان من حضرات أعضاء اللجنة .

المقرر - أوافق على النقاش فوراً في هذا الاقتراح بالتعديل .

مقرر الشيخ المحترم محمد فرمى باشا - وأنا بصفتي كوني عضواً في اللجنة الداخلية أؤيد حضرة المقرر في ذلك .

مقرر الشيخ المحترم عبد الله سمكة بك - وأنا كذلك أؤيده .

المقرر - الطرق الزراعية مقررة بالقانون الصادر بتاريخ ٣ نوفمبر سنة ١٨٩٠ وهذا القانون لا يزال قائماً ، وقد أوجب تحصيل مصاريف إصلاح الطرق الزراعية من أهالي المديرية المتضمنين بها علاوة على ضرائب الأطنان ، وإننا ما أخذنا بهذا الاقتراح فإنه لا يبق من الضرائب الإضافية سوى ٤٪ . وهذه لا تكفي لتأنيص العامة .

مقرر الشيخ المحترم الدكتور زكي مختار الجزيري - إن الحكومة تتولى على الضرائب والموارد ولا تصرف شيئاً على صيانة الطرق الزراعية ولا معنى لأن يدفع الأهالي أموالاً ولا معنى الحكومة بإصلاح الطرق الزراعية .

المقرر - الضرائب العامة مظهر من مظاهر سلطان الدولة تؤخذ من أية جهة وتصرف في أي وجه .

مقرر الشيخ المحترم محمد غيث بك - تتقدم هذه الطرق إلى ثلاثة أقسام أولها قسم داخل الملك وألهاها قسم خارج المدن في البلاد تابع لمصلحة الطرق والكباري وهي كغاية به وهو القسم الذي يقصد سعادة الممرور أن له ميزانية خاصة وثالثها الطرق التي يقصدها حضرة الشيخ المحترم صاحب الاقتراح . وحقيقة أن هذه الطرق رديئة لدرجة شنيعة ويتعذر السير فيها حتى بالقدم وكثيراً ما طلينا إلى وزارة الأشغال العمومية إصلاح هذه الطرق لأن أغلبها في ملكيات ظلم تمر صيحاتنا فثقتنا .

فهناك إيراد ٨. / أو ١١. / - لأنه من السهل إصدار قرار من مجلس الوزراء لزيادة إلى ١١. / - فإذا كان التوزيع بنسبة ٦٤. / بدلا من ٦٦. / لتعليم الأولى والصحة

القرار - نسبة ما يصرف على التعليم الأولى مقررة قانون فلا يمكن التعديل فيها .

مفكرة الشيخ المحرم دوار قصير بك - يبقى لمجلس المديرية - بعد الاتفاق على التعليم الأولى والشؤون الصحية - ١٤. / فيمكن تخصيص ١٠. / أو ٨. / لإنشاء الطرق الزراعية ويبقى بعد ذلك ٦. / لإدارة مجلس المديرية والمسألة كلها ترجع أخيرا إلى أنه هل من اللازم إنشاء الطرق الزراعية فإذا كان الأمر كذلك تغيرت النسبة .

القرار - إلى متى كل الاتفاق مع حضراتكم في أن إنشاء الطرق ضروري جدا، ولكني سبق أن قلت إن إنشاء الطرق يتعلق بقانون قائم وأعلم حق العلم أن الحكومة تعمل على تعديل هذا القانون بحيث ينص على أن يكون من خصائص مجلس المديرية إنشاء الطرق الزراعية، وفيما يتعلق بالمسألة أشرك حضرة صاحب العزة وزير المالية وأيه في أن نسبة ١١. / لا تكفي لأي شأن من الشؤون العامة ولا تكفي لمجلس المديرية بعد أن زاد اختصاصه فلا يجوز إلزامه بعد ذلك بدفع ١٠. / لإنشاء هذه الطرق .

مفكرة الشيخ المحرم محمد غنم بك - هل تكفي ٨. / أو ١١. / لأن يقوم مجلس المديرية بكل المشروعات التي يفرضها مشروع القانون المعروض علينا ؟ الجواب عن ذلك بالنفي، ولا بد أن الحكومة ستساعد مجالس المديرية من ميزانية الدولة العامة فلا معنى إذن لعدم تخصيص جزء من أموال تلك المجالس لإنشاء الطرق الزراعية .

القرار - لم ينص في المشروع على مساعدة الحكومة لمجالس المديرية .

مفكرة الشيخ المحرم محمد غنم بك - على كل حال زيد أن تخصص نسبة من الرسوم لإصلاح الطرق وإنشائها ، فإذا ما فرضنا أن إيراد مجلس مديرية يبلغ مائة ألف جنيه فليس كثيرا أن ينفق منه عشرة آلاف من الجنيهات على إنشاء الطرق .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تأجيل المناقشة في مواد مشروع هذا القانون إلى الجلسة القادمة ؟

(موافقة)

أعتقد أن أفضل عمل يؤديه مجلس مديرية لمديرته هو تخصيص جزء من المبلغ الذي يبيحه لمصانة الطرق فإذا كان مشروع القانون ينص بالصحة العامة فإن تنظيم الطرق وتعميدها ورشها بالماء أول ما تتطلبه الصحة العامة .

إننا الآن لا نستطيع السير بسهولة في هذه الطرق قضاء مصالحنا قارى أن الاقتراح وجيه وفي محله وفي مصلحة الأمة جمعا .

مفكرة صاحب العزة من صبري بك (وزير المالية) - لما أشار حضرة الشيخ المحترم ادوار قصير بك إلى هذا التعديل لفت النظر إلى المادة ١٩ من مشروع القانون ولم أقصد إلى أن يكون التعديل في المادة ١٩ وإنما فصلت أن هذه المادة خلعت النسبة التي يستطع مجلس المديرية أن يفرض الضريبة على أساسها إذ نصت على ما يأتي "ويكون قراره قاطعا ويصدره مرسوم إذا لم يتجاوز ٨. / من مجموع ضرائب الأطنان في المديرية" .

وعلى أساس هذه النسبة بين هذا المشروع توزيع هذه الرسوم فإذا أراد حضرة الشيخ المحترم صاحب الاقتراح أن يخصص للطرق نسبة معين أن تكون نسبة الضريبة التي تفرض على ضرائب الأطنان تزيد من النسبة المينة في المادة .

وقد أبان حضرة المقرر أنه إذا أخذ جزء من هذه النسبة للتعليم وجزء آخر للصحة وثالث للطرق فلا يبقى بعد ذلك لإدارة مجلس المديرية شيء ، ومعنى هذا بطبيعة الحال أن فرض هذه الضريبة هنا - وهي لم توضع بقانون - ومقدار الرسوم المأخوذة منه ثابت يستلزم حتما إما أن بعض ما يقوم به مجلس المديرية لا يتخذ وإما أن تزيد الضريبة فيرجع الأمر إذن إلى أن حضراتكم يقررون زيادة الضريبة . فهل مجلس الشيوخ الموقر مستعد لزيادة الضريبة أم لا ؟

(أصوات : لا . لا) .

إذا كان المجلس غير مستعد - وهو في الواقع كذلك - لزيادة الضريبة فلا أدوى من أين تأتي بالتفغات التي يتطلبها إنشاء الطرق ، لهذا أرى أن الاقتراح غير وجيه ولا يمكن الأخذ به .

(تصفيق) .

مفكرة الشيخ المحرم دوار قصير بك - يجب أن يدور البحث حول نقطة واحدة هي هل إنشاء الطرق لازم أم غير لازم ؟

فإذا قررت حضراتكم أن إنشاء الطرق لازم للصحة العامة وللمصالح الأطنان يجب أن تبحث بعد ذلك في كيفية تغيير المال اللازم وهذا أمر يسير .

أشار حضرة صاحب العزة وزير المالية إلى المادة ١٩ التي جاء فيها "ويكون قراره (مجلس المديرية) قاطعا ويصدر به مرسوم إذا لم يتجاوز ٨. / من مجموع ضرائب الأطنان في المديرية ويجوز للمجلس زيادة الرسوم الإضافية إلى ١١. / من مجموع ضرائب الأطنان ولا يكون قراره بالنسبة لزيادة ثاقنا إلا إذا صادق عليه مجلس الوزراء وصدر مرسوم بذلك" .

مجلس الشيوخ

استقرار المناقشة في مواد مشروع القانون مادة مادة

(جلسة ٢ مايو ١٩٢٤)

(لقد حضره الشيخ المحترم على جمال الدين باشا)

(حضر حضرة صاحب السعادة مختار مجازى باشا مدير قسم الإدارة بوزارة الداخلية) (١)

القرار - وفقاً ما في جلسة سابقة عند المادة الثانية عشرة من مشروع هذا القانون .

مقرر الشيخ المحترم أحمد ذوقفار باشا - في الجلسة الماضية ختم اقتراح بتعديل المادة الثانية عشرة من مشروع هذا القانون من حضرة الشيخ المحترم الدكتور زكى مختار الجزيرى وكنت من مؤيدى هذا الاقتراح وإنى لأذكر أن الاقتراح المذكور قد قامت بشأنه بعض اعتراضات، وبته إليه بعضاً منها حضرة صاحب العزة وزير المالية. ولقد أثارت هذه الاعتراضات شياً من الالتباس نشأ من استعمال كلمة "ضريبة" بدلاً من كلمة "رسوم" فقد ظن أن المطلوب هو زيادة في الضرائب في حين أن مقدم الاقتراح ومؤيديه لم يفكر واحد منهم في ذلك إطلاقاً بل كان قصدهم جميعاً تعديل طريقة توزيع المنح من الرسوم الإضافية المقررة بمقتضى المادة التاسعة عشرة من هذا المشروع وهي التى تنص "على أن لمجلس المديرية أن يقرر رسوماً إضافية لمدة معينة على ضرائب المالكين الخ".

وحقيقة الأمر أن الاقتراح بالتعديل إنما يرمى إلى تقرير نسبة مئوية معينة من هذه الرسوم للصرف منها على الطرق الزراعية كما هو الحال بالنسبة لتعليم الإلزامى الذى صدر به قانون سابق وبالنسبة للشؤون الصحية (المادة ٢ من هذا المشروع) .

لقد نص قانون التعليم الإلزامى على تخصيص ٦٦٪ من هذه الرسوم لتعليم ذلك النوع من التعليم، كما نص في مشروع القانون المعروض على تخصيص ٢٠٪ للشؤون الصحية فيكون الباقي من الرسوم على اعتبار أنها مائة في المائة هو ١٤٪ وما نطلبه الآن إنما هو تخصيص نسبة معينة من هذا القدر الأخير للطرق الزراعية داخل المديرية .

ولما كان الاقتراح الأصل يقضى بتخصيص ١٠٪ من هذا القدر أيضاً وكان أهم اعتراض موجه إلى هذا الاقتراح هو أن الباقي بعد ما ينحصر للطرق يكون ٤٪ وهذا قدر ضئيل جداً لا يكتفى للصرف على الشؤون الإدارية التى هى من اختصاص مجلس المديرية فأردت أن أخفض تلك النسبة من ١٠٪ إلى ٥٪ حتى تخفف من حدة هذا الاعتراض وحتى يكون في الباقي منصرف للصرف منه على الشؤون الإدارية لمجلس المديرية .

(١) بناء على كتاب من وزارة الداخلية بالتبليغ بفتح الجلسة السابعة عشرة .

فلذا ما اعترض أيضاً بأن التسعة في المائة لا تكفى لإدارة الشؤون الأخرى لأحد المجالس فما عليه إلا أن يقرر دفع الرسوم الإضافية من ٨٪ إلى ١١٪ . بعد مصادقة مجلس الوزراء طبقاً لادة ١٩ من مشروع هذا القانون .

الرئيس - هل يرى حضرة الشيخ المحترم إلى تعديل التعديل الذى يقدم في الجلسة الماضية ؟

مقرر الشيخ المحترم أحمد ذوقفار باشا - نعم . هو ذلك وقصصت به أن تكون النسبة ٥٪ بدلاً من ١٠٪ .

مقرر الشيخ المحترم الدكتور زكى مختار الجزيرى - بصفة كونى مقبلاً للتعديل الأصل أوافق على أن يتبدل النحو الذى أراه حضرة الشيخ المحترم أحمد ذوقفار باشا .

الرئيس - يجب أن يقدم مثل هذا التعديل كتابة وأن يؤيد من عشرة من حضرات الأعضاء .

مقرر الشيخ المحترم أحمد ذوقفار باشا - لقد أعدت الاقتراح بالتعديل وهو بين يدي حضرات الشيوخ المحترمين ليقوم عليه الزاغب في تأييده منهم وسأقدمه بعد أن انتهى من كتابتي .

الرئيس - لا يمكن المجلس أن ينظر في هذا التعديل قبل أن يقدم كتابة .

مقرر الشيخ المحترم أحمد ذوقفار باشا - أنا أعلم ذلك، وقد أعددت الاقتراح بالتعديل كتابة كما قلت ، وطالما أن المناقشة في الاقتراح بالتعديل المقدم في الجلسة الماضية مفتوحة فإني أعتقد أن لي الحق في الكلام خصوصاً وأن الاقتراح بالتعديل الجديد لم يخرج عن الاقتراح القديم في معناه ومهماته .

مقرر الشيخ المحترم الدكتور فارس عمر - إن اقتراح التعديل المقدم في جلسة الماضية طلب فيه أن يخصص ١٠٪ لإنشاء وصيانة الطرق .

الرئيس - وحضرة الشيخ المحترم أحمد ذوقفار باشا يطلب أن يكتفى بنسبة في المائة .

القرار - لو سمعتم حضراتكم كلمة صنيعة في هذا الموضوع لعلمتم ...

مقرر الشيخ المحترم أحمد ذوقفار باشا - أرجو حضرة المقررات ينظر حتى انتهى من كتابتي .

مقرر الشيخ المحترم إبراهيم راتب بك (السكرتير البرلمانى) - بإذن دولة رئيس المجلس أقول لحضرة الشيخ المحترم إن اقتراحه لم يقدم كتابة حتى يمكن أن تجري المناقشة فيه ولهذا يجوز لحضرة الشيخ المحترم مقرر اللجنة أن يلى بما يريد .

ولما أدى من الخلط أن يقال إنه يجب على مجلس المديرية أن يخصص جزءا من الرسوم الإضافية لإنشاء الطرق .

أما عن مصاريف الصيانة فالحكومة هي الملتزمة بها بحكم التشريع القائم، وليست مجالس المديرية كما أن مشروع قانون الطرق العامة الذي لا يزال معلقا بوزارة المواصلات يبين بصرامة أن الحكومة هي التي تقوم بمصاريف صيانة الطرق الرئيسية أي الطرق التي تربط عاصمة القطر المصري بواحد من المديرية والتفرع والطرق الإقليمية التي تربطها بالأهمية وهي التي تربط عواصم المديرية بالمراكز والطرق الرئيسية . وأما الطرق القروية وهي التي تربط القرى بعضها ببعض وبمحطات السكك الحديدية وبالطرق الرئيسية والإقليمية ونقل عنها أهمية هذه هي التي تقوم مجالس المديرية بنفقات إنشائها وصيانتها هذا ماقلته بالجلسة الماضية وما أثبت في محضرها .

قصة الشيخ المحترم عبد العظيم البلي — يجب أن نحل أولا مسألة اعتراض حضرة المقرر على الاقتراح من الوجهة الدستورية ثم نتناقل بعدئذ في الموضوع .

الذي أفهمه أن المادة ٩٦ من الدستور التي أشار إليها حضرة المقرر لا تمنع على الإطلاق من أن تعدل قانونا بقانون .

إن ما يقضيه قانون سنة ١٨٩٠ وهو أن مالا ميئا يبلغ من ضريبة معينة يستعمل في إنشاء الطرق لا يتعارض مع فرض مبلغ آخر لإصلاح الطرق . فلذا صدر هذا التشريع فلا يتعارض مع القانون ولا مع الدستور . هذا ما أردت أن أبينه أولا فنيا يختص بالنقطة الدستورية التي أشارها حضرة المقرر .

فيا هذا قال الشاكي جرد كل سنة من رداة الطرق واحتياجها للصيانة . وقد اقترح أن تزم مجالس المديرية إلزاما بأن تخصص جزءا معيناً من دخلها لمعاونة الحكومة في سد هذا النقص ، وإني لا أرى مانعا من ذلك .

قصة صاحب لعمزة علي المزوي (وزير الزراعة) — أريد بإحضرات الشيوخ المحترمين — أن ألفت النظر لأمر جدير بحكمك بعد الروية والتبصر . ذلك أن مشروع قانون مجالس المديرية — بناء على ما أقره بلتكم الموقرة — قضى بأن يخصص من رسوم مجالس المديرية ٢٠٪ للصرف على الشؤون الصحية والطبية . كما أن قانون التعليم الأولي قضى بتخصيص ٦٦٪ من هذه الرسوم لنشر هذا النوع من التعليم لجمعوع الرقيم ٨٦٪ والباقي ١٤٪ قصد الشارع أن يتركها لمجالس المديرية لتصرف فيها حسباً تشاء وحسباً تستدعيه المصلحة العامة للديرية .

يا حضرات الشيوخ المحترمين :

مجالس المديرية إما هي مجالس نيابية صغيرة يجلس فيها نواب عن الأمة يناورون من طبقات الأمة كما يجتاز الشيوخ والنواب . فأتوا لهم على الأقل شيئا من التصرف في هذا المبلغ الضئيل ...

قصة الشيخ المحترم الدكتور زكي مختار الحزري — ولما لم يترك لهذه المجالس حق التصرف في كل ما تهرده من الرسوم ؟

المقرر — إلى أن يتقدم الاقتراح كتابة أستطيع أن أؤكد لحضراتكم أنه من الوجهة القانونية لا يمكن مجال من الأحوال أن يقبل هذا الاقتراح ولو قضى بتخصيص ١٪ . والدليل على ذلك — أنها الباردة — أن هذا الاقتراح يخالف مخالفة صريحة للمبادئ القانونية والدستورية .

لم ينول مشروع القانون مجالس المديرية حتى إنشاء الطرق الزراعية وإنما المادة الثانية عشرة التي هي موضوع مناقشتنا تقول " يؤخذ رأى مجلس المديرية مقدما في إنشاء طرق المواصلات البرية ... إلخ " . لماذا ؟ لأن هناك قانونا قائما هو القانون الصادر في ٣ نوفمبر سنة ١٨٩٠ لم يبلغ ولم ينسخ ولم يتقطع العمل به إلى الآن . رسم هذا القانون الطريقة التي بها تنشأ الطرق الزراعية والتي بها يؤخذ رأى مجلس المديرية والتي بها تجبي النفقات لإنشاء الطرق ، فهذه النفقات أو الرسوم لا يمكن أن تكون مجال من الأحوال من الرسوم الإضافية التي يقرها مجلس المديرية لشؤون التعليم والصحة والزراعة وغيرها . ذلك لأن قانون سنة ١٨٩٠ صريح بأن يقدم مشروع إنشاء الطرق لمجلس المديرية ، فإذا وافق عليه ، قدرت التكاليف ووزعت على الأهلين بنسبة معينة ثم تحصل بعد ذلك من ملاك الأهلين .

إن المادة ٩٦ من الدستور وهي المادة التي تستكم عن صياغة مشروعات القوانين تقول بصرامة إن مهمة اللجنة التي تبحث في ذلك فضلا عن قيامها بضبط الصياغة القانونية فإنها تنظر أيضا في التوفيق بين مشروعات القوانين المقترحة وبين التشريع القائم . فإذا خالفنا الآن قانون سنة ١٨٩٠ فلماذا بهذه المخالفة لا نوافق بين قانونين بل بالعكس نعارض قانونا بقانون .

قصة الشيخ المحترم محمد زوافكار باشا — إن قانون سنة ١٨٩٠ لا ينطبق على الحالة المعروضة الآن على المجلس لأن نصوصه كلها تقريبا تتعلق بتعريف السكك الزراعية وماهيتها والإجراءات التي تتخذ لإنشائها وبالإجمال فكما تنصب على السكك العمومية فقط .

إن حضرة المقرر يستند إلى هذا القانون ، فإن كان حقيقة ينطبق على الحالة المعروضة فنن الغريب ألا يكون له أثر البتة في إنشاء أو صيانة الطرق في حدود المديرية والتي ينصب عليها تعديلا .

وإن كان هذا القانون ينطبق فعلا على حالتنا فلا داعي للتعديل ولا لقادة المعروضة ، ولكن الأمر في الواقع — ذلك وحالة الطرق سيئة كما تملكون حضراتكم — وطلبكم من ذوي المصالح بالقرى ولهذا فإني لست في حاجة إلى الإسهاب في ذلك ولا ليان مزاي هذا التخصيص الذي تلح في قبوله .

قصة الشيخ المحترم عبد الله سمح بك — لقد بينت في الجلسة الماضية أنه بحسب قانون ٣ نوفمبر سنة ١٨٩٠ ، الخاص بالطرق العامة الزراعية ليست مجالس المديرية ملزمة بمصاريف صيانة السكك الزراعية ، فلماذا ما أريد إنشاء طريق أشد رأى مجلس المديرية . فذلك وفي مقدار النفقات التي تقوم بتقديرها مصلحة الطرق والكبارى — ومتى وافق المجلس يصدر مرسوم بإنشاء الطريق وتوزيع نفقاته على أهلان المديرية وتسمى بضريبة السكك الزراعية ، وبعد ذلك تمل في الأوراد على المقيمين ، وتحصل منهم مع ضريبة الأهلين ، ولا تدخل تلك الضريبة في الرسوم الإضافية التي تهردها مجالس المديرية .

مقرر صاحب اللجنة على المندوبين بك (وزير الزراعة) - يحضر
الشيخ المحترمين :

إن الأربعة عشر في المائة مستوخذ منها مصاريف الإدارة العامة ويخصص الباقي للخدمة العامة حسب إنشاء إرادة التولب وما تختصيه مصلحة البلاد .

أزيد على ذلك أن السلك الزراعية إنما هي طرق زراعية تقوم الحكومة بصيانتها. وأما إنشاؤها فيؤخذ فيه رأى مجلس المديرية، ومن حق أن يقترح الإنشاء . وفي هذه الحالة تفرض ضريبة إضافية على الأراضي الزراعية ويصدر بها مرسوم بعد إقرار مجلس الوزراء وهو المسئول أمام البرلمان . فالطمانية قديمة ولا خوف من إهلاك المزارع أو مالك الأرض الزراعية لأن الضريبة لن تفرض إلا بعد أن يتسما مجلس نيابي غثار من الأمة وهو مجلس المديرية . وبعد أن يقرها مجلس الوزراء ذلك المجلس المسئول أمام حضراتكم فكل الضمانات قديمة وليس من القطة ولا من بعد النظر أن تتحكم في هذه المجالس النيابية حتى في مبلغ ضئيل كهذا ونقول لما على طريق الإلزام لابد أن يصرف على السلك الزراعية مبلغ معين .

نقول هذا ونحن نعلم علم اليقين أن ميزانية الدولة تتحمل في كل عام مبلغ طائلة لهذا الغرض ، وأمامكم وزارة المواصلات يمكن لحضراتكم أن تحصلوا منها على ما تريدون فيه من الياقات .

وأما الطرق الزراعية الجديدة فإن إنشائها حرجه إلى ما تقترحونه حضراتكم أو مجالس المديرية ، فن العدل والحق أن يترك التصرف في الأربعة عشر في المائة إلى إخوانكم النواب الذين اتفقوا لمجالس المديرية .

مقرر الشيخ المحترم عبد العظيم الديوب بك - ما هي وجوه صرف
ال ١٤ ٪ ؟

مقرر صاحب اللجنة على المندوبين بك (وزير الزراعة) - ال ١٤ ٪
يصرف منها أولا وبالذات المصاريف الإدارية ويترك ما بقي للنافع العامة في حدود المديرية .

مقرر الشيخ المحترم أحمد ذوالفقار باشا - لماذا لم يترك لمجلس المديرية
الحق في تخصيص ما يتفق في التعليم الإلزامي ؟

مقرر صاحب اللجنة على المندوبين بك (وزير الزراعة) - اجيب على
الشيخ المحترم للطمانية أن أول ما قرره المستشار الذي جتمع بناء على أسسه أن التعليم الأول إلزامي في البلاد، فكان لابد من أن يؤخذ مال من مجالس المديرية لنشر هذا التعليم الذي جعله الدستور إلزاميا .

مقرر الشيخ المحترم أحمد ذوالفقار باشا - والعشرون في المائة التي
خصصت للشؤون الصحية ؟

مقرر صاحب اللجنة على المندوبين بك (وزير الزراعة) - المسائل
الصحية مقدمة على الطرق الزراعية لأنها تتعلق بحياة الإنسان . وإلى أرى أن التغلب على مرض كرض البلهارسيا والانتكستوما اللذين يفتكان بالفلاح خير من تمهيد الطريق الزراعي لتيسير عليه السيادة لأن حفظ الصحة أهم من تمهيد الطريق الزراعي للسيارات .
(تصفيق) .

الرئيس - تخدم اقتراح من حضرة الشيخ المحترم أحمد ذوالفقار باشا
هذا نعمه :

” نوافق على أن يكون ما يصرف على الطرق الزراعية لكل مديرية ما يناسب خمسة في المائة بدلا من عشرة المقترحة من حضرة الشيخ المحترم الدكتور الجزيري ”

أحمد ذوالفقار . محمود أبانله . محمد خيرت راضي . الدكتور الجزيري . أحمد نجيب براده . حسن مظلوم . كامل تكلا . أحمد السيد زين . محمد صود . محمد توفيق مهنا . محمد نجيب شكرى . نصر هادي .

الرئيس - الكلمة الآن لحضرة الشيخ المحترم مقدم الاقتراح .

مقرر الشيخ المحترم أحمد ذوالفقار باشا - لقد اقترحت تخصيص ٥ ٪
من رسوم مجالس المديرية لصيانة الطرق الزراعية بدلا من ١٠ ٪ . حتى يتمكن مجلس المديرية من إدارة شؤونه الإدارية بما يليق له ، وقد سبق لي أن بيئت وجهة نظري ونظر مؤيدي .

مقرر الشيخ المحترم محمد شمس باشا - إن مبلغ ٦٦ ٪ المخصص
لتعليم الإلزامي من الرسوم الإضافية التي تفرضها مجالس المديرية ظهرت في العام الماضي في قانون التعليم الإلزامي الذي أقره البرلمان في الدورة الماضية ولا داعي لمناقشته الآن .

مقرر الشيخ المحترم إدوارد قصبري بك (السفير البرلاني) - هذا
الاقتراح طبقا لنص المادة ٦٤ من قانون النظام الداخلي يمكن طرحه للنقاش في الحال إذا وافق حضرة المقرر على ذلك وأيده في هذا اثنان من حضرات أعضاء اللجنة .

المقرر - أوافق على المناقشة فوراً في هذا الاقتراح .

مقرر الشيخ المحترم محمد فرجى باشا - وأنا بصفتي كوني عضوا في لجنة
الداخلية أؤيد حضرة المقرر في ذلك .

مقرر الشيخ المحترم عبد الله سميك بك - وأنا كذلك أؤيده .

مقرر الشيخ المحترم أحمد نجيب براده بك - أنا أؤيد هذا الاقتراح
وأقول بأني تخصيص ٥ ٪ من رسوم مجالس المديرية لصيانة الطرق والاستقرار على ذلك لا يجعل الحكومة في حاجة إلى فرض ضرائب جديدة.

رأت أن هذا القدر قليل جدا بالنسبة لحاجات مجالس المديرات، ولكنها أثقلت وتنت على المجالس أنت تضغط مصروفاتها عليها تصل إلى ضبط ميزانيتها وموازنتها في هذا الحيز .

لقد وُزِعَ مجموع الضرائب التي تحصل عليها المجالس على شؤون التعليم الإلزامي تخصص له ٦٦٪ منها ثم ٢٠٪ للصحة فلم يبق بعد ذلك إلا ١٤٪ وهي التي تستغرق في الشؤون الإدارية لمجالس المديرات . ومن المستحيل ماديا خفض هذه النسبة إذ تصبح المجالس في حالة عجز عن تدير مصروفاتها إذا ما أخذ من هذا الباق الخمسة في المائة التي تقرر تحصيلها للطرق .

وكيف تطالبون حضراتكم بتخصيص ٥٪ للطرق مع أن لإنشائها وصيانتها قافوا خاصا ؟

ليس في الأمر تمتت من الحكومة ولا امتناع عن تنفيذ رغبة من رغباتكم، ولكنها ترى نفسها — مع الأسف — أمام استحالة مادية تقتضي عليها طلب المدول عن الاقتراح لأن الأخذ به سوف يوجد المجالس في حالة عجز عن القيام بالواجب المفروض عليها بمقتضى القانون .

لماذا أرجو حضراتكم أن تترشوا قليلا وأن تهكموا مليا في النتيجة التي تصل إليها حالة مجالس المديرات إذا ما أخذتم بهذا الاقتراح .

هذه هي النتيجة التي وصلت إليها وأعتقد اعتقادا راسخا بأن المجالس ستجهد نفسها جاهدة تمام المجزع من القيام بما يطلب منها إذا وافقتم على الاقتراح المذكور على أن هناك إحصاءات أرجو سعادة مقرر اللجنة أن يدلي بها إلى المجلس ليستبررها .

المقرر — لما تقدم الاقتراح الأول عن تخصيص ١٠٪ من الرسوم الإضافية لإنشاء وصيانة الطرق الزراعية وضمت إحصاء بيت فيه ضريبة الأطنان في كل مديرية عن سنة ١٩٣٤ — ١٩٣٥ وبمقدار الثانية في المائة التي تملك مجالس المديرات حق فرضها وكذلك بيت في هذا الإحصاء مقدار ١١٪ التي يمكن للمجالس أن تقررها بعد موافقة مجلس الوزراء فوجدت أن ١٠٪ التي يريد حضرات القترحين تخصيصها لإنشاء وصيانة الطرق لا تكفي لإنشاء طريق طوله بضخ مئات من الأمتار .

مقرر السنج المحترم عبد العظيم إيلي بك — ليس هذا هو المطلوب بل المطلوب أولا هو الوقوف على المبالغ التي تلزم لإدارة تلك المجالس .

المقرر — إن الإحصاء الذي وضعت هو إحصاء عن مالية المجالس إذا قل اقتراح تخصيص ١٠٪ للطرق الزراعية ، وهذا يبيانه :

مقرر السنج المحترم الدكتور زكي مختار الجزيري — طلبت في اقتراحي الذي سبق لي أن قدّمته تخصيص ١٠٪ للصرف على إنشاء الطرق الزراعية وصيانتها . ويقول حضرة صاحب العزة وزير الزراعة إن ١٤٪ الباقي من رسوم مجالس المديرات لا تكفي للصرف على الأعمال التي تقوم بها مجالس المديرات وإني أرى أنه مدام القاتون خصص ٦٦٪ لتعليم الإلزامي و ٢٠٪ للصحة فيمكن تخصيص ٥٪ أيضا للطرق الزراعية .

الرئيس — الموافق على تخصيص ٥٪ من رسوم مجالس المديرات للصرف على الطرق الزراعية يتفضل بالوقوف .

(وقف عدد من حضرات الأعضاء لم يتبين معه الأغلبية من الأقلية).

الرئيس — سنأخذ الرأي الآن بالطريقة العكسية طبقا لمادة ٨٣ من قانون النظام الداخلي للبرلمان . فن لا يوافق من حضراتكم على تخصيص ٥٪ من رسوم مجالس المديرات للصرف على الطرق الزراعية يتفضل بالوقوف . (وقف عدد من حضرات الأعضاء لم يتبين معه الأغلبية من الأقلية) .

الرئيس — سنأخذ الرأي بطريق النداء بالاسم فن يوافق على تخصيص ٥٪ من رسوم مجالس المديرات للصرف منه على الطرق الزراعية يعب بكتلة تنعم ومن لا يوافق يعب بكتلة لا .

(حضر حضرة صاحب الدولة عبد الفتاح يحيى باشا رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية) .

مقرر السنج المحترم محمد غنيم بك — وماذا تم في الاقتراح الأول ؟

الرئيس — الاقتراح الثاني هو نفس الاقتراح الأول مع تعديل في النسبة المئوية .

مقرر السنج المحترم عبد العظيم إيلي بك — هل يشك مكتب المجلس في النتيجة ؟

الرئيس — نعم . وأنا أول من يشك فيها .

مقرر صائب الروز عبد الفتاح يحيى باشا (رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية) — يا حضرات الشيوخ المحترمين :

عندما قبلت الحكومة أمام مجلس النواب تقرير رسوم إضافية على ضرائب الأطنان بمقدار ٨٪ مع جواز زيارتها إلى ١١٪ من مجموع ضرائب الأطنان

إحصاء عن مالية المجالس فيما إذا قبل اقتراح تخصيص ١٠٪ للطرق الزراعية

المديريات	أموال أطيان في السنة	الرسوم الإضافية التي يملك مجلس المديرية قهرها		الرسوم المقترحة للطرق الزراعية ١٠٪ من الرسوم الإضافية في السنة				الباقي بعد استبعاد رسوم التعليم والصحة والطرق الزراعية ٤٪ من الرسوم الإضافية في السنة	
		وسوم إضافية في السنة							
		١١٪	٨٪	١١٪	٨٪	١١٪	٨٪	١١٪	٨٪
١٩٣٥-١٩٣٤	ميزانية سنة	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
القلوبية ...	٢٩٥٠٠٠	٢٣٦٠٠	٣٢٤٥٠	١٠	٢٣٦٠	١٠	٣٢٤٥٠	١٠	٩٤٤
المنوفية ...	٥٤٥٨٠٠	٤٣٦٦٤	٦٠٠٣٨	٤٠٠	٤٣٦٦	٨٠٠	٦٠٠٣	٥٦٠	١٧٤٦
البحيرة ...	٥٣٠٠٠٠	٤٢٤٠٠	٥٨٣٠٠	—	٤٢٤٠	—	٥٨٣٠	—	١٦٩٦
الشرقية ...	٨٨٢٦٠٠	٧٠٦٠٨	٩٧٠٨٦	٨٠٠	٧٠٦٠	٦٠٠	٩٧٠٨	٣٢٠	٢٨٢٤
المنيا ...	٤٩٢٤٠٠	٣٩٣٩٢	٥٤١٦٤	٢٠٠	٣٩٣٩	٤٠٠	٥٤١٦	٦٨٠	١٥٧٥
الشرقية ...	٤٧٨٧٠٠	٣٨٢٩٦	٥٢٦٥٧	٦٠٠	٣٨٢٩	٧٠٠	٥٢٦٥	٨٤٠	١٥٣١
الجيزة ...	٢٣١٠٠٠	١٧٦٨٠	٢٤٣١٠	—	١٧٦٨	—	٢٤٣١	٢٠٠	٧٠٧
بنى سويف ...	٢٦١٠٠٠	٢٠٨٨٠	٢٨٧١٠	—	٢٠٨٨	—	٢٨٧١	٢٠٠	٨٣٥
الفيوم ...	٢٠٢٥٠٠	١٦٢٠٠	٢٢٢٧٥	—	١٦٢٠	٥٠٠	٢٢٢٧	—	٦٤٨
المنيا ...	٣٨٣٠٠٠	٣٠٦٤٠	٤٢١٣٠	—	٣٠٦٤	—	٤٢١٣	٨٠٠	١٢٢٥
أسيوط ...	٤٠٦٧٠٠	٣٢٥٣٦	٤٤٧٣٧	٦٠٠	٣٢٥٣	٧٠٠	٤٤٧٣	٤٤٠	١٣٠١
جرجا ...	٢٦٣٢٠٠	٢١٠٥٦	٢٨٩٥٢	٦٠٠	٢١٠٥	٢٠٠	٢٨٩٥	٢٤٠	٨٤٢
قنا ...	٢٦١٨٠٠	٢٠٩٤٤	٢٨٧٩٨	٤٠٠	٢٠٩٤	٨٠٠	٢٨٧٩	٧٦٠	٨٣٧
أسوان ...	٥١٢٠٠٠	٤٠٩٦	٥٦٣٢	٦٠٠	٤٠٩	٢٠٠	٥٦٣	٨٤٠	١٦٣

علينا أن نطالب الحكومة بأن تمهد تلك الطرق . مرصد بالميزانية مبلغ ١٥٠,٠٠٠ جنيه للطرق الزراعية ، وأمام حضراتكم الضريبة التي ستفرض على السيارات ، اطلبوا تخصيصها لإنشاء وصيانة الطرق الزراعية ، أما إنكم تأخذون ٥٪ من الرسوم الإضافية لهذا الغرض ، فهذا ما لا يسلم به إنسان مطلقا . ولذلك أطلب من حضراتكم بعد هذا البيان الذي أدليت به عدم الموافقة على الاقتراح .

فقرة الشيخ محمد زود انظار بلدا — ألفت نظر حضراتكم إلى أن الإحصائية التي تلاحا صادة المقرر إنما استخرج بياناتها على أساس الاقتراح السابق قدعته في الجلسة الماضية بتخصيص ١٠٪ للطرق الزراعية وليس على أساس الاقتراح الذي قسنته اليوم . وإنى أعقد أن هذه الإحصائية لو عرضت على المجلس ، طبقا للتصديق الجديد ، وهو تخصيص ٥٪ من الرسوم الإضافية لصيانة الطرق الزراعية ، لوافق على الاقتراح بالإجماع ، لأن الباقي من الرسوم الإضافية سيكون ٩٪ .

وبين حضراتكم من هذا الإحصاء أن المبلغ الباقي بعد ١٠٪ وقدره ٤٪ مخصص لمهمات الموظفين والأموال التكاية والمياه والإدارة وإنشاء الملاجم والحفلات والقيام بتجسين الأحوال الزراعية بحسب المقرر في المادة الثامنة من مشروع القانون ومصاريف انتقال أعضاء المجلس وموظفيه والأثاث وإيجار الأماكن وغيرها ذلك مما يدخل في اختصاص المجالس غير التعليم والصحة والطرق الزراعية لا تكاد تكفي شيئا من هذا كله كما هو ظاهر من الإحصاء .

ولا أدري كيف يكتفى هذا المبلغ الضئيل الذي لا يتجاوز عشرات الجنيهات في الشهر لإفراق كل كل ذلك .

أنا أفهم أن عظم الأهم على المهم . أفهم أن أمام تلك المجالس تجسين الأحوال الزراعية والإيمان من الجمعيات التعاونية الزراعية ، وكل هذا أولى بالصرف من الطرق الزراعية ، ذلك لأن البلد زراعي بطبيعته . ولأن الثروة العامة لا تأتي إلا من طريق الإنتاج الزراعي كما تعلمون . ولم أسمع أن أحدنا هتم بتحرير نسبة معينة من الرسوم الإضافية لهذه الأعمال العامة .

مقرر الشخ المحرم عبد الله سبحانه بك - جاء بالفقرة الثالثة من هذه المادة أنه يؤخذ رأى مجلس المديرية مقبلاً في إنشاء المباني الداخلة في أملاك الحكومة العامة أو تخصيصها أو تبيد استعمالها أو إزالتها ولا يدخل في ذلك ما هو خاص بأعمال الري ولا الكبارى .

من المسلم به استثناء ما هو خاص بأعمال الري لأنها فنية ولكن لا أدري لماذا لم تذكر بجانب "أعمال الري" "السكك الحديدية" . إننا إذا رجعنا إلى المادة الأصلية من مشروع الحكومة نجد أنها أشارت إلى السكك الحديدية واستثنيتها من أخذ رأى المجلس فيها . لهذا ألفت نظر حضراتكم إلى هذا النقص في القانون .

القرار - ماذا يقصد حضرة الشخ المحترم "بالسكك الحديدية" ؟

مقرر الشخ المحرم عبد الله سبحانه بك - أقصد المباني .

القرار - إن عطيات السكك الحديدية ومنازل الرئيسة لا تعتبر من الأعمال الفنية وأما الكبارى فقط فتعتبر فنية وقد ذكرت في المادة على إطلاقها .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثالثة عشرة .

تليت المادة الرابعة عشرة وهذا نصها :

الفصل السابع

اختصاص مجالس المديرات في الشؤون الإدارية

مادة ١٤ - يحظر على المديرية بمصادقة وزارة الداخلية عدد الخفراء اللازمين لحراسة كل مدينة أو قرية في المديرية ماعدا المدن والقرى التي لها مجالس بلدية ويصين كذلك دوجاتهم .

ويحظر المجلس بالطريقة عينها أجور الخفراء مع مراعاة معدل الأجور الجارية في أنحاء المديرية .

القرار - لقد عملت الإحصائية على أساس الاقتراح الأول وهو تخصيص ١٠ ٪ للطرق الزراعية . ومن العمل استخراج نصف هذا المبلغ وقدره ٥ ٪ لمعرفة المبلغ المراد تخصيصه للطرق الزراعية بحسب الاقتراح المقدم اليوم .

إنما أردت الموافقة على هذا الاقتراح فأني أفضل أن تطلبوا زيادة الضريبة الأصلية إلى ١٠ ٪ أو ١١ ٪ بدلا من ٨ ٪ التي يكون رأى المجلس فيها قاطعا .

مقرر الشخ المحرم أحمد ذوقه باشا - إن مجالس المديرات التي في زيادة الرسوم الإضافية إلى ١١ ٪ بموافقة مجلس الوزراء .

مقرر صاحب العزة على المزلاوي بك (وزير الزراعة) - أرى تسجيلا للأمر أن يؤجل النظر في هذه المادة وأن ينظر المجلس في المواد التالية لما على أن الحكومة - تنورا للجلس - مستعدة لتقديم بيان بمصاريف الإدارة وغيرها في الجلسة المقبلة ، ذلك لأن المسألة خطية .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تأجيل أخذ الرأى على المادة الثانية عشرة حتى تقدم الحكومة الإحصاءات التي أشارت إليها .

(موافقة) .

تليت المادة الثالثة عشرة وهذا نصها :

الفصل السادس

اختصاص مجالس المديرات في أملاك الحكومة العامة والخاصة

مادة ١٣ - يؤخذ رأى مجلس المديرية مقبلاً :

(١) فيما يمرض للبيع من الأراضي الفضاء المملوكة للدولة والمعتمدة لبناء في مدن المديرية وقراها التي ليس لها مجالس بلدية .

(٢) فيما يمرض للبيع من الأراضي الزراعية المملوكة للدولة والواقعة في دائرة نصف قطرها خمسمائة متر من حدود المدن والقرى التي ليس لها مجالس بلدية .

(٣) في إنشاء المباني الداخلة في أملاك الحكومة العامة أو تخصيصها أو تبيد استعمالها أو إزالتها ولا يدخل في ذلك ما هو خاص بأعمال الري ولا الكبارى .

الرئيس - يقر المجلس الموافقة على المادة الخامسة عشرة .

تليت المادة السادسة عشرة وهذا نصها :

مادة ١٦ - يؤخذ رأى مجلس المديرية مقملاً من منح امتيازات بعمل من الأعمال ذات المنفعة العامة في المديرية .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقر المجلس الموافقة على المادة السادسة عشرة .

تليت المادة السابعة عشرة وهذا نصها .

مادة ١٧ - موافقة مجلس المديرية مقملاً واجبة :

(١) لتغيير أسماء أو حدود القرى التي لا يوجد لها مجالس بلدية .

(٢) لإنشاء قرى جديدة في المديرية أو إلغاء قرى موجودة فيها .

مقرر الشيخ المحرم عبد الله سرك بك - إنه بالنظر لتغيير أسماء البلاد أو حدودها وإنشاء بلاد جديدة أو إلغاء بلاد موجودة من الأهمية من الوجهتين العمرانية والتاريخية رأى أنه يجب ألا يكتفى في إحداث هذا التغيير أو الإنشاء أو الإلغاء بعد موافقة مجلس المديرية أو المجلس المحلي بصدور قرار وزاري من وزير الداخلية أو وزير المالية كما جرت العادة لغاية الآن إذ كثيراً ما ترى في الحرية الرسمية قرارات وزارية من هذا النوع - بل يجب أن يصدر ذلك مرسوم ملكي بعد موافقة مجلس المديرية أو المجلس المحلي، وبإذن على طلب الوزير المختص وموافقة مجلس الوزراء - إذ لا يهمل - يحضر الشيوخ المحترمين - أن يشترط مثلاً صدور مرسوم ملكي لمنح الجنسية المصرية لأحد أفراد الناس مهما كان وضعاً، أو حرمانها منها أو لرفع ملكية عقار أو أرض مهما كانت قيمتها تأخذ - وألا يصدر مرسوم بسمية بلد مستجد أو بإلغاء بلد موجود أو بتغيير اسمه مع ما في هذا من الإهمية .

وفيما سبق أثرت هذا الموضوع سواء أكلت فيما يختص بتسمية البلاد أم بتسمية الشوارع أم الطرقات بسؤال وجهته إلى حضرة صاحب العدة وزير الداخلية في ٧ أبريل سنة ١٩٣٢ فاجاب دولته في ٦ يولييه سنة ١٩٣٢ بما يفيد أن تسمية الشوارع والطرقات وتغيير أسمائها تصدر به مراسيم ملكية .

مقرر الشيخ المحرم عبد اللطيف الديوبكي - أصبح في نص المادة ضمان جديد .

وإذا لم يقر المجلس قبل ١٥ سبتمبر من كل سنة إجراء تغيير في عدد خفره مدينة أو قرية أو في نفات أجورهم فيبقى عدد الخفره في المدينة أو القرية ومعدل أجورهم كما كانت في السنة الماضية .

ومع ذلك يجوز لوزير الداخلية، بعد أخذ رأى المجلس، أن يزيد عدد خفره أى مدينة أو قرية إذا رأى أن حالة الأمن العام تستدعي تلك الزيادة .

وتعين في كل سنة لجنة مشكلة من ثلاثة من أعضاء المجلس ومن قاض ووكيل نيابة بينهما وزير الحفانية للفصل نهائياً في الشكاوى من توزيع رسوم الخفر اللازمة لحراسة المدينة أو القرية على مساكنها . ويكون المدير رئيساً لهذه اللجنة فإن غلب أو منعه مانع رأسها وكيل المديرية، وإذا غلب الاثنان كانت الرئاسة للقاضي .

القرار - أدخل مجلس النواب تعديلاً على هذه المادة من شأنه أن تكون رئاسة اللجنة للقاضي وأبعد المدير ووكيل المديرية من عضويتها .

فلما بحثت لجنة الداخلية بمجلسكم الموقر هذه المادة هدم إليها مندوب الحكومة واقترح أن تكون رئاسة اللجنة للمدير، فلما غلب رأسها وكيل المديرية فوافقت اللجنة على هذا الاقتراح

(أصوات : موافقون) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقر المجلس الموافقة على المادة الرابعة عشرة .

تليت المادة الخامسة عشرة وهذا نصها :

مادة ١٥ - لا يقام مولد أو سوق في أى جهة من جهات المديرية لم تجر العادة بإقامته فيها إلا بعد الترخيص به من المديرية بموافقة مجلس المديرية .

ويطلب المدير بالطرق الإدارية الموالد والأسواق التي تقام مخالفة لحكم هذه المادة .

ولا تلتق الموالد المرخص بها أو التي جرت العادة على إقامتها إلا بعد موافقة مجلس المديرية .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على المادة الثامنة عشرة .

تليت المادة التاسعة عشرة وهذانصا :

مادة ١٩ — لمجلس المديرية أن يقرّر رسوما إضافية لمدة معينة على ضرائب الأطنان في المديرية .

ويكون قراره قاطعا ويصدره مرسوم إذا لم يتجاوز ٨ ٪ من مجموع ضرائب الأطنان في المديرية .

ويجوز للبليس زيادة الرسوم الإضافية إلى ١١ ٪ من مجموع ضرائب الأطنان ، ولا يكون قراره بالنسبة للزيادة نافذا إلا إذا صادق عليه مجلس الوزراء وصدر مرسوم بذلك .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة) .

الرئيس — يقرّر المجلس الموافقة على المادة التاسعة عشرة .

تليت المادة العشرون وهذا نصها :

مادة ٢٠ — يحد صدور المرسوم باعتماد الرسوم الإضافية إذا أصدر مجلس المديرية قرارا بتخفيضها أو تقليص أجل سريانها أو إلغائها ، فلا يكون هذا القرار نافذا إلا بعد مصادقة مجلس الوزراء وصدر مرسوم آخر بذلك .

مفكرة صاعب **العزّة** عن **المرزوقى** بك (وزير الزراعة) — المادة التي تليت على حضراتكم الآن على أنها المادة العشرون إنما هي في الواقع المادة الحادية والعشرون وقد حذفّت اللجنة المادة العشرين الأصلية وهي موجودة تحت أظفار حضراتكم في القانون المقارن .

كان نص المادة العشرين في مشروع القانون الذي أقرّه مجلس النواب كما يأتي :

«للمجلس أن يقرّر كذلك رسوما إضافية لمدة معينة على كل ضريبة عامة أخرى مقررة في المديرية وفي هذه الحالة لا يكون قراره نافذا إلا إذا صادق عليه مجلس الوزراء وصدر مرسوم بذلك» .

لم يكن الفرض من هذا النص فرض ضرائب جديدة إذ ليست هناك الآن ضرائب إضافية يمكن فرضها ولكن هذا احتياطي المستقبل وامامكم الضمان كل الضمان في موافقة مجلس الوزراء .

زبد أن تفهم في روية الضمان الموجود في موافقة مجلس الوزراء .

فجلس الوزراء لا يقوم إلا على ثقة حضراتكم وتأييدهم فهو الهيئة التنفيذية التي لا تستطيع أن تعمل إلا بقرعة البرلمان الذي يمثل الأمة .

ولا يخفى على حضراتكم أنه قد تجرّدت المستقبل حالات تستلزم فرض ضرائب على غير الأطنان فنصبح في حاجة إلى هذا النص لذلك أنصح كثيرا وأعلن في صراحة، بإحضرات السادة، أنه لا يراد به فرض ضرائب جديدة على الأطنان .

مفكرة الشيخ المرحوم عبد الله سميك بك — لم يتعرض حضرة صاحب الدولة وزير الداخلية في إجابته لموضوع تسمية البلاد أو تغيير اسمائها أو إطلاقها عن هذا الموضوع أهم بكثير في نظري من موضوع تسمية الشوارع والطرق . وبناء عليه أرى مناسبة نظر المادة ١٧ من مشروع قانون مجالس المديرات إثارة هذا الموضوع من جديد، وأرجو أن توافق الحكومة على تعديل الطريقة المتبعة في تسمية المدن وتغيير اسمائها وإلغائها وألا تكن بإجراء ذلك قرارات وزارية بل تستصدره مراسم ملكية .

الرئيس — هل يقرّر حضرة الشيخ المحترم تعديلا في المادة ؟

مفكرة صاعب **العزّة** عن **المرزوقى** بك (وزير الزراعة) — لا عمل لهذا التعديل .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة) .

الرئيس — يقرّر المجلس الموافقة على المادة السابعة عشرة .

تليت المادة الثامنة عشرة وهذا نصها :

مادة ١٨ — يؤخذ رأى مجلس المديرية مقاما في الأمور الآتية :

(١) تحديد حدود المديرية .

(٢) تغيير دوائر الاختصاص الإدارية أو القضائية وإنشاء أو إلغاء قنصل البوليس المستديرة .

(٣) إنشاء أو إلغاء مجلس بلدى في المديرية .

مفكرة الشيخ المرحوم عبد الله سميك بك — أرى أيضا عند ما يراد تعديل حدود المديرات أو دوائر الاختصاص الإدارية أو القضائية أو إنشاء أو إلغائها مجالس بلدية ، وهي المسائل المتصوص عنها في هذه المادة أن يصدر مرسوم ملكي بإجراء ذلك ، وألا يكن في قرار وزاري .

مفكرة صاعب **العزّة** عن **المرزوقى** بك (وزير الزراعة) — ليس لهذا التعديل عمل هنا .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة) .

في أعمال الإصلاح التي تستلزمها حالة البلاد . فالخوف الذي ساور حضرة الشيخ المحترم قلبي فهي بأشأ أو غيره من حضرات الشيوخ المحترمين لا عمل له .

مفكرة الشيخ المحترم سبب سمر القرموطي - لا نوافق على فرض ضريبة جديدة على جانب الضرائب الموجودة ، وأرى أن تمنع الحكومة مجالس المديرية جزئيا من ضريبة الباتنا بعد أن فرضها إلى ١٢ ٪ بدلا من ١٠ ٪ .

مفكرة معاصم الممزة على المزلوي بك (وزير الزراعة) - لا يجوز غل أيدي مجالس المديرية من الآن .

مفكرة الشيخ المحترم عبد الرحمن رضا باشا - لم توضع هذه المادة للوقت الحاضر ولكنها وضعت لما قد تدعو الحاجة إليه في المستقبل .

المقرر - لا يحتاج الأمر إلى كل هذه المناقشة فقد كانت هذه المادة واردة في مشروع الحكومة ، وكانت الحكومة تريد ، بحق ، أن تخفف من صبه التكليف عن الفلاح فأرادت بذلك أن تقلل من الرسوم على ضرائب الأطنان مقابل الزيادة في الضرائب الأخرى . ولكن الضرائب الموجودة الآن نوعان ضرائب أطنان وحوادث أملاك ثم ضريبة القطن فإذا تركت هذه المادة على حالها كان لمجلس المديرية أن يفرض ضريبة جديدة على القطن وهي الضريبة التي تمتع الأمة كثيرا إلى التخلص منها لأنها ضريبة جائرة ، أما حوادث الأملاك فهي ليست مفروضة في القرى ولكنها موجودة في المدن وفيها مجالس بلدية وقد حلت هذه العوائد فوق طاقتها من الرسوم الإضافية ، وأعرف كثيرا من المجالس فرضت رسوما إضافية على الأملاك بلغت تحسين في الماكمة .

هناك ضريبة فرضت على دور الملاهي فهل هذه موجودة في القرى ؟ لا . ليس في القرى إلا العمل المتج والكد والسعي فلا هو ولا ملاهي فيها . يقولون عن ضريبة المهن وهذه موجودة في المدن فالذي يستفيد منها هم سكان المدن لا سكان القرى ، ولندن مجالس بلدية .

أكثر من هذا تنص المادة ١٩ في صراحة على أن مجلس المديرية أن يفرض رسوما إضافية على ضرائب الأطنان لمدة معينة وبنسبة معينة ، أما في هذه المادة فلا تحديد ولا نسبة معينة بل لمجلس المديرية أن يفرضها بالغة ما يلفت .

الرئيس - أظن حضراتكم توافقون على استمرار المناقشة في هذه المادة وبقى مواد القانون إلى الجلسة المقبلة .

(مواقة) .

قد يقال إن ضريبة العشرة القروش وهي ضريبة القطن تعتبر من الضرائب الإضافية فأنا لأعارض لهذا الاعتار . وأعتقد أن أعضاء مجالس المديرية وهم من ملاك الأراضي لا خطر منهم مطلقا في فرض ضرائب عليها من جديد لأنهم يتأثرون من قهلا .

أرجو كثيرا ألا تسعروا وراء العاطفة . هذه العاطفة التي تستمر من قهلا الضرائب ، والتي تعتقد أن في البية فرض ضرائب جديدة .

تشغل الضرائب - بالحضرات الشيوخ المحترمين - بال الحكومة على الدوام وتشغل بال حضراتكم وبال أعضاء مجالس المديرية فلا تظنوا أن هؤلاء الأعضاء يفرضون ضرائب جديدة يشتملوا الفلاح ولا تظنوا أن مجالس الوزراء الذي يعمل على نيل تخفك يوافق عليها .

مفكرة الشيخ المحترم محمد غنم بك - لا عمل مطلقا الآن لنص المادة العشرين لأنه لا توجد ضرائب غير ضرائب الأطنان المتخصص عليها في مشروع القانون وهي ضريبة ٨ ٪ و ١١ ٪ . خلاف ضريبة القطن ، تلك الضريبة التي صممت حضراتكم جميعا في السنة الماضية على حذفها من الميزانية ولا إتسالك إلا مصممين على حذفها أيضا في هذه السنة وبذلك تصبح المادة العشرين معلقة ولا فائدة منها .

أما إذا كانت الحكومة تعتقد أنها ستكون يوما ما في حاجة إلى فرض ضرائب أخرى فليس ما يمنعها من وضع مشروع قانون معدل لهذا المشروع بإضافة النص الذي يحتاج إليه .

لماذا أرى أن الرأي الذي وافقت عليه اللجنة من حذف هذه المادة في عمله .

مفكرة الشيخ المحترم قسبي فهمي باشا - أريد حضرة الشيخ المحترم عبد غنم بك فيما قاله ، ولا أرى معنى مطلقا بعد أن وصلت ضرائب الأطنان إلى الحد الذي تشكو منه البلاد والذي نطلب إلى الحكومة دواما تخفيضه أن نسمح بمجالس المديرية بفرض ضرائب جديدة .

أما القول بأن أعضاء مجالس المديرية ، وهم أصحاب المصالح في ابتلاء ، لا يقبلون بسهولة فرض ضرائب جديدة يقول بخالفه الواقع ، لأنني لاحظت في بعض الأحيان من التردد في الرأي ما يؤدي إلى أضرار جسيمة .

يؤيد هذا ما حدث في العام الماضي من أنني أجبته أمنية أطلب فيها بيع أملاك الحكومة نظرا للقروض التي تسود إدارتها والخسائر التي تعود على الخزنة من جرائمها ، فبعد أن صفق المجلس استحسانا لهذا الرأي قامت الحكومة وعارضت هذا الطلب ، فداد المجلس ووافق الحكومة على رأيها . ولقلق فانا تمسك بحذف المادة العشرين .

مفكرة الشيخ المحترم عبد الرحمن رضا باشا - لا يؤدي نص المادة العشرين إلى فرض ضرائب جديدة على الأطنان ، وإنما القروض منه فرض ضرائب أخرى في المستقبل يجوز أن تكون على التجارة والصناعة أو ضريبة الباتنا وهي ضريبة المهن التي تسمى الحكومة في فرضها لتمكين من التوسم

مجلس الشيوخ

استقرار المناقشة في مواد مشروع القانون — تأجيل المناقشة

في المادتين ١٢ و ٢٠ إلى الجلسة المقبلة

(جلسة ٧ مايو ١٩٣٤)

(المقرر حضرة الشيخ المحترم على جمال الدين باشا) .

(حضر حضرة صاحب السعادة أحمد مختار مجازى باشا مدير قسم الإدارة بوزارة الداخلية) (١) .

(حضر حضرة صاحب السعادة محمد نجيب الفرايلى باشا وزير الأوقاف) .

المقرر — كانت المناقشة في المادة الثانية عشرة من مشروع القانون مؤجلة إلى هذه الجلسة لما وعدت الحكومة به من تقديم بيان إحصائى عن الأعمال التى تقوم بها إذا ما خصص لهذه الأعمال نسبة في المائة من الرسوم التى تبقى بعد الذى يصرف على التعليم وعلى الأعمال الصحية . وسيقوم معادة مندوب الحكومة بتقديم الإحصاء الذى وعدت به .

(انصرف حضرة صاحب العزة حسن صبرى بك وزير المالية) .

حضرة صاحب السعادة محمد مختار مجازى باشا — (مدير قسم الإدارة بوزارة الداخلية) — إن الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم اقتراح لا ريب في أن

(١) بناء على طلب من وزارة الداخلية باستدائه بمحضر الجلسة السابعة عشرة .

النافع إليه هو المصلحة العامة — هذه المصلحة التى ننشدها جميعا ونشاطه الإحساس بها والسمل لفائقها — ولا جدل في أن صيانة الطرق لتسهيل المرور عليها مسألة جديرة بالنظر — ولكن ما هي الجهة التى تتولى النظر فيها والإتفاق عليها ؟

أهى مجالس المديرىات وقد أصبحت مرهقة بعد خفض الرسوم المقررة إلى ٨ ٪ / أصلية و ٣ ٪ / إضافية ، وقد كانت نسبة تلك الرسوم من قبل ما بين ١٠ ٪ / و ١٥ ٪ / ؟

وهل مالية المجالس تساعد على الإتفاق على هذه الصيانة ، مع أنها تتكلف :

جيبه

٢٠ الكيلومتر الواحد عن الطريق الرئيسى بين مصر والاسكندرية .

١٥ » » » » المتوسط الموصل بين المراكز .

١٠ » » » » الصغير الموصل للقرى ؟

وهل النسبة التى اشتمل عليها القانون الحديد للجبالس تسمح أيضا بمثل هذا العمل ، وقد خصص منها ٦٦ ٪ / للتعليم الأولي و ٢٠ ٪ / للصحة ، ولم يبق إلا ١٤ ٪ / ؟

إنذن فلحضراتكم أقدم بيانا شاملا لتفصيل هذا كله .

كشف

بيان ما يصرف على المنافع العامة ، وإدارة المجلس من الـ ١٤ ٪ الباقية من الرسوم الإضافية إذا كانت ١١ ٪ مع إيضاح السجور والزائدة في ذلك

ملاحظات	اسم المجلس	الـ ١٤ ٪ الباقية من الـ ١١ ٪	جولة ما يصرف حلالا على إدارة المجلس	ما يصرف حلالا على المنافع العامة			جولة ما يصرف على المنافع والإدارة معا	عجز	زيادة
				أشغال عمومية	أعمال زراعية وتجارية	الجولة			
		جيه	جيه	جيه	جيه	جيه	جيه	جيه	جيه
	البحرية	٨١٣٥	٥٩٧٢	١٩٦٧	٢٩٠	٢٢٥٧	٨٢٢٩	٩٤	—
	الثرية	١٣٥٩٩	٨٨١٧	١٤٤٢	٥٠٠٠	٦٤٤٢	١٥٢٥٩	١٦٦٠	—
	المنوفية	٨٤١٥	٥٦٦٥	٣٤٥٣	١٤٧	٣٦٠٠	٩٢٦٥	٨٥٠	—
	الدقهلية	٧٥٩٦	٦٠٦٧	٢٨٠	١٦٢	٥٤٢	٦٦٠٩	—	٩٨٧
	الشرقية	٧٣٦١	٦٥٢٨	٢٢٨٤	٧٤٢	٣٠٢٧	٩٥٦٥	٢٢٠٤	—
	القليوبية	٤٨٩٨	٥٩٠١	٧١٠	٦٣	٧٧٣	٦٦٧٤	١٧٧٦	—
	الجيزة	٣٣٤٨	٣٨٨٤	١١٣٠	٤٧	١١٧٧	٥٠٦١	١٧١٣	—
	بنى سويف	٤٣٤٤	٤٥٤٣	٦٥٠	٣٩٣	١٠٣٣	٥٥٧٦	١٢٣٢	—
	الفيوم	٣٣٣٨	٤٥٠٠	٦٦٥	١٤٢	٨٠٨	٥٣٠٨	١٩٧٠	—
	المنيا	٥٨٧٥	٥٢٣١	٦٠٠	١٤٠	٧٤٠	٥٩٦١	٨٦	—
	أسيوط	٦٢٤٢	٦٤٢٧	—	٢٨٧	٢٨٧	٦٧١٤	٤٧٢	—
	جرجا	٤٠٣٦	٣٠٧٠	١٦٥	٧٠٢	٨٦٧	٣٩٣٧	—	٩٩
	قنا	٢٩٢٧	٣٠٦٣	—	—	—	٣٠٦٣	—	٨٦٤
جيه	أسوان	٧٧٠	٨١٠	٢١٥	٢٠٠	٤١٥	١٢٢٥	٤٥٥	—
٩٢٤٤٦ ٨١٨٨٤ ٪ ١٤									
١٠٥٦٢ عجز	الجولة	٨١٨٨٤	٧٠٤٧٨	١٣٦٥١	٨٣١٧	٢١٩٦٨	٩٢٤٤٦	١٢٥١٢	١٩٠٥

مقرر الشيخ المحرم أحمد زوافكار باشا - أنهم من هذا أن بحث الإحصاء أجل أيضا إلى حين المناقشة في المادة .

تليت المادة ٢٠ من مشروع القانون وهذا نصها :

مادة ٢٠ - يمد صدور المرسوم بإعتاد الرسوم الإضافية إذا أصدر مجلس المديرية قرارا بتخفيضها أو تقصير أجل سريانها أو إلغائها ، فلا يكون هذا القرار نافذا إلا بعد مصادقة مجلس الوزراء وصدور مرسوم أتربذلك .

المقرر - في الجلسة الثالثة أثار حضرة صاحب العزة على المتلاوى بك وزير الزراعة مسألة المادة ٢٠ المحذوفة من مشروع القانون وهي التي أقرها مجلس النواب وحفظتها لجنة الداخلية بمجلس الشيوخ .

تكلما في الجلسة الماضية وقتلنا إلى اللجنة حذف هذه المادة لأسباب أولها أنه لا يوجد في الوقت الحاضر من الضرائب العامة إلا ضرائب الأطنان وعوائد الملك وضريبة القطن

الرئيس - يحسن أن نتقل إلى مناقشة المادة ٢١ وأن تؤجل المناقشة في المادة ٢٠ إلى أن يحضر حضرة صاحب العزة وزير الزراعة .
(موافقة) .

شرح في ثلاثة المادة ٢١ من مشروع القانون .

مقرر الشيخ المحرم محمد غنم بك - ألم يكن الأولى رفع الجلسة حتى يحضر الوزير بدلا من تأجيل النظر في بعض المواد ؟

الرئيس - إن حضرة صاحب العزة وزير الزراعة هو الذي سيتولى الإدلاء بالبيانات الخاصة بمشروع هذا القانون وهو مشغول الآن بمجلس النواب في مسألة هامة .

مقرر الشيخ المحرم محمد غنم بك - لقد كان حضرة صاحب العزة على المتلاوى بك وزير الزراعة موجودا هنا في الجلسة الماضية وناقشنا في المادة الثانية عشرة وطلب تأجيل أخذ الرأي عليها وقد وافق المجلس على ذلك وتصدتق اليوم على المحضر

الرئيس - لقد قرر المجلس في الجلسة السابقة تأجيل أخذ الرأي على المادة الثانية عشرة بعد أن تختم الحكومة الإحصاءات التي طلبت منها . فهل توافقون حضراتكم على الانتقال إلى المادة ٢١ ؟
(موافقة) .

تليت المادة الحادية والعشرون وهذا نصها :

مادة ٢١ - يقع في تحصيل الرسوم المقررة بمقتضى هذا القانون القواعد التيمنحة في تحصيل أموال الدولة .

وتعتبر أموال مجالس المديرية أموالا عامة .

ويجب بشأنها القواعد الخاصة بحفظ وصرف الأموال العامة .

فمن هذا الإحصاء ترون حضراتكم أن الأربعة عشر في المائة الباقية من الأحد عشر في المائة من الضريبة في مجلس مديرية البصرة مثلا ، تعتبر بمبلغ ٨,١٣٥ جنيا وأن جملة ما يصرف على إدارة هذا المجلس من موظفين ومفتشين وجميع ما يلزم للمجلس مبلغ ٥,٩٧٢ جنيا . وأن ما يصرف حالا على المنافع العامة بهذا المجلس مبلغ ٢,٢٥٧ جنيا فيكون العجز أربعة وتسعين جنيا .

مقرر الشيخ المحرم عبد العظيم أبي بك - لأجل أن نكون متفاهين في المسألة نقول إنه طلب أن يخصص خمسة في المائة من الضريبة لإصلاح الطرق وصيانتها . فكان رد الحكومة أن مجالس المديرية لها مصروفات إدارية لتسيير أعمالها كافة ، وهذه المصروفات تؤخذ من الأربعة عشر في المائة الباقية بعد الذي يصرف على التعليم والأعمال الصحية .

وقد ضرب مساعدة مندوب وزارة الداخلية لحضراتكم مثلا مديرية البصرة . إذ قال إن أربعة عشر في المائة من إيرادات مجلسها يوزع ثمانية آلاف جنيه وكسور مع أن المجلس يصرف أكثر من ذلك على المنافع العامة والإدارة ما .

وقد سمعت من مساعدته أن هناك مفتشين ، فهل هؤلاء المفتشون هم مفتشو التعليم أو مفتشو الصحة أو غيرهم . وعلى كل حال فإن مفتشى الصحة يجب أن تحسب ما هيأتهم مما هو مخصص للصحة ، وكذلك مفتشو التعليم تحسب ما هيأتهم أيضا على المقدّر للتعليم .

ونحن لذلك نريد أن نفر ما هو مخصص للإدارة وحدها أي التي لا يدخل فيها شيء خاص بالتعليم أو الصحة .

مقرر الشيخ المحرم أحمد زوافكار باشا - في كلمة أريد أن أعرضها على حضراتكم وهي أنه أثناء مراجعتي لمحضر الجلسة الأخيرة الطمعت على الإحصاء المقدم من حضرة الشيخ المحرم مقرر لجنة الداخلية - وهو كما يظهر منه مبنى على أساس التعديل الأول لثلاثة الثانية عشرة الذي قصد به تخصيص ١٠٪ من الرسوم الإضافية للطرق الزراعية . فمثلا في مديرية القليوبية يقدر الباقي من رسومها الإضافية - على اعتبار أنها ٨٪ - بعد استبعاد ١٠٪ طبق لاقتراح التعديل الأول - بمبلغ ٩٤٤ جنيا و ١,٢٩٨ جنيا إذا ما رفعت الرسوم إلى ١١٪ بموافقة مجلس الوزراء مع أنه لو عمل هذا الإحصاء على أساس التعديل الذي اقترحه وهو تخصيص ٥٪ فقط للطرق الزراعية فالباقى وهو ٩٪ يكون في الحالة الأولى مقداره ٢,٢٢٤ جنيا وفي الحالة الثانية ٢,٩١٦ جنيا ، واعتقد أن هذا المبلغ في كلتا الحالتين كاف للصرف على شؤون مجلس المديرية .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تأجيل المناقشة في المادة الثانية عشرة من مشروع القانون لأن حضرة صاحب العزة وزير الزراعة الذي سيتولى بيان وجهة نظر الحكومة وتأييدها مضطر للبقاء بمجلس النواب لأعمال تفتنى ذلك ؟

(موافقة)

تليت المادة الخامسة والعشرون وهذا نصها :

مادة ٢٥ - في هذا الاختصاصات المقررة لمجلس المديرية بنص صريح في هذا القانون أو في أى قانون آخر يجوز للدبر ولكل وزير أن يستشير المجلس في كل مسألة يرى أخذ رأيها فيها .

والجلس فضلًا عن ذلك أن يدعى من نفسه للدبر أو بواسطة المدير لكل وزير أو لمجلس الوزراء رغبات فيما يتعلق بالمجالات العامة للدبرية ، وعلى الأخص في شؤون الزراعة والرى وطرق المواصلات والأمن العام والصحة العمومية والتعليم والصناعة والتجارة .

وعلى الحكومة إذا لم تأخذ بتلك الرغبات أن تبين لمجلس الأسباب التي دعت إلى ذلك . والجلس في هذه الحالة أن يرد على بيان الحكومة ولا تكون الحكومة مقيدة بهذا الرد .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الخامسة والعشرين .

تليت المادة السادسة والعشرون وهذا نصها :

مادة ٢٦ - تتخرج من اختصاص مجلس المديرية المسائل الداخلة في اختصاص المجالس البلدية الموجودة في المديرية .

ولا يجوز له أن يبحث في تعيين موظفي الحكومة أو قتلهم ولا في تأديبهم أو رفقهم .

وكذلك الرغبات والمناقشات والقرارات السياسية محظورة على المجلس .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة السادسة والعشرين .

تليت المادة السابعة والعشرون وهذا نصها :

مادة ٢٧ - المجلس أن يطلب من الوزارات والمصالح كافة البيانات والمعلومات المتعلقة بالأعمال الداخلة في اختصاصه .

وله أيضًا أن يطلب منها انتداب أحد موظفيها لحضور المناقشة في مسألة معروضة عليه .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة السابعة والعشرين .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الحادية والعشرين .

تليت المادة الثانية والعشرون وهذا نصها :

مادة ٢٢ - لمجلس المديرية أن يراقب استعمال مالا يشار هو صرفه من الرسوم طبقا لنصوص هذا القانون أو أى قانون آخر .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية والعشرين .

تليت المادة الثالثة والعشرون وهذا نصها :

مادة ٢٣ - موافقة مجلس المديرية مقبلا وأجبة في الأمور الآتية :

(١) إصدار المدير لائحة عليا أو تعديلها أو إلغاؤها بالنسبة للدبرية كلها أو لقسم منها أو لبعض المدن أو القرى فيها .

(٢) تطبيق قرار أو لائحة على تلك المدن أو القرى أو إبطال تطبيقها عليها .

(٣) وضع الأحكام اللازمة لتنفيذ قرار أو لائحة في مدينة أو قرية بالمديرية .

ولقد يرق حالة ولاء أو غيرها من الأحوال المستحيلة أن يتجاوز عن رأى المجلس وعليه في هذه الحالة أن يجبر المجلس في أول انعقاد له بالأسباب التي دعت لذلك .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثالثة والعشرين .

تليت المادة الرابعة والعشرون وهذا نصها :

مادة ٢٤ - يؤخذ رأى مجلس المديرية مقبلا في الأمور الآتية :

(١) تطبيق قانون على مدينة أو قرية في المديرية أو إبطال تطبيقه .

(٢) وضع الأحكام اللازمة لتنفيذ قانون في مدينة أو قرية بالمديرية .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الرابعة والعشرين .

الرئيس — هل يريد حضرة الشيخ المحترم تعديل المادة ؟

مفكرة الشيخ المحترم للدور محمود عزمى باشا — تنص المادة على أن رئيس المجلس في أى وقت أن يدعو المجلس لدور خاص .

مفكرة الشيخ المحترم إرهم راتب بك — (السكرتير البرلمانى) يجب أن يقدم أولاً طلب التعديل كتابة .

مفكرة الشيخ المحترم للدور محمود عزمى باشا — هل يزم على البعض الإدلاء بملاحظته قبل تقديم التعديل ؟

الرئيس — نعم يجب تقديم التعديل أولاً بالكتابة . وهل توافقون حضراتكم على المادة الثلاثين المذكورة ؟ (موافقة) .

مفكرة الشيخ المحترم للدور محمود عزمى باشا — أنا لا أوافق .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على المادة الثلاثين .

تليت المادة الحادية والثلاثون وهذا نصها :

مادة ٣١ — جلسات مجلس المديرية علنية . على أنه يجوز انعقاده ببيتة سرية بناء على طلب الرئيس أو ربع الأعضاء المنتخبين على الأقل ثم يقرر ما إذا كانت المناقشة في الموضوع المطروح أمامه تجري في جلسة علنية أم لا .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟ (موافقة) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على المادة الحادية والثلاثين .

تليت المادة الثانية والثلاثون وهذا نصها :

مادة ٣٢ — الأعضاء المعيّنون بحكم وظائفهم طبقاً للمادة الثانية لا يكون لهم رأى معدود في المداولات إلا في المسائل المتعلقة بالوزارات التي يمثلونها . ولكل من الوزراء المذكورة أن تتنبأ أكثر من ممثل واحد إذا اقتضى الحال . ولكن لا يكون لمن يمثلها غير صوت واحد في المسألة المطروحة للمداولة .

والوزارات غير المثلة تعيين مندوب أو أكثر عند النظر في أمر يتعلق بها وهؤلاء المندوبون يشتركون في المداولات ولكن لا يكون لهم رأى معدود .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟ (موافقة) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية والثلاثين .

تليت المادة الثالثة والثلاثون وهذا نصها :

مادة ٣٣ — لا تكون مداولات المجلس قانونية إلا إذا حضرها أكثر من نصف الأعضاء المنتخبين .

تليت المادة الثامنة والعشرون وهذا نصها :

مادة ٢٨ — يجب على المجلس أن يبدى رأيه في المسائل المعروضة عليه في مدة لا تتجاوز ثلاثة شهور .

إذا طلب المدير أو الوزير رأى بصيغة مستحيلة يتعين إبداؤه في مدى شهر واحد .

إذا أبى المجلس إبداه رأيه أو تأخر في إبداؤه في المواعيد المتخصصة جاز لمجلس الوزراء أن يقرر التجاوز عن هذا الرأى .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟ (موافقة) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على المادة الثامنة والعشرين .

تليت المادة التاسعة والعشرون وهذا نصها :

مادة ٢٩ — قبل أن يتولى أعضاء مجلس المديرية المنتخبون عملهم يقسمون أن يكونوا غصنيين للوطن وللك طمعين للمستور وقوانين البلاد وأن يؤدوا أعمالهم بالهمة والصدق . ويكون حلف أيّمين في جلسة علنية .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟ (موافقة) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على المادة التاسعة والعشرين .

تليت المادة الثلاثون وهذا نصها :

مادة ٣٠ — يكون لمجلس المديرية دور اجتماع عادى في كل شهر مرة على الأقل بدعوة من المدير .

والدور عبارة عن جلسة أو جلسات متتالية تتعقد بناء على دعوة واحدة . ولا ينقض دور الاجتماع إلا بعد النظر في جميع المسائل الواردة بمجدول الأعمال والمناقشة فيها .

والرئيس في أى وقت كان أن يدعو المجلس لدور خاص . وعليه دعوته إذا تقدم إليه طلب كائى بذلك موقع عليه من نصف الأعضاء المنتخبين على الأقل . على أنه يجوز للرئيس الامتناع عن توجيه الدعوة لدور خاص أكثر من مرة واحدة في الشهر .

وفي أحوار الاجتماع الخاصة لا يجوز للمجلس أن يتداول إلا في الأمور التي دعى من أجلها .

مفكرة الشيخ المحترم للدور محمود عزمى باشا — نص هذه المادة يعطى للرئيس حق توجيه الدعوة للمجلس في أى وقت كان لدور خاص . وأرى من العدالة أن يجب كذلك طلب اجتماع المجلس أكثر من مرة متى طلب ذلك نصف الأعضاء المنتخبين . وألا يقتصر على مرة واحدة كما ورد في مشروع القانون .

تليت المادة السابعة والثلاثون وهذا نصها :

مادة ٣٧ - لو وزير الداخلية أن يصدر بموافقة مجلس الوزراء لوائح عامة تتضمن القواعد الخلقية بالنظام الداخلي لمجالس المديرية والطريقة السير في أعمالها .

ولكل مجلس مديرية أن يضع لائحته بموافقة اللوائح المذكورة ويجب المصادقة على تلك اللائحة من وزير الداخلية .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقر المجلس الموافقة على المادة السابعة والثلاثين .

تليت المادة الثامنة والثلاثون وهذا نصها :

مادة ٣٨ - في شهر يناير من كل سنة يبين المجلس الجان الدائمة اللازمة لفحص وتحضير الأعمال ويحدد عدد أعضاء هذه الجان واختصاصاتها . ويكون انتخاب أعضائها بطريق الاقتراع السري لكل لجنة وبالأغلبية النسبية .

والجلس أن يبين بحسب مقتضيات الحاجة بلقاء خاصة لأغراض معينة . والأعضاء المعينون بحكم وظائفهم يكونون أعضاء في الجان المكلفة بمسائل تختلف اختصاصهم .

والدريو وكيله الاشتراك في أعمال لجان المجلس ورأس كل جلسة بحضورها . فإذا لم يحضر أحدهما جلسة انتخبته اللجنة أحد أعضائها للرئاسة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقر المجلس الموافقة على المادة الثامنة والثلاثين .

تليت المادة التاسعة والثلاثون وهذا نصها :

مادة ٣٩ - تعرض تقارير الجان على مجلس المديرية لإصدار قرار في شأنها .

وفيا عنا ما هو مبين في هذا القانون بنص صريح لا يجوز للجلس أن يهمل شيئاً من سلطاته إلى إحدى لجانه .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقر المجلس الموافقة على المادة التاسعة والثلاثين .

تليت المادة الأربعون وهذا نصها :

مادة ٤٠ - جلسات الجان سرية . وما لم تقر اللجنة خلاف ذلك يكون لكل عضو من أعضاء المجلس حق الحضور في جلسات الجان دون أن يشترك في المناقشات أو أن يبدى ملاحظات .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟
(موافقة) .

الرئيس - يقر المجلس الموافقة على المادة الثالثة والثلاثين .

تليت المادة الرابعة والثلاثون وهذا نصها :

مادة ٣٤ - في غير الأحوال المشترط فيها أغلبية خاصة تصدر قرارات المجلس بالأغلبية المطلقة للأعضاء الحاضرين وعند تساوى الأصوات يرجح جانب الرئيس .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقر المجلس الموافقة على المادة الرابعة والثلاثين .

تليت المادة الخامسة والثلاثون وهذا نصها :

مادة ٣٥ - إذا لم يتكامل العدد القانوني بعد مضي نصف ساعة من الميعاد المحدد لإحدى جلسات دور الاجتماع فتؤجل الجلسة ثلاثة أيام على الأقل أو سبعة على الأكثر . ويدعى الأعضاء المتخلفون لحضور الاجتماع التالي .

وتكون مداوات المجلس في الاجتماع الجديد صحيحة مهما بلغ عدد الأعضاء الحاضرين ما لم تكن هناك أحوال مشترط فيها أغلبية خاصة . فإن كان عدد الأعضاء أقل من العدد القانوني يجب أن يكون البحث قاصراً على المسائل الواردة في جدول أعمال الجلسة المؤجلة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقر المجلس الموافقة على المادة الخامسة والثلاثين .

تليت المادة السادسة والثلاثون وهذا نصها :

مادة ٣٦ - إذا تكامل العدد القانوني وبضمت نصف ساعة ولم يحضر الرئيس جاز انعقاد المجلس تحت رئاسة أكبر الأعضاء سناً .

مقرر السج المحرم المروحمود عزمي باشا - أريد تعديل هذه المادة ...

الرئيس - يجب تقديم التعديل كتابة ولا يمكن أن يسمع الكلام فيه قبل تقديمه .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على المادة المذكورة ؟

(موافقة) .

مقرر السج المحرم المروحمود عزمي باشا - أنا لاوافق .

الرئيس - يقر المجلس الموافقة على المادة السادسة والثلاثين .

ومع ذلك فإن عليها أن تلجج المبالغ اللازمة للأجور الآتية إذا أمهلها المجلس كلها أو بعضها :

(١) الالتزامات التي يكون المجلس مقبلاً بها .

(٢) المصروفات التي يرضها هذا القانون أو أى قانون آخر .

(٣) مصاريف الإدارة والصيانة المتعلقة بالمنشآت أو المؤسسات أو الأعمال التي يقوم بها المجلس .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة) .

الرئيس — يقر المجلس الموافقة على المادة الثالثة والأربعين .

تليت المادة الرابعة والأربعون وهذا نصها :

مادة ٤٤ — على اللجنة أن تحظر المجلس بملاحظاتها على مشروع ميزانيته ليبدى رأيه فيها ، فإذا خلا مختلفين رفع الأمر لليت فيه إلى مجلس الوزراء بقرار من وزير الداخلية يتضمن رأى اللجنة ورأى مجلس المديرية ، ويختلف الاقتراحات الأخرى ، وملخص الأسباب التي بنيت عليها .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة) .

الرئيس — يقر المجلس الموافقة على المادة الرابعة والأربعين .

تليت المادة الخامسة والأربعون وهذا نصها :

مادة ٤٥ — إذا لم يصدر قرار وزير الداخلية بالميزانية قبل ابتداء السنة المالية يعمل بالميزانية القديمة حتى يصدر القرار بالميزانية الجديدة .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة) .

الرئيس — يقر المجلس الموافقة على المادة الخامسة والأربعين .

تليت المادة السادسة والأربعون وهذا نصها :

مادة ٤٦ — كل مصروف غير وارد في الميزانية أو زائد على التقديرات الواردة فيها ، وكل مبلغ يراد نقله من باب إلى آخر من أبواب الميزانية أو من بند إلى آخر في باب الأعمال الجديدة يجب عرض أمره على وزير الداخلية ، وبناء على طلب مجلس المديرية ، ويصدر الوزير بالتصريح اللازم بقراره منه بعد أخذ رأى اللجنة المنصوص عليها في المادة (٤٢) من هذا القانون .

ويجوز لمجلس أن يقرر قبل الاعتقاد انخاس يبتدئ إلى بند آخر في الباب الواحد ما عدا الباب انخاس بالأعمال الجديدة .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة) .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة) .

الرئيس — يقر المجلس الموافقة على المادة الأربعين .

تليت المادة الحادية والأربعون وهذا نصها :

مادة ٤٦ — يصدر وزير الداخلية قراراً بتنظيم سير أعمال اللجنة .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة) .

الرئيس — يقر المجلس الموافقة على المادة الحادية والأربعين .

تليت المادة الثانية والأربعون وهذا نصها :

مادة ٤٧ — يضع مجلس المديرية ميزانية شاملة لإيراداته ومصروفاته ويقدمها إلى وزير الداخلية قبل ابتداء السنة المالية بثلاثة أشهر على الأقل ويرفق المجلس بمشروع ميزانيته جميع البيانات والمقاييس والأوراق التي بنيت عليها تقديرات الميزانية من إيرادات ومصروفات .

ويتبع في تحضير ميزانيات مجالس المديرية القواعد المعمول بها في وضع ميزانية الدولة .

ويصدر بإعداد الميزانية قرار من وزير الداخلية بعد أخذ رأى لجنة مؤلفة من :

وكيل وزارة الداخلية	رئيس
مدير قسم الإدارة بوزارة الداخلية	
« « البلديات » »	
مندوب عن مصلحة الصحة العمومية	
« « كل من الوزارات الآتية :	
وزارة المالية	أعضاء
« المعارف العمومية	
« الزراعة	
« الأشغال العمومية	
« المواصلات	

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة) .

الرئيس — يقر المجلس الموافقة على المادة الثانية والأربعين .

تليت المادة الثالثة والأربعون وهذا نصها :

مادة ٤٨ — يجوز للجنة أن تحذف أو تخفف من مشروع الميزانية أرقاماً أدرجها المجلس مع اقتراح كيفية استعمال المبالغ الناشئة عن الحذف أو التخصيص .

تليت المادة الحادية والخمسون وهذا نصها :

مادة ٥١ - لا يجوز لعضو مجلس المديرية أن يقوم بالذات أم بالواسطة بعمل أو مقاوله أو منقصة أو توريد أى كان لحساب المجلس ولا أن يدخل طرفاً معه في بيع أو ليحالة .

على أنه يجوز للمجلس عند الضرورة أن يشتري أو يبتاع من أحد أعضائه قطعة أرض أو بناء لعمل من الأعمال العامة التي يتولاها . ولا يكون قرار المجلس في هذا قاطعاً إلا بعد اعتاقه من وزير الداخلية .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقر المجلس الموافقة على المادة الحادية والخمسين .

تليت المادة الثانية والخمسون وهذا نصها :

مادة ٥٢ - لا يجوز لعضو مجلس المديرية أن يشتغل في قضية ضد المجلس بصفته عملياً أو متنازلاً له من الحقوق المتنازع فيها .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقر المجلس الموافقة على المادة الثانية والخمسين .

تليت المادة الثالثة والخمسون وهذا نصها :

مادة ٥٣ - العضوية في مجالس المديرية مجانية .

ولا يجوز أن يتناول العضو من المجلس أى أجر أو مكافأة على عمل يؤديه للمجلس في حدود العضوية .

على أنه يجوز أن يسترد الأعضاء المنتخبون نفقات انتقالهم من محل إقامتهم إلى مقر المجلس لحضور جلساته أو جلسات بلانه أو إلى الجهات التي يكلفون بأداء عمل فيها .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقر المجلس الموافقة على المادة الثالثة والخمسين .

تليت المادة الرابعة والخمسون وهذا نصها :

مادة ٥٤ - إذا غاب العضو المنتخب بدون منذر مقبول أكثر من ثلاث مرات في السنة عن جلسات المجلس فله المجلس أن يقرر تعليق إعلان ذكره اسمه باعتباره غائباً بلا إجازة في مقر المركز الذي ينوب عنه .

ويسرى حكم هذه المادة على العضو الذي يتعيب بدون منذر مقبول عن جلسات اللجنة التي هو عضو فيها ثلاث مرات متوالية أو يهيب عشر مرات غير متوالية ولو بمنذر .

الرئيس - يقر المجلس الموافقة على المادة السادسة والأربعين .

تليت المادة السابعة والأربعون وهذا نصها :

مادة ٤٧ - على المجلس أن يضع حساباً الختام للإدارة المالية عن العام المنقضى بعد ثلاثة أشهر على الأكثر من انتهاء السنة المالية .

ويصدر باعتقاد هذا الحساب قرار من وزير الداخلية بعد أخذ رأى اللجنة المنصوص عليها في المادة (٤٢) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقر المجلس الموافقة على المادة السابعة والأربعين .

تليت المادة الثامنة والأربعون وهذا نصها :

مادة ٤٨ - تقسم الميزانية والحساب الختام في الجريدة الرسمية بعد اعتمادها .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقر المجلس الموافقة على المادة الثامنة والأربعين .

تليت المادة التاسعة والأربعون وهذا نصها :

مادة ٤٩ - لكل عضو أن يوجه أسئلة الرئيس في المسائل التي من اختصاص المجلس . وطيه أن يكتب السؤال في عبارة واضحة موجزة وأن يهتبه إلى الرئيس وهو يدرجه في جدول أعمال أول جلسة .

ويجوز للرئيس أن يؤجل الجواب على السؤال إلى دور الاجتماع التالي . وللعرض الذي وضع السؤال أن يتوضع الرئيس مرة واحدة فيما أجاب به ولكن ليس له أن يقب على الإجابة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة) .

مقدمة الشيخ المحترم للدور المحمدي : ص ١٢١ - أنا لا أوافق .

الرئيس - يقر المجلس الموافقة على المادة التاسعة والأربعين .

تليت المادة الخمسون وهذا نصها :

مادة ٥٥ - لا يجوز لعضو مجلس المديرية أن يشترك - سواء في جلسات المجلس أم في بلانه - في مداولة له فيها مصالح سواء أكان عن نفسه شخصياً أم بصفته وصياً أو قياً أو وكلاً .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقر المجلس الموافقة على المادة الخمسين .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟
(موافقة) .

الرئيس - يقر المجلس الموافقة على المادة الثامنة والخمسين .
تليت المادة الثامنة والخمسون وهذا نصها :

مادة ٥٩ - لكل مجلس مديرية بموافقة وزير الداخلية أن يشترك مع غيره من مجالس المديريات أو مع المجالس البلدية في إنشاء أو إدارة عمل من الأعمال التي تعود بالفائدة على المديريات أو المدن أو القرى التي تمثلها تلك المجالس .

ويستين وزير الداخلية بقراره منه شروط ذلك التعاون .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟
(موافقة) .

الرئيس - يقر المجلس الموافقة على المادة التاسعة والخمسين .
تليت المادة الستون وهذا نصها :

مادة ٦٠ - يكون لمجلس المديرية أهلية التقاضي وله أن يقبل إذن من وزير الداخلية التبرعات التي ترد إليه من طريق الوقف والصايات والهباء وغيرها . ويدير أمواله المنقولة والثابتة .

ويكون إذن وزير الداخلية واجبا أيضا للتصرف في هذه الأموال أو تقييدها .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟
(موافقة) .

الرئيس - يقر المجلس الموافقة على المادة الستين .
تليت المادة الحادية والستون وهذا نصها :

مادة ٦١ - ومع عدم الإخلال بأحكام المادة (٧٣) لا يجوز للمجلس بدون مصادقة مجلس الوزراء التنازل عن حقوقه في الأموال أو المنشآت أو المؤسسات التي يملكها أو يقوم بإدارتها .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟
(موافقة) .

الرئيس - يقر المجلس الموافقة على المادة الحادية والستين .
تليت المادة الثانية والستون وهذا نصها :

مادة ٦٢ - لمجلس المديرية بمصادقة مجلس الوزراء أن يقوم بعمل من الأعمال ذات للغة العامة أو التي تعود بالنفع على المديرية .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟
(موافقة) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟
(موافقة) .

الرئيس - يقر المجلس الموافقة على المادة الرابعة والخمسين .
تليت المادة الخامسة والخمسون وهذا نصها :

مادة ٥٥ - لمجلس المديرية أن يعتبر مستقبلا كل عضو منتسب تخلف عن الحضور ثلاثة أدوار عادية متوالية بدون عذر مقبول .

ولا يصدر القرار إلا بعد أن يسمع المجلس أقوال العضو أو بعد إثبات غيابه عن الجلسة التي تستعد في مياد لا يقل عن خمسة عشر يوما من تاريخ إخطار العضو صاحب الشأن بها .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟
(موافقة) .

الرئيس - يقر المجلس الموافقة على المادة الخامسة والخمسين .
تليت المادة السادسة والخمسون وهذا نصها :

مادة ٥٦ - يسقط من العضوية كل عضو مجلس مديرية يخالف أحكام المواد (٥٠) و(٥١) و(٥٢) .

ويقع في إسقاطه أحكام المادة (١٣) من القانون الخاص بانتخاب أعضاء مجالس المديريات .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟
(موافقة) .

الرئيس - يقر المجلس الموافقة على المادة السادسة والخمسين .
تليت المادة السابعة والخمسون وهذا نصها :

مادة ٥٧ - لا يجوز الجمع بين العضوية في مجلس المديرية وإحدى الحالات المنصوص عليها في المادتين (٥١) و(٥٢) إذا وجد العضو فيها وقت انتخابه .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟
(موافقة) .

الرئيس - يقر المجلس الموافقة على المادة السابعة والخمسين .
تليت المادة الثامنة والخمسون وهذا نصها :

مادة ٥٨ - فيما عدا أحوال عدم الجمع المنصوص عليها في القانون الخاص بانتخاب أعضاء مجالس المديريات يعتبر الشخص المنتخب متنجيا عن العضوية ما لم يشتر في بحر خمسة عشر يوما من تاريخ انتخابه زوال السبب في عدم الجمع .

تليت المادة السابعة والستون وهذا نصها :

مادة ٦٧ — تكون مداولات مجلس المديرية باطلة ولا يعمل بها إلا جلوب المجلس فيها حدود اختصاصه .
ويصدر وزير الداخلية قرارا بيطلائها .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟
(موافقة) .

الرئيس — يقر المجلس الموافقة على المادة السابعة والستين .

تليت المادة الثامنة والستون وهذا نصها :

مادة ٦٨ — كل اجتماع يعقده الأعضاء كمجلس مديرية خارجا عن المكان المخصص لاجتماعه يعتبر غير مشروع .
وتكون القرارات التي يصدرها الأعضاء في هذه الاجتماعات باطلة قانونا .
ويتخذ المدير الوسائل اللازمة لفض الاجتماع فوراً .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟
(موافقة) .

الرئيس — يقر المجلس الموافقة على المادة الثامنة والستين .

تليت المادة التاسعة والستون وهذا نصها :

مادة ٦٩ — فياعدا الأحوال المنصوص عليها في قانون الانتخاب أو في هذا القانون لإبطال الانتخاب وعدم الجمع وال سقوط من العضوية لا يجوز عزل أحد أعضاء مجالس المديرية المنتخبين إلا بموسوم يصدر بناء على طلب مجلس الوزراء إثر قرار يصدر من مجلس المديرية بأغلبية ثلثي الأعضاء .

ويجوز وقف العضو المعروض أمره على المجلس بقرار من وزير الداخلية وذلك إلى أن يتخذ المجلس قرارا بشأنه .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟
(موافقة) .

الرئيس — يقر المجلس الموافقة على المادة التاسعة والستين .

تليت المادة السبعون وهذا نصها :

مادة ٧٠ — لوزير الداخلية أن يأخذ رأى اللجنة المنصوص عليها في المادة (٤٢) من هذا القانون بشأن قرارات المجالس المروضة لاعتقاده أو لمصادقة مجلس الوزراء .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟
(موافقة) .

الرئيس — يقر المجلس الموافقة على المادة السبعين .

الرئيس — يقر المجلس الموافقة على المادة الثانية والستين .

تليت المادة الثالثة والستون وهذا نصها :

مادة ٦٣ — تتبع في الإعفاء من الرسوم المقررة من المجلس للقواعد المعمول بها بشأن الضرائب العامة .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟
(موافقة) .

الرئيس — يقر المجلس الموافقة على المادة الثالثة والستين .

تليت المادة الرابعة والستون وهذا نصها :

مادة ٦٤ — لا يجوز لمجلس المديرية بدون مصادقة مجلس الوزراء أن يعقد قرضا أو يتعهد بالتزام يترتب عليه مصروفات في ميزانيته لسنة أو سنوات مالية مقبلة .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟
(موافقة) .

الرئيس — يقر المجلس الموافقة على المادة الرابعة والستين .

تليت المادة الخامسة والستون وهذا نصها :

مادة ٦٥ — على مجالس المديرية أن تعرض التصميمات والمقاييس الخاصة بمشروعات تزيد قيمتها على ٢٠٠ جنيه على وزارة الداخلية لفحصها واعتمادها مقدماً .

ولوزير الداخلية بصد موافقة مجلس المديرية أن يطرح أعمال المشروع في مناقصة أو أن يجهد بتنفيذها إلى إحدى مصالح الحكومة المختصة .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟
(موافقة) .

الرئيس — يقر المجلس الموافقة على المادة الخامسة والستين .

تليت المادة السادسة والستون وهذا نصها :

مادة ٦٦ — لوزارة الداخلية أن تفتش على حسابات مجالس المديرية وأعمال الإدارة في تلك المجالس .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟
(موافقة) .

الرئيس — يقر المجلس الموافقة على المادة السادسة والستين .

تليت المادة الرابعة والسبعون وهذا نصها :

مادة ٧٤ — تستمر مجالس المديرية على إدارة مفاصلها ولا يدخل في ذلك الملاهي والمدارس المختصة للتعليم الإلزامي إلى أن تستلم وزارة المعارف العمومية هذه المدارس أو أن يستغنى عنها .

وكل مدرسة من المدارس المذكورة تستلمها وزارة المعارف العمومية أو يستغنى عنها ينقل الاعتماد المقر لها إلى باب التعليم الإلزامي .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على المادة الرابعة والسبعين .

تليت المادة الخامسة والسبعون وهذا نصها :

مادة ٧٥ — ينفي القانون النظامي رقم ٢٩ لسنة ١٩١٣

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على المادة الخامسة والسبعين .

تليت المادة السادسة والسبعون وهذا نصها :

مادة ٧٦ — كل وزراء حكومتنا تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

و يصدر وزير الداخلية القرارات اللازمة لذلك .

أمر بأن يصم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على المادة السادسة والسبعين .

وهل توافقون حضراتكم على تأجيل البت في المادتين الثانية عشرة والثلاثين إلى الجلسة المقبلة ؟

(موافقة) .

تليت المادة الحادية والسبعون وهذا نصها :

مادة ٧٧ — يجوز حل مجلس المديرية بمرسوم تعين فيه أسباب الحل . وحفظ يجب إجراء الانتخابات الجديدة في مدى ثلاثة أشهر من تاريخ حل المجلس .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على المادة الحادية والسبعين .

تليت المادة الثانية والسبعون وهذا نصها :

مادة ٧٨ — عقب صدور المرسوم بحل مجلس المديرية يصدر وزير الداخلية قرارا بتأليف لجنة من : (١) أعضاء المجلس المنحل المعينين بحكم وظائفهم إذا أمكن ذلك ، (٢) كبار الموظفين الآخرين التابعين للوزارات والمصالح لدى المديرية . ولوزير الداخلية أن يعين في هذه اللجنة بعض أعيان المديرية .

ومع عدم الإخلال بأحكام المادة (٧٣) تقوم هذه اللجنة بمقام المجلس في الأعمال المستعجلة .

ويرأس هذه اللجنة المدير وعند الاقتضاء وكل المديرية .

وتجتمع اللجنة المذكورة في المواعيد التي يحددها المدير وتصدر قراراتها بالأغلبية المطلقة وعند تساوى الآراء يرجح جانب الرئيس .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية والسبعين .

تليت المادة الثالثة والسبعون وهذا نصها :

مادة ٧٩ — إذا انتهى أجل سريان الرسوم المقررة في المادة (١٩) في الفترة التي تنقضي بين حل المجلس واجتماعه يهتبه الجديدة يجوز لوزير الداخلية أن يستصدر مرسوما بالاستمرار في تحصيل تلك الرسوم كلها أو بعضها لمدة لا تتجاوز ستة شهور .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على المادة الثالثة والسبعين .

مجلس الشيوخ

استمرار المناقشة في السادتين ١٢ و ٢٠ - إقرار
المادة ١٢ وإعادة المادة ٢٠ كما أقرها مجلس النواب
وإقرار المادة ٢٠ التي أصبحت المادة ٢١
بناءً على هذه إعادة

الموافقة على تعديل أرقام مالى ذلك من المواد وتعديل نصوص
بعض المواد بما يتفق مع هذه الإعادة - تأجيل للمادة الثانية
في مشروع القانون ثمانية أيام
(جلسة ٩ مايو ١٩٣٤)

(المقرر حضرة الشيخ المحترم على جمال الدين باشا)

مقرر صاحب العزة على المنزلاوى بك (وزير الزراعة) - لى كلمة
صغرية أريد أن أدلى بها لعل أصل بها إلى إقناع معالي أحد ذو الفقار باشا
وحضرات زملائه المحترمين أصحاب الاقتراح بتعديل المادة الثانية عشرة .
مقرر الشيخ المحترم أحمد ذؤارقار باشا - أرجو أن يسمح لي بالكلام
أولا .

الرئيس - الحكومة الحق في الكلام كلما طلبته .

مقرر الشيخ المحترم أحمد ذؤارقار باشا - إذناصح حضرة صاحب
العزة وزير الزراعة ، فإني أدلى بكلمتي أولا حتى يمكنه أن يضمن كلامه
الرد عليها .

مقرر صاحب العزة على المنزلاوى بك (وزير الزراعة) - لا مانع
عندي .

مقرر الشيخ المحترم أحمد ذؤارقار باشا - لقد أراد المجلس في جلسة
ماضية أن يبين إن كان الباقى من الرسوم الإضافية وهو ٩٠٪ - بعد
تخصيص ٥٪ من تلك الرسوم لصيانة الطرق الزراعية - كافيا للصرف على
الشؤون الإدارية للمجلس أو غير كاف . وقد قدم معاذة المقرر للجلسة إحصاء
على أساس الاقتراح بالتعديل الأول وهو تخصيص ١٠٪ من الرسوم للطرق
الزراعية ، وقد لاحظت أنه بناء على هذا الإحصاء إذا خصصنا ٥٪ من
أقصى ما لمجلس مديرية الغربية مثلا أن يفرضه من الرسوم الإضافية بعد
موافقة مجلس الوزراء وهو ١١٪ لوجدنا الباقي وهو ٩٪ يوزاى ٨٧٣٧ جنيتها
وهو نفا أعتقد يكفى للصرف على الشؤون الإدارية لمجلس المديرية .

ولقد تكلمت في الجلسة الماضية عن إحصاء حضرة الشيخ المحترم مقرر
لجنة الداخلية عما لا أدنى في حاجة إلى تكراره .

قدمت الحكومة بعد ذلك في الجلسة الماضية إحصاء يستفاد من أن
ال ١٤٪ من الرسوم الإضافية المحصلة - باعتبار أنها ١١٪ - غير كافية

لصرف على الشؤون الإدارية لمجلس المديرية ، والدليل على ذلك أن هذا
المقدار في مجلس مديرية الغربية مثلا بلغ ١٣,٥٩٩ جنيتها في حين أن جملة
ما يصرف على المنافع والإدارة معا بلغ ١٥,٢٥٩ جنيتها فيكون العجز
١,٦٦٠ جنيتها ، وعلى هذا الصنيع يجزأ في أغلب مجالس المديريات . فلا أنهم
كيف يتفق ذلك وتخصيص ٦٦٪ لتعلم الإزاي بمقتضى القانون الخاص
بالتعليم الأولى و ٢٠٪ للصحة كما جاء بالمادة الثالثة من مشروع القانون
الخاص بمجالس المديريات المعروض على حضراتكم .

كيف تتقدم الحكومة بمثل هذا التشريع للبرلمان وهي بطبيعة الحال
لم تقدمه إلا بعد إجراء إحصاء دقيق شامل ؟ أفلا كان الأولى في مثل هذه
الحالة أن يوفق واضع مشروع القانون بين هذه النسب المختلفة وما قد
يكون في نسبة ال ١٤٪ من عجز عن الإيفاء على شؤون المجلس الإدارية ؟
لذلك نريد أن نعرف - كما قال حضرة الشيخ المحترم عبد الحليم البيلي بك
في الجلسة الماضية - ما هو مخصص للإدارة وسدحا أى الذى لا يدخل فيه
شئ خاص بالتعليم أو الصحة .

وقد تدين من الإحصاء المتقدم من وزارة الداخلية أن هناك مجزأ في المبلغ
المخصص للصرف على الشؤون الإدارية لمجالس المديريات بلغ ١٣,٥١٢ جنيتها
فن أين يدفع هذا العجز وكيف يدفع ؟

لذلك انضم إلى حضرة الشيخ المحترم عبد الحليم البيلي بك في مطالبة
الحكومة بتقديم البيانات التي أشار إليها في الجلسة الماضية خاصة بما يصرف
على الشؤون الإدارية والمنافع العامة البعثة .

مقرر صاحب العزة على المنزلاوى بك (وزير الزراعة) - أظن أنني قد
وفيت الموضوع حقه في البيانات التي أدليت به أمام حضراتكم في الجلسة
الماضية من أن السكك الزراعية مصوبة وأنها تحت رعاية الحكومة التي
تولى الصرف عليها . وتعلمون حضراتكم إن هناك قانونا لإنشاء هذه الطرق.....

مقرر الشيخ المحترم أحمد ذؤارقار باشا - هل طبق قانون سنة ١٩٣٠
على الطرق الزراعية التي في داخل المديرية والتي تنكلم عنها الآن ؟ وإن كان
قد تم تطبيقه فهل يمكن تقديم بيان بالطرق التي طبق عليها هذا القانون ، وأنه
لم يطبق للآن ؟

مقرر صاحب العزة على المنزلاوى بك (وزير الزراعة) - لا شك في
أن معالي الشيخ المحترم من الملاك وقد دفع رسوما إضافية لإنشاء السكك
الزراعية ، ولو رجع إلى أوراقه الخاصة لتتحقق أنت دفعه تلك الرسوم
الإضافية في مديريتي الغربية والبيعية كان تفتينا لقانون قائم ، ولو رجع إلى
مشروع القانون المطروح الآن لوجد أن نصوصه تجيز إنشاء تلك الطرق .
لقد رأت الحكومة وقت أن عمت الشكوى من سوء الحالة المالية
وفاحة الضرائب ، وقف تحصيل ضرائب السكك الزراعية ، ارتكبا على
أنه كان مدبرا في خزنة الحكومة ما يكفى للصرف عليها ، وذلك تلبية لنداء
الأحالي وعلم لإدراجهم بكثرة الضرائب .

(خفية)

أرجو حضراتكم أن تنصروا إلى قليلا لأتو عليكم بيانا مختصرا عن مبلغ
ال ١٤٪ الباقية من الرسوم الإضافية التي يجوز لمجالس المديريات فرضها .

مفكرة الشيخ المحترم الدكتور زكي مختار الجزيري - لا يحتاج الأمر إلى تعيين مهنتيين وكل ما نريده أن يخص مبلغ ٣,٠٠٠ جنيه أو ٤,٠٠٠ جنيه تعيين فرق من المال لإصلاح جسور الترع والمصارف إصلاحا يسمح بالمرور عليها .

مفكرة صاحب المفكرة على المزداوي بك (وزير الزراعة) - على كل حال أرجو أن نطمئنا كل الاطمئنان إلى أن الحكومة تبنى كل العناية بالسكك الزراعية كما تتعاون بها حضراتكم وتعمل على مرضاتهم ورضاه الشعب .

مفكرة صاحب المفكرة من صبرى بك (وزير المالية) - أبى حضرة الشيخ المحترم الدكتور زكي مختار الجزيري رأيا قد يكون فيه غرض مما نحن فيه، يطلب حضرة إصلاح جسور الترع والمصارف إصلاحا يسمح بالمرور عليها .

هذا رأى في غاية الوجة ويحل الإشكال .

الترع والمصارف من اختصاص وزارة الأشغال العمومية ومشروع ميزانيتها لما يعرض على حضراتكم وسيعرض قريبا وعندئذ يمكن إيداع هذه الرغبة والحكومة من الآن تصرح أنها رغبة وجهية ولا يمكن أن تناقض فيها .

مفكرة الشيخ المحترم الدكتور زكي مختار الجزيري - لقد أبدينا هذه الرغبة في العام الماضي قبل لنا إن وزارة الأشغال العمومية غير مختصة .

مفكرة صاحب المفكرة من صبرى بك (وزير المالية) - قلت إن وزارة الأشغال العمومية هي المختصة وإن النظر في هذه الرغبة محل عند ما يعرض مشروع ميزانية هذه الوزارة على حضراتكم .

(ختمة)

الرئيس - أرجو حضرات الأعضاء المحافظة على النظام .

مفكرة الشيخ المحترم أحمد ذوالفقار باشا - إذا قيل عند نظر ميزانية وزارة الأشغال العمومية إنه ليس هناك اعتداد لإصلاح الطرق فهل تتعهد وزارة المالية بتدبير المال اللازم لذلك ؟

مفكرة صاحب المفكرة من صبرى بك (وزير المالية) - وزير المالية يقول إن هذه الرغبة على إبدائها عند نظر مشروع ميزانية وزارة الأشغال العمومية .

(ختمة)

الرئيس - أرجو حضرات الأعضاء المحافظة على النظام .

مفكرة الشيخ المحترم أحمد ذوالفقار باشا - إننا نفتح الآن تمديلا في مشروع القانون ونرى وجوب إجراء التعديل المذكور فإ الذي يدعو إلى عدم قبوله الآن إذ ربما يجيب وزارة الأشغال العمومية عند نظر مشروع ميزانيتها بأنه ليس لديها المال الكافي لإصلاح الطرق الزراعية .

قيمة ال ١٤ ٪ من الرسوم الإضافية في مجلس مديرية البجيرة مثلا تبلغ ٨,١٣٥ جنيها يصرف منها على إدارة المجلس ٩٧٧,٥ جنيها .

مفكرة الشيخ المحترم الدكتور زكي مختار الجزيري - متى تتكون الإدارة التي يصرف عليها مثل هذا المبلغ ؟

مفكرة الشيخ المحترم على المزداوي بك (وزير الزراعة) - إذا أراد حضرة الشيخ المحترم بياناً بالوظائف وما يقبها بالحكومة مستعدة لتقديره . ومع ذلك فهي تتكون من سكرتير المجلس وكتب مصادين ورئيس المسابك وغيرهم مما تستلزمه حالة العمل .

أرجو ألا نظنوا أن الحكومة تلمس الأسباب لعدم تحقيق رغبتكم إذ هي في الواقع تعمل على تحقيقها وعندما يرض على حضراتكم مشروع قانون السكك الزراعية يكون لكم شأن آخر .

أما مسألة السجز التي أشار إليها معالي أحمد ذوالفقار باشا فلاجها أن الحكومة تلجأ إلى ضغط المصروفات لتصل إلى موازنة للميزانية .

وعلى كل فأرجو ألا يذوق حضراتكم أنكم إذا وافقتم على الاقتراح بالتعديل سيبدأ مشروع القانون إلى مجلس النواب وقد لا يمكن من نظره في هذه الدورة فيعمل تنفيذه وتمر السنة وتبقى الضريبة كما هي ١٣ ٪ وهي كما نعلمون ضريبة بين منها الأهالي كما بين منها حضرات الشيخ والنواب المحترمين .

إن أردتم ذلك فأريكم الأمل وأظن أنه بعد أن قررتم في السنة الماضية ٦٦ ٪ من الرسوم الإضافية لتنفق على التعليم الإلزامي فينبى ألا تتدلوا عنها في هذه السنة .

مفكرة الشيخ المحترم أحمد ذوالفقار باشا - كيف يخصص للصحة ٢٠ ٪ من الرسوم الإضافية وإذا طلبنا تخصيص مبلغ للسكك الزراعية يقال إن ال ١٤ ٪ لا تكفى ؟

مفكرة صاحب المفكرة على المزداوي بك (وزير الزراعة) - عند نظر المادة الثالثة من مشروع القانون التي تنص على تخصيص ٢٠ ٪ للشؤون الصحية لم يقدم اقتراح بتعديلها .

الواقع لو أنه كان من الممكن ولو بمحاولات صعبة أن نصل إلى تحقيق هذا الاقتراح لما ترددنا لحظة في الأخذ به ، فلذا ما أردتم تخفيض الرسوم الإضافية التي تجبى الآن فأرجو أن توافقوا على مشروع القانون كما اقتره مجلس النواب على أن الحكومة ستبنى بالطرق الزراعية

مفكرة الشيخ المحترم الدكتور زكي مختار الجزيري - لا تبنى الحكومة بالسكك الزراعية النامية التي تستوجبها راحة الأهالي .

مفكرة صاحب المفكرة على المزداوي بك (وزير الزراعة) - إذا ما وافقتم ، يا حضرات الشيوخ المحترمين ، على الاقتراح المقدم فهل تظنون حضراتكم أن مبلغ ٥ ٪ من الرسوم يكفي لأن تنشئ جالس للمدريات هيئات للصيانة وأن تعين مهنتين وعمالا

وإذن فالبريانية المعروضة على حضراتكم في مشروع هذا القانون لا تسمع بالأعمال المطلوبة لإصلاح السكك الزراعية وصيانتها .

فلو أن هذه المسألة بحثت بالطريقة الطبيعية لوافق الجميع على المادة . وإلا طو أخذ حضرة الشيخ المحترم أحد ذو الفقار باشا هذه الخمسة في المائة ووزعها بالعدل والمساواة بين القرى ، فإنه لا يجد منها ما يكفي للطرق الزراعية . وأنا أفهم أن القرى في حاجة قصوى للمنايا بسككها وصيانتها . لأن أغلب القرى لا يجد السكك الصالحة لتصلها بالمرأى أو بنهرها من القرى . وإصلاح كل هذه السكك لا يحتاج في كل مديرية إلى اثنين فقط ، بل يحتاج إلى ثلاثين ألفاً أو أكثر .

وإذن فليختم حضرة الشيخ المحترم أحد ذو الفقار باشا بحث جدي مبنى على أساس مقنع . وليقدم الحكومة عسى أن يكون لها من المال ما يسمح بموافقة على مشروعه . (تصفيق) .

الرئيس — لدينا اقتراح مقدم من أكثر من عشرة من حضرات الأعضاء بطلب إقفال باب المناقشة هذا نصه :

”طلب إقفال باب المناقشة حيث قد تنور المجلس ما

محمود عزمى . محمد أحمد عبود . محمد فهمى . شفيق سعد الله . حسن على جازيه . محمد نجيب شكرى . عبد الرحمن رضا . على أحمد . إبراهيم راتب . أحمد السبأرى . صالح حق “ .

مقدمة الشيخ المحترم محمد غنيم بك — محفوظ لى الحق فى الكلام من الجلسة الماضية .

الرئيس — معروف أنه محفوظ لحضرة الشيخ المحترم الحق فى الكلام ولكن معنى التقسم بطلب إقفال باب المناقشة أن يوضع الباب دون كل طلب للكلمة .

مقدمة الشيخ المحترم محمد غنيم بك — إقفال باب المناقشة لا يقصد به منع من له الحق فى الكلام من إبداء كلمته .

الرئيس — يسرى ذلك على الجميع .

مقدمة الشيخ المحترم محمد غنيم بك — لا . لا .

مقدمة الشيخ المحترم أحمد ذوقلار باشا — المهتم اقتراح طلب إقفال باب المناقشة للرئيس قبل أن يتكلم حضرة الشيخ المحترم إلياس عوض بك ؟

الرئيس — لا . لم يكن تقدم بعد . وعلى كل حال فالأرى لحضراتكم .

مقدمة الشيخ المحترم إلياس عوض بك — وأنا أؤكد لحضرة الشيخ المحترم أحد ذو الفقار باشا أن هذا الاقتراح لم يكن تقدم حين طلبت الكلمة .

مقدمة صاحب الميزة من مصرى بك (وزير المالية) — وزير المالية قال كلاماً عربياً فصيحاً وهو أن عمل إبداء هذا الرغبة يكون عند بحث مشروع ميزانية وزارة الأشغال العمومية .

مقدمة الشيخ المحترم أحمد ذوقلار باشا — الفرض هو تأجيل النظر فى هذا الموضوع إلى موعد آخر ، مع أن هذا هو أنسب الأوقات للتكلم فيه (جنحة) .

الرئيس — أرائى إزاء هذه الضجة مضطراً إلى وقف الجلسة . (وقفت الجلسة فى الساعة الخامسة وال دقيقة الخامسة والخمسين مساءً ، وأعيدت الساعة السادسة والدقيقة الخامسة عشرة) .

(حضر حضرة صاحب الدولة عبد الفتاح يحيى باشا رئيس مجلس الوزراء ووزير الخاريجة وحضرة صاحب المال أحمد على باشا وزير الخافانية وحضرة صاحب السعادة محمد نجيب الفرابى باشا وزير الأوقاف) .

مقدمة الشيخ المحترم إلياس عوض بك — لى كلمة أقولها . وهى أن الضجة التى أثبتت بمناسبة هذه المادة إنها فى نظرى (زوجة فى فنجان)..... (جنحة) .

وسأين ذلك لحضراتكم

مقدمة الشيخ المحترم أحمد ذوقلار باشا — إنما هى زوجة من حضرة الشيخ المحترم لا من المجلس .

مقدمة الشيخ المحترم إلياس عوض بك — سأين لحضراتكم كيف أن الخمسة فى المائة المطالب بها هى إلا (زوجة فى فنجان)

مقدمة الشيخ المحترم سلطان عمرى بك — لا . لا . إلتنا نتج على كلمة (زوجة فى فنجان) .

الرئيس — المقصود من هذا التعبير أن المسألة بسيطة فى نظر حضرة الشيخ المحترم إلياس عوض بك . وأن حلها عنده وسيلد به لحضراتكم .

مقدمة الشيخ المحترم إلياس عوض بك — مقصودى هو ما ذكره حضرة صاحب المسائل الرئيس . والمبلغ الذى يطلب به حضرة الشيخ المحترم أحد ذو الفقار باشا هو خمسة فى المائة من مجموع ضرائب مجالس المديرىات التى تبلغ ستمائة ألف جنيه . وهذه الخمسة فى المائة توازى ثلاثين ألف جنيه توزع على جميع مديرىات القطر فيخص كل مديريةية منه نحو أثنى جنيه . والمفهوم أنه فى كل مديريةية ما يقرب من ثلثائة قرية . فلو وزع هذا المبلغ الذى هو سبب كل هذه الضجة على جميع القرى فإنه لا يخص القرية الواحدة أكثر من ستة جنيهات تقريباً .

فالمسألة بذلك لا يمكن حلها إلا إذا كانت الحكومة تتقدم بطلب اعتداد مبلغ لأجل السكك الزراعية وصيانتها .

قصة الشيخ المحرم إبراهيم راتب بك - أرجو من حضرة صاحب المال الرئيس أن يستقت نظر حضرة الشيخ المحرم على أحد المظاوي بك إلى ما يحدثه في مثل هذه المواقف . فقد سبق أن ذكر من حضرته ذلك .

قصة الشيخ المحرم على أحمد المظاوي بك - لقد طلب كثيرون الكلمة قبل التقدم بهذا الاقتراح . ومن بيننا حضرة الشيخ المحرم محمد شفيق باشا .

الرئيس - وحضرة الشيخ المحرم محمد شفيق باشا حاضرون الجلسة ويستطيع أن يبدى رأيه فيما حدث إن كان له رأى مخالف له .
الاقتراح الذي تقدم من حضرة الشيخ المحرم أحمد ذو الفقار باشا ما هو إلا تعديل للاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحرم الدكتور زكي غنار الجزائري فليس هناك ما يدعو لأخذ الرأى عليه . والآن يؤخذ الرأى على الاقتراح بالتمديد الخاص بتخصيص ٥٪ من الرسوم لإصلاح الطرق وذلك بطريقة التدا بالاسم من لآى شك . وحتى لا يحد حضرة الشيخ المحرم على أحد المظاوي بك بعد ذلك ما يقوله .

قصة الشيخ المحرم محمد رئيس باشا - أرجو منا لكل ليس أن يعيد حضرة صاحب المال الرئيس ما يرد أخذ الرأى عليه .

الرئيس - الموافقة من حضراتكم على اقتراح حضرة الشيخ المحرم أحمد ذو الفقار باشا الخاص بالتمديد في المائة يقول "نعم" وغير الموافق يقول "لا" .

أخذ الرأى بالتدء بالاسم على هذا الاقتراح فكانت النتيجة كما يأتي :

عبدالأصوات التي أعطيت ٥٨

الأغلبية المطلقة ٣٠

الموافقون ١٢

غيرالموافقين ٤٦

وامتنع ثلاثة

الرئيس - والآن ليتكلم واحد من حضرات مؤيدى هذا الاقتراح .
قصة الشيخ المحرم عبد الرحمن رضا باشا - لقد فهمنا حقيقة المسألة وتورتنا فيها . والمجلس له مطلق الحرية في إبداء رأيه الأعلى .

قصة الشيخ المحرم محمد غنم بك - ونحن نعارض في إقتال باب المناقشة . لأن هذه المسألة تأملت من جلسة لأخرى . ونفس الفكرة الأصلية سجلت جدا من موضوع الليلة . وذلك لأن الحكومة ذكرت قانون سنة ١٨٩٠ الخاص بالطرق . وهو لا دخل له في المسألة التي نحن بصددنا . وعلى ذلك يجب الاستقرار في ترك باب المناقشة مفتوحا .

الرئيس - الموافق على إقتال باب المناقشة من حضراتكم يتفضل بالوقوف .
(وقت أغلبية) .

الرئيس - يقتر المجلس إقتال باب المناقشة .

قصة الشيخ المحرم عبد المظاوي بك - إن الذين وقفوا من حضرات الأعضاء كانوا أقلية .

قصة الشيخ المحرم أحمد ذو الفقار باشا - أرى أن يؤخذ الرأى بطريقة عكسية ما دام قد وجد الشك .

الرئيس - المكتب متحقق من أن حضرات الذين وقفوا هم أغلبية المجلس .

قصة الشيخ المحرم على أحمد المظاوي بك - يطلب من هذه الأغلبية الوقوف مرة أخرى ليصميم المجلس بنفسه .

الرئيس - المجلس لا يقوم بذلك ولا يتولاه . وإنما ذلك من اختصاص هيئة المكتب التي وكلها المجلس في مثل هذه الأعمال .

قصة الشيخ المحرم محمد غنم بك - ما دام هناك شك من بعض حضرات الشيوخ المحترمين في هذه الأغلبية فليؤخذ الرأى بطريقة عكسية .

(١) أحمد ذو الفقار باشا ، بولس حنا باشا ، حسن رشوان حادى بك ، الدكتور زكي غنار الجزائري ، سلطان السدي بك ، عبد العزيز البسوفى بك ، عبد العزيز الحسينى أبو سعدة بك ، عبد العزيز سيف النصر بك ، على أحد المظاوي بك ، محمد خيرت وائى بك ، محمد محمود بك ، مقروس نصرافندى .

(٢) إبراهيم راتب بك ، أحمد السنارى بك ، الشيخ أحمد السيد إبراهيم زين ، أحمد مرغان باشا ، أحمد على باشا ، الدكتور أحمد يوسف عليه ، اسماعيل سري باشا ، إلياس عوض بك ، أمين حاتون يوسف اندى ، أمين سالى باشا ، حافظ المشاوى بك ، سادة حام تاجوم اندى ، حسن مبرى بك ، حسن على جازي بك ، حسن مظالم باشا ، حسين واصف باشا ، سليمان مكن باشا بك ، شفيق سعد افندى حلايه ، صالح حق باشا ، عبد الحميد سليمان باشا ، عبد الرحمن رضا باشا ، عبد الفتاح يحيى باشا ، عبد الكريم شديد بك ، عبد الله سمكة بك ، اللواء عبد الحميد فريد باشا ، اللواء على أحمد باشا ، على جمال الدين باشا ، على عامر باشا ، طقي ضوى باشا ، كامل تكللا بك ، محمد أحمد عيود باشا ، محمد شفيق باشا ، اللواء محمد صادق يحيى باشا ، محمد صادق باشا ، محمد ضوى يكن بك ، محمد ضوى باشا ، محمد حب باشا ، محمد نجيب للترابى باشا ، محمد نجيب شكرى بك ، اللواء محمود عزى باشا ، مصطفى رشيد بك ، الدكتور مصطفى صفوت بك ، أنقرى موسى تواد باشا ، نصر طاب بك ، يوسف طهوى باشا ، أحمد طقت باشا .

(٣) عبد الحليم البيل بك .

محمد غنم بك ، محمد اسماعيل باشا بك

الرئيس - ليد المتج من حضرات الشيوخ المحترمين أسباب امتناعه.

فقرة الشيخ المحترم عبد العظيم بالله - إن البيانات الخاصة بتفصيل توزيع مصروفات الإدارة لم تتيّن لنا البيان الكافي الذي يصح معه أن نكون لي رأياً قاطعاً . ولذلك امتنعت .

فقرة الشيخ المحترم محمد غنيد بك - لقد أعطيت لي الكلمة من الجلسة الماضية ولم يسمح لي بإقالتها في هذه الجلسة . ولذلك امتنعت .

فقرة الشيخ المحترم محمود اسماعيل بالله بك - أريد أن أقول إن للجالس الحق فقط في إنشاء سكك زراعية بسيطة تصل بين القرى . وليس لها أن تقدم لإنشاء السكك الكبيرة . وإذا أسكتها هذا بدون فرض رسوم كان ذلك أمراً وفاق .

الرئيس - يقترح المجلس عدم الموافقة على اقتراح حضرة الشيخ المحترم أحمد ذو الفقار باشا الخاص بالخمس من المائة بأغلبية ستة وأربعين من ثمانية وخمسين صوتاً .

وهنا لاحظ حضرة الشيخ المحترم على أحد المعلقين بأن الأغلبية التي كان يراد التشكك فيها ظهر أمرها الآن قاطعاً لا لبس فيه ، وأن المكتب كان مصيباً في رأيه .

والآن تبلى المادة الثانية عشرة لأخذ الرأي عليها .

تبلى المادة الثانية عشرة وهذا نصها :

مادة ١٢ - يؤخذ رأى مجلس المديرية مقدماً في إنشاء طرق المواصلات البرية أو المائية أو الحديدية متى كانت خاصة بالمديرية دون سواها وكذلك في إبطال تلك الطرق أو تعديل خطوطها .

وتكون موافقة المجلس لازمة مقدماً فيما يخص بالسكك الحديدية الزراعية .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقترح المجلس الموافقة على المادة الثانية عشرة .

وتبلى الآن المادة العشرين من مشروع هذا القانون ، والتي رأت لجنة الداخلية حذنها .

تبلى المادة العشرين وهذا نصها :

مادة ٢٠ - للجلس أن يقر كذلك رسوماً إضافية لمدة معينة على كل ضريبة عامة أخرى مقررة في المديرية . وفي هذه الحالة لا يكون قراره نافذاً إلا إذا صادق عليه مجلس الوزراء وصدر مرسوم بذلك .

(انصرف حضرة صاحب الدولة عبد الفتاح يحيى باشا رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

فقرة الشيخ المحترم محمد خضربك - إن المادة التي تبلى ليست هي المادة المحجوزة للنقطة ، بل هي مادة محذوفة من مشروع القانون الذي تقدمت به لجنة الداخلية لحضراتكم .

فقرة الشيخ المحترم عبد الرحمن رضا باشا - رأى لجنة الداخلية بالمجلس حذفت هذه المادة . وكذلك هو رأيي ، ولأؤخذ الرأي على حذنها أو إبقائها .

فقرة صاحب العزة على المزلاوي بك (وزير الزراعة) - أقول لحضراتكم باسم الحكومة إن الحكومة لم تقدم مطلقاً بالمادة العشرين أن تفرض المجلس ضرائب جديدة على الأراضي الزراعية . لأن مشروع القانون صريح لا لبس فيه . بأنه لا يجوز أن تفرض مجالس المديرية ضريبة أزيد من ٨ ٪ . وإذا رأت زيادتها إلى ١١ ٪ فلا يكون ذلك إلا بقرار من مجلس الوزراء . فلما ما كان هذا ظاهراً جلياً يكون إذن من المؤكد أن مجالس المديرية لا يجوز لها أن تفرض ضريبة تزيد مطلقاً على ١١ ٪ .

وإنما أريد بالمادة العشرين أن الحكومة إذا فرضت ضريبة على بعض المهن - لعل الأراضي الزراعية - فإن المجالس يجوز لها حينئذ أن تفرض رسوماً إضافية لمدة معينة على هذه الضريبة . ولا يكون هذا الفرض إلا بموافقة مجلس الوزراء .

فيكون إذن من المؤكد أن الأراضي الزراعية لا يمكن أن تفس بضريبة أزيد من ١١ ٪ . وأظن أنه ليس من الحق أو المنطق في شيء حرمان المجالس من حقها في فرض رسوم إضافية إذا شئت أخذها من ضريبة قد تفرض على بعض المهن .

فقرة الشيخ المحترم فطين قسبي باشا - بعد هذا البيان أوافق على بقاء المادة العشرين في مشروع القانون كما هو وارد من مجلس النواب .

فقرة الشيخ المحترم عبد الحميد سليمان باشا - وما أقول صاحب العزة وزير الزراعة في ضريبة القطن ؟

فقرة صاحب العزة على المزلاوي بك (وزير الزراعة) - ضريبة القطن لا يستطيع الكلام فيها الآن . فقد كانت خمسة وثلاثين قرشاً . فلما زالت الحكومة تخفها حتى أصبحت عشرة قروش فقط ومع ذلك فنية البرلمان ظاهرة في طلب إلغائها . فليس من المعقول بعد ذلك أن تأتي الحكومة وتوافق على فرض رسوم إضافية على هذه الضريبة مع وضوح نية البرلمان في إلغائها .

والحكومة تقرر لحضراتكم أن مجالس المديرية لا يمكن لها أن تفرض رسوماً على ضريبة القطن .

لتلك أطلب أن يوافق المجلس على إبقاء المادة العشرين التي رأت اللجنة حذفها حرصا على عدم تعطيل مشروع القانون إلى دورة أخرى .

الرئيس — تلى المادة العشرون التي رأت اللجنة حذفها لأخذ الرأي عليها .

تليت المادة المذكورة وهذا نصها :

مادة ٢٠ — للجلس أن يقرر كذلك رسوما إضافية لمدة معينة على كل ضريبة عامة أخرى مقررة في المديرية . وفي هذه الحالة لا يكون قراره نافذا إلا إذا صادق عليه مجلس الوزراء وصدر مرسوم بذلك .

الرئيس — من يوافق من حضراتكم على إبقاء هذه المادة يتفضل بالوقوف .

(وقفت أظلية) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على المادة المذكورة . وإقرار هذه المادة يدعو إلى تعديل أرقام المواد التالية لها كما يدعو إلى تعديل ما ترتب على حذفها من مواد مشروع القانون فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟ (موافقة) .

الرئيس — تلى المادة العشرون من مشروع القانون الذي وافقت عليه اللجنة والتي أصبحت المادة الحادية والعشرين ليؤخذ الرأي عليها .

تليت المادة المذكورة وهذا نصها :

مادة ٢١ — يمد مرسوم المرسوم باعتداد الرسوم الإضافية من أي نوع كانت إذا أصدر مجلس المديرية قرارا بتخفيضها أو تقصير أجل سريانها أو إلغائها فلا يكون هذا القرار نافذا إلا بعد مصادقة مجلس الوزراء وصدر مرسوم آخر بذلك .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على المادة المذكورة ؟

(موافقة) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على المادة الحادية والعشرين .

وستكون المدونة الثانية في مشروع القانون بعد ثمانية أيام .

مقرر الشئ المحترم محمد خير بك — سبق لحضرة صاحب العزة وزير المالية والبلدية الماضية أن أتى مثل هذا البيان . وقد ردنا على حضرته حيثئذ بأن ضريبة القطن هي الضريبة الوحيدة التي يمكن لمجلس المديرية أن تأخذ منها جزاءا للبلدية المقررة في مشروع القانون وسواء في ذلك أ كانت الضريبة المقررة للجلس ٨٪ أم ١١٪ ، وضريبة القطن هذه لازلتا مصححين على إلغائها . وقد حاولت الحكومة في السنة الماضية أن تبقيا سنة فقط لأجل موازنة الميزانية . فالفكرة السائدة منصرفة إلى إلغائها . وقد ذكر حضرة صاحب العزة وزير الزراعة في الجلسة الماضية أن الضرائب التي يكلف بعضها الفلاح بلغت من إيرادها نحو سبعة وعشرين في المائة . ولكن الحقيقة أنها أصبحت توازي خمسين في المائة كما سبق أن صرح بذلك حضرة صاحب العزة وزير المالية .

مقرر صاحب العزة على المزلاوي بك (وزير الزراعة) — ليس هذا الكلام على الآن

والحكومة تعلن أنها لن توافق على فرض رسوم على هذه الضريبة .

مقرر الشئ المحترم محمد خير بك — وإذا كانت الحكومة تنفق على مجالس المديرية وترغب في زيادة ميزانيتها فتوافق على أن تأخذ رسوما من ماهيات الموظفين بنسبة ما تأخذ من أصحاب الأراضي الزراعية ، لأن أعمالها يستفيد بها الجميع سواء أ كانوا موظفين أم غير موظفين ، فإن أمور التعليم والصحة تنفع بها الموظف كما تنفع بها غيره . وإذا كان الجميع متفهمين فيجب أن يعمل المهناتية الجميع أيضا بنفسية ما يتحتمون . وإذا فعلت الحكومة ذلك فإن المجالس تجد في خزائنها مالا كثيرا تستفيد به في تنفيذ أعمالها .

مقرر الشئ المحترم محمد شبيب باشا — سمعنا هذه الليلة من حضرة صاحب العزة وزير الزراعة المنتدب من قبل الحكومة للدفاع عن مشروع هذا القانون أن الحكومة لا ترغب في تطبيق المادة العشرين — التي رأت اللجنة حذفها — الآن ويحتمل أن تأتي حالات ينفذ فيها بأحكام المادة المذكورة .

سمعنا من حضرته أيضا عند الكلام على الاقتراح انخلاص بتخصيص ٥٪ من الرسوم لصيانة الطرق الزراعية أن هذا التعديل إذا ما قبل في مجلس الشيوخ يترتب عليه إعادة مشروع القانون إلى مجلس النواب وربما تأخر لدورة أخرى . وفي ذلك ضرر كبير .

فأما التصريح الأول أي إبقاء المادة العشرين المذكورة لاسيما أن هذا التصريح صدر بحضور حضرة صاحب العزة وزير المالية ، وهو المختص بمثل هذه الضرائب ، وفي صدور هذا التصريح بحضوره وإتيانه بالمحضر الضمان الكافي لأنه يمكن في المستقبل أن يعتبر مفعليا محققا لقانون .

الرئيس — يقر المجلس الموافقة على المادة الثانية .
تليت المادة الثالثة وهذا نصها :

الباب الثاني

في حقوق مجالس المديرية واختصاصاتها

الفصل الأول

اختصاص مجالس المديرية في الشؤون الصحية

مادة ٣ — يخصص مجلس المديرية ٢٠ ٪ على الأقل من مجموع الرسوم المقررة طبقاً للادتين (١٩) و (٢٠) من هذا القانون للصرف على الشؤون الصحية والطبية في المديرية .

وتقرر مصلحة الصحة العمومية لكل مديرية برنامجاً للإصلاحات الصحية والطبية التي يتعين القيام بها في مدى خمس سنوات . وفي ميعاد ستة شهور قبل بداية السنة المالية تتقدم مصلحة الصحة العمومية إلى المجلس باقتراحاتها في وجوه الصرف أثناء السنة المالية مع بيان علاقة هذه الوجوه بالبرنامج الموضوع للمديرية .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟
(موافقة) .

الرئيس — يقر المجلس الموافقة على المادة الثالثة .
تليت المادة الرابعة وهذا نصها :

مادة ٤ — تتولى مصلحة الصحة العمومية التفتيش على جميع المنشآت الصحية والطبية التابعة لمجالس المديرية وتبلغ ملاحظاتها إلى هذه المجالس لمراجعتها .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟
(موافقة) .

الرئيس — يقر المجلس الموافقة على المادة الرابعة .
تليت المادة الخامسة وهذا نصها :

مادة ٥ — يؤخذ رأى مجلس المديرية مقلداً في إنشاء المستشفيات التابعة لمصلحة الصحة العمومية أو للمجالس البلدية وفي قفلها أو إطلالها .
ويؤخذ رأيه كذلك في إنشاء الجبايات أو إطلالها .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟
(موافقة) .

الرئيس — يقر المجلس الموافقة على المادة الخامسة .

مجلس الشيوخ

المداولة الثانية في مشروع القانون — تأجيل
الاقتراع النهائي ثمانية أيام

(جلسة ٢١ مايو سنة ١٩٣٤)

(المقررة الشيخ المحترم على جمال الدين باشا) .
(حضر حضرة صاحب السعادة محمود صديق يونس باشا وكيل وزارة الداخلية) .

الرئيس — يتل مشروع القانون مادة فائدة .
تليت المادة الأولى وهذا نصها :

نحن قواد الأول ملك مصر
نقر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه
وأصدرناه :

الباب الأول

في تشكيل مجالس المديرية

مادة ١ — ينشأ في كل مديرية مجلس مديرية مركزه عاصمة المديرية .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟
(موافقة) .

الرئيس — يقر المجلس الموافقة على المادة الأولى .
تليت المادة الثانية وهذا نصها :

مادة ٢ — يؤلف مجلس المديرية من :

(١) أعضاء ينتخبون طبقاً لأحكام قانون انتخاب أعضاء مجالس المديرية رقم ٤٣ لسنة ١٩٣١

(ب) وأعضاء يمثلون كلا من : وزارات المالية والزراعة والداخلية (الصحة العمومية) والمصارف العمومية والأشغال العمومية والمواصلات ، معينين بحكم وظائفهم بقرار من مجلس الوزراء .
ويكون المدير رئيساً لمجلس المديرية ويمثله . فإن غاب أو منعه عن العمل مانع نائب عنه وكيل المديرية .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟
(موافقة) .

تليت المادة السادسة وهذا نصها :

الفصل الثاني

اختصاص مجالس المديرية في شؤون التعليم

مادة ٦ — يقوم مجلس المديرية بالتعليم الأول ويتولى إدارته في جميع المدن والقرى بالمديرية وفقا للقوانين واللوائح .

وله أن يثنى ويدير مراحله للأولاد من بنين وبنات . ولا يتولى مجلس المديرية أى فرع آخر من فروع التعليم .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟ (موافقة) .

الرئيس — يقر المجلس الموافقة على المادة السادسة .

تليت المادة السابعة وهذا نصها :

مادة ٧ — يؤخذ رأى مجلس المديرية مقبلا في إنشاء مدارس الحكومة بالمديرية وفي قتلها أو إبطالها .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟ (موافقة) .

الرئيس — يقر المجلس الموافقة على المادة السابعة .

تليت المادة الثامنة وهذا نصها :

الفصل الثالث

اختصاص مجالس المديرية في الشؤون الزراعية

مادة ٨ — لمجلس المديرية :

(أ) أن يثنى متاحف وينظم معارض عليا للحاصلات الزراعية والمواشي والدواجن والطيور والصناعات الزراعية .

(ب) أن يقرر جوائز مالية لأغراض معينة .

(ج) أن يثنى مزارع بمثابة نماذج للزراعات الأكثر نجاحا في المديرية ، وأن يثنى كذلك نماذج لتربية المواشي والدواجن والصناعات الزراعية .

(د) أن يقر النظم الخاصة ببيع الحاصلات والمستجبات الزراعية للحقائ والمحال والأسواق وأن يخصص بوجه عام الامتيازات اللازمة ويقتضد الإجراءات الكفيلة بتشجيع تقدم الزراعة وتحسين أحوالها والأعمال المرتبطة بها ونشر التعاون الزراعى بين أهلى المديرية والدفاع عن صواالح المزارعين .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة) .

الرئيس — يقر المجلس الموافقة على المادة الثامنة .

تليت المادة التاسعة وهذا نصها :

مادة ٩ — يؤخذ رأى مجلس المديرية مقبلا في تنفيذ كافة المشروعات المتعلقة بالزراعة .

ويجب أخذ رايه أيضا في حالة العلول عن هذه المشروعات أو تغيير الجهة المرغوب تنفيذها فيها .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟ (موافقة) .

الرئيس — يقر المجلس الموافقة على المادة التاسعة .

تليت المادة العاشرة وهذا نصها :

مادة ١٠ — يؤخذ رأى مجلس المديرية في تحديد المناطق المخصصة لزراعات معينة في المديرية .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟ (موافقة) .

الرئيس — يقر المجلس الموافقة على المادة العاشرة .

تليت المادة الحادية عشرة وهذا نصها :

الفصل الرابع

اختصاص مجالس المديرية في شؤون الرى

مادة ١١ — يؤخذ رأى مجلس المديرية مقبلا في :

أولا — إنشاء أو إبطال الترع والمصارف العمومية الخاصة بالمديرية دون سواها .

ثانيا — الترتيبات السنوية التى تضعها وزارة الأشغال العمومية فيما يخص :

(أ) بتطهير الترع والمصارف العمومية في المديرية .

(ب) بمناوبات الرى الخاصة بالمديرية .

ومع ذلك فلوزارة الأشغال العمومية في الأحوال المستجيبة أن تتخذ ترتيب المناوبات ، وفي هذه الحالة تخبر المجلس في أول انعقاد له بالأسباب التى دعت إلى عدم أخذ رايه .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

مقرر الشيخ المحترم محمد غنيم بك — قدتمت بطلب كتابي لتعديل هذه المادة وقد أبدى فيه أكثر من عشرة من حضرات الأعضاء .

مقرر الشيخ المحترم إبراهيم راتب بك (السكرتير البرلمانى) — أطول حضراتكم نص الاقتراح بالتعديل الذى قدمه حضرة الشيخ المحترم تصافقرة ثالثة على المادة الحادية عشرة نصا " .

والذي لاحظته - وها هو المجلس شاهد على ذلك - كان كما وصفته الآن تماما . ونحن بصفتنا كوننا ممثلي الأمة نريد أن نصل إلى النسيئة التي نشهد المصلحة العامة بأية طريقة كانت .

ونحن إنما أردنا بهذا الاقتراح الذي تقدمت به أن نجعل لمجلس المديرات الكلمة في مسألة إصلاح جسور الترع والمصارف لأنها هي أقرب الهيئات اتصالا بها - وإن كانت هذه الجسور تابعة لوزارة الأشغال . لأننا نشكو من سوء حال هذه الجسور من الشكوى . فنحن نطلب أن يكون لمجلس المديرات الحق في أن تقر إصلاح ما يلزم إصلاحه من هذه الجسور . وفي هذه الحالة تلزم وزارة الأشغال بالإصلاح .

أنا لا أفهم ماذا يريد أن يقول حضرة صاحب العزة وزير المالية - لقد قاطعني في كلامي ، ولا ينبغي أن أقاطع . للحكومة أن تتكلم في أي وقت . ولكن ليس معنى هذا أن قاطعني في أثناء كلامي . فإذا طلبت الكلمة قدمت على غيريها .

والحكومة لاحق لها مطلقا أن تمارض في هذا الاقتراح ، لأنه لا ضرر لها من قبوله . نحن إنما نشهد الإصلاح . وكل من يشهد الإصلاح يوافقنا على هذا الاقتراح .

فإذا ما وجد مجلس مديرية أن لديه طريقا غير صالح للورود ، ورأى ضرورة إصلاحه فإن على وزارة الأشغال أن تنفذ هذا الطلب لأنها تقول إن لديها لإصلاح مثل هذه الطرق تحسين ألف جنيه . ولذلك أرى أن الاقتراح مقبول وأرجو من المجلس أن يوافق عليه .

مقدمة صاحب العزة من صبرى بك (وزير المالية) - هذا اقتراح مخالف لنص حكم من أحكام الدستور . ولا يصح لذلك مطلقا أن يكون على عرض . فالمادة الثامنة والعشرون من الدستور تقول : (للكل والمجلس الشيوخ والنواب حق اقتراح القوانين . على أن اقتراح القوانين المالية خاص بالملك) .

ولما كان الاقتراح الذي تقدم به حضرة الشيخ المحترم محمد غنيمته بك يري إلى إلزام وزارة الأشغال بالصرف تنفيذًا لقرار يصدره مجلس المديرية . فهو اقتراح بمال ، والمعضل لا يملك هذا . فمحافظة على أحكام الدستور أرى واجبا وفض هذا الاقتراح .

مقدمة الشيخ المحترم محمد غنيمته بك - ماذهب إليه حضرة صاحب العزة وزير المالية ...

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على أن الاقتراح الذي تقدم به حضرة الشيخ المحترم محمد غنيمته بك اقتراح مالي ؟

(أصوات : لا . لا . لا) .

(نحيب) .

مقدمة صاحب العزة من صبرى بك (وزير المالية) - المسألة مسألة دستورية والمادة الحادية والثلاثون بعد المائة تقول : (كل مصروف غير

تأثا - مجلس المديرية الحق في أن يقر إصلاح ما يرى لزوم إصلاحه من جسور الترع والمصارف ضمن مديريته وقراره واجب القصد بمقرة وزارة الأشغال المسالك لهذه الجسور وبمصاريف من طرفها ما

عبد الباقي بدران . أمين حسين يوسف . على المطاوى . محمد غنيمته . سلطان السعدى . محمد فهمى تاضورى . مقريوس نصر . عبد المجيد فريد . شهدي بطرس . الدكتور زكى غنار الجزيرى . أحمد نجيب برادى .

القرار - أوافق على المداولة في هذا الاقتراح فوراً .

مقدمة الشيخ المحترم عبد الله سميد بك - بصفتي كوني من أعضاء لجنة الداخلية أؤيد حضرة المقرر في ذلك .

مقدمة الشيخ المحترم محمد رشدي - وأنا بصفتي كوني من أعضاء لجنة الداخلية أؤيده كذلك .

الرئيس - الكلمة الآن لحضرة الشيخ المحترم مقدم الاقتراح والتعديل .

مقدمة الشيخ المحترم محمد غنيمته بك - نحن الآن نبحث في تشريع يرمي إلى توسيع اختصاص مجالس المديرات . وقد تقدمت الحكومة بمشروع هذا القانون على أنها تريد توسيع اختصاص هذه المجالس ... (ضحك) .

وقد أردنا في الجلسة الماضية أن نخصص جزءا من أموال مجالس المديرات لإصلاح جسور الترع والمصارف التي هي مخرجة في سبيل أعمال الفلاح . فقامت علينا القيامة من بعضهم بحجة أن المبالغ المخصصة لهذه المجالس لا تكفي لقيام بالأعمال المتقاة على مائة تلك المجالس .

وقد سمعنا من حضرة صاحب العزة وزير المالية أن طلبوا وجوب قبول . وأن موضع المناقشة فيه يكون حين النظر في مشروع ميزانية وزارة الأشغال . فلما نظر المجلس في ميزانية هذه الوزارة طلبنا هذا الطلب . وهو طلب المقصود منه إصلاح جسور الترع والمصارف . ولكننا رأينا محاولات لا نهاية لها ...

مقدمة صاحب العزة من صبرى بك (وزير المالية) - لا يجوز مطلقا أن يسب الحكومة مثل هذا التمييز . لا يليق ذلك مطلقا . فليست هناك محاولات . ولكن الواقع أن حضرة الشيخ المحترم لم يفهم ما قالته الحكومة . ولذلك يجب أن يسحب ما قاله الآن .

لقد سبق للحكومة أن قالت : إن عمل بحث ذلك عند نظر ميزانية وزارة الأشغال . ثم جاء وزير الأشغال وقال : إن في ميزانية وزارته تحسين ألف جنيه تصرف في هذا السبيل .

مقدمة الشيخ المحترم محمد غنيمته بك - لاني أفهم ما أقول . وأفهم أن هناك مبالغ تصرف بدون جدوى . وأنا لا أحب من حضرة صاحب العزة وزير المالية حسن صبرى بك أن يقول ما قاله الآن . وأنا أفهم مثله تماما .

العرض لا يمكنكم أن تعملوا في هذه النسب ، فتجعلوا مثلا ستة والسعين في المائة سجين في المائة إنا شتم أو نصين إنا أردتم فأعقد ...
(ضجة) .

الرئيس — ليس هذا على بحث الآن .

مفكرة الشيخ المحترم عبد الحليم البلي بك — إني أعتقد أن هذا الاعتراض على الاقتراح لا محل له .

والسألة أن الضرائب المطلوب من هذا المجلس توزيعها بنسب مئوية على شؤون مجالس المديرات ...

الرئيس — لاحظ أن هذا الكلام خارج عن موضوع الاقتراح .

مفكرة صاحب العزة من مصرى بك (وزير المالية) — يظهر أن حضرة الشيخ المحترم عبد الحليم البلي بك لم يثبت لموضوع الاقتراح تماما .

مفكرة الشيخ المحترم عبد الحليم البلي بك — وهو كذلك . ويظهر أنى قد تركت الموضوع الأصل وعلى أية حال فهذا المجلس أصلا له حق تخصيص مبلغ من هذه الضرائب لشأن من الشؤون ، فالفرع على هذا أن حضرة الشيخ المحترم صاحب الاقتراح يطلب ذلك ، أما وقد تبين أن الاقتراح ملزم لوزارة الأشغال بالصرف فأن لا أوافق عليه .

مفكرة الشيخ المحترم داور قصير بك — إن اقتراح حضرة الشيخ المحترم مد غيته بك يتناول أمرا مهما وهو فتح اعتماد غير عتد متروك لتقدير مجالس المديرات قد يبلغ مليوناً أو أكثر من الجنيئات ولا يمكن أن يرصد بالميزانية مبلغ على هذا الوجه .

لاحظ أن من حق المجلس أن ينظر في توزيع ضرائب مجالس المديرات ولكنا انتهينا من هذا الأمر . أما الاقتراح فهو في رأي مخالف للدستور .

مفكرة الشيخ المحترم محمد غنيم بك — لم أطلب فتح اعتماد غير محدد إنما أردت أن أقدر حقاً لمجلس المديرية — أما ما سمعته من التفسير فيخالف ما جاءه بالاقتراح .

الرئيس — الآن وقد انتهت المناقشة في الاقتراح فنرى من حضرات الأعضاء قبول التعديل يتفضل بالوقوف .
(وقفت ألبية) .

الرئيس — يقرر المجلس رفض الاقتراح شكلاً .

وهل توافقون حضراتكم على المادة الحادية عشرة ؟

(موافقة) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على المادة الحادية عشرة .

ولود بالميزانية أو زائد على التعديرات الواردة بها يجب أن يأخذ به البرلمان ، ويجب استئذنه كذلك كأي قيد يقل مبلغ من باب إلى آخر من أبواب الميزانية . هذه المادة تثير في الواقع بأن الذى يتقدم بطلب الاعتادات المالية هو الحكومة ، لا أعضاء البرلمان ، وإذا ما قبل هذا الاقتراح تكون النتيجة الفعلية له أن هذا الاقتراح يستلزم حتماً اعتماداً .

ولا يخلو الحال من أن يكون الاعتماد وارداً في الميزانية فيكون هذا من عمل الميزانية نفسها ، وإما أن يكون غير وارداً بها ، وتقدمت الحكومة بطلبه . فلا معنى لطلب مجلس المديرية له .

أما الحال التي يراد فيها إلزام الحكومة — فهي الحال التي لا يكون فيها مال موجود أو مطلوب يتعلق بهذا الموضوع . ثم يأتي مجلس المديرية ويقرر ضرورة العمل . ولا يمكن القيام بعمل إلا من اعتماد مالى موجود . فيجب ألا يؤخذ بهذا الاقتراح لأن الذى يطلب فتح الاعتادات هو الحكومة لا الأعضاء . وبناء على ذلك يكون الاقتراح في نهايته — على أى الحالىين — اقتراساً مالياً — والاقتراحات المالية من اختصاص الملك وحده .

مفكرة الشيخ المحترم محمد غنيم بك — نحن لانوافق حضرة صاحب العزة وزير المالية على أن هذا الاقتراح اقتراح مالى كما يريد أن يقول .

مفكرة الشيخ المحترم عبد الحليم البلي بك — لنا الآن في معرض قانون مالى . وإنما يبحث المجلس قانوناً عاماً . قد يشتمل — في بعض مواده — على مسائل مالية . وقد يستلزم بعض تصويبه صرف مبالغ . فيجب لذلك أن يكون نطاق البحث : هل للجبلس المعروض عليه مثل هذا القانون أن يبحث بحرية ويعدل بحرية نصوص القانون المعروض . أو أنه في كل مادة من مواده تحقف في سيطرته تلك الفترة ، بناء على تفسير واسع للسادة الثامنة والعشرين من الدستور ...

مفكرة الشيخ المحترم إبراهيم راتب بك (السكرتير البرلمانى) — والمادة الواحدة والثلاثون بعد المائة أيضاً .

مفكرة الشيخ المحترم عبد الحليم البلي بك — المادة الحادية والثلاثون بعد المائة خاصة بالميزانية والاعتادات المالية الصرفة .

ولكن مشروعات القوانين التي قد يبين عليها صرف مالى نهى هى عمل البحث . أما المادة الحادية والثلاثون بعد المائة فلا محل لتطبيقها هنا على الإطلاق لأنه لم يتقدم للمجلس الآن طلب فتح اعتماد معين . وصاحب الاقتراح لا يطلب فتح اعتماد معين من مالية الدولة حتى يطلب التصديق عليه من المجلس .

ليس من نزاع في أن الرسوم التي تجبي لمجالس المديرات إنما شرعت بقانون لاتراع عليه الآن . أمضى أن الأصل الخاص بالضرائب كخارج عن الاقتراح وضاية ما هناك أن القانون المنظم لمجالس المديرات والمعروض البلية يقول بأخذ كل في المائة من هذه الضرائب للشؤون الصحية . وكذا في المائة لمسائل التعليم . وكذا في المائة للشؤون الأخرى . فهل يعقل أنكم أمام هذا

و يقرر المجلس بالطريقة عينها أجور الخفراء مع مراعاة معدل الأجور الحاضرة في أنحاء المديرية .

وإذا لم يقرر المجلس قبل ١٥ سبتمبر من كل سنة إجراء تغيير في عدد خفراء مدينة أو قرية أو في ثقات أجورهم فيجب عدد الخفراء في المدينة أو القرية ومعدل أجورهم كما كانت في السنة الماضية .

ومع ذلك يجوز لوزير الداخلية بعد أخذ رأى المجلس أن يزيد عدد خفراء أى مدينة أو قرية إذا رأى أن حالة الأمن العام تستدعى تلك الزيادة .

وتعين في كل ستة لجنة مشكلة من ثلاثة من أعضاء المجلس ومن قاض ووكيل نيابة بينهما وزير الداخلية للفصل نهائيا في الشكاوى من توزيع رسوم الخفر اللازمة لحراسة المدينة أو القرية على مساكنها ، ويكون للمدير رئيسا لهذه اللجنة فإن غلب أوصته مانع رأسها وكيل المديرية ، وإذا غلب الاثنان كانت الرئاسة للقاضي .

مفكرة الشيخ المحترم ابراهيم راتب بك (السكرتير البرلماني) - قدم اقتراح^(١) من حضرة الشيخ المحترم اللواء محمود عزى باشا بإضافة نفقة على المادة ١٤ المذكورة هذا نصها :

”تشكل لجنة في كل قرية لتوزيع رسوم الخفر على سكانها من العمدة أو أحد المشايخ والمأذون برئاسة أحد رجال الإدارة“ .

المقرر - أوافق على المداولة في هذا الاقتراح فورا .

مفكرة الشيخ المحترم عبد الله مسك بك - بصفة كونى أحد أعضاء لجنة الداخلية أؤيد حضرة الشيخ المحترم المقر فى ذلك .

مفكرة الشيخ المحترم محمد فرسى باشا - وأنا بصفة كونى عضوا في لجنة الداخلية أؤيد كذلك .

مفكرة الشيخ المحترم اللواء محمود عزى باشا - نص الفقرة الأخيرة من المادة الرابعة عشرة هو :

تليت المادة الثانية عشرة وهذا نصها :

مادة ١٢ - يؤخذ رأى مجلس المديرية مقدما في إنشاء طرق المواصلات البرية أو المائية أو الحديدية متى كانت خاصة بالمديرية دون سواها وكذلك في إبطال تلك الطرق أو تعديل خطوطها .

وتكون موافقة المجلس لازمة مقدما فيما يخص بالسكك الحديدية الزراعية .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟
(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية عشرة .
تليت المادة الثالثة عشرة وهذا نصها :

مادة ١٣ - يؤخذ رأى مجلس المديرية مقدما :

(١) فيما يعرض للبيع من الأراضي القضاء المملوكة للدولة والمدة للبناء في مدن المديرية وقراها التي ليس لها مجالس بلدية .

(٢) فيما يعرض للبيع من الأراضي الزراعية المملوكة للدولة والواقعة في دائرة نصف قطرها خمسمائة متر من حدود المدن والقرى التي ليس لها مجالس بلدية .

(٣) في إنشاء المباني الداخلة في أملاك الحكومة العامة أو تخصيصها أو تدير استغلالها أو إزالتها ولا يدخل في ذلك ما هو خاص بأعمال الري ولا التجارى .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟
(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثالثة عشرة .
تليت المادة الرابعة عشرة وهذا نصها :

مادة ١٤ - يقرر مجلس المديرية بمصادقة وزارة الداخلية عدد الخفراء اللازمين لحراسة كل مدينة أو قرية في المديرية مانعا المدن والقرى التي لها مجالس بلدية ويبين كذلك درجاتهم .

(١) اقتراح أن تزداد الفقرة الآتية قبل الفقرة الأخيرة مباشرة من المادة الرابعة عشرة ونصها يكون هكذا :

”تشكل لجنة في كل قرية لتوزيع رسوم الخفر على سكانها من العمدة أو أحد المشايخ والمأذون برئاسة أحد رجال الإدارة“ .

علامة في معلومات الشخصية قد اتصلت ببعض كبار رجال الإدارة وببحث معهم الوصول إلى أن جميع الطرق لمنع القرب الواقع دائما على بعض الناس من توزيع رسوم الخفر على سكان القرى وعملا إذا كان في رغبة الناس في تجنب المصيبة في الفقرة الأخيرة من المادة ١٤ أكثر ضاها للعدالة كما وضعا مجلس التراب ، فخلت منهم أمه مهابت مراعاة أعضاء اللجنة المذكورة ، وسواء أكان رئيسا هو المدير أم القاض أم أى شخص آخر فإن العدالة في توزيع رسوم الخفر لا تكون متوفرة لعدم إمكان الوصول إلى العدالة المادية الموجودة في القرية تحسبا إلا في القرية وأرجح القائل أن كل المحاولات التي عملت لتأمين العدالة بواسطة بلان مشكلة في مركز المديرية أو المركز قد فشلت تماما ، وهذا هو السبب الذي ألغى من أجله أن رأس لجنة القرية أحد رجال الإدارة المشهود لهم بالنزاهة كأحد حائري الإدارة ، وهم جميعهم تحريا من حلة شهادة الحقوق ، ومن رأى أنه يمكنهم تأدية هذه الأمور بجدولة ما

محمد هدى النشورى . أحمد نجيب براده . اللواء على أحمد . محمود عزى . القريق موسى نواد . عبد العزيز حنى أبو سمحة . أحمد رشدى . الدكتور الجزيرى . على حسن جازية .

توفيق حنا .

فقرة الشيخ المحترم اللواء محمود عزى باشا - إذا كلف الاقتراح لا يرتبط بمشروع القانون الخاص بمجالس المديرية ، بل هو مرتبط بقانون الخفر فيجب قياسا على ذلك أن تحذف الفقرة الأخيرة من المادة الرابعة عشرة وتوضع في قانون الخفر .

فقرة الشيخ المحترم اللواء السعدى بك - الواقع أن توزيع رسوم الخفر في القرى غير عادل ، لأنه يفتقر على بعض الفقراء من لا يملكون قيراطا واحدا مبالغ تراوح بين مائتين وستين أو مائتين وسبعين قرشا ، فإذ ما يفرض على كل من أفراد عائلة العمدلة لا يتجاوز ثلاثين قرشا ، وإذا ما قدمت شكوى من فسادة هذه الرسوم عمل العمدلة على إهمالها ، حتى إذا ما مضى خمسة عشر يوما وهو مباد قبول الطعن وجاء الشاكي منتظما أفهمه العمدلة بسقوط حقه في الشكوى لمضى المدة .
(تصفيق) .

فقرة الشيخ المحترم على أحمد الخطاوى بك - يظهر أن حضرة الشيخ المحترم اللواء محمود عزى باشا غير ملم تماما بالموضوع ، وكذلك حضرة الشيخ المحترم سلطان السعدى بك .
(ضحك) .

إني لم بالموضوع إلما تاما ، فقد شغلت وظيفة العمدة نحو عشرين سنة ولهذا أردت أن أدلى برأى فيه .

نحن الآن بصدد مشروع قانون يختص بوضع نظام لمجالس المديرية . أما رسوم الخفر فتوضع بالتطبيق لقانون الخفر ، وهذا القانون ليس مبرورا أمام المجلس حتى يمكن أن ندخل التعديل الذى يرى إليه حضرة الشيخ المحترم اللواء محمود عزى باشا .

إن قانون الخفر ينص على إيجاد لجنة ابتدائية تشكل من العمدلة والمأذون وأحد المشايخ لتوزيع رسوم الخفر ، وتنص كذلك على إجازة الظلم من قرارات هذه اللجنة . وفي مشروع القانون المبرور علينا الآن نص على كيفية تشكيل اللجنة التى تهتم إليها هذه الشكاوى .

لقد نص مشروع القانون المطروح علينا الآن على تشكيل لجنة فيها كل الضمان ، وهى وإن لم تدخل فى اختصاصها توزيع رسوم الخفر ، إلا أنها تنظر فى الشكاوى التى ترفع إليها بالظلم من قرارات لجنة التوزيع ، فلذا كان حضرة الشيخ المحترم اللواء محمود عزى باشا يرى أن الضمانات غير كافية فى لجنة التوزيع ، فلمصادة أن يتقدم باقتراح بتعديل قانون الخفر كما قلت .
(تصفيق) .

فقرة الشيخ المحترم اللواء محمود عزى بك - يقول حضرة المقترز إن التعديل خاص بقانون الخفر ، وقد وافقه حضرة الشيخ المحترم على أحمد الخطاوى بك على ذلك ، ولكنى أرى أن النص الوارد فى المادة الرابعة عشرة من مشروع القانون المنظور الآن يبيح ، بل يحتم قبول هذا الاقتراح ، فقد جاء فى هذه المادة : « وإذا لم يقم المجلس قبل ١٥ سبتمبر من كل سنة بإجراء تغيير فى عدد خفره لمدينة أو قرية أو فى ثبات أجورهم ، فينبى عدد الخفره فى المدينة أو القرية ومعدل أجورهم كما كانت فى السنة الماضية » .

وتبين فى كل سنة لجنة مشكلة من ثلاثة من أعضاء المجلس ومن قاض ووكيل نيابة بينهما وزير الحفانية للفصل نهائيا فى الشكاوى من توزيع رسوم الخفر اللازمة لحراسة المدينة أو القرية على مساكنها ، ويكون المدير رئيسا لهذه اللجنة ، فإن غاب أو منعه مانع وأمرها وكيل المديرية ، وإذا غاب الاثنان كلفت الرئاسة للقاضي » .

وإنما جعنا نعلم أنه من المستحيل تحقيق العدالة فى توزيع أجور الخفر بالقرى إذا ترك الأمر بالحالة الموجودة الآن .

فقرة الشيخ المحترم أحمد عرفه بك - ما السبب فى عدم تحقيق العدالة ؟

فقرة الشيخ المحترم اللواء محمود عزى باشا - إن العمدلة هو رئيس اللجنة ، وهو يعاين أهله وأقاربه ويحل باقى السكان القسط الأكبر من رسوم الخفر لذلك اتصلت ببعض كبار رجال الإدارة وبجست معهم للوصول إلى أجمع طريق لمنع التبعين الذى يقع على بعض الناس من توزيع رسوم الخفر وأخذت منهم فيما إذا كان فى رياسة المدير أو وكيل المديرية أو القاضي للجنة المينة فى الفقرة الأخيرة من المادة ٤ ١ ضمان للعدالة فصلت أنه مهما سمحت مراكز أعضاء هذه اللجنة فيستحيل عليها أن تصل إلى منع الظلم عن الأهالى وأنه إذا كان الفرض منع الظلم حقيقة فيجب أن يرأس لجنة توزيع أجور الخفر بالقرية أحد رجال الإدارة كملكون الإدارة وكثير منهم يحمل الآن شهادة الحقوق وذلك بوضع الأمور فى نصابها فى نفس القرى وبمعدل تنظر اللجنة التى نصت عليها الفقرة الأخيرة من المادة ٤ ١ فيما يقم إليها من الشكاوى .

القرار - هذا الاقتراح لا يمكن قبوله بحال من الأحوال ، لأثنا فى الواقع لنا بصدد تشريع قانون الخفر ، ولكننا نشعر بوضع نظام لمجالس المديرية ، ولا علاقة لهذا الاقتراح بالمادة الرابعة عشرة من مشروع القانون الخاص بمجالس المديرية ، بل ولا بالتشريع كله .

فقرة الشيخ المحترم أحمد نجيب براد بك - إذن تغير المادة كلها .

القرار - يملك مجلس المديرية بمقتضى هذه المادة اختصاصات معينة حددها الشارع . هذه الاختصاصات هى أولا - تحديد عدد رجال الحفظ . ثانيا - تقدير المبالغيات . ثالثا - تأليف لجنة يكون لها الفصل نهائيا فى الشكاوى من توزيع رسوم الخفر . هذه الأعمال فمها يشترك فيها رجال مجلس المديرية . أما إيجاد لجنة لتوزيع رسوم الخفر - يرأسها معاون إدارة - خارجة عن سلطة المجلس ، ويكون من أعضائها العمدلة أو أحد المشايخ والمأذون ، فهذا عمل إدارى يدخل فى اختصاص السلطة التنفيذية .

فقرة الشيخ المحترم اللواء محمود عزى باشا - وما الفائدة من لجنة الفصل فى الشكاوى ، وهى لا يمكنها أن تصل إلى آثار المظالم لتزيلها ؟

القرار - محل اقتراح حضرة الشيخ المحترم قانون الخفر .

الرئيس — الآن وقد انتهت المناقشة في الاقتراح فنرى من حضراتكم قبول التعديل يتفضل بالوقوف .

(وقت أقلية) .

الرئيس — يقرر المجلس رفض الاقتراح .

وهل توافقون حضراتكم على المادة الرابعة عشرة ؟

(موافقة) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على المادة الرابعة عشرة .

تليت المادة الخامسة عشرة وهذا نصها :

مادة ١٥ — لا يقام مولد أو سوق في أى جهة من جهات المديرية لم تجر العادة إقامته فيها إلا بعد الترخيص به من المديرية بموافقة مجلس المديرية .

وسيط المدير بالطرق الإدارية الموالد والأسواق التي تخام مخالفة لحكم هذه المادة .

ولا تلغى الموالد المرخص بها أو التي جرت العادة على إقامتها إلا بعد موافقة مجلس المديرية .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على المادة الخامسة عشرة .

تليت المادة السادسة عشرة وهذا نصها :

مادة ١٦ — يؤخذ رأى مجلس المديرية مقلماً في منح امتيازات بعمل من الأعمال ذات المصلحة العامة في المديرية .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على المادة السادسة عشرة .

تليت المادة السابعة عشرة وهذا نصها :

مادة ١٧ — موافقة مجلس المديرية مقلماً واجبة :

(١) لتغيير اسماء أو حدود القري التي لا يوجد لها مجلس بلدية .

(٢) لإنشاء قري جديدة في المديرية أو إلغاء قري موجودة فيها .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على المادة السابعة عشرة .

حتى يمتثل المجلس عدد الخفراء وفقط أجورهم ؟ بالطبع إنه يمتثل بقدر ما يكون أمامه من ضريبة الخفراء ، فإن كان المبلغ كبيراً فلا مانع من التوسع وإن كان قليلاً عمل المجلس على إقراض المبد أو الأجرة . فلنا كان هذا يدخل في اختصاص المجلس وقد عيقت لجنة تفصيل نهائياً في الشكوى من توزيع رسوم الخفر فن باب أولى يجب إعداد هيئة ابتدائية تنظر في توزيع الرسوم توزيعاً عادلاً لأنه هو الأساس . وذلك ما يطلبه حضرة الشيخ المحترم اللواء محمود عزمى باشا .

المقرر — ما علاقة هذه اللجنة بالتشريع الخاص بمجالس المديريات ؟

محضر الشخ المحترم أحمد نجيب براده بك — نحن نرى إلى إعداد هيئة ابتدائية تهتم بتوزيع رسوم الخفر والعلاقة هي نفس العلاقة التي تجمل لجنة الفصل في الشكوى مرتبطة بقانون مجالس المديريات .

المقرر — قلت إن اختصاص مجالس المديريات في مسائل الخفر يخصر في ثلاث قطب هي : تحديد عدد رجال الخفظ ، وتقدير المبالغيات ، وأليف لجنة يكون لها الفصل نهائياً في الشكوى من توزيع رسوم الخفر — في كل من هذا يحمل مجلس المديرية وأعضاؤه . فما علاقة هذه اللجنة التي يرأسها معاون إدارة ، ويكون من أعضائها العمدة والمأذون بمجلس المديرية ؟

محضر الشخ المحترم أحمد نجيب براده بك — هل القاضى عضو في مجلس المديرية ؟

المقرر — لا .

محضر الشخ المحترم أحمد نجيب براده بك — إذن لا مانع من النظر في تشكيل لجنة ابتدائية .

محضر صاحب السعادة محمود صادق بونس باشا (وكيل وزارة الداخلية) — يقضى قانون الخفر أن يوجد بكل قرية لجنة برئاسة العمدة مكونة من ثمانية أشخاص يعينون بطريق الانتخاب خلاف المأذون والمشايخ مهتمها توزيع أجور الخفر للمد الذي يقرره مجلس المديرية ، لا كما يقول حضرة الشيخ المحترم أحمد نجيب براده بك من أنه رأى تحديد المبد بنسبة مقدار الضريبة ، وهذه هي الحكمة في النص بل أنه إذا لم يقرر المجلس قبل ١٥ سبتمبر إجراء تغيير في عدد الخفراء أو فئات أجورهم فيبقى المبد ومعدل أجورهم كما كانت في السنة الماضية .

محضر الشخ المحترم عبد الحليم أبوبى بك — هل يوجد طريق الآن للطن في توزيع رسوم الخفر ؟

محضر صاحب السعادة محمود صادق بونس باشا (وكيل وزارة الداخلية) — نعم بعد توزيع رسوم الخفر على كل فرد من الأهالي تلقى القوائم على باب العمدة ، ولكل فرد أن يتظلم منها ، وفي مشروع القانون المطروح الآن نص على تعيين لجنة في كل سنة لفصل نهائياً في الشكوى .

الرئيس - يقر المجلس الموافقة على المادة الحادية والعشرين .

تليت المادة الثانية والعشرون وهذا نصها :

مادة ٢٢ - يقع في تحصيل الرسوم المقررة بمقتضى هذا القانون القواعد الثمينة في تحصيل أموال الدولة .

وتعتبر أموال مجالس المديرية أموالاً عامة .

ويقع بشأنها القواعد الخاصة بحفظ وصرف الأموال العامة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقر المجلس الموافقة على المادة الثانية والعشرين .

تليت المادة الثالثة والعشرون وهذا نصها :

مادة ٢٣ - لمجلس المديرية أن يراقب استعمال مالا يباشره صرفه من الرسوم طبقاً لنصوص هذا القانون أو أى قانون آخر .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقر المجلس الموافقة على المادة الثالثة والعشرين .

تليت المادة الرابعة والعشرون وهذا نصها :

الفصل التاسع

أحكام عامة

مادة ٢٤ - موافقة مجلس المديرية مقدماً وإجابة في الأمور الآتية :

(١) إصدار المدير لأوامر محلية أو تعديلها أو إلغاؤها بالنسبة للمديرية كلها أو قسم منها أو لبعض المدن أو القرى فيها .

(٢) تطبيق قرار أو لأمر على تلك المدن أو القرى أو إبطال تطبيقها عليها .

(٣) وضع الأحكام اللازمة لتنفيذ قرار أو لأمر في مدينة أو قرية بالمديرية .

وللمدير في حالة وباء أو غيرها من الأحوال المستعجلة أن يتجاوز عن رأى المجلس، وعليه في هذه الحالة أن يجبر المجلس في أول انعقاد له بالأشياء التي دعت لذلك .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقر المجلس الموافقة على المادة الرابعة والعشرين .

تليت المادة الثامنة عشرة وهذا نصها .

مادة ١٨ - يؤخذ رأى مجلس المديرية مقدماً في الأمور الآتية :

(١) تغيير حدود المديرية .

(٢) تغيير دوائر الاختصاص الإدارية أو القضائية وإنشاء أو إلغاء قضاة البوليس المدنية .

(٣) إنشاء أو إلغاء مجلس بلدى بالمديرية .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقر المجلس الموافقة على المادة الثامنة عشرة .

تليت المادة التاسعة عشرة وهذا نصها :

مادة ١٩ - لمجلس المديرية أن يقر رسوماً إضافية لمدة معينة من ضرائب الأطنان في المديرية .

ويكون قراره قطعاً ويصدره مرسوم إذا لم يتجاوز ٨ ٪ من مجموع ضرائب الأطنان في المديرية .

ويجوز للمجلس زيادة الرسوم الإضافية إلى ١١ ٪ من مجموع ضرائب الأطنان ، ولا يكون قراره بالنسبة للزيادة نافذاً إلا إذا صادق عليه مجلس الوزراء وصدر مرسوم بذلك .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقر المجلس الموافقة على المادة التاسعة عشرة .

تليت المادة العشرين وهذا نصها :

مادة ٢٠ - للمجلس أن يقر كذلك رسوماً إضافية لمدة معينة على كل ضريبة عامة أخرى مقررة في المديرية . وفي هذه الحالة لا يكون قراره نافذاً إلا إذا صادق عليه مجلس الوزراء وصدر مرسوم بذلك .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقر المجلس الموافقة على المادة العشرين .

تليت المادة الحادية والعشرون وهذا نصها :

مادة ٢١ - بعد صدور المرسوم بأخذ الرسوم الإضافية من أى نوع كانت إذا أصدر مجلس المديرية قراراً بتخفيضها أو تخصيص أجل سريانها أو إلغاؤها ، فلا يكون هذا القرار نافذاً إلا بعد مصادقة مجلس الوزراء وصدر مرسوم آخر بذلك .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة) .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟
(موافقة) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على المادة الثامنة والعشرين .

تليت المادة الثامنة والعشرون وهذا نصها :

مادة ٢٩ — يجب على المجلس أن يبدى رأيه في المسائل المروضة عليه في مدة لا تتجاوز ثلاثة شهور .

فإذا طلب المدير أو الوزير رأى بصفة مستعجلة يتعين إبلاؤه في مدى شهر واحد .

فإذا أرى المجلس إبلاء رأيه أو تأخر في إبلائه في المواعيد المتفقمة جاز لمجلس الوزراء أن يقرر التجاوز عن هذا الرأى .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟
(موافقة) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على المادة التاسعة والعشرين .
تليت المادة الثلاثون وهذا نصها :

الباب الثالث

في سير أعمال مجالس المديرية

الفصل الأول

أحكام عامة

مادة ٣٠ — قبل أن يتولى أعضاء مجلس المديرية المتخبون عملهم يقسمون أن يكونوا خاضعين للوطن وللكا مطيعين للمستور ولقوانين البلاد وأن يؤدوا أعمالهم بالثمة والصدق .

ويكون حلف ايمين في جلسة علنية .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟
(موافقة) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على المادة الثلاثين .

تليت المادة الحادية والثلاثون وهذا نصها :

مادة ٣١ — يكون لمجلس المديرية دور اجتماع عادى في كل شهر مرة على الأقل بدعوة من المدير .

والدور عبارة عن جلسة أو جلسات متتالية تنعقد بناء على دعوة واحدة . ولا ينعقد دور الاجتماع إلا بعد النظر في جميع المسائل الواردة بمجمل الأعمال والمناقشة فيها .

تليت المادة الخامسة والعشرون وهذا نصها :

مادة ٣٥ — يؤخذ رأى مجلس المديرية مقدما في الأمور الآتية :

- (١) تطبيق قانون على مدينة أو قرية في المديرية أو إبطال تطبيقه .
- (٢) وضع الأحكام اللازمة لتنفيذ قانون في مدينة أو قرية بالمديرية .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟
(موافقة) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على المادة الخامسة والعشرين .

تليت المادة السادسة والعشرون وهذا نصها :

مادة ٣٦ — فيما عدا الاختصاصات المقررة لمجلس المديرية بنص صريح في هذا القانون أو في أى قانون آخر يجوز للمدير ولكل وزير أن يستشير المجلس في كل مسألة يرى أخذ رأيه فيها .

والجلس فضلا عن ذلك أن يبدى من نفسه للدور أو بواسطة المدير لكل وزير أو لمجلس الوزراء ورغبات فيما يتعلق بالحاجات العامة للمديرية ، وعلى الأخص في شؤون الزراعة والرأى وطرق المواصلات والأمن العام والصحة العمومية والتعليم والصناعة والتجارة .

وعلى الحكومة إذا لم تأخذ بتلك الرغبات أن تبين لجلس الأسباب التى دعت إلى ذلك . وللجلس في هذه الحالة أن يرد على بيان الحكومة ولا تكون الحكومة مقيدة بهذا الرد .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟
(موافقة) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على المادة السادسة والعشرين .
تليت المادة السابعة والعشرون وهذا نصها :

مادة ٣٧ — تخرج من اختصاص مجلس المديرية المسائل الداخلة في اختصاص المجالس البلدية الموجودة في المديرية .

ولا يجوز له أن يبحث في تعيين موظفى الحكومة أو قتلهم ولا في تأديبهم أو رقتهم .

وكذلك الرغبات والمناقشات والقرارات السياسية محظورة على المجلس .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟
(موافقة) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على المادة السابعة والعشرين .

تليت المادة الثامنة والعشرون وهذا نصها :

مادة ٣٨ — للجلس أن يطلب من الوزارات والمصالح كافة البيانات والمعلومات المتعلقة بالأعمال الداخلة في اختصاصه .

وله أيضا أن يطلب منها استداب أحد موظفيها لحضور المناقشة ومساءلة معروضة عليه .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟
(موافقة) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على المادة الرابعة والثلاثين .
تليت المادة الخامسة والثلاثون وهذا نصها :

مادة ٣٥ — في غير الأحوال المشترط فيها أغلبية خاصة تصدر قرارات المجلس بالأغلبية المطلقة للأعضاء الحاضرين وعند تساوى الأصوات يرجح جانب الرئيس .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟
(موافقة) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على المادة الخامسة والثلاثين .
تليت المادة السادسة والثلاثون وهذا نصها :

مادة ٣٦ — إذا لم يتكامل العدد القانوني بعد مضي نصف ساعة من المبدأ المحدد لإحدى جلسات دور الاجتماع فتؤجل الجلسة لثلاثة أيام على الأقل أو سبعة على الأكثر . ويدعى الأعضاء المتخلفون لحضور الاجتماع التالي .

وتكون مدلولات المجلس في الاجتماع الجديد صحيحة ، مهما بلغ عدد الأعضاء الحاضرين ، ما لم تكن هناك أحوال مشترط فيها أغلبية خاصة . فإن كان عدد الأعضاء أقل من العدد القانوني وجب أن يكون البحث قصيرا على المسائل الواردة في جدول أعمال الجلسة المؤجلة .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟
(موافقة) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على المادة السادسة والثلاثين .
تليت المادة السابعة والثلاثون وهذا نصها :

مادة ٣٧ — إذا تكامل العدد القانوني ومضت نصف ساعة ولم يحضر الرئيس جاز انعقاد المجلس تحت رئاسة أكبر الأعضاء سنا .

غرفة الشيخ المحترم اميرهم راتب بك (السكرتير البرلماني) — تقدم اقتراح^(١) من حضرة الشيخ المحترم اللواء محمود عزمي ناشأ يطلب فيه حذف عبارة "ومضت نصف ساعة" من نص هذه المادة .

والرئيس في أي وقت كان أن يدعو المجلس لدور خاص . وعليه دعوه انما تهتم اليه طلب كتابي بذلك موقع عليه من نصف الأعضاء المنتخبين على الأقل . على أنه يجوز للرئيس الامتناع عن توجيه الدعوة لدور خاص أكثر من مرة واحدة في الشهر .

وفي أدوار الاجتماع الخاصة لا يجوز للمجلس أن يتدخل إلا في الأمور التي دعى من أجلها .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟
(موافقة) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على المادة الحادية والثلاثين .
(حضر حضرة صاحب السعادة محمد نجيب الترابي باشا وزير الأوقاف) .
تليت المادة الثانية والثلاثون وهذا نصها :

مادة ٣٢ — جلسات مجلس المديرية طنية . على أنه يجوز انعقاده بصفة سرية بناء على طلب الرئيس أو ربع الأعضاء المنتخبين على الأقل ثم يقرر ما إذا كانت المناقشة في الموضوع المطروح أمامه تجري في جلسة طنية أم لا .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة .
(موافقة) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية والثلاثين ؟
تليت المادة الثالثة والثلاثون وهذا نصها :

مادة ٣٣ — الأعضاء المعينون بحكم وظائفهم طبقا لقادة الثانية لا يكون لهم رأى معطوف في المداولات إلا في المسائل المتعلقة بالوزارات التي يمثلونها . ولكل من الوزارات المذكورة أن تختب أكثر من ممثل واحد إذا اقتضى الحال . ولكن لا يكون لمن يمثلها غير صوت واحد في المسألة المطروحة للادولة .

والوزارات غير الممثلة تعيين مندوب أو أكثر عند النظر في أمر يتعلق بها ، وهؤلاء المندوبون يشتركون في المداولات ، ولكن لا يكون لهم رأى معطوف .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟
(موافقة) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على المادة الثالثة والثلاثين .

تليت المادة الرابعة والثلاثون وهذا نصها :

مادة ٣٤ — لا تكون مداولات المجلس قانونية إلا إذا حضرها أكثر من نصف الأعضاء المنتخبين .

(١) "تقرر حذف كلمة "ومضت نصف ساعة" لأنه لا محل لها ، بل الواجب أن يباشر المجلس عمله تحت رئاسة أكبر الأعضاء سنا ، ولا محل لإنعقاد الوقت سوى أمر إلهام أن المجلس ليس له القدرة على القيام بواجبه في غيبة رئيسه ، ولأنه ما دام لا يميز المجلس بين فترة العمل بدفع نصف ساعة فلا حيلة له من مباشرة العمل في هذه الفترة حتى تكامل العدد القانوني ، ولا نوع سلطان من أن يسيء المجلس سلطه ، لأن المسائل الخاصة بحق فاعدا على توفر أمر رئاسة سنية في هذا القانون ما محمود أمانه ، إلياس عوض ، الدكتور الجزائري ، لواء على أحمد ، عبد الباقي بدوان ، حسن بن جلوية ، محمود عزمي ، أحمد نجيب براده ، أحمد رشدي ، عبد خير رشدي ، الدكتور مصطفى مغوت ."

القرار - أوافق على المناقشة في هذا الاقتراح فوراً .

مفكرة الشيخ المحترم عبد الله سميك بك - بصفتي كوني أحد أعضاء لجنة الداخلية أؤيد حضرة المقرر في ذلك .

مفكرة الشيخ المحترم محمد فهمي باشا - وأنا بصفتي كوني عضواً في لجنة الداخلية أؤيد ذلك .

مفكرة الشيخ المحترم قسبي فهمي باشا - أرى أن زوجه النظر في هذه الاقتراحات إلى ما بعد الانتهاء من تلاوة المشروع كله حتى لا يطول بنا الوقت .

مفكرة الشيخ المحترم إبراهيم راتب بك (السكرتير البرلماني) - أريد حضرة الشيخ المحترم أن يسنّ قانون النظام الداخلي الذي يقضى بأن ينظر الاقتراح عند بحث المادة المتعلق بها ؟

مفكرة الشيخ المحترم قسبي فهمي باشا - إذا استمر المجلس في خطته هذه سوف يقتضينا بحث هذا المشروع أياماً طويلة .

مفكرة الشيخ المحترم إبراهيم راتب بك (السكرتير البرلماني) - إننا نسير وفق ما رسمه قانون النظام الداخلي للبرلمان .

الرئيس - الكلمة الآن لحضرة الشيخ المحترم اللواء محمود حمزى باشا .

مفكرة الشيخ المحترم اللواء محمود حمزى باشا - أرى من العيب في حق مجالس المديرية أن ينص في تشريعاتها على وجوب انتظار الرئيس مدة نصف ساعة ، لأن في ذلك إضاعة للوقت ، ولا معنى لأن يجتمع الأعضاء بناء على دعوة الرئيس ، ثم يضطرون للانتظار نصف ساعة كأنه ليس لديهم المقدرة على القيام بواجبهم في غيبة الرئيس ، وما دام قد أجاز المجلس أن يباشر عمله بعد نصف الساعة المذكورة فلا عمل لمنعه من القيام بعمله تحت رئاسة أكبر أعضائه سناً يجرد تكامل المدد القانوني للاجتماع وإنما كان لرئيس المجلس عذر يؤخره عن الحضور فلا عمل لإضاعة وقت المجلس مدة تنفيه .

الرئيس - إن للدير من أعماله الكثيرة ما قد يشغله عن حضور جلسة المجلس بعض الوقت .

مفكرة الشيخ المحترم اللواء محمود حمزى باشا - هل إذا تكامل المدد القانوني لاجتماع مجلس الشيوخ سبق دونه عمل في انتظار الرئيس ؟

القرار - هذا قياس مع الفارق ، فللمادة الثانية من مشروع هذا القانون تنص على أن تكون الرئاسة للدير ولو كله إذا غاب ، وقد جاءت هذه المادة عن طريق الاستثناء الذي لا يجوز التوسع فيه ، وأتني على الله أن يكون قريباً ذلك اليوم الذي يسبق فيه تشريع يجعل رئاسة مجلس المديرية لأحد أعيان البلاد .

الرئيس - الآتي وقد انتهت المناقشة من الاقتراح في يرى من حضرات الأعضاء قبول التعديل يفضل بالوقوف .

(وقت أقلية) .

الرئيس - يقرر المجلس رفض الاقتراح . وهل توافقون حضراتكم على المادة السابعة والثلاثين كما هي ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة السابعة والثلاثين .
تليت المادة الثامنة والثلاثون وهذا نصها :

مادة ٣٨ - لو وزير الداخلية أن يصدر بموافقة مجلس الوزراء لوائح عامة تتضمن القواعد المتعلقة بالنظام الداخلي لمجالس المديرية ولطريقة السير في أعمالها .

ولكل مجلس مديرية أن يضع لائحته بمراجعة اللوائح المذكورة ويجب المصادقة على تلك اللائحة من وزير الداخلية .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الثامنة والثلاثين .

تليت المادة التاسعة والثلاثون وهذا نصها :

الفصل الثاني

الجان

مادة ٣٩ - في شهر يناير من كل سنة يعين المجلس الجان الدائمة اللازمة لفحص وتخصيص الأعمال ، ويحدد عدد أعضاء هذه الجان واختصاصاتها . ويكون انتخاب أعضائها بطريق الاقتراع السري لكل لجنة والأغلبية النسبية .

ولجلس أن يعين ، بحسب مقتضيات الحاجة ، لجاناً خاصة لأغراض معينة .

ويرفق المجلس بمشروع ميزانية جميع اليات والمقاييس والأوراق التي
تبيت عليها تقديرات الميزانية من إيرادات ومصروفات .

ويتبع في تحضير ميزانيات مجالس المديرية القواعد المعمول بها في وضع
ميزانية الدولة .

ويصدر بإعداد الميزانية قرارات من وزير الداخلية بعد أخذ رأى لجنة
مؤلفة من :

وكيل وزارة الداخلية
مدير قسم الإدارة بوزارة الداخلية
« البلديات »
منتدبون عن مصلحة الصحة العمومية
منتدبون عن كل من الوزارات الآتية :

أعضاء
وزارة المالية
« المعارف العمومية
« الزراعة
« الأشغال العمومية
« المواصلات
.....

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟
(موافقة) .

الرئيس - يقر المجلس الموافقة على المادة الثالثة والأربعين .
(انصرف حضرة صاحب السعادة محمد نجيب الترابي باشا وزير الأوقاف) .
تليت المادة الرابعة والأربعون وهذا نصها :

مادة ٤٤ - يجوز للجنة أن تخفف أو تخفض من مشروع الميزانية أرقاما
أدرجها المجلس مع اقتراح كيفية استعمال المبالغ الناشئة عن الخلف
أو التخفيض .

ومع ذلك فإن عليها أن تدرج المبالغ اللازمة للأبواب الآتية إذا أهملها
المجلس كلها أو بعضها .

(١) الالتزامات التي يكون المجلس مقيدا بها .
(٢) المصروفات التي يفرضها هذا القانون أو أي قانون آخر .
(٣) مصاريف الإدارة والصيانة المنصرفة بالمنشآت أو المؤسسات أو
الأعمال التي يقوم بها المجلس .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟
(موافقة) .

الرئيس - يقر المجلس الموافقة على المادة الرابعة والأربعين .

تليت المادة الخامسة والأربعون وهذا نصها :

مادة ٤٥ - على اللجنة أن تحظر المجلس بلاحظتها على مشروع ميزانيته
ليبدأ رايها فيه ، فإذا خلاا محتفظين برفع الأمر للبت فيه إلى مجلس الوزراء

والأعضاء المعينون بحكم وظائفهم يكونون أعضاء في اللجان المكلفة بمسائل
تدخل في اختصاصهم .

والدبر أو وكيله الاشتراك في أعمال لجان المجلس ورأس كل جلسة
يحضرها . فإذا لم يحضر أحدها جلسة ، انتخبت اللجنة أحد أعضائها للرياسة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟
(موافقة) .

الرئيس - يقر المجلس الموافقة على المادة التاسعة والتلاثين .

تليت المادة الأربعون وهذا نصها :

مادة ٤٦ - تعرض تقارير اللجان على مجلس المديرية لإصدار قرار
في شأنها .

وفيما عدا ما هو مبين في هذا القانون ينص صريح لا يجوز للمجلس أن يحدد
بشيء من سلطته إلى إحدى لجانه .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟
(موافقة) .

الرئيس - يقر المجلس الموافقة على المادة الأربعين .

تليت المادة الحادية والأربعون وهذا نصها :

مادة ٤٧ - جلسات اللجان سرية . وما لم يقرر اللجته ، خلاف ذلك
يكون لكل عضو من أعضاء المجلس حق الحضور في جلسات اللجان دون
أن يشترك في المناقشات أو أن يبدي ملاحظات .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟
(موافقة) .

الرئيس - يقر المجلس الموافقة على المادة الحادية والأربعين .

تليت المادة الثانية والأربعون وهذا نصها :

مادة ٤٨ - يصدر وزير الداخلية قرارا بتنظيم سير أعمال اللجان .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟
(موافقة) .

الرئيس - يقر المجلس الموافقة على المادة الثانية والأربعين .

تليت المادة الثالثة والأربعون وهذا نصها :

الفصل الثالث

ميزانية مجالس المديرية

مادة ٤٩ - يضع مجلس المديرية ميزانية شاملة لإيراداته ومصروفاته
ويقدمها إلى وزير الداخلية قبل ابتداء السنة المالية بثلاثة أشهر على الأقل

بتقرير من وزير الداخلية يتضمن رأى اللجنة ورأى مجلس المديرية ومختلف الاقتراحات الأخرى وملخص الأسباب التي نبهت عليها .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟
(موافقة) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على المادة الخامسة والأربعين .
تليت المادة السادسة والأربعون وهذا نصها :

مادة ٦٤ — إذا لم يصدر قرار وزير الداخلية بالميزانية قبل ابتداء السنة المالية يحمل بالميزانية القديمة حتى يصدر القرار بالميزانية الجديدة .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟
(موافقة) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على المادة السادسة والأربعين .
تليت المادة السابعة والأربعون وهذا نصها :

مادة ٤٧ — كل مصروف غير وارد في الميزانية أو زائد على التقديرات الواردة فيها ، وكل مبلغ يراد قله من باب إلى آخر من أبواب الميزانية أومن بند إلى آخر في باب الأعمال الجديدة يجب عرض أمره على وزير الداخلية بناء على طلب مجلس المديرية ، ويصدر الوزير بالتصريح اللازم بقرار منه بعد أخذ رأى اللجنة المنصوص عليها في المادة (٤٣) من هذا القانون .

ويحوز المجلس أن يقرر قتل الاعتماد الخاص ببند إلى بند آخر في الباب الواحد ما عدا الباب الخاص بالأعمال الجديدة .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟
(موافقة) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على المادة السابعة والأربعين .
تليت المادة الثامنة والأربعون وهذا نصها :

مادة ٤٨ — على المجلس أن يضع حسابه الختامي للإدارة المالية عن العام المنتهى بعد ثلاثة أشهر على الأكثر من انتهاء السنة المالية .
ويصدر باعتقاد هذا الحساب قرار من وزير الداخلية بعد أخذ رأى اللجنة المنصوص عليها في المادة (٤٣) .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟
(موافقة) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على المادة الثامنة والأربعين .
تليت المادة التاسعة والأربعون وهذا نصها :

مادة ٤٩ — تقرر بالميزانية والحساب الختامي في الجريدة الرسمية بعد اعتمادها .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟
(موافقة) .

الرئيس — يقرر المجلس الموافقة على المادة التاسعة والأربعين .
تليت المادة الخمسون وهذا نصها :

الفصل الرابع

حقوق أعضاء مجالس المديرية وإجباتهم

مادة ٥٠ — لكل عضو أن يوجه أسئلة للرئيس في المسائل التي من اختصاص المجلس . وعليه أن يكتب السؤال في عبارة واضحة موجزة ، وأن يقدّمه إلى الرئيس وهو يدوجه في جدول أعمال أول جلسة .

ويحوز الرئيس أن يؤجل الجواب على السؤال إلى دور الاجتماع التالي .

والعضو الذي وضع السؤال أن يستوضح الرئيس مرة واحدة فيما أجاب به ولكن ليس له أن يقب على الإجابة .

مفكرة الشيخ محمد زهير رئيس بك (السكرتير البرلماني) — تقدم اقتراح^(١) من حضرة الشيخ المحترم القواء محمود عزمي باشا يطلب فيه حذف الجملة الأخيرة من هذه المادة وهي "ولكن ليس له أن يقب على الإجابة" .

القرار — أوافق على الدلالة في هذا التعديل فورا .

مفكرة الشيخ المحترم عبد القادر سمك بك — بصفتي كوني أحد أعضاء لجنة الداخلية أؤيد حضرة الشيخ المحترم المقترح .

مفكرة الشيخ المحترم محمد فرجى باشا — وأنا بصفتي كوني عضوا في اللجنة أؤيد كذلك .

(١) "تتمتع لجنة الأخيرة منها التي نصها "ولكن ليس له أن يقب على الإجابة" لإجارات عديدة فاعلمنا أن المقترح في هذه المجالس أن تكون مجالس نيابية مصفرة في دائرة اختصاصها ؛ وهذا الخرق قد منع المجالس النيابية العامة التي تريد أن تحذف هذه المجالس حلوها . وثانيا أن ليس في التصديق ما يؤثر على سلطة المجلس أو يضع حدا من حقوقه ؛ بل هذا فيه توسع على الأعضاء ليطعنوا إلى القيام بواجبهم ويشعروا بأن لأهم فوط من التقدير ما قام به . أحد ، شيخ ، محمد فخره . حسن ، علي ، محمد ، عبد الله ، عبد العزيز ، عبد الباقي ، بدوان ، محمد خير ، رضوى . الوالد ، علي ، أحمد ، محمود عزمي . أحمد

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟
(موافقة) .

الرئيس - يقر المجلس الموافقة على المادة الثانية والخمسين .

تليت للمادة الثالثة والخمسون وهذا نصها :

مادة ٥٣ - لا يجوز لعضو مجلس المديرين أن يشتغل في قضية ضد المجلس بصفته حاميا أو متازلا له من الحقوق المتنازع فيها .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟
(موافقة) .

الرئيس - يقر المجلس الموافقة على المادة الثالثة والخمسين .

تليت المادة الرابعة والخمسون وهذا نصها :

مادة ٥٤ - الضوية في مجالس المديرية مجانية .

ولا يجوز أن يتناول العضو من المجلس أى أجر أو مكافأة على عمله يؤديه للمجلس في حدود الضوية .

على أنه يجوز أن يسترد الأعضاء المتخوون نفقات انتظامهم من عمل إقامتهم إلى مقر المجلس لحضور جلساته أو جلسات بلجائه أو إلى الجهات التي يكلفون بأداء عمل فيها .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟
(موافقة) .

الرئيس - يقر المجلس الموافقة على المادة الرابعة والخمسين .

تليت المادة الخامسة والخمسون وهذا نصها :

مادة ٥٥ - إذا غاب العضو المنتخب بدون عذر مقبول أكثر من ثلاث مرات في السنة من جلسات المجلس فلمجلس أن يقرر تعليق إعلان يذكريه اسمه باعتباره غائبا بلا إجازة في مقر المركز الذي يتوب عنه .

ويسرى حكم هذه المادة على العضو الذي يتقرب بدون عذر مقبول عن جلسات اللجنة التي هو عضو فيها ثلاث مرات متوالية أو يقرب عشر مرات غير متوالية ولو بمنذر .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟
(موافقة) .

الرئيس - يقر المجلس الموافقة على المادة الخامسة والخمسين .

تليت المادة السادسة والخمسون وهذا نصها :

مادة ٥٦ - لمجلس المديرية أن يستعير مستغلا كل عضو منتخب تخلف عن الحضور ثلاثة أدوات عادية متوالية بدون عذر مقبول .

الرئيس - الكلمة الآن لحضرة الشيخ المحترم اللواء محمود عزى باشا .

محضر الشيخ المحترم اللواء محمود عزى باشا - إن هذه المجالس هيئات نيابية مصغرة ويراد بها أن تكون نواة صالحة للجالس النيابية . والنص على أن للعضو أن يعقب على الإجابة الموجود في قانون النظام الداخلي للبرلمان وما أنه يسمح لعضو البرلمان أن يستوضح الوزير المسعول مرة واحدة وليس هنالك ما يمنع من إعطاء هذا الحق لعضو مجلس المديرية .

القرار - هناك فرق كبير بين مجالس المديرية والبرلمان، فالسؤال هنا يوجه للوزير أما في مجلس المديرية فإن السؤال يوجه إلى رئيس المجلس وهو عضوا من أعضائه ولم يضع الشارع هذه المادة إلا تجوزا لأن المدير مع أعضاء مجلس المديرية يتكونون عائلة واحدة يعملون معا ويتأهون فلا عمل لتعقيب العضو على إجابة الرئيس . ومع ذلك فللمادة ٩٩ من قانون النظام الداخلي للبرلمان تميز للعضو أن يستوضح الوزير مرة واحدة وليس في ذلك معنى التعقيب .

الرئيس - الآن وقد انتهت المناقشة في الاقتراح فنرى من حضرات الأعضاء قبول التعديل يفضل بالوقوف .
(وقتت ألبية) .

الرئيس - يقرر المجلس رفض الاقتراح . وهل توافقون حضراتكم على المادة الخمسين كما هي ؟
(موافقة) .

الرئيس - يقر المجلس الموافقة على المادة الخمسين .

تليت المادة الحادية والخمسون وهذا نصها :

مادة ٥٦ - لا يجوز لعضو مجلس المديرية أن يشترك - سواء في جلسات المجلس أم في بلجائه - في مداولة فيها مصالح سواء أكان عن نفسه شخصا أم بصفته وصيا أو قيا أو وكلا .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟
(موافقة) .

الرئيس - يقر المجلس الموافقة على المادة الحادية والخمسين .

تليت المادة الثانية والخمسون وهذا نصها :

مادة ٥٧ - لا يجوز لعضو مجلس المديرية أن يقوم بالنيات أم بالواسطة بعمل أو مقالة أو مناقصة أو توريد أى كان لحساب المجلس ولا أن يدخل طرفا معه في بيع أو إيجارة .

على أنه يجوز للمجلس عند الضرورة أن يشتري أو يستأجر من أحد أعضائه قطعة أرض أو بناء لصل من الاحمال العامة التي يتولاها . ولا يكون قرار المجلس في هذا قاطعا إلا بعد اعتقاده من وزير الداخلية .

تليت المادة الستون وهذا نصها :

الباب الرابع

في التعاون بين المجالس على الأعمال ذات المصلحة المشتركة

مادة ٦٠ - لكل مجلس مديرية ، بموافقة وزير الداخلية ، أن يشترك مع غيره من مجالس المديرية أو مع المجالس البلدية في إنشاء أو إدارة عمل من الأعمال التي تعود بالفائدة على المديرية أو المدن أو القرى التي تنظمها تلك المجالس .

ومعين وزير الداخلية بقراره شروط ذلك التعاون .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟
(موافقة) .

الرئيس - يقر المجلس الموافقة على المادة الستين .
تليت المادة الحادية والستون وهذا نصها :

الباب الخامس

في الأحكام العامة والأحكام الوقعية

مادة ٦١ - يكون لمجلس المديرية أهلية التقاضي ، وله أن يقبل بإذن من وزير الداخلية التبرعات التي ترد إليه من طريق الوقف والوصايا والهبات وغيرها ، ويدير أمواله الموقوفة والتابطة .
ويكون لذن وزير الداخلية واجباً أيضاً بالتصرف في هذه الأموال أو بتغيير تخصيصها .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟
(موافقة) .

الرئيس - يقر المجلس الموافقة على المادة الحادية والستين .
تليت المادة الثانية والستون وهذا نصها :

مادة ٦٢ - ومع عدم الإخلال بأحكام المادة (٧٤) لا يجوز لمجلس بدون مصادقة مجلس الوزراء التنازل عن حقوقه في الأموال أو المنشآت أو المؤسسات التي يملكها أو يقوم بإدارتها .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟
(موافقة) .

الرئيس - يقر المجلس الموافقة على المادة الثانية والستين .
تليت المادة الثالثة والستون وهذا نصها :

مادة ٦٣ - لمجلس المديرية بمصادقة مجلس الوزراء أن يقوم بعمل من الأعمال ذات النفع العامة أو التي تعود بالنفع على المديرية .

ولا يصدر القرار إلا بعد أن يسمع المجلس أقوال العضو أو بعد إثبات غيابه عن الجلسة التي تتخذ في ميعاد لا يقل عن خمسة عشر يوماً من تاريخ إخطار العضو صاحب الشأن بها .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟
(موافقة) .

الرئيس - يقر المجلس الموافقة على المادة السادسة والخمسين .
تليت المادة السابعة والخمسون وهذا نصها :

مادة ٥٧ - يسقط من العضوية كل عضو مجلس مديرية يخالف أحكام المواد (٥١) و (٥٢) و (٥٣) .

ويتبع في إسقاطه أحكام المادة (١٣) من القانون الخاص بانتخاب أعضاء مجالس المديرية .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟
(موافقة) .

الرئيس - يقر المجلس الموافقة على المادة السابعة والخمسين .
تليت المادة الثامنة والخمسون وهذا نصها :

مادة ٥٨ - لا يجوز الجمع بين العضوية في مجلس للمديرية وإحدى الحالات المنصوص عليها في المادتين (٥٢) و (٥٣) إذا وجد العضو فيها وقت انتخابه .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟
(موافقة) .

الرئيس - يقر المجلس الموافقة على المادة الثامنة والخمسين .
تليت المادة التاسعة والخمسون وهذا نصها :

مادة ٥٩ - فيما عدا أحوال عدم الجمع المنصوص عليها في القانون الخاص بانتخاب أعضاء مجالس المديرية يمتنع الشخص المنتخب من عضوية المجلس ما لم يثبت في بحر الخمسة عشر يوماً من تاريخ انتخابه زوال السبب في عدم الجمع .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟
(موافقة) .

الرئيس - يقر المجلس الموافقة على المادة التاسعة والخمسين .

تليت المادة الثامنة والستون وهذا نصها :

مادة ٦٨ — تكون مدلولات مجلس المديرية باطلة، ولا يعمل بها إذا جاوز المجلس فيها حدود اختصاصه .

ويصدر وزير الداخلية قرارا بيطلانه .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة) .

الرئيس — يقر المجلس الموافقة على المادة الثامنة والستين .

تليت المادة الثامنة والستون وهذا نصها :

مادة ٦٩ — كل اجتماع يعقده الأعضاء كمجلس مديرية خارجا من المكان المخصص لاجتماعه يعتبر غير مشروع .

وتكون القرارات التي يصدرها الأعضاء في هذه الاجتماعات باطلة قانونا .

ويحذير المدير الوسائل اللازمة لفض الاجتماع قورا .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة) .

الرئيس — يقر المجلس الموافقة على المادة التاسعة والستين .

تليت المادة السبعون وهذا نصها :

مادة ٧٠ — فيا هذا الأحوال المنصوص عليها في قانون الانتخاب أو في هذا القانون لإبطال الانتخاب وعدم الجمع والسقوط من العضوية لا يجوز عزل أحد أعضاء مجالس المديرية المنتخبين إلا بمرسوم يصدر بناء على طلب مجلس الوزراء إثر قرار يصدر من مجلس المديرية بأغلبية ثلثي الأعضاء . ويجوز وقف العضو المعروض أمره على المجلس بقرار من وزير الداخلية وذلك إلى أن يثبت المجلس قرارا بشأنه .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة) .

الرئيس — يقر المجلس الموافقة على المادة السبعين .

تليت المادة الحادية والسبعون وهذا نصها :

مادة ٧١ — لوزير الداخلية أن يأخذ رأى اللجنة المنصوص عليها في المادة (٤٣) من هذا القانون بشأن قرارات المجالس المعروضة لاجتماعه أو لمصادقة مجلس الوزراء .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة) .

الرئيس — يقر المجلس الموافقة على المادة الحادية والسبعين .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة) .

الرئيس — يقر المجلس الموافقة على المادة الثالثة والستين .

تليت المادة الرابعة والستون وهذا نصها :

مادة ٦٤ — تتبع في الإحفاء من الرسوم المقررة من المجلس القواعد المعمول بها بشأن الضرائب العامة .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة) .

الرئيس — يقر المجلس الموافقة على المادة الرابعة والستين .

تليت المادة الخامسة والستون وهذا نصها :

مادة ٦٥ — لا يجوز لمجلس المديرية بدون مصادقة مجلس الوزراء أن يعقد قرضا أو يتعهد بالتزام يقربطه مصروفات في ميزانيته لسنة أو سنوات مالية مقبلة .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة) .

الرئيس — يقر المجلس الموافقة على المادة الخامسة والستين .

تليت المادة السادسة والستون وهذا نصها :

مادة ٦٦ — على مجالس المديرية أن تعرض التسميات والمقاييس الخاصة بمشروعات تزيد قيمتها على ٢٠٠ جنيه على وزارة الداخلية لفحصها واتخاذها مقبلا .

ولوزير الداخلية بعد موافقة مجلس المديرية أن يطرح أعمال المشروع في مناقصة أو أن يهد بتفنيها إلى إحدى مصالح الحكومة المختصة .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة) .

الرئيس — يقر المجلس الموافقة على المادة السادسة والستين .

تليت المادة السابعة والستون وهذا نصها :

مادة ٦٧ — لوزارة الداخلية أن تنقش على حسابات مجالس المديرية وأعمال الإدارة في تلك المجالس .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة) .

الرئيس — يقر المجلس الموافقة على المادة السابعة والستين .

وكل مدرسة من المدارس المذكورة تستلمها وزارة المعارف العمومية أو يستغنى عنها ينقل الاعتماد المقر لها إلى باب التعليم الإلزامي .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟
(موافقة) .

الرئيس — يقر المجلس الموافقة على المادة الخامسة والسبعين .

تليت المادة السادسة والسبعون وهذا نصها :
مادة ٧٦ — يلغى القانون النفاذ رقم ٢٩ لسنة ١٩١٣

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟
(موافقة) .

الرئيس — يقر المجلس الموافقة على المادة السادسة والسبعين .
تليت المادة السابعة والسبعون وهذا نصها :

مادة ٧٧ — على وزراء حكومتنا تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه وجعل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
ويصدر وزير الداخلية القرارات اللازمة لذلك .

أمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .
مدنى ...

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟
(موافقة) .

الرئيس — يقر المجلس الموافقة على المادة السابعة والسبعين .
وسيكون الاقتراع النهائي على مشروع هذا القانون بعد ثمانية أيام .

مجلس الشيوخ

الاقتراع النهائي على مشروع القانون — إقراره —

محالته إلى مجلس النواب

(جلسة ٢٨ ماي ١٩٢٤)

(المقترضة للشيخ المكرم على جمال الدين باننا) .

(حضر حضرة صاحب السعادة محمود صادق يونس باشا وكيل وزارة الداخلية) .

الرئيس — يتلى مشروع القانون المذكور ليقترح عليه نهائياً .

تليت المادة الثانية والسبعون وهذا نصها :

مادة ٧٢ — يجوز حل مجلس المديرية بمرسوم تدين فيه أسباب الحل وحيلولة يجب إجراء الانتخابات الجديدة في مدى ثلاثة أشهر من تاريخ حل المجلس .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟
(موافقة) .

الرئيس — يقر المجلس الموافقة على المادة الثانية والسبعين .
تليت المادة الثالثة والسبعون وهذا نصها :

مادة ٧٣ — عصف صدور المرسوم بحل مجلس المديرية يصدر وزير المالية قراراً بتأليف لجنة من : (١) أعضاء المجلس المنحل للمبين بحكم وظائفهم إذا أمكن ذلك ، (٢) كبار الموظفين الآخرين التابعين للوزارات والمصالح لدى المديرية .

ولوزير المالية أن يبين في هذه اللجنة بعض أعيان المديرية .

ومع عدم الإخلال بأحكام المادة (٧٤) تقوم هذه اللجنة مقام المجلس في الأعمال المستعجلة .

ويرأس هذه اللجنة المدير وعند الاقتضاء وكيل المديرية .

ويجتمع اللجنة المذكورة في المواعيد التي يحددها المدير وتصدر قراراتها بالأغلبية المطلقة ، وعند تساوى الآراء يرجح جانب الرئيس .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟
(موافقة) .

الرئيس — يقر المجلس الموافقة على المادة الثالثة والسبعين .
تليت المادة الرابعة والسبعون وهذا نصها :

مادة ٧٤ — إذا انتهى أجل سريان الرسوم المقررة في المادتين (١٩) و (٢٠) في الفقرة التي تنقضي بين حل المجلس واجتماعه بجلسته الجديدة يجوز لوزير المالية أن يتصدر مرسوماً بالاستمرار في تحصيل تلك الرسوم كلها أو بعضها لمدة لا تتجاوز ستة شهور .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟
(موافقة) .

الرئيس — يقر المجلس الموافقة على المادة الرابعة والسبعين .

تليت المادة الخامسة والسبعون وهذا نصها :

مادة ٧٥ — تستمر مجالس المديريات على إدارة مدارسها ولا يدخل في ذلك الملايح والمدارس المخصصة للتعليم الإلزامي إلى أن تستلم وزارة المعارف العمومية هذه المدارس أو أن يستغنى عنها .

وتقرر مصلحة الصحة العمومية لكل مديرية برنامجا للإصلاحات الصحية والطبية التي يتعين القيام بها في مدى خمس سنوات . وفي ميعاد ستة شهور قبل بداية السنة المالية تتقدم مصلحة الصحة العمومية إلى المجلس باقتراحاتها في وجوه الصرف أثناء السنة المالية مع بيان علاقة هذه الوجوه بالبرنامج الموضوع للمديرية .

مادة ٤ — تتولى مصلحة الصحة العمومية التفتيش على جميع المنشآت الصحية والطبية التابعة لمجالس المديرات وتبلغ ملاحظاتها إلى هذه المجالس لمراجعتها .

مادة ٥ — يؤخذ رأى مجلس المديرية مقدما في إنشاء المستشفيات التابعة لمصلحة الصحة العمومية أو للمجالس البلدية وفي قتلها أو إبطالها . ويؤخذ رأيه كذلك في إنشاء الجاهات أو إبطالها .

الفصل الثاني

اختصاص مجالس المديرات في شؤون التعليم

مادة ٦ — يقوم مجلس المديرية بالتعليم الأول ويتولى إدارته في جميع المدن والقرى بالمديرية وفقا للقوانين واللوائح .

وله أن ينفق ويدير مبالغ للأولاد من بين وبنات .

ولا يتولى مجلس المديرية أى فرع آخر من فروع التعليم .

مادة ٧ — يؤخذ رأى مجلس المديرية مقدما في إنشاء مدارس الحكومة بالمديرية وفي قتلها أو إبطالها .

الفصل الثالث

اختصاص مجالس المديرات في الشؤون الزراعية

مادة ٨ — لمجلس المديرية :

(أ) أن ينفق متاعف وينظم معارض عملية لفواصلات الزراعة والمواشى والعواجن والطيور والصناعات الزراعية .

(ب) أن يقرر جوائز مالية لأغراض معينة .

(ج) أن ينفق مزارع بمثابة نماذج للزراعات الأكثر نجاحا في المديرية ، وأن ينفق كذلك نماذج لتربية المواشى والعواجن والصناعات الزراعية .

على مشروع القانون وهذا نصه :

مشروع قانون

بوضع نظام لمجالس المديرات

نحن فراد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

الباب الأول

في تشكيل مجالس المديرات

مادة ١ — ينشأ في كل مديرية مجلس مديرية مركب من خمسة أعضاء .

مادة ٢ — يؤلف مجلس المديرية من :

(أ) أعضاء ينتخبون طبقا لأحكام قانون انتخاب أعضاء مجالس المديرات رقم ٤٣ لسنة ١٩٣١

(ب) وأعضاء يتلون كلا من وزارات المالية والزراعة والداخلية (الصحة العمومية) والمعارف العمومية والأشغال العمومية والمواصلات ، معينين بحكم وظائفهم بقرار من مجلس الوزراء .

ويكون المدير رئيسا لمجلس المديرية ويمثله . فإن غاب أو منعه عن العمل مانع نائب عنه ويكمل المديرية .

الباب الثاني

في حقوق مجالس المديرات واختصاصاتها

الفصل الأول

اختصاص مجالس المديرات في الشؤون الصحية

مادة ٣ — يخص مجلس المديرية ٢٠٪ على الأقل من مجموع الرسوم المقررة طبقا لـ (١٩) و (٢٠) من هذا القانون للصرف على الشؤون الصحية والطبية في المديرية .

وتكون موافقة المجلس لازمة مقمداً فيما يختص بالسكك الحديدية الزراعية .

الفصل السادس

اختصاص مجالس المديرية في أملاك الحكومة العامة والخاصة

مادة ١٣ - يؤخذ رأى مجلس المديرية مقمداً :

(١) فيما يرض لبيع من الأراضي القضاة المملوكة للدولة والمصلحة للبناء في مدن المديرية وقراها التي ليس لها مجالس بلدية .

(٢) فيما يرض لبيع من الأراضي الزراعية المملوكة للدولة والواقعة في دائرة نصف قطرها خمسمائة متر من حدود المدن والقرى التي ليس لها مجالس بلدية .

(٣) في إنشاء المباني الفاخرة في أملاك الحكومة العامة أو تخصيصها أو تغيير استعمالها أو إزالتها ولا يدخل في ذلك ما هو خاص بأعمال الري ولا الكبارى .

الفصل السابع

اختصاص مجالس المديرية في الشؤون الإدارية

مادة ١٤ - يقرر مجلس المديرية، بمصادقة وزارة الداخلية، مدخاخفراء اللازمين لحراسة كل مدينة أو قرية في المديرية ما عدا المدن والقرى التي لها مجالس بلدية وبين كذلك درجاتهم .

ويقرر المجلس بالطريقة فيها أجور الخفراء مع مراعاة معدل الأجور الجارية في أنحاء المديرية .

وإذا لم يقر المجلس قبل ١٥ سبتمبر من كل سنة إجراء تغيير في عدد خفراء مدينة أو قرية أو في فئات أجورهم فيبقى عدد الخفراء في المدينة أو القرية وسجل أجورهم كما كانت في السنة الماضية .

ومع ذلك يجوز لوزير الداخلية، بعد أخذ رأى المجلس، أن يزيد عدد خفراء أى مدينة أو قرية إذا رأى أن حالة الأمن العام تستدعي تلك الزيادة .

وتعين في كل سنة لجنة مشكلة من ثلاثة من أعضاء المجلس ومن قاض ووكيل نيابة بينهما وزير الداخلية لفصل نهائياً في الشكاوى من توزيع رسوم الخفر اللازمة لحراسة المدينة أو القرية على مساكنها ، ويكون المدير

(د) أن يقرر النظم الخاصة ببيع المحاصيل والمنتجات الزراعية والحلقات والحلج والأسواق وأن يخصص بوجه عام الاختصاصات اللازمة ويقتض الإجراءات الكفيلة بتشجيع تقدم الزراعة وتحسين أحوالها والأعمال المرتبطة بها ونشر التعاون الزراعي بين أهالي المديرية والتفان في صوامح المزارعين .

مادة ٩ - يؤخذ رأى مجلس المديرية مقمداً في تنفيذ كافة المشروعات المتعلقة بالزراعة .

ويجب أخذ رأى أيضاً في حالة المدول عن هذه المشروعات أو تغيير الجهة المرغوب تنفيذها فيها .

مادة ١٠ - يؤخذ رأى مجلس المديرية في تحديد المناطق المخصصة لزراعات معينة في المديرية .

الفصل الرابع

اختصاص مجالس المديرية في شؤون الري

مادة ١١ - يؤخذ رأى مجلس المديرية مقمداً في :

أولاً - إنشاء أو إبطال الترع والمصارف العمومية الخاصة بالمديرية دون سواها .

ثانياً - الترتيبات السنوية التي تضمها وزارة الأشغال العمومية فيما يختص :

(١) بتطهير الترع والمصارف العمومية في المديرية .

(ب) بتأويات الري الخاصة بالمديرية .

ومع ذلك فلوزارة الأشغال العمومية في الأحوال المستجيبة أن تتخذ ترتيب المناوبات ، وفي هذه الحالة تخبر المجلس في أول انعقاد له بالأسباب التي دعت إلى عدم أخذ رآيه .

الفصل الخامس

اختصاص مجالس المديرية في شؤون المواصلات

مادة ١٢ - يؤخذ رأى مجلس المديرية مقمداً في إنشاء طرق للمواصلات البرية أو المائية أو الحديدية متى كانت خاصة بالمديرية دون سواها وكذلك في إبطال تلك الطرق أو تعديل خطوطها .

مادة ٢٢ - يتبع في تحصيل الرسوم المقررة بمقتضى هذا القانون القواعد المتبعة في تحصيل أموال الدولة .

وتعتبر أموال مجالس المديرية أموالاً عامة .

ويتبع بشأنها القواعد الخاصة بحفظ وصرف الأموال العامة .

مادة ٢٣ - لمجلس المديرية أن يراقب استعمال ما لا يباشره صرفه من الرسوم طبقاً لنصوص هذا القانون أو أى قانون آخر .

الفصل التاسع

احكام عامة

مادة ٢٤ - موافقة مجلس المديرية مقدماً واجبة في الأمور الآتية :

- (١) إصدار المدير لأمر على أو تعديلها أو إلغاؤها بالنسبة للمديرية كلها أو لقسم منها أو لبعض المدن أو القرى فيها .
- (٢) تطبيق قرار أو لأمر على تلك المدن أو القرى أو إبطال تطبيقها عليها .
- (٣) وضع الأحكام اللازمة لتنفيذ قرار أو لأمر في مدينة أو قرية بالمديرية .

والدور في حالة وفاة أو غيرها من الأحوال المستحيلة أن يتجاوز عن رأى المجلس، وعليه في هذه الحالة أن يجتمع المجلس في أقل انعقاد له بالأسباب التي دعت لذلك .

مادة ٢٥ - يؤخذ رأى مجلس المديرية مقدماً في الأمور الآتية :

- (١) تطبيق قانون على مدينة أو قرية في المديرية أو إبطال تطبيقه .
- (٢) وضع الأحكام اللازمة لتنفيذ قانون في مدينة أو قرية بالمديرية .

مادة ٢٦ - فيما عدا الاختصاصات المقررة لمجلس المديرية بنص صريح في هذا القانون أو في أى قانون آخر يجوز للمدير ولكل وزير أن يستشير المجلس في كل مسألة يرى أخذ رأيه فيها .

والجلس فضلاً عن ذلك أن يبدى من نفسه لدير أو بواسطة المدير لكل وزير أو لمجلس الوزراء رغبات فيما يتعلق بالمخارج العامة للمديرية وعلى الأخص في شؤون الزراعة والري وطرق المواصلات والأمن العام والصحة العمومية والتعليم والصناعة والتجارة .

وعلى الحكومة إذا لم تأخذ بتلك الرغبات أن تبين للمجلس الأسباب التي دعت إلى ذلك، والمجلس في هذه الحالة أن يرد على بيان الحكومة ولا تكون الحكومة مقيدة بهذا الرد .

رئيساً لهذه اللجنة، فإن غاب أو منه مانع رأسها وكيل المديرية، وإذا غاب الاثنين كانت الرئاسة للقاضي .

مادة ١٥ - لا يقام مولد أو سوق في أى جهة من جهات المديرية لم تجر العادة بإقامتها فيها إلا بعد الترخيص به من المديرية بموافقة مجلس المديرية .

ويطلب المدير بالطرق الإدارية الموالد والأسواق التي تخاف مخالفة حكم هذه المادة .

ولا تبنى الموالد المرخص بها أو التي جرت العادة على إقامتها إلا بعد موافقة مجلس المديرية .

مادة ١٦ - يؤخذ رأى مجلس المديرية مقدماً في منح امتيازات بصل من الأعمال ذات المصلحة العامة في المديرية .

مادة ١٧ - موافقة مجلس المديرية مقدماً واجبة :

- (١) تغيير أسماء أو حدود القرى التي لا يوجد لها مجالس بلدية .
 - (٢) إنشاء قرى جديدة في المديرية أو إلغاء قرى موجودة فيها .
- مادة ١٨ - يؤخذ رأى مجلس المديرية مقدماً في الأمور الآتية :
- (١) تغيير حدود المديرية .
 - (٢) تغيير دوائر الاختصاص الإدارية أو القضائية وإنشاء أو إلغاء قطع البوليس المستندية .
 - (٣) إنشاء أو إلغاء مجلس بلدى في المديرية .

الفصل العاشر

اختصاص مجالس المديرية في الشؤون المالية

مادة ١٩ - لمجلس المديرية أن يقرر رسوماً إضافية لمدة معينة على ضرائب الأطنان في المديرية .

ويكون قراره قطعاً ويصدر به مرسوم إذا لم يتجاوز ٨٪ من مجموع ضرائب الأطنان في المديرية .

ويجوز للمجلس زيادة الرسوم الإضافية إلى ١١٪ من مجموع ضرائب الأطنان ولا يكون قراره بالنسبة للزيادة نافذاً إلا إذا صادق عليه مجلس الوزراء وصدر مرسوم بذلك .

مادة ٢٠ - لمجلس أن يقرر كذلك رسوماً إضافية لمدة معينة على كل ضريبة عامة أخرى مقررة في المديرية . وفي هذه الحالة لا يكون قراره نافذاً إلا إذا صادق عليه مجلس الوزراء وصدر مرسوم بذلك .

مادة ٢١ - بعد صدور المرسوم باعتداء الرسوم الإضافية من أى نوع كانت إذا أصدر مجلس المديرية قراراً بتقييدها أو قصير أجل سريانها أو إلغائها، فلا يكون هذا القرار نافذاً إلا بعد مصادقة مجلس الوزراء وصدر مرسوم آخر بذلك .

الأقل . على أنه يجوز للرئيس الامتناع عن توجيه الدعوة لدور خاص أكثر من مرة واحدة في الشهر .

وفي أدوار الاجتماع الخاصة لا يجوز للجلس أن يتناول إلا في الأمور التي دعى من أجلها .

مادة ٣٢ - جلسات مجلس المديرية عليّة . على أنه يجوز انعقاد جلسة سرية بناء على طلب الرئيس أو ربع الأعضاء المنتخبين على الأقل ثم يقرر ما إذا كانت المناقشة في الموضوع المطروح أمامه تجري في جلسة عليّة أم لا .

مادة ٣٣ - الأعضاء المعينون بحكم وظائفهم طبقاً للسادة الثانية لا يكون لهم رأى مسدود في المداولات إلا في المسائل المتعلقة بالوزارات التي يطلبونها . ولكل من الوزارات المذكورة أن يتخذب أكثر من ممثل واحد إذا اقتضى الحال . ولكن لا يكون لمن يعطها غير صوت واحد في المسألة المطروحة للمداولة .

والوزارات غير المثلة تعيين مندوب أو أكثر عند النظر في أمر يتعلق بها ، وهؤلاء المندوبون يشتركون في المداولات ولكن لا يكون لهم رأى مسدود .

مادة ٣٤ - لا تكون مداولات المجلس قانونية إلا إذا حضرها أكثر من نصف الأعضاء المنتخبين .

مادة ٣٥ - في غير الأحوال المشترط فيها أغلبية خاصة تصدر قرارات المجلس بالأغلبية المطلقة للأعضاء الحاضرين ، وعند تساوى الأصوات يرجح جانب الرئيس .

مادة ٣٦ - إذا لم يكتمل العدد القانوني بعد مضي نصف ساعة من الميعاد المحدد لإحدى جلسات دور الاجتماع فتؤجل الجلسة لثلاثة أيام على الأقل أو سبعة على الأكثر . ويدعى الأعضاء المتخلفون لحضور الاجتماع التالي .

وتكون مداولات المجلس في الاجتماع الجديد صحيحة مهما بلغ عدد الأعضاء الحاضرين ما لم تكن هناك أحوال مشترط فيها أغلبية خاصة . فإن كان عدد الأعضاء أقل من العدد القانوني وجب أن يكون البحث قاصراً على المسائل الواردة في جدول أعمال الجلسة المؤجلة .

مادة ٣٧ - إذا تكامل العدد القانوني ومضت نصف ساعة ولم يحضر الرئيس جاز انعقاد المجلس تحت رئاسة أكبر الأعضاء سناً .

مادة ٣٨ - لو وزير الداخلية أن يصدر ، بموافقة مجلس الوزراء ، لوائح عامة تتضمن القواعد المتعلقة بالنظام الداخلي لمجلس المديرية ولطريقة السير في أعمالها .

ولكل مجلس مديرية أن يضع لائحته بمراعاة اللوائح المذكورة ويجب المصادقة على تلك اللائحة من وزير الداخلية .

مادة ٣٧ - تخرج من اختصاص مجلس المديرية المسائل الداخلة في اختصاص المجالس البلدية الموجودة في المديرية .

ولا يجوز له أن يبحث في تعيين موظفي الحكومة أو عزلهم ولا في تأديبهم أو ردقهم .

وكذلك الرضات والمناقشات والقرارات السياسية محظورة على المجلس .

مادة ٣٨ - للمجلس أن يطلب من الوزارات والمصالح كافة البيانات والمعلومات المتعلقة بالأعمال الداخلة في اختصاصه .

وله أيضاً أن يطلب منها انتداب أحد موظفيها لحضور المناقشة في مسألة معروضة عليه .

مادة ٣٩ - يجب على المجلس أن يبدى رأيه في المسائل المعروضة عليه في مدة لا تتجاوز ثلاثة شهور .

فإذا طلب المدير أو الوزير الرأى بصفة مستجيبة يتعين إبلاغه في مدى شهر واحد .

فإذا أبى المجلس إبداء رأيه أو تأخر في إبدائه في المواعيد المتقدمة جاز لمجلس الوزراء أن يقرر التجاوز عن هذا الرأى .

الباب الثالث

في سير أعمال مجالس المديريات

الفصل الأول

أحكام عامة

مادة ٣٠ - قبل أن يتولى أعضاء مجلس المديرية المتخبون عملهم يقسمون أن يكونوا مخلصين للوطن وللكا مطيعين للدستور وقوانين البلاد وأن يودوا أعمالهم بالثقة والصدق .

ويكون حلف اليمين في جلسة عليّة .

مادة ٣١ - يكون لمجلس المديرية دور اجتماع نادى في كل شهر مرة على الأقل بدعوة من المدير .

والدور عبارة عن جلسة أو جلسات متتالية تتعقد بناء على دعوة واحدة . ولا يتفرض دور الاجتماع إلا بعد النظر في جميع المسائل الواردة بم جدول الأعمال والمناقشة فيها .

والرئيس في أى وقت كان أن يدعو المجلس لدور خاص . وعليه دعوه إذا تخدم إليه طلب كتابي بذلك موقع عليه من نصف الأعضاء المنتخبين على

الفصل الثاني

الباب

مادة ٣٩ - في شهر يناير من كل سنة يمين المجلس البان العامة اللازمة لنقص وتحضير الأعمال ويحدد عدد أعضاء هذه البان واختصاصاتها ويكون انتخاب أعضائها بطريق الاقتراع السري لكل لجنة وبالأغلبية السوية .

والمجلس أن يمين بحسب مقتضيات الحاجة لجائز خاصة لأغراض معينة . والأعضاء المعينون بحكم وظائفهم يكونون أعضاء في البان للملكة بمسائل تدخل في اختصاصهم .

والدبر أو وكيله الاشتراك في أعمال البان المجلس ، ورأس كل جلسة يحضرها . فإذا لم يحضر أحدهما جلسة انتخبته اللجنة أحد أعضائها الرئاسة . مادة ٤٠ - تعرض تقارير البان على مجلس المديرية لإصدار قرار في شأنها .

وفيها عدا ما هو مبين في هذا القانون بنص صريح لا يجوز للمجلس أن يهدئ بشيء من سلطته إلى إحدى لجانه .

مادة ٤١ - جلسات البان سرية . وما لم تقرر اللجنة خلاف ذلك يكون لكل عضو من أعضاء المجلس حق الحضور في جلسات البان دون أن يشترك في المناقشات أو أن يبدى ملاحظات .

مادة ٤٢ - يصدر وزير الداخلية قراراً بتنظيم سير أعمال البان .

الفصل الثالث

ميزانية مجالس المديرات

مادة ٤٣ - يضع مجلس المديرية ميزانية شاملة لإيراداته ومصروفاته ويقدمها إلى وزير الداخلية قبل ابتداء السنة المالية بثلاثة أشهر على الأقل . ويرفق المجلس بمشروع ميزانيته جميع البيانات والمقاييس والأوراق التي بنيت عليها تقديرات الميزانية من إيرادات ومصروفات .

ويقع في تحضير ميزانيات مجالس المديرات القواعد المعمول بها في وضع ميزانية الدولة .

ويصدر باعتماد الميزانية قرار من وزير الداخلية بعد أخذ رأى لجنة مؤلفين من :

وكيل وزارة الداخلية رئيساً

مدير قسم الإدارة بوزارة الداخلية

البلديات

متنوب عن مصلحة الصحة العمومية

« كل من الوزراء الآتية :

وزارة المالية

المعارف العمومية

الزراعة

الأشغال العمومية

المواصلات

مادة ٤٤ - يجوز للجنة أن تحذف أو تخفف من مشروع الميزانية أرقاماً أدرجها المجلس مع اقتراح كيفية استعمال المبالغ الناشئة عن الحذف أو التخفيض .

ومع ذلك فإن عليها أن تدرج المبالغ اللازمة للأجور والآلية إذا أمهلها المجلس كلها أو بعضها :

(١) الاقتارات التي يكون المجلس مقبلاً بها .

(٢) للمصروفات التي يفرضها هذا القانون أو أي قانون آخر .

(٣) مصاريف الإدارة والصيانة المتعلقة بالمشآت والمؤسسات أو الأعمال التي يقوم بها المجلس .

مادة ٤٥ - على اللجنة أن تحظر المجلس بملاحظات على مشروع ميزانيته ليبدى رأيه فيها ، فإذا خلا غلظتين رفع الأمر للبت فيه إلى مجلس الوزراء بتقرير من وزير الداخلية يتضمن رأى اللجنة ورأى مجلس المديرية ومختلف الاقتراحات الأخرى وملخص الأسباب التي بنيت عليها .

مادة ٤٦ - إذا لم يصدر قرار وزير الداخلية بالميزانية قبل ابتداء السنة المالية يصل الميزانية القديمة حتى يصدر القرار بالميزانية الجديدة .

مادة ٤٧ - كل مصروف ضروري في الميزانية أو زائد على التقديرات الواردة فيها ، وكل مبلغ يراد نقله من باب إلى آخر من أبواب الميزانية أو من بند إلى آخر في باب الأعمال الجديدة يجب عرض أمره على وزير الداخلية ، بناء على طلب مجلس المديرية ، ويصدر الوزير بالتصريح باللائم بقرار منه بعد أخذ رأى اللجنة المنصوص عليها في المادة (٤٣) من هذا القانون .

ويجوز للمجلس أن يقرر نقل الاعتماد الخاص ببند إلى بند آخر في الباب الواحد ما عدا الباب الخاص بالأعمال الجديدة .

مادة ٤٨ - على المجلس أن يضع حساباً الختام لإدارة المالية من العام المنقضي بعد ثلاثة أشهر على الأكثر من انتهاء السنة المالية .

ويصدر باعتماد هذا الحساب قرار من وزير الداخلية بعد أخذ رأى اللجنة المنصوص عليها في المادة (٤٣) .

مادة ٤٩ - تقسم الميزانية والحساب الختام في الجريدة الرسمية بعد اعتمادها .

الفصل الرابع

حقوق أعضاء مجالس المديرات وواجباتهم

مادة ٥٠ - لكل عضو أن يوجه أسئلة للرئيس في المسائل التي من اختصاص المجلس . وعليه أن يكتب السؤال في عبارة واضحة موجزة وأن يقدمه إلى الرئيس وهو يدرجه في جدول أعمال أول جلسة .

ويجوز للرئيس أن يؤجل الجواب على السؤال إلى دور الاجتماع التالي .

والعضو الذي وضع السؤال أن يستوضح الرئيس مرة واحدة في أجاب به ولكن ليس له أن يقب على الإجابة .

ويقع في إسقاطه أحكام المادة ١٣ من القانون الخاص بانتخاب أعضاء مجالس المديرية .

مادة ٥٨ - لا يجوز الجمع بين العضوية في مجلس المديرية وإحدى الحالات المنصوص عليها في المادتين (٥٢) و (٥٣) إذا وجد العضو فيها وقت انتخابه .

مادة ٥٩ - قيا عند أحوال عدم الجمع المنصوص عليها في القانون الخاص بانتخاب أعضاء مجالس المديرية يعتبر الشخص المنتخب متعجبا عن العضوية الملمنثت في بحر الخمسة عشر يوما من تاريخ انتخابه زوال السبب في عدم الجمع .

الباب الرابع

في التعاون بين المجالس على الأعمال ذات المصلحة المشتركة

مادة ٦٠ - لكل مجلس مديرية، بموافقة وزير الداخلية، أن يشترك مع غيره من مجالس المديرية أو مع المجالس البلدية في إنشاء أو إدارة عمل من الأعمال التي تعود بالفائدة على المديرية أو المدن أو القرى التي تشملها تلك المجالس .

ويسمى وزير الداخلية بقرار منه شروط ذلك التعاون .

الباب الخامس

في الأحكام العامة والأحكام الوتعية

مادة ٦١ - يكون لمجلس المديرية أهلية التقاضي وله أن يقبل، بإذن من وزير الداخلية، التبرعات التي ترد إليه من طريق الوقف والوصايا والمبات وضعها . ويدير أمواله المقولة والناطقة .

ويكون إذن وزير الداخلية واجبا أيضا للتصرف في هذه الأموال أو لتقرير تخصيصها .

مادة ٦٢ - ومع عدم الإخلال بأحكام المادة (٧٤) لا يجوز لمجلس بدون مصادقة مجلس الوزراء التنازل عن حقوقه في الأموال أو المنشآت أو المؤسسات التي يملكها أو يقوم بإدارتها .

مادة ٥١ - لا يجوز لعضو مجلس المديرية أن يشترك - سواء في جلسات المجلس أم في بلاته - في مداولة له فيها مصالح سواء أكان من نفسه شخصا أم بصفته وصيا أو قيا أو وكلا .

مادة ٥٢ - لا يجوز لعضو مجلس المديرية أن يقوم بالثبات أم بالواسطة بعمل أو مداولة أو مناقصة أو توريد أي كان لحساب المجلس ولا أن يدخل طرفا معه في بيع أو إصارة .

على أنه يجوز للمجلس عند الضرورة أن يشتري أو يستأجر من أحد أعضائه قطعة أرض أو بناء لعمل من الأعمال العامة التي يتولاها . ولا يكون قرار المجلس في هذا قاطعا إلا بعد اعتاده من وزير الداخلية .

مادة ٥٣ - لا يجوز لعضو مجلس المديرية أن يشتغل في قضية ضد المجلس بصفته عاميا أو متنازلا له عن الحقوق المتنازع فيها .

مادة ٥٤ - العضوية في مجالس المديرية مجانية .

ولا يجوز أن يتناول العضو من المجلس أي أجر أو مكافأة على عمل يؤديه المجلس في حدود العضوية .

على أنه يجوز أن يستقره الأعضاء المنتخبون فقات انتظام من عمل إقامتهم إلى مقر المجلس لحضور جلساته أو جلسات بلاته أو إلى الجهات التي يكلفون بإدائه عمل فيها .

مادة ٥٥ - إذا غاب العضو المنتخب بدون مذر مقبول أكثر من ثلاث مرات في السنة عن جلسات المجلس فليجلس أن يقرر تعليق إعلان ذكر فيه اسمه باعتباره غائبا بلا إجازة في مقر المركز الذي يتوب عنه .

ويسرى حكم هذه المادة على العضو الذي يتغيب بدون مذر مقبول عن جلسات اللجنة التي هو عضو فيها ثلاث مرات متوالية أو يتغيب عشر مرات غير متوالية ولو بغيره .

مادة ٥٦ - لمجلس المديرية أن يعتبر مستعجلا كل عضو منتخب تخلف عن الحضور ثلاثة أدوار عادية متوالية بدون مذر مقبول .

ولا يصدر القرار إلا بعد أن يسمع المجلس أقوال العضو أو بعد إثبات غيابه عن الجلسة التي تتعقد في ميدان لا يقل عن خمسة عشر يوما من تاريخ إخطار العضو صاحب الشأن بها .

مادة ٥٧ - يسقط من العضوية كل عضو مجلس مديرية يخالف أحكام المواد (٥١) و (٥٢) و (٥٣) .

مادة ٧٢ - يجوز حل مجلس المديرية بمرسوم تين فيه أسباب الحل .
وحسب إيجاب إجراء الانتخابات الجديدة في مدى ثلاثة أشهر من تاريخ حل المجلس .

مادة ٧٣ - عقب صدور المرسوم بحل مجلس المديرية يصدر وزير الداخلية قرارا بتأليف لجنة من : (١) أعضاء المجلس النمل المئين بحكم وظائفهم إذا أمكن ذلك ، (٢) كبار الموظفين الآخرين التابعين للوزارات والمصالح لدى المديرية .

ولوزير الداخلية أن يبين في هذه اللجنة بعض أعيان المديرية .

ومع عدم الإخلال بأحكام المادة (٧٤) تقوم هذه اللجنة مقام المجلس في الأعمال المستعجلة .

ويرأس هذه اللجنة المدير وعند الاقتضاء وكيل المديرية .

وتجتمع اللجنة المذكورة في المواعيد التي يحددها المدير وتصدر قراراتها بالأغلبية المطلقة وعند تساوى الآراء يرجح جانب الرئيس .

مادة ٧٤ - إذا انتهى أجل سريان الرسوم المقررة في المادتين (١٩) و (٢٠) في الفترة التي تنقضي من حل المجلس واجتماعه يبيته الجديدة يجوز لوزير الداخلية أن يصدر مرسوما بالاستمرار في تحصيل تلك الرسوم كلها أو بعضها لمدة لا تتجاوز ستة شهور .

مادة ٧٥ - تستمر مجالس المديريات على إدارة مدارسها ولا يدخل في ذلك الملاهي والمدارس المخصصة للتعليم الإلزامي إلى أن تسلم وزارته المعارف العمومية هذه المدارس أو أن يستثنى عنها .

وكل مدرسة من المدارس المذكورة تستلمها وزارة المعارف العمومية أو يستثنى عنها ينقل الاعتداد المقر لها إلى باب التعليم الإلزامي .

مادة ٧٦ - يلغى القانون النطاقي رقم ٢٩ لسنة ١٩١٣

مادة ٧٧ - على وزراء حكومتنا تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

ويصدر وزير الداخلية القرارات اللازمة لذلك .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بحاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

مادة ٦٣ - لمجلس المديرية، بمصادقة مجلس الوزراء، أن يقوم بعمل من الأعمال ذات الطبيعة العامة أو التي تعود بالنفع على المديرية .

مادة ٦٤ - تلج في الإخطاء من الرسوم المقررة من المجلس القواعد المعمول بها بشأن الضرائب العامة .

مادة ٦٥ - لا يجوز لمجلس المديرية بدون مصادقة مجلس الوزراء أن يعقد قرضا أو يتعهد بالتزام يترتب عليه مصروفات في ميزانيته لسنة أو سنوات مالية مقبلة .

مادة ٦٦ - على مجالس المديريات أن تعرض التصميات والمقاييس الخاصة بمشروعات تزيد قيمتها على ٢٠٠ جنيه على وزارة الداخلية لفحصها واعتمادها موقعا .

ولوزير الداخلية، بعد موافقة مجلس المديرية أن يطرح أعمال المشروع في مناقصة أو أن يهد بتعيينها إلى إحدى مصالح الحكومة المختصة .

مادة ٦٧ - لوزارة الداخلية أن تحتش على حسابات مجالس المديريات وأعمال الإدارة في تلك المجالس .

مادة ٦٨ - تكون مداولات مجلس المديرية باطلة ولا يعمل بها إذا جاوز المجلس فيها حدود اختصاصه .

ويصدر وزير الداخلية قرارا بيطلائها .

مادة ٦٩ - كل اجتماع يعقد الأعضاء كجلس مديرية خارجا عن المكان المخصص لاجتماعه يعتبر غير مشروع .

وتكون القرارات التي يصدرها الأعضاء في هذه الاجتماعات باطلة قانونا، ويقتض المدير الوسائل اللازمة لفض الاجتماع قورا .

مادة ٧٠ - فيما عدا الأحوال المنصوص عليها في قانون الانتخاب أو في هذا القانون لإبطال الانتخاب وعدم الجمع والسقوط من القضية لا يجوز عزل أحد أعضاء مجالس المديريات المنتخبين إلا بمرسوم يصدر بناء على طلب مجلس الوزراء إثر قرار يصدر من مجلس المديرية بأغلبية ثلثي الأعضاء .

ويجوز وقف العضو للمعرض أمره على المجلس بقرار من وزير الداخلية وذلك إلى أن يتخذ المجلس قرارا بشأنه .

مادة ٧١ - لوزير الداخلية أن يأخذ رأى اللجنة المنصوص عليها في المادة (٤٣) من هذا القانون بشأن قرارات المجالس المعرضة لاعتمادها أو لمصادقة مجلس الوزراء .

مجلس النواب

تقرير لجنة الداخلية عن مشروع القانون
والموافقة عليه طبقاً للتدليلات التي أدخلها عليه مجلس الشيوخ
(جلسة ٢٩ مايو سنة ١٩٣٤)

الرئيس - ورد كتاب من لجنة الداخلية هذا نصه :

حضرة صاحب المحال رئيس مجلس النواب

أشرف بإحاطة معاليكم علماً أنه بناء على قرار المجلس الصادر بتاريخ ٢٨ مايو سنة ١٩٣٤ بإحالة التعديلات التي أدخلها مجلس الشيوخ على مشروع القانون الخاص بوضع نظام لمجالس المديرية على لجنة الداخلية والشؤون الصحية لنظرها بصيغة مستحجلة ، قد اجتمعت اللجنة ونظرت التعديلات التي أدخلها مجلس الشيوخ على المواد ١٤ و ١٥ و ١٦ و ١٧ و ١٨ من مشروع هذا القانون ووافقت عليها للأسباب الواردة في تقرير لجنة الداخلية بمجلس الشيوخ وترجمين المجلس الموافقة عليها ، وقد اتفقت اللجنة بقرارها .
وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحترام

رئيس اللجنة
أبراهيم دسوقي باطلة

وبما أن هذا الموضوع غير وارد بمعدل الأعمال ، فهل توافقون على نظره الآن ، على أن يؤجل أخذ الرأي على مشروع القانون الخاص بتنظيم المدارس الحرة إلى ما بعد أخذ الرأي على مشروع القانون الخاص بوضع نظام لمجالس المديرية ؟
(موافقة عامة)

الرئيس - الكلمة لحضرة المقرر .

حضرة النائب المحترم أبراهيم دسوقي باطلة (المقرر) - نظر مجلس الشيوخ مشروع القانون الخاص بوضع نظام لمجالس المديرية بعد أن انتهى مجلس النواب من نظره ، ولم يتناول بالتعديل إلا أربع مواد : منها ثلاث وهي ٥٧ و ٥٨ و ٥٩ تناولها بتعديل لفظي لا اعتراض لنا عليه ، أما المادة (١٤) فقد عدل الفقرة الأخيرة منها ، وهي الخاصة باللجنة التي تحصل نهائياً في الشكاوى من توزيع رسوم الخمر .

وقد اجتمعت لجنة الداخلية اليوم وقررت بالإجماع الموافقة على هذه التعديلات .
وإني أطولع حضراتكم نص المواد المشار إليها والتعديل الذي أدخله عليها مجلس الشيوخ .

مشروع مجلس الشيوخ

مادة ٢ - يؤلف مجلس المديرية من :
(أ) أعضاء ينتخبون طبقاً لأحكام قانون انتخاب أعضاء مجالس المديرية رقم ٤٣ لسنة ١٩٣١
(ب) كما هي .

كما هي .

مشروع مجلس النواب

مادة ٢ - يؤلف مجلس المديرية من :
(أ) أعضاء ينتخبون طبقاً لأحكام قانون انتخاب أعضاء مجالس المديرية .
(ب) وأعضاء يمثلون كل من : زارات المالية والزراعة والداخلية (المصحة العمومية) والمعارف العمومية والأشغال العمومية والمواصلات ، معينين بحكم وظائفهم بقرار من مجلس الوزراء .
ويكون المدير رئيساً لمجلس المديرية ويمثله .
فإن غاب أو امتنع عن العمل مانع نائب عنه وكيل المديرية .
مادة ١٤ - يقرر مجلس المديرية ، بمصادقة وزارة الداخلية ، عدد الخفرات اللازمين لحراسة كل مدينة أو قرية في المديرية معاً والمدن والقرى التي لها مجالس بلدية ويعين كذلك درجاتهم .
ويقرر المجلس بالطريقة عينها أجور الخفرات مع حراصة معقل الأجور الجارية في أنحاء المديرية .
وإذا لم يقرر المجلس قبل ١٥ شهر من كل سنة إجراء تغيير في عدد خفرات مدينة أو قرية أو في فئات أجورهم يبقوا عدد الخفرات في المدينة أو القرية ومعقل أجورهم كما كانت في السنة الماضية .
ومع ذلك يجوز لوزارة الداخلية بعد أخذ رأي المجلس أن يزيد عدد خفرات أي مدينة أو قرية إذا رأى أن حالة الأمن العام تستدعي ذلك الزيادة .

مشروع مجلس النواب

وتعين في كل سنة لجنة مشكلة من ثلاثة من أعضاء المجلس ومن قاض ووكيل نيابة بينهما وزير الحفانية للفصل نهائيا في الشكاوى من توزيع رسوم الخفر اللازمة لحراسة المدينة أو القرية على مساكنها وتكون رئاسة تلك اللجنة للقاضي .

مادة ٥٧ - يسقط من العضوية كل عضو مجلس مديرية يخالف أحكام المواد (٥١) و(٥٢) و(٥٣) .
ويتبع في إسقاطه أحكام المادة (١٣) من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٣١ الخاص بانتخاب أعضاء مجالس المديريات .

مادة ٥٩ - فيما عدا أحوال عدم الجمع المنصوص عليها في القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٣١ يعتبر الشخص المنتخب متعيا عن العضوية ما لم يثبت في بحر خمسة عشر يوما من تاريخ انتخابه زوال السبب في عدم الجمع .

مشروع مجلس الشيوخ

وتعين في كل سنة لجنة مشكلة من ثلاثة من أعضاء المجلس ومن قاض ووكيل نيابة بينهما وزير الحفانية للفصل نهائيا في الشكاوى من توزيع رسوم الخفر اللازمة لحراسة المدينة أو القرية على مساكنها ، ويكون المدير رئيسا لهذه اللجنة ، فإن غاب أو منعه مانع رأسها وكيل المديرية وإذا غاب الاثنان كانت الرئاسة للقاضي .

مادة ٥٧ - كما هي .

ويتبع في إسقاطه أحكام المادة (١٣) من القانون الخاص بانتخاب أعضاء مجالس المديريات .

مادة ٥٩ - فيما عدا أحوال عدم الجمع المنصوص عليها في القانون الخاص بانتخاب أعضاء مجالس المديريات يعتبر الشخص المنتخب متعيا عن العضوية ما لم يثبت في بحر خمسة عشر يوما من تاريخ انتخابه زوال السبب في عدم الجمع .

المقرر :

"مادة ١٤ - يقر مجلس المديرية، بمصادقة وزارة الداخلية، عددا لخفره الاثنتين لحراسة كل مدينة أو قرية في المديرية ما عدا المدن والقرى التي لها مجالس بلدية ويسين كذلك درجاتهم .

ويقر المجلس بالطريقة عينها أجور الخفره مع مراعاة معدل الأجور الجارية في أنحاء المديرية .

وإذا لم يقر المجلس قبل ١٥ سبتمبر من كل سنة إجراء تغيير في عدد خفره مدينة أو قرية أو في ثلث أجورهم فيبق عدد الخفره في المدينة أو القرية ومعدل أجورهم كما كانت في السنة الماضية .

ومع ذلك يجوز لوزير الداخلية، بعد أخذ رأى المجلس، أن يزيد عدد خفره أي مدينة أو قرية إذا رأى أن حالة الأمن العام تستدعي تلك الزيادة .

وتعين في كل سنة لجنة مشكلة من ثلاثة من أعضاء المجلس ومن قاض ووكيل نيابة بينهما وزير الحفانية للفصل نهائيا في الشكاوى من توزيع رسوم الخفر اللازمة لحراسة المدينة أو القرية على مساكنها ، ويكون المدير رئيسا لهذه اللجنة ، فإن غاب أو منعه مانع رأسها وكيل المديرية وإذا غاب الاثنان كانت الرئاسة للقاضي ."

الرئيس - هل توافقون على هذه المادة ؟

(موافقة عامة) .

الرئيس - هل توافقون على رأى اللجنة ؟

(موافقة عامة) .

الرئيس - إذن تلى المواد المتعلقة لأخذ الرأى عليها مادة مادة .

المقرر :

"مادة ٢ - يؤلف مجلس المديرية من :

(١) أعضاء يتخبون طبقا لأحكام قانون انتخاب أعضاء مجالس المديريات رقم ٤٣ لسنة ١٩٣١

(ب) وأعضاء يمثلون كلا من وزارات المالية والزراعة والداخلية (الصحة العمومية) والمعارف العمومية والأشغال العمومية والمواصلات ، معينين بحكم وظائفهم بقرار من مجلس الوزراء .

ويكون المدير رئيسا لمجلس المديرية ويمثله ، فإن غاب أو منعه عن العمل مانع نائب عنه وكيل المديرية ."

الرئيس - هل توافقون على هذه المادة ؟

(موافقة عامة) .

المقرر :

مادة ٥٧ - يسقط من العضوية كل عضو مجلس مديرية يخالف أحكام المواد (٥١) و (٥٢) و (٥٣) .

ويتبع في إسقاطه أحكام المادة ١٣ من القانون الخاص بانتخاب أعضاء مجالس المديرية .

الرئيس - هل توافقون على هذه المادة ؟

(موافقة عامة) .

المقرر :

مادة ٥٩ - فيما عدا أحوال عدم الجمع المنصوص عليها في القانون الخاص بانتخاب أعضاء مجالس المديرية يعتبر الشخص المنتخب متحيا عن العضوية ما لم ينته في يوم خمسة عشر يوما من تاريخ انتخابه زوال السبب في عدم الجمع .

الرئيس - هل توافقون على هذه المادة ؟

(موافقة عامة) .

الرئيس - يتلى مشروع القانون .

تلى مشروع القانون .

ثم أخذ الرأي على مشروع القانون بالمطالبة بالاسم .

الرئيس - ليضفل حضرة النائب المتتبع بإبداء أسباب امتناعه .

حضرة النائب المحترم إبراهيم غزال بك - امتنعت عن إبداء رأي

في مشروع القانون الخاص بوضع نظام مجالس المديرية لأن الموضوع لم يدرج في جدول الأعمال ، ولأن التقرير لم يوزع علينا قبل الجلسة حتى ندرسه ، ولم يؤخذ الرأي على نظره بطريق الاستقبال . وأخيرا لأن لجنة الفاعلية أشارت في التقرير الذي تلى علينا الآن إلى أنها وافقت على التعديلات للأسباب الواردة في تقرير لجنة الفاعلية بمجلس الشيوخ ، ولم تين لنا هذه الأسباب ، وليس عندي الذكاء الكافي لمعرفة الغيب .

الرئيس - أسفرت نتيجة أخذ الرأي عن الموافقة على مشروع القانون الخاص بوضع نظام مجالس المديرية بأغلبية ٧٧ صوتا ضد صوتين ، وامتنع عضو واحد عن إبداء رأيه .

بيان أسماء حضرات النواب المحترمين الذين أخذت آراؤهم بالثناء بالاسم ووافقوا على مشروع القانون الخاص بوضع نظام مجالس المديرية (كما عليه مجلس الشيوخ)

- (١) محمود عباس بك ، (٢) عبد حسن ، (٣) حسن حسن ، (٤) الدكتور عبد العزيز تلي بك ، (٥) عبد السلام حدي بك ، (٦) عبادة أرسلان بك ، (٧) محمود زكي بك ، (٨) سامون اسمايل بك ، (٩) الدكتور عبد صالح بك ، (١٠) اسمايل فهمي الشلقاني بك ، (١١) حسن البنا بك ، (١٢) اسمايل آغا بك ، (١٣) محمود الألفي بك ، (١٤) إبراهيم دسوقي آغا بك ، (١٥) سليمان اسمايل آغا بك ، (١٦) فريد نمر الدين ، (١٧) سليمان خضر ، (١٨) حسين مصطفى خليل بك ، (١٩) عبد الحفيظ حسين بك ، (٢٠) عبد الحفيظ تافع ، (٢١) السيد حبيب ، (٢٢) توفيق المكللي ، (٢٣) إبراهيم البسيوني مطوع بك ، (٢٤) الدكتور عبد توفيق رشت باشا ، (٢٥) حسن كديب ، (٢٦) محمد حلمي موسى باشا ، (٢٧) شامين المنزودي ، (٢٨) عبد الحفيظ عمر بك ، (٢٩) مصطفى الوراق بك ، (٣٠) السيد أحمد عيسى بك ، (٣١) عبد المنعم وسلان بك ، (٣٢) سليمان نصار ، (٣٣) محمود السيد ، (٣٤) عبد الحفيظ غنام بك ، (٣٥) علي القزلاوي بك ، (٣٦) عبد العزيز الصوفاني ، (٣٧) محمود الجيار ، (٣٨) عبد زكي صالح بك ، (٣٩) شيمان الكاتب ، (٤٠) سليمان صفور ، (٤١) إبراهيم زكي ، (٤٢) عبد الحفيظ البرادعي بك ، (٤٣) علي ميسرة ، (٤٤) عبد الرحمن علي أبو اسمايل ، (٤٥) حسانى الزمر بك ، (٤٦) حسن الجبل بك ، (٤٧) حسن عبد اسمايل ، (٤٨) أبو يوسف كساب بك ، (٤٩) عبد سليم جابر ، (٥٠) نجيب عريان بك ، (٥١) أحمد والى الجنى ، (٥٢) عبد العزيز ططاري بك ، (٥٣) مبدلوف عبد بك ، (٥٤) خليل إبراهيم عبد البال ، (٥٥) كليلان دكردي ، (٥٦) حسن موسى بك ، (٥٧) مصطفى طاف بك ، (٥٨) علي العباسي ، (٥٩) محمود فهمي القيسي باشا ، (٦٠) مبدلة للوم بك ، (٦١) موسى جاد المولى بك ، (٦٢) مصطفى سيف النصر بك ، (٦٣) علي عبد ناصر ، (٦٤) توفيق دوس باشا ، (٦٥) ليون جندى وبسا ، (٦٦) إبراهيم الخلال بك ، (٦٧) عبد سليمان ، (٦٨) جوردجى تناغريك ، (٦٩) أبو الحفيظ بدى عبد الكبر ، (٧٠) عبد إبراهيم بوري ، (٧١) عمر أحمد حامد بك ، (٧٢) فكري الصغير ، (٧٣) علي إبراهيم ، (٧٤) مدني حزين ، (٧٥) إبراهيم أبو كردو ، (٧٦) صالح مشاك ، (٧٧) عبد الله أبو زيد بك .

وقد رفض الموافقة على هذا المشروع حضرة النائبين المحترمين : عبد ليث قوره بك ، فهم القبي ، وامتنع عن إبداء الرأي حضرة النائب المحترم إبراهيم غزال بك .

القانون كما صدر^(١)

قانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٣٤

بوضع نظام مجالس المديرية

نحن فراد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

الباب الأول

في تشكيل مجالس المديرية

مادة ١ - ينشأ في كل مديرية مجلس مديرية مركزه عاصمة المديرية .

مادة ٢ - يؤلف مجلس المديرية من :

(١) أعضاء ينتخبون طبقاً لأحكام قانون انتخاب أعضاء مجالس المديرية رقم ٤٣ لسنة ١٩٣١

(ب) وأعضاء يمثلون كلا من وزارات المالية والزراعة والداخلية (الصحة العمومية) والمصارف العمومية والأشغال العمومية والمواصلات ، معينين بحكم وظائفهم بقرار من مجلس الوزراء .

ويكون المدير رئيساً لمجلس المديرية وممثلاً له ، فإن غاب أو منعه عن العمل مانع نائب عنه وكيل المديرية .

الباب الثاني

في حقوق مجالس المديرية واختصاصاتها

الفصل الأول

اختصاص مجالس المديرية في الشؤون الصحية

مادة ٣ - يخصص مجلس المديرية ٢٠٪ من الأثقل من مجموع الرسوم المقررة طبقاً للقانون رقم (٢٠) من هذا القانون للصرف على الشؤون الصحية والطبية في المديرية .

وتقرر مصلحة الصحة العمومية لكل مديرية برنامجاً للإصلاحات الصحية والطبية التي يتعين القيام بها في مدى خمس سنوات . وفي ميدان ستة شهور قبل بداية السنة المالية تتقدم مصلحة الصحة العمومية إلى المجلس باقتراحاتها في وجوه الصرف أثناء السنة المالية مع بيان علاقة هذه الوجوه بالبرامج الموضوع للمديرية .

مادة ٤ - تتولى مصلحة الصحة العمومية التفيتش على جميع المنشآت الصحية والطبية التابعة لمجالس المديرية ، وتبلغ ملاحظاتها إلى هذه المجالس لمراجعتها .

مادة ٥ - يؤخذ رأى مجلس المديرية مقدماً في إنشاء المستشفيات التابعة لمصلحة الصحة العمومية أو لمجالس البلدية وفي قتلها أو إبطالها . ويؤخذ رأيه كذلك في إنشاء الجبانات أو إبطالها .

الفصل الثاني

اختصاص مجالس المديرية في شؤون التعليم

مادة ٦ - يقوم مجلس المديرية بالتعليم الأول ويتولى إدارته في جميع المدن والقرى بالمديرية وفقاً للقوانين واللوائح .

وله أن يفتش ويدير ملاجئ لآل ولأولاد من بنين وبنات .

ولا يتولى مجلس المديرية أى فرع آخر من فروع التعليم .

مادة ٧ - يؤخذ رأى مجلس المديرية مقدماً في إنشاء مدارس الحكومة بالمديرية وفي قتلها أو إبطالها .

الفصل الثالث

اختصاص مجالس المديرية في الشؤون الزراعية

مادة ٨ - لمجلس المديرية :

(١) أن يفتش مناحف وينظم معارض محلية للمنتجات الزراعية والمواشى والدواجن والطيور والصناعات الزراعية .

(ب) أن يقرر جوائز مالية لأغراض معينة .

(ج) أن يفتش مزارع بمثابة نماذج للزراعات الأكثر نجاحاً في المديرية ، وأن يفتش كذلك نماذج لتربية المواشى والدواجن والصناعات الزراعية .

(د) أن يقرر النظم الخاصة ببيع المحاصيل والمنتجات الزراعية في الحلات والحال والأسواق وأن يخصص بوجه عام الاعتبارات اللازمة ويحدد الإجراءات الكفيلة بتشجيع تقدم الزراعة وتحسين أحوالها والأعمال المرتبطة بها ونشر التعاون الزراعى بين أهالى المديرية والانتفاع من صوالح المزارعين .

مادة ٩ - يؤخذ رأى مجلس المديرية مقدماً في تنفيذ كافة المشروعات المتعلقة بالزراعة .

ويجب أخذ رأيه أيضاً في حالة البدول عن هذه المشروعات أو تغيير الوجهة المرغوب تنفيذها .

مادة ١٠ - يؤخذ رأى مجلس المديرية في تحديد المناطق المخصصة لزراعات معينة في المديرية .

الفصل الثامن

اختصاص مجالس المديرية في الشؤون المالية

مادة ١٩ - لمجلس المديرية أن يقرر رسوما إضافية للثة معينة على ضرائب الأطنان في المديرية .

ويكون قراره قاطعا ويصدر به مرسوم إذا لم يتجاوز ٨٪ من مجموع ضرائب الأطنان في المديرية .

ويجوز لمجلس زيادة الرسوم الإضافية إلى ١١٪ من مجموع ضرائب الأطنان ولا يكون قراره بالنسبة للزيادة نافذا إلا إذا صادق عليه مجلس الوزراء وصدر مرسوم بذلك .

مادة ٢٠ - لمجلس أن يقرر كذلك رسوما إضافية لمدة معينة على كل ضريبة عامة أخرى مقررة في المديرية . وفي هذه الحالة لا يكون قراره نافذا إلا إذا صادق عليه مجلس الوزراء وصدر مرسوم بذلك .

مادة ٢١ - بعد صدور المرسوم بإعادة الرسوم الإضافية من أي نوع كانت إذا أصدر مجلس المديرية قرارا بتخفيضها أو قصر أجل مراباتها أو إلغاؤها فلا يكون هذا القرار نافذا إلا بعد تصديق مجلس الوزراء وصدر مرسوم آخر بذلك .

مادة ٢٢ - يقع في تحصيل الرسوم المقررة بمقتضى هذا القانون القواعد المتبعة في تحصيل أموال الدولة .

وتعتبر أموال مجالس المديرية أموالا عامة .

ويجب بشأنها القواعد الخاصة بحفظ وصرف الأموال العامة .

مادة ٢٣ - لمجلس المديرية أن يرأب استعمال مالا يباشر هو صرفه من الرسوم طبقا لنصوص هذا القانون أو أي قانون آخر .

الفصل التاسع

أحكام عامة

مادة ٢٤ - موافقة مجلس المديرية مقلما واجبة في الأمور الآتية :

(١) إصدار المدير لأمانة عليا أو تدليها أو إلغاؤها بالنسبة للمديرية كلها أو لقسم منها أو لبعض المدن أو القرى فيها .

(٢) تطبيق قرار أو لأمانة على تلك المدن أو القرى أو لإطال تطبيقها عليها .

(٣) وضع الأحكام اللازمة لتنفيذ قرار أو لأمانة في مدينة أو قرية بالمديرية .

والدير في حالة ولاء أو غيرها من الأحوال المستعجلة أن يتجاوز عن رأى المجلس وعليه في هذه الحالة أن يخبر المجلس في أول انعقاد له بالأسباب التي دعت لذلك .

مادة ٢٥ - يؤخذ رأى مجلس المديرية مقلما في الأمور الآتية :

(١) تطبيق قانون على مدينة أو قرية في المديرية أو لإطال تطبيقه .

(٢) وضع الأحكام اللازمة لتنفيذ قانون في مدينة أو قرية بالمديرية .

مادة ٢٦ - فيما عدا الاختصاصات المقررة لمجلس المديرية بنص صريح في هذا القانون أو في أي قانون آخر يجوز للدير ولكل وزير أن يستشير المجلس في كل مسألة يرى أخذ رأيها فيها .

وللمجلس فضلا عن ذلك أن يبدى من قسه للدير أو بواسطة المدير لكل وزير أو لمجلس الوزراء ورغبات فيما يتعلق بالمناجعات العامة للمديرية وعلى الأخص في شؤون الزراعة والرعى وطرق المواصلات والأمن العام والصحة العمومية والتعليم والصناعة والتجارة .

وعلى الحكومة إذا لم تأخذ بتلك الرغبات أن تبين للمجلس الأسباب التي دعت إلى ذلك . وللمجلس في هذه الحالة أن يرد على بيان الحكومة ولا تكون الحكومة مقيدة بهذا الرد .

مادة ٢٧ - تخرج من اختصاص مجلس المديرية المسائل الداخلية في اختصاص المجالس البلدية الموجودة في المديرية .

ولا يجوز له أن يبحث في تعيين موظفي الحكومة أو قتلهم ولا في تأديبهم أو رقتهم .

وكذلك الرغبات والمناقشات والقرارات السياسية محظورة على المجلس .

مادة ٢٨ - للمجلس أن يطلب من الوزارات والمصالح كافة البيانات والمعلومات المتعلقة بالأعمال الداخلية في اختصاصه .

وله أيضا أن يطلب منها انتداب أحد موظفيها لحضور المناقشة في مسألة معروضة عليه .

مادة ٢٩ - يجب على المجلس أن يبدى رأيها في المسائل المعروضة عليه في مدة لا تتجاوز ثلاثة شهور .

فلذا طلب المدير أو الوزير الرأى بصفة مستعجلة يمتين إيلائه في مدى شهر واحد .

فلذا أي المجلس إيلاء رأيها أو تأخر في إيلائه في المواعيد المتقدمة جاز لمجلس الوزراء أن يقرر التجاوز عن هذا الرأى .

الباب الثالث

في مير أعمال مجالس المديرية

الفصل الأول

أحكام عامة

مادة ٣٠ - قبل أن يتولى أعضاء مجلس المديرية المنخبون عملهم يتسمون أن يكونوا عظميين للوطن وللك مطيعين للدستور ولقوانين البلاد وأن يؤتوا أعمالهم بالقامة والصدق .

مادة ٣٧ - إذا تكامل العدد القانوني ومضت نصف ساعة ولم يحضر الرئيس جاز انعقاد المجلس تحت رئاسة أكبر الأعضاء سناً .

مادة ٣٨ - لو زير الداخلية أن يصدر بموافقة مجلس الوزراء لوائح عامة تتضمن القواعد المتعلقة بالنظام الداخلي لمجالس المديرات ولطريقة السير في أعمالها .

ولكل مجلس مديرية أن يضع لائحته برعاية اللوائح المذكورة ويجب المصادقة على تلك اللائحة من وزير الداخلية .

الفصل الثاني الجان

مادة ٣٩ - في شهر يناير من كل سنة يعين المجلس الجان العامة اللازمة لفحص وتحضير الأعمال ويحدد عدد أعضاء هذه الجان واختصاصاتها . ويكون انتخاب أعضائها بطريق الاقتراع السري لكل لجنة وبالأغلبية السوية .

والجانب أن يعين بحسب مقتضيات الحاجة بلجاناً خاصة لأغراض معينة . والأعضاء المعينون بحكم وظائفهم يكونون أعضاء في الجان للمكلفة بمسائل تدخل في اختصاصهم .

والدبر أو وكيله الاشتراك في أعمال الجان المجلس ، ورأس كل جلسة يحضرها . فإذا لم يحضر أحدهما جلسة أقيمت اللجنة أحد أعضائها الرئاسة .

مادة ٤٠ - تعرض تقارير الجان على مجلس المديرية لإصدار قرار في شأنها .

وفيما عدا ما هو مبين في هذا القانون بنص صريح لا يجوز للمجلس أن يهبط شيئاً من سلطته إلى إحدى لجانه .

مادة ٤١ - جلسات الجان سرية . وما لم تحضر اللجنة خلاف ذلك يكون لكل عضو من أعضاء المجلس حق الحضور في جلسات الجان دون أن يشترك في المناقشات أو أن يبدى ملاحظات .

مادة ٤٢ - يصدر وزير الداخلية قراراً بتنظيم سير أعمال الجان .

الفصل الثالث ميزانية مجالس المديرات

مادة ٤٣ - يضع مجلس المديرية ميزانية شاملة لإيراداته ومصروفاته ويقدمها إلى وزير الداخلية قبل ابتداء السنة المالية بثلاثة أشهر على الأقل . ويرفق المجلس بمشروع ميزانيته جميع البيانات والمقاييس والأوراق التي بنيت عليها تحديرات الميزانية من إيرادات ومصروفات .

ويكون حلف الميمين في جلسة علنية .

مادة ٣٩ - يكون لمجلس المديرية دور اجتماع مادي في كل شهر خيرة على الأقل بدعوة من المدير .

والدور عبارة عن جلسة أو جلسات متتالية تستقد بناء على دعوة واحدة . ولا ينقض دور الاجتماع إلا بعد النظر في جميع المسائل الواردة بحلول الأعمال والمناقشة فيها .

والرئيس في أي وقت كان أن يدعو المجلس لدور خاص . وعليه دعوته إذا تقدم إليه طلب كتابي بذلك موعده عليه من نصف الأعضاء المنتخبين على الأقل . على أنه يجوز للرئيس الاستعاضة عن توجيه الدعوة لدور خاص أكثر من مرة واحدة في الشهر .

وفي أدوار الاجتماع الخاصة لا يجوز للمجلس أن يتناول إلا في الأمور التي دعى من أجلها .

مادة ٣٢ - جلسات مجلس المديرية علنية . على أنه يجوز انعقاده ببيئة سرية بناء على طلب الرئيس أو ربع الأعضاء المنتخبين على الأقل ثم يقترع بما إذا كانت المناقشة في الموضوع المطروح أمامه تجري في جلسة علنية أم لا .

مادة ٣٣ - الأعضاء المعينون بحكم وظائفهم طبقاً للسادة الثانية لا يكون لهم رأى محدود في المداولات إلا في المسائل المتعلقة بالوزارات التي يمثلونها . ولكل من الوزراء المذكورة أن تشب أكثر من يمثل واحد إذا اقتضى الحال . ولكن لا يكون لمن يمثلها غير صوت واحد في المسألة المطروحة للمناقشة .

والوزارات غير الممثلة تعين مندوب أو أكثر عند النظر في أمر يتعلق بها ، وهؤلاء المندوبون يشتركون في المداولات ولكن لا يكون لهم رأى محدود .

مادة ٣٤ - لا تكون مداولات المجلس قانونية إلا إذا حضرها أكثر من نصف الأعضاء المنتخبين .

مادة ٣٥ - في غير الأحوال المشترط فيها أغلبية خاصة تصدر قرارات المجلس بالأغلبية المطلقة للأعضاء الحاضرين وعند تساوى الأصوات يرجح جانب الرئيس .

مادة ٣٦ - إذا لم يتكامل العدد القانوني بعد مضي نصف ساعة من الموعد المحدد لإحدى جلسات دور الاجتماع تؤجل الجلسة لثلاثة أيام على الأقل أو سبعة على الأكثر ، ويعد الأعضاء المتخلفون لحضور الاجتماع التالي .

وتكون مداولات المجلس في الاجتماع الجديد محمية مهما بلغ عدد الأعضاء الحاضرين ما لم تكن هناك أحوال مشترط فيها أغلبية خاصة . فإن كان عدد الأعضاء أقل من العدد القانوني وجب أن يكون البحث قاصراً على المسائل الواردة في جدول أعمال الجلسة المؤجلة .

الباب الخامس

في الأحكام العامة والأحكام الوتية

مادة ٦١ - يكون لمجلس المديرية أهلية التقاضي وله أن يقبل بلائذ من وزير الداخلية التبرعات التي ترد إليه من طريق الوقف والوصايا والهبات وغيرها ، ويدير أمواله المتقولة والثابتة .

ويكون لإنذ وزير الداخلية واجبا أيضا للتصرف في هذه الأموال أو تنيير تخصيصها .

مادة ٦٢ - ومع عدم الإخلال بأحكام المادة (٧٤) لا يجوز لمجلس بدون مصادقة مجلس الوزراء التنازل عن حقوقه في الأموال أو المنشآت أو المؤسسات التي يملكها أو يقوم بإدارتها .

مادة ٦٣ - لمجلس المديرية ، بمصادقة مجلس الوزراء ، أن يقوم بعمل من الأعمال ذات الطبيعة العامة أو التي تعود بالنفع على المديرية .

مادة ٦٤ - تتبع في الإعفاء من الرسوم المقررة من المجلس القواعد المعمول بها بشأن الضرائب العامة .

مادة ٦٥ - لا يجوز لمجلس المديرية بدون مصادقة مجلس الوزراء أن يقدقرضا أو يشهد بإتمام يترتب عليه مصروفات في ميزانيته لسنة أو سنوات مالية مقبلة .

مادة ٦٦ - على مجالس للمديرية أن تعرض التصميمات والتقاسيمات الخاصة بمشروعات تريد قيمتها على ٢٠٠ جنيه على وزارة الداخلية لفحصها واعتمادها مقلتا .

ولو وزير الداخلية ، بعد موافقة مجلس المديرية ، أن يطرح أعمال المشروع في مناقصة أو أن يحدد بتعيينها إلى إحدى مصالح الحكومة المختصة .

مادة ٦٧ - لوزارة الداخلية أن تفتش على حسابات مجالس المديرية وأعمال الإدارة في تلك المجالس .

مادة ٦٨ - تكون مدلاوات مجلس المديرية باطلة ولا يصلح بها إذا جاوز المجلس فيها حدود اختصاصه .

مادة ٦٩ - إذا غاب العضو المنتخب بدون عذر مقبول أكثر من ثلاث مرات في السنة عن جلسات المجلس فللمجلس أن يقرر تطبيق إطلان يذكر فيه اسمه باعتباره غائبا بلا إجازة في مقر المركز الذي ينوب عنه .

ويسرى حكم هذه المادة على العضو الذي ينتيب بدون عذر مقبول من جلسات اللجنة التي هو عضو فيها ثلاث مرات متوالية أو ينيب عشر مرات غير متوالية ولو بغير .

مادة ٧٠ - لمجلس المديرية أن يقرر مستجيلا كل عضو منتخب تخلف عن الحضور ثلاثة أدوار مادية متوالية بدون عذر مقبول .

ولا يصدر القرار إلا بعد أن يسمع المجلس أقوال العضو أو بعد إثبات غيابه عن الجلسة التي تمتد في ميعاد لا يقل عن خمسة عشر يوما من تاريخ إخطار العضو صاحب الشأن بها .

مادة ٧١ - يسقط من العضوية كل عضو مجلس مديرية يخالف أحكام المواد (٥١) و(٥٢) و(٥٣) .

وتجوز في إسقاطه أحكام المادة (١٣) من القانون الخاص بانتخاب أعضاء مجالس المديرية .

مادة ٧٢ - لا يجوز الجمع بين العضوية في مجلس المديرية وإحدى الحالات المنصوص عليها في المادتين (٥٢) و(٥٣) إذا وجد العضو فيها وقت انتخابه .

مادة ٧٣ - فيما عدا أحوال عدم الجمع المنصوص عليها في القانون الخاص بانتخاب أعضاء مجالس المديرية يعتبر الشخص المنتخب متعيا عن العضوية ما لم يثبت في مجر الخمسة عشر يوما من تاريخ انتخابه زوال السبب في عدم الجمع .

الباب الرابع

في التعاون بين المجالس على الأعمال ذات المصلحة المشتركة

مادة ٧٤ - لكل مجلس مديرية بموافقة وزير الداخلية أن يشترك مع غيره من مجالس المديرية أو مع المجالس البلدية في إنشاء أو إدارة عمل من الأعمال التي تعود بالفائدة على المديرية أو المدن أو القرى التي تغطيها تلك المجالس .

ويجوز وزير الداخلية بقراره شروط ذلك التعاون .

ويصدر وزير الداخلية قرارا بإبطلانها .

مادة ٢٩ - كل اجتماع يعقده الأعضاء كجلس مديرية خارجا عن المكان المخصص لاجتماعه يعتبر غير مشروع .

وتكون القرارات التي يصدرها الأعضاء في هذه الاجتماعات باطلة قانونا .
ويتخذ المدير الوسائل اللازمة لنقض الاجتماع فوراً .

مادة ٧٠ - فيما عدا الأحوال المنصوص عليها في قانون الانتخاب أوفى هذا القانون لإبطال الانتخاب وعدم الجمع والسقوط من العضوية لا يجوز عزل أحد أعضاء مجالس المديريات المنتخبين إلا بمرسوم يصدر بناء على طلب مجلس الوزراء إثر قرار يصدر من مجلس المديرية بأغلبية ثلثي الأعضاء .

ويجوز وقف العضو الممرض أمره على المجلس بقرار من وزير الداخلية وذلك إلى أن يتخذ المجلس قرارا بشأنه .

مادة ٧١ - لوزير الداخلية أن يأخذ رأى اللجنة المنصوص عليها في المادة (٤٣) من هذا القانون بشأن قرارات المجالس المعروضة لاجتماعه أو لمصادقة مجلس الوزراء .

مادة ٧٢ - يجوز حل مجلس المديرية بمرسوم تبين فيه أسباب الحل . ويجوز سحب إجراء الانتخابات البلدية في مدى ثلاثة أشهر من تاريخ حل المجلس .

مادة ٧٣ - عقب صدور المرسوم بحل مجلس المديرية يصدر وزير الداخلية قرارا بتأليف لجنة من : (١) أعضاء المجلس للنحل المعينين بحكم وظائفهم إذا أمكن ذلك ، (٢) كبار الموظفين الآخرين التابعين للوزارات والمصالح لدى المديرية .

ولوزير الداخلية أن يبين في هذه اللجنة بعض أعيان المديرية .

ومع عدم الإخلال بأحكام المادة (٧٤) تقوم هذه اللجنة بمقام المجلس في الأعمال المستعجلة .

ويرأس هذه اللجنة المدير وعند الاقتضاء وكل للمديرية .

وتجتمع اللجنة المذكورة في المواعيد التي يحددها المدير وتصدر قراراتها بالأغلبية المطلقة وعند تساوى الآراء يرجح جانب الرئيس .

مادة ٧٤ - إذا انتهى أجل سران الرسوم المقررة في المادتين (١٩) و (٢٠) في الفترة التي تقضى بين حل المجلس واجتماعه يملكه البلدية يجوز لوزير الداخلية أن يستعمر مرسوما بالاستعارة في تحصيل تلك الرسوم كلها أو بعضها لمدة لا تتجاوز ستة شهور .

مادة ٧٥ - تستمر مجالس المديريات حل إدارة مدارها ولا يدخل في ذلك الملايح والملاوس المخصصة للتعليم الإلزامي إلى أن تستلم وزارة المعارف العمومية هذه المدلوس أو أن يستثنى عنها .

وكل مدرسة من المدلوس المذكورة تستلمها وزارة المعارف العمومية أو يستثنى عنها ينقل الاختصاص المقرر لها إلى باب التعليم الإلزامي .

مادة ٧٦ - يلغى القانون النظامي رقم ٢٩ لسنة ١٩١٣

مادة ٧٧ - حل وزراء حكومتنا تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

ويصدر وزير الداخلية القرارات اللازمة لذلك .

أمر بأن يسم هذا القانون بقائم البوالة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين البوالة .

صدر برأى القبة في ٢٩ منفرسة ١٣٥٣ (١١ يونيو سنة ١٩٣٤) .

فؤاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

وزير الخارجية	رئيس مجلس الوزراء
عبد الفتاح يحيى	عبد الفتاح يحيى

وزير المعارف العمومية	وزير الأوقاف	وزير الحفانية
محمد حلمى عيسى	محمد نجيب القزايلى	أحمد على

وزير الزراعة	وزير الداخلية	وزير المواصلات
على المقلداوى	محمد فهمى القيسى	ابراهيم فهمى كرم

وزير المالية	وزير الأشغال العمومية	وزير الحربية والبحرية
حسن صبرى	عبد العظم راشد	صليب سامى

(أولاً) أن يكون بالناس من السن ثلاثين سنة ميلادية على الأقل .

(ثانياً) أن يكون مقبياً بالمرکز الذي يرشح نفسه فيه .

(ثالثاً) أن يكون قد دفع سند سجين أموال أطيان أو عوائد أملاك مبدية بالمرکز لانتقل عن ثلاثين جنهما مصرفاً في السنة وتنقص الضريبة إلى الثلث بالنسبة لمن كان حائزاً لدبلوم من إحدى الكليات أو المدارس العالية .

ويجب من الضريبة ما يدفع على الأعيان الموقوفة بنسبة حصص المرشح في ربح الوقف . ولا تدخل في حسابها الرسوم الإضافية التي تحصل للمجالس المديرية أو لآلية هيئة أخرى .

وفي المراكز التي لا تبلغ فيها دافعو هذه الضريبة نسبة واحدة إلى اثنين من الأهالي يكون دافعو أعلى مقدار من الضرائب العقارية إلى حد بلوغ النسبة المذكورة من الجائز انتخابهم أعضاء مجلس المديرية .

ويكون المبلغ المودع للترشح عشرين جنهما .

مادة ٥ - تطبيق أحكام المواد ٣٠، ٣٨ إلى ٥٥ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٣٠ وما يدخل عليها من التعديلات على انتخاب أعضاء مجالس المديرية مع مراعاة ما يأتي :

(أولاً) في تطبيق الأحكام المذكورة يعتبر المرکز دائرة انتخاب واحدة .

(ثانياً) في حالة انتخاب عضوين من مركز في آن واحد يكون للتدوين صوت لكل عضو منهما ، ولا يجوز له أن يحضر الصوتين في مرشح واحد وينتخب العضوان بالأغلبية المطلقة بالنسبة لسند التدوين الذين أعطوا أصواتاً صحيحة ، فإذا لم يحصل أحد المرشحين في المرة الأولى على الأغلبية المطلقة يعاد الانتخاب بين المرشحين الأربعة الذين نالوا العدد الأكثر من الأصوات .

(ثالثاً) لا يطبق حكم المادة ٣١ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٣٠ انحصار بإيجاب بيان الحزب الذي ينتمي المرشح أو ينسب إليه وكذلك حكم المادة ٣٧قرة ثالثة من القانون المذكور .

الباب الثاني

في الفصل في صحة الانتخاب ، وفي عدم الجمع

وفي سقوط العضوية

مادة ٦ - لكل مندوب أن يطلب إبطال الانتخاب الذي حصل في مركزه بحريضة يقدمها إلى المدير تشمل على الأسباب التي ينسب عليها الطلب ويكون توقيع الطالب مصدقاً عليه ويجب تقديم الطلب في خمسة عشر يوماً التالية لإعلان نتيجة الانتخاب على الأكثر .

ويجوز كذلك لكل مرشح حصل على أصوات في الانتخاب أن ينازع بالطريقة عنها في صحة انتخاب العضو الذي أعلن انتخابه .

ويرسل المدير في الثانية الأيام التالية طلب إبطال الانتخاب إلى نيابة محكمة الاستئناف التكن بلاترتها مجلس المديرية ، والنيابة تقدمه إلى محكمة الاستئناف الفصل فيه .

مرسوم بقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٣١

بانتخاب أعضاء مجالس المديرية

نحن فؤاد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على امرنا رقم ٧٠ لسنة ١٩٣٠ بوضع نظام دستوري للدولة المصرية ،

وعلى القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٢٨ انحصار بانتخاب أعضاء مجالس المديرية ،

وعلى قانون الانتخاب رقم ٣٨ لسنة ١٩٣٠

وبناء على ما عرضه علينا وزير الداخلية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

رسمنا بما هو آت :

الباب الأول

في انتخاب الأعضاء

مادة ١ - ينتخب عضوان لمجلس المديرية من كل مركز من مراكز المديرية .

ويراعى في تطبيق هذه المادة ما يأتي :

(١) كل بندر مديرية ذي نظام إداري خاص يعتبر جزءاً من المركز الواقع فيه .

(٢) كل قسم إداري غير مركز يعلق بأحد المراكز الأخرى بقرار يصدر من وزير الداخلية بموافقة مجلس الوزراء .

مادة ٢ - مدة العضوية في مجلس المديرية ست سنوات ويخرج أحد نائبي كل مركز بالبور كل ثلاث سنوات .

ويستمر الأعضاء الخارجون في وظائفهم بالمجلس إلى أن ينتخب بلمم ويعود إعادة انتخابهم .

مادة ٣ - انتخاب أعضاء مجالس المديرية يكون من دوجين . وتطبق فيما يتعلق بالنخبين والمندوبين وانتخاب المندوبين أحكام الباب الأول من قانون الانتخاب رقم ٣٨ لسنة ١٩٣٠

مادة ٤ - يشترط في عضو مجلس المديرية هذا الشروط المنصوص عليها في المادة ٢٩ من القانون الملحق ذكره ،

في أحد تلك المجالس أو الإعلان نهائياً . ويمن جلسه يحفظ خلو العمل الذي كان يشغله فإن لم يتم المجلس بهذا الإعلان في مدة خمسة عشر يوماً تولى وزير الداخلية إعلانه بقرار يصدر منه .

مادة ١٣ - إن وجد أحد الأعضاء في حالة من أحوال عدم الأهلية المنصوص عليها في المادتين الرابعة والخامسة من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٣٠ سواء أعرضت له أثناء نيابته أم كانت لم تسلم إلا بعد انتخابه تسقط عضويته .

وكذلك تسقط عضوية من فقد الصفات المشتركة في العضو أو من تحققت فيه حالة من الحالات الماسة من قابلية الانتخاب مما نص عليه في هذا القانون .

ويكون السقوط في الأحوال السابقة بقرار من وزير الداخلية .

ويجوز للمضوأن يطمئن في هذا القرار أمام محكمة الاستئناف الكائن بدائرتها مجلس المديرية وذلك بصفة يقدمها إلى النيابة في مدى خمسة عشر يوماً من تاريخ إعلانه بقرار الوزير .

والمضو الذي تقرر سقوط عضويته أن يستمر في وظيفته بالمجلس إذا لم يكن القرار ميلاً على حكم نهائي .

وتحكم المحكمة في ذلك على وجه الاستعجال، وبغير رسوم، بمحكم غير قابل للعارضة بصد تكليف المضو بالحضور تكليفاً رسمياً وسماعاً أقوال النيابة العمومية .

مادة ١٤ - الاستقالة من عضوية مجلس المديرية تقدم إلى رئيسه وتعتبر نهائية من وقت تقرير المجلس قبولها .

مادة ١٥ - عند ما يطمئن خلو محل في أحد مجالس المديرية بأمر وزير الداخلية بانتخاب عضو بدل من خلا عمله في خلال شهرين من تاريخ الإعلان .

ولا تقوم نيابة العضو الجديد إلا إلى نهاية مدة سلقه .

الباب الثالث

في جرائم الانتخاب

مادة ١٦ - فيما عدا المادة ٩٢ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٣٠ تطبق أحكام الباب الخامس من القانون المذكور وما يدخل عليها من التعديلات على ما يقع من الجرائم فيما يتعلق بانتخاب أعضاء مجالس المديرية .

وتحال الجرائم المذكورة على الحاكم المختصة طبقاً لقواعد القانون العام.

مادة ٧ - يجوز لوزارة الداخلية أن تطلب أيضاً إبطال الانتخاب بكتيب يصل إلى النيابة مشتتاً على الأسباب التي يبنى عليها الطلب وذلك في العشرين يوماً التالية لإعلان نتيجة الانتخاب على الأكثر .

مادة ٨ - قضى محكمة الاستئناف في هذه الطلبات على وجه الاستعجال وبغير رسوم بمحكم غير قابل للعارضة بصد تكليف الشخص المنتخب بالحضور تكليفاً رسمياً وسماعاً أقوال النيابة العمومية .

ويجوز للمحكم على المطلوب أو للمرشح الذي يرفض طلبه بفراسة لاحتياز مشرين جنبها كما يجوز أيضاً للمحكم طلبه بتعويضات لمصلحة الشخص المنتخب إذا تبين المحكمة أن الطلب كيدى . وفي هذه الحالة يتعين سماع أقوال مقدم الطلب .

مادة ٩ - تطبق أحكام المواد ٦٠ إلى ٦٦ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٣٠ وما يدخل عليها من التعديلات فيما يتعلق بطليات بطلان انتخاب أعضاء مجالس المديرية، مع مراعاة أنه في حالة انتخاب عضوين عن مركز في آن واحد إذا أطل الانتخاب أحدهما أجرى انتخاب جديد لعضو واحد بدلاً منه .

مادة ١٠ - مع مراعاة القواعد الخاصة بعدم القابلية للانتخاب والمنصوص عليها في هذا القانون وفي القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٣٠ لا يجمع بين عضوية مجلس المديرية بطريق الانتخاب وبين تولى الوظائف العامة بأنواعها .

وكذلك لا يصبح الجمع بين العضوية في مجلس المديرية والعضوية في المجالس البلدية أو المحلية أو بلجان الشياخت .

مادة ١١ - يقصد بالوظائف العامة الوظائف التي يتناول أصحابها رواتبهم من الأموال العامة، ويدخل ضمنهم جميع الموظفين والمستعملين التابعين لمجالس المديرية والمجالس البلدية والمحلية ووزارات الأوقاف والتابعين للعاهد الدينية وذلك ما عدا هيئة كبار العلماء والعمد والمشاخ .

مادة ١٢ - كل موظف أو مستخدم عام ممن أشير إليهم في المادة السابقة وكذلك كل عضو في المجالس البلدية أو المحلية أو بلجان الشياخت انتخب عضواً بمجلس مديرية يعتبر متخلياً عن وظيفته أو عن عضويته في هذه المجالس أو الإعلان إذا لم يتناول في الثمانية الأيام التالية لليوم الذي يصير فيه انتخابه نهائياً عن عضويته في مجلس المديرية . وفي حالة قبول هذه العضوية يعطى الموظف أو المستخدم حقه في المعاش أو المكافأة على حسب الأحوال .

وكل عضو منتخب في مجلس مديرية قبل وظيفة من الوظائف العامة المشار إليها في المادة المذكورة أو قبل العضوية في أحد المجالس البلدية أو المحلية أو بلجان الشياخت يعتبر متخلياً عن عضويته في مجلس المديرية من تاريخ تعيينه في إحدى تلك الوظائف أو من التاريخ الذي يصير فيه انتخابه

الباب الرابع أحكام عامة وأخرى وهيئة

مادة ١٧ - يكون تعيين من يخرج من أعضاء مجلس المديرية في نهاية الثلاث السنوات الأولى بطريق القرعة بين تاجي كل مركز من المراكز .

مادة ١٨ - لتطبيق الحكم الخاص بشرط إدراج اسم المرشح لمضوية مجلس المديرية مدة ستين على الأقل يحل محل الانتخاب تعتبر مدة إدراج الأسماء في جداول الانتخاب المحررة على حسب قانون الانتخاب رقم ١١ لسنة ١٩٢٣ المعدل بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٢٤ .

مادة ١٩ - بالنسبة للانتخابات الأولى التي تحصل تطبيقاً لهذا القانون يكون المنسوبون الذين يتصفون أعضاء أحد مجلسي البرلمان هم أنفسهم الذين يتولون انتخاب أعضاء مجالس المديريات إذا كان لا يفصل بين مياد الانتخاب لهذه المجالس وبين مياد الانتخاب لأحد المجلسين أزيد من ستة أشهر .

وكذلك يكون الحال كلما جرت انتخابات عامة لأي مجلس من مجالس المديريات وكان لا يفصل بينها وبين انتخابات عامة لأحد المجلسين أزيد من ستة أشهر .

مادة ٢٠ - يجوز، تسهلاً لعملية الانتخاب، تقسيم المركز الواحد إلى دوائر فرعية بقرار يصدر من وزير الداخلية .

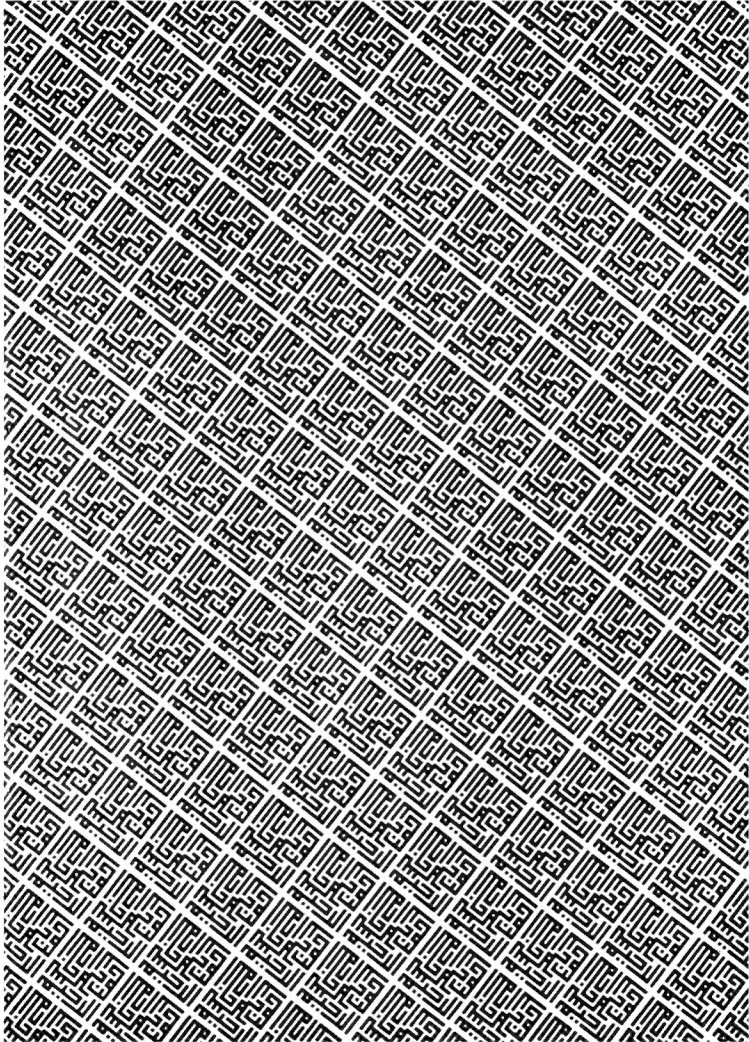
ويراعى في تحديد هذه الدوائر الفرعية عدد السكان وعدد الناخبين وحدود الأقسام الإدارية أو القرى وغير ذلك من الشروط التي يتحقق معها خير تنظيم لعملية الانتخاب .

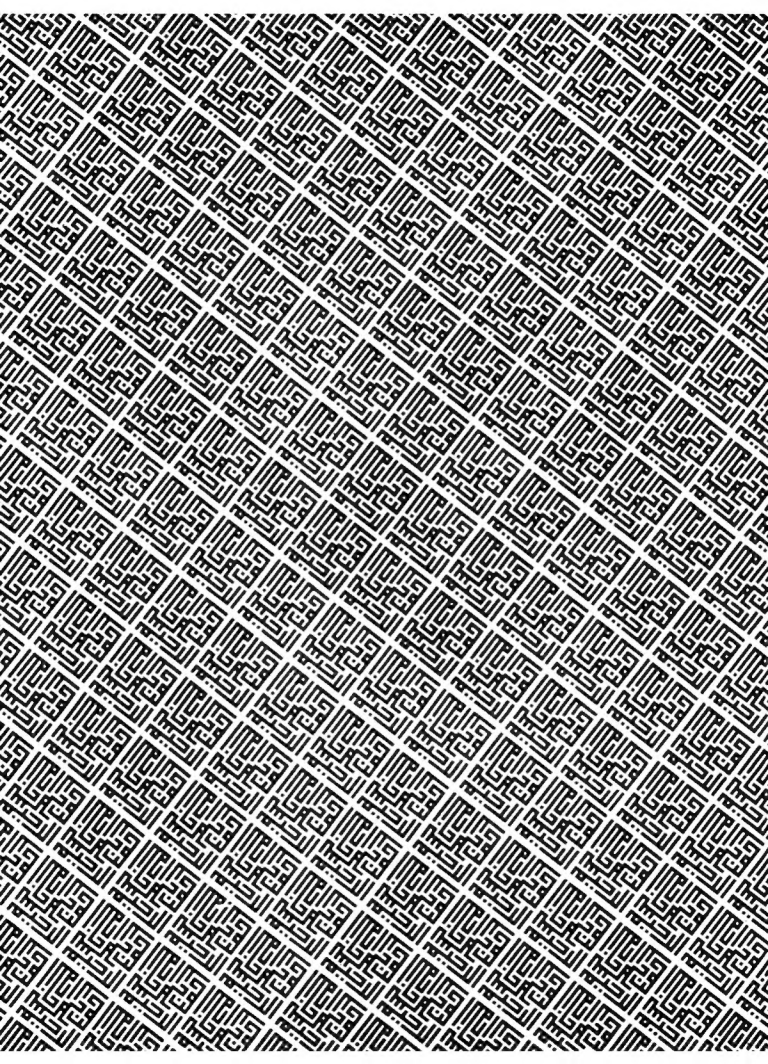
مادة ٢١ - لوزير الداخلية أن يصدر ما يراه من القرارات والمنشورات لتنفيذ هذا القانون .

مادة ٢٢ - تنفي أحكام القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٢٨ الخاص بانتخاب أعضاء مجالس المديريات ويلغى أيضاً ما يخالف هذا القانون من نصوص القانون النفاذ رقم ٢٩ لسنة ١٩١٣

مادة ٢٣ - على وزراء الداخلية والمالية والحقانية والمواصلات والمعارف العمومية تنفيذ هذا القانون كل منهم فيما يخصه ويعمل به من يوم نشره في الجريدة الرسمية .

صدر برأي ماجين في ٢ ذي القعدة سنة ١٣٤٩ (٢١ مارس سنة ١٩٣١) .





Biblioteca Alexandria



0281301